

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

جامعة أم القرى
كلية الدعوة وأصول الدين
قسم الكتاب والسنة



تَوْجِيهِهُ مُشْكِلِ الْقِرَاءَاتِ الْحَشَرِيَّةِ
الْفَرَشِيَّةِ لُحَّةً وَتَفْسِيرًا وَإِعْرَابًا

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير

إعداد الطالب

عبدالعزیز بن علي بن علي الحربي ! ٢٠٠٥



إشراف الدكتور

محمد سيدي الحبيب

١٤١٧ هـ

ملخص الرسالة

عنوان الرسالة : توجيه مشكل القراءات العشرية الفرشية لغة وتفسيراً وإعراباً.

اسم الباحث : عبدالعزيز بن علي بن علي الحربي.

أهداف الرسالة : جمع مأسكل من القراءات العشرية الفرشية من جهة المعنى أو العربية نحواً وصرفاً واستعمالاً مع بيان وجه الإشكال ثم رفعه وإزالته .

منهجية الرسالة :

تتبع القراءات المشككة التي قرأ بها بعض العشرة في كتب التفسير وإعراب القرآن وتوجيه القراءات وبعض كتب اللغة ، مجيباً بعد ذلك على الإشكال ، متقصياً أقوال العلماء في ذلك مع تحرير واختصار .

أهم النتائج :

- لم يُصنّف في مشكل القراءات الفرشية كتاب جامعٌ حسب ما انتهى إليه البحث .

- كتب علوم القرآن - لاسيما كتب التفسير منها - فيها علم غزير وكنوز تنوء بالعصبة أولي القوة .

- غالب القراءات التي نوقشت في البحث مما طعن فيه .

أهم التوصيات :

- من أراد الاشتغال بعلم القراءات وتوجيهها فلا بد أن يكون ذا دراية بالعربية نحواً وصرفاً وبلاغةً .

- هناك اختيارات في القراءات لكثير من الأئمة كالطبري وأبي عبيد ومكي وغيرهم ، فلو تصدى بعض الباحثين لتلك الاختيارات وبيان أسباب اختيارهم لها وبيان وجوها لاجتماع من ذلك بحث نفيس .

الباحث

عبدالعزیز بن علی بن علی الحربي

التوقيع :

المشرف

د/محمد سيدي الحبيب

التوقيع :

عميد الكلية

د/محمد سعيد محمد حسن

التوقيع :

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

أحمد الله - تعالى ذكره - على منّهِ وفضله ، وأشكره على تيسيره وطوّله ، وأستوحيه التوفيق والتسديد ، وأصلي وأسلم على عبده ورسوله محمد بن عبد الله ، وعلى آله وأصحابه ومن والاه .

أما بعد :

فموضوع هذا البحث هو :

« تَوْجِيهٌ مُشْكِلُ الْقُرْآنِ الْعَشْرِ الْفَرَشِيَّةِ لُغَةً وَتَفْسِيرًا وَإِعْرَابًا »

جمعتُ فيه ما أشكل من جهة المعنى أو العربية نحواً وصرفاً واستعمالاً ، مع بيان وجه الإشكال ثم رفعه وإزالته .

والمقصود بـ (الفرشية) - في اصطلاح القراء - : الجزئيات اللاتية يقع فيها الاختلاف في القراءات ولا يقاس عليها .

نسبة إلى الفرش (فرش الحروف)

وهي تقابل الأصول التي هي : الكليات المندرج تحتها جميع الجزئيات المتماثلة كقواعد المد والإمالة والإظهار والإدغام ، والترقيق والتفخيم ، وفتح ياء الإضافة وإسكانها ، والروم والإشمام ، وما أشبه ذلك^(١) .

الأسباب الباعثة على اختيار الموضوع :

سبق هذا البحث بواعث على اختياره أهمّها :

- رغبتني في المشاركة في خدمة ذلك الكتاب المبين ، بكشف ما أشكل ظاهراً من وجوهه ، وبيان أنه لا اختلاف بينها ، ولا إشكال في الحقيقة .
- الرد على مَنْ طعن (مِنْ أهل القبلة) في بعض القراءات بسبب استشكاله القراءة معنى أو لغة أو إعراباً ، وبيان شبههم ثم الاعتذار لهم ، وذكر مقصدهم ، وأما طعن غيرهم من المستشرقين وأضرابهم فغير مؤثر ولا يعدُّ من أسباب الإشكال ، ومناقشتهم في ذلك عناء لا غناء فيه ؛ لأن الخلاف بيننا وبينهم قبل ذلك بمراحل .

(١) انظر : إبراز المعاني ، لأبي شامة ٢٧٨/٢ ، ومنجد المقرئين ، لابن الجزري ٦٤ ، وسراج

القاري ، لابن القاصح ١٤٨ ، والإضاءة في أصول القراءة ، للضباع ١٢/٤ .

- كان يُشكل عليّ كثيرٌ من القراءات من حيث المعنى والعربية ، فأعود إلى كتب الاحتجاج فلا أجد مايشفي في الغالب ؛ لأنها غير جمعة ولا مُطوّلة ، وكثيراً ما كنتُ أجد الجوابَ في المبسوطات من المعاجم والتفسير والنحو والقلاوي وغيرها .

- أوصاني بعض مشايخي الذين عرضتُ عليهم القراءات بالاشتغال بمعاني القراءات وتوجيهها ، فزادني ذلك رغبة فعزيمه ثم تنفيذاً .

- زادني همة وعزيمة ما أوصى به من سبق من الباحثين في علم القراءات من النهوض لدراسة القراءات المطبوعة فيها من قبل الأئمة - خاصة أئمة النحو- ، وتتبع مواقفهم منها ، والكشف عن كل موقف في كل موضع^(١) ، وأكثر القراءات المستشكلة التي تضمنها البحث مما طعن فيه النحلة وغيرهم .

- في كتب التفسير- مما يتصل بصميم هذا الموضوع- دُررٌ كامنة كما في « بحر العلوم » ، و« البحر المحيط » ، وجواهر خفية كما في « الكشاف » ، و« أنوار التنزيل » ، وحواشيها ، ومعانٍ جليلة كما في « روح المعاني » ، و« غرائب القرآن » ، ومسائل محررة كما في « المحرر الوجيز » ، ومباحث حقة كما في « محاسن التأويل » ، و« التحرير والتنوير » ، وفي جميع ذلك وكثير من كتب اللغة والنحو والشروح دقائق وحقائق تطلب جامعاً يجمعها ، ونظاماً ينظمها ، فرحوتُ أن يوفقني الله لضم نشرها ، وفتح مقفلها .

(١) انظر : القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ، للدكتور أحمد عمر بازمول ٩٣٦/٢ .

خطة البحث :

وهي مفصلة على النحو الآتي :

المقدمة ، وفيها :

١ - الأسباب الباعثة على اختيار الموضوع .

٢ - خطة البحث .

٣ - المنهج في كتابته .

التمهيد في علم القراءات وقراءتها ، وتحت مباحث ثلاثة :

المبحث الأول : التعريف بعلم القراءات ، ونشأته ، وتدوينه .

أولاً : التعريف به .

ثانياً : نشأة علم القراءات .

ثالثاً : تدوين القراءات .

المبحث الثاني : ضوابط القراءة المقبولة .

المبحث الثالث : التعريف بالقراء العشرة وروايتهم .

الباب الأول : علم توجيه القراءات ومشكلها ، وفيه ثلاثة

فصول :

الفصل الأول : علم توجيه القراءات ، تعريفه ، ومصطلحاته ، والبواعث على

التأليف فيه ، وتحت ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف التوجيه لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : مصطلحات التوجيه .

المبحث الثالث : البواعث على التأليف في التوجيه .

الفصل الثاني : مراحل التوجيه وذكر الكتب المصنفة فيه .

الفصل الثالث : المشكل وضوابطه ، وتحت ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : معنى المشكل لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : في جريان الإشكال على الألسنة استعمالاً والأذهان تفكيراً ، وفي الكتب

شرحاً وتصنيفاً .

المبحث الثالث : بيان الضوابط التي تكون بها القراءة مشكلة .

الباب الثاني : المشكل من القراءات العشرية الفرشية ، ورفع الإشكال عنها من أول

القرآن إلى آخره .

الخاتمة -نسأل الله حسنهما- : وهي مشتملة على أهم ما انتهى إليه البحث .

الفهارس ، وهي مشتملة على :

- ١ - فهرست الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرست الأحاديث .
- ٣ - فهرست الأشعار .
- ٤ - فهرست المصادر والمراجع .
- ٥ - فهرست الموضوعات .

المنهج في كتابة البحث :

- سلكت سبيل الإيجاز في مجمل مباحث الرسالة وفصولها إلا مواضع يستوجب المقام فيها الإطناب .
- تتبعت القراءات المشكلة التي قرأ بها بعض العشرة في كتب التفسير وإعراب القرآن ، وتوجيه القراءات وبعض كتب اللغة .
- عندما يثبت الإشكال بضابط من الضوابط التي وضعتها للقراءة المشكلة أعرضها هكذا :

- أ - أذكر الآية التي فيها إشكال من جهة المعنى أو العربية .
- ب - أذكر اختلاف القراء العشرة فيها من طريقي « حرز الأمانى » ، للشاطبي (ت ٥٩٠هـ) ، و« الدرة المضية » ، لابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) .
- ج - أبين بعد ذلك : القراءة الحاصل فيها الإشكال .
- د - أبين نوع الإشكال إذا احتاج المقام إلى ذلك .
- هـ - أبين وجه الإشكال مع ذكر من نصّ على الإشكال أو أنكر القراءة بسببه إن وجد .
- و - أجب على الإشكال متفصلاً أقوال العلماء في ذلك مع تحرير واختصار وعزو كل قول إلى قائله .
- ز - شاركت -على قدر ملكتي وفهمي- بما وفقني الله عز وجل من إضافة وجوه في الاستشكال والرد والترجيح وبسط أقوال العلماء وبيان مقاصدهم ، مع الاعتذار لهم والدفاع عنهم ، وعن القراءات .
- ح - حاولت -قدر الإمكان- عرض الإشكال ووجهه وآراء العلماء ، في أسلوب سهل وقريب للفهم ، فإن كثرت الأقوال وطال الشرح أوجزت الكلام في آخره .
- أثبت تاريخ الوفيات لكثير الأعلام الذين ورد ذكرهم في صلب الرسالة تيمناً للفائدة .
- اكتفيت ببيان أسماء المصنفات ومؤلفيها عند أول ورودها ثم اقتصررت بعد ذلك على اسم الكتاب ، والبيانات الكاملة عن المصنفات مستوفاة في قائمة المصادر .
- خرّجت الشواهد الشعرية بعزوها إلى قائلها ، أو إلى الكتب المعتمدة ، وكثيراً ما أذكر من استشهد بها .

- ذكرت عند كل بيت من الشعر بحره العروضي ؛ زيادة في الفائدة ، وجرياً على طريقة المحققين .
- ولقد كان لفضيلة الشيخ الدكتور/محمد الحبيب (المشرف على هذه الرسالة) أكثر من تعليق ، أثبتته في الهامش معزواً إليه ، وله مني جزيل الشكر وحسن الثناء على توجيهه وتشجيعه وإفادته وتعليمه .
- تَمَّت الرسالة بخاتمة ذكرت فيها أهم ما وصل إليه البحث من نتائج .
- ذيلتها بفهارس تكشف عن الآيات ومحالها ، وكذلك الأحاديث ، والأشعار .
- ختمتها بفهرست شامل للمراجع المخطوطة والمطبوعة ، والمجلات ، والدوريات .
- هذا وأسأل الله تعالى العون والإخلاص والهداية والثواب والمغفرة إنه غفور رحيم .

التمهيد

في علم القراءات وقرائنها

وتحتها مباحث ثلاثة :

المبحث الأول : التعريف بعلم القراءات ، ونشأته ، وتدوينه .

المبحث الثاني : ضوابط القراءة المقبولة .

المبحث الثالث : التعريف بالقراء العشرة ورواتهم .

المبحث الأول :

التعريف بعلم القراءات ، ونشأته ، وتدوينه

أولاً : التعريف به :

مادة القاف والراء والهمز - بهذا التركيب - تدلّ على جمع واجتماع كيفما

تصرفت^(١) .

تقول العرب : ماقرأت هذه الناقة سلى قط ، أي : لم ينضمّ رحمها على ولد ، ومنه

قول الشاعر^(٢) : [الوافر]

تُرِيكَ إِذَا دَخَلْتَ عَلَى خَلَاءٍ # وَقَدْ أَمِنْتَ عُيُونَ الْكَاشِحِينَ

ذِرَاعِي عَيْطِلٍ أَذْمَاءَ يَكْرٍ # هِجَانَ اللَّوْنِ لَمْ تَقْرَأْ جَنِينَا

قال أبو عبيدة : « معناه : لم تضم في رحمها ولداً قط ، وقال : إنما سمّي كتاب الله

تعالى قرآناً ؛ لأنه يجمع السور ويضمّها ، واحتج بقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ

قُرْآنَهُ ﴾ [القيامة: ١٨] »^(٣) .

والقراءات : جمع مؤنث سالم ، مفردة : قراءة ، مصدر قرأ .

وأما في الاصطلاح : فقد عرّفها شمس الدين محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، فقال :

(١) انظر : مقاييس اللغة ٧٨/٥ ، وبصائر ذوي التمييز ، للفيروزآبادي ٤/٢٦٢ .

(٢) البيتان ، لعمر بن كلثوم التغلبيّ ، من معلقته .

والكاشحون : جمع كاشح : مضمّر العداوة ، والعَيْطِل : الطويلة العنق ، والأدماء : البيضاء ،

والبكر : يروى بالفتح ، ومعناه : الفتى من الإبل ، وبالكسر : الناقة التي حملت بطناً واحداً ،

والهجان : بكسر الهاء يستوي فيه الواحد ، والثنية ، والجمع ينعت به الإبل والرجال وغيرهما .

انظر : شرح القصائد السبع ، لأبي بكر محمد ابن القاسم الأنباري ٣٧٩—٣٨١ ، وشرح

الزوزني ١٢٠—١٢١ .

(٣) انظر : شرح القصائد السبع ، لابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) ، وانظر : -لمعنى الآية- غريب

القرآن وتفسيره ، لعبدالله بن يحيى اليزيدي ٤٠٢ ، وزاد المسير ، لابن الجوزي ٨/١٦٠ ،

وإلى المعنى المذكور أشار أبو زرعة العراقي في ألفيته في التفسير ص ٩٧ بقوله :

قُرْآنٌ أَي : يَجْمَعُ فِيهِ السُّورَا # بِضَمِّهَا ، وَقَدْ يَكُونُ مُصَدَّرَا

« القراءات علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها بعزو الناقله »^(١) .
وعرفها محمد المرعشي الشهير بساجقلي زاده (ت ١١٤٥ هـ) بقوله : « علم مذاهب الأئمة في قراءات نظم القرآن »^(٢) .
وقال الزرقاني (ت ١٣٧٦ هـ) في تعريف القراءة : « مذهب يذهب إليه إمام من أئمة القراء مخالفاً به غيره في النطق بالقرآن الكريم مع اتفاق في الروايات والطرق عنه سواء أكانت هذه المخالفة في نطق الحروف أم في نطق هيئتها »^(٣) .
وهذا التعريف هو أقرب التعريفات وأوضحها لولا طول في عباراته ، والتعريف يطلب فيه الإيجاز ، ويمكن إيجازه بأن يقال : القراءة : مذهب إمام من القراء في القرآن يخالف فيه غيره في بنية الكلمة أو حركتها .

ثانياً : نشأة علم القراءات :

نزل القرآن الكريم على قلب النبي ﷺ -مفروقاً ، وكان جبريل يعلمه ، والنبي ﷺ يعلم أصحابه ، ويلقنهم ، وكان الاعتماد في ذلك على حفظه في الصدور ، لا على حفظه في السطور ، قال تعالى : ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ [العنكبوت: ٤٩] ، وهذا مما شرف الله به هذا الكتاب وأهله .
قال ابن الجزري : « وذلك بخلاف أهل الكتاب الذين لا يحفظونه إلا في الكتب ، ولا يقرؤونه كله إلا نظراً لا عن ظهر قلب »^(٤) .

وأوماً الشاطبي (ت ٥٩٠ هـ) إلى هذا المعنى ، فقال^(٥) :
ولم يزل حفظه بين الصحابة في # عللاً حياة رسول الله ﷺ مبتدراً
وكان من أصحاب النبي ﷺ نفر حفظوا القرآن في حياته ، وأخذ عنهم عرضاً ،
وعليهم دارت أسانيد القراء العشرة ، وهم :
أبي بن كعب ، وعبدالله بن مسعود ، وعثمان ، وعلي ، وأبوموسى الأشعري ، وزيد

(١) منجد المقرئين ص ٣ .

(٢) ترتيب العلوم ص ١٣٥ .

(٣) مناهل العرفان ٤١٢/١ .

(٤) النشر ٦/١ .

(٥) عقيلة أتراب القصائد في الرسم ص ٣١٨ (ضمن مجموع إتحاف البررة).

بن ثابت^(١) .

وقد نُقل عن كثير من الصحابة -غير هؤلاء- كثير من وجوه القراءة ، كأبي هريرة ، وعائشة ، وحفصة ، وأم سلمة ، وعبدالله بن عباس ، وسالم مولى أبي حذيفة^(٢) .
وتلك الوجوه التي كان يقرأ بها أولئك الأفاضل من الصحابة هي من تيسير الله تعالى وتخفيفه على هذه الأمة .

ولما توفي النبي ﷺ وقام بالأمر من بعده أبوبكر الصديق ، وقتل من الصحابة جمع كثير في معركتهم مع المرتدين أُشير على الصديق بأن يجمع القرآن في مصحف واحد خشية ذهابه بذهاب الصحابة ، فتوقف في ذلك ثم انشرح صدره له ، فأمر زيد بن ثابت بتبّع القرآن وجمعه في صحف جعلها عنده ، ثم عند عمر بن الخطاب ، ثم عند ابنته حفصة ، وكان هذا الجمع مشتملاً على الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن ؛ كما قال الشاطبي^(٣) -رحمه الله- :

فأَجْمَعُوا جَمْعَهُ فِي الصُّحُفِ وَاعْتَمَدُوا

زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ الْعَدْلَ الرُّضَا نَظَرَا

من كل^(٤) أوجهه حتى استتم له

بالأحرف السبعة العليا كما اشتهراً

فقام فيه بعون الله يجمعه

بالنصح والجدّ والحزم الذي بهراً

ثم جاءت مرحلة من أهمّ مراحل نشأة القراءات وجمعها ، وكانت في نحو ثلاثين من الهجرة في خلافة عثمان رضي الله عنه ؛ إذ حضر حذيفة بن اليمان رضي الله عنه فتح «أرمينية وأذربيجان» .

فرأى الناس يختلفون في القرآن ، ويقول بعضهم لبعض : قراءتي أصح من قراءتك ، وقوي بينهم الخلاف ، فأفزع ذلك حذيفة ، وقدم على عثمان ، وقال : أدرك هذه الأمة ، قبل أن يختلفوا اختلاف اليهود والنصارى ، فأمر عثمان بإرسال النسخ التي عند حفصة لينسخها ثم يردّها ، وأمر نقرأ من الصحابة بنسخها في المصاحف ، ووجّه بمصحف إلى

(١) انظر : معرفة القراء الكبار ١/٢٤ .

(٢) انظر : النشر ١/٦ ، ومعناه منقول عن أبي عبيد القاسم بن سلام .

(٣) عقيلة أتراب القصائد في الرسم ٣١٨—٣١٩ .

(٤) متعلّق بـ(يجمعه) في البيت الذي قبله ، أي : يجمعه من كل أوجهه السبعة .

البصرة ، وآخر إلى الكوفة ، وثالث إلى الشام ، وترك مصحفاً بالمدينة ، وأمسك لنفسه مصحفاً ، وهو الذي يقال له : المصحف الإمام ، ووجه بمصحف إلى مكة ، ومصحف إلى البحرين^(١) .

وكانت تلك المصاحف التي كتبها عثمان خالية من النقط والشكل ؛ ليحتملها ماصح مانقله ، وثبت تلاوته عن رسول الله ﷺ من الأحرف السبعة ، وقرأ أهل كل مصر بما في مصحفهم ، وتلقوا ما فيه عن الصحابة الذين تلقوه من في رسول الله ﷺ ممن كان بالمدينة : كسعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، ومحمد بن شهاب الزهري ، وزيد بن أسلم ، وغيرهم .

وكان بمكة عطاء بن أبي رباح ، وطاووس بن كيسان ، ومجاهد ، وعكرمة ، وغيرهم .

وكان بالكوفة : أبو عبد الرحمن السلمي ، ومسروق ، وزر بن حبيش ، وسعيد بن جبير ، وإبراهيم النخعي ، وغيرهم .

وكان بالبصرة : أبو العالية ، ونصر بن عاصم ، ويحيى بن يعمر ، والحسن ، وابن سيرين ، وقتادة ، وغيرهم .

وبالشام : المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان في القراءة ، وخليد بن سعيد صاحب أبي الدرداء^(٢) .

ثم تلت تلك المرحلة مرحلة أخرى ، وهي التي يقول عنها ابن الجزري : « ثم تجرد قوم للقراءة والأخذ واعتنوا بضبط القراءة أتمّ عناية حتى صاروا في ذلك أئمة يقتدى بهم ويرحل إليهم ويؤخذ عنهم ، أجمع أهل بلدهم على تلقي قراءتهم بالقبول ، ولم يختلف عليهم فيها اثنان ، ولتصديهم للقراءة نسبت إليهم .

فكان بالمدينة : أبو جعفر يزيد بن القعقاع ، ثم شيبه بن نصاح ، ثم نافع بن أبي نعيم .

وكان بمكة : عبد الله بن كثير ، وحُميد بن قيس الأعرج ، ومحمد بن محيصن .
وكان بالكوفة : يحيى بن وثاب ، وعاصم بن أبي النجود ، وسليمان الأعمش ، ثم حمزة ثم الكسائي .

وكان بالبصرة : عبد الله بن أبي إسحاق ، وعيسى بن عمر ، وأبو عمرو بن العلاء ،



(١) انظر : المصاحف ، لابن أبي داود ٢٥٥—٣٤ ، والنشر ٧/١ .

(٢) انظر : النشر ٧/٨—٨ .

ثم عاصم الجحدري ، ثم يعقوب الحضرمي .
 وكان بالشام : عبدالله بن عامر ، وعطية بن قيس الكلابي ، وإسماعيل بن عبدالله بن المهاجر ، ثم يحيى بن الحارث الذماري ، ثم شريح بن يزيد الحضرمي ^(١) .
 ثم تبع ذلك مرحلة تفرّق فيها هؤلاء المذكورون ، وانتشروا وخلفهم أمم بعد أمم ، عُرِفَتْ طبقاتهم وإن اختلفت صفاتهم ، وكان منهم المتقن ، ومنهم دون ذلك ، وقلّ الضبط ، وكاد الباطل يلتبس بالحق ؛ فقام أعلام من علماء الأمة وجهابذة الأئمة ، مبالغين في الاجتهاد لبيان الحق المراد ، وجمعوا الحروف والقراءات ، وعزّوا الوجوه والروايات ، وفرقوا بين المشهور والشاذ والصحيح والفاذ بأصول وضوابط مفصّلة ومحرّرة ^(٢) .
 سوف أذكرها في المبحث اللاحق .

ثالثاً : تدوين القراءات :

الذي يمكن الحزم به في هذا الباب : أن تدوين القراءات نشأ نشأة مبكرة من حيث الجملة .

وأما أول من ألف في ذلك فمحلّ اختلاف بين الباحثين .
 وحكى ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) في مقدمة تفسيره رواية ، فهم منها بعض الباحثين ^(٣) أن يحيى بن يعمر (ت ٩٠هـ) هو أول من صنف في علم القراءات .
 والنص الذي أورده ابن عطية هو :
 « وأما شكل المصحف ونقطه فرؤي أن عبدالملك بن مروان أمر به وعمله ، فتجرّد لذلك الحجاج بواسط ، وجدّ فيه ، وزاد تحزيه ، وأمر - وهو والي العراق - الحسن ويحيى بن يعمر ، وآلف ^(٤) إثر ذلك بواسط كتاباً في القراءات جمع فيه ما روي من اختلاف الناس فيما وافق الخط ، ومشى الناس على ذلك زماناً طويلاً إلى ألف ابن مجاهد كتابه في

(١) النشر ٨/٩٠ .

(٢) انظر : النشر ٩/٩٠ .

(٣) كفؤاد سزكين في تاريخ التراث ٢٢/١ (المجلد الأول) وعبدالهادي الفضلي في القراءات القرآنية ، تأريخ وتعريف ٢٧ .

(٤) الظاهر : أن فاعل ألف ضمير يعود على الحجاج ؛ لأنه هو الذي سيق له الكلام ، وهو كقولك : جاءني زيد ومعه عمرو وصالح ، وأكرّمته .

وفي صحة الرواية ومعناها نظر . انظر : القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ١٩٨/١ .

القراءات»^(١) .

والأقرب في هذا أن :

- عبدالله بن عامر اليحصري (ت ١١٨هـ) هو أول من صنف في ذلك ، فقد ذكر له أبو الفرج محمد بن إسحاق الشهير بابن النديم (ت ٣٨٥هـ) كتاباً له صلة بالقراءات عنوانه : « مصاحف الشام والحجاز والعراق »^(٢) .

ثم تابعت التصانيف من بعده في القراءات جملة دون تقيّد في الغالب إلى زمن ابن مجاهد .

وفيما يلي بيان مسلسل موجز يتضح به تسلسل التأليف في هذا العلم ، أذكر فيه المشهور من المصنفين أو مصنفاتهم ، أو هما معاً ، أو المهمّ منها .

وأما ذكر جميع ما هو موجود ومذكور^(٣) ، فيصعب ويطول جداً .

فمن المصنفين في القراءات بعد ابن عامر :

- أبان بن تغلب (ت ١٤١هـ) صنف كتاباً في القراءات ، وآخر في معاني القرآن^(٤) .
- أبو الحسن مقاتل بن سليمان البلخي ، صاحب التفسير (ت ١٥٠هـ) كان من

القراء ، وله كتاب في القراءات^(٥) .

- أبو عمرو بن العلاء البصري (ت ١٥٤هـ) .

- وحمزة بن حبيب الزيات ، الكوفي (ت ١٥٦هـ) .

- وعلي بن حمزة الكسائي ، الكوفي (ت ١٨٩هـ) .

ثلاثتهم من السبعة ، صنفوا كتباً في القراءات^(٦) .

(١) المحرر الوجيز ١/٥١ ، ومقدمتان في علوم القرآن ص ٢٧٥ ، نشر وتصحيح المستشرق آرثر جفري .

(٢) انظر : الفهرست ٥٤ .

(٣) وفي الفهرس الشامل من ذلك مئات المصنفات ، وأما المذكور في التراجم غير الموجود فأكثر من ذلك بكثير .

(٤) انظر : الفهرست ٣٠٨ ، والثاني يحتمل أن يكون فيه ذكر للقراءات كما فعل الفراء في "معاني القرآن" .

(٥) الفهرست ٢٥٣—٢٥٤ .

(٦) أما أبو عمرو فصنف كتاباً واحداً في القراءات . ذكره ابن النديم ص ٥٣ ، وكذلك حمزة له كتاب واحد ، قال ابن النديم ص ٤٤ : "وله من الكتب : كتاب قراءة حمزة" .

وممن صنف في المائة الثالثة - وهم كثير جداً - :

- يعقوب بن إسحاق الحضرمي البصري (ت ٢٠٥هـ) ، أحد القراء العشرة ، له

كتاب « الجامع في القراءات »^(١) .

- أبو عبيد القاسم بن سلام (ت ٢٢٤هـ) أول من جمع القراءات في كتاب^(٢) .

- خلف بن هشام البزار (ت ٢٢٩هـ) راوي حمزة ، وأحد الثلاثة المتممين العشرة ،

له كتابان :

أ - « الاختيار في القراءات »^(٣) .

ب - وكتاب « القراءات »^(٤) .

- محمد بن إسحاق الرُّبَيعي المكي (ت ٢٩٤هـ) ، صنف كتاباً في روايتي البزّي

وقبل عن ابن كثير المكي^(٥) .

وفي المائة الرابعة :

زاد التأليف كثرة وحسناً في الترتيب والاتساق ، وطراً عليه تجديد في الجمع

والاقتصار ، وكان من أبرز من صنف فيها :

- أبو جعفر محمد بن جرير الطبري ، المفسر الشهير (ت ٣١٠هـ) ألف كتاباً حافلاً

أسماء « الجامع » في القراءات ، فيه نيف وعشرون قراءة^(٦) .

- أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي ، البغدادي (ت ٣٢٤هـ) ،

أول من سبّع السبعة ؛ إذ عمد إلى سبعة من القراء معروفين بالعدالة ، مشهورين بالضبط

=

وأما الكسائي فله كتابان : ١ - كتاب القراءات . ٢ - الآثار في القراءات .

انظر : إنباه الرواة ٢/٢٥٧ و ٢٧١ .

(١) إنباه الرواة ٤/٥٤ ، ومعجم المؤلفين ١٣/٢٤٣ .

(٢) انظر : النشر ١/٣٤ .

(٣) تاريخ التراث العربي ٢٥ .

(٤) الفهرست ٥٣ .

(٥) انظر : غاية النهاية ٢/٩٩ .

(٦) انظر : النشر ١/٣٤ ، وقد أثنى عليه قبل ابن الجوزي : ابن مجاهد ، فقال : "ما صنف في معناه

مثله". انظر : معجم الأدباء ٨/٦٦

والإتقان والجودة والتلاوة ، والتحرّي في التلقّي فجمع قراءاتهم في مصنف واحد .
وأحدث صنيعة ما أقرّ به أعيان قوم ، وما أغضب به آخرين .
وبيانه في الأول : أن اقتصاره على السبعة أراح المسلمين من الاختلاف والتنازع ،
واتساع الخرق ، فإن القراءات المروية كثيرة جداً ، وقراءها كثر أيضاً ، والمروى من
القراءات منه ما هو صحيح ، ومنه ما ليس كذلك .
ولم يكن ابن مجاهد يرمي من وراء ذلك إلى الاقتصار على قراءات أولئك السبعة
وترك ما عداها ، بل كان فعله ذلك نوعاً من الاختيار ؛ لأنه يعلم أن هناك قراءات صحيحة
مروية عن أئمة مشهورين بالعدالة والإتقان أيضاً^(١) .
وبيانه في الثاني : توهم بعضهم أنه لا يجوز الخروج عن قراءة هؤلاء السبعة ، وظن
آخرون أن المراد بالأحرف السبعة في قول النبي ﷺ : « أَنْزَلَ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ
أَحْرَفٍ »^(٢) هي هذه السبع .
وممن لم يرتض عمل ابن مجاهد : أبو العباس : أحمد بن عمّار
المهدوي (ت ٤٤٠ هـ) ، وشمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣ هـ)^(٣) .
ولابن مجاهد كتب أخرى - غير هذا الكتاب الذي اشتهر به ، منها : سبعة كتب ،
كل كتاب أفرد فيه قراءة قاريء من السبعة .
ومنها : كتاب ذكر فيه ما انفرد به كل قاريء من السبعة^(٤) .
وممن صنف بعد ابن مجاهد في هذه المائة :
- أبو عبد الله الحسين بن محمد بن خالويه النحوي (ت ٣٧٠ هـ) ، صنف « البديع
في القراءات السبع »^(٥) .
- أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني (ت ٣٨١ هـ) ألف كتاباً اعتمد
عليها من بعده ، منها :

(١) انظر : مقدمة السبعة ، للدكتور/ شوقي ضيف ١٥ .

(٢) رواه البخاري ومسلم .

(٣) انظر : النشر ٣٦/١ - ٣٧ .

(٤) انظر : معجم الأدباء ٧٠/٥ ، وذكر له كتاباً في شواذ القراءات ، ولا أعلم له كتاباً موجوداً غير
كتاب السبعة .

(٥) يوجد منه نسخة واحدة بتشتريتي/دبلن ، برقم ٣٠٥١ . الفهرس الشامل ٣٢ (قراءات) .

« الاتفاق والانفراد »^(١) ، و« المسبوط في القراءات العشر »^(٢) ، وله مصنفات

أخرى ، أكثرها في القراءات^(٣) .

وفي المائة الخامسة :

تنوع التأليف وازداد وازدهى بأئمة حفاظ أولوا هذا العلم تحريراً وتدقيقاً ، وكثرت

كتب الاحتجاج للقراءات^(٤) ، ومن أشهرهم :

- أبو محمد مكّي بن أبي طالب القيسي القرطبي (ت ٤٣٧هـ) ، ومن تصانيفه :

« كتاب التبصرة في القراءات السبع »^(٥) .

- أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ) له كتاب « التيسير »^(٦) الذي نظمته

الشاطبي ، القاسم بن فيره (ت ٥٩٠هـ) ، وجعله أصلاً له ، وهو المراد بقوله :

وفي يسرها « التيسير » رُمتُ اختصاره # فأجنتُ بعون الله منه مؤملاً

- أبو طاهر إسماعيل بن خلف ، المقرئ ، الأنصاري ، الأندلسي (ت ٤٥٥هـ) ،

صنف كتاب « العنوان في القراءات السبع »^(٧) .

- أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري (ت ٤٧٨هـ) ومن أهم كتبه

وأشهرها : « التلخيص في القراءات الثمان »^(٨) .

(١) ذكره ياقوت في إرشاد الأريب ١٣/٣ ط دار المأمون.

(٢) طبع بتحقيق سُبَيْع حمزة حاكمي ، وصدر عن دار القبلة ، بجدة عام ١٤٠٨هـ ط ٢.

(٣) انظر : مقدمة محقق المبسوط ، لابن مهران ص ١١—١٢.

(٤) ضربت صفحاً - هنا- عن ذكر كتب الاحتجاج ؛ لأنني سوف أذكر كلما أمكنني العثور عليه في

فصل مستقل متسلسلاً تسلسلاً تاريخياً .

(٥) طبع بتحقيق الدكتور/محمد غوث الندوي ، وصدر عن الدار السلفية بالهند ط ٢/١٤٠٢هـ.

(٦) طبع غير مرة ، ومن شروحه المطبوعة : الدر الثير والعذب النмир ، شرح مقفلات التيسير ،

لـعبد الواحد المالقي (ت ٧٠٥هـ) ، طبع في أربعة أجزاء ، بتحقيق أحمد عبد الله المقرئ ، وصدر

عن دار الفنون عام ١٤١١هـ.

(٧) طبع بتحقيق وتقديم الدكتور/زهير زاهد ، والدكتور/خليل عطية ، وصدر عن عالم الكتب عام

١٤٠٥هـ.

(٨) غاية النهاية ٤٠١/١ ، وقد جمع فيه قراءة الأئمة السبعة وأضاف إليها قراءة يعقوب ، وطبع

الكتاب بتحقيق ودراسة : محمد حسن عقيل موسى ، وصدر عن الجماعة الخيرية لتحفيظ

وفي المائة السادسة :

توالى التصنيف ، وازداد تميزه بالتأليف في وجوه القراءات وعللها ، ومن أشهر المصنفين في هذه المائة :

- أبو العزّ محمد بن الحسين القلانسي الواسطي (ت ٥٢١هـ) ألف كتاب « إرشاد

المبتديء وتذكرة المنتهي »^(١) .

وله « الكفاية الكبرى في القراءات العشر »^(٢) .

- أبو العلاء الحسن بن أحمد بن الحسن الهمداني ، العطار (ت ٥٦٩هـ) ، له

كتاب « غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار »^(٣) .

قال ابن الجزري عنه : « ومن وقف على مؤلفاته علم جلالته قدره »^(٤) .

ثم صنّف بعد ذلك الإمام : أبو محمد القاسم بن فيرّه الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) نظمه

المبارك « حرز الأمانى ووجه التهاني » في القراءات السبع^(٥) .

=

القرآن الكريم بجدّة عام ١٤١٢هـ في مجلد واحد.

(١) طبع بتحقيق ودراسة عمر حمدان الكبيسي ، وصدر عن جامعة أم القرى عام ١٤٠٤هـ.

(٢) يوجد منه ثلاث نسخ مخطوطة ، منها : نسخة بالظاهرية برقم ٤٤٢٥ وردت فيها بعنوان : كفاية

المبتدي. انظر : الفهرس الشامل ١٦٦ (قراءات) .

(٣) طبع بتحقيق ودراسة د/أشرف طلعت عام ١٤١٤هـ وصدر عن الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدّة.

(٤) غاية النهاية ٢٠٤/١.

(٥) هو متن الشاطبية المشهور ، ويوجد في مكتبات العالم نحو ثلاثمائة نسخة وثمان وسبعين نسخة

مخطوطة . انظر : الفهرس الشامل ٦٩ وما بعدها (قراءات) .

ولا أعلم كتاباً في هذا الفن بهذا القدر ، معنى وعدداً ، قال في أوائلها :

وسميتها حرز الأمانى تيمناً # ووجه التهاني فاهنه متقبلاً

وقال في آخرها :

وأياتها ألف تزيد ثلاثة # ومع مائة سبعين زهراً وكُملاً

وانظر : مقالاً للبحث بجريدة المدينة ، ملحق التراث عدد ٤٦ ، وتاريخ ١٤١٧/٩/١٤هـ بعنوان :

معرفة المصنفات وفوائدها .

المخطوطات^(١) .

وله « خلاصة الأبحاث في شرح نهج القراءات الثلاث »^(٢) .

- أبو الحسن علي بن أبي محمد الواسطي المشهور بالديواني (ت ٧٤٣هـ) ، صنف

« روضة التقرير » ، وهو نظم جمع فيه بين زوائد الإرشاد والتيسير^(٣) .

- أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، له : « عقد اللآلي في

القراءات السبع العوالي » ، نظم فيه « التيسير » لأبي عمرو الداني ، وزاد عليه ، وجعله على

نسق نظم الشاطبي للحرز بحراً وروياً وجرّده من الرموز^(٤) .

وفي المائة التاسعة :

ازداد التأليف سعة وتميزاً .

ومن أشهر من صنف فيها :

- أبو البقاء علي بن عثمان ابن القاصح ، البغدادى (ت ٨٠١هـ) ، ومن كتبه :

« سراج القاريء المبتديء وتذكرة المقرئ المتتهى »^(٥) .

(١) انظر : الفهرس الشامل ١٧٦ وما بعدها (قراءات) وذكر له أكثر من مائة نسخة .

(٢) يوجد منه نسخ عديدة ، منها : نسخة بجامعة الملك سعود برقم ٢٥٤٠ ، ونسخة بالأزهرية برقم

١٦٢٢٦ . انظر : الفهرس الشامل ٨٩ (قراءات) .

(٣) انظر : غاية النهاية ٥٨٠/١ . والإرشاد ، والتيسير ، كتابان في القراءات تقدم ذكرهما ، الأول :

للقلانسي ، والثاني : لأبي عمرو الداني .

(٤) أطلعت على نسخة منه بخط الشيخ عامر السيد عثمان ، ويوجد منه نسختان :

إحدهما : بخدابخش برقم ١٥٠ (التجويد) .

والثانية : بدار الكتب/ القاهرة برقم ٢٠٠ .

انظر : الفهرس الشامل ١٣٧ (قراءات) .

وشرحه المؤلف نفسه وسمى شرحه : "نكت الأمالي" . وانظر : المصدر السابق ، وله كتب

أخرى في القراءات مفقودة ، كتقريب النائي في قراءة الكسائي ، والأثير في قراءة ابن كثير ،

وغيرهما .

(٥) شرح به منظومة الشاطبي "حرز الأماني" وقد طبع أكثر من مرة ، منها : طبعة دار الفكر عام

١٤٠١هـ ، وبهامشه : غيث النفع ، للصفاقسي .

وطبعته الأولى عام ١٢٩٣هـ . انظر : معجم المطبوعات ، لسركيس ٢٠٩/١ .

وله : « العلوية في القراءات السبع المروية »^(١) .

- أبو الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) .

إمام المقرئين في عصره ، وباسط علم القراءات ومحررها ، ومن مصنفاته الكثيرة في

القراءات : « تحبير التيسير »^(٢) ، و« النشر في القراءات العشر »^(٣) .

و« الدرة المضيئة في القراءات الثلاث المروية »^(٤) .

و« طيبة النشر في القراءات العشر »^(٥) ، يشتمل على مافي « الحرز » و« الدرة »

وزيادة .

وقد قلّ التأليف بعد ابن الجزري ونقص نقصاناً واضحاً لدرايتهم أن هذا العلم أعطي

حقه من الجمع والشرح والتحرير .

وفي المائة العاشرة :

- جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) له « الألفية في

القراءات العشر »^(٦) .

- أبو العباس أحمد بن أبي بكر القسطلاني الشافعي (ت ٩٢٣هـ) ، ومن مصنفاته :

« لطائف الإشارات في علم القراءات »^(٧) ، جمع فيه القراءات العشر مع زيادة الأربع

الشواذ .

- حسن بن السيّد ابن نجم الدين العاملي الشيعي ، له « شرح الطيبة الجزرية في

القراءات »^(٨) .

المائة الحادية عشرة وما بعدها :

(١) انظر : كشف الظنون ١١٦٣/٢ ، ولم يذكر في الفهرس الشامل ، فلعله مفقود.

(٢) طبع وصدر عن دار الكتب العلمية ببلنّان عام ١٤٠٤هـ.

(٣) طبع وصدر عن دار الكتب العلمية ببلنّان عام ١٤٠٤هـ بلا تحقيق ولا تعليق.

(٤) طبع عدة مرات ، آخرها بضبط وتصحيح محمد تميم الزعبي ، عن دار الهدى عام ١٤١٤هـ.

(٥) طبع مرات ، آخرها بتصحيح الزعبي ، توزيع مكتبة دار الهدى.

(٦) حسن المحاضرة ٣٩٩/١ ، وانظر : دليل مخطوطات السيوطي ٣١.

(٧) طبع منه الجزء الأول بتحقيق الشيخ : عامر السيد عثمان ، والدكتور/عبدالصبور شاهين

عام ١٣٩٢هـ بالقاهرة.

(٨) انظر : معجم المؤلفين ٢١٢/٣.

- علاء الدين علي بن محمد الطرابلسي (ت ١٠٦٨هـ) له « حاشية على شرح الجزرية »^(١) .
- أبوزيد عبدالرحمن ابن القاضي (ت ١٠٨٢هـ) ، صنف « الإيضاح لما ينهم عن الورى في قراءة عَلم أم القرى » ، يعني : قراءة ابن كثير ، و« واضح المشكلات في قراءة البصري (وقت) بالواو في المرسلات »^(٢) .
- أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي ، الشهير بالبنا (ت ١١١٧هـ) له « إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر »^(٣) .
- أبو العباس أحمد بن عبدالعزيز الهلالي السجلماسي (ت ١١٦٥هـ) ، له كتب منها : « إجراء الوصل مُجرى الوقف »^(٤) .
- أحمد بن عبدالمنعم بن يوسف بن صيام الدمنهوري الأزهري (ت ١١٩٢هـ) ، له « خلاصة الكلام على وقف حمزة وهشام »^(٥) .
- أبو العباس أحمد بن محمد بن عجيبة (ت ١٢٢٤هـ) له منظومة في القراءات « في الجمع والإرداف »^(٦) تقع في نحو ٢٣٣ بيتاً من الرجز ، جاء في أولها :
- وبعدُ فالقصْدُ بَيَانُ الجمعِ # وَصُنْعُ إِرْدَافٍ بِطُرُقِ السَّيِّعِ
- وله كتاب في توجيه القراءات^(٧) :
- عبدالله بن صالح الأيوبي (ت ١٢٥٢هـ) .
- من مصنفاته : « بيان الطرق المأخوذة من الأئمة القراء »^(٨) .

-
- (١) انظر : الأعلام ٤٠/٥ .
- (٢) ذكره سعيد إعراب في القراء والقراءات في المغرب ١٠٩ .
- (٣) طبع غير مرة آخرها بتحقيق وتقديم الدكتور/شعبان محمد إسماعيل ، وصدر عن عالم الكتب عام ١٤٠٧هـ .
- (٤) ذكره سعيد إعراب في القراء والقراءات في المغرب ١٤٠ .
- (٥) انظر : معجم المؤلفين ٣٠٣/١ .
- (٦) القراء والقراءات ١٦٠ .
- (٧) سوف يأتي ذكره في سرد مصنفات الاحتجاج .
- (٨) يوجد منه نسخة بتشتريتي/دبلن رقم ٣٦٨١/١ ، ونسخة جامعة برنستون برقم ١/٢٧٧٥ . انظر : الفهرس الشامل ٣٣-٣٤ (قراءات) .

- أبو عبيد رضوان بن محمد المخلّلاتي (ت ١٣١١هـ) له كتب كثيرة في القراءات منها : « فتح المقفلات في القراءات العشر »^(١) ، وهو شرح على « حرز الأمانى » ، للشاطبي و« الدرة » لابن الجزري ، و« شفاء الصدور بذكر قراءات الأئمة السبعة البذور »^(٢) .

- محمد بن أحمد بن عبد الله الشهير بـ « متولّي » (ت ١٣١٣هـ) ، له في القراءات كتب منظومة ومثورة ، منها :

نظم « بديعة الغرر في أسانيد الأئمة الأربعة عشر » ، و« تيسير الأمر لما زاده حفص من طرق النشر » ، وشرحه ، و« الفوائد المعتبرة في القراءات الأربع الشواذ » ، وأوله :

قال محمد هو ابنُ أحمد # المتولي ربّ كن لي مسنداً

- حسن بن خلف الحسيني (ت ١٣٤٢هـ) ، له : « تحرير مسائل الشاطبية ، نظم

على وزن نظم الشاطبي وروّيه »^(٣) .

- علي بن محمد بن حسن الملقب بـ « الضّباع » (ت ١٣٧٦هـ) ، له أكثر من عشرين مصنفاً في القراءات ، منها : « البهجة المرضية شرح الدرة المضية » و« الجواهر المكنون شرح رواية قالون » ، وهو من نظمه وشرحه ، و« القول الأصدق في بيان ما خالف فيه الأصبهاني الأزرق » عن ورش^(٤) .

- عبد الفتاح بن عبد الغني بن محمد القاضي^(٥) (ت ١٤٠٣هـ) له مصنفات كثيرة في القراءات ، وكلها مطبوع ، منها : « الوفي شرح الشاطبية في القراءات السبع » ، و« الإيضاح شرح الدرة في القراءات الثلاث » ، و« البذور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، من طريقي الشاطبية والدرة » ، و« النظم الجامع لقراءة نافع » ، ونشره أسلس من نظمه .

(١) معجم المؤلفين : ١٦٦/٤ ، وتوجد منه نسخة بدار الكتب بالقاهرة ، برقم ٤٣٣ ، وأخرى بالخزانة التيمورية بالقاهرة رقم ٢٥١٢ .

(٢) يوجد منه أربع نسخ ، منها : نسخة بجامعة الإمام محمد بن سعود رقم ٢٥١٢ . انظر : الفهرس الشامل ١٣ (قراءات) .

(٣) رأيت مستقلاً عند شيخنا محمود سيويو البدوي - رحمه الله - ، وطبع بحاشية سراج القاري (شرح الشاطبية) ، لابن القاصح .

(٤) انظر : هداية القاري ٦٨٩-٦٩٢ ، وجميع الكتب المذكورة مطبوع .

(٥) انظر : ترجمته في المصدر السابق ص ٦٦٧ .

ولكثير من قراء العصر مشاركات وجهود طيبة .
وقد أردت بجميع الكتب المتقدمة ومصنفاتها أن أُلح إلى كل عصر بما يناسب ،
ويتبين به تسلسل تدوين القراءات ، ومنزلةُ هذا العلم عند العلماء وعنايتهم به .

المبحث الثاني :

ضوابط القراءة المقبولة

مَأمِنٌ منقول إلا وهو يحتمل الصحة والضعف والقَبُول والرَدُّ قبل النظر إلى الطرق التي أدت إلى ذلك الخبر ، ومن ثم كان في القراءة ماهو مقبول ومنها ماهو مردود ، وفي الحديث ماهو مقبول وماهو مردود ، وكذلك الأخبار والتواريخ والأحداث وغيرها .

ولما كثر التحديث والكذب على رسول الله ﷺ ميز الصحيح عن رسول الله ﷺ بوضع ضوابط معينة إذا اختل منها ضابط لم يكن الحديث بعده صحيحاً .

وحين كانت القراءات كذلك ، منها ماهو صحيح ومنها ما فقد شرط الصحة ، وضع العلماء ضوابط للقراءة الصحيحة الثابتة بحيث لو اختل شرط من تلك الشروط في قراءة ما ، حُكِمَ على تلك القراءة بعد قبولها ولو كانت مروية عن أحد الأئمة السبعة .

قال في « نشر البنود » -نقلاً عن أبي حيان- : « والضابط عند الأصوليين وبعض الفقهاء في إثبات القرآن ، التواتر ومالا فشاذا »^(١) .

والأقرب إلى الصواب -إن شاء الله تعالى- أن يقال : القراءات العشر كلها متواترة من حيث الحملة ، وقد يكون فيها المشهور أو ماروي من طريق الآحاد رواية صحيحة تفيد التصديق وتوجب عدم الإنكار ، وهذا الضرب قليل بالنسبة لما فوقه ، ومن ذلك ماسوف يطرح في الجانب التطبيقي من قراءات ثابتة عن بعض العشرة ، وطعن فيها من جهة المعنى أو العربية^(٢) .

وعلى هذا -وهو التواتر من حيث المجموع- يحمل ما حكاه أبو الحسن البغوي (ت ٥١٠ هـ) من الإجماع على تواتر العشرة^(٣) .

وهذه الضوابط الثلاثة هي^(٤) :

(١) نشر البنود على مراقبي السعود ، للعلوي الشنقيطي ٨٤/١ ؛ وانظر : نثر السورود ٩٤/١ .

(٢) انظر : البحر المحيط في أصول الفقه للزركشي ٤٦٦/١ ، وشرح الكوكب الساطع ، للسيوطي

ورقة ٢٣ (مخطوط) ، والتبيان لطاهر الجزائري ص ١٢٧ .

(٣) انظر : تفسيره معالم التنزيل المطبوع بهامش تفسير الخازن ٧/١ ، وانظر : منجد المقرئين ص ٤٩ .

(٤) انظر : الإبانة عن معاني القراءات ، لمكي بن أبي طالب ٥٨ .

وهو أول من دون هذه الأركان -فيما أعلم- وإن كانت موجودة في الأذهان معمولاً بها ،

أولاً : موافقة اللغة العربية ولو بوجه من الوجوه .

وهذا شرط لا بد منه ؛ فإن القرآن نزل بلغة العرب ، قال تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢] ، وقال تعالى : ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ [الزمر: ٢٨] .

وحين شرط العلماء هذا الشرط قيدوه بالموافقة ولو من وجه ، يريدون وجهاً من وجوه اللغة سواء كان مخالفاً للأقيس في العربية أم موافقاً ، وسواء كان أفصح أم فصيحاً ، مختلفاً فيه أم متفقاً عليه .

قال أبو عمرو الداني : « وأئمة القراءة لاتعتمد في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية ، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل ، والرواية إذا ثبتت عندهم لا يردّها قياس عربية ولا فشو لغة ؛ لأن القراءة سنة متبعة يلزم قبولها والمضير إليها » . قال الزرقاني معلقاً على كلام أبي عمرو الداني : « قلت : وهذا كلام وجيه ؛ فإن علماء النحو إنما استمدّوا قواعده من كتاب الله تعالى وكلام رسوله وكلام العرب ، فإذا ثبتت قرآنية القرآن بالرواية المقبولة كان القرآن هو الحكم على علماء النحو ، وماقدّعوا من قواعد ، ووجب أن يرجعوا هم بقواعدهم إليه ، لا أن ترجع نحن بالقرآن إلى قواعدهم المخالفة نحكمها فيه ، وإلا كان ذلك عكساً للآية ، وإهمالاً للأصل في وجوب الرعاية »^(١) .

وقال الشيخ محمد عبده في معرض كلامه على قراءة حمزة في : ﴿ وَالْأَرْحَامَ ﴾ [النساء: ١] .
: « والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة ببيتين مجهولين ، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما من أكابر علماء السلف في علم القرآن »^(٢) .

وانظر البرهان ، للزركشي ٣٣١/١ ، والقواعد والإشارات في أصول القراءات ، لقاضي الحموي ص ٣٠ ، والنشر ٩/١ .

(١) مناهل العرفان ٤٢٢/١ .

(٢) تفسير المنار ٣٣٣/٤/١ ، والبيتان هما : قول الشاعر :

نعلق في مثل السواري سيوفنا # ومايتها والكعب غوط نفايفُ

وقول الآخر :

فاليوم قد بتّ تهجوناً وتشتّمنا # فاذهب فما بك والأيام من عجب

الضابط الثاني :

موافقة القراءة لأحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً^(١) .
وبيان ذلك : أن الأمة أجمعت على ماتضمنته المصاحف التي كتبها عثمان رضي الله ، وترك ماخالفها من زيادة ونقص وإبدال كلمة بأخرى ، وجردت تلك المصاحف من النقط والشكل ليحتملها ما صح نقله ، وثبت تلاوته عن النبي ﷺ^(٢) .
والمراد بقولهم : ولو احتمالاً ، أنه يكفي في الرواية أن توافق الرسم الذي في المصحف ولو موافقة محتملة ، وذلك نحو : ﴿ مالِك يوم الدين ﴾ [الفاتحة:٣] ، فإنها رسمت في جميع المصاحف بدون ألف بعد الميم ، فقراءة القصر تحتملة تحقيقاً ، وقراءة المدّ تحتمله تقديرأ^(٣) ، ومثل ذلك كلمة ﴿ تُقَّة ﴾ ، فإنها قرئت بألف بعد القاف ، مع ضم التاء وفتح القاف ، وبفتح التاء وكسر القاف وياء مشددة ، وبالفتح والإمالة في الأول ، والرسم يحتمل جميع ذلك .

فالموافقة تنقسم إلى قسمين :

١ - موافقة حقيقية ، وهي الموافقة الصريحة ، كالقراءة بالخطاب والغيبة والياء والنون والضم والفتح ونحو ذلك ؛ لأن جميع المصاحف العثمانية كتبت مجردة من النقط والشكل ، فكانت محتملة لجميع القراءات ، وكانت كل قراءة من هذا النوع موافقة للرسم تحقيقاً .

٢ - موافقة تقديرية ، وهي الاحتمالية التي ليست بصريحة ، وذلك مثل قراءة ﴿ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾ بالمد ، ﴿ وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة:٩] ، ومثل قراءة من قرأ بالسين أو إشمام الصاد زائياً في لفظ ﴿ الصَّراط ﴾ ، فإن هذه اللفظة في جميع القرآن وفي جميع المصاحف كتبت بالصاد ، فالقراءة بالصاد توافق الرسم تحقيقاً ، والقراءة بالسين أو بالإشمام توافق الرسم تقديرأ^(٤) .

وسياتي الكلام عنهما وتخريجهما في الكلام عن الآية في سورة النساء .

(١) لفظ "ولو احتمالاً" زاده ابن الجزري : وهو قيد ضروري ، وقد كان اختلاف المصاحف العثمانية في بعض الكلمات في الرسم من أجل اختلاف القراءة ، راجع في ذلك : المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار ، لأبي عمرو الداني ١١٥ وما بعدها .

(٢) انظر : الإبانة ٥٨ ، والنشر ٩/١ .

(٣) انظر : مناهل العرفان ٤١٩/١ .

(٤) انظر : مختصر شرح الطيبة ، للتويري ، تأليف محمد الصادق القمحاوي ٢٠—٢١ .

وقد كان الصحابة -رضوان الله عليهم- أشد ما يكون في التحري والدقة في الكتابة . وما ذكر في بعض التفاسير من قولهم : هذا من خط الكاتب أو نحو هذا فكلام لا يعول عليه ولا يلتفت إليه .

قال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) -عند قوله تعالى : ﴿وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ﴾ [النساء: ٣٥] : «ولا يلتفت إلى ما زعموا من وقوعه لحناً في خط المصحف ، وربما التفت إليه من لم ينظر في الكتاب ولم يعرف مذاهب العرب ومالهم في النصب على الاختصاص من الافتنان ، وغبي عليه أن السابقين الأولين الذين مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كانوا أبعد همة في الغيرة على الإسلام ، وذب المطاعن عنه من أن يتركوا ثلثة ليسدّها من بعدهم وخرقاً يرفوه من يلحق بهم»^(١) .

الضابط الثالث :

أن يكون إسناد القراءة صحيحاً إلى النبي ﷺ .
ومعنى ذلك : أن تكون القراءة مروية عن النبي ﷺ بلا انقطاع ولا شذوذ ولا علة يرويهما الثقة عن الثقة ، وكثير من العلماء يشترط في ذلك التواتر . ومتى اختل واحد من هذه الثلاثة في القراءة حكم عليها بالشذوذ .

وإلى هذه الأمور الثلاثة يشير ابن الجزري بقوله^(٢) :

فكل ما وافق وجه نحوي # وكان للرسم احتمالاً يحوي
وصحّ إسناداً هو القرآن # فهذه الثلاثة الأركان
وحيثما يختل ركن أثبت # شذوذه لو أنه في السبعة

تنبيه :

قول العلماء : القرآن كله متواتر ليس مصادماً لقولنا السابق : في القراءات مائيس بمتواتر ، فالقضيتان -وإن كانت الأولى مثبتة والثانية منفية- لا تعارض بينهما لاختلاف موضوعهما وتباين جهتهما .

(١) الكشف ٥٧٧/١ ، ويرفوه على زنة يدعوه ، يصلحه (مختار القاموس) .

(٢) انظر : الإبانة ٥٨ ، والبرهان ١/ ، والنشر ٩/١ ، والتيسير في قواعد علم التفسير ، للكافيحي ١٨٣ .

(٣) متن الطيبة (طيبة النشر في القراءات العشر) ٣٢ ، وانظر : شرح الأبيات في الكوكب الدرّي ص ١٨ .

وبيان ذلك أن كل حرف من القرآن من أوله إلى آخره منقول نقل الكواف إلى النبي

ﷺ في جميع طبقات إسناده ، لا يجحد ذلك مسلم .

وأما القراءة فإنه قد لا يتوفر فيها ذلك ، ولكن يكون التواتر حاصلًا في القراءة

الأخرى في نفس الكلمة التي قرئت بقراءة لم يصدق عليها معنى التواتر .

ومثال ذلك : لو قيل في قراءة هشام قوله تعالى : ﴿ فَاجْعَلْ أَفْتِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِيْ

إِلَيْهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٣٧] ، بالياء بعد الهمز ﴿ أَفْتِدَةً ﴾ ، لو قيل فيها : إنها غير متواترة ، وسلم

ذلك ، بقيت القراءة الأخرى متواترة دون تردد وإلا لأفضى ذلك إلى القول بأن في القرآن

ماليس متواتراً ، وهو كفر ، ومثل هذا قليل جداً ، والحمد لله .

المبحث الثالث :

التعريف بالقراء العشرة ورواتهم .

لم يكن القراء محصورين في عدد معين ، بل كانوا عدداً لا يحصى كثرة ، في المدينة ، ومكة ، والبصرة ، والشام ، والكوفة .
وقد تخير العلماء أئمة شهبوا بالضبط والإتقان وكثرة الآخذين عنهم ، وهم هؤلاء العشرة ورواتهم الذين سوف أسوق لكل واحد منهم ترجمه مختصرة مرتبين على حسب الترتيب المشهور عند القراء .

نافع المدني^(١)

هو نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم ، الليثي ، المدني ، مولاهم ، كنيته : أبورؤيم ، وهو أحد الأعلام ، كان مولى جَعُونَةَ بن شعوب الليثي ، حليف حمزة بن عبد المطلب رضي الله عنه ، أحد القراء السبعة والأعلام ، ثقة ، صالح ، أصله من أصبهان ، كان أسود اللون ، صبيح الوجه .

قرأ على طائفة من تابعي أهل المدينة ، منهم : عبد الرحمن بن هُرْمَزٍ الأعرج ، وشيبة بن نصاح ، ويزيد بن رومان ، وصالح بن خَوَّات ، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق ، وغيرهم .

روى القراءة عنه عرضاً وسماعاً جماعة منهم :

- الإمام مالك ابن أنس ، صاحب المذهب ، وقالون ، وهما من أهل المدينة .

- ومن أهل البصرة : الأصمعي ، وأبو العلاء .

- ومن أهل مصر : ورش ، والليث بن سعد .

- ومن أهل الشام : أبو مسهر الدمشقي ، وخويلد بن معدان .

حكى ابن مجاهد أنه كان إمام القراءة في وقته دون نزاع .

ولد سنة سبعين .

وتوفي عام تسعة وستين ومائة^(٢) ، وقيل : سنة تسع وخمسين ومائة^(٣) .

(١) انتزعت ترجمته من : السبعة ، لابن مجاهد : ٥٣ - ٦٤ ، ومعرفة القراء الكبار ، للذهبي :

١٠٧-١١١ ، وغاية النهاية ، لابن الجزري : ٣٣٠ - ٣٣٤ .

-
- (٢) انظر : الإعلام بوفيات الأعلام ، للذهبي : ١٠٨/١ ، والمصادر السابقة في ترجمته.
- (٣) انظر : الموضح ، لابن أبي مريم : ١١٣/١.

قالون^(١)

هو : أبو موسى ، عيسى بن مينا ، الزُّرْقِي ، مولى بني زُهْرَةَ ، كان مولده عام عشرين ومائة .

وكان قاريء المدينة ونحويها ، قيل : إنه ربيب نافع ، وهو الذي لقبه « قالون » ، ومعناه : جيد -في الرومية- ، وقد اختص بالقراءة عليه والسماع عنه كثيراً ، كان جدّه من سبي الروم .

وكان شديد الصَّمَم ، يقرئ القرآن وينظر إلى شفطي القاريء ويردُّ عليه اللحن والخطأ .

قرأ عليه بشرٌ كثير ، وطال عمره ، وبَعُدَ صيته ، وله نيف وثمانون سنة .

توفي سنة عشرين ومائتين^(٢) .

(١) انظر ترجمته في : معرفة القراء الكبار : ١/١٥٥-١٥٦ ، وغاية النهاية ١/٥٠٢ ، والأعلام ، للزركلي ٤/٢٦٦ .

(٢) انظر : الإعلام بوفيات الأعلام : ١/١٤٨ ، والمصادر السابقة .

ورش^(١)

هو أبوسعيد ، عثمان بن سعيد ، القِبْطِي ، المصري ، وقيل : يكنى بأبي عمرو ،
 وقيل : أبا القاسم .
 ولد سنة عشر ومائة ، وكان ثقة ، حجة ، جيد القراءة ، حسن الصوت ، قصيراً ،
 أشقر ، أزرق ، أبيض اللون ، شَبَّهه نافع بـ(الْوَرَشَان)^(٢) ، ثم خفف ، فقليل : ورش .
 قال ابن الجزري : « رحل إلى المدينة ليقرأ على نافع ، فقرأ عليه أربع ختمات في
 سنة خمس وخمسين ومائة ، ورجع إلى مصر فانتهدت إليه رئاسة الإقراء بها »^(٣) ، وبها
 توفي سنة ١٩٧ هـ .

(١) ينظر : غاية النهاية : ٥٠٢/١-٥٠٣ ، ومعرفة القراء : ١٥٢/١-١٥٥ .

(٢) طائر .

(٣) النشر : ١١٣/١ .

ابن كثير^(١)

الإمام عبد الله بن كثير بن المطلب ، كنيته : أبو معبد ، مولى عمرو بن علقمة ،
الكناني ، الداري ، المكي ، إمام المكيين في القراءة .
أصله فارسي ، وقيل : من بني عبد الدار ، ورجح الذهبي الأول .
ولد سنة خمس وأربعين ، وروى عن عدد من الصحابة كعبد الله بن الزبير وأنس بن
مالك وغيرهما ، وأخذ القراءة عرضاً على درياس مولى ابن عباس ، ومجاهد ، وعبد الله بن
السائب وغيرهم .
وروى القراءة عنه جماعة منهم : حماد بن زيد ، وحماد بن سلمة ، والخليل بن
أحمد ، وأبو عمرو بن العلاء ، وسفيان بن عيينة وغيرهم .
كان فصيحاً ، بليغاً ، مفوهاً ، طويلاً ، عليه السكينة والوقار .
حديثه مخرّج في الكتب الستة .
ولم يزل ابن كثير الإمام المجمع عليه في القراءة بمكة حتى مات سنة عشرين ومائة .

(١) ينظر ترجمته في : غاية النهاية : ٤٤٣/١ ، ومعرفه القراء الكبار : ٨٦/١ - ٨٨ ، وشذرات
الذهب : ١٥٧/١ .

البَزِّي^(١)

أحمد بن محمد بن عبد الله بن القاسم بن نافع بن أبي بَزَّة ، أبوالحسن البَزِّي ،
قاريء مكة ، ومؤذن المسجد الحرام ، وهو فارسي ، وقيل : همداني .
ولد البزّي سنة سبعين ومائة .
قرأ القرآن على : عكرمة بن سليمان ، ووهب بن واضح ، وعبد الله بن زياد .
وقرأ عليه : أبوريعة محمد بن إسحاق الرّبعي ، وآخرون .
توفي سنة خمسين ومائتين .

(١) غاية النهاية : ١١٩/١ - ١٢٠ ، ومعرفة القراء الكبار ١٧٣/١ : رقم الترجمة : ٧٧ ، وشذرات
الذهب : ١٢٠/٢ - ١٢١ .

قنبل^(١)

هو أبوعمر ، محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن خالد بن سعيد بن جرجة ،
المخزومي ، مولا هم .
ولد سنة خمس وتسعين ومائة .
أخذ القراءة عرضاً عن أحمد بن محمد التَّبَّال ، وخلفه بالقيام بها بمكة ، وروى
القراءة عن البزي .
وقرأ عليه خلق كثير ، منهم : أبوبكر بن مجاهد ، وأبو الحسن بن شَبُوذ .
وكان على الشرطة بمكة في وسط عُمره ؛ لصلاحه وحزمه ، فحمدت سيرته ، ولما
طعن في السنّ وشاخ قطع الإقراء ، ومات بعد ذلك بسبع سنين .
توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين .

(١) غاية النهاية : ١٦٥/٢-١٦٦ ، معرفة القراء الكبار : ٢٣٠/١ رقم الترجمة : ١٢٩ .

أبو عمرو بن العلاء^(١)

كنيته : أبو عمرو ، واسمه : زبَّان على الأصحّ ، وقيل : اسمه كنيته ، إمام العربية والإقراء ، المازني ، النحوي ، البصري ، مقرئ أهل البصرة .
ولد سنة ثمان وستين ، وقيل : سنة سبعين .
وليس في السبعة أكثر شيوخاً منه .
أخذ القراءة عن أهل الحجاز وأهل البصرة ، فعرض بمكة على مجاهد ، وسعيد بن جبير ، وعرض بالبصرة على يحيى بن يَعْمَر ، ونصر بن عاصم ، وحدث عن أنس بن مالك وعطاء وغيرهما .
وقرأ عليه خلق كثير ، منهم : يحيى بن المبارك اليزيدي ، وعبد الله بن المبارك .
وأخذ عنه القراءة ، والحديث ، والآداب : أبو عبيدة ، والأصمعي ، وغيرهما .
قال أبو عبيدة : كان أبو عمرو أعلم الناس بالقرآن ، والعربية ، وأيام العرب ، والشعر ، وأيام الناس .
وراجت قراءته بين العلماء ثم بين العامة .
وثقه ابن معين ، وقال الذهبي : « ليس له في الكتب الستة شيء »^(٢) .
توفي سنة أربع وخمسين ومائة .

(١) معرفة القراء الكبار : ١٠٠/١ - ١٠٤ ، رقم الترجمة : ٣٩ ، وانظر : البداية والنهاية ، وغاية

النهاية : ٢٨٨/١ - ٢٩٢ ، وشذرات الذهب ٢٣٧/١ ، وبغية الوعاة : ٢٣١/٢ .

(٢) معرفة القراء الكبار : ١٠٤/١ .

أبو عمر الدُّوري^(١)

حفص بن عمر بن عبد العزيز الأزدي ، البغدادي ، النحوي ، الضريير .
 إمام القراءة ، وشيخ الناس في زمانه ، ثقة ، ثبت ، ضابط .
 أوّل من جمع القراءات ، وقرأ بالسبعة والشواذ ، وسمع من ذلك شيئاً كثيراً ، وطال
 عمره ، وقُصِدَ من الآفاق ، وازدحم عليه الحذاق لعلو سنده وسعة علمه .
 قرأ على الكسائي ، وأخذ قراءة نافع عن إسماعيل بن جعفر ، وقراءة يزيد بن القعقاع
 عن ابن جَمَّاز ، وقراءة حمزة عن محمد بن سعدان ، وعن يحيى اليزيدي قراءة أبي
 عمرو... وغيرهم .
 وأخذ القراءة عنه جمع كثير ، قال أبوداود : رأيت أحمد بن حنبل يكتب عن أبي
 عمرو الدوري .
 توفي سنة ٢٤٦هـ .

(١) الترجمة من : معرفة القراء : ١٩١/١ - ١٩٢ ، وغاية النهاية : ٢٥٥/١ - ٢٥٧ .

وانظر ترجمته في نكت الهميان : ١٤٦ ، وشذرات الذهب : ١١١/٢ .

السُّوسِيّ^(١)

صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل ، السوسي ، الرقي ، كنيته : أبوشعيب ،
مقريء ضابط ومحرم ، ثقة .

- أخذ القراءة عرضاً وسماعاً عن أبي محمد اليزيدي^(٢) .
- وسمع بمكة من سفيان ابن عيينة (قراءة أبي عمرو) .
- وحدث عنه أبوبكر بن أبي عاصم وجماعة آخرون .
- توفي سنة إحدى وستين ومائتين ، وقد قارب التسعين سنة .

(١) الترجمة من : معرفة القراء : ١٩٣/١ رقم الترجمة : ٨٨ ، وغاية النهاية : ٣٣٣/١ ، وانظر

ترجمته في النشر : ١٣٤/١ ، وشذرات الذهب : ١٤٣/٢ .

(٢) أشار إلى ذلك الشاطبي بقوله :

أفاض على يحيى اليزيدي سِيَّه # فأصبح بالعَذْبُ الْفُرَاتُ مُعَلَّلًا .

ابن عامر الدمشقي^(١)

هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة ، إمام أهل الشام في القراءة .
كنيته : أبو عمران على الأصح .
إليه انتهت مشيخة الإقراء بالشام ، أخذ القراءة عرضاً عن الصحابي الجليل : أبي
الدرداء ، مقريء أهل الشام ، وعلى المغيرة بن أبي شهاب ، عن عثمان بن عفان .
قال الذهبي : ولي قضاء دمشق بعد أبي إدريس الخولاني ، وحدث عن معاوية ،
وفضالة بن عبيد ، والنعمان بن بشير .
وإتم به الخليفة عمر بن عبد العزيز .
وكان إماماً عالمياً ثقة فيما أتاه ، متقناً لما وعاه ، صادقاً فيما نقله ، من أفاضل
المسلمين ، وكبار التابعين .
روى القراءة عنه جماعة ، منهم : يحيى بن الحارث الذماري ، وأخوه عبد الرحمن
بن عامر ، وخلاد بن يزيد ، وغيرهم .
توفي سنة ثمان مائة ومائة .

(١) الترجمة من : غاية النهاية : ٤٢٣/١ - ٤٢٥ ، ومعرفة القراء الكبار : ٨٢/١ - ٨٦ ، وانظر :
شذرات الذهب : ١٥٦/١ .

هشام بن عمار^(١)

هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي ، الدمشقي .

كنيته : أبو الوليد .

ولد سنة ثلاث وخمسين ومائة .

إمام أهل دمشق وخطيبهم ، أخذ القراءة عرضاً عن : أيوب ابن تميم ، والوليد بن

مسلم ، وصدقة بن خالد وغيرهم .

وروى عن مالك وابن عينة والدروردي وخلق كثير .

وروى القراءة عنه : أبو عبيد القاسم بن سلام ، وأحمد بن يزيد الحلواني ،

وغيرهما .

وكان مشهوراً بالنقل والفصاحة والعلم والرواية والدراية ، رزق كبير السن وصحة

العقل والرأي فارتحل الناس إليه في القراءات والحديث .

مات سنة خمس وأربعين ومائتين .

(١) الترجمة من غاية النهاية : ٣٥٤/٢ — ٣٥٦ ، وانظر ترجمته في : سير أعلام النبلاء : ٤٢٠/١١ ،

وميزان الاعتدال : ٣٠٢/٤ ، ومعرفة القراء الكبار : ١٩٥/١ رقم الترجمة : ٩١ .

ابن ذكوان^(١)

عبد الله بن أحمد بن بشير البهراني ، مولا هم ، الدمشقي ، المقرئ ، كنيته أبو عمرو .

ولد يوم عاشوراء سنة ثلاث وسبعين ومائة .

أخذ القراءة عن أيوب بن تميم ، وخلفه في القيام بها بدمشق ، وقرأ على الكسائي لما قدم الشام ، وروى الحروف سماعاً عن إسحاق بن المسيبي عن نافع المدني .

وروى عنه خلق كثير .

ألّف كتاب « أقسام القرآن وجوابها » ، و« ما يجب على قارئ القرآن عند حركة

لسانه » .

ولم يكن بالعراق ولا بالحجاز ولا بالشام ولا بمصر ولا بخراسان في زمانه أقرأ منه .

توفي سنة اثنتين وأربعين ومائتين .

(١) الترجمة من غاية النهاية : ٤٠٤/١ - ٤٠٥ ، وانظر ترجمته في معرفة القراء : ١٩٨/١ - ١٩١ ،

وتحبير التيسير : ١٥ ، وشذرات الذهب : ١٠٠/٢ .

عاصم بن أبي النجود^(١)

أبوبكر بن بهذلة الحنّاط ، مولى بني أسد .
 إمام أهل الكوفة في الإقراء ، جمع بين الإتقان والتحرير ، والفصاحة والتجويد .
 كان إذا قرأ القرآن لم يسمع صوت أحسن منه .
 أخذ القراءة عرضاً عن زرّ بن حبّيش ، وأبي عبد الرحمن السُّلمي ، وأبي عمرو الشيباني .
 وروى القراءة عنه أبان بن تغلب ، وحفص بن سليمان ، وحماد بن زيد ، وأبوبكر بن عياش ، وروى عنه حروفاً من القرآن : الخليل بن أحمد ، وأبو عمرو بن العلاء ، وحمزة الزيات .
 قال حفص بن سليمان : قال لي عاصم : « ما كان من القراءة التي أقرأتك بها ، فهي القراءة التي قرأتُ بها على أبي عبد الرحمن السُّلمي عن علي بن أبي طالب ، وما كان من القراءة التي أقرأتُ بها أبابكر بن عياش فهي القراءة التي كنت أعرضها على زرّ بن حُبّيش عن ابن مسعود » .
 وكان أحمد بن حنبل لأفضل على قراءة عاصم إلا قراءة أهل المدينة .
 توفي سنة عشرين ومائة ، وقيل : سنة سبع وعشرين ، وقيل : غير ذلك .

(١) الترجمة من غاية النهاية : ٣٤٦/١-٣٤٩ ، ومعرفة القراء الكبار : ٨٨/١ رقم الترجمة : ٣٥ ،
 وانظر ترجمته في الميزان : ٣٥٧/٢-٣٥٨ ، وشذرات الذهب ١/١٧٥ .

أبوبكر بن عياش^(١)

اختلف في اسمه على عشرة أقوال ، وأصحها قولان : شعبة ، أو اسمه كنيته .
 وهو ابن سالم الأسدي الكوفي الإمام ، أحد الأعلام ، مولى واصل الأحدب .
 ولد سنة خمس وتسعين .
 قرأ القرآن ثلاث مرات على عاصم ، وروى عن إسماعيل السُّدي ، وأبي إسحاق ،
 وأبي حصين ، وغيرهم .
 قال الإمام أحمد عنه : ثقة ، ربما غلط ، صاحب قرآن وخبر .
 وكان كثير العلم والعمل ، إماماً حجة منقطع القرين .
 ومن كلامه : الدخول في العلم سهل ، والخروج منه إلى الله شديد .
 توفي في جمادى الأولى سنة ثلاث وتسعين ومائة .

(١) الترجمة من معرفة القراء : ١٣٤/١ - ١٣٨ ، وانظر غاية النهاية : ٣٢٥/١ - ٣٢٧ ، وسير أعلام النبلاء : ٤٣٥/٨ ، وتهذيب التهذيب : ٣٤/١٢ .

حفص بن سليمان^(١)

كنيته : أبوعمر ، ينتسب إلى أسد ؛ ولأء ، المقرئ ، الإمام ، الكوفي ، صاحب عاصم ، وابن زوجته .
 ولد سنة تسعين .
 قرأ عليه عرضاً وسماعاً : عمرو بن الصبَّاح ، وأخوه عبيد بن الصَّبَّاح ، وأبوشعيب القواس ، وحمزة بن القاسم وكثير غيرهم .
 وكان أعلم الناس بقراءة عاصم ، وكانت القراءة التي أخذها عن عاصم ترتفع إلى عليّ .
 وهو في القراءة ثبت متقن ضابط حافظ ، وغُمز في الحديث .
 توفي حفص رضي الله عنه عام ثمانين ومائة .

(١) الترجمة من : معرفة القراء الكبار : ١/١٤٠-١٤١ رقم الترجمة : ٥٢ ، وانظر غاية النهاية :
 ١/٢٥٤-٢٥٥ ، وشذرات الذهب : ١/٢٩٣ .

حمزة بن حبيب^(١)

الإمام المقرئ : حمزة بن عُمارة ، أبوعمارة الكوفي ، مولى آل عكرمة بن ربعي التيمي الزيات .
 ولد سنة ثمانين ، ولعله رأى بعض الصحابة .
 كان زاهداً متورعاً ، عالماً بالفرائض ، تصدر للإقراء ، وقرأ عليه عدد كثير كالكسائي وسليم بن عيسى ، وهما أجل أصحابه .
 أخذ لقراءة عن سليمان الأعمش ، وحمّان بن أعين ، وأبي إسحاق السبيعي ، واختار مذهب حمّان الذي يقرأ قراءة ابن مسعود ، ولا يخالف مصحف عثمان .
 مات سنة ست وخمسين ومائة .

(١) وفيات الأعيان ٢/٢١٦ ، وسير أعلام النبلاء ٧/٩٠-٩٢ .

وغاية النهاية ١/٢٦١-٢٦٣ ، وتهذيب التهذيب ٣/٢٧-٢٨ ، وشذرات الذهب ١/٢٤٠ ، والأعلام ، للزركلي ٢/٢٧٧ .

خلف^(١)

الإمام المقرئ : خلف بن هشام بن ثعلب البزار ، أحد الأعلام .
 كنيته : أبو محمد ، ولد سنة خمسين ومائة .
 قرأ على سليم عن حمزة ، وسمع مالكا ، وأبا عوانة ، وحماد بن زيد ، وأبا الأحوص
 وآخرين .
 وقرأ عليه أحمد بن يزيد الحلواني ، ومحمد بن يحيى الكسائي الصغير ، وسلمة بن
 عاصم وخلق سواهم ، وحدث عنه مسلم في صحيحه ، وكان عابداً فاضلاً .
 له اختيار أقرأ به وخالف حمزة فيه .
 توفي في جمادى الآخرة سنة تسع وعشرين ومائتين .

(١) انظر : غاية النهاية ٢٧٢/١—٢٧٤ ، ومعرفة القراء ٢٠٨—٢١٠ ، وشذرات الذهب ٦٧/٢ ، وانظر

ترجمته في : الأعلام ٣١١/٢—٣١٢ .

خالد^(١)

خَالِدُ بْنُ خَالِدٍ ، وَقِيلَ : ابْنُ عَيْسَى الشَّيْبَانِيُّ ، مَوْلَاهُمْ ، الصَّيرْفِيُّ ، الْكُوفِيُّ ،
 الْأَحْوَلُ ، الْمَقْرِيءُ ، صَاحِبُ سُلَيْمٍ .
 كُنْيَتُهُ : أَبُو عَيْسَى ، وَقِيلَ : أَبُو عَبْدِ اللَّهِ .
 أَقْرَأَ النَّاسَ مُدَّةً ، أَخَذَ الْقِرَاءَةَ عَنْ سُلَيْمٍ ، وَهُوَ مِنْ أَضْبَطِ أَصْحَابِهِ وَأَجَلِّهِمْ ، وَرَوَاهَا
 عَنْهُ حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَعْفِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَعَنْ أَبِي بَكْرٍ نَفْسَهُ عَنْ عَاصِمٍ .
 رَوَى الْقِرَاءَةَ عَنْهُ أَحْمَدُ بْنُ يَزِيدَ الْخُلَوَانِيُّ ، وَالْقَاسِمُ بْنُ يَزِيدَ الْوَزَّانُ ، وَهُوَ أَنْبَلُ
 أَصْحَابِهِ .
 تَوَفِيَ سَنَةَ عَشْرِينَ وَمِائَتَيْنِ .

(١) انظر : غاية النهاية ٢٧٤/١ — ٢٧٥ ، والأعلام ٣٠٩/٢ .

الكسائي^(١)

الإمام المقرئ النحوي : علي بن حمزة الكسائي ، الأسدي ، مولا هم ، الكوفي ،
أحد الأعلام .
كنيته : أبو الحسن .
ولد سنة عشرين ومائة ، وسمع بن جعفر الصادق والأعمش وغيرهما ، وجوّد القرآن
على حمزة الزيات ، وعيسى بن عمر الهمداني .
وقرأ عليه : أبو عمر الدوري ، وأبو الحارث الليث ، وأبو عبيد القاسم بن سلام ،
وخلق سواهم .
قال الشافعي : من أراد أن يتبحر في النحو فعليه بالكسائي ، ونعت بالكسائي ؛ لأنه
أحرم في كساء .
توفي سنة تسع وثمانين ومائة ، على الصحيح .

(١) انظر : الفهرست ، لابن النديم ٤٤ ، واللباب في تهذيب الأنساب ، لابن الأثير ٩٧/٣ ، وغاية
النهاية ١/٥٣٥-٥٤٠ ، ومعرفة القراء الكبار ١٢٠-١٢٨ ، وتهذيب التهذيب ١ ، وبغية
الوعاء ٢/١٦٢-١٦٤ رقم الترجمة ١٧٠١ ، وطبقات المفسرين للداودي ١/٣٩٩-٤٠٤ ،
وشذرات الذهب ١/١٣٢١ .

أبو الحارث^(١)

هو : الليث بن خالد ، أبو الحارث ، البغدادي ، المقرئ ، صاحب الكسائي ،
والمقدم من بين أصحابه ، وروى الحروف عن حمزة بن قاسم الأحول ، وأبي محمد
اليزيدي .

وأخذ عنه سلمة بن عاصم صاحب الفراء وغيره .
وكانت وفاته سنة أربعين ومائتين .

(١) غاية النهاية ٣٤/٢ ، ومعرفه القراء ٢١١/١ رقم الترجمة ١٠٥ ، وشذرات الذهب ٩٥/٢ .

دوري الكسائي

حفص بن عمر الأزدي البغدادي الضريير ، تقدمت ترجمته .

أبو جعفر المدني^(١)

يزيد بن القعقاع المخرومي المدني ، تابعيٌ ، مشهور ، رفيع القدر .
قرأ على مولاه عبدالله بن عياش بن أبي ربيعة وعلى أبي هريرة وعبدالله بن عباس ،
وحدث عنهما .
قال الذهبي : « قيل : إنه قرأ على زيد بن ثابت ، ولم يصح » .
وممن قرأ عليه : نافع المدني ، وسليمان بن مسلم الجماز ، وغيرهما ، وكان إمام
أهل المدينة في زمانه .
اختلف في تاريخه وفاته ، قيل : سنة سبع وعشرين ومائة ، وقيل : اثنتين وثلاثين ،
وقيل : غير ذلك .
وجاوز عمره التسعين .

(١) الترجمة من : غاية النهاية ٣٨١/٢ ، ومعرفة القراء ٧٢/١-٧٦ ، وشذرات الذهب ١٧١/١ .

ابن وَرْدَان^(١)

الإمام المقرئ الحاذق : عيسى بن وَرْدَان الحذاء المدني .

كنيته : أبو الحارث .

قرأ على أبي جعفر القاريء ، وشيبة بن نَصَّاح ، ثم عرض على نافع بن أبي نعيم ،

وهو من قدماء أصحابه ، وشاركه في الإسناد .

روى عنه القراءة عَرُضاً : إسماعيل بن جعفر المدني ، وقالون ، والواقدي ،

وغيرهم .

وكانت وفاته عام ستين ومائة .

(١) انظر : غاية النهاية ٦١٦/١ ، ومعرفة القراء الكبار ١١١/١ رقم الترجمة ٤٢ .

ابن جَمَّاز^(١)

سليمان بن مسلم جَمَّاز ، الزهري بالولاء .

كنيته : أبو الربيع .

عرض على أبي جعفر ، وشيبة بن نصاح ، ثم علي نافع ، وكان مقرئاً جليلاً ضابطاً
نيلاً .

مات بعد عام سبعين ومائة .

(١) غاية النهاية ٣١٥/١ ، وانظر : تحبير التيسير / ١٧ .

يعقوب الحضرمي^(١)

الإمام المقرئ أبو محمد يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي .

إمام أهل البصرة في القراءة ، ثقة ، عالم ، صالح .
أخذ القراءة عن جماعة كسلام الطويل ، ومهدي بن ميمون ، وسمع من حمزة حروفاً .

وروى القراءة عنه عرضاً جماعة ، منهم : أبوحاتم السجستاني ، وأبو عمر الدوري .
وكان لا يقرأ إمام الجامع بالبصرة إلا بقراءته حتى المائة التاسعة ، وبلغ من جاهه بالبصرة أنه كان يحبس ويُطلق .
وكان لا يلحن في كلامه .
توفي في ذي الحجة سنة خمس ومائتين .

(١) انظر ترجمته في : غاية النهاية ٣٨٦/٢ - ٣٨٩ ، وبغية الوعاة ٣٤٨/٢ ، وشذرات الذهب ١٤/٢ .

رويس^(١)

محمد المتوكل ، اللؤلؤي ، البصري .

كنيته : أبو عبدالله .

مقريء ضابط جليل ، قرأ على يعقوب ، وتصدر للإقراء .

أخذ القراءة عرضاً عن يعقوب ، وختم عليه ختمات ، وهو من أحذق أصحابه .

قرأ عليه : محمد بن هارون التمار ، وأبو عبدالله الزبيري .

توفي بالبصرة سنة ثمان وثلاثين ومائتين .

(١) الترجمة من غاية النهاية ٢/٢٣٤-٢٣٥ ، وانظر : معرفة القراء ١/٢١٦ .

رَوْح^(١)

- روح بن عبدالمؤمن ، البصري ، المقرئ .
 كنيته : أبو الحسن .
 مقرئ جليل ، وثقة مشهور ، من أجل أصحاب يعقوب .
 روى عن أبي عوانة وحماد بن زيد .
 وقرأ عليه أحمد بن يزيد الحُلواني ، وأبو يعلى الموصلي ، وخلق كثير .
 مات سنة أربع أو خمس وثلاثين ومائتين .
 وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : « مات سنة ثلاث وثلاثين قبلها أو بعدها »^(٢) .

(١) الترجمة من غاية النهاية ٢٨٥/١ ؛ ومعرفة القراء ٢١٤/١ .

(٢) الثقات ، لابن حبان ٢٤٤/٨ .

خلف (العاشر)

هو خلف ابن هشام البزار ، تقدمت ترجمته .

إسحاق الوراق^(١)

إسحاق بن إبراهيم بن عثمان أبي يعقوب المروزي ، ثم البغدادي ، راوي خلف ،
كان قيما بالقراءة ، وكان ثقة .
قرأ على خلف اختياره .
توفي سنة ست وثمانين ومائتين .

(١) انظر : غاية النهاية ١/١٥٥ .

إدريس^(١)

الإمام المقرئ : إدريس بن عبد الكريم ، الحدّاد ، أبو الحسن البغدادي ، قرأ على خلف البزار ، وروى عن أحمد بن حنبل ويحيى بن معين ، وأقرأ الناس ، ورُحل إليه من البلاد ؛ لإتقانه وعلوّ إسناده .

قرأ عليه ابن شنبوذ ، وأبو علي أحمد بن عبدالله بن حمدان .
توفي يوم الأضحى سنة اثنتين وتسعين ومائتين ، وله ثلاث وتسعون سنة .

(١) انظر : غاية النهاية ١/١٥٤ ، ومعرفة القراء ١/٢٥٤ ، وشذرات الذهب ٢/٢٢٠ .

الباب الأول :

علم توجيه القراءات

ومشكلها .

وفيه ثلاثة فصول :

الفصل الأول : علم توجيه القراءات تعريفاً وتدويناً .

الفصل الثاني : مراحل التوجيه وذكر الكتب المصنفة فيه .

الفصل الثالث : المشكل وضابطه .

الفصل الأول : علم توجيه القراءات تعريفه ، ومصطلحاته ، والبواعث على التأليف فيه .

وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : تعريف التوجيه لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : مصطلحات التوجيه .

المبحث الثالث : البواعث على التأليف في التوجيه .

المبحث الأول :

تعريف التوجيه لغة واصطلاحاً

التوجيه : مصدر : وجَّه يوجِّهه ، وفي الذكر : ﴿أَيْنَمَا يُوَجِّههُ لَا يَأْتِ

بِخَيْرٍ﴾ [النحل: ٧٦] .

وأصول الكلمة : الواو والجيم والهاء ، قال ابن فارس : «الواو والجيم والهاء : أصل واحد ، يدلّ على مقابلة لشيء ، والوجه : مستقبل لكل شيء.... ووجهت الشيء : جعلته على جهة»^(١) .

وقال ابن منظور : «وقال بعضهم : وجَّه الحَجَر وجهَةً مَّا له.... يريد : وجَّه الأمر وجهه ، يضرب مثلاً للأمر إذا لم يستقم من جهة أن يوجَّه له تدبيراً من جهة أخرى ، وأصل هذا في الحجر يوضع في البناء ، فلا يستقيم ، فيقلب على وجه آخر ، فيستقيم.... ثم قال : وموضع المثل : ضع كل شيء موضعه... ووجَّه النخلة : غرسها فأمالها قِبَل الشَّمال ، فأقامتها الشَّمال»^(٢) .

وحقيقة التوجيه -في العلوم- هي : أنه إذا وقعت صعوبة في فهم كلامٍ مَّا -من قرآن أو حديث أو أثر أو شعر أو غير ذلك يقف الشارح عند ذلك الكلام الذي قد يفهم على غير الوجه الصحيح ، أو لا يفهم أصلاً ، أو يفهم مع انقذاح في النفس يوجب استغرابه ؛ يقف عند ذلك الشارح ويسر تلك الصعوبة ويحل كل غموض .

وبما أن عقول الناس ومداركهم ليست في مرتبة واحدة ؛ لذلك يختلف التوجيه للمبتدئين عن التوجيه للمتتهين ، وكثير مما يصعب ويدق إدراكه يشعر به العالم المدرك ويحتاج إلى حلّه وتوجيهه... والمبتدئ يكون في غفلة عنه غير حاسّ به ولا مدرك ، بل لا يستطيع أن يدركه حق الإدراك ولا أن يحيط به ، وهناك كثير من الكلام يراه المبتدئ عسيراً ، ولا ينقذح ذلك العسر في ذهن المتتهي أصلاً^(٣) .

(١) معجم مقاييس اللغة ٦/٨٨-٨٩ .

(٢) اللسان : مادة (وجَّه) .

(٣) انظر : الفوز الكبير لولي الله الدهلوي ١١٤-١١٥ .

التعريف الاصطلاحي للتوجيه :

سبق أن ذكرت أن هذا العلم له استعمالات أخرى غير التوجيه ، منها : « معاني القراءات » ، و « تعليل القراءات » ، و « الحجة » ، و « الاحتجاج » ، و « العلل » ، و « إعراب القراءات » ، و « التخريج » ، وغيرها .
والتعريف الاصطلاحي لا يؤثر فيه هذا الاختلاف في الأسماء ؛ لأن الفحوى واحدة ، والمقصود لا يختلف إذ هي أسماء لمسمى واحد وعلم واحد .

تعريف طاش كبرى زاده :

قال تحت عنوان : « علم علل القراءات » :

« علم باحث عن لمية القراءات كما أن علم القراءة باحث عن أنيتها »^(١) .

هذا هو تعريفه ، ثم قال بعد ذلك :

« فالأول دراية ، والثاني رواية ، ولما كانت الرواية أصلاً في العلوم الشرعية جعل الأول فرعاً ، والثاني أصلاً ، ولم يعكس الأمر.... وموضوع هذا العلم وغايته ظاهرة للمتأمل المتيقظ »^(٢) .

ولي على تعريفه ملاحظات :

الأول : قال : « علم باحث » على الإسناد المجازي ، والأولى أن يقال : علم يبحث فيه ؛ لأن التعاريف يطلب فيها إيضاح العبارة وإجلاؤها بالحقيقة ، وهي هنا ممكنة ، فلا يعدل عنها إلا لنكتة .

الثانية : قوله : « عن لمية » مصطلح منطقي خاص ، والتعريف : قول شارح ، وهو لا يكون بعبارة بعيدة غير متعارف عليها عند العامة ، وإلا لمن يكن شارحاً .

الثالثة : فيه قصور ؛ لأن البحث في توجيه القراءات ليس منحصراً على : لم كانت القراءة بهذا الوجه مثلاً ، بل البحث في ذلك وفي الوجوه التي بينها وتطرح اللمية .

والأولى في التعريف أن يقال :

علم يبحث فيه عن معاني القراءات والكشف عن وجوها في العريية ، أو :

(١) مفتاح دار السعادة ٣/٣٣٥-٣٣٦ .

(٢) مفتاح دار السعادة ٣/٣٣٥-٣٣٦ .

وموضوع هذا العلم : الكلمات القرآنية المختلف في قراءتها .

وغايته : معرفة معاني القراءات ودلالاتها وثبوتها .

الذَّهاب بالقراءة إلى الجهة التي يتبين فيها وجهها ومعناها .
وهذا التعريف منطلق من المعنى اللغوي للفظ التوجيه الذي تقدّم . والله أعلم .

المبحث الثاني : مصطلحات التوجيه

من خلال تتبعي لمصنفات العلماء في هذا العلم وأسمائها اتضح أن لفظ التوجيه بهذا المعنى في القراءات خاصة لم يكن مستعملاً عند المتقدمين ، ولم يكونوا يطلقون على تواليفهم حتى أوائل القرن السادس^(١) .

ثم جاء أبو الحسن شريح بن محمد الرعيني المتوفى سنة ٥٣٩هـ ، وصنف كتابه المسمى : « الجمع والتوجيه لما انفرد به الإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي » .

ثم جاء من بعده أبو العلاء الحسن بن أحمد العطار الهمداني ، المتوفى سنة ٥٦٩هـ ، وصنف كتاباً في « اختيار ابن السَّمِيعَ وبسط توجيه قراءته على نافع » .

وبعد ذلك بدهور صنف الشيخ محمود بن علي بسطة الحنبلي ، المتوفى في أواخر القرن الرابع عشر : « مواكب النصر في توجيه القراءات العشر » .

ثم غلب هذا اللفظ على سائر الألفاظ في هذا العصر فلم يستعمل غيره إلا قليلاً ، وأصبحت الغلبة فيه على غيره من جهتين :

الأولى : في كونه لقباً لهذا الفن دون سائر الأسماء والإطلاقات الأخرى التي كان العلماء يستعملونها في تآليفهم .

الثانية : في كونه إذا أطلق انصرف إلى توجيه القراءات ، ولم ينصرف إلى غيره مع

جواز ذلك ، بل قد وقع كما سبقت الإشارة إلى ذلك^(٢) .

وأول استعمال لتلك الإطلاقات هو استعمال « وجوه » حيث صنف : هارون بن موسى الأعور المتوفى سنة ١٧٠هـ تقريباً كتابه في « وجوه القراءات » ، ثم أتى أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة ٣٩٢هـ ، فصنف كتابه « المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها » .

(١) واستعمل في غير هذا الباب ، ومن ذلك : كتاب "توجيه أحاديث الموطأ" ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن عبشون ، المتوفى سنة ٣٤١هـ ، وذكره ابن الفريسي في "تاريخ الأندلس" ٦١/٢ .

والبرهان في توجيه متشابه القرآن لما فيه من الحجة والبيان ، للشيخ يرهان الدين أبي القاسم محمود بن حمزة بن نصر الكرمانى ، المقرئ ، الشافعي (المعروف بتاج القراء) (ت ٥٠٠هـ) .

ذكره في كشف الظنون ٢٤١/١ .

(٢) أعني : الإشارة إلى كتاب "توجيه أحاديث الموطأ" المتقدم .

ومن أشهر المصنفات في ذلك كتاب أبي محمد مكي بن أبي طالب المتوفى سنة ٤٣٧هـ « الكشف عن وجوه القراءات... » .
ثم استعمل من بعد ذلك الاحتجاج^(١) ، والعلل^(٢) ، والمعاني^(٣) ، والحجة^(٤) ،
والتعليل^(٥) ، والتخريج^(٦) .

-
- (١) ومن ذلك كتاب محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) "احتجاج القراء".
 - (٢) ككتاب "قراءة ابن عامر بالعلل" ، لهارون بن موسى الأخفش الدمشقي (ت ٢٩٢هـ).
 - (٣) ككتاب "المعاني في القراءات" ، لأبي محمد بن درستويه (ت ٣٤٧هـ).
 - (٤) كحجة أبي علي الفارسي ، وحجة ابن خالويه ، وحجة ابن زنجلة.
 - (٥) من ذلك : كتاب "تعليل القراءات العشر" ، لمحمد بن سليمان ، المعروف بـ "ابن أخت غانم" (ت ٥٢٥هـ).
 - (٦) انفرد بذلك -فيما أعلم- الدكتور/محمد سالم محيسن ، إذ سمى كتابه : "المستتير في تخريج القراءات المتواترة...." .

المبحث الثالث :

البواعث على التأليف في التوجيه

قرأتُ مقدّمات كتب التوجيه لعلّي أظفر بسبب أو أسباب يذكرها المصنفون فيه ، فلم أجد شيئاً يذكر ، ولعلّ سبب إغفالهم ذلك أن الباعث المُهم واضح جليّ ، وفي بعض تلك الكتب إشارة إلى معنى التأليف وسببه الباعث على التصنيف ، ككتاب « الانتصار لحمزة فيما نسبته إليه ابن قتيبة في مشكل القرآن »^(١) .

ولا ريب أن البواعث كثيرة ومتنوّعة ، وقد يكون الباعث لهذا غير الباعث لذلك . وأذكر -ههنا- الأسباب التي اجتمعت لديّ على وجه الاختصار .

السبب الأول : الدّفاع عن القراءات بالكشف عن وجهها ، وبيان صحّتها ، وسلامتها ، والردّ على ما يثيره من أحد ممن قصد التشكيك في القراءات ليصل بذلك إلى الطعن في القرآن ، ثم المنزّل عليه ، ثم الطّعن في دين الله . وكذلك الرد على من تأوّل من أهل القبلة ، فطعن في القراءة لمخالفتها القياس والنظر عنده ، ومقابلتهم بآلتهم وسلاحهم الذي طعنوا به في القراءة^(٢) .

السبب الثاني : توضيح الأركان الثلاثة التي وضّعها العلماء لصحة القراءة عن النبي

ﷺ^(٣) .

الثالث : بيان معنى الآية التي قرئت بأكثر من وجه وتفسيرها ، فيكون الباعث على ذلك هو التوضيح والإفهام ، ومقصد من يوجّه القراءة مقصد المفسّر وعمله كعمله .

(١) لأبي البقاء العُكْبَرِي ، وسيأتي الحديث عنه عند سرد مصنفات التوجيه .

(٢) انظر : مبحث الاحتجاج للقراءات ، للدكتور/ عبدالفتاح شليبي ، مجلة البحث العلمي ، العدد الرابع ١٤١٠هـ ص ٧١ ، وهذا السبب مفقود عند بعضهم ؛ لأن هناك جماعة ممن صنفوا في التوجيه والاحتجاج وقعوا فيما وقع فيه الطاعنون من ردّ القراءة أو تضعيفها أو استبعادها ، بسبب متابعتهم لنحاة البصرة الذين لا يرون الاستشهاد بالقراءة إلا إذا عضدها كلام عربي من شعر أو نثر .

انظر : القرآن وأثره في الدراسات النحوية ، للدكتور/مكرم ص ٩٧ .

(٣) انظر : بحث "الاحتجاج" ، للدكتور/شليبي بمجلة البحث العلمي عدد ٤/١٤٠١هـ ص ٧١-٧٢ .

ومثال ذلك قوله تعالى : ﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا﴾ [النحل: ١١٠] ، قرئ لفظ ﴿فُتِنُوا﴾ ، بفتح الفاء والتاء ، وقرئ مبنياً لما لم يسم فاعله^(١) .

ولكل قراءة معنى غير معنى القراءة الأخرى ، وبيان صاحب الاحتجاج لها والموجه لها يتضح معنى القراءتين ، وليس الباعث على ذلك هو الأمر الأول الذي هو الدَّفْع عن القراءة ؛ لأنه لم يطعن فيها أحد ، وليس الباعث أيضاً ببيان الأركان الثلاثة ؛ لأن القراءتين سواء في الرسم وموافقة اللغة العربية بلا شذوذ ولا مخالفة ، وكذلك صحة السند . فثبت بهذا أن الباعث على التوجيه هو ما ذكرت من قصد إلى بيان المعنى وإيضاحه وشرحه^(٢) .

٤ - من أنواع التأليف في العلم أن يعتمد اللاحق إلى كتاب من كتب السابقين يفتقر إلى بيان وإيضاح أو اختصار أو بسط أو تذييل . وقد كان كتاب أبي بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) عارياً عن الاحتجاج ، فرأى جماعة من العلماء النحويين كأبي بكر بن السري السَّراج (ت ٣١٦هـ) أن يضم إلى هذا الكتاب الذي جمعت فيه قراءات السبعة علل تلك القراءات والحجة فيها ، فشرع في ذلك ، ولم يتم سورة البقرة^(٣) .

ثم جاء أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) ونقل ما ذكره ابن السراج وزاد عليه وأتمه إلى آخره جاعلاً كلام ابن مجاهد متناً والاحتجاج للقراءات كالشرح عليه^(٤) .

٥ - لما كان للقراءات علاقة قوية باللغة العربية لا سيما النحو أراد كثير من علمائها -على اختلافهم- أن يتأيد بقراءة ما ، ويحتج لها ، وبها ، كما فعل كثير من نحاة البصرة ، أو يقف منها موقفاً آخر مبنياً أن احتجاج خصمه بتلك القراءة غير مستقيم .

٦ - وقد يكون من الأسباب أن الكتاب (كتاب سيويه) اشتمل على توجيه قراءات

(١) قرأ بالوجه الأول : ابن عامر ، والباقون بالوجه الثاني . انظر : الاختيار لسبط الخياط ٥٠٠/٢ .

انظر : التبصرة في القراءة السبع ، لمكي ٥٥٦ ، والتجوير ١٣٤ ، وانظر -لمعنى القراءتين- :

معاني القراءات ، لأبي منصور الأزهرى ٨٣/٢ ، والكشف لمكي ٤١/٢ .

(٢) وهذا الوجه لم يذكره الدكتور / شليبي ولا غيره فيما أعلم -وهو من الأهمية بمكان .

(٣) انظر : مقدمة الحجة ، لأبي علي ٦/١ .

(٤) وقد نصّ على ذلك في أول مقدمته . انظر : ٦٥/١ ، من مقدمة الحجة ، وانظر : مجلة البحث

كثيرة وتوجيه بعض أساليب اللغة التي لها نظائر في القرآن الكريم ، فلما أراد المحتجّون -
 وهم أيضاً نحاة- التأليف في الاحتجاج وجدوا الباب مفتوحاً ، ولم يكن ليفوتهم هذا
 الجانب ، وهم الذين اتخذوه قرآناً أكْبُوا عليه ودرسوا مافيه^(١) .
 وهذه بعض البواعث المذكورة ، منها ما هو مجزوم به ، ومنها ما هو محتمل غير
 متيقّن ، والله أعلم .

(١) انظر : مجلة البحث العلمي ص ٧٦ عدد ٤ .

الفصل الثاني : مراحل التوجيه وذكر الكتب المصنفة فيه

صنف علماء التفسير والعربية والقراءة كتباً كثيرة على مرّ العصور في توجيه القراءات والاحتجاج لها وبيان معانيها ، والكشف عن وجوها ، ولم يقتصر تصنيفهم ذلك على قراءة القراء السبعة بل تعدّوا ذلك إلى قراءة الأئمة الثلاثة المكملين العشرة ، وتجاوزوه إلى القراءة الشاذة ، كما سوف يتبيّن ذلك عند ذكر مصنفاتهم متسلسلة .

وهذا لا يعني أن التوجيه مبدؤه في عصر التدوين ، ولم يكن موجوداً من قبل ، بل كان موجوداً أيام العهد الذي نزل فيه القرآن بتلك القراءات . ويمكننا أن نبرز تطورات التوجيه وخطواته في هاتين المرحلتين .

المرحلة الأولى :

وهي تمثل التوجيه الفردي لبعض القراءات دون تدوين ، وهي على ثلاثة أصناف :
الأول : أن تعرض للقاريء أو السامع آية فيها قراءة ، فيشكل عليه معناها من جهة غموضها عنده ، أو تعارضها مع نص آخر في الظاهر ، فيدعوه ذلك إلى الاجتهاد في تفهم معناها وإجلاء الغموض عنها ، والجمع بينها وبين مآظهر له في أول الأمر أنه من باب التعارض .

الثاني : أن يحتج لمعنى قراءة بآية أخرى توجّه معناها ، وتبين مقصودها^(١) .
الثالث : أن يختار قاريء ما قراءة في كلمة قرئت بأكثر من وجه ، فيوجّه قوة قراءته بالاحتجاج على قراءة من قرأ بالوجه الآخر فيها^(٢) .

المرحلة الثانية :

مرحلة التدوين ، وهي تنقسم إلى قسمين .

(١) ويمكن أن يمثل لذلك بما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قرأ ﴿ننشرها﴾ ، بالرأ من قوله تعالى : ﴿وانظر إلى العظام كيف ننشرها﴾ [البقرة: ٢٥٩] ، واحتج على معناها بقوله تعالى : ﴿ثم إذا شاء أنشره﴾ [عبس: ٢٢] ، واحتجاجه بآية (عبس) يبين أن المراد من آية البقرة : الإنشار ، الذي هو الإحياء . انظر : معاني القرآن ، للفرأ ١/١٧٦ ، وانظر : مجلة البحث العلمي ٧٧/٤٤ .

(٢) ذكر أبو علي الفارسي أنه روي عن عاصم الجحدري المتوفى سنة ١٢٨ هـ ، أنه قرأ ﴿مَلِكٌ﴾ بغير ألف ، فاحتجّ على من قرأها ﴿مَالِكٌ﴾ بألف أنه يلزمه أن يقرأ (مَالِكُ النَّاسِ) بالمد . انظر : الحجة ١٠/١ .

القسم الأول^(١) : آراء لبعض المصنفين في التفسير ومعاني القرآن والنحو ،
يذكرونها عند بيان قراءة من القراءات ، ومن أوائل الكتب التي برز فيها هذا القسم جلياً
كتاب سيويه أبي بشر عمرو بن عثمان ، المتوفى سنة (١٨٠هـ) .

ومن ذلك قوله : « سألت الخليل عن قوله عزوجل : ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنْ

الصَّالِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠] ، فقال : هو كقول زهير^(٢) [بن أبي سلمى] :

بدا لي أني لستُ مُدركٌ ما مضى # ولا سابقُ شيئاً إذا كان جائياً

فإنما جرّوا ؛ لأن الأول قد يدخله الباء ، فحاءوا بالثاني ، وكأنهم قد أثبتوا في الأول
الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزماً ولا فاء فيه تكلموا بالثاني ،
وكانهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا^(٣) .

ومن ذلك قوله : « وبلغنا أن أهل المدينة يرفعون هذه الآية : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ
يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِياً أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ
مَا يَشَاءُ ﴾ [الشورى: ٥١] ، فكأنه -والله أعلم- قال الله عزوجل : لا يكلم الله البشر إلا وحياً
أو يرسل رسولا ، أي : في هذه الحال ، وهذا كلامه إياهم ، كما تقول العرب : تحيتك
الضرب ، وعتابك السيف ، وكلامك القتل ، قال الشاعر^(٤) -وهو عمرو بن معدي كرب- :

وخيل قد دلفتُ لها بخيل # تحيةً بينهم ضربٌ وجيعٌ^(٥) .

ويأتي بعد كتاب سيويه كتب صنفت في معاني القرآن وإعرابه وتفسيره ، ككتاب
« معاني القرآن » ، ليحيى بن يزيد الفراء ، المتوفى (٢٠٧هـ) ، و « معاني القرآن » ، لسعيد
بن مسعدة [الأخفش الأوسط] المتوفى سنة (٢١٥هـ) ، و « جامع البيان عن تأويل آي
القرآن » ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المتوفى سنة (٣١٠هـ) ، و « معاني القرآن
وإعرابه » ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السريّ الرّجاج المتوفى سنة (٣١١هـ) ، و « معاني

(١) وهذا القسم قد يشارك ما في المرحلة الأولى من حيث الزمن ، لكنه من نوع آخر ، والغرض من
التقسيم هو بيان كيف كان تطوره ونشأته وتدوينه .

(٢) انظر : أشعار الشعراء والستة الجاهليين: ٣٤٣ . والبيت من الطويل .

(٣) الكتاب ١٠٠/٣-١٠١ ، وسوف يأتي التعليق على كلامه هذا ، وتوجيه هذه القراءة في موضعها
في سورة المنافقون .

(٤) البيت أيضاً في الخزانة ٥٣/٤ ، والمراد بالخيال في أول البيت : الفرسان ، ودلفت : زحفت ،

وجيع : موجد .

(٥) الكتاب ٥٠/٣ .

القرآن» ، لأبي جعفر النحاس المتوفى سنة (٣٣٨هـ) ، وغيرها .
وقد قصد في هذه الكتب إلى التفسير اللغوي للمتن القرآني الذي اختلف القراء فيه
وبيان وجه معناه وإعرابه^(١) .

القسم الثاني من المرحلة الثانية :

وهو يمثل مرحلة التدوين في هذا العلم تدويناً ينفصل عن الأول في تمخضه عن كتب
مفردة في هذا الباب ، وهو ذكر القراءات وتوجيهها ، وهم متفاوتون ، منهم المكثرون ،
ومنهم دون ذلك .

وفيما يلي عرض مفصل لتلك الكتب ابتداءً من أول ما صنف في هذا الموضوع
وانتهاءً بأبرز ما صنف في هذا العصر ، مرتباً جميع ذلك ترتيباً زمنياً كي لا يجهل تسلسلها
التاريخي^(٢) .

١ - « وجوه القراءات »^(٣) ، لأبي عبد الله هارون بن موسى الأزدي العتكي ،
الأعور ، المتوفى نحو ١٧٠هـ ، وهو أول من تتبع وجوه القراءات والشاذ منها^(٤) .

٢ - « الجامع لاختلاف وجوه القراءات »^(٥) ، للإمام المقريء يعقوب بن إسحاق
الحضرمي ، المتوفى ٢٠٥هـ ، جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءات مع نسبة كل قراءة
إلى قارئها^(٦) .

٣ - « وجوه القراءات »^(٧) ، ليعقوب الحضرمي أيضاً .

(١) انظر : مابحثه الدكتور/ عبدالفتاح شليبي ، بعنوان "الاحتجاج للقراءات" ، المنشور بمجلة البحث
العلمي بجامعة أم القرى ص ٨٥ ، العدد الرابع ، ١٤٠١هـ .

(٢) جاء هذا الجمع والترتيب بعد بحث في الفهارس والتراجم وكتب القراءات والمجلات والدوريات
والنظر فيما سبقني إليه الباحثون ، وأجمعهم في ذلك الدكتور/حازم سعيد في تحقيقه "شرح
الهداية" ، وقد زدت على ما جمع ونقصت ووجدت كتباً لم يذكروها فذكرتها ، وكتباً ذكروها
لم أذكرها ؛ لأنها ليست فيما نحن بصددده فيما أحسب .

(٣) ذكره ابن الجزري في غاية النهاية ٣٤٨/٢ ، والسيوطي في بغية الوعاة ٣٢١/٢ .

(٤) انظر : جمال القراء ٢٣٥/١ ، والأعلام ، للزركلي ٦٣/٨ .

(٥) انظر : طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ص ٤٥ ، والأعلام ، للزركلي ١٩٥/٨ .

(٦) انظر : طبقات النحويين واللغويين ، للزبيدي ص ٤٥ ، والأعلام ، للزركلي ١٩٥/٨ .

(٧) وهذا الكتاب غير الكتاب الذي قبله ، وانظر : الأعلام ، للزركلي ١٩٥/٨ .

- ٤ - « القراءات » ، لأبي عبيد القاسم بن سلام ، المتوفى سنة ٢٢٤هـ ، قال ابن الجزري : « فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب أبو عبيد القاسم بن سلام ، وجعلهم (يعني القراء) خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة »^(١) ، وقد أشار أبو عمرو الداني في أرجوزته « المنبهة » على اشتماله على علل القراءة^(٢) .
- ٥ - كتاب في « وجوه القراءات » ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، المتوفى سنة ٢٧٦هـ ، تتبع فيه وجوه القراءات ، وكان ينحى منحى الطاعنين في القراءة لا سيما قراءة حمزة بن حبيب^(٣) .
- ٦ - « احتجاج القراءة »^(٤) ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد ، المتوفى سنة ٢٨٥هـ .
- ٧ - كتاب في « قراءة ابن عامر بالعلل »^(٥) ، لهارون بن موسى الأخفش ، المتوفى سنة ٢٩٢هـ .
- ٨ - كتاب في « التعليل لقراءة أبي عمرو »^(٦) ، صنفه عبيدالله بن إبراهيم المصري ، المتوفى سنة ٣٠٧هـ .
- ٩ - كتاب « الجامع في القراءات » أو « البيان في القراءات » أو « الفصل بين

(١) النشر ٣٣/٢ - ٣٤ .

(٢) قال رحمه الله :

والقاسمُ الإمامُ في الحروف # أبو عبيد صاحبُ التصنيف
اختار من مذاهب الأئمة # ما قد فشا وصح عند الأمة
وذاك في تصنيفه مسطرٌ # معلّلٌ مبينٌ محررٌ .

والأرجوزة المذكورة حققها الدكتور حسن دكاك بدار الحديث الحسنية بالرباط . انظر : تحقيق شرح الهداية للدكتور/حازم سعيد ٢٨/١ .

(٣) ذكره في كتابه : تأويل مشكل القرآن ص ٦٤ ، ثم قال في ص ٦٥ : "لم أر فيمن تتبعته وجوه قراءته أكثر تخليطاً وأشد اضطراباً منه [يعني حمزة] .

(٤) انظر : الفهرست ، لابن النديم ٨٨ ، وذكره ياقوت في معجم الأدباء ١٢١/٩ ، والقفطي في الإنباه ٢٥١/٣ باسم "احتجاج القرّاه" .

(٥) أورده ابن الجزري في ترجمة الحسن بن عبد الحميد بن عبد الملك الحصائري ، وهو راوي هذا

الكتاب عن مؤلفه : هارون بن موسى المذكور ، انظر : غاية النهاية ٢٠٧/١ - ٢٠٨ .

(٦) قال ابن الجزري في الغاية ٤٨٤/١ : "له في قراءة أبي عمرو تصنيف حسن معلّل" .

- القراءة»^(١) ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المفسر المتوفى سنة ٣١٠هـ .
- ١٠ - « احتجاج القراء في القراءة »^(٢) ، لأبي بكر محمد بن السري السراج النحوي ، المتوفى سنة ٣١٦هـ .
- ١١ - « الاحتجاج للقراء »^(٣) ، لأبي محمد عبدالله بن جعفر بن درستويه ، المتوفى سنة ٣٤٧هـ ، ولم يتمه^(٤) .
- ١٢ - « الانتصار لحمزة »^(٥) ، لأبي طاهر عبدالواحد بن عمر بن محمد البزار ، المتوفى سنة ٣٤٩هـ .
- ١٣ - « القراءات بعللها »^(٦) ، لأبي بكر محمد بن الحسن النقاش ، المتوفى سنة ٣٥١هـ .
- ١٤ - كتاب « السبعة بعللها الكبير »^(٧) ، له أيضاً .
- ١٥ - « الانتصار لقراء الأمصار »^(٨) ، لأبي بكر محمد بن الحسن بن يعقوب بن الحسن بن مقسم العطار النحوي ، المتوفى سنة ٣٥٥هـ .

(١) ذكر ذلك ياقوت في المعجم ٦٥/١٨-٦٦ ، وبين أنه ذكر فيه القراءة ووجهها ، والدلالة على ماذهب إليه كل قارئ ، وهذه الثلاثة كتاب واحد فيما يظهر ، غير أنني لا أجزم بذلك ؛ لأنه لا دليل يحدّد ما ذكرت ، وفي طبقات السبكي ١٣٦/٢ "كتاب القراءات".

(٢) انظر : كشف الظنون ١٥/١ ، وذكره ياقوت في المعجم ٢٠٠/٨ ، والقفطي في الإنباه ١٤٩/٣ بعنوان "احتجاج القراء" ، والسيوطي في البغية ١١٠/١ بعنوان "احتجاج القراء".

(٣) انظر : الفهرست ، لابن النديم ٥٣ ، وسماه "المعاني في القراءات" في ص ٩٤ ، وبذلك عنوانه الذهبي في السير ٥٣٢/١٥ .

(٤) الفهرست ٩٤ .

(٥) انظر : الفهرست ٤٨-٤٩ .

(٦) انظر : سير أعلام النبلاء ٥٧٥/١٥ ، وطبقات الداودي ١٣٢/٢ .

(٧) وله كتاب "السبعة الأوسط" ، وكتاب "السبعة الأصغر" ، وليس في عنوانيهما مايفهم أنهما كالكبير في التعرض لوجه القراءات وعللها ، والكتب المذكورة ذكرها ابن النديم في الفهرست ص ٥٠ .

(٨) ذكره السيوطي في البغية ص ٩٠ .

١٦ - « الاحتجاج في القراءات »^(١) ، لأبي بكر بن مقسم أيضاً ، قال عنه ابن الجوزي : « ومن هذا الفن أبوبكر بن مقسم ، فإنه عمل كتاب الاحتجاج للقراء ، فأتى فيه بفوائد ، إلا أنه أفسد علمه بإجازته أن يُقرأ بما لم يُقرأ به ، ثم تفاقم ذلك منه ، حتى أجاز ما يفسد المعنى... »^(٢) .

١٧ - كتاب « السبعة بعلمها الكبير »^(٣) ، له أيضاً .

١٨ - « الحجة في القراءات » ، لأبي الحسن أحمد بن الصقر المنبجي ، المتوفى سنة ٣٦٦هـ ، قال عنه الذهبي : « صنف كتاباً في القراءات ، وسماه الحجة »^(٤) .

١٩ - « علل القراءات »^(٥) ، لأبي منصور محمد بن أحمد الهروي ، الأزهري ، مصنف « تهذيب اللغة » ، المتوفى سنة ٣٧٠هـ .

٢٠ - « إعراب القراءات السبع وعللها »^(٦) ، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان الهمداني ، النحوي ، الشافعي ، المتوفى سنة ٣٧٠هـ .

٢١ - « الحجة في القراءات السبع »^(٧) ، له كذلك .

٢٢ - « الحجة للقراء السبعة »^(٨) ، لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي ،

(١) وذكره السيوطي في البغية ١/٨٩ ، وصاحب كشف الظنون ١/١٥٠ بعنوان "احتجاج القراء في القراءة".

(٢) صيد الخاطر فصل ٦٩ ، ص ٨٧-٨٨.

(٣) ذكره الدكتور/ حازم حيدر عن ابن النديم ، ولم أجد له فيما أحال إليه ولا في مظانه ، انظر : شرح الهداية بتحقيقه ١/٣٠.

(٤) معرفة القراء الكبار ١/٣٣٦ ، وذكره ابن الجزري في الغاية ١/٦٣ .

(٥) ذكره الذهبي في السير ١٦/٣١٦ ، وصدر منه عام ١٤١٢هـ جزء إلى نهاية سورة التوبة عن مطابع دار المعارف بالقاهرة ، ثم طبع باقيه في جزءين ، والجميع بتحقيق الدكتور/عيد مصطفى ، والدكتور/عوض القوزي .

(٦) طبع في مجلدين بتحقيق الدكتور/ عبدالرحمن العنمين ، ونشره مكتبة الخانجي ، بالقاهرة ، طبعة أولى عام ١٤١٣هـ.

(٧) طبع طبعات عديدة ، آخرها عام ١٤١٠هـ ، بتحقيق الدكتور/عبدالعال سالم مكرم ، وذكر في مقدمة التحقيق ص ٣٨ نقد الأستاذ محمد العابد الفاسي في "مجلة اللسان العربي" له وتشكيكه في نسبة الكتاب ، لابن خالويه ، ثم ردّ عليه بأدلة تقوي نسبة الكتاب إليه ، وانظر : مجلة اللسان مجلد ٨ ج ١/ص ٥٢١.

المتوفى سنة ٣٧٧هـ .

٢٣ - « الاستعاذة بحججها »^(١) ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران

النيسابوري ، مصنف كتاب المبسوط في القراءات العشر .

٢٤ - « الكامل في علل القراءات »^(٢) .

٢٥ - وكتاب « الإمالات » ، كلاهما له ، وقال عن كتاب « الإمالات » في

« المبسوط » : « وقد جعلت لهم كتاباً في الإمالات بينت مذاهبهم فيها بأصولها وعللها... »

فإنني ماتركت موضعاً للشك والريب فيه بحول الله وعونه وقوته »^(٣) .

٢٦ - « المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها »^(٤) ، لأبي

الفتح عثمان بن جني ، المتوفى سنة ٣٩٢هـ .

٢٧ - « نكات القرآن »^(٥) ، لبعده الله بن أحمد بن عبد الرحمن المقرئ ، المتوفى

سنة ٣٩٥هـ .

٢٨ - « التعليل في القراءات السبع »^(٦) ، لأبي العباس أحمد بن محمد الموصلي

=

(٨) طبع منه جزءان بتحقيق كل من : علي النجدي ، والدكتور/عبدالحليم النجار ،

والدكتور/عبدالفتاح شلبي ، دار الكتاب العربي ١٩٦٥ ، ثم طبع في ستة مجلدات بتحقيق :

بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاتي عن دار المأمون للتراث عام ١٤٠٤هـ .

(١) أورده ابن الجزري في الغاية ٤٩/١ ، وذكره الدكتور/حازم حيدر في تحقيق شرح الهداية

للمهدوي ضمن كتب الاحتجاج في القراءات ٣١/١ ، ولا أرى أن مثل هذا داخل فيما نحن

بصدده من الاحتجاج ؛ لأن الاستعاذة ليست من القرآن إلا أن يكون المراد الاحتجاج للقراءة

فنعم .

(٢) ذكره الدكتور/حازم في تحقيقه لشرح الهداية للمهدوي ٣١/١ ، نقلاً عن مخطوطة الفارسي في

"شرح غاية ابن مهران" ص ٢ .

(٣) المبسوط ١١٠ .

(٤) صدر في جزئين عن دار سزكين للطباعة والنشر بتحقيق علي النجدي ، والدكتور/عبدالفتاح شلبي

عام ١٤٠٦هـ .

(٥) لدي منه نسخة مصورة عن مركز البحوث بجامعة أم القرى ، عن مكتبة شستريتي برقم ٣٥٦٧ ،

وفي أولها نقص .

(٦) قال السيوطي في البغية ٣٨٩/١ : "وله كتاب في تعليل القراءات السبع" .

ولم أعثر على وفاته ، والغالب أنه كان من أهل القرن الرابع ، لقول السيوطي في ترجمته :

<=

النحوي ، (أحد الأخفشين)^(١) ، المتوفى في القرن الرابع .

٢٩ - « حجة القراءات »^(٢) ، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، المتوفى

سنة ٤٠٣ هـ .

٣٠ - « معاني القراءات »^(٣) ، لأبي العباس أحمد بن قاسم بن عيسى بن فرج

اللخمي ، المتوفى سنة ٤١٠ هـ .

٣١ - « شرح الغاية في القراءات العشر وعللها »^(٤) ، لأبي الحسن محمد

الفارسي ، القَهْنَدَزِي ، المتوفى قبل عام ٤١٣ هـ .

٣٢ - « علل القراءات » ، لأبي محمد إسماعيل بن إبراهيم القرّاب ، المتوفى سنة

٤١٤ هـ ، قال ابن الجزري : « وذكر الإمام المحقق أبو محمد إسماعيل بن إبراهيم القرّاب

في كتابه « علل القراءات » أنه ... »^(٥) .

٣٣ - « وجوه الإعراب والقراءات »^(٦) ، لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي ،

المتوفى سنة ٤٢٧ هـ .

٣٤ - « الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها » ، لأبي محمد مكي

بن أبي طالب القيسي ، المتوفى سنة ٤٣٧ هـ^(٧) .

٣٥ - « منتخب حجة أبي علي »^(٨) ، له كذلك ، اختصره من كتاب أبي علي

الفارسي المتقدم .

=

"وكانت له حلقة بجامع المنصور قرية من حلقة أبي حامد الإسفرائيني" .

(١) وعبارة السيوطي : "يعرف بالأخفش ، وهو ثاني الأخفشين" . انظر : البغية : ٣٨٩ .

(٢) طبع بتحقيق وتعليق الشيخ : سعيد الأفغاني ، ونشره : مؤسسة الرسالة ، وطبعته الأولى عام

١٣٩٤ هـ .

(٣) ذكره ابن الجزري في الغاية ٩٧/١ ، وقال عنه : "وَأَلَّفَ كتاباً في معاني القراءات" .

(٤) ذكر في الفهرس الشامل ، ويوجد منه نسخة غير كاملة بالتميمورية برقم ٣٤٤ .

(٥) النشر ٣٣١/٢ .

(٦) معجم الأدباء ٣٧/٥ .

(٧) طبع بتحقيق الدكتور/محي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤ هـ ،

وأشار في ديباجته إلى أنه صنفه بعد عام ٤٢٤ هـ ، ونعته القفطي في الإنباه ٣١٥/١

(٨) انظر : معجم الأدباء ١٦٩/١٩ .

- ٣٦ - « الإبانة عن معاني القراءات » ، له أيضاً .
- ٣٧ - « مختصر وجوه القراءات »^(١) ، لأبي العباس أحمد بن عمار المهدي ، المتوفى بعد ٤٣٠ هـ . ويسمى أيضاً : « شرح الهداية في القراءات السبع »^(٢) .
- ٣٨ - « الموضح لمذاهب القراء واختلافهم في الفتح والإمالة »^(٣) ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ، صاحب كتاب « التيسير » في القراءات ، المتوفى سنة ٤٤٤ هـ .
- ٣٩ - « التنبيه على مذهب أبي عمرو بن العلاء في الفتح والإمالة بالعلل »^(٤) .
- ٤٠ - « الإدغام الكبير »^(٥) ، كلاهما له أيضاً ، وقد بين في أول كتاب الإدغام أنه يذكر علله ووجوه مفصلة .
- ٤١ - « مختصر الحجة »^(٦) ، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد بن عمران المقرئ الأنصاري ، المتوفى سنة ٤٥٥ هـ ، والحجة : هي حجة أبي علي الفارسي .
- ٤٢ - « إعراب القراءات »^(٧) ، لأبي طاهر إسماعيل بن خلف الأنصاري : أيضاً .
- ٤٣ - « الاكتفاء في قراءة نافع وأبي عمرو بن العلاء ، والحجة لكل واحد منهما »^(٨) ، لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري ، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .

-
- (١) توجد منه مخطوطة بمعهد المخطوطات بالقاهرة ، رقم ١٩٥ ، وذكره عبد الهادي الفضلي في القراءات القرآنية ص ١٣٢ بهذا العنوان ، وقد طبع بعنوان : " شرح الهداية " ، كما سيأتي .
- (٢) طبع بتحقيق الدكتور/حازم سعيد حيدر ، نال به درجة الدكتوراة ، من قسم التفسير بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، وصدر عن مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤١٦ هـ .
- (٣) نال به درجة الماجستير محمد شفاعت رباني ، بالجامعة الإسلامية ، بالمدينة المنورة ، وتوجد منه نسخ كثيرة ، منها : نسخة بالأزهرية ، رقمها ٢٣٤ . انظر : بروكلمان الذيل ١/٧٢٠ .
- (٤) ذكره ابن خير فيما رواه في فهرسته عن شيوخي ٢٩ .
- (٥) منه مصورة عن المتحف البريطاني في الجامعة الإسلامية برقم ٣٦٣ ، ونسخة أخرى في بلدية الإسكندرية ، وعنها نسخة ميكروفيلمية بمركز البحث بجامعة أم القرى ١١٠٨ .
- (٦) انظر : غاية النهاية ١/١٦٤ .
- (٧) انظر : معجم الأدباء ٦/١٦٦ .
- (٨) ذكره أبو محمد بن حزم في رسالته " فضل الأندلس " ، التي تضمنها نفح الطيب ٣/١٧٩ ، وذكره محقق " بهجة المجالس " لابن عبد البر ، ط ١/٢٦ .

- ٤٤ - « اختصار الحجة »^(١) ، لأبي عبدالله محمد بن شريح الإشبيلي ، المتوفى سنة ٤٧٦ هـ ، اختصر فيه كتاب أبي علي الفارسي .
- ٤٥ - « الرشاد في شرح القراءات الشاذة »^(٢) ، لأبي معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري ، المتوفى سنة ٤٧٨ هـ .
- ٤٦ - « علل القراءات »^(٣) ، لأبي عبدالله سلمان بن عبدالله النهرواني ، المتوفى سنة ٤٩٣ هـ .
- ٤٧ - « تعليل القراءات العشر »^(٤) ، لمحمد بن سليمان بن أحمد المألقي ، المعروف بـ « ابن أخت غانم » ، المتوفى سنة ٥٢٥ هـ .
- ٤٨ - « احتجاج القراء في القراءة »^(٥) ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني ، صاحب « المفردات » ، المتوفى سنة ٥٠٢ هـ .
- ٤٩ - « الجمع والتوجيه لما انفرد به الإمام يعقوب بن إسحاق الحضرمي »^(٦) ، لأبي الحسن شريح بن محمد الرعيني ، المتوفى سنة ٥٣٩ هـ .
- ٥٠ - « مفاريد العشرة بعلمها » ، لأبي علي سهل بن محمد بن أحمد الحسين بن طاهر الأصبهاني ، المتوفى سنة ٥٤٣ هـ ، قال ابن الجزري في ترجمته : « له كتاب مفاريد العشرة بعلمها »^(٧) .
- ٥١ - « الكشف عن نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة

(١) انظر : غاية النهاية ٤٩/١ .

(٢) انظر : غاية النهاية ٤٠١/١ .

(٣) ذكره الذهبي في السير ٦١٢/١٩ ، وقال السيوطي في ترجمته في البغية ٥٩٥/١ : « وصنف : التفسير على القراءات » ، وانظر : الأعلام ، للزركلي ١١١/٣ .

(٤) انظر : غاية النهاية ، لابن الجزري ١٤٨/٢ .

(٥) ذكره في كشف الظنون ١٥/١ .

(٦) حققه الأستاذ غانم الحمد ، المدرس بجامعة بغداد ، ونشره في مجلة المورد ج ١٧ عدد ٤ ص ٢٥١-٢٩١ ، وتوجد منه نسخة بالتميمورية بالقاهرة برقم ٢٤٦ ، كما في الفهرس الشامل

١٠٥/١ قراءات .

(٧) غاية النهاية ٣١٩/١ .

السبعة»^(١) ، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقرلي الأصبهاني ، المعروف بـ(جامع العلوم) ، المتوفى سنة ٥٤٣هـ .

٥٢ - كتاب « تعليل قراءة قوله : ﴿ ونحن عصبه ﴾^(٢) ، بالنصب »^(٣) ، لأبي عبدالله محمد بن يحيى الزبيدي ، المتوفى سنة ٥٥٥هـ .

٥٣ - « علل القراءات »^(٤) ، لأبي محمد بن طيفور السجّاوندي ، صاحب كتاب « علل الوقوف » ، المتوفى سنة ٥٦٠هـ .

٥٤ - « الموضح في وجوه القراءات وعللها »^(٥) ، لأبي عبدالله نصر بن علي بن محمد ، الشيرازي ، الفارسي ، النحوي ، المعروف بابن أبي مريم ، المتوفى بعد سنة ٥٦٥هـ .

٥٥ - « المنتقى في شواذ القراءة »^(٦) ، لابن أبي مريم أيضاً .

٥٦ - « أسلوب الحق في تعليل القراءات العشر وشيء من الشواذ »^(٧) ، للحسن بن أبي الحسن المعروف بـ« ملك النحاة » ، المتوفى سنة ٥٦٨هـ .

٥٧ - كتاب في « اختيار ابن السّمّيع وسط توجيه قراءته على نافع »^(٨) ، لأبي العلاء الحسن بن أحمد العطار ، الهمداني ، المتوفى سنة ٥٦٩هـ .

(١) لديّ نسخة مصورة عن مكتبة مراد ملا رقمها ٣٠٤ ، وعدد أوراقها ١٤٨ ورقة ، وطبع الكتاب مؤخراً بتحقيق وتعليق الدكتور/محمد أحمد الدالي ، وصدر عن مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٩٩٥م .

(٢) سورة يوسف ، آية رقم ٨ .

(٣) أورده ياقوت في المعجم ١٠٨/١٩ .

(٤) انظر : الوافي بالوفيات ١٧٨/٣ ، وغاية النهاية ١٥٧/٢ ، وطبقات النحويين واللغويين ، لابن قاضي شُهبة ١٢٨/١ ، وطبقات المفسرين ، للسيوطي ١٠١ ، والداودي ١٥٥/٢ .

(٥) طبع في ثلاثة أجزاء ، بتحقيق الدكتور/عمر حمدان الكبيسي ، نال به رسالة الدكتوراة من جامعة أم القرى ، كلية اللغة العربية عام ١٤٠٨هـ .

(٦) ذكره المصنف نفسه في مقدمة كتابه المتقدم "الموضح" ١٠٠/١ .

(٧) ذكره ياقوت ١٢٣/٨ ، والقفطي ٣٤٣/١ ، وذكر أنه : مجلدتان .

(٨) ذكره ابن الجزري في الغاية ١٦٢/٢ .

٥٨ - « اختصار المحتسب »^(١) ، لابن الفرس عبد المنعم محمد الغرناطي ، المتوفى

سنة ٥٩٧ هـ .

٥٩ - « تعليل القراءات الشاذة »^(٢) ، لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري ،

المتوفى سنة ٦١٦ هـ .

٦٠ - « المنتخب من كتاب المحتسب »^(٣) ، للعكبري أيضاً .

٦١ - « الانتصار لحمزة فيما نسب إليه ابن قتيبة في مشكل القرآن »^(٤) ، للعكبري

أيضاً .

٦٢ - « تحفة الأقران في ماقري بالتثليث من حروف القرآن »^(٥) ، لأبي جعفر

أحمد بن يوسف الرعيني ، المتوفى سنة ٧٧٩ هـ .

٦٣ - « إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر »^(٦) ، المسمى « منتهى

الأمانى والمسرات في علوم القراءات » ، لأحمد بن محمد الدمياني ، المشهور بـ (البنّا)

المتوفى سنة ١١١٧ هـ .

٦٤ - « الموضح في تعليل وجوه القراءات »^(٧) ، لأحمد عبد المنعم الدمنهوري ،

(١) ذكره صاحب القاموس في البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة ١٣٨ .

(٢) ذكره الصفدي في "نكت الهميان" ١٧٩ .

وتوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية ، رقمها ١٩٩ تفسير ، ومصورة بمعهد المخطوطات بالقاهرة رقمها ١٣ تفسير ، ويقع الكتاب في مائتي ورقة واثنى عشرة ورقة ، ونشر دراسة عنه مطولة الدكتور/علي حسين البواب ، بمجلة كلية اللغة العربية بجامعة الإمام بالرياض ، عدد ١٢ ، ص ٤٦٣ ، عام ١٤٠٢ هـ ، والمعلومات المتقدمة منه ، وله أسماء عدة ، هذا أرجحها .

(٣) ذكره الصفدي في "نكت الهميان" ١٨٠ ، وإسماعيل باشا في "هدية العارفين" ٤٥٩/١ .

(٤) ذكره في كشف الظنون ١٧٣/١ ، والبغدادى في : هدية العارفين ٤٥٩/١ ، وانظر مانسبه إليه ابن قتيبة لحمزة في كتابه المذكور ص ٦٤-٦٥ .

(٥) طبع بتحقيق الدكتور/علي حسين البواب عام ١٤٠٧ هـ ، عن دار المنار للنشر بجدة .

(٦) طبع بتحقيق وتعليق الشيخ علي الضباع - رحمه الله - ثم حققه ونشره ثانياً الدكتور/شعبان محمد إسماعيل - حفظه الله - في جزئين عام ١٤٠٧ هـ .

(٧) توجد منه نسخة بخزانة الرباط العامة برقم ١٣٩ . انظر الفهرس الشامل ٦١٨/٢ (قراءات) ، ولم أجد من ذكر هذا الكتاب في ماطالته يدي من مصادر ترجمته مثل : كنز الجواهر ، للزياتي ، وسلك الدرر ، للمرادي ، والأعلام ، ومعجم المؤلفين ، وغيرها .

صاحب كتاب « الفتح الرباني بمفردات الإمام أحمد بن حنبل الشيباني » ، المتوفى سنة ١١٩٢هـ .

٦٥ - « مواكب النصر في توجيه القراءات العشر » ، لمحمود بن علي بسّه

الحنبلي ، المتوفى في آخر القرن الرابع عشر الهجري^(١) .

٦٦ - « الدرر المتناثرة في توجيه القراءات المتواترة »^(٢) ، لأبي العباس أحمد بن

محمد بن محمد بن عجيبة (ت ١٢٢٤هـ) .

٦٧ - « القراءات الشاذة وتوجيهها من لغات العرب »^(٣) ، لعبدالفتاح بن عبدالغني

القاضي المتوفى سنة ١٤٠٣هـ .

٦٨ - « قلائد الفكر في توجيه القراءات العشر »^(٤) ، لمحمد الصادق قمحاوي ،

المتوفى سنة ١٤٠٥هـ ، وقاسم أحمد الدجوي .

٦٩ - « المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة »^(٥) .

٧٠ - « المستير في تخريج القراءات المتواترة من حيث اللغة والإعراب

والتفسير »^(٦) ، كلاهما للدكتور/محمد محمد سالم محيسن .

٧١ - « طلائع البشر في توجيه القراءات العشر »^(٧) ، لمحمد الصادق قمحاوي ،

المتوفى سنة ١٤٠٥هـ .

وهناك ثلاثة كتب لم يعرف تحديد وفاة مصنفها حتى توضع في مكانها التسلسلي ،

وهي :

٧٣ - « المختار في معاني قراءات أهل الأمصار » ، لأبي بكر أحمد بن عبدالله بن

(١) ذكره شيخنا عبدالفتاح المرصفي -رحمه الله- في كتابه : "هداية القاري إلى تجويد كلام الباري" ٧٣٨.

(٢) ذكره سعيد اعراب في كتابه "القراء والقراءات بالمغرب" ١٦١.

(٣) طبع بمطبعة البائي الحلبي بلاتاريخ، ثم طبع في آخر البدور الزاهرة ، للمؤلف بدار الكتاب العربي.

(٤) طبع غير مرة ، والطبعة الثالثة بمكتبة ومطبعة محمد علي صبح وأولاده بمصر ، دون تاريخ طبع.

(٥) طبع مرتين نأيتهما عام ١٤٠٨ في ثلاثة أجزاء وصدر عن دار الجيل ببيروت .

(٦) مطبوع في ثلاثة أجزاء وصدر عن دار الجيل ببيروت.

(٧) طبع عام ١٩٧٨ م ، بالقاهرة ، ولم يذكر فيه معلومات نشر.

إدريس^(١) .

٧٤ - « البارع في تحليل رواية ورش عن نافع »^(٢) ، لأبي بكر محمد بن عبدالله

القيرواني .

٧٥ - « علل القراءات »^(٣) ، لأبي العباس أحمد بن محمد النحوي .

٧٦ - « المختار في معاني قراءات أهل الأمصار »^(٤) ، لأبي بكر أحمد بن عبدالله

بن إدريس .

وهناك كتابان لا يفهم من صريح اسمهما تعرضُهما لتوجيه القراءات ، وفيهما من هذا الضرب نصيبٌ يُرجَّح إلحاقهما بما سبق من كتب التوجيه والعلل ، وهما :

٧٧ - « القراءات وأثرها في علوم العربية »^(٥) ، للدكتور/محمد محمد سالم

محسن .

٧٨ - « القراءات وأثرها في التفسير والأحكام »^(٦) ، للدكتور/محمد عمر

بازمول .

وبعد هذا العرض التاريخي المتسلسل يمكننا أن نلاحظ الأمور الآتية :

الأول : اعتناء العلماء بذلك الكتاب المعجز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه صرفوا فيه همَّهم ، وبذلوا أوقاتهم في البحث عن درر معانيه ، ووجوه تراكيبه ومبانيه ، فكان ذلك العدد الكبير الذي أجزم أنه قليل من كثير طواه النسيان وعفا عليه الزمان ، وأجزم أيضاً أنه فاتني منه كثير ، لأن استكمال مثل هذا متعذر .

الثاني : مما يشهد للأمر الأوّل ويوضحه ذلك التصنيف المُبكر في علم التوجيه إذ بدأ التصنيف في نصف القرن الثاني الهجريّ الذي كان فيه التدوين .

(١) انظر : الفهرس الشامل ٩٥/١ (القراءات).

(٢) انظر : فهرس الخزنة الحسينية ٤٢/٦ .

(٣) انظر : كشف الظنون ١١٦٠/٢ .

(٤) ذكره الدكتور/محي الدين رمضان في فهرست "الكشف" لمكي ، بتحقيقه : ٤٩٩/٢ ، وأشار إلى أنه توجد منه نسخة مصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية .

(٥) طبع عام ١٤٠٤هـ في جزئين ، وصدر عن مكتبات الكلية الأزهرية بالقاهرة .

(٦) نال به درجة الدكتوراة من جامعة أم القرى عام ١٤١٣هـ ، وصدر الكتاب في جزئين عن دار الهجرة عام ١٤١٧هـ .

الثالث : من خلال النظر في تلك التصانيف وتسلسلها يتبين لنا أن أول من صنّف في علم الاحتجاج هو : هارون بن موسى الأعور ، المذكور هو ومصنفه في طليعة المصنفين في التوجيه ومصنفاتهم .

الرابع : مما يلفت النظر ويدعو إلى الغرابة أن جميع تلك المصنفات التي تُنِيف على السبعين مصنفًا ليس فيها كتاب واحد في مشكل القراءات .

الخامس : ومن العجيب أيضاً أن تكثُر التآليف في هذا العلم وتوالي في القرن الثالث والرابع والخامس وبعض السادس والسابع ، ثم تحدث طفرة طويلة لا يصنف فيها شيء من ذلك في عصر اتّقد فيه نور القراءات وسطع بشمس الدين محمد بن محمد ابن الجزري المتوفى سنة ٨٣٣هـ ، وكثرت المصنفات فيه كثرة واضحة في جميع العلوم نظماً ونثراً^(١) .

وقد امتدّت تلك الفترة من زمن العُكْبَرِي المتوفى سنة ٦١٦هـ إلى أول القرن الثاني عشر ، وفيه صنّف أحمد البنا المتوفى سنة ١١١٧هـ كتابه « إتحاف فضلاء البشر » ، ولم يتخلل هذه القرون الخمسة تأليف في هذا العلم -حسبما انتهى إليه البحث- إلا كتاب « تحفة الأقران » ، لأبي جعفر الرّعينيّ ، المتوفى سنة ٧٧٩هـ .

السادس : هذه الكتب -على كثرة عددها- لا يوجد منها -حسبما تشير إليه كتب الفهرسة- إلا القليل ، والمطبوع المنشور من ذلك أقل ، إذ لا يتجاوز اثنتي عشر كتاباً^(٢) مع أطراح كتب المعاصرين .

السابع : هذه الكتب متفاوتة في موضوعها على النحو الآتي :

- ١ - قسم جمع فيه القراءات المتواترة والشاذة بلا تحديد .
- ٢ - قسم جمع فيه القراءات العشر مع الأربع الشواذ.
- ٣ - قسم في توجيه القراءات العشر .
- ٤ - قسم في توجيه القراءات السبع ، مضموماً إليه قراءة يعقوب .

(١) وقد كنت أستشرف لأجد كتاباً للإمام السيوطي الذي عُني بالتصنيف في علوم القرآن نظماً ونثراً ، وقد قاربت تصانيفه الألف فلم أجد من ذلك شيئاً.

(٢) وهي : إعراب القراءات السبع ، لابن خالويه ، والحجة في القراءات السبعة ، له أيضاً ، ومعاني القراءات ، لأبي منصور الأزهري ، والحجة ، لأبي علي الفارسي ، والمحتسب ، لابن جني ، والكشف ، لمكي بن أبي طالب ، وشرح الهداية ، للمهدوي ، والحجة ، لابن زنجلة ، والكشف عن نكات المعاني ، للباقولي ، والموضح ، لابن أبي مريم ، وتحفة الأقران ، للرّعيني ، والإتحاف ، للدِّمَاطِي.

- ٥ - قسم في توجيه القراءات السبع .
- ٦ - قسم في توجيه القراءات الشاذة .
- ٧ - قسم في توجيه القراءات مطلقاً .
- ٨ - قسم في توجيه ما انفرد به كل واحد من العشرة .
- ٩ - قسم في توجيه ما قرئ بثلاثة أوجه خاصة .
- ١٠ - قسم في توجيه القراءات الأربع الشواذ .
- ١١ - قسم في توجيه قراءتين .
- ١٢ - قسم في توجيه قراءة قارئ واحد .
- ١٣ - قسم في توجيه ما انفرد به قارئ واحد .
- ١٤ - قسم في توجيه مذهب قارئ واحد في أصل واحد .
- ١٥ - قسم في توجيه مذهب القراء السبعة في أصل واحد من أصول القراءة .

الفصل الثالث : المشكل وضوابطه

وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : معنى المشكل لغة واصطلاحاً .

المبحث الثاني : في جريان الإشكال على الألسنة استعمالاً ، والأذهان تفكيراً ، وفي الكتب شرحاً وتصنيفاً .

المبحث الثالث : بيان الضوابط التي تكون بها القراءة مشكلة .

المبحث الأول : معنى المشكل لغة واصطلاحاً

قال ابنُ فارس : « الشين والكاف واللام بابه : المماثلة ، تقول : هذا شكل هذا ، أي : مثله ، ومن ذلك يقال : أمر مُشْكِل ، كما يقال : أمر مشتبِه ، أي : هذا شابه هذا ، وهذا دخل في شكل هذا... قال ابنُ دُرَيْد : ويسمَّى الدَّمُ أشْكَالاً للحمرة والبياض المختلطين منه ، وهذا صحيح ، وهو من الباب الذي ذكرناه في إشْكَال هذا الأمر ، وهو التباسه ؛ لأنه حمرة لابسها بياض »^(١) .

وقال ابن منظور : « الأشْكَال : الأمور والحوائج المختلفة فيما يتكلف منها ويهْتَمُّ لها ؛ وأنشد العجاج : [الرجز]

وَتَخْلِجُ الْأَشْكَالُ دُونَ الْأَشْكَالِ

ثم قال : والشَّكْلَةُ الحمرة تختلط بالبياض ، وهذا شيء أشْكَل ، ومنه قيل للأمر المشتبِه : مشْكَل ، وأشْكَل عليَّ الأمر إذا اختلط.... وحرفٌ مشْكَل : مشتبِه ملتبسٌ »^(٢) .
ويؤخذ مما تقدم : أن المشْكَل سُمِّيَ مشْكَلاً ؛ لأن صاحبه يلتبس عليه أمره ، وتمائل عنده نتائج المعرفة والإدراك ، فمن رأى شيئاً من بعيد رؤية محملة لا يتبين له فيها جزئيات المرئي التبس عليه أمر التعيين ، ولم يدرك نوع ما رأى ، وتساوى عنده نتائج إدراكه ، فمرة يقول : رأى شيئاً ثم لا يلبث أن يقع في قلبه شيء آخر ؛ بسبب الالتباس .
وجميع ما تقدم يدور حول المعنى اللغوي للمشْكَل .

التعريف الاصطلاحي :

عرفه الشريف علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) فقال :

« المشْكَل هو : ما لا يُنَال المراد منه إلا بتأمل بعد الطلب »^(٣) .

وكت عرفته بتعريف قريب منه مع زيادة بسط وشرح ، اقتبسته من التفسير اللغوي لكلمة المشْكَل مع النظر في المسائل التي عالجها العلماء في هذا الباب .

(١) مقاييس اللغة ٣/٢٠٤-٢٠٥ (شكل).

(٢) اللسان مادة (شكل) ١/٣٥٧-٣٥٨.

(٣) التعريفات ٢١٥ ، ولم أجد من عرفه غيره.

والتعريف هو : ما التبس على المتأمل لفظه أو معناه ؛ لذاته أو أمر خارج عنه .

شرح التعريف :

(ما) جنس في التعريف .

(التبس) بمعنى اشتبه ، خرج به مالم يلتبس .

(المتأمل) خرج به غير المتأمل ؛ لأنه قد يشكل على غيره مالم يمشكل .

(لفظه أو^(١) معناه) قصد باللفظ : ما يشمل بنية الكلمة أو حركتها ، وهو اللغة

والإعراب في موضوع هذا البحث ، وقصد بالمعنى : ماعدا ذلك .

(لذاته) تفصيل أريد به التقسيم ، ومثاله في المحسوسات الكتابة المتداخلة التي

يصعب قراءتها .

ومثاله في المعاني : صدق العدو الذي يظهر المودة ؛ لأنه يفعل أفعالاً محيرة توجب

التردد في الحكم عليه .

وقولنا : (أو أمر خارج عنه) قصد به ما كان الإشكال فيه لا لذاته ، بل لأمر آخر .

ومثاله في المحسوسات : من لم يتبين له ما وراه السحاب الخفيف أبدر أم نجم .

ومثاله في المعاني : من عرض له بلادة في الذهن وانقباض في النفس وفتور في الحس

فلم يفهم ماهو واضح في الأصل .

ومثاله في النصوص : أن يكون النص واضح المعنى لولا معارضة نص آخر توجب أمر

الالتباس .

وللحافظ السيوطي (ت ٩١١ هـ) كلام مهم في المشكل والتمثيل له والفرق بينه وبين

المتشابه ، ثم بيان منزلته وأهميته ، وأنه يحتاج إلى فهم وبصيرة ، ومعرفة متمكنة بلغة

العرب .

قال - رحمه الله - : « النوع السادس والأربعون (المشكل) :

هذا النوع من زيادتي ، ويشبه من أنواع علم الحديث : مختلف الحديث ، والفرق

بينه وبين المتشابه : أن المتشابه لا يفهم معناه ، والمراد منه ؛ وهذا يفهم بالجمع ؛ إذ

المراد منه الآيات التي ظاهرها التعارض المنزه عنه كلام الله^(٢) ، وقد صنف ابن قتيبة كتاباً

(١) (أو) هنا للتقسيم ، لا للشك ؛ لأن التي للشك لا يجوز دخولها في الحدود ، كما قال الأخضري

في السلم :

ولا يجوز في الحدود ذكر أو # وجائز في الرسم فادر مارووا

(٢) وهذا الفرق إنما هو من حيث الاصطلاح ، وأما من جهة المعنى : فدلالة المشكل أعم من

≤

جيداً في هذا النوع»^(١) .

ثم مثل لذلك بأمثلة من القرآن ، ظاهرها التعارض ، كقوله تعالى : ﴿ وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [الصفات: ٢٧] ، مع قوله : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [المؤمنون: ١٠١] ، و كقوله تعالى : ﴿ فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ . عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [الحجر: ٩٢، ٩٣] ، مع قوله : ﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾ [الرحمن: ٣٩] .

ثم قال بعد ذلك : «ومن رسخ قدمه في معرفة موادّ العرب واستعمالاتها وفنون اللغة ،

ورزق فهماً وبصيرة لم يخف عليه الجمعُ بين الآيات المشكّلة»^(٢) .

المتشابه .

(١) يشير إلى كتاب تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد ابن قتيبة الدِّينَوْرِي ، المتوفى سنة ٢٧٦هـ .

(٢) انظر : التعبير في علم التفسير ٢٢١—٢٢٣ .

المبحث الثاني :

في جريان الإشكال على الألسنة استعمالاً والأذهان تفكيراً ، وفي الكتب شرحاً وتصنيفاً

طروء الإشكال على العقل موجود منذ خلق العقل البشري ؛ لأن فكر المرء محدود ، وله غاية لا يتعداها ، وهذا الأمر بلفظه ومعناه كان متداولاً بين الناس أيام النبي ﷺ .

وقد استعمله النبي ﷺ استعمالاً يُثبت شيوعه أيامئذٍ .

فعن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : « إِذَا وَجَدَ أَحَدُكُمْ فِي بَطْنِهِ شَيْئًا فَأَشْكَلَ عَلَيْهِ أَخْرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ أَمْ لَا فَلَا يَخْرُجَنَّ مِنَ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَسْمَعَ صَوْتًا أَوْ يَجِدَ رِيحًا »^(١) .

ومن تبويب البخاري في صحيحه قوله : « باب القرعة في المشكلات »^(٢) .

وذكر ابن ماجه حديث بعث معاذ إلى اليمن وفيه : « وإن أشكل عليك أمر فقف حتى تبيّنه أو تكتب إليّ فيه »^(٣) .

ومن كلام عمر ابن الخطاب -رضي الله عنه- : « اللهم إني أشهدك على أمراء الأمصار ، فإنما بعثتهم ليعلموا الناس دينهم.... ويرفعوا إليّ ما أشكل عليهم من أمرهم »^(٤) .

ومن كلام التابعين قول سِمَاك بن حرب : « أصبحت في يوم قد أشكل عليّ من شعبان أو من شهر رمضان »^(٥) .

(١) أخرجه مسلم في صحيحه ١٩٠/١ ، باب الدليل على أن من يقن الطهارة ثم شك في الحدث.....

(٢) صحيح البخاري ١٦٣/٣ .

(٣) سنن ابن ماجه ٢١/١ ، باب اجتناب الرأي والقياس .

وفي إسناده محمد بن سعيد المصلوب ، اتهم بالوضع ، وقال الدارقطني وغيره : متروك . انظر : ميزان الاعتدال ٥٦١/٣ ، والحديث ضعفه الألباني في الضعيفة ٢٧٥/٢ — ٢٧٦ ، وضعيف سنن ابن ماجه ٦/١ ، وانظر : ضعيف الجامع الصغير ٦٢٥٥ .

(٤) رواه أحمد في مسنده ٣٥/١ برقم ١٨٧ ، وفي موضع آخر ٦٠/١ برقم ٣٤٣ ، وإسناده صحيح كما قال الشيخ أحمد شاكر في المسند بشرحه وفهرسته ٢٣٥/١ .

(٥) رواه الدارمي في سننه بإسناد صحيح ، ثاني حديث من كتاب الصوم ٢/٢ .

والمقصود : أن الإشكال لفظاً ودلالة جارٍ على الألسنة حادث في النفوس مركز في الطباع ، وأظهر ما يكون وجوداً في المصنفات وفي مساءلة العلماء عن معاني القرآن الكريم .

وأضرب هنا مثلاً يتم ماسبق ويزيده جلاء ووضوحاً ، وهو ماروي عن يحيى بن المبارك اليزيدي (ت ٢٠٢هـ) :

« كان يجيئني رجل فيسألني عن آيات من كتاب الله مشكلات ، وكنت أتبيّن العنت في سؤاله ، فكنت إذا أجبتُه أرى لونه يربّد ويسودّ ، فقال لي يوماً : أيجوز في كلام العرب أن نقول : أدخلت القوم الدّار ، ثم أخرجتهم رجلاً ؟ .

فقلت : لا يجوز ذلك حتى تقول : أخرجتهم رجلاً رجلاً ، فتدل على تفصيل الجنس .

قال : فكيف قال الله تعالى : ﴿ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ [الحج:٥] ، فقلت : ليس هذا من ذاك ؛ لأن الطفل مصدر في الأصل ، فهو يقع على الواحد والاثنين ، والجمع بلفظ واحد ، فنقول : هذا طفل ، وهذان طفل ، وهؤلاء طفل ، وهؤلاء كما قال الله تعالى : ﴿ أَوِ الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ ﴾ [النور:٣١] ، وطفل في الآية موضع أطفال ، فكأنه قال : ثم يخرجكم أطفالاً .

قال : فأخبرني عن قوله : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرُّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ ﴾ [النساء:٤٢] . من أين لهم هذه الأرض هناك؟

فقلت : وهِئْت ، أما سمعت قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ

الْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم:٤٨] ، فودّوا أن تلك الأرض تسوى بهم؟ فسكت^(١) .

وقد اشتمل هذا النص على نوعين من أنواع المشكل الأول لغوي ، وهو السؤال عن قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً ﴾ [الحج:٥] .

والثاني : معنوي ، وهو السؤال عن الأرض التي ذكرت في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُوا الرُّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ ﴾ [النساء:٤٢] ، كيف تسوى بهم الأرض وليس ثم أرض .

والإشكال طرأ على السائل بسبب إدراكه النصوص التي فيها ذهاب الأرض ومن عليها ، وأنسى قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ الْأَرْضُ غَيْرَ الْأَرْضِ ﴾ [إبراهيم:٤٨] .

ولعلوم الإسلام حظّ وافر من التصنيف في المشكل وحلّ المقفلات والغوامض ،

(١) أخبار أبي القاسم الزجاجي و ١٥/ ، وانظر : أبوغلي الفارسي حياته ومكانته ، للدكتور/عبدالفتاح شلبي ١٧٤ .

- ولعلمي الكتاب والسنة من ذلك أوفر حظاً ونصيب .
- وفيما يلي عرض موجز لكثير من المصنفات في هذا الباب مسلسلة تسلسلاً تاريخياً تتضح معالم التأليف فيه ، ومراحلها ، واهتمام العلماء به .
- فكان من أول ماصنف في ذلك كتاب :
- ١ - تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد : عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري (ت ٢٧٦هـ) . (مطبوع) .
 - ثم توالى بعده التصانيف متدفقة إلى عصرنا الحديث ، ومنها :
 - ٢ - مشكل الآثار ، لأبي جعفر : أحمد بن محمد بن سلامة الطَّحاوي ، الأزدي (ت ٣٢١هـ) . (مطبوع) .
 - المشكل في معاني القرآن^(١) ، لأبي بكر : محمد بن القاسم بن محمد المعروف بـ(ابن الأنباري) (ت ٣٢٨هـ) .
 - مشكل اللغة^(٢) ، لابن الأنباري ، المذكور آنفاً .
 - شرح الأبيات المشككة في الإعراب ، لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي (ت ٣٧٧هـ) . (مطبوع) .
 - تفسير المسائل المشككة في أول المقتضب ، لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي (ت ٣٩١هـ) . (مطبوع) .
 - مشكل الحديث وبيانه ، لأبي بكر بن فورك (ت ٤٠٦هـ) . (مطبوع) .
 - شرح مشكلات أبي تمام ، لأحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١هـ) . (مطبوع) .
 - مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) . (مطبوع) .
 - تفسير المشكل في غريب القرآن ، له أيضاً . (مطبوع) .
 - البديع والبيان عن غوامض القرآن^(٣) ، في التفسير ، للحسن ابن فتح بن حمزة الهمداني (ت بعد ٥٠٠هـ) . و
 - كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، لأبي الحسن علي بن الحسين الباقرلي ،

(١) إيضاح المكنون ٣/٣٣٢ .

(٢) مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية .

(٣) قال عنه ابن الصلاح : "وجدته يدل على أنه كان ذا عناية بالعربية والكلام" كشف الظنون ١/٢٣٦ .

- الملقب بجامع العلوم (ت ٥٤٣هـ) . (مطبوع) .
- كتاب المشكلين^(١) ، في مشكل الكتاب والسنة ، لأبي بكر : محمد بن عبدالله ، المعروف بـ (ابن العربي) (ت ٥٤٣هـ) .
- الكتاب في الكلام على مشكل حديث السبحات والحجاب^(٢) ، لابن العربي ، المذكور آنفاً .
- مشكلات المهذب ، ليحيى بن أسعد ابن أبي الخير (ت ٥٥٨هـ)^(٣) .
- مشكل الصحاح ، لأبي الفرج : عبدالرحمن ابن الجوزي (ت ٥٩٧هـ)^(٤) .
- المشكل في النحو ، لعلي بن سليمان ، اليمني (ت ٥٩٩هـ) . مطبوع .
- إتحاف الحثيث بإعراب مايشكل من ألفاظ الحديث ، لأبي البقاء : عبدالله بن الحسين العُكْبَرِي ، الحنبلي (ت ٦١٦هـ) . مطبوع .
- كشف المشكلات^(٥) ، في تفسير القرآن ، لكمال الدين : أبي الفتح ، موسى بن يونس ابن منعة ، الموصللي (ت ٦٣٩هـ) .
- فوائد في مشكل القرآن ، لسلطان العلماء : عز الدين ابن عبدالسلام (ت ٦٦٠هـ) . مطبوع .
- مشكلات القرآن^(٦) ، لمحمد بن أبي بكر الرازي (ت ٦٦٦هـ) .
- حل مشكلات الإشارات والتبیهات^(٧) ، لمحمد باقر الطوسي (ت ٦٧٢هـ) .
- الإيضاح في مذاكرة المسائل المشككة من التبیه والمصباح^(٨) ، لمحمد بن أبي بكر بن محمد بن منصور الأصبحي ، اليماني (ت ٦٩١هـ) .

(١) إيضاح المكنون ٣/٣٢٣ .

(٢) إيضاح المكنون ٣/٣٢٣ .

(٣) الأعلام ٨/١١٦ .

(٤) إيضاح المكنون ٣/٤٨٩ .

(٥) الأعلام ٧/٣٣٢ .

(٦) مركز الملك فيصل ، للبحوث والدراسات الإسلامية .

(٧) كشف الظنون ١/٦٨٧ .

(٨) إيضاح المكنون ٣/١٥٧ .

- حل الإشكال في عُقد الأشكال^(١) ، في المنطق ، لتقي الدين حسن بن علي بن داود ، الشيعي (ت ٧١٠هـ) .

- حل المشكلات من كتاب التلويحات ، لابن المطهر : الحسن بن يوسف الشيعي (ت ٧٢٦هـ)^(٢) .

- تفسير آيات أشكلت ، لأبي العباس : أحمد بن عبدالحليم ابن تيمية (٧٢٨هـ) . مطبوع .

- أجوبة الأربعين مسألة من المسائل المشككة في القراءات^(٣) ، لزين الدين أبي حفص : عمر بن يعقوب الطيبي (ت ٧٨٠هـ) ، أجاب فيه على أربعين مسألة من المسائل الدقيقة المشككة في أصول القراءات منها : إمالات حفص ، وبعض الوجوه في تريق وتفخيم الرءاءات لورش من بعض الطرق ، وحكم المدّ لورش في (الم . أحسب الناس) [العنكبوت: ٢، ١] حال الوصل .

ومُورد هذه الأسئلة هو الإمام ابن الجزري ، وهي منظومة في أبيات أولها :
سألتكم يا مقرئي الأرض كلّها

حروفاً أتت للبيعة الملا

ويعرفها من كان للحرز راويا

ولكن إذا كان الدّراية حصّلا

- فتح الرحمن بكشف ما يلتبس في القرآن ، لزكريا بن محمد بن زكريا الأنصاري (ت ٩٢٦هـ) . مطبوع .

- كشف الإشكال في مسألة الأفعال^(٤) ، للشيخ محمد عقيلة ، المكي ، الحنفي (ت ٩٣٠هـ) .

- حل المشكلات في الفرائض^(٥) ، لشجاع بن نور الله الأنقروزي (ت بعد ٩٦٤هـ) .

(١) إيضاح المكنون ٤١٦/٣ .

(٢) إيضاح المكنون ٤١٧/٣ .

(٣) لديّ منها نسخة عن مصورة فيليمية موجودة بمركز المخطوطات بالجامعة الإسلامية رقمها ٢/١٤٨٧ .

(٤) إيضاح المكنون ٣٥٦/٣ .

(٥) كشف الظنون ٦٨٧/١ .

- أجوبة عن مسائل مشكلة في القراءات تتعلق بحرز الأمانى^(١) ، لأحمد بن علي المنجور (ت ٩٩٥هـ) .
- كشف الغياهب عن مشكلات الكواكب^(٢) ، لروضان بن صالح بن عمر بن حجازي الفلكي (ت ١١٥٨هـ) .
- حلّ المحلّ المقفل وفتح القفل المجل^(٣) ، للشيخ عبدالله عبيد البسوي البيرامي (ت ١٠٥٤هـ) .
- أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات ، لأحمد بن عمر الأسقاطي (ت ١١٥٩هـ) .
- أجاب فيه على أربعة وأربعين سؤالاً تتعلق بمسائل حول جواز القراءة ببعض القراءات على بعض الطرق والروايات ، وهو نوع من التحرير في أصول القراءة والترتيب في الرواية لا علاقة له بما نحن بصدده^(٤) .
- فتح الباري على بعض مشكلات أبي إسحاق الجعبري^(٥) ، إبراهيم بن عمر (ت ٧٣٢هـ) ، تأليف عبدالرحمن بن إدريس الإدريسي (ت ١١٧٩هـ) .
- إيضاح المشكلات من متن الاستعارات^(٦) ، لأحمد عبدالمنعم الدمنهوري (ت ١١٩٢هـ) .
- توضيح الاشتباه والإشكال في تصحيح الأسماء والنسب والألقاب من

(١) توجد منه نسخة بدار الكتب الوطنية بتونس ٧/٢ [١٣٤٨] بخط المؤلف ، ونسخة أخرى بالصباحية برقم ٤٥٠ بخط المؤلف أيضاً . الفهرس الشامل ٤ ، ١٥ (قراءات) .

(٢) إيضاح المكنون ٣/٣٦٧ .

(٣) إيضاح المكنون ٣/٤١٦ .

(٤) عدد أوراقها ١٢ ورقة ، وعليها بعض التعليقات والتصحيحات ، يوجد منها نسخة بالأزهرية ٥٨/١ . انظر : بروكلمان ٣/٣٢٧ ملحق ٣/٤٥٥ ، ومصدر هذه المعلومات : مركز الملك فيصل ، للبحوث والدراسات الإسلامية ، قسم المخطوطات .

(٥) توجد منه نسختان بخزانة تطوان بالمغرب ، الأولى برقم ٤١٤ ، والثانية ٨١٥ . الفهرس الشامل ١٤٥ (قراءات) .

(٦) إيضاح المكنون ٣/١٥٧ .

- الرجال^(١) ، لأبي محمد علي بن محمد الماندراني (ت ١١٩٣هـ) .
- حل الإشكال في (أجساد) اليهود على التقاط الأزيل^(٢) ، لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) .
- هبة المنان في مشكلات أوجه القرآن^(٣) ، لمحمد بن محمد الطباخ (ت ١٢٥٠هـ) .
- حل الأسئلة المشككة ، لأبي الطيب : محمد صديق خان (ت ١٣٠٧هـ)^(٤) .
- توضيح المشكلات في قانون المرافعات^(٥) ، تأليف : أحمد عفيف بك المصري (ت ؟) . من المتأخرين .
- حل إشكال الأفكار في سؤال الكفار^(٦) ، لأبي الخير : محمد بن با يزيد الثاني . ومحلّ موضوعي هذا بين كتب التوجيه كمحلّ كتاب « تأويل مشكل القرآن » ، لابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ، بين كتب التفسير ، و« مشكل الآثار » ، للطحاوي (ت ٣٢١هـ) بين كتب شرح الحديث ، و« شرح مشكلات أبي تمام » ، للمرزوقي (ت ٤٢١هـ) بين شروح

(١) إيضاح المكنون ٢٣٧/٣ .

(٢) إيضاح المكنون ٤١٥/٣ .

(٣) توجد منه نسخة ببلدية الاسكندرية (القراءات والتجويد) برقم ١٧٣٧ . انظر : الفهرس الشامل ٢٠٨ (قراءات) .

(٤) إيضاح المكنون ٤١٥/٣ .

(٥) إيضاح المكنون ٣٣٩/٣ .

(٦) إيضاح المكنون ٤١٥/٣ .

ديوان أبي تمام ، وغيرها مثلها .
ومما أضفته فوق ذلك أنني أذكر الإشكال ووجهه في كل موضع ، مع ذكر نوع
الإشكال ، وكثيراً ما أذكر من استشكل ذلك ، وإلى أي شيء أداه استشكله مع الترجيح
غالباً في ترتيب واحد على سنن واحد .

وقول السمين الحلبي : « إن الناس قد درات رؤوسهم في فك هذا التركيب »^(١).

٢ - أن تكون القراءة مردودة من قبل عالم معتبر ، أو مضعفة ،

أو منكرة ، أو مستبعدة ، أو لحن من قرأ بها ، أو غلط ، أو كره أن
يقرأ بها ، أو نحو ذلك .

ومن الأمثلة على ذلك :

قوله تعالى : ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾ [الأنعام: ٨٦] ، ردّ أبو حاتم قراءة التشديد في

﴿وَاللَّيْسَ﴾^(٢).

وغلط ابن مجاهد قراءة ابن عامر في ﴿فَبِهْدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠] ، بكسر الهاء في

الوصل^(٣).

وذكر عن أبي عمرو بن العلاء أنه أنكر الضم في العين في لفظ ﴿الْعُدُوَّةُ﴾^(٤) ، وقال

الأخفش : « لم يسمع من العرب إلا الكسر »^(٥).

وقال المبرد عن قراءة الإسكان في ﴿ثُمَّ لَيَقْطَعْ﴾ : « لَحْنٌ »^(٦).

وقال أبو جعفر النحاس : عن قراءة أبي جعفر بضم التاء في ﴿لِلْمَلَائِكَةِ

اسْجُدُوا﴾ [البقرة: ٣٤] : « وهذا لحن لا يجوز »^(٧).

وقد اجتمع مثل هؤلاء الكلمات وزيادة في قراءة ابن عامر بالنصب

في ﴿فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] .

٣ - أن يكون بين القراءة والقراءة الأخرى تعارض في الظاهر ،

أو بين إحدى القراءتين ومدلول آخر من الكتاب أو السنة أو غيرهما

(١) الدر المصون ٤/٤٧٣.

(٢) انظر : إعراب النحاس ٢/٨٠ — ٨١.

(٣) انظر : السبعة ٢٦٢.

(٤) انظر : إبراز المعاني ٣/١٩٨.

(٥) انظر : البحر المحيط ٤/٤٩٥.

(٦) المقتضب ٢/١٣٤.

(٧) إعراب النحاس ١/٢١٢.

تعارض في المعنى ، وكل ذلك من حيث الظاهر أيضاً .

ومن ذلك : قوله تعالى : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾ [المائدة: ٦] ، فإن قراءة النصب تفيد الأمر بغسل الأرجل ، وقراءة الجر ليس فيها إلا المسح ، فتعارض القراءتان ، وزادت قراءة الجر تعارضاً مع قول النبي ﷺ : « وَيَلِّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ »^(١) .

ومن ذلك : قراءة التشديد في السين والميم من قوله تعالى : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى ﴾ [الصفات: ٨] ، فإن النصوص والآثار دلت على حصول التسميع منهم .
ومنه : قراءة من خفف الذال في قوله تعالى : ﴿ حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا ﴾ [يوسف: ١١٠] ، فإن ظاهر اللفظ يفهم أن الرسل ظنوا أنهم كُذِّبُوا من قبل الوحي .

ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ ﴾ [المزمل: ٢٠] ، في قراءة من قرأ بجر ﴿ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ ﴾ ، ففي هذه الآية - على هذه القراءة - إخبار بأن الله يعلم أن نبيه وطائفة معه يقومون قياماً أقل من ثلث الليل ، وقد أمر النبي ﷺ أن يكون أدنى قيامه أقل من النصف بقليل ، وهو الثلث ، فلم يطابق الأمر الامتثال في ظاهر الأمر^(٢) .

ومن ذلك : قراءة حمزة في قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ قَاتَلْوَكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ [البقرة: ١٩١] ، بلا ألف بعد القاف في ﴿ قَاتَلْوَكُمْ ﴾ ، ظاهرها أن المقتول أمر بقتل قاتله بعد قتله ، والعقل لا يتصور ذلك ، ونحو ذلك كثير .

٤ - أن تكون القراءة خارجة عن الفاشي في العريية ،

أو القياس الصرفي .

ومن أمثلة ذلك : قراءة ابن عامر في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾ [الأنعام: ١٣٧] ، فإن الفصل بين المضافين عند أكثر

(١) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ، باب غسل الأعقاب ٤٩/١ ، ومسلم في كتاب الطهارة ، باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما ١٤٧/١ ، وأبو داود في الطهارة ، باب في إسباغ الوضوء ٣٠/١ ، حديث رقم ٩٧ ، وكذلك النسائي في الطهارة ، باب إيجاب غسل الرجلين ٧٧/١ ، وأحمد ٢٠١/٢ .

(٢) انظر : تفصيل الكلام في ذلك ص ٥٤٠ من البحث .

النحاة - ممنوع ، لا سيما إذا كان الفاصل غير ظرف ولا جار ومجرور^(١) .
ومنه قراءة شعبة وحمزة : ﴿ ذُرِيءٌ ﴾ [النور: ٣٥] ، بضم الدال وياء مدية بعدها همزة ؛
فإن بعض علماء العربية ضعفها محتجاً بأنه لا يوجد في كلام العرب اسم على زنة فُعِيل^(٢) .
ومن ذلك : القراءة بإسكان العين في ﴿ نَعَمًا ﴾ ، وإسكانها مع تشديد الدال في :
﴿ لَا تَعْدُوا ﴾ [النساء:] ، وإسكان الهاء مع تشديد الدال في : ﴿ يَهْدِي ﴾ [يونس: ٣٥] ،
وبسكون الحاء من ﴿ يَخْصُمُونَ ﴾ [يس: ٤٩] ، بسبب الجمع بين الساكنين على غير
حدهما .

ومنه : القراءة بتشديد ﴿ إِنَّ ﴾ ، والألف في ﴿ هَذَانِ ﴾ ، من قوله تعالى : ﴿ إِنَّ
هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه: ٦٣] ، وغير ذلك كثير .

٥ - أن يكون في معنى أو إعراب القراءة خفاءً شديداً ، أو فيهما

معاً .

ومن أمثلة ذلك في المعنى : قراءة ابن عامر ﴿ من بعد فتنوا ﴾ [النحل:] ، بفتح التاء ،
فإن معناها لا يتضح إلا بعد تأمل وبحث .

ومثله : قراءة أبي جعفر في قوله تعالى : ﴿ بما حفظ الله ﴾ [النساء:] ، بنصب الهاء
في لفظ الجلالة .

ومن أمثلة ذلك في الإعراب : قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجاً
وَصِيَةً لِأَزْوَاجِهِمْ ﴾ [البقرة: ٢٤٠] ، على قراءة الرفع والنصب .

وكقوله تعالى : ﴿ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ ﴾ [النور: ٥٨] ، على قراءة النصب ، وكقوله
تعالى : ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [المنافقون: ١٠] ، على قراءة جزم ﴿ وأكن ﴾ .

ومن أمثلة ذلك فيهما : قراءة من قرأ بالياء في ﴿ تحسبن ﴾ ، في قوله
تعالى : ﴿ وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ ﴾ [الأنفال: ٥٩] ، وبيان ذلك :
أن حسب تطلب مفعولين ، وليس في الآية إلا مفعول واحد في الظاهر : ولا يمكن تقدير
المفعول إلا بعد معرفة المعنى^(٣) .

ومن ذلك قراءة أبي جعفر بضم النون وفتح التاء في ﴿ نتخذ ﴾ من قوله

(١) راجع ص ٢٤٨ من البحث.

(٢) انظر : تفصيل هذا الكلام والإجابة عليه ص ٤١٦ من البحث.

(٣) انظر : تفصيل ذلك في ص من البحث.

تعالى : ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ [الفرقان: ١٨] .

وأظهر من ذلك كله قوله تعالى : ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمْ

الْأُولِيَانِ ﴾ [المائدة: ١٠٧] ، على جميع القراءات^(١) .

ومثل هذا الضرب يصعب فيه ادّعاء الحصر ؛ لتفاوت الإشكال واختلاف الأفهام . ولا يدخل في هذه الدراسة ما كان من قبيل الاختيار والترجيح كاختيارات أبي عبيد وأبي حاتم وأبي جعفر الطبري ومكي بن أبي طالب وترجيحاتهم ، ولا ما كان الإشكال فيه من جهة الرواية لا من جهة المعنى والعربية ، كاختصار ابن جرير علي تصويب قراءة دون قراءة معللاً بإجماع الحجة على القراءة التي صوبها ، كتصويبه قراءة الجمع في ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ ﴾ [المؤمنون: ٨] دون قراءة الأفراد .

ولا يدخل أيضاً ما خالف القياس مخالفة غير مُنكرة ، وكان الوجه المبني على المسموع في قوة المبني على القياس أو قريباً منه كقراءة كسر السين في (يحسب) حيثما وردت .

وكذلك ما كان الإشكال فيه لا بسبب اختلاف القراءة كـ (الم) قريء بالسكت وعدمه ، وكالقراءة بالتاء والياء في ﴿ تَرَوْنَهُمْ مِثْلَيْهِمْ ﴾ ، وما أشبه ذلك .

وهناك وجوه اكتفيت بذكر نظيرها ، بجميع ما كان العلة فيه إجراء الوصل مُجرى الوقف ، وما كان من باب التقاء الساكنين ، وجميع ما ينضوي تحت ضوابط الإشكال الخمسة ، وخاصة الأخير منها ، ولا أدعي فيه الحصر ، ولا يمكن ادّعاءه ؛ لأنه متعذر ، فالأفهام لا تتفق ، والإشكال لا يتحد ، والتصانيف لا يمكن الإحاطة بها .

ولم يدّع ذلك أحد ممن صنف في المشكل في سائر العلوم - فيما أعلم - كابن قتيبة ، وابن الأنباري ، والطحاوي ، وابن فورك ، والفارسي ، والمرزوقي ، والباقولي ، والعكبري ، وابن عبد السلام ، وغيرهم ممن ذكرتهم ومصنفات في المبحث الذي قبل هذا . والله أعلم .

(١) انظر : تفصيل ذلك ص ٢٢٤ من البحث.

الباب الثاني :

المشكل من القراءات العشرية
الفرشية ، ورفع الإشكال عنها
من أول القرآن إلى آخره

سورة البقرة

قوله تعالى :

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ

الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]^(١).

قرأ أبو جعفر ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ بضم تاء ﴿لِلْمَلَائِكَةِ﴾ ، وقرأ الباقر

بالخفض^(٢).

الإشكال ووجهه :

استشكل جماعة من علماء العربية والتوجيه قراءة أبي جعفر استشكالاً أداهم إلى

القول بأنها خطأ^(٣) ، وضعيفة^(٤) ، وتغليط^(٥) أبي جعفر فيها ، وقال أبو جعفر النحاس :

« وهذا لحن لا يجوز »^(٦).

وجه الإشكال عندهم : أن الملائكة في موضع خفض بالكسرة الظاهرة ، وضم

التاء ، - وإن كان تبعاً لحركة الهمزة التي في ﴿ اسْجُدُوا ﴾ اعترض غير مرضي ؛ لأن تلك

الحركة حركة التقاء الساكنين ، وهذه حركة إعراب^(٧).

التوجيه ورفع الإشكال :

قبل الشروع في تخريج القراءة ورفع الإشكال عنها أذكر هذه المقدمات العامة التي

إذا فهمت على وجهها فهماً صحيحاً هان الخطب لدى كل من استشكل كل قراءة ثابتة ،

(١) وهناك أربعة مواضع أخرى ، الأعراف آية رقم ١١ ، والإسراء آية رقم ٦١ ، والكهف ٥٠ ، وطه ١١٦.

(٢) انظر : النشر ٢/٢١٠ ، والإتحاف ١/٣٨٧.

(٣) انظر : المحرر الوجيز ١/١٢٤.

(٤) المحتسب ، لابن جني ١/٧١ و ٢٤٠.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ١/١٢٢.

(٦) إعراب القرآن ١/٢١٢.

(٧) انظر : المصادر الثلاثة السابقة ، والمحرر الوجيز ١/١٢٤ ، والدر المصون ١/٢٧٢.

وسلمت له أحكامه في كل قراءة ؛ لأن من صحت له مقدماته صحت له نتائجها ، وسوف يتجو من غوائل الطعون فيما ثبتت به الرواية من القراءة ويحسن الظن بأهل العلم ويعذرهم في خطئهم ، ويجعل ذلك من غيرتهم على كتاب ربهم ومن باب طلب التحقيق وإرادة التمحيص .

أولاً : القراءة سنة متبعة يأخذها الآخر عن الأول إلى رسول الله ﷺ ، يؤديها كما سمعها دون زيادة أو نقص .

ثانياً : كان الصحابة رضوان الله عليهم والتابعون من بعدهم أحرص الناس على الاتّباع وأحذر مايكون على كتاب الله تعالى ؛ لايرضى أحدهم لنفسه ولا لغيره أن يمسّ القرآن بتحريف في لفظه أو معناه ، وأبوجعفر يزيد بن القعقاع أحد أولئك الأئمة التابعين النقلة الثقات^(١) .

ثالثاً : القراءة إذا ثبتت صحتها كانت أصلاً مقيساً عليه وحجة يحتج بها وهي حينئذٍ أصح من كل شاهد عربي .

رابعاً : لا يشترط في صحة القراءة أن تكون موافقة للفاشي من اللغة فضلاً عن الأفضى ، ولا القياس فضلاً عن الأقيس ، بل الشرط في ذلك أن توافق اللغة العربية ولو من وجه شاذ .

خامساً : كل قراءة من قراءات العشرة الثابتة استبعدها إمام أضعفها أو أنكرها فالمظنون به بل المتيقن أنه فعل ذلك اعتقاداً منه أنها لم تصحّ عن النبي ﷺ وقد أعادهم الله من الكفر ، ألا ترى أنهم إذا علّوا قراءة جعلوا آفتها من رواها ، وخطئوه أو خطئوا من روى عنه ممن دون النبي ﷺ .

إذا علمت هذا فاعلم أن قراءة أبي جعفر هذه من تلك القراءات التي خرجت عن مافشا في اللغة وانقاس في الاستعمال مع صحتها وثبوتها ، ولم ينفرد بها أبوجعفر ، بل قرأ بها معه غيره من السلف ، ورويت من بعض الطرق عن الكسائي إمام القراءة والنحو ، وقرأ بها أيضاً الأعمش^(٢) .

وهي لغة لبعض العرب ، وعزاها الأئمة إلى أزد شنوءة^(٣) .

قال أبوحيان : « فإذا نقل أنها لغة أزد شنوءة ، فلا ينبغي أن يخطأ القاري بها

(١) انظر : ترجمته في صدر البحث ص .

(٢) انظر : النشر في القراءات العشر ٢/٢١٠—٢١١ .

(٣) انظر : زاد المسير ، لابن الجوزي ١/٥٥ ، والبحر المحيط ١/٣٠٢ .

ولا يغلط»^(١).

وقد قيل في توجيهها : إنها من باب إجراء الوصل مُجرى الوقف ، نوى القاريء الوقف على لفظ ﴿لِلْمَلَائِكَةِ﴾ بالسكون ثم حركها بالضم تبعاً لضمة الجيم^(٢). وعللها بعضهم بأن التاء ضُمَّت تشبيها لها بهمزة الوصل التي جاورتها ، ووجه الشبه بينهما أن همزة الوصل تسقط في الدرج لكونها ليست بأصل ، وكذلك التاء في الملائكة ليست بأصل ، ولذلك جاء في اللغة الملائك^(٣). وقيل : إنما ضمت التاء ؛ لأنها إذا كانت مكسورة ثقل الانتقال من الكسر إلى الضم ، والانتقال من ضم إلى ضم أو فتح إلى فتح أو كسر إلى كسر كله سهل وحسن^(٤). وبهذا يتم لهذه القراءة الاحتجاج بالنقل والنظر وهما الغاية في الاستدلال ، فأما النقل فقد عرفت أنها واردة على لغة نطق بها بعض العرب . وأما النظر فالأوجه الثلاثة الباقية ، وبما سبق تثبت الحجة الواضحة لهذه القراءة المانعة من إطلاق الغلط والضعف عليها ، وما أحسن ماقاله ابن جني : « ليس ينبغي أن يطلق على شيء له وجه من العربية قائم ، وإن كان غيره أقوى منه - أنه غلط »^(٥) ، والله أعلم .

(١) البحر المحيط ٣٠٢/١.

(٢) انظر : التبيان في إعراب القرآن ، للعكبري ٥١/١ ، والفاصل الذي بين التاء والجيم لا يعتد به ؛ لأن الهمزة ساقطة ، والسكون لا يعتبر أيضاً ؛ لأنه ليس بحركة.

(٣) انظر : البحر المحيط ٣٠٢/١ ، ومما ورد في ذلك قول الأعشى : كما في المحرر ١٢٥/١ ،

والبحر : ٣٠٢/١ - ٣٠٣.

وسخر من جن الملائك تسعة # قياماً لديه يعملون بلا أجر

(٤) انظر : البحر المحيط ٣٠٢/١.

(٥) المحتسب ٢٣٦/١ ، وهذا الكلام ذكره في غير الموضع الذي ذكر فيه تضعيفه لهذه القراءة التي نحن بصدددها ، وهو مما يردّ به عليه ؛ لأنه حكم بغلط هذه القراءة .

قوله تعالى :

﴿وَإِذْ وَاعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ

ظَالِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١] .

قرأ أبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب لفظ ﴿وَاعَدْنَا﴾ دون ألف بعد الواو ، وقرأ باقي

العشرة بألف^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الجمهور إشكال حاصله : أن الوعد كان من الله لموسى ، والمفاعلة إنما تكون بين اثنين من البشر ، وظاهر اللفظ هنا فيه وعد من الله لموسى ، وليس فيه وعد من موسى ، فوجب حمله على الواحد بظاهر النص ؛ لأن الفعل أضيف إلى الله وحده^(٢) .

وهذا هو معنى تعليل أبي عبيد في اختياره وترجيحه قراءة أبي عمرو ومن معه على

قراءة الجمهور ، وإنكاره قراءة ﴿وَاعَدْنَا﴾^(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

لرفع الإشكال وتوجيه هذه القراءة وجهان صحيحان :

الوجه الأول : يجوز أن تكون المواعدة من الله تعالى وحده لموسى ، وتكون المفاعلة على غير بابها ؛ فإنه قد تأتي من واحد في كلام العرب ، قالوا : طارقت النعل ، وداويت العليل ، وعاقبت اللص ، والفعل مع ذلك من واحد^(٤) .

الثاني : أنه لا يبعد أن تكون المواعدة من الله تعالى لموسى ؛ لأن موسى لا بد أن يكون منه وعد لإتيانه بأمر به .

(١) انظر : إرشاد المبتدي ، للقلانسي ٢٢١ ، والنشر ٢/٢١٢ .

وكذلك موضع الأعراف : ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ قَتْمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] ، وموضع طه : ﴿وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ﴾ [طه: ٨٠] .

(٢) انظر : الكشف لمكي ١/٢٤٠ ، وكشف المعضلات للباقولي ، ورقة ٥/ب ، و ٦/أ ، المخطوط .

(٣) انظر : الكشف ١/٢٤٠ ، والبحر المحيط ١/٣٥٧ ، وفيه التصريح بإنكار أبي عبيد المذكور .

(٤) انظر : الكشف ١/٢٤٠ ، وشرح الهداية ١/١٦٥ ، وإعراب العكبري ١/٦٢ ، والبحر المحيط

أو يكون قبول موسى والتزامه ولتقابه والوفاء به بشبه المواعدة^(١) .

وقد ردّ ابن عطية على أبي عبيدة اختياره بهذا الوجه^(٢) .

وقال النحاس : « وكلام أبي عبيد هذا غلط يّين ؛ لأنه أدخل باباً في باب ، وأنكر

ما هو أحسن وأجود »^(٣) .

قلت : والوجه الثاني يمكن أن يتفك عن وجهين :

أحدهما : أن المواعدة كانت من موسى أيضاً ؛ لأنه لا بدّ أن يكون منه وعد لإتيانه

مأمريه .

والثاني : أن قبوله وامثاله ووقائه يشبه المواعدة فأعطي حكمها .

وكل واحد من هذين كاف في رفع الإشكال وتخريج القراءة وبيان صحتها وقوة

معناها ، فكيف لو ضم إليهما الوجه الأول الذي عليه كثير من كلام العرب^(٤) ، والله أعلم .

(١) انظر : تفسير ابن جرير ٢٧٩/١ ، وشرح الهلاية ١٦٤/١ — ١٦٥ ، والكشف ٢٤٠/١ ، وإعراب العكبري ٦٢/١ .

(٢) انظر : المحرر الوجيز ١٤٢/١ .

(٣) إعراب القرآن ٢٢٤/١ .

(٤) هناك رأي للقفال أورده أبو حيان ، وهو : أنه لا يبعد أن يكون الآدمي يعدّ الله تعالى بمعنى : أنه يعاهده . انظر : البحر ٣٥٦/١ ، وهو بعيد .

قوله تعالى :

﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ لِقَوْمِهِ يَاقَوْمِ إِنكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمْ الْعِجْلَ قُوتُوا إِلَى بَارئِكُمْ فَأَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَمْ عَذَابُكُمْ عَنِ بَارئِكُمْ فَآبَ عَلَيْكُمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٥٤] .

قرأ أبو عمرو بخلف عن الدوري بإسكان همزة بارئكم ، وقرأ الباقون بالكسر ، وللدوري وجه آخر وهو : اختلاس حركة الهمزة^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الإسكان إشكال^(٢) ، واقتصر سيويه على رواية الاختلاس^(٣) ، وتابعه جماعة من علماء العربية ، وقالوا : إن حذف الحركة إنما يأتي في ضرورة الشعر ، ومنع المبرد التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في الكلام والشعر^(٤) .

التوجيه ورفع الإشكال :

مراعاة التخفيف من مقاصد اللغة العربية ، والإسكان نوع من التخفيف ؛ لأن توالي الحركات في الكلمة أو في ماهو الكلمة فيه ثقل على اللسان ، وقد جاء في كلام العرب من ذلك كثير ، ومنه قوله^(٥) : [الرجز]

إذا أغوججن قلت : صاحب قوم # بالدو أمثال السفين العوم

وقوله^(٦) : [السريع]

فاليوم أشرب غير مستحقب # إنما من الله ولا واغل

(١) انظر : التحبير ٨٧ مع التعليق في الهامش ، والبدور ٣٢ .

(٢) ومثله في الإشكال لفظ ﴿يأمركم﴾ ، و﴿تأمرهم﴾ ، و﴿ينصركم﴾ ، و﴿مايشعركم﴾ .

(٣) انظر : الكتاب ٢٠٢/٤ ، ٢٠٣ .

(٤) انظر : القرطبي ٤٠٢/١ .

(٥) البيت في : الكتاب ٢٠٣/٤ ، والخصائص ٧٥/١ ، وإعراب النحاس ٢٢٦/١ ، والقرطبي ٤٠٢/١ غير منسوب ، ونسبه عيسى بن هارون نقلاً عن السيرافي إلى أبي نخيلة . انظر :

الكتاب ٢٠٣/٤ الهامش . والقو : الصحراء .

(٦) البيت لامريء القيس ، وهو في : الكتاب ٢٠٤/٤ .

وقوله^(١) : [الرجز]

قالت سليمة اشتر لنا سويقا

وقوله^(٢) : [الرجز]

رحمت وفي رجلك مافيهما # وقد بدا هنك من المئزر

فمن أنكر التسكين في هذا فهو غلط ، قال النحاس : « وقد أجاز ذلك النحويون

القدماء الأئمة »^(٣) .

وجملة القول أن هذه القراءة صحيحة ، نطق بنظيرها العرب ابتغاء التخفيف ، سواء كان ذلك في حركة الإعراب أم في حركة البناء ، كإسكان هاء ﴿ ثُمَّ هُوَ ﴾ [القصص: ٦١] ، ﴿ أَنْ يُمِلَّ هُوَ ﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، وقراءة الإسكان فيهما يغني عن الرد في موضعهما . والله أعلم .

(١) البيت في القرطبي ٤٢/١ غير منسوب .

(٢) البيت للأقيشير الأسدي يخاطب امرأته وقد ضحكت وهو سكران بادية سوءته ، انظر

الحجة ٨٠/٢ ، والمحتسب ١١٠/١ ، والموضح ١٠٦٥/٣ .

(٣) إعراب القرآن ٢٢٦/١ ، والجامع لأحكام القرآن ٤٢/١ .

قوله تعالى :

﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٩٧] .

في لفظ « جبريل » أربع قراءات :

- ١ - قراءة بفتح الجيم وكسر الراء وياء ساكنة ، لابن كثير .
- ٢ - قراءة بفتح الجيم والراء بعدهما همزة مكسورة ، لشعبة .
- ٣ - قراءة بفتح الجيم والراء ثم همزة مكسورة وياء ساكنة ، لحمزة والكسائي وخلف .

٤ - قراءة بكسر الجيم والراء ثم ياء ساكنة للباقيين من العشرة^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة ابن كثير إشكال لغوي ، ووجهه : أنه ليس في كلام العرب ماهو على

وزن : « فَعْلِيل » من الأسماء^(٢) .

ومن ثم قال الفراء : « لا أحب هذه القراءة »^(٣) ، وحكى في تاج العرس : أن الفراء

ضعفها^(٤) ، وعلّة ذلك عنده ماتقدم في وجه الإشكال .

التوجيه ورفع الإشكال :

الدعوى التي بينها الفراء في تضعيفه القراءة دعوى صحيحة من حيث هي ، فالجميع

مقر بأنه ليس في كلام العرب ماهو على وزن « فَعْلِيل » غير أن هذه الدعوى مردودة ، لأنها غير صادقة على مثل ما نحن بصدد .

وتوضيح ذلك : أن الكلمات التي استعملها العرب من لغات أخرى إما أن تكون

عربية الأصل ، وإما أن تكون غير عربية واستعملها العرب .

فأما القسم الأول فيصدق عليه ما احتجّ به الفراء صدقاً في الدعوى ذاتها وفي

محلّها .

(١) ومثله موضع التحريم . انظر : التيسير ٨٩ ، والإتحاف ٤٠٨/١ - ٤٠٩ .

(٢) انظر : كتاب سيبويه ٢٩٣/٤ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٤٨٦/١ ، ولم أجده في كتابه : معاني القرآن .

(٤) تاج العروس ، للزبيدي ، مادة (جبر) .

وأما القسم الثاني فلا تصدق الدعوى في الاعتراض ، لأنها لم تصادف محلّها ، وذلك أن الاسم الأعجمي إذا استعمله العرب قد تلحقه بأوزانها^(١) ، كما فعلت في القراءة الأخرى « جَبْرَيْل » فإنها على وزن « جَحْمَرَشْ » ، ومثلها في القراءات الأخرى . وقد استعملت العرب « الفِرْنَد ، والآجَر ، والإبرسيم » دون تصرف فيها ، ودون أن يكون لها مثل في كلامهم^(٢) .

قال الشهاب : « وتضعيف الفراء لها بأنه ليس في كلامهم « فَعْلِيل » ليس بشيء^(٣) » ، ثم ذكر ماسقناه في الرد عليه ، والله أعلم .

(١) انظر : تاج العروس مادة (جبر).

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ١٦٥/٢ ، والموضح ، لابن ابن أبي مريم ٢٩٢/١ ، والبحر المحيط ٤٨٦/١ .

(٣) انظر : تاج العروس مادة (جبر).

قوله تعالى :

﴿ مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ، أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة: ١٠٦] .

قرأ ابن عامر الشامى لفظة : ﴿ نُنْسخ ﴾ بضم النون الأولى وكسر السين ، وقرأ باقي

العشرة بفتح النون والسين^(١) .

الإشكال ووجهه :

استشكل بعض علماء العربية قراءة ابن عامر ، بل حكم عليها أبو حاتم بالغلط^(٢) ،

وقال أبو حيان : « وقد استشكل هذه القراءة أبو علي الفارسي ، فقال : ليست لغة »^(٣) .

ووجه الإشكال عندهم : أن أنسخ ليست بمعنى نسخ في العربية ، كشغل وأشغل وسقى وأسقى ، ولا للتعدية كقرأ وأقرأ ، ولو كانت للتعدية لكان المعنى : ما نسختك يا محمد من آية ، وإنساخه إياها : إنزالها عليه ، فيصير المعنى : ما نزل عليك من آية أو ننسخها نأت بخير منها .

ويؤول المعنى بعد ذلك إلى : أن كل آية أنزلت أتى بخير منها ، فيصير القرآن كله منسوخاً ، وهذا لا يمكن ، لأنه لم ينسخ إلا شيء يسير من القرآن^(٤) .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه القراءة صحيحة ثابتة ، قرأ بها ابن عامر ، وابن عامر هو ذلك العالم الصريح النسب ، الذي أخذ القرآن عرضاً عن أبي الدرداء ، بل قيل : إنه عرض على عثمان بن عفان ، وهو على رسول الله ﷺ ، وتلقى الناس قراءته بعد ذلك مسلماً .

وكلام أبي علي المتقدم - وإن صح - لا يعني بطلان هذه القراءة ، فإن لها أكثر من وجه يوضحها على أتم تخريج ، ومن ذلك ما ذكره أبو علي نفسه ، إذ قال : « فأما قراءة ابن عامر ﴿ مَا نُنْسخ مِنْ آيَةٍ ﴾ بضم النون ، فالقول فيها : أنها لا تخلو من ثلاثة أوجه » ، ثم ذكر الوجهين السابقين في وجه الإشكال ، وأبطلهما بما سبق ، ثم قال : « وإذا لم يصح ذلك ، ولا الوجه الذي ذكرناه قبله ، ثبت أن وجه قراءته إنما هو على

(١) انظر : إرشاد المبتديء : ٢٣١ ، والاختيار في القراءات العشر ، لسبط الخياط ١/٢٨٨ .

(٢) انظر : الدر المصون ٢/٥٦ .

(٣) البحر المحيط ١/٥١٢ .

(٤) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢/١٨٤-١٨٥ ، والكشف عن وجوه القراءات ١/٢٥٧ .

القسم الثالث ، وهو : أن قوله: ﴿تَبِيحٌ﴾ نجده منسوخاً ، وإنما نجده كذلك لنسخه إياه ، فإذا كان كذلك كان قوله: ﴿نَنْسَخُ﴾ بضم النون كقراءة من قرأ ﴿نَنْسَخُ﴾ بفتح النون ، يتفقان في المعنى وإن اختلفا في **اللفظ** ^(١).

وخرَّجها كل من الزمخشري وابن عطية على أن الهمزة للتعدية ، واختلفا في المفعول الأول :

- فجعله الزمخشري : جبريل عليه السلام .

- وجعله ابن عطية : ضمير **أبي** عليه السلام ، أي : ما ننسخك ... ، وجعل معنى الإنساخ : إباحة النسخ لنبيه ، كأنه لما نسخها **أباح** له تركها ، فسمي تلك الإباحة إنساخاً .

وجعل الزمخشري معنى **الإنساخ** : الأمر بنسخها ^(٢).

وقال مكي : « هو على **مضى** : وجدته منسوخاً ، مثل : أحمدت الرجل ، وجدته محموداً ، وأبخلت الرجل ، وجدته **يخلاً** » ^(٣).

وقال ابن خالويه : « ويجوز أن يكون ﴿ مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ ﴾ أي : نجعلها ذات نسخ ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَقْبِرْهُ ﴾ **محيى** : ٢١ ، أي : جعله ذا قبر » ^(٤).

حاصل ما تقدم في رفع الإشكال :

قراءة ابن عامر قراءة ثابتة ، ولها أكثر من تخريج صحيح ، وإليك خلاصة ذلك :

أولاً : يجوز أن يكون ﴿تَبِيحٌ﴾ بضم النون الأولى وكسر السين على معنى : أحمدت الرجل ، أي : وجدته **محسوداً** ، وكذلك أجبتة وأيخلته .

ثانياً : أن تكون على معنى **تبيحك** ، والمقصود بالإنساخ : إباحة النسخ للنبي عليه السلام ، كأنه لما نسخها **أباح** له تركها ، فسمي ذلك إنساخاً .

ثالثاً : أن معنى الإنساخ هنا : **الأمر بنسخ الآية** ، وهو : أن يأمر جبريل عليه السلام بأن يجعلها منسوخة بالإعلام بنسخها .

رابعاً : أن يكون معنى ﴿ مَا نَنْسَخُ مِنْ آيَةٍ ﴾ أي : نجعلها ذات نسخ كما في ﴿ فَأَقْبِرْهُ ﴾ ، أي : جعله ذا قبر .

(١) الحجة ١٨٤/٢ - ١٨٥.

(٢) انظر : الكشف ١٧٥/١ ، والمحيط الوجيز ١٩٢/١ ، وانظر : اللسان ، مادة (نسخ).

(٣) الكشف ٢٥٧/١ ، وكلامه في التوجيه والاستشكال ككلام أبي علي.

(٤) الحجة ٨٦.

الترجيح :

لعل الراجح في ذلك هو قول من قال : إن معنى الإنساخ : الأمر بالنسخ ، وهو أن يؤمر جبريل عليه السلام بالإعلام بنسخها ، وذلك لأنه قريب المعنى ، وبعيد عن التكلف ، والتخريجات الثلاثة الأخرى ليست بعيدة ، غير أن هذا الوجه أقواها عندي ، وأقربها تبادراً للذهن ، والله أعلم .

قوله تعالى :

﴿بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة: ١١٧] .

قرأ ابن عامر لفظ ﴿فَيَكُونُ﴾ بالنصب في هذا الموضع ، وسورة آل عمران^(١) ، وموضع النحل^(٢) ، ومريم^(٣) ، ويس^(٤) ، وغافر^(٥) ، وتابعه في موضع النحل ويس : الكسائي .

وقرأ باقي العشرة بالرفع^(٦) .

الإشكال ووجهه :

علماء القراءة والتفسير والتوجيه والإعراب نحو قراءة النصب ما بين مستشكل^(٧) ، ومغلط^(٨) ، ومستبعد^(٩) ، وملحن^(١٠) ، ومضعف^(١١) ، ومستشكل مضعف^(١٢) ، ومرجح^(١٣) ، وموضح^(١٤) ، ومدافع^(١٥) ، وفاكر ساكت^(١٦) ، وتارك بالمرّة^(١٧) .

(١) آية رقم ٤٧ .

(٢) آية رقم ٤٠ .

(٣) آية رقم ٣٥ .

(٤) آية رقم ٨٢ .

(٥) آية رقم ٦٨ .

(٦) انظر : المبسوط ١٢١ ، والتجويد ٩٠ .

(٧) انظر : الإبراز ٣١٧/٢ ، وقال في شرحه ص ٣٢٠ لقول الشاطبي : كفى راويا... "كفى راويه

التعب في توجيهه" ، وتفسير الشافعي ٧١/١ ، والدر ٨٩/٢ .

(٨) انظر : السبعة لابن مجاهد ص ١٦٩ .

(٩) انظر : شرح الهداية ١٧٩/١ .

(١٠) انظر : المحرر الوجيز ٢٠٢/١ .

(١١) انظر : كشف المشكلات لياقولي ٩٢/١ ، وإعراب العكبري ١٠٩/١ ، وإعراب

الأنباري ١٢٠/١ .

(١٢) انظر : الكشف لمكي ٢٦١/١ .

(١٣) انظر : الكامل في القراءات العشر ، للذهلي ، ورقة ١٦٣ ، مخطوط .

(١٤) انظر : تفسير السمرقندي ١٤٣/١ ، ونكات القرآن ورقة ٤٢ ، للمقري ، وشرح الكافية ،

<=

ومنشأ الإشكال فيها أمران :

الأول : أن « كن » ليس بأمر على الحقيقة ؛ لأنه ليس هناك مخاطب به ، وإنما المعنى على سرعة التكوين ، ومما يدل على ذلك أن الخطاب بالتكوّن لا يَرُدُّ على الموجود ؛ لأنه متكوّن ، وكذلك لا يَرُدُّ على المعدوم ؛ لأنه ليس بشيء ؛ فلا يبقى إلا لفظ الأمر فقط ، ولفظ الأمر يَرُدُّ ولا يراد به حقيقة الأمر ، كقوله تعالى : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا ﴾ [مريم: ٧٥]^(١) .

الثاني : أن جواب الأمر لا بدّ أن يخالف الأمر ، إما في الفاعل أو في الفعل ، أو فيهما معاً ، تقول : اذهب يكافئك زيد ، فاختلف الفعل والفاعل كما ترى ، وتقول : اذهب يذهب زيد ، وهنا اختلف الفاعلان ، وتقول : اذهب تنتفع ، فالفاعلان هنا دون الفعلين ، فاتفق الفعلين والفاعلين غير جائز ، وذلك ؛ لأن الشيء لا يكون شرطاً لنفسه^(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه قراءة سبعية قرأ بها الإمام الصريح العربيّ عبدالله بن عامر إمام أهل الشام في القراءة الذي لم يكن ليلحن ولا ليأتي بقراءة من عند نفسه لم يأخذها تلقياً ممن أخذها عن رسول الله ، وهو من هو ديانة وعربية وتحريماً وإتقاناً وورعاً ، وقد قرأ معه في بعض المواضع إمام نحاة الكوفيين : الإمام الكسائي .

قال أبو حيان : « فالقول بأنها لحن من أقبح الخطأ المؤثم الذي يجزئ قائله إلى

الهلاك ؛ إذ هو طعن على ما علم نقله بالتواتر من كتاب الله »^(٣) .

هذه مقدمة يجب أن تُعرف ويعمل بها ، ويجب أن يُعلم أيضاً أن هؤلاء العلماء الذين ورد عنهم تلحين بعض قراء المتواتر في قراءات ثابتة لم يكن منهم ذلك التلحين ،

=

لابن مالك ١٥٥٥/٣ ، والإتحاف ٤١٣/١ .

(١٥) انظر : البحر ٥٣٦/١ ، والنهر المادّ ، لأبي حيان ١٢٩/١ ، وحاشية الشهاب ٢٣٠/٢ ، وروح المعاني ٣٦٩/١ .

(١٦) انظر : الفتوحات الإلهية ٩٩/١ ، وتاج التفاسير ، للمازني ٢٥ .

(١٧) كما فعل ابن خالويه في الحجة فإنه لم يذكرها .

(١) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢٠٤/٢ ، وإعراب العكبري ١٠٩/١ .

(٢) السبعة ١٦٩ ، والحجة ، لأبي علي ٢٠٤/٢ — ٢٠٩ ، وإعراب العكبري ١٠٩/١ ، والدر المصون ٩٠/٢ .

(٣) البحر المحيط ٥٣٦/١ بتصرف يسير .

أو التضعيف والطعن ، إلا على أساس أن القراءة في ذلك الموضع كانت من تصرف القاريء ، أو من روى عنه ممن دون رسول الله ، أو كانت من أوهامه .
وحاشاهم -وهم الأفاضل الأتقياء- أن يطعنوا في قراءة علموا أن رسول الله ﷺ قرأ بها .

أما الجواب عن وجه الإشكال الأول ، فإنه يقال :
الأمر : أمران ، أمر على الحقيقة ، وأمر على غير الحقيقة ، فأما الأمر على الحقيقة فلا اعتراض على تأثيره على الفعل المضارع المقترن بالفاء .
وأما الأمر الذي لا يكون على الحقيقة كالأمر في « كن » في هذه الآية فلا شك أنه لا تأثير له إلا باعتبار اللفظ ، فيراعى لفظه ، ويكون له تأثير النصب من حيث هو أمر .
وقد جعل بعضهم من ذلك قوله تعالى : ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [إبراهيم: ٣١] ، فإن ﴿ يُقِيمُوا ﴾ ، ليس جواباً لـ ﴿ قُلْ ﴾ ، غير أنه أثر فيه الجزم ، باعتبار اللفظ^(١) .

وأما الجواب عن الوجه الثاني من الإشكال فبأن يقال :
الغرض الذي رتب على الأمر قد يكون شيئاً آخر غير فعل الأمر ، وهذا أكثر .
وقد لا يكون للمتكلم غرض إلا مجرد وقوع ذلك الفعل ، فيجعل ذلك الفعل واقعاً في جواب نفسه ؛ ليفيد أن الغرض من ذلك ليس شيئاً آخر مغايراً له ، فقولك : قُمْ تَقُمْ ، أو فتقوم ، المراد منه : أن الغرض من الأمر هو نفس صدور القيام منه لا غير ، وعليه : فالمقصود في الآية -على قراءة ابن عامر- من الأمر بالوجود هو نفس الوجود .
ثم إنه يمكن أن يشبّه الواقع بعد الأمر بجواب الأمر وإن لم يكن من حيث المعنى جواباً له^(٢) .

وهناك حل آخر للإشكال لا يبقى له محلاً إن ثبت استعماله في لغة العرب ، وهو ما ذكره ابن مالك من أن « أن » الناصبة قد تضرع بعد إنما ؛ لإفادتها النفي ، وممن روى عن العرب في ذلك قوله : إنما هي ضربة من الأسد ، فتحطم ظهره ، بنصب (تحطم) .

(١) انظر : الحجة لأبي علي ٢/٢٠٦ ، والوسيط ، للواحدي ١/١٩٧ ، والإبراز ١١/٣١٧-٣١٨ ،

والبحر المحيط ١/٥٣٦ ، وإلى هذا الوجه أشار الشاطبي بقوله :

..... وهو باللفظ أعملاً . الحرز بشرح شعلة ٢٧٢ .

(٢) انظر : غرائب القرآن ، للنيسابوري ١/٤٢٦ .

قال رحمه الله : « وعليه قراءة ابن عامر : ﴿ فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ »^(١) .
ولنا أن نقول : الاتحاد المذكور في معنى الفعلين غير مسلّم ؛ لأن المراد : إن يكن
في علم الله الغيبي يكن في الخارج ، وهو مثل قول النبي ﷺ : « فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى
اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَاجَرَتْهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ »^(٢) .
والمعنى : من كانت هجرته نيةً إلى الله ورسوله فهجرته ثواباً وقبولاً إلى الله
ورسوله^(٣) .

وكل هذه الوجوه التي في الاحتجاج للقراءة قوية لا تكلف فيها ، أقربها للصواب
وأسهلها ما اختاره ابن مالك من أنّ « أنْ » تضرع بعد (إنما) في الفعل المقترن بالفاء ، إن
صح ما سمع فيه عن العرب .
وأما ما وافق فيه الكسائي ابن عامر فليس النصب فيه على جواب الأمر بالفاء ، ولكن
بالعطف على « أن نقول » و « أن يقول »^(٤) .
ومنشأ الإشكال في الوجه الأول يشبه أن يكون عن منزع للمتكلمين ، والله أعلم .

(١) شرح الكافية ١٥٥٥/٣ ، وأشار إلى هذه المسألة في نظم الكافية ص ١٥١٨ ، فقال :

وبعد (إنما) وقول كَمَلًا # قد يُنصب الفعل الذي فاء تلاً

(٢) جزء من حديث أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب بدء الوحي ومناقب الأنصار وغيرهما ،
ورواه مسلم في كتاب الإمارة ، باب يلاق قلوب ثواب من غزا فغنم ، ١٥١٥/٣ ، حديث
رقم ١٩٠٦ .

(٣) انظر : حاشية الشهاب ١٠٠/٢ .

(٤) انظر : إيجاز البيان عن معاني القرآن ، لأبي القاسم النيسابوري (ت ٥٥٣هـ) ورقة ١٠٤ ، مخطوط .

قوله تعالى :

﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة: ١١٩] .

قرأ نافع ويعقوب بفتح التاء وحزم اللام في ﴿وَلَا تُسْأَلُ﴾ ، وقرأ الباقر بضم التاء

والرفع^(١) .

الإشكال ووجهه :

صوب ابن جرير قراءة الجمهور دون قراءة نافع ويعقوب ، ووجه ذلك عنده : أن سياق الكلام المتقدم جار مجرى الخبر ، أخبر الله فيه نبيه أنه أرسله بالحق بشيراً ونذيراً ، بعد أن قص عليه قصص أقوام من اليهود والنصارى ، ثم أخبر أنه غير مسؤول عن أصحاب الجحيم ، ولم يجر لمسألة رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أصحاب الجحيم ذكر حتى يُنهى عن ذلك^(٢) .

والإشكال من جهة المعنى .

التوجيه ورفع الإشكال :

قصر ابن جرير - رحمه الله - الصواب على قراءة الرفع غريب ، وأغرب منه التعليل الذي ذكره حينما ألمح إلى خطأ قراءة الحزم .

وضعف تعليله - رحمه الله - يبرز في وجهين :

الأول : أنه لا يخفى على ابن جرير ولا غيره من العلماء أن القرآن الكريم مملوء بمثل ذلك الأسلوب الذي جاءت عليه قراءة الحزم ، وهو الانتقال من معنى إلى معنى وأسلوب إلى أسلوب وغرض إلى غرض لما يكون اللفظ به أقوم قبيلاً ، وأقوى قبيلًا ، فالانتقال من الخطاب إلى الغيبة أو التكلم والعكس في هذه الثلاثة ، وكذلك الانتقال من خبر إلى إنشاء ومن إنشاء إلى خبر كل ذلك وارد في القرآن وفي العربية ، قال تعالى : ﴿إِنَّا آَعَطَيْنَاكَ الْكُوتَرَ . فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ ، انتقل من الخبر إلى الإنشاء كما هو الحال في قراءة الحزم الذي نحن بصدد الدفاع عنها ، قال تعالى : ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾ [الأنعام: ١٢١] ، والآيات في ذلك كثيرة .

ومثل هذه الانتقالات لا تحل بالمعنى ولا بالعربية ، فما المانع هنا أن يكون السياق جارياً مجرى الخبر ، ثم ينتقل إلى الإنشاء ، ومعلوم أن النهي قسم من أقسام الإنشاء ، هذا

(١) انظر : البدور الزاهرة ٣٩ .

(٢) انظر : تفسيره ١/ .

هو الوجه الأول ، ولم أجد من ذكره .
 والوجه الثاني : أنه روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ليت شعري ما فعل
 أبواي ، نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك » . ذكر هذا الوجه مفصلاً ابن عطية
 وأبو حيان في تفسيريهما^(١) .

(١) انظر : المحرو الوجيز ٢٠٢/١ ، والبحر ٥٣٨/١ .

قوله تعالى :

﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٨] .

اختلف في الراء من : ﴿ أَرِنَا ﴾ هنا .

فقرأها بالإسكان ابن كثير والسوسي ويعقوب .

وقرأ الدوري عن أبي عمرو بإخفاء كسرتها ، أي : اختلاسها .

وقرأ الباقر بالكسرة الكاملة على الأصل^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الإسكان إشكال لغوي حمل بعضهم على إنكارها^(٢) ، أو تضعيفها^(٣)

أو القول بقبحها^(٤) أو حكى استرذالها^(٥) .

وجه الإشكال : أن أصل الكلمة : أرنا ، فحذفت الهمزة ونقلت حركتها إلى

الساكن قبلها وهو الراء ، وبقاء الراء مكسورة فيه دلالة على المحذوف بخلاف ما لو

سكنت فإنه لا يبقى ما يدل على المحذوف^(٦) .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه قراءة ثابتة صحيحة ، والقراءة الصحيحة لا تردّ بالقياس ، بل تؤيد أو تجعل منه

قاعدة لها شذوذ ، وهناك جوابان على إشكالها وفي تخريجها :

الجواب الأول : أنه سمع الإسكان في هذا الحرف نصاً عن العرب ، قال

الشاعر^(٧) : [البسيط]

(١) انظر : الإتحاف ٤١٨/١ ، والبدر الزاهرة ٤٠ .

(٢) انظر : البحر ٥٦١/١ .

(٣) انظر : إعراب العكبري ١١٦/١ .

(٤) انظر : معاني القرآن ، للزجاج ٢٠٩/١ .

(٥) انظر : الكشف ١٨٧/١ .

(٦) انظر : إعراب العكبري ١١٦/١ ، والكشاف ١٨٧/١ ، والبحر المحيط ٥٦١/١ .

(٧) لم أعثر على قائله .

أَرْنَا إِدَاوَةَ عَبْدِ اللَّهِ نَمْلُؤُهَا # مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ ، إِنَّ الْقَوْمَ قَدْ ظَمِنُوا^(١)
 الجواب الثاني : أنه شبه الكلمة بنحو فخذ وكتف ، فكأن الحركة في الأصل حركة
 الراء ، فسكنها لذلك ، وقد أدغموا في : ﴿لَكِنَّهُ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] ، والأصل :
 لكن أنا فحذفوا الهمزة ، ثم أدغموا ، فغلبت الحركة في ﴿أَرْنَا﴾ ليس دون ذهابها في
 الإدغام^(٢) .
 واللغة والقراءة كل منهما مبني على التخفيف .

(١) انظر : البحر المحيط ٥٦١/١ .

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ٨٤/١ — ٨٥ ، والبحر المحيط ٥٦١/١ ، وروح المعاني ،
 للآلوسي ٣٨٦/١ .

قوله تعالى :

﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ
وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى
وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ وَالسَّائِلِينَ وَفِي الرِّقَابِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَالْمُوفُونَ
بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ وَحِينَ الْبَأْسِ أُولَئِكَ الَّذِينَ صَدَقُوا
وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٧٧] .

قرأ حفص وحمزة لفظ البر بالنصب ، والباقون بالرفع^(١) .

الإشكال ووجهه :

ذكر أبو حيان في « البحر » أن ابن درستويه منع من تقديم خبر ليس على اسمها ؛

لأنها تشبه (ما) الحجازية ، ولأنها حرف عنده^(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

جنوح ابن درستويه إلى المنع في غير موضعه ، ولوقال بأن مثل ذلك قليل ، لما كان
معارضاً في ذلك ؛ لأن علماء العربية لا يكادون يختلفون في أن مجيء توسط خبر (ليس)
قليل ، ومنهم أبو حيان نفسه^(٣) .

وأما من منع من ذلك فهو محجوج بأمرين :

الأول : اتفاق علماء العربية على الجواز ، والخلاف بينهم إنما هو في تقديم الخبر

عليها ، لا في توسطه ، كما أشار إلى ذلك ابن مالك في « شرح الكافية »^(٤) .

الثاني : مجيء نظائر لها في أشعار العرب ، ومن أشهرها قول السَّمَوَيْل^(٥) :

[الطويل]

سلي - إن جهلت الناس - عني وعنهم # فليس سواءً عالمٌ وجهولٌ

(١) انظر : التعبير ٩٢ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٤/٢ .

(٣) انظر المصدر السابق ، وانظر : الدر المصون ٢/٢٤٥ .

(٤) ٤٠٠/١ .

(٥) البيت من شواهد ابن عقيل : ٢٠٨/١ ، والأشُمُوني ٢٣٢/١ .

وقول الآخر^(١) : [الطويل]

أليس عظيماً أن تُلَمَّ مُلَمَّةٌ # وليس علينا في الخطوبِ مُعَوِّلٌ

وقبل ذلك وبعده هو محجوج بهذه القراءة المتواترة^(٢) . والله أعلم .

(١) قائله : عروة بن الورد كما في الحماسة ٩٥١/١ ، والبحر ٤/٢ .

(٢) انظر : البحر ٤/٢ ، والدر المصون ٢٤٥/٢ .

قوله تعالى :

﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ كَذَلِكَ جَزَاءُ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ١٩١] .

قرأ حمزة والكسائي وخلف العاشر الأفعال الثلاثة : ﴿تُقَاتِلُوهُمْ﴾ ، ﴿يُقَاتِلُوكُمْ﴾ ، ﴿قَاتَلُوكُمْ﴾ ، بلا ألف بعد القاف .

وقرأ الباقون بإثبات الألف^(١) .

الإشكال ووجهه :

الإشكال هنا في قراءة حمزة والكسائي وخلف .

ووجه الإشكال فيها يتجلى في هذين الوجهين :

الأول : كون المقتول أمر بقتل قاتله .

الثاني : نهى المسلمين عن قتل الكافرين حتى يقتلوه ، وجعل قتل الكافرين

مشروطاً بقتلهم المسلمين .

ولقوة الإشكال في هذه القراءة لم يرتض القراءة بها بعض أهل العلم .

قال أبو جعفر النحاس : « وَحُكِيَ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ يَزِيدَ أَنَّهُ قَالَ : لَا يَنْبَغِي أَنْ تَقْرَأَ هَذِهِ

القراءة ؛ لَأَنَّهُ يَجِبُ عَلَى مَنْ قَرَأَهَا أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى : لَا تَقْتُلُوهُمْ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ حَتَّى يَقْتُلُوا

مِنْكُمْ »^(٢) .

ورجح الإمام الطبري قراءة الجمهور لهذا المعنى أيضاً^(٣) .

واستشكل القراءة جماعة من المفسرين والمعرّبين وكشفوا عن وجهها وأزالوا

الإشكال فيها .

التوجيه ورفع الإشكال :

أجاب عن هذه القراءة ورفع الإشكال عنها حمزة نفسه ، وهو أحد من قرأ بها حين

اعترض عليه الأعمش فيها قائلاً له : أَرَأَيْتَ قِرَاءَتَكَ إِذَا صَارَ الرَّجُلُ مَقْتُولاً ، فَبَعْدَ ذَلِكَ كَيْفَ

يَصِيرُ قَاتِلاً لغيره ، فقال حمزة : إِنْ الْعَرَبُ إِذَا قَتَلَ مِنْهُمْ رَجُلًا قَالُوا قُتِلْنَا ، وَإِذَا ضَرَبَ مِنْهُمْ

(١) انظر : النشر ٢٢٧/٢ - ٢٢٨ ، والإتحاف ٤٣٣/١ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٢٩٢/١ .

(٣) تفسير ابن جرير ١٩٣/٢ .

الرجل قالوا ضَرَبْنَا^(١) .

وحاصل هذا أن في الكلام حذفاً للمضاف إلى المفعول ، وهو لفظ بعض ، والمعنى : فإن قتلوا بعضكم ، وهو على حدّ قول الشاعر : [المتقارب]
فإن تقتلونا نقتلكم # وإن تفصد الدّم تفصد

وقال أبو حيان : « وأما قراءة الأخوين^(٢) ففيها تأويلان : أحدهما : أن يكون المجاز في الفعل ، أي : ولاتأخذوا في قتلهم حتى يأخذوا في قتلكم .

الثاني : أن يكون المجاز في المفعول ، أي : ولا تقتلوا بعضهم حتى يقتلوا بعضكم ، فإن قتلوا بعضكم . ونظيره : ﴿ قُتِلَ مَعَهُ رَيْثُونٌ كَثِيرٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٦] ، ثم قال بعده : ﴿ فَمَا وَهَنُوا ﴾ ، أي : فما وهن الباقون^(٣) .

ومما يقوّي هذه القراءة : أنه لاختلاف بين القراء في لفظ ﴿ فَاقتُلُوهُمْ ﴾ ، فاستدلّ من قرأ بها عليها بهذا اللفظ الذي لاختلاف فيه^(٤) . وهو من نوع الاستدلال بالمتفق عليه على المختلف فيه .

(١) ذكره الألوسي في تفسيره ٧٦/٢ .

(٢) يريد قراءة حمزة والكسائي ، وسبق أن معهم خلفاً العاشر .

(٣) البحر المحيط ٧٤/٢-٧٥ بتصرف ، وانظر : معاني القرآن للفراء ١١٦/١ ، ومعاني الزجاج ٢٦٤/١ ، وحجة أبي علي ٢٨٥-٢٨٦ ، وإبراز المعاني ٣٥٢/٢ ، واخترت نصّ أبي حيان ، لأنه أكثر تفصيلاً .

(٤) انظر : الحجة لأبي علي ٢٨٥/٢ ، والموضح لابن أبي مريم ٣١٩/١ .

قوله تعالى :

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْيُتُوتَ
مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ اتَّقَى وَاتَّقَى الْيُتُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ
تُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة: ١٩٨] .

قرأ قالون وابن كثير وابن عامر والكوفيون عدا حفص لفظ ﴿يُتُوتَ﴾ ،

و﴿الْيُتُوتَ﴾ حيث وردا بكسر الياء ، والباقون بالضم^(١) .

الإشكال ووجهه :

منع أبوحاتم الكسري ، وقال : لا يجوز غير الضم .

ووجه الإشكال عنده : أن الياء مضمومة ، ولا تكسر الياء من أجل الياء ، وليس في

الكلام ما هو على زنة فُعُول^(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

للعلماء في توجيهها ورفع الإشكال عنها قولان هما بإيجاز :

الأول : أن الأصل هو الضم غير أن الباء كسرت من أجل وقوع الياء بعدها وهي -

وإن كانت مضمومة - تتناسب والكسر^(٣) .

الثاني : أنه لا يكره الخروج من ضم إلى كسر في مثل هذا ؛ لأنه عارض غير

أصلي ، ولا يستثقل في المعارض ما يستثقل في اللازم^(٤) .

(١) انظر : التعبير ، والإتحاف ٩٢/١ .

(٢) والإشكال متجه أيضاً إلى ما أشبه هذه الكلمة ، كحيوب وشيوخ وغيوب وعيون .

(٣) انظر : الفريد ٤٢٦ .

(٤) انظر : شرح الهداية ١٩٤/١ ، والفريد ٤٢٦/١ .

قوله تعالى :

﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ
الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصُرُ اللَّهَ أَلَا إِنَّ نَصْرَ
اللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [البقرة: ٢١٤] .

قرأ نافع وحده لفظ ﴿ يَقُولَ ﴾ ، بالرفع .

وقرأ باقي العشرة بالنصب^(١) .

الإشكال ووجهه :

الإشكال حاصل في القراءتين ، وهو إعرابي .

ومنشؤه : خفاء سبب النصب والرفع في الفعل الذي بعد ﴿ حَتَّى ﴾ ، وهو من
المواضع التي يُسأل عنها كثيراً ، لاسيما قراءة الرفع ، فإنه لم يأت فعل مضارع بعد حَتَّى
في « الذكر » إلا منصوباً عند جميع القراء .

توجيه القراءتين ورفع الإشكال :

أولاً : قراءة النصب .

ما ينتصب من الأفعال المضارعة بعد ﴿ حَتَّى ﴾ ، على قسمين :

أحدهما : أن تكون ﴿ حَتَّى ﴾ ، بمعنى : إلى ، نحو : كَلَّمْتُهُ حَتَّى يَفْهَمَ ، أي : إلى
أن يفهم .

الثاني : أن تكون بمعنى : كي ، كقولك : أَسَلَمْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْجَنَّةَ ، تريد :

كي أَدْخَلَ الْجَنَّةَ .

والذي تحمل عليه قراءة النصب هو المعنى الأول ، والمعنى : وزلزلوا إلى أن قال

الرسول^(٢) ..

ومن العلماء من حمله على المعنى الثاني ، أي : كي يقول الرسول ، وهو بعيد ؛ لأن

قول الرسول والمؤمنين ليس عِلَّةً لِلْمَسِّ وَالزَّلْزَالِ^(٣) .

(١) انظر : المبسوط ١٣٠ ، وإرشاد المبتديء ٢٤٢ .

(٢) انظر : الكتاب ٢٥/٣-٢٦ ، ومعاني القرآن الفراء ١٣٢/١-١٣٣ ، والمقتضب ٤٢/٢ ، والحجة

لأبي علي ٣٠٦/٢ ، والكشف للمكي ٢٩٠/١ ، وشرح الهداية ١٩٧/١ ، والموضح

٣٢٤/١ ، وإبراز المعاني ٣٥٤/٢-٣٥٥ ، والبحر المحيط ١٤٩/٢ ، والدر المصون ٣٨٢/٢ .

(٣) انظر : البحر المحيط ١٤٩/٢ ، والدر المصون ٣٨٢/٢ .

ثانياً : توجيه قراءة الرفع .

الفعل المضارع الذي بعد ﴿ حَتَّى ﴾ ، لا يكون إلاَّ فِعْلَ حَالٍ ويجيء أيضاً على

ضربين :

الأول : أن يكون السبب الذي قبل الفعل الواقع بعد ﴿ حَتَّى ﴾ ، قد مضى وانتهى ، والفعل المسبب لم يمض ولم ينته وذلك نحو قولهم : « شَرِبْتُ الْإِبِلُ حَتَّى يَجِيءَ الْبَعِيرُ يَجْرُ بَطْنُهُ » .

الثاني : أن يكون الفعلان قد مضيا ، وهما في الآية ﴿ وَزُلْزِلُوا ﴾ ، و ﴿ يَقُولُ ﴾ ، وذلك نحو : سَرْتُ حَتَّى أَدْخَلَ الْبِلْدَ ، فَالدَّخُولُ مُتَّصِلٌ بِالسَّيْرِ دُونَ فَصْلِ بَيْنَهُمَا بِخِلَافِ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فِيهِ فَصْلٌ بَيْنَهُمَا .

والقراءة بالرفع -هنا- متجهة إلى المعنى الأول كأنه قال : وزلزلوا فيما مضى ، حتى إن الرسول يقول الآن متى نصر الله ، وحكيت حالهم التي هم كانوا عليها ، وهو مثل قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّبْنَاهُمْ بِأَسْطٍ ذِرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [الكهف: ١٨] ، وقوله تعالى : ﴿ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ ﴾ [القصص: ١٥] ^(١) .

قال الباقرلي :

« والمعنى : فوجد فيها رجلين ، حالهما أنهما يقتتلان يشار إليهما بأن هذا من شيعة

وهذا من عدوه ، وحكاية الحال في القرآن كثير جداً » ^(٢) .

وحاصل الكلام في الرفع بـ(حتى) :

أنك إن قلت : سرت حتى أدخل البلد ، وأنت داخل أو كان الدخول قد وقع

وقصدت حكاية الحال فإنك ترفع .

ولم يُغْفَلِ ابن مالك وجهي الرفع والنصب بـ(حتى) ، فقال ^(٣) :

وتلَوْ حَتَّى حَالاً أَوْ مَوْلاً # به ارفَعَنَّ وانصبِ المُستقبلاً .

(١) انظر : الحجة لأبي علي ٣٠٦/٢ — ٣٠٧ ، والموضح ٣٢٤/١ ، وكشف

المشكلات ١٥٦، ١٥٥/١ ، وشرح شُعلة ٢٨٨ ، والبحر المحييط ١٤٩/٢ ،

والدر المصون ٣٨٢/٢ — ٣٨٣ .

(٢) كشف المشكلات ١٥٦/١ .

(٣) انظر : الألفية مع شرح ابن عقيل بحاشية الخضري ١٧٦/٢ .

قوله تعالى :

﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩] .

قرأ حمزة وأبوجعفر ويعقوب بضم الياء من ﴿يَخَافَا﴾ ، والباقون بفتحها^(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة الجمهور واضحة لا إشكال فيها ، وقد استشكل جماعة من أهل العلم قراءة

الضَّم ، وطعن فيها آخرون^(٢) .

ووجه الإشكال من ثلاث جهات :

من جهة الإعراب ، ومن جهة اللفظ ، ومن جهة المعنى .

فأما الإعراب ؛ فلأن « خاف » غير متعد إلى اثنين .

وأما اللفظ : فإنه لو كانت القراءة بالضم لكان الموافق للقراءة الأخرى ، إلا إن

خيف ، وإن روعي لفظ « فإن خفتم » بعدها لكان الأوفق أن يقال إلا أن تخافوا .

وأما المعنى : فإنه يبعد أن يقال : لا يحلُّ لكم أن تأخذوا مما آتيتموهن شيئاً إلا أن

يخاف غيركم^(٣) ، ولم يقل جل عز : فلا جناح عليكم أن تأخذوا له منها فدية فيكون

الخلع إلى السلطان ، وقد صح عن عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان أنهما أجازا

الخلع بغير سلطان^(٤) .

التوجيه ورفع الإشكال :

أما ما اعترض به أبو جعفر النحاس من جهة اللفظ فغير لازم ؛ لأن هذا من باب

الالتفات ، وهو كثير في القرآن ، وهو من محاسن العربية ، واللازم الذي ذكره ينسحب

أيضاً على قراءة الفتح ، فتكون القراءة : فإن خافا ، وإنما هو في القراءتين على

(١) انظر : المبسوط ، لابن مهران ١٣٠ ، والنشر ٢/٢٢٧ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٢/٢٠٧ .

(٣) انظر : إعراب النحاس ١/٣١٤ ، والبحر ٢/٢٠٧ .

(٤) انظر : إعراب النحاس ١/٣١٤ ، والبحر ٢/٢٠٧ .

الالتفات^(١) .

وأما ما اعترض به من جهة المعنى فلا يلزم أيضاً ؛ لأنه كما قال : ﴿وَلَا يَجِلُّ
لَكُمْ﴾ ، وجب على الحكماء منع من أراد أن يأخذ من ذلك شيئاً ، ثم قال : ﴿إِلَّا أَنْ
يَخَافَ﴾ ، فالضمير للزوجين ، والخائف محذوف مفهوم تقديره من السياق ، وهم الولاة
والحكام ، والتقدير : إلا أن يخاف الأولياء الزوجين أن لا يقيما حدود الله فيحوز
الافتداء^(٢) .

وأما ما اعترض به من جهة الإعراب فقد خرّج أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) هذه
القراءة على أن «خاف» متعدّ إلى مفعولين ، وجعل الألف مفعولاً أولاً ، و«أن» وما دخلت
عليه المفعول الثاني^(٣) ، وأشار إلى مثل هذا الزمخشري بلطف ، فقال : «ويحوز أن يكون
الخوف بمعنى الظن»^(٤) .

٢ - أن يكون التقدير : إلا أن يُخافَ عدمُ إقامتهما حدودَ الله على سبيل بدل
الاشتغال ، كقولك : «المحمدان أعجباني فهمهما» ، وأصل المعنى في الآية : إلا أن
يخاف الولاة الزوجين ألا يقيما حدود الله ، قام ضمير الزوجين مقام الفاعل ، بعد حذف
الفاعل الذي هو الولاة للدلالة عليه ، وبقيت «أن» وما دخلت عليه في محلّ رفع على البدلية
كما تقدم^(٥) .

(١) انظر : البحر المحيط ٢/٢٠٧-٢٠٨ .

(٢) انظر : البحر ٢/٢٠٧ .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢/٣٣٠-٣٤٠ ، والمحزر الوجيز ١/٣٠٧ ، وردّ هذا القول أبو حيان
محتجاً بأن "يخاف" لا يتعدّى إلى مفعولين ، ولم يعدّه النحويون كذلك ، وبأن المنصوب
الثاني في نحو : "خفت زيدا ضربه" ، إنما هو بدل ، لا مفعول به . انظر : البحر المحيط
٢/٢٠٧ .

(٤) الكشف ١٠/٢٧٢ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٢/٢٠٧ ، والدر المصون ٢/٤٤٨ .

قوله تعالى :

﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَزِعُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] .

في لفظ ﴿ تُضَارَّ ﴾ ثلاث قراءات .

- قراءة : بسكون الراء مخففة ، لأبي جعفر المدني .
- وقراءة : بالتشديد بالرفع ، لابن كثير وأبي عمرو ويعقوب .
- وقراءة : بالتشديد مع الفتح للباقيين من الأئمة العشرة^(١) .

الإشكال ووجهه :

كل من القراءات الثلاث قد يشكل توجيهها على كثير من طلبة العلم لا سيما قراءة

أبي جعفر ، فقد رميت من قبل الزمخشري وغيره من بُعد^(٢) ، كما سيأتي .

وسوف أعنى ببيان الإشكال فيها وإزالته مع بيان موجز لتوجيه القراءتين الآخرين .

ووجه الإشكال في قراءة أبي جعفر : أن الفعل « تضار » إما أن يكون من : ضَارَ يَضِيرُ ، فما وجه سكون الراء وصلأ مع أن « لا » نافية ، وما وجه بقاء الألف إن كانت « لا » ناهية ؟ .

وإما أن يكون الفعل « ضارَّ ، يُضَارُّ » بالتشديد ، فما وجه تخفيف الراء وهي

مشددة؟ وما وجه بقاء الألف أيضاً إن كانت « لا » ناهية وقد خففت الراء؟

وأما قراءة الرفع فلا إشكال فيها إذا اتضح أن « لا » نافية قبله .

وقراءة النصب : الإشكال فيها من جهة فتح الراء وهو مخالف لأصل القاعدة

المعروفة في التقاء الساكنين ، وهي الكسر .

ولقوة الإشكال في قراءة أبي جعفر حكم بعض المعربين بشذوذها ، كالعكبري في

كتابه « التبيان »^(٣) .

(١) انظر : إرشاد المبتدي ٢٤٣ ، والنشر ٤٣٠/٢-٤٣١ .

(٢) انظر : الكشف ٢٣٦/١ .

(٣) ١٨٥/١ .

وأشار الزمخشري إلى أن ذلك السكون ربما كان بسبب ظن الراوي أنه سكون ، وإلا فهو اختلاس لحركة الضم^(١) ، وسيأتي ردّ كلامه قريباً .

توجيه قراءة أبي جعفر :

تقدم أن قراءة أبي جعفر بالإسكان مع تخفيف الراء « لاتضار » ، وتحتمل وجهين : أحدهما : أن يكون الفعل من ضار يضير ، ويكون السكون لإجراء الوصل مجرى الوقف .

الثاني : أن يكون من ضار يُضَارُّ ، بتشديد الراء فاستثقل التكرير فحذف الثاني ، وجمع بين الساكنين - أعني : الألف والراء - إما إجراء للوصل مجرى الوقف ، وإما لأن الألف قائمة مقام الحركة لكونها حرف مد^(٢) .

وأما مازعمه الزمخشري - رحمه الله - فمجرد ظن لا برهان عليه ، وماليس عليه برهان لا يلتفت إليه ، فكيف وهو مخالف لنقل الكافة ، وقد تتبّع توهيمه أبوحيان ، فقال : « وهذا على عادته في تغليط القراء وتوهينهم ، ولا نذهب إلى ذلك »^(٣) .

وقد أورد « الخوارزمي » في كتاب « التخمير » شاهداً لهذه القراءة ، فقال : « وقرئ : « لاتضار » بتخفيف الراء وسكونها وإبقائها على السكون وإيداناً بأنه أراد

التضعيف ، ويشهد لذلك قوله^(٤) : [الرجز]

« إِرْهَنْ بَنِيكَ عَنْهُمْ أَرْهَنْ بَنِي »

لم يَرُدَّ النونَ في « بني » دلالة على أنه يريد بني^(٥) .

وإلى قاعدة إجراء الوصل مجرى الوقف أشار ابن مالك في الخلاصة بقوله :

« وبما أعطي لفظ الوصل ما # للوقف ثراً وفشاً منتظماً »^(٦) .

(١) انظر : الكشف ٢٧٦/١ .

(٢) انظر : الدر المصون ٤٦٧/٢ - ٤٦٨ ، والإتحاف ٤٤٠/٢ .

(٣) البحر المحيط ٢٢٥/١ .

(٤) البيت في المحتسب ١٠٨/١ ، ١٢٤ غير منسوب ، وكذلك في التخمير (شرح

المفصل) ٣٦٣/٤ ، ونسبه المحقق لحنبل بن المشي الطهوي ، قال : وربما نسب إلى العجاج .

(٥) التخمير شرح المفصل ٣٦٣/٤ .

(٦) الألفية ١١٩ .

توجيه قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب :

قراءتهم : بالرفع مع التشديد « لا تُضَارُّ » ، وتوجيهها واضح ؛ لأنه فعل مضارع لم يدخل عليه ناصب ولا جازم فرفع ، وهو تابع لما قبله من قوله تعالى : ﴿ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة: ٢٣٣] ، فإن النفي خبر ، والخبر قد يأتي موضع الأمر ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ، وقوله : ﴿ تَوَمَّنْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [الصف: ١١] .

فكذلك هذا أتى بلفظ الخبر ، ومعناه النهي ، وهذا شائع في كلام العرب^(١) .

توجيه قراءة الباقيين :

سبق القول بأن الإشكال إنما هو في قراءة أبي جعفر ، وأن الكلام على تينك القراءتين الآخرين إنما هو على سبيل إتمام الفائدة ودفع خصاصة العامة . وقراءتهم بفتح الراء مشددة مع الفتح « لا تُضَارُّ » .

وتوجيهها : أن « لا » ناهية جازمة ، دخلت على الفعل ، فسكنت الراء الثانية للجزم ، والراء التي قبلها ساكنة مدغمة فيها ، فلما التقى ساكنان حركنا الثانية لا الأولى ، وإن كان الأصل الإدغام ، وكانت الحركة فتحة - وإن كان أصل التخلص عند التقاء الساكنين الكسر - لأجل الألف ، والألف أمّ الفتحة ، فتكون حركتها موافقة لما قبلها ، ويقوي حمله على النهي أن بعده أمراً في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ ﴾^(٢) .

الخلاصة :

خلاصة القول في توجيه القراءات الثلاث : أن قراءة أبي جعفر إما أن يكون الفعل فيها من : ضار يضير ، والسكون من باب إجراء الوصل مجرى الوقف ، وإما أن يكون من المضارّة لا الضير ، فحذفت الراء الثانية استثقال التكرار ، وجمع بين الساكنين للوجه الذي قبله ، أو : لأن الراء بعد ألف ، والألف قائمة مقام الحركة .

وقراءة المكّي والبصريّين بالرفع وتشديد الراء على أن الفعل مرفوع و« لا » نافية . وقراءة الباقيين بالنصب على أن « لا » ناهية ، وسكنت الراء للجزم ، ولما التقى ساكنان تحركت الراء بالفتح لأجل الألف المناسبة لها ؛ ولأن الفتح أخف الحركات ،

(١) انظر : الكشف ٢٩٦/١ ، وشرح الهداية ١٩٩/١ ، وسفر السعادة ، للسخاوي ٥٦٣/٢ .

(٢) انظر : الكشف ٢٩٦/١ ، والدر المصون ٤٦٧/٢ .

والله أعلم .

قوله تعالى :

﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ وَعَلَى الْوَارِثِ مِثْلُ ذَلِكَ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَنْ تَرَاضٍ مِنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدْتُمْ أَنْ تَسْتَزِغُوا أَوْلَادَكُمْ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] .

قرأ ابن كثير وحده ﴿ آتَيْتُمْ ﴾ بالقصر .

وقرأ الباقر من العشرة بالمد^(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة الجمهور واضحة ؛ لأن « آتى » بمعنى : أعطى ، والمعنى : ما أعطيتموهن

إياه .

وقراءة ابن كثير أشكلت من جهة المعنى على بعض أهل العلم .

ووجه ذلك : أن « آتى » في لغة العرب بمعنى جاء ، واستعمالها في غير المجيء نادر ، وهذا الاستعمال النادر خفي على بعضهم وخفي عليهم أيضاً أنه يجوز في هذا الموضع أن تكون بمعنى المجيء ، فعابوا هذه القراءة من أجل ذلك ، ومن ثم أشار الإمام الشاطبي رحمه الله إشارة تبين قوة القصر ومكانته بما يفهم منه تغليب من غلط هذه القراءة ، فقال^(٢) :

وقصر آتيتم من رباً وأتيتم

(هـ) بنا (د) ار وجهاً ليس إلا مبجلاً

قال في « كنز المعاني » : « ومدح وجه القصر بأنه وجه معظم ، خلافاً لمن عابه بأن

القصر لا يكون إلا من المجيء ، وليس هذا موضعه »^(٣) .

(١) انظر : السبعة ١٨٣ ، والمبسوط ١٣٠ ، والنشر ٢٢٨/٢ .

ومثلها موضع سورة الروم ، وهو قوله تعالى : ﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبِّاً لِيَرْثُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ ﴾ [الروم: ٣٩] ، وتوجيهها هناك كالتوجيه هنا . انظر : الكشف ١٨٤/٢ ، والبحر المحيط ١٧٠/٢ ، مع المصادر المذكورة في توجيه موضع البقرة .

(٢) حرز الأمان ٤٣ .

(٣) كنز المعاني المعروف بشرح شعلة ص ٢٩١ .

التوجيه ورفع الإشكال :

(أتى) في لغة العرب بمعنى المجيء مطلقاً ، أو بسهولة^(١) ، وقد يأتي بمعنى الإعطاء والمجازاة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا ﴾ [الأنبياء: ٤٧] ، أي : أعطينا بها وجازينا^(٢) .

وتجيء (أتى) بمعنى : فَعَلَ ، فتقول : أتيت الجميل ، وأتيت الخير ، تُريد : فعلتُ الجميلَ ، وفعلتُ الخير^(٣) .

وقراءة القصر يمكن أن تحمل على كلا المعنيين ، على معنى : فعل ، وعلى معنى : أعطى .

ويكون معنى الآية على معنى فَعَلَ : إذا سلمتم ما فعلتم بالمعروف ، ومفعول (فعلتم) محذوف ، تقديره : نَقْدَه ، و(ما) بمعنى الذي ، أي : الذي فعلتم أو بذلتم نقده بالمعروف ، ويجوز أن تكون (ما) مصدرية ، والمعنى : إذا سلمتم الإتيان بالمعروف ، ويكون الإتيان بمعنى المأتي .

وجاء في الشعر (أتى) بمعنى : فعل أو بذل في قوله^(٤) : [الطويل]

فما يكُ من خيرٍ أتوه فإنما # تَوَارَتْهُ آبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ^(٥)

ويمكن أن تحمل على معنى : أعطى ، أي : إذا سلمتم ما أعطيتكم بالمعروف ، و« ما » أيضاً بمعنى : الذي .

وحُذِفَ المعمول ، كما حذف في قراءة المد ، وعلى هذا الوجه تكون (أتى) بمعنى : (آتى) ولا فرق .

وبهذا يتبين أن وجه القراءة بالقصر قويّ عريضة ومعنى ، وأن قول الشاطبي :

(١) انظر : مفردات الراغب ٨ (أتى) وعمدة الحفاظ ، للسمين ٧.

(٢) انظر : شمس العلوم ، لنشوان الحميري ٦٠/١.

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢٣٥/٢ — ٢٣٦ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٢.

وانظر : شرح الشاطبية ، المسمى : إرشاد المريد إلى مقصود القصيد ، للضباع ص ١٦١ .

(٤) قائله : زهير بي أبي سُلمى. انظر : ديوانه ١١٥ ، وانظر : حجة أبي علي ٢٣٥/٢ — ٣٣٦ ، وشرح

الهداية ١٩٩/١ ، والمحبر الوجيز ١١٣/١ ، والقرطبي ١٧٣/٣ ، والبحر المحيط ٢٢٩/٢ .

(٥) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢٣٥/٢ ، وشرح الهداية ١٩٩/١ ، والموضح ، لابن أبي

مريم ٣٢٩/١ ، ولم يذكر البيت ، والبحر ٢٢٩/٢.

وقصر أتيتم من رباً وأتيتم

(هـ)نا (د)ار وجهاً ليس إلا مبجلاً

أصاب كبد الحقيقة إذ العائب في هذا الوجه إنما يعيب وجهاً قرئ به مبجلاً عند أئمة

العربية والقراءة .

قوله تعالى :

﴿وَالَّذِينَ يَتَوَقَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ، فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٠].

في لفظ ﴿وَصِيَّةً﴾، قراءتان :

١ - قراءة : بالرفع قرأ بها نافع وابن كثير وشعبة عن عاصم والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف .

٢ - وقراءة : بالنصب ، قرأ بها : الباقون^(١) .

الإشكال ووجهه :

في كلتا القراءتين نوع إشكال من جهة الإعراب .

وقد استشكلها ابن هشام من هذه الجهة وأوردها في كتابه : « أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن » ، فقال : « الذين » مبتدأ ، و « وصية » خبر ، والمبتدأ عين الخبر ، والوصية ليست نفس المبتدأ ، فكيف بهذا؟ وما توجيه بعض القراء لنصب الوصية^(٢) .

وكلام ابن هشام هذا يتضمن وجه الإشكال . وبيانه بإيجاز :

أن قراءة الرفع مشكلة من حيث صلوح الخبر الذي هو ﴿وَصِيَّةً﴾ خبراً للمبتدأ الذي هو ﴿وَالَّذِينَ﴾ ، إذ الظاهر أنه لا رابط بينهما ، والشأن أن يكون الخبر بالنسبة للمبتدأ جزءاً متمماً للفائدة .

هذا في قراءة الرفع .

وأما قراءة النصب فوجه الإشكال أنه لا يعلم عامل النصب في ﴿وَصِيَّةً﴾ في الظاهر ، وتقديره عسر ، ومن ثم اختلف في ذلك اختلافاً كثيراً .

التوجيه ورفع الإشكال :

أولاً : توجيه قراءة الرفع ورفع الإشكال عنها ، وفي ذلك أقوال :

الأول : أن تكون ﴿وَصِيَّةً﴾ مبتدأ ، و﴿لأَزْوَاجِهِمْ﴾ خبر ، وحسن الابتداء

بالنكرة ؛ لأنه موضع تخصيص ، كما تقول : سلام عليك^(٣) .

(١) انظر : التحرير ٩٣ ، والإتحاف ١/٤٤٢ .

(٢) ص ٣١-٣٢ .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢/٣٤١ ، والكشف ١/٢٤٤ .

الثاني : أنها مرفوعة بفعل محذوف تقديره : كتب عليهم وصية^(١) .
قال أبو حيان : « وينبغي أن يحمل ذلك على أنه تفسير معنى ، لا تفسير إعراب ، إذ ليس هذا من المواضع التي يضمن فيها الفعل »^(٢) .

الثالث : أن ﴿الَّذِينَ﴾ : مبتدأ ، و﴿وَصِيَّةٌ﴾ مبتدأ ثانٍ ، وسوَّغ الابتداء بها كونها موصوفة تقديرًا ؛ إذ التقدير : وصية من الله لهم ، أو : منهم^(٣) .
الرابع : أن تكون ﴿وَصِيَّةٌ﴾ مبتدأ ، و﴿لَأَزْوَاجِهِمْ﴾ صفتها ، والخبر محذوف تقديره : فعليهم وصية لأزواجهم^(٤) .
قلت : الفرق بينه وبين الأول دقة .

الخامس : أن ﴿الَّذِينَ﴾ : مبتدأ على حذف مضاف من الأول ، تقديره : ووصية الذين ، قاله الزمخشري^(٥) .

السادس : -وهو للزمخشري أيضاً- كالذي قبله غير أنه على حذف مضاف من الثاني تقديره : والذين يتوفون أهل وصية لأزواجهم^(٦) .

وتعقب القولين أبو حيان ، فقال : « ولا ضرورة تدعو بنا إلى ادعاء هذا الحذف »^(٧) .

السابع : أن يكون ﴿وَصِيَّةٌ﴾ فاعلاً ، والتقدير : فلتكن وصية^(٨) .

ثانياً : توجيه قراءة النصب ، ورفع الإشكال عنها ، وفي ذلك أقوال :

الأول : أنه منصوب على المصدر ، والتقدير : وليوص الذين يتوفون وصية^(٩) ،

(١) انظر : الفريد ، لابن أبي العز ٤٨٣/١ .

(٢) البحر المحيط ٢/٢٥٤ ، وانظر : الدر المصون ٢/٥٠٢ .

(٣) انظر : الدر المصون ٢/٥١٠ .

(٤) معاني الزجاج ١/٣٢١ ، والحجة ، لأبي علي ٢/٣٤٢ ، وابن زنجلة ١٣٨ ، والكشاف ١/٢٨٩ ، والدر المصون ١/٥٠٢ .

(٥) انظر : الكشاف ١/٢٨٥ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) البحر المحيط ٢/٢٥٤ .

(٨) الحجة ، لابن خالويه ٩٨ .

(٩) حجة ابن خالويه ٩٨ ، وحجة أبي علي ٢/٣٤٣ ، وابن زنجلة ١٣٨ ، والكشاف ، لمكي

وضَعفه أبو حيان^(١) .

الثاني : أنه منصوب ؛ لأنه مفعول ثانٍ لفعل محذوف ، تقديره : ألزم ، وهذا الوجه

ذكره الزمخشري^(٢) .

قال أبو حيان : « وهذا ضعيف ؛ إذ ليس من مواضع إضمار الفعل »^(٣) .

الثالث : انتصب على المفعولية ، والتقدير : ليوصوا ، أو : يوصون ، أو : كتب الله

عليهم^(٤) .

وقال ابن هشام في توجيه القراءتين مانعه :

« الجواب عن الأول (يعني قراءة الرفع) أنه على حذف مضاف من المبتدأ ، أي :

وحكم الذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية ، أو من خبر ، والتقدير : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجاً وصية أو أهل وصية .

والثاني : (يريد قراءة النصب) انتصابه على المصدرية ، والكلام مئول على حذف

الخبر ، والتقدير : يوصون وصية ، ونظيره : « أنت منيراً » ، ولو صرح بذلك العامل لم

يُمْتَنَع ، وإنما يجب الحذف إذا كرّر المصدر ، أو كان المصدر محصوراً^(٥) .

وقوله : أنت منيراً ، أراد به التمثيل على حذف الخبر ، وتقديره هنا : أنت تُقبل منيراً ؛

أو ما في معناه ، وقصد منه التنظير لحذف الخبر لا النصب في المصدر ؛ لأن « منيراً » - هنا -

حال .

وما أجاب به ابن هشام في توجيه القراءتين موجود بمعناه في الأوجه المفصلة السابقة

في كلتا القراءتين ، وإنما أخرته هنا مع تكراره لأبين أنه الراجح والسالم من الاعتراض ،

والله أعلم .

٢٩٩/١ ، والموضح ٣٣١/١ .

(١) البحر المحيط ٢٥٤/٢ .

(٢) الكشف ٢٥٨/١ .

(٣) البحر المحيط ٢٥٤/٢ .

(٤) انظر : روح المعاني ، للآلوسي ١٥٨/٢ .

(٥) أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن ٣٢ .

قوله تعالى :

﴿ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيَّ الْفِتْنَةَ أَلَّا تُقَاتِلُوا ﴾ [البقرة: ٢٤٦] .

قرأ نافع بكسر السين في (عسيتم) حيث جاء .

وقرأ الباقون من العشرة بالفتح^(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة الفتح هي اللغة الفاشية ، وفي قراءة الكسرة مخالفة للفاشي في العربية ، وبالع

أبوحاتم فقال : « ليس للكسر وجه »^(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

القراءة بكسر السين لغة فصيحة صحيحة واردة عن العرب ، فإن العرب تقول : هو عس

بذلك مثل حر ، وقد جاء في اللغة العربية نَمَ ونَقِمَ ، فكذلك عَسَيْتُ وعَسَيْتُ^(٣) .

ولاننكر أن يكون في ذلك مخالفة للفاشي في العربية لأن القراءة لا يشترط فيها الموافقة للفاشي

منها .

وقد أشار ابن مالك في الألفية إلى اختيار الفتح فقال :

والفتح والكسرَ أجزء في السين من # نحو عَسَيْتُ وانتقا الفتح زُكن^(٤) .

ولعل نفي أبي حاتم المتقدم مسلط على (عسى) التي لم تتصل بضمير الرفع ، وهو التاء .

والكلمة هنا متصلة بضمير الرفع . والله أعلم .

(١) انظر : التعبير ص ٩٣ .

(٢) انظر : الكشف ٣٠٣/١ .

(٣) انظر : المحرر الموجيز ٣٣٠/١ .

(٤) الألفية بشرح المرادي ٣٣٣/١ .

قوله تعالى :

﴿ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] .

قرأ نافع وأبوجعفر بمد ألف (أنا) في الوصل إذا جاء بعده همز مفتوح أو مضموم حيثما جاء في القرآن ، وقرأ قالون بخلاف عنه بالمد أيضاً إذا جاء بعده همز مكسور نحو :

﴿ إِنَّ أَنَا إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [الأعراف: ١٨٨] ^(١) .

الإشكال ووجهه :

قال أبوعللي الفارسي : « وأما ماروي عن نافع من إثباته الألف في (أنا) إذا كانت بعد الألف همزة ، فيأني لا أعلم بينها وغيرها من الحروف فصلاً ، ولا شيئاً يجب من أجله إثبات الألف التي حكمها أن تثبت في الوقف ، بل لا ينبغي أن تثبت الألف التي حكمها أن تلحق في الوقف ، وتسقط في الوصل قبل الهمزة ، كما لا تثبت قبل غيرها من الحروف في شيء من المواضع » ^(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

خفي على أبي علي - رحمه الله - أن لهذه القراءة وجهاً صحيحاً لوبلغه لما قال ما قال ، وهو لم ينكر القراءة ، وإنما أخبر أنه لا يعلم لها وجهاً في العربية . وقد علم لها غيره وجهها وتخريجها . وأحسن ماخرجت به أن إثبات الألف في الوصل جاء لغة بني تميم ، فإنهم يثبتون ألف (أنا) في الوصل كما يثبتها غيرهم في الوقف ^(٣) . وقيل في توجيهها أيضاً : إنها من باب إجراء الوصل مجرى الوقف . قال أبوجيان - بعد ذكره له - : « وهو ضعيف جداً ، وليس هذا مما يحسن الأخذ به في القرآن » ^(٤) ، وعلل بعضهم بأن النطق بالهمز عسر فاستراح له بالألف لأنه حر مد ^(٥) . والوجه الأول هو المعتمد ، والوجهان الآخران كالتعليل له فحسب . والله أعلم .

(١) انظر : التعبير / ٩٤ ، والإتحاف / ١ / ٤٤٨ .

(٢) الحجة ٣٦٤/٢ - ٣٦٥ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٣٠٠/٢ .

(٤) البحر ٣٠٠/٢ .

(٥) انظر : الدر المصون ٥٤/٢ .

قوله تعالى :

﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٧١].

قرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف لفظ ﴿فَنِعِمَّا﴾ ، بفتح النون وكسر العين .
وقرأ ورش وابن كثير وحفص ويعقوب بكسرهما .

وقرأ الباقر وهم : قالون وأبو عمرو وشعبة وأبو جعفر بكسر النون وسكون العين .

ولأبي عمرو وقالون وشعبة وجه آخر ، وهو : اختلاس كسرة العين^(١) .

وما يقال هنا يقال في موضع النساء : ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨] .

الإشكال ووجهه :

استشكل النحاة قراءة إسكان العين هنا^(٢) ، ورجح بعضهم أن يكون ذلك من توهم الراوي في سماعه أبا عمرو ، وقالوا : يشبه أن يكون أبو عمرو سلك في ذلك طريقته في الإخفاء ، فتوهموا أنه سكن .

ووجه الإشكال عندهم : هو : في الجمع بين الساكنين ، وليس الأول منهما حرف

لين .

قال أبو علي الفارسي : « من قرأ ﴿فَنِعْمًا﴾ ، بسكون العين من ﴿نِعْمًا﴾ ، لم يكن قوله مستقيماً عند النحويين ؛ لأنه جمع بين ساكنين ، الأول منهما ليس بحرف مدّ ولين ، والتقاء الساكنين عندهم إنما يجوز إذا كان الحرف الأول منهما حرف لين ، نحو : دابة وشابة ، وتموّد الثوب ؛ لأن ما في الحروف من المد يصير عوضاً من الحركة »^(٣) .

وقال أبو حيان : « وأنكر الإسكان أبو العباس^(٤) وأبو إسحاق^(٥) ، وأبو علي الفارسي ؛ لأن فيه جمعا بين ساكنين على غير حدّه ، وقال أبو العباس : لا يقدر أحد أن ينطق به ، وإنما

(١) انظر : التيسير ٧١ ، وتجسير التيسير ٩٦ ، والإتحاف ١/٤٥٦ .

(٢) وكذلك في موضع النساء : ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ﴾ [النساء: ٥٨] ، ومثله ﴿ولا تعدوا﴾ ، وبعض تاءات البزي ، و﴿اسطاعوا﴾ ، في الكهف ، و﴿يخضمون﴾ ، يس ، و﴿يهدي﴾ ، يونس .

(٣) الحجة ، لأبي علي ٣٩٦/٢ بتصرف .

(٤) لعله المبرد : محمد بن يزيد ، صاحب الكامل .

(٥) هو : الزجاج ، وانظر : معاني القرآن ١/٣٥٣-٣٥٤ .

يروم الجمع بين ساكنين ويحرّك ولا يأتيه»^(١).
وقال مكي : « وروي الإسكان للعين ، وليس بشيء ولا قرأت به ؛ لأن فيه جمعاً بين
الساكنين »^(٢).

التوجيه ورفع الإشكال :

يمكن إجمال تخريج هذا الوجه من القراءة ورفع الإشكال عنه في الأمور الآتية :
أولاً : المرجع في القراءة صحة روايتها عن النبي ﷺ .
ثانياً : إذا أنكر نحويّ القراءة بحجة مخالفتها القاعدة التي تواطأ عليها النحاة وأنكر
على إنكاره ولم يُعبأ بقوله ؛ لأن القاعدة التي وضعها وضعها من لا عصمة له ، والقراءة
رويت عن معصوم ، والمعصوم لا يُقرّ على خطأ .
ثالثاً : هذه القراءة مروية عن أبي عمرو ، وأبو عمرو كان من علماء العربية والأئمة
الفصحاء ، وقد رواها وتلقاها ولم ينكرها .
رابعاً : اختار هذه القراءة -على كثرة استبعاده لكثير من وجوه القراءة- أبو عبيدة أحد
أئمة اللغة المشهورين وقواها وانتصر لها^(٣).

خامساً : الجمع بين الساكنين في مثل هذا لغة ذكرت عن العرب^(٤) ، ولذلك نظائر
في القراءة لا يمكن أن يكون حصل في جميعها ظنّ من الراوي بأن القاريء الذي هو يروي
عنه أراد الاختلاس فسكّن ، ومن ذلك لفظ : ﴿ وَلَا تَعْدُوا ﴾ ، وبعض تاءات البزي ،
نحو : ﴿ هَلْ تَرَبِّصُونَ بِنَا ﴾ [التوبة: ٥٢] ، و ﴿ أَمِنْ لَا يَهْدِي ﴾ [يونس: ٣٥] ،
و ﴿ فَمَا اسْطَاعُوا ﴾ [الكهف: ٩٧] ، و ﴿ يَخْصِمُونَ ﴾ [يس: ٤٩] ، (كل ذلك مروى عن
السبعة) .

تنبيه :

لم يذكر الشاطبي رحمه الله رواية الإسكان في الحرز ، وذكره أبو عمرو في التيسير

(١) البحر المحيط ٣٣٨/٢ .

(٢) الكشف ٣١٦/١ .

(٣) انظر : معاني القرآن للزجاج ١٥٤/١ .

(٤) انظر : النشر ٢٣٦/٢ .

كما تقدم في صدر الكلام عند الإحالة عليه ، وكان ينبغي ذكره ؛ لأنه أصلُ نظمهِ^(١) .

(١) وانظر : البدور الزاهرة ص ٥٦ .

قوله تعالى :

﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٩] .

قرأ شعبة عن عاصم ، وكذلك حمزة ﴿ فَأْذَنُوا ﴾ ، بفتح الهمزة وكسر الذال وإدخال ألف بينهما .

وقرأ الباقر بإسكان الهمزة وفتح الذال^(١) .

الإشكال ووجهه :

معنى قراءة الجمهور : فأيقنوا بحرب من الله ورسوله ، فهم المقصودون بأن يعلموا

ذلك من أنفسهم^(٢) ، وإن لم يتركوا الربا .

واستبعد أبوحاتم قراءة المدّ .

ووجه الإشكال الحامل له على القول ببعدها : أنهم هم المخاطبون بترك الربا ،

فكيف يؤمرون بإعلام غيرهم بالحرب؟!^(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

نازع العلماء أباحاتهم في استبعاده وعلته ولم يسلّموا له ذلك ، وذكروا في ردّهم على

ذلك وجهين :

الأول : أن معنى ﴿ فَأْذَنُوا ﴾ فأعلموا ، والمفعول محذوف تقديره : كل من لم يترك

الربا ، أو أنفسكم ، أو بعضكم بعضاً ، أو غيركم^(٤) .

وقدره أبو شامة : فأعلموا من وراءكم بحرب من الله^(٥) .

قال ابن عطية : « وكأن هذه القراءة تقتضي فسحاً لهم في الارتياح والتبئيت ، أي :

(١) انظر : الإرشاد ٢٥٢ ، والتجوير ٩٦ .

(٢) انظر : إعراب القراءات ، لابن خالويه ١٠٣/١ ، والكشف ٣١٨/١ .

(٣) انظر : الكشف لمكي ٣١٨/١ .

(٤) انظر : معاني الزجاج ٣٥٩/١ ، وتفسير السمرقندي ٢٣٦/١ ، والكشاف ٣١٨/١ ،

والمحرر ٣٧٥/١ .

(٥) انظر : الإبراز ٣٨٦/٢ .

فأعلموا نفوسكم هذا ثم انظروا في الأرجح لكم ، ترك الربا أو الحرب»^(١) .
 الوجه الثاني : أن من أمر بإعلام غيره لا بد أن يكون قد عَلم ، ففي إعلامه علمه
 لا محالة^(٢) ، وهذا يتضمن معنى القراءة الأخرى وزيادة ؛ لأنها أعم فكل إيدان إذن وزيادة ،
 وليس كذلك الإذن ؛ لأنه لا يتعدى من اتصف به .
 ولهذا المعنى كاد أن يختار مكّي - رحمه الله - قراءة المدّ ، ولم يمنعه من ذلك إلا
 كثرة من قرأ بالقصر^(٣) .

وقال أبوحيان : «قراءة المدّ أرجح ؛ لأنها أبلغ وأكد»^(٤) .

تنبيه :

عبارة ابن الجزري في النشر : « وقرأ الباقون بفتحها (يعني الذال) ووصل
 الهمزة »^(٥) .
 وهي موهمة ، ولعل التعبير بالوصل من أجل أن الهمزة توصل مع ما بعدها دون فاصل
 كما حصل في قراءة المد ، والله أعلم .

(١) المحرر الوجيز ١/٣٧٥-٣٧٦ .

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢/٤١٣ ، والبحر المحيط ١/٣٥٣ ، وروح المعاني ٣/٥٣ ، والدر
 المصون ٢/٦٤١ .

(٣) انظر : الكشف ١/٣١٨ .

(٤) البحر المحيط ٢/٣٥٣ .

(٥) ج ٢/٢٣٦ .

سورة آل عمران

قوله تعالى :

﴿إِنْ تَمَسَّسْتُمْ حَسَنَةً تَسْؤُهُمْ وَإِنْ تُصِيبُكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ﴾ [آل عمران: ١٢٠] .

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بكسر الضاد من ﴿يَضُرُّكُمْ﴾ ، وسكون الراء

مخففة .

وقرأ الباقر بضم الضاد والراء مشددة^(١) .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة التخفيف ، وهي من ضَارَهُ يَضِيرُهُ بمعنى : ضرّه ، وإعرابها

واضح^(٢) .

ونصّ أبو الحسين الباقرلي على أن قراءة التشديد مشكلة .

ووجه الإشكال - كما ذكر - أن الفعل ﴿يَضُرُّكُمْ﴾ ، جواب الشرط وجواب الشرط

مجزوم^(٣) .

وظاهر الفعل هنا الرفع ، فما الوجه في ذلك؟ وبماذا يُرفع الإشكال؟ .

التوجيه ورفع الإشكال :

الجواب عن الإشكال المذكور وتوجيه القراءة من ثلاثة أوجه :

الأول : أن يقال : جواب الشرط - وإن كان مؤخرًا - فهو على نية التقديم ، وتقدير

الكلام : لا يضرركم كيدهم شيئاً إن تصبروا وتتقوا ، وهو كقول الشاعر^(٤) : [الطويل]

(١) انظر : النشر ٢/٢٤٥ ، والتجوير ١٠٠ ، والإتحاف ١/٤٨٦ .

(٢) انظر : الحجة لأبي علي ٣/٧٥ ، وشرح الهداية ١/٢٣٠ ، والموضح ، لابن مريم ١/٣٨١ ،

وإعراب العُكْبَرِي ١/٢٨٨ ، والبحر المحيط ٣/٤٦ .

(٣) انظر : كشف المشكلات ١/٢٤٧-٢٤٨ .

(٤) قائله : أبو ذؤيب الهذلي . انظر : شرح أشعار الهذليين ١/٢٠٨ ، والكتاب ، لسيبويه ٣/٧٠ ،

والمقتضب ٢/٧٢ ، والأشْمُونِي ٤/١٨ ، والطوق : الطاقة ، والمُطَبَّعة : المملوءة ، والشاعر

فَقِيلَ تَحْمَلْ فَوْقَ طَوِّكَ إِنَّهَا # مَطْبَعَةٌ مِنْ يَأْتِهَا لَا يَضِيرُهَا

والتقدير : لا يضرها من يأتها .

وقول الشاعر^(١) : [البسيط]

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ # يقولُ : لا غائبَ مالي ولا حَرِمْ^(٢) .

الثاني : أن يكون مرفوعاً على إرادة حذف الفاء ، أي : فلا يضركم كيدهم ، وهو

كقول الشاعر^(٣) : [البسيط]

من يفعل الحسناتِ الله يشكرها

والشيءُ بالشيء عند الله مثلاً

وعلى هذين القولين تكون الضمة ضمة إعراب^(٤) .

الثالث : أن الضمة هنا ليست ضمة إعراب ، بل هي ضمة إتباع لضمة الضاد ، وهي

يصف قرية مملوءة بالطعام .

ويصلح أن يكون شاهداً للقراءة الأخرى ، ومحل الشاهد : "يضرها" ؛ لأنه من ضار ، يضر ،

وانظر : الحجة ، لأبي علي ٧٥/٣ .

(١) قائله : زهير ابن أبي سلمى . انظر : ديوانه بشرح أبي العباس ثعلب ١٢٩ ، والشعراء الستة

الجاهليين ٣/٩ ، والخوازمي في التخمير ١٤٥/٤ ، ومحل الشاهد ، قوله : "يقول" والأصل :

يقل .

وهذا الفعل -إن لم يكن على نية التقديم والتأخير- رفعه جائز ؛ لأن فعل الشرط ماض ، قال ابن

مالك :

وبعد ماضٍ رفعك الحزاً حسنٌ

(٢) انظر : كشف المشكلات ٢٤٨/١ ، وإعراب العكبري ٢٧٩/١ ، وإبراز المعاني ٢٩/٣ ، والبحر

المحيط ٣/ وانفرد صاحب الكشف بذكر البيتين .

(٣) انشده : سيبويه في الكتاب ٦٥/٣ ، ونسبه لحسان بن ثابت ، ولم أجده في ديوانه المطبوع ،

ونسبه المبرد لابنه عبدالرحمن بن حسان ، انظر : المقتضب ٧٢/٢ ، وهو غير منسوب في

الخصائص ٢٨١/٢ ، والأشمونى ٢٠/٤ ، ونسبه العيني إلى عبدالله بن حسان بن ثابت رقم

الشاهد ٨٥٠ ، ويروى : والشر بالشر ؛ بدل : والشيء بالشيء .

(٤) انظر : الجمل ، للخليل بن أحمد ٢٠٠-٢٠١ ، والمقتضب ٧٢/٢ ، وكشف

المشكلاته ٢٤٩/١ ، وإعراب العكبري ٢٨٩/١ ، وإبراز المعاني ٣٦/٣ ، واستشهد بالبيت :

الخليل ، والمبرد ، دون الباقيين من هؤلاء .

ضمة بناء ، كقولك : مُدُّ ، بضم الدال إتياعاً لحركة الميم ، والفعل على هذا مجزوم .

الترجيح :

الراجح -والله أعلم- هو الوجه الثالث ، لأمرين :

الأول : موافقته للأصل ، وهو عدم تقدير التقديم ، وعدم تقدير محذوف ، والوجهان الأولان خارجان عن الأصل .

أما الأول : فخرج عن الأصل الذي هو : عدم التقديم إلا بدليل أيضاً .

وأما الثاني : فخرج عن الأصل الذي هو عدم التقدير والحذف إلا بدليل ، ولا يخفى أن ما كان موافقاً للأصل مقدم على ما خرج عنه .

الأمر الآخر : سلامة هذا الوجه من التضعيف ، والوجهان الآخران ضعفهما أبوشامة وصحَّح هذا الوجه ، ولم يذكر علة التضعيف ولا علة التصحيح^(١) ، والظاهر : أن العلة في ذلك ما ذكرته ، والله أعلم .

(١) انظر : إبراز المعاني ٣/٣٦ .

قوله تعالى :

﴿وَكَايْنٍ مِنْ نَبِيِّ قَاتَل مَعَهُ رِثْيُونٌ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦].

قرأ نافع وابن كثير وأبو عمرو ويعقوب (قُتِل) ، وقرأ الباقر بفتح القاف بعدها ألف

فتاء مفتوحة^(١) ﴿قَاتَلَ﴾ .

الإشكال ووجهه :

استشكل جماعة من أهل العلم قراءة (قُتِل) بضم فكسر ، وقالوا بضعفها^(٢) .

ووجه الإشكال عندهم : أن القراءة بالبناء للمجهول تفهم أن القتل وقع على النبيين ،

وقد روي عن الحسن وغيره : « ما قُتِل نبي في حرب قط »^(٣) ، وفي الذكر ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ

رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ﴾ [غافر: ٥١] .

وقوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ . إِنَّهُمْ لَهُمُ

الْمَنْصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧١، ١٧٢] .

التوجيه ورفع الإشكال :

في تخريج هذه القراءة ثلاثة أوجه :

أحدها : أن يكون (قُتِل) واقعاً على النبي وحده ، وعليه فتمام الكلام عند قوله :

(قتل) ، ويكون في الكلام إضمار ، أي : ومعه ريثون كثير^(٤) ، وهذا لا يرفع الإشكال .

الثاني : أنه ليس في (قتل) ضمير يعود إلى النبي ، وإنما الفعل مسند إلى مابعده ،

(١) انظر : إرشاد المبتدي ٢٦٩ ، والنشر ٢/٢٤٢ .

(٢) انظر : البيان ، لابن الأنباري ١/٢٢٥ .

(٣) ذكره في الدر المنثور ٨٢/٢ معزواً إلى سعيد بن منصور وعبد بن حميد وابن المنذر عن سعيد بن جبير .

(٤) انظر : الكشف ٣٥٩/١-٣٦٠ ، والفريد ، لابن أبي العز الهمداني ١/٦٣٩ ، وتفسير القرطبي

٢٢٩/٤ ، والبحر المحيط ٣/٧٨ ، والاهتداء في الوقف والابتداء ، لابن الجزري ،

ورقة ٢٩ مخطوط ، وروح المعاني ٤/٨٣ .

ورده القاسمي ، وقال : هو "تكلف ينبو عن سليم الأفهام ، وتعسف يجب تنزيه التنزيل عن

أمثاله ، وإن نقله القفال ونصره السهيلي وبالف فيه ، فما كل سوداء تمرّة" . محاسن التأويل

وهو (ريون) .

وعليه فلا إشكال في الآية البتة ؛ لأن القتل حينئذ واقع على غير النبيين .
ورجح هذا القول ونصره العلامة الشنقيطي خروجاً عن اللبس ، وجمعاً بينها وبين
النصوص التي اقتضت وعد الله بنصر رسله وغلبة جنده^(١) ، وستأتي مناقشة قوله قريباً .
ويؤيد هذا المعنى قراءة من قرأ (قَتَلَ) بتشديد التاء ، فإنه حينئذ يفيد التكثير الذي
يرشح أن يكون واقعاً على (ريون) لا على (نبي) ؛ لأنه واحد^(٢) .

الثالث : أن يكون القتل أصاب النبي ومن معه من الرّبيّين ، ودعوى منع وقوع القتل
على الأنبياء والرسل في الحرب^(٣) دعوى غير مسلمة ولا مقبولة ، ونصرهم المذكور في
الآية السابقة ومافي معناها محمول على أحد أمرين :

أولهما : أن الله ينصرهم بعد الموت بأن يسلط على قاتلهم من ينتقم منه كما سلط
على الذين قتلوا أنبياء الله شعيباً وزكريا ويحيى إذ سلط عليهم بختنصر وغيره^(٤) .
الثاني : أن لفظ (رسلنا) في ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا﴾ [غافر: ٥١] ، ومافي معناها محمول
على خصوص نبينا ﷺ وحده .

وقد رد العلامة الشنقيطي هذا الوجه بأمرين :
أحدهما : أنه خروج عن الظاهر المتبادر بلا دليل ، والحكم بأن المقتول هو المنصور
بعيد جدا غير معروف في لغة العرب ، وكذلك حمله على نبينا وحده ﷺ بعيد جدا .
ثانيهما : أن النصر المذكور ليس مطلق نصر ، بل هو مقيد بالغلبة ، قال
تعالى : ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١] ، وقد غاير الله بين القتل والغلبة ،
فقال : ﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ﴾ [النساء: ٧٤]^(٥) .

(١) انظر : الأضواء ٢٥٥/١-٢٥٨ .

(٢) انظر : روح المعاني ٨٣/٤ ، وأضواء البيان ٢٥٧/١ ، ودعوى أن التشديد ينافي وقوع القتل على
النبي غير ظاهر كما قالوا ، والله أعلم .

(٣) أما في غير الحرب فالكل مسلم بوقوع القتل على الأنبياء ، لقوله تعالى : ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ
الْحَقِّ﴾ [البقرة: ٦١] .

(٤) انظر : تفسير ابن جرير ١١٦/٤-١١٧ ، والكشف ، لمكي ٣٥٩/١ ، وتفسير
القرطبي ٢٢٩/٤ ، وروح المعاني ٨٣/٤ ، والحمل المذكور المنشق عن أمرين ذكرهما ابن
جرير في تفسير سورة غافر . انظر ٧٤/٢٤ .

(٥) انظر : أضواء البيان ٢٥٦/١ .

مناقشة ماذهب إليه العلامة الشنقيطي - رحمه الله :

حاصل رأيه - رحمه الله - أن القتل لا يقع على النبي المقاتل ؛ لأن الله ضمن غلبته ونصره ، وأن معنى الآية وإعرابها يجب أن يحمل على المعنى الثاني كما تقدم .

ويظهر لي - والله أعلم - أن الحق في غير ما قاله للوجوه الآتية :

أولاً : أن بعض الآيات التي استدل بها على نصر الله لرسله وقع فيها إشراك غيرهم معهم ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ [غافر: ٥١] ، فجعل معهم الذين آمنوا ، ولا أحد يدّعي أن الله ضمن ألا يقتل المؤمنون كما لا يقتل الأنبياء .

فإن قيل : النصر : نصران ، نصر غلبة ، ونصر إعانة ، وقد يعان المقاتل ويقتل ، وأما نصر الغلبة فيستحيل معه القتل ؛ لأنه إن قتل فقد غلب ، وقد غاير الله بين القتل والغلبة ، وصرح الله بهذا المعنى في قوله تعالى : ﴿ لَا غَلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ﴾ ، فخص الرسل .

فالجواب على هذا : أن الله أخبر أيضاً بهذا المعنى الأخص الذي هو الغلبة وضمنه لجنده وعباده المؤمنين ، فقال : ﴿ وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُرْسَلِينَ . إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ . وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ ﴾ [الصافات: ١٧١، ١٧٣] .

فتحصل من هذا أن الاستدلال بوعد الله رسله بالغلبة لا يتم ؛ لأنه وعد غيرهم بها ، والمستدلّ بذلك لا يخالف في أن القتل واقع على غير الرسل .

فإن قيل : يلزم من هذا أنه قد يتخلف وعد الله لعباده إذ وعدهم بالنصر والغلبة .

قيل : الجواب أن وعد الله لا يخلف وأن أمره نافذ ، لكن للنصر والغلبة مقتضيات أوجبها على المقاتل إن أتى بها على وجهها تحقق وعد الله ، وقد يتخلف وعد الله لتخلف مقتضى من مقتضيات النصر والغلبة ، والشأن في ذلك كالشأن في الدعاء - مثلاً - فإن الله وعد بإجابة من دعاه ، لكن قد تتخلف الإجابة لمعنى آخر من المعاني كالإخلاص مثلاً .

فإن قيل : الغلبة نوعان : غلبة بالسيف ، وغلبة بالحجة ، وآية الصافات محمولة على

المعنى الثاني دون الأول .

قيل : هذا غير وارد لدليلين :

الأول : أنه قصر لللفظ على أحد معنيه بلا دليل أو برهان .

الثاني : يلزم أن يحمل على ذلك المعنى قوله تعالى : ﴿ لَا غَلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ﴾ ، فلا تتم به الدعوى .

ثانياً : منع الشيخ الشنقيطي أن يكون النبي المقاتل مقتولاً في هذه الآية ، أعني ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ نَبِيِّ قَاتَلْ مَعَهُ رِئُوسٌ كَثِيرٌ ﴾ ، واستدل عليه بالآيات المذكورة في نصر الرسل وغلبتهم ، وهو غير مسلم ؛ لأن آية آل عمران في النبيين ، وقد يكون النبي غير رسول ،

والآية الأخرى في المرسلين ، ولا يمكن أن يكون الرسول غير نبي .
 فلو حمل جواز وقوع القتل على النبي لآية آل عمران وعدمه على الرسل لسائر
 الآيات لكان مقبولاً ، وحيث تخرج الآية عن محل النزاع .
 غير أن هذا أيضاً معارض بما سبق بيانه في صدر المناقشة^(١) ، والله أعلم .

(١) فإن كان الشيخ لا يرى فرقا بين الرسول والنبي فلا يرد عليه الوجه الثاني .

قوله تعالى :

﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نَاعَسًا يَغْشَى طَائِفَةً مِنْكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ يُخْفُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ مَا لَا يُبْدُونَ لَكَ يَقُولُونَ لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قُتِلْنَا هَاهُنَا قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ وَلِيَبْتَلِيَ اللَّهُ مَا فِي صُدُورِكُمْ وَلِيُمَحَّصَ مَا فِي قُلُوبِكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] .

في لفظ ﴿كُلَّهُ﴾ قراءتان :

الأولى : بالنصب لجميع العشرة عدا أبي عمرو ويعقوب ، ولا إشكال فيها .

والثانية : لهما ، بالرفع^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة أبي عمرو ويعقوب بعض إشكال من جهة الإعراب .

ووجهه : أن لفظ « كل » الغالب فيه التبعة ، إذا لم يكن في أول الكلام ،

نحو : ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨] .

ولم يأت تابعا هنا مع أنه ليس في أول الكلام كما يظهر ، فربما أشكل على بعض متوسطي الملكة الإعرابية الرفع فيه ظنا منه أن التابع هنا خالف متبوعه ، والأمر ليس كذلك ، لاسيما أن كثيرا من الناس يرجح قراءة الجمهور التي هي قراءة النصب ؛ للمعنى الذي ذكرته سابقا في « كل » .

قال ابن عطية في تفسيره : « ورجح الناس قراءة الجمهور ؛ لأن التأكيد أملك بلفظ

« كل » ،^(٢) .

وقال مكي في الكشف : « والنصب الاختيار للإجماع عليه ، ولصحة وجهه ، ولأن

التأكيد أصل « كل » ؛ لأنها للإحاطة^(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

توجيه هذه القراءة يتخلص في الآتي ، وبيانها يرتفع الإشكال :

(١) انظر : التلخيص ، لأبي معشر ٢٣٦ ، والنشر ٢/٢٤٢ ، والإتحاف ١/٤٩١ .

(٢) المحرر الوجيز ١/٥٢٨ .

(٣) ١/٣٦١ .

اعلم أولاً أن لفظ « كل » يليه العوامل ، فهو كسائر الأسماء ، وأنه هنا ليس تأكيداً تابعاً لما قبله ، بل هو مبتدأ ، خبره « لله » ابتدء به كما في قوله تعالى : ﴿ وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا ﴾ [مريم: ٩٥]^(١) .

وهذه الآية بهذه القراءة لها نظير لم يقرأ إلا بالوجه المماثل لها وهو الابتداء بإجماع

القراء ، وذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّا كُلٌّ فِيهَا ﴾ [غافر: ٤٨]^(٢) .

وبهذا يتضح أنه لا تنافي بين القراءتين ولا إشكال يوجب الترجيح أو تصحيح إحدى القراءتين دون الأخرى ولا اختلافاً في المعنى ، وإنما هو كقولك : إن المال كله لك ، يجوز النصب والرفع ، النصب : على التوكيد ، والرفع : على الابتداء ، ولك : خبره ، والجملة في محل رفع خبر « إن » ، والله أعلم .

(١) انظر : الموضح ٣٨٧/١ ، وشرح الهداية ٢٣٥/١ .

(٢) انظر : إبراز المعاني ٤٠/٣ ، وانظر : الحجة ، لابن زنجلة ١٧٧ .

قوله تعالى :

﴿ يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ

الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [آل عمران: ١٧١] .

قرأ الكسائي وحده بكسر همزة ﴿وَأَنَّ﴾ ، والباقون بالفتح ^(١) .

الإشكال ووجهه :

ذكر مصنف « الدر المصون » أن الزمخشري خرّج قراءة الكسائي على أن الجملة

اعتراضية ، وأنه استشكل كونها اعتراضاً ؛ لأنها لم تقع بين متلازمين ^(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

الخطب في هذه القراءة جليل ، ويمكن أن يجاب عن الإشكال بأن « الذين

استجابوا » يصح أن يكون نعتاً لقوله : ﴿ الَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٧٠] ، أو بدلاً

منه أو حالاً ، وحينئذ تكون الجملة واقعة بين متلازمين ^(٣) .

وأولى من هذا الجواب وأقرب : هو ما علّل به عامّة أهل التخرّيج والتأويل ، وهو : أن

الكسر - هنا - للاستئناف ، وابتداء جملة جديدة ، وأن هذا ليس من الاعتراض ، فلا يرد

الإشكال أصلاً ^(٤) .

وإن شئت قلت : إن دعوى وقوع الاعتراض بين متلازمين على جهة اللزوم دعوى

غير مسلمة ؛ لأن كثيراً من أهل البيان يجوز وقوعه آخر جملة لا تليها جملة متصلة بها ^(٥) .

(١) انظر : المبسوط ١٤٩ ، والإرشاد ٢٧١ ، والتجوير ١٠١ .

(٢) لم أجد الاستشكال في الكشف في أكثر من طبعة ، ويحتمل أن تكون العبارة : واستشكل

كونها... (بالفعل المبني للمفعول) ، وصنيع محقق الدرّ (الخراط) يثبت ما أثبتّه في الصلب ،

وفي كلا الاحتمالين الاستشكال حاصل من الزمخشري أو غيره ، وانظر : الكشف ٤٣١/١ ،

والدر المصون ٤٨٦/٣ - ٤٨٧ .

(٣) انظر : الدر المصون ٤٨٧/٣ .

(٤) انظر : إعراب ابن خالويه ١٢٣/١ ، والكشف ٣٦٤/١ ، والبحر المحيط ١٢٢/٣ ، وقد نفى أن

تكون الجملة اعتراضاً ، وانظر : حاشية الشهاب ٨١/٣ ، وتفسير الجلالين ٦٤/١ ، مع تفسير

البيضاوي ، وقال : إنه استئناف معترض ، وحاشية الصاوي على الجلالين ١٩١/١ .

(٥) انظر : الإيضاح ، للقرطبي ٢٠٩ ، وشرح التلخيص ، للبايزي ٤٥٥ ، والمطوّل على التلخيص ،

للتفتازاني ٢٩٨ .

وعليه ؛ فلا مانع من أن تحمل الآية - بهذه القراءة - على هذا المعنى ، وكان
 البضاوي مال إلى هذا فجمع في تخريج القراءة بين الاستئناف والاعتراض^(١) ، وتبعه في
 ذلك الشوكاني في تفسيره^(٢) .
 والجواب الذي قبله هو : المقدم ؛ لأن أهل المعاني غير متفقين على عدم اشتراط
 وقوع الاعتراض بين متلازمين أيضاً ، والله أعلم .

(١) انظر : تفسيره : أنوار التنزيل ٥٣/٢ .

(٢) انظر : فتح القدير ٣٩٩/١ .

قوله تعالى :

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ لَّأَنفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨] .

قرأ حمزة حرف ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ بالتاء ، والباقون من العشرة بالياء^(١) .

الإشكال :

في قراءة حمزة إشكال إعرابي قوي^(٢) .

قال أبو حيان : « وإشكال هذه القراءة زعم أبو حاتم وغيره أنها لحن وردوها »^(٣) .

وقال أبو شامة : « وقراءة حمزة بالخطاب مشلكة »^(٤) .

وجه الإشكال :

أن الكلام - من جهة الإعراب - لا يستقيم إلا بكسر همزة ﴿أَنَّمَا﴾ ، أو نصب

﴿خَيْرٌ لَّأَنفُسِهِمْ﴾ ، وحمزة لا يقرأ بشيء من ذلك^(٥) .

لأننا سوف نعرب ﴿أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ خَيْرٌ﴾ ، بدلاً من ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ، فيصبح

المعنى : ولا تحسبن إملأنا خيراً ، بالنصب ؛ لأنه المفعول الثاني .

ولو كانت الهمزة في ﴿أَنَّمَا﴾ ، مكسورة لارتفع الإشكال أيضاً ؛ لأن الكلام يكون

مستأنفاً ، ونقدر مفعولاً ثانياً ، تقديره : مهملين أو نحو ذلك .

التوجيه ورفع الإشكال :

في تخريج هذه القراءة وجوه :

الأول : أن يُجعل ﴿أَنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ﴾ ، بدل اشتغال من ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ،

و﴿خَيْرٌ﴾ ، خبر لمبتدأ محذوف ، أي : هو خير لأنفسهم ، والمعنى : لا تحسبن الذين

(١) انظر : التعبير ١٠٢ ، والإتحاف ١/٤٩٥ .

(٢) وأما قراءة الجمهور بإعرابها ظاهر ؛ كما صرح بذلك أبو حيان في البحر ٣/١٢٨ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) الإبراز ٣/٤٧ .

(٥) وقرأ بكسر (أنما) يحيى بن وثاب كما في إعراب النحاس ١/٤٢١ ، والقرطبي ٤/٢٨٨ ، وانظر

لسبب الإشكال : الحجة ، لأبي علي ٣/١٠٥ ، وشرح الهداية ١/٢٣٨ .

كفروا إملأنا هو خير لأنفسهم ، والجملة هي المفعول الثاني .

ومثل ذلك قول الشاعر^(١) : [البسيط]

منا الأناة وبعضُ القوم يحسبنا

أنا بطاء وفي إبطائنا سرعُ

قال أبو شامة : « كذا جاءت الرواية بفتح (أنا) بعد ذكر المفعول الأول ، فعلى هذا يجوز أن تقول : حسبت زيدا أنه قائم ، أي : حسبته ذا قيام ، فوجه الفتح أنها وقعت

مفعولة ، وهي وما عملت فيه في موضع مفرد ، وهو المفعول الثاني لحسبت »^(٢) .

الثاني : أن يكون فاعلُ ﴿ تَحَسَّنْ ﴾ ، ضميرُ النبي ﷺ ، ويكون ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ ، مفعولاً أولاً ، و﴿ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ ﴾ ، مفعولاً ثانياً ، ولا بدّ حينئذ من حذف مضاف ، إما من المفعول الأول ، أو الثاني ، تقديره : ولا تحسبن شأن أو حال أو أمر الذين كفروا ، أو :

ولا تحسبن الذين كفروا أصحاب أن إملأنا خير لهم^(٣) .

الثالث : أن يُعربَ لفظ ﴿ الذين كفروا ﴾ مفعولاً أولاً ، ويكون ﴿ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ ﴾ ليزدادوا إثماً مفعولاً ثانياً ، واعترض بينهما لفظ ﴿ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ ﴾ خير لأنفسهم وهو مبتدأ وخبر ،

ويكون في الكلام تقديم وتأخير^(٤) .

الرابع : أن الأصل : ولا تحسبن أن إملأنا للذين كفروا خير لهم ، قدّم ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾

توكيداً ، ثم جاء ﴿ لَهُمْ ﴾ من قوله : ﴿ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ ﴾ ، ردّاً عليهم^(٥) .

الخامس : أن يكون ﴿ إِنَّمَا نُمَلِّي لَهُمْ ﴾ بدلاً من ﴿ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ .

(١) قائله : وضاح بن إسماعيل ، والبيت في الحماسة ٣٢٤/١ ، واستشهد به أبو شامة في الإبراز

٥٠/٣ ، ولم ينسبه ، وكذلك السمين في الدر ٤٩٩/٣ ، والسَّرع (بفتحتين) السُّرعة .

(٢) الإبراز ٥٠/٣ .

(٣) انظر : إعراب السبع ، لابن خالويه ١٢٣/١ ، والكشف ، لمكي ٣٦٦/١ ، وإعراب الإنباري

٢٣٢/١ ، وإنما احتج إلى هذا التأويل في تقدير المضاف ؛ لأن لفظ "إنما نملّي" مصدر ،

والمصدر معنى من المعاني لا يصدق على الذين كفروا ، وانظر : الدر المصون ٤٩٧/٣ .

(٤) هذا الوجه نقله السمين في الدر ٥٠٠/٣ عن الأخفش ، وفيه غرابة ؛ لأنه لا يصح إلا إذا كانت

همزة (إنما) في (إنما نملّي لهم ليزدادوا) مفتوحة ، وهي مكسورة في قراءة حمزة وغيره ، وقد

ذكرها السمين توجيهاً لقراءة حمزة بالخطاب .

(٥) انظر : شرح الهداية ٢٣٨/١ ، وانظر : الدر المصون ٥٠٠/٣ ، وفي عبارته تحريف ، ولا دليل

على هذا التركيب .

ومثل ذلك قول الشاعر^(١) :

فما كان قيسٌ هُلكهُ هُنْكَ واحدٍ # ولكنه بُنيانُ قومٍ تهْدَمُ^(٢)
واعترض المهدويّ على هذا الوجه بأن البدلَ إنما يصحّ -هنا- مع نصب « خير » ؛
لأن التقدير : ولا تحسبن إملأنا للذين كفروا خيراً لهم ، وحمزة قرأ بالرفع لا بالنصب^(٣) .
السادس : أن تكون التاء في ﴿ تَحْسَبَنَّ ﴾ للتأنيث ، كتاء : ﴿ كَذَبَتْ قَوْمٌ نُوحَ
الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٥] ، ويكون ﴿ الَّذِينَ ﴾ صفةً لموصوف محذوف هو فاعل ،
والتقدير : ولا تحسبن القوم الذين كفروا^(٤) .
قال في الدر المصون : « وهو أغربها »^(٥) .
والذي يرجحه النظر القول الأول والثاني وما عداهما لم يسلم من غوائل الردّ
أو الغرابة أو التمحّل ، والله أعلم .

-
- (١) قائله : عبّدة بن الطيّب ، وأنشده سيّويه في الكتاب ١٥٥/١-١٥٧ منسوباً إليه .
وانظر : عيون الأخبار ، لابن قتيبة ٢٨٧/١ ، والشاهد : "هُلْكُهُ" ؛ لأنه بدل من "قيس" ،
وكلاهما مرفوع .
(٢) وإلى هذا الوجه ذهب الكسائي والفراء وتبعهما الزجاج والزمخشري ٤٣٤/١ وغيرهما .
انظر : معاني القرآن ، للفراء ٢٤٨/١ بعبارة قريبة ، ومعاني الزجاج ٤٩١/١ ، والكشاف /١ ،
والبحر المحيط ١٢٨/٣ .
(٣) انظر : شرح الهداية ٢٣٩/١ .
(٤) انظر : الإبراز ٥٠/٣ .
(٥) ٤٩٨/٣ .

قوله تعالى :

﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُوذُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأُدْخِلَنَّهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ثَوَابًا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الثَّوَابِ ﴾ [آل عمران: ١٩٥] .

قرأ الكوفيون إلا عاصماً ﴿ وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا ﴾ ببناء الأول للمفعول ، والثاني للفاعل .

وقرأ الباكون من العشرة ببناء الأول للفاعل والثاني للمفعول^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الأخوين (حمزة والكسائي) وخلف بعض إشكال من جهة المعنى .
ووجهه : أن الحسن والعقل يمنعان من وقوع القتال من المقتول بعد قتله ، وفي القراءة إخبار عنهم بأنهم قتلوا وقتلوا وقد قال جماعة من أهل العربية بأن الواو تفيد الترتيب^(٢) .

وعبارة السمين قد تفهم أنها مشكلة ، والأمر كما قال^(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

توجيه هذه القراءة وإزالة الإشكال عنها من ثلاثة أوجه :
الأول : أن الواو لا تفيد الترتيب كالفاء وثم ، بل تكون لمطلق الجمع عند أكثر النحويين ، وبالعسيرافي ، فقال : « إن النحويين واللغويين أجمعوا على أنها لا تفيد الترتيب »^(٤) .

(١) انظر : والتجوير ١٠٢ ، والإتحاف ٤٩٨/١ .

ومثله موضع التوبة : ﴿ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾ [التوبة: ١١١] ، في القراءة والإشكال والتخريج ، وانظر : الدر المصون ٥٤٣ .

(٢) وممن قال بإفادتها الترتيب : قطرب ، والرعي والفرأ وأبو عمرو الزاهد وهشام والشافعي . انظر : مغني اللبيب ٣٥٤/٢ ، وأشار صاحب « مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب » [ورقة ٥٤ ، مخطوط] ، إلى الخلاف في هذا فقال :

لمطلق الجمع وسابقاً على # للاحقه ، والعكس أو صحباً تلا .

(٣) انظر : الدر المصون ٥/٣ .

(٤) انظر : مغني اللبيب ٣٥٤/٢ ، وتقدم قبل قليل ذكر من خالف في ذلك .

فمن قال : جاء زيد وعمرو احتمل وجوهاً ثلاثة المعية أو القبلية من أحدهما .
 فإن جاء مايفيد أن الواو للترتيب كما في قوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا
 وَإِبْرَاهِيمَ ﴾ [الحديد: ٢٦] ، أو عدمه ، نحو : ﴿ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ
 وَمُوسَى ﴾ [الأحزاب: ٧]^(١) ، وكآيتنا هذه على قراءة البناء للمفعول في الفعل الأول ، فلقرينة
 أخرى .

فإذا تبين أن الواو لا تكون للترتيب باطراد ، بل تكون له ولغيره وجب حملها في كل
 مقام على حسبه ، ويكون حملها في هذه القراءة على لفظ ومعنى قراءة الجمهور .
 الثاني : أن المعنى في الفعلين محمول على التوزيع ، أي : منهم من قُتِلَ ومنهم من

قاتل ، وليس محمولاً على اتحاد الأشخاص الذين وصفوا بالقتل والمقاتلة^(٢) .
 الثالث : أن يكون من باب قولهم : قُتِلْنَا وربَّ الكعبة ، إذا ظهرت أمارات القتل أو إذا
 قتل رؤساء القوم وأشرفهم^(٣) .

-
- وذكر هذا الوجه أكثر أهل الاحتجاج والتفسير والإعراب كأبي علي الفارسي في الحجة ١١٧/٣ ،
 ومكي في الكشف ٣٧٣/١ ، وابن عطية في المحرر ٥٧٧/١ ، والبنا في الإتحاف ٤٩٩/١ .
 (١) انظر : مغني اللبيب ٣٤٥/٢ ، وشرح الكوكب الساطع في نظم جمع الحوامع ،
 للسيوطي ٩٧ (مخطوط) ، وتشنيف المسامع بجمع الحوامع ، للزركشي ٥٠ (مخطوط) .
 (٢) انظر : الحجة ١١٧/٣ ، والمحرر الوجيز ٥٥٨/١ ، والتفسير الكبير ١٥١/٩ ، وتفسير البيضاوي
 مع حاشية البيضاوي ٩٣/٣ ، وتفسير أبي السعود ١٣٤/٢ ، والإتحاف ٤٩٩/١ .
 (٣) انظر : التفسير الكبير ١٥١/٩ ، ولم أره في غيره .

الترجيح :

أما الوجه الثاني فبعيد ؛ لأنه لو أريد التوزيع لكان الكلام : فالذين قتلوا والذين قاتلوا ؛ لأن كلاهما صنف مستقلّ ، وأما الوجه الثالث فأبعد منه ؛ لأن قول القائل : قتلنا ورب الكعبة ، إنما يفهم منه ما ذكر إذا كان في مقام الخوف والفرع والمصيبة والقتال ، لا في مقام الثناء والمدح والوعد والبشارة ، والآية من الباب الثاني لا من الأول ، وعلى هذا يكون ترجيح الأول متعيناً .

وتكون النكتة في التقديم بياناً شرف القتل على القتال^(١) .

(١) انظر : حاشية الشهاب ٩٣/٣ .

سورة النساء

قوله تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] .

قرأ حمزة وحده من العشرة لفظ ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالجرّ .

وقرأه الباقون بالنصب^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الخفض إشكال مشهور عند أهل العلم ، وطعن في ثبوتها جمهور أهل البصرة من النحاة كسيبويه ، والمازني^(٢) ، وجماعة من المفسرين كالزمخشري^(٣) ، وابن عطية^(٤) ، وعلة ذلك عندهم أمران ، هما وجه الإشكال :

الأول : إجماع النحويين^(٥) أنه يقبح عطف اسم ظاهر على ضمير في حالة الجر دون إعادة الخافض ، فلا يقال : مررت به وزيد ، بل يقال : مررت به وبزيد ؛ لأن الضمير المخفوض وضع على حرف متصل لا يقوم بنفسه ، فأشبه التنوين في الاسم ، فكما لا تقول : مررت بزيد و«ك» ، فكذلك لا يجوز : مررت بك وزيد ، وجوازه في الشعر لا يعني جوازه في القرآن^(٦) .

الثاني : أنها سؤال بالرحم ، وهو حلف ، وقد نهى النبي ﷺ عن الحلف بغير الله ،

(١) انظر : الإرشاد ٢٧٧ ، والنشر ٢/٢٤٧ ، والإتحاف ١/٢٠١-٢٠٢ .

(٢) انظر : معاني القرآن ، للزجاج ٢/٦-٧ .

(٣) الكشف ١/٤٥٢ .

(٤) المحرر الوجيز ٢/٤٠٥ .

(٥) عبر بالإجماع الزجاج في معاني القرآن ٢/٦-٧ ، والإجماع الذي ذكره منقوض بما حكاه ابن الأنباري في الإنصاف ٢/٤٦٣ من الخلاف بين أهل البصرة والكوفة .

(٦) انظر : معاني القرآن ، للزجاج ٢/٦-٧ ، والحجة ، لأبي علي ٣/١٢١-١٢٢ ، والكشف ، لمكي ١/٣٧٥ ، والكشف ١/٤٥٢ ، وانظر : الإنصاف ٢/٤٦٤ (الحاشية) .

فقال : « لَا تَخْلِفُوا بَابَائِكُمْ »^(١) .

التوجيه ورفع الإشكال :

أولاً : لا بد أن يعلم أنه لا أحد من أئمة القراءة يدّعي أن كلّ قراءة على أرفع الدرجات فصاحة ، بل فيها ماهو فصيح ، وفيها ماهو أفصح .

ثانياً : القراءة العمدة فيها : الثبوت ، والصحة في الإسناد ، وموافقة الرسم ، وموافقة العربية ولو من وجه ؛ فما توفّرت فيه هذه الأركان منها فهو معتمد ، لا يجوز ردّه ويحرم الطعن فيه .

ثالثاً : طعن البصريين أو جمهورهم لا يعني الإجماع على عدم صحة القراءة وضعفها ، ولم يكن سيئويه نبيّ النحو ولا غيره ، وكل يخطيء ويصيب .

رابعاً : طعنهم هذا معارض بطعن الكوفيين في طعنهم^(٢) ، ومعهم يونس ، والأخفش ، وابن مالك ، وأبو حيان ، وغيرهم^(٣) ، ولو جعلت الكثرة ميزاناً لرجحت كفة الكوفيين ومن معهم ممن قال : بجواز مسألتنا هذه ، وحاكي الإجماع في ذلك غالط كما سبق .

خامساً : لو لم يعتبر التكافؤ ولا الرجحان بالكثرة حكماً في ذلك ، كان الحاكم في ذلك كلام العرب ، شعرهم ونثرهم ، وقد ورد في أشعار العرب ما يكفي أن يكون مثبتاً جواز هذه المسألة ، ولا أقول : هذه القراءة ؛ لأنها تقوّي ولا تتقوّي ، وتعضد ولا تُعضد .

ومما ورد في ذلك قول الشاعر^(٤) : [الطويل]

نعلّق في مثل السّوّاري سُيوفنا # فما بينهما والأرض غوط نعانف

فعطف الأرض على ما قبله دون إعادة الجار .

وأنشد سيئويه^(٥) : [البسيط]

(١) أخرجه البخاري في الصحيح ، كتاب التوحيد ، باب السؤال بأسماء الله تعالى جـ ١٧٠/٨ ، ورواه

مسلم في صحيحه كتاب الإيمان ٨١/٥ .

(٢) انظر : الإنصاف ٤٦٣/٢ — ٤٦٦ ، وشرح الكافية ، للرضي ٥٢٢/١ و ٣٣٦/٢ .

(٣) انظر : شرح الكافية ١٢٤٩/٣ ، والبحر المحيط ١٦٧/٢ .

(٤) قائله : مسكين الدارمي . انظر : ديوانه ٥٣ ، والحيوان ، للجاحظ ٤٩٣/٦ ، وهو غير منصوب في

الإنصاف ٤٦٥/٢ ، وجاء بالفاظ متعددة .

فاليوم قد بت تهجوننا وتشتبنا

فاذهب فما بك والأيام من عجب

والشاهد لفظ « والأيام » .

وقال الآخر^(١) : [الوافر]

أكرّ على الكتيبة لا أبالي # أحتفي كان فيها أم سواها

وقوله^(٢) : [الطويل]

فأنظر بنا والحق كيف نوافقه

وقال آخر^(٣) : [الطويل]

إذا أوقدوا ناراً لحرب عدوهم

فقد خاب من يصلى بها وسعيرها

هذه بعض الشواهد الشعرية المنبئة عن ورود مثل قراءة حمزة في كلام العرب .
فمن اعترض هنا بالضرورة ومنع ذلك في الاختيار سقنا له من كلام العرب ، بل ومن القرآن نظير ذلك :

قال أبو شامة : «... حكى قطرب : ما فيها غيره وفرسه »^(٤) بالجر .

وفي القرآن : ﴿ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [البقرة: ٢١٧] ، أي : وبحرمة المسجد الحرام ، قال أبو شامة : « ولا حاجة أن يعطف على « سبيل الله » كما قاله أبو علي ، ولا على الشهر الحرام كما قاله الفراء ؛ لوقوع الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه وإن كان لكل وجه صحيح »^(٥) .

(٥) لم أجد من نسبه ، واستشهد به سيويه ، وانظر : الإنصاف ٤٦٤/٢ ، والتخمير ١٣١/٢ ، ومحل

الشاهد : « والأيام » ، حيث عطفه على الكاف في " بك " دون إعادة حرف الجر .

(١) البيت للعباس بن مرداس ؛ كما في الخزائن ٤٣٨/٢ ، وإبراز المعاني ٦٠/٣ ، وهو في الإنصاف ٤٦٤/٢ بلانسة ، وموضع الشاهد : " سواها " ، حيث عطفه بأم على الضمير من غير إعادة حرف الجر .

(٢) نسبه في إبراز ٦٠/٣ إلى حسان بن ثابت ، ولم أجد في ديوانه ، والشاهد فيه قوله : " والحق " بالجر حيث عطفه على الضمير المحرور في " بنا " .

(٣) أورده أبو شامة بلانسة ٦٠/٣ في إبراز ، وابن الناطم ٥٤٥ ، ومحل الشاهد قوله : " وسعيرها " .

(٤) إبراز المعاني ٦١/٣ ، وانظر : شرح الكافية ١٢٥٠/٣ .

(٥) إبراز المعاني ٦١/٣ ، وانظر : شرح الألفية ، لابن الناطم ٥٤٦ .

سادساً : هذه القراءة لم يتفرد بقراءتها حمزة ، بل قرأ بها معه مجاهد ، والنخعي ،

وقتادة ، وأبو رزين ، ويحيى بن وثاب ، وطلحة ، والأعمش ، وأبو صالح ، وغيرهم^(١) .

سابعاً : - وهو من جهة النظر - : أن أسباب المنع التي ذكروها في الضمير المخفوض والعطف عليه موجودة في الضمير المنصوب ؛ فإنك تقول : ضربتك وزيداً ، ولا يكون ذلك ممنوعاً عندهم ، فالمجورور كذلك قياساً صحيحاً^(٢) .

ثامناً : للقراءة توجيه آخر لا مطعن فيه من جهة العريضة ، وهو : أن الجرّ في لفظ « الأرحام » على القسم ، والله تعالى أن يقسم بما شاء من مخلوقاته ، قال تعالى : ﴿ وَالْعَصْرِ ﴾ [العصر: ١] ، وقال تعالى : ﴿ وَالضُّحَى ﴾ . وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴿ [الضحى: ١، ٢] ، غير أنه فيه مطعناً آخر من جهة المعنى ، قال أبو شامة : « وهو بعيد ؛ لأن قراءة نصب وقراءة ابن مسعود بالباء مصرحتان بالوصاة بالأرحام »^(٣) .

وقال ابن عطية : « وهو كلام يأباه نظم الكلام وسرده »^(٤) .
والجواب عن الإشكال الآخر : أن السؤال بالرحم ليس قسماً ، وذلك أن السؤال بالله غير القسم به ، والسؤال بالرحم غير القسم بها ، وقد أجلي ذلك ووضحه الإمام ابن تيمية في كتابه « التوسل والوسيلة » ، وبين أن السؤال بالله وبالرحم ليس بقسم^(٥) ، ثم لو سلمنا أن السؤال بالرحم قسم فجوابه أن هذا حكاية ما كانوا عليه وإخبار عن طريقته^(٦) .

حاصل الكلام في هذه المسألة :

وجملة القول أن هذه القراءة ثابتة لا مطعن فيها ، والمنكرون على حمزة متعصبون لمدرسة البصريين غير عالمين بالقراءات وروياتها .

وورودها كاف في حجيتها حتى لو لم ترد شواهد تبينها ، قال الرازي رحمه الله : « والعجب من هؤلاء النحاة أنهم يستحسنون إثبات هذه اللغة بهذين البيتين المجهولين ، ولا يستحسنون إثباتها بقراءة حمزة ومجاهد مع أنهما من أكابر علماء السلف في علم

(١) انظر : الإبراز ٦١/٣ ، وشرح الكافية ١٢٤٩/٣ - ١٢٥٠ .

(٢) ذكره أبو نصر القشيري في تفسيره كما في الإبراز ، لأبي شامة ٦٠/٣ .

(٣) إبراز المعاني ٦١/٣ .

(٤) المجرور الوجيز ٥/٢ .

(٥) انظر : التوسل والوسيلة ٨٦ .

(٦) انظر : إبراز المعاني ٥٩٠/٣ .

القرآن»^(١) .

وقد قرأ كما قرأ حمزة جماعة من السلف ، ولها نظير في كتاب الله تعالى ، ونصرها كثيرٌ من نحاة الكوفة وغيرهم من السابقين واللاحقين .

ونصرها أبو حيان ومن قبله ابن مالك رحمه الله ، وهي التي يقول فيها في الألفية^(٢) :

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى # ضَمِيرُ خَفَضٍ لَازِمًا قَدْ جَعَلَا

وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا قَدْ أَتَى # فِي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحُ مُثَبَّتَا

وما أحسن ما قاله الإمام محمد عبده فيما نقله عنه صاحب « المنار » ، إذ قال :

« وقد اعترض النحاة البصريون على حمزة في قراءته هذه ؛ لأن ماورد قليلاً عن العرب

لا يعدُّونه فصيحاً ولا يجعلونه قاعدة ، بل يسمونه شاذاً ، وهذا من اصطلاحاتهم ، ومثل

هذه اللغات التي لم ينقل فيها شواهد كثيرة قد تكون فصيحة ، ولكن هؤلاء النحاة مفتونون

بقواعدهم ، وليس لهم أن يجعلوا قواعدهم حجة على عربي »^(٣) .

(١) التفسير الكبير ٩/١٦٤ .

(٢) الألفية بشرح ابن الناظم ٥٤٤ .

(٣) تفسير المنار ٤/٣٣٣ بتصرف يسير .

قوله تعالى :

﴿الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا كَبِيرًا﴾ [النساء: ٣٤] .

قرأ أبو جعفر وحده بالنصب في لفظ الجلالة ﴿اللَّهُ﴾ ، وقرأ الباقر بالرفع ^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة أبي جعفر إشكال من جهة المعنى والإعراب .

لأن ظاهر اللفظ يفهم أن الله - تعالى ذكره - محفوظ ، والله لا يحفظه أحد ^(٢) ، هذا من حيث المعنى .

وأما الإعراب : فقد قال ابن جرير : « وقبح نصبه في العربية لخروجه من المعروف من منطق العرب ، وذلك أن العرب لا تحذف الفاعل مع المصادر من أجل أن الفاعل إذا حذف لم يكن للفعل صاحب معروف » ^(٣) .

ولقوة الإشكال فيها وجهها ابن الجزري في النشر وذكر العلة فيها ، ولم يكن له من

داع إلا المعنى المتقدم في منشأ الإشكال ووجهه ^(٤) .

وذكرها ابن جني في شواذ القراءات ^(٥) .

التوجيه ورفع الإشكال :

الكلام عن موقع لفظ الجلالة وإعرابه ومعنى الجملة على قراءة النصب متعلق بالكلام

على بيان معنى « ما » وإعرابها ، وفيها وجوه ثلاثة يُحمل عليها توجيه القراءة .

الأول : أن تكون اسم موصول بمعنى الذي ^(٦) .

(١) انظر : الإرشاد ٢٨٢ ، والتجوير ١٠٤ ، والإتحاف ١/٥١٠ .

(٢) انظر : النشر ٢/٢٤٩ .

(٣) تفسير ابن جرير ٦٠-٦١ ، وقد صوّب قراءة الجمهور دون قراءة أبي جعفر لهذه العلة .

(٤) انظر : النشر ج ٢ ص ٢٤٩ .

(٥) انظر : المحتسب ١/١٨٨ .

(٦) انظر : الفريد ١/٧٢٨ ، والبحر المحيط ٣/٢٥٠ ، والنشر ٢/٢٤٩ .

الثاني : أن تكون نكرة موصوفة . وفي الفعل « حفظ » ضمير يعود على « ما » في كلا الوجهين ، ولا بدّ من حذف مضاف قبل لفظ الجلالة وإقامة المضاف إليه مقامه ، تقديره : بما حفظ حق الله أو دين الله أو شريعة الله أو عهود الله ، أو مافي معناه ^(١) . قال ابن جنّي : « وحذف المضاف في القرآن والشعر وفصح الكلام في عدد الرّمل سعةً ، وأستغفر الله » ^(٢) .

وبتقدير ذلك المضاف يرتفع الإشكال الذي من جهة المعنى .
الثالث : أن تكون « ما » مصدرية ، والتقدير : بما حفظن أمر الله ، أي : بحفظهن أمر الله ، وحذفت النون وهو ضمير عائد على « الصّالِحَاتُ » . وهذا هو الوجه الذي من أجله قال ابن جرير عن هذه القراءة ما قال .
وذلك أن حذف الضمير في مثل هذا قبيح في العربية لا يجوز إلّا في الشعر ، كقوله ^(٣)
[المتقارب]

فإن الحوادث أودى بها

يريد : أو دين بها ^(٤) .
وأراد أبوحيان حلّ هذا الإشكال فقال : والأحسن في هذا أن لا يقال : إنه حُذِفَ الضمير ، بل يقال : إنه عاد الضمير عليهنّ مفرداً كأنه لوحظ الجنس ، فكأن الصالحات في معنى من صلح ، ثم رأى أن في هذا القول تكلفاً فقال : « ولا حاجة إلى هذا القول بل ينزه القرآن عنه » ^(٥) .

فيجب القول بأحد الوجهين المتقدمين .
واعترض ابن جرير - رحمه الله - صحيح ، لكنّه غير مؤثّر ؛ لأن القراءة محمولة على وجه آخر صحيح .
وإنما يكون وجه الاعتراض مؤثراً إذا لم يكن للشيء إلّا وجه واحد هو ذلك الوجه

(١) انظر : المحتسب ١/١٨٨ ، والبحر المحيط ٣/٢٥٠ ، والدر المصون ٣/١٧١ ، وانظر : الكوكب الدرّي في شرح طيّبة ابن الجزري (مختصر شرح الطيبة للنويري) : ٤١٦ .
(٢) المحتسب ١/١٨٨ ، وقوله : "في عدد الرمل سعة" ، مبالغة في التكثير ؛ لأنه ما ذكره لا يبلغ ذلك ولا نصيفه ولا أقل من ذلك . ومن أجله استغفر . رحمه الله .

(٣)

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٢/٤٧ ، والفريد ١/٧٢٨ ، والبحر المحيط ٣/٢٥٠ .

(٥) البحر المحيط ٣/٢٥٠ ، وانظر : الدر المصون ٣/٦٧١ .

الذي اعترض به .

قوله تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا ﴾ [النساء: ٥٨] .
تقدم بيان القراءات في في ﴿ فَنِعْمًا ﴾ ، وذكر القراءة التي فيها إشكال ، والجواب عنه في موضع سورة البقرة ، وهو قوله تعالى : ﴿ فَنِعْمًا هِيَ ﴾ [البقرة: ٢٧١] .

قوله تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥] .

قراءة : بإسكان اللام وضم الواو بعدها واو ساكنة ، وهي قراءة من عدا ابن عامر وحمزة من العشرة .

وقراءة بضم اللام بعدها واو واحدة ساكنة ، قرأ بها ابن عامر وحمزة^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة ابن عامر وحمزة إشكال عند كثير من أهل العلم من جهة المعنى -ولّد عليهم ريباً في ثبوتها وصحتها .

قال في « الإتحاف » مشيراً إلى ذلك : « ولا عبرة بطعن الطاعن فيها مع تواترها وصحة معناها »^(٢) .

قلت : كأنه يشير بذلك إلى قول أبي عبيد وغيره بأن معنى الولاية غير لائق بهذا الموضع^(٣) .

ووجه الإشكال فيها أنها لا تخلو من أحد وجهين :

إما أن يكون أصلها تلووا ، ثم أسقطت الهمزة وألقيت حركتها على اللام .

وإما أن تكون من الولاية .

قال ابن جرير : « وإذا غُني هذا الوجه (يريد الأول) كان معناه معنى من قرأ » وإن تلووا « بواوين ، غير أنه خالف المعروف من كلام العرب ، وذلك أن الواو الثانية من قوله : « تلووا » واو جمع ، هي علم لمعنى ، فلا يصح همزها ثم حذفها بعد همزها ، فيبطل علم المعنى الذي له أدخلت الواو المحذوفة .

والوجه الآخر : أن يكون قارئها كذلك أراد : إن تلووا من الولاية ، فيكون معناه : وإن تلووا أمور الناس أو تتركوا .

وهذا معنى إذا وجّه القارئ قراءته على ما وصفنا إليه خارج عن معنى أهل التأويل ،

(١) التحبير ١٠٦ ، والنشر ٢/٢٥٢ ، والإتحاف ١/٥٢٢ .

(٢) ٢/٥٢٢ .

(٣) انظر : الدر المصون ٤/١١٩ .

وما وجه إليه أصحاب رسول الله ﷺ والتابعون تأويل الآية...»^(١).

التوجيه ورفع الإشكال :

وجهت قراءة ابن عامر وحمزة بثلاثة توجيهات :

الأول : أنه من ولي ، يلي ؛ لأن ولاية الشيء إقبال عليه ، وهو خلاف الإعراض عنه ، والمعنى : إن تقبلوا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيراً ، فيجازى المقبل بإحسانه والمعرض المسيء بإعراضه^(٢).

الثاني : أنه من لوى يلوي ، فأصله تلوا كقراءة الجمهور ، فهمزت الواو الأولى لانضمامها ، ثم خففت الهمزة بإلقاء حركتها على اللام ، وحذفت الهمزة فصارت « تلوا » ، وهو قول الفراء^(٣) ، والزجاج^(٤).

الثالث : أنه من لوى يلوي أيضاً ، إلا أن الضمة استقلت على الواو الأولى ، فنقلت إلى اللام الساكنة تخفيفاً ، فالتقى ساكنان ، وهما : الواوان ، فحذفت الأول منهما ، وهذا القول للنحاس^(٥).

قلت : هذه الوجوه الثلاثة كل واحد منها كاف في توجيه القراءة ، وأقواها وأقربها الأوجه الأول ، والطاعن فيها لم يأت ببرهان يعول عليه .

وأجراها على القياس القول الثالث^(٦).

وما ذكره ابن جرير - رحمه الله - غير موافق عليه ؛ لأن الهمزة والحذف إنما طرأ على الواو الأولى ، لا الثانية ؛ إذ هي باقية على ما هي عليه لم تهمز ولم تحذف ، وما قاله أيضاً في الوجه الأخير الذي ذكره وهو : أن الفعل من الولاية ، غير مرضي كذلك ؛ لأن التأويلات التي نقلت عن السلف في تأويل الآية إنما كانت على القراءة الأخرى دون قراءة ابن عامر وحمزة ، والله أعلم .

(١) تفسير ابن جرير ٣٢٥/٦.

(٢) انظر : وتفسير ابن جرير ٣٢٥/٦ ، ومشكل مكى ٢١٠ ، والموضح ٤٢٨/١ - ٤٢٩ .

(٣) معاني القرآن ، للفراء ٢٩١/١ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١١٨/٢ .

(٥) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٤٩٥/١ .

(٦) هذه الجملة من إضافة المشرف على الرسالة الدكتور/محمد الحبيب .

الترجيح :

في التخريجين : (الثاني والثالث) نظر ؛ وذلك لأن لام الكلمة قد حذفت أولاً فصار وزن الكلمة : تفعوا ، بحذف اللام ، ثم حذفت العين ثانياً فصار وزنها : تفوا ، وفي ذلك إجحاف بالكلمة كما قرّره السمين الحلبي ^(١) .

والتخريج الأول : سالم من ذلك بريء من التكلف ، ومعناه غير مخالف لمعنى القراءة الأخرى كما تقدم ، والله أعلم .

(١) الدر المصون ٤/١١٨—١١٩ .

قوله تعالى :

﴿ وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِيثَاقِهِمْ وَقُلْنَا لَهُمْ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُلْنَا لَهُمْ لَا تَعْدُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا ﴾ [النساء: ١٥٤] .

قرأ قالون -في أحد وجهيه- وأبوجعفر بإسكان العين وتشديد الدال من

﴿ تَعْدُوا ﴾ .

ولقالون وجه آخر، وهو: اختلاس حركة العين، وقرأ الباقون: بإسكان العين

وتخفيف الدال^(١) .

وفي قراء الإسكان إشكال لغوي؛ لأنه جمع بين ساكنين على غير حدّهما .

وقد بينت الجواب على ذلك ورفع الإشكال والاحتجاج لهذه اللغة في قوله

تعالى: ﴿ فَنِعْمَ هِيَ ﴾؛ لأن الإشكال والجواب واحد، وسوف يأتي في نظائر هذا الموضع

زيادة كلام .

(١) انظر: التحبير ١٠٦، وقد نص أبو عمرو في التيسير ٨١ على الإسكان لقالون، واقتصر الشاطبي

على وجه الإخفاء، قال في البدور ص ٨٧: "فاقتصر الشاطبي له على وجه الاختلاس فيه

قصور" .

سورة المائدة

قوله تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحِلُّوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهْرَ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَنْتَفِعُونَ فَضْلاً مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَاناً وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَا نَقَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة: ٢] .

قرأ ابن كثير ، وأبو عمرو بكسر همزة ﴿أَنْ صَدُّوكُمْ﴾^(١) ، والباقون بالفتح^(٢) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة ابن كثير وأبي عمرو إشكال تفسيري قوي حتى قال ابن جريج والنحاس

وغيرهما : هذه قراءة منكرة^(٣) .

ووجه الإشكال : أن الكسر يقتضي أن « إن » شرطية ، وهذا يقتضي أن الأمر المشروط لم يقع ، مع أن الصّد قد وقع ؛ لأن نزول هذه الآية متأخر عنه بمدة ، فإن الصّد قد وقع عام الحديبية ، وهي سنة ست ، والآية نزلت سنة ثمان ، وأيضاً فإن مكة كانت عام الفتح في أيديهم ، فكيف يُصدّون عنها^(٤) .

التوجيه ورفع الإشكال :

أجاب أهل العلم -رحمهم الله- عن الإشكال بما يرفعه ، فقال أبو علي الفارسي : «فإن قلت : كيف صح الجزاء هنا ، والصدّ ماض ؛ لأنه إنما هو ما كان من المشركين من صدّهم المسلمين عن البيت في الحديبية ، والجزاء إنما يكون بما يأت ، فأما ما كان ماضياً فلا يكون فيه الجزاء ، فالقول فيه : أن الماضي قد يقع في الجزاء ، وليس على أن المراد

(١) انظر : التبصرة ٤٨٤ ، والتلخيص ٢٤٩ .

(٢) انظر : النشر ٢٥٤/٢ .

(٣) انظر : الدر المصون ١٩٢/٤ .

(٤) انظر : الدر المصون ١٩٢/٤ .

بالماضي الجزاء ، ولكن المراد أن ما كان مثل هذا الفعل يكون اللفظ على ماضى ، والمعنى على مثله ، كأنه يقول : إن وقع مثل هذا الفعل يقع منكم كذا وكذا ، وعلى هذا

حمل الخليل وسيبويه قول الفرزدق^(١) : [الطويل]

أَغْضَبَ إِنْ أَذْنَا قَتِيَّةَ حُرَّتَا # جِهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمٍ

وعلى ذلك قول الشاعر^(٢) : [الطويل]

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَيْمَةً # وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقَرِّي بِهَا بُدًّا

فاتتفاء الولادة أمر ماض ، وقد جعله جزاء ، والجزاء إنما يكون بالمستقبل ، فكأن

المعنى : إن تنسب لا تجدني مولوداً لئيمة .

وجواب « إن » قد أغنى عنه ماتقدم من قوله : ﴿ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ ﴾ .

المعنى : « إن صدكم قوم عن المسجد الحرام فلا تكسبوا عدواناً »^(٣) .

وقال مكّي : « ونظير ذلك لو قال رجل لامرأته -وقد دخلت داره- : أنت طالق إن

دخلت الدار ، فكسر « إن » لم تطلق عليه بدخولها الأول ؛ لأنه أمر ينتظر ، ولو فتح لطلقت عليه ؛ لأنه أمر قد كان .

وفتح « أن » إنما هو علمه لما كان ووقع ، وكسرها إنما يدلّ على أمر ينتظر ، وقد

يكون أو لا يكون ، والوجهان حسنان على معنييهما »^(٤) .

وقال أبو حيان -في معرض ذكره لهذه القراءة ، ومن أنكرها- : « وهذا الإنكار منهم

لهذه القراءة صعب جداً ، فإنها قراءة متواترة ؛ إذ هي من السبعة ، والمعنى معها صحيح ،

والتقدير : إن وقع صد في المستقبل مثل ذلك الصد الذي كان زمن الحديبية .

وهذا النهي تشريع في المستقبل ، وليس نزول هذه الآية عام الفتح مجعلاً عليه ، بل

ذكر اليزيدي أنها نزلت قبل أن يصدوهم ، فعلى هذا القول يكون الشرط واضحاً »^(٥) .

حاصل ماتقدم :

حاصل ماتقدم يتضمن أمرين :

(١) انظر : الكتاب ١٦١/٣ ، وهو في الخزانة ٦٥٥/٣ .

(٢) قائله : زائدة بن صعصعة الفقعسي . انظر : المعجم المفصل في شواهد النحو ١٩٢/١

(٣) الحجة ٢١٢/٣ - ٢١٣ .

(٤) المشكل ٢١٨ ، وانظر : شرح الهداية ٢٦٢/٢ - ٢٦٣ .

(٥) البحر المحيط ٤٣٧/٣ .

الأول : أن نزول هذه الآية عام الفتح ليس مجمعاً عليه ، فقد ذكر بعضهم أنها نزلت قبل أن يصدّوهم .

الثاني : أنه إن سُلّم نزولها بعد الصّدّ كان المعنى : إن حصل صدّ من جهتهم مثل ذلك الصّدّ فلا يجرمنكم....الخ .

وهذا الوجه كاف في التوجيه ورفع الإشكال حتى مع التسليم بأنها نزلت عام الفتح ، ولا مانع من ذلك في اللغة والأسلوب ، وإن كانت قراءة الفتح أبين وأوضح كما قال ابن جرير رحمه الله في تفسيره^(١) ، والله أعلم .

تنبية :

ذكر أبوحيان - رحمه الله - أن ابن جرير - رحمه الله - أنكر هذه القراءة^(٢) ، وهو وهم منه ، بل كلام ابن جرير صريح في عدم إنكاره ، قال رحمه الله في تفسيره ٦٥/٦ : « والصواب من القول في ذلك عندي أنهما قراءتان معروفتان مشهورتان في قراءة الأمصار ، صحيح معنى كل واحد منهما... » .

(١) ٦٥/٦ .

(٢) البحر المحيط ٤٣٧/٣ .

قوله تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَوْ عَلَى سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُم مِّنَ الْغَائِطِ أَوْ لَامَسْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ وَلَكِنْ يُرِيدُ لِيُطَهَّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ [المائدة: ٦].

في لفظ ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ قراءتان :

- قراءة بالنصب ، قرأ بها نافع ، وابن عامر ، والكسائي ، وحفص ، ويعقوب .

- وقراءة بالجرّ ، للباقيين^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة النصب إشكال إعرابي ، وفي قراءة الجرّ إشكال من حيث المعنى الذي يُبنى عليه الحكم .

ووجهه في قراءة النصب أن المتبادر عطف لفظ ﴿وَأَرْجُلَكُمْ﴾ على ما قبله ، ولكن الذي قبله وهو : ﴿بِرُءُوسِكُمْ﴾ مجرور ، فكيف نصب ؟ .

ووجهه في قراءة الحذف : أن الأرجل الحكم فيها الغسل الثابت في السنة المطهرة ، والرؤوس المسح ، فكيف يُعطف ما حكمه الغسل على ما حكمه المسح ؟ وقد توعد النبي ﷺ من ترك الغسل بالنار في قوله : «وَيَلِّ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»^(٢) ، وممن نصّ على

الإشكال فيها : مكّي رحمه الله في «الكشف»^(٣) .

والإشكال في قراءة النصب خفيف ، ولا يحتمل الإطالة ، وقد ألمح إلى هذا العلامة

الشنقيطي ، فقال : «وأما قراءة النصب فلا إشكال فيها»^(٤) ، يريد بذلك الإشارة إلى أنها

(١) انظر : المبسوط ١٦١ ، والتحجير ١٠٦ ، والإتحاف ١/٥٣٠-٥٣١ .

(٢) أخرجه البخاري في كتاب الوضوء ، باب غسل الأعقاب ١/٤٩ ، ومسلم في كتاب الطهارة ،

باب وجوب غسل الرجلين بكمالهما ١/١٤٧ ، وأبو داود في الطهارة باب في إسباغ

الوضوء ١/٣٠ ، حديث رقم ٩٧ ، وكذلك النسائي في الطهارة ، باب إيجاب غسل

الرجلين ١/٧٧ ، وأحمد ٢/٢٠١ .

(٣) ج ١/٤٠٧ .

(٤) أضواء البيان ٧/٢ .

ليست مشكلة بالنسبة للقراءة الأخرى ، وإلا فأصل الإشكال موجود ، وقد ادّعى ابن حزم -رحمه الله- أنه لا يجوز أن يحال بين المعطوف والمعطوف عليه بقضية مبتدأة^(١) .

التوجيه ورفع الإشكال :

أولاً : قراءة النصب ، ولها تخريجان :

الأول : أن يكون معطوفاً على الوجه والأيدي ، أي : فاغسلوا وجوهكم وأيديكم وأرجلكم وامسحوا برؤوسكم ، فيكون في الكلام تقديم وتأخير^(٢) .
قال المهدوي : « وهو كقول الله تعالى : ﴿ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾ [آل عمران: ٤٣] »^(٣) .

فإن قيل : فما وجه إدخال الرأس -وهو ممسوح- بين المغسولات؟
قيل : الجواب : أنه روعي في ذلك المحافظة على الترتيب ؛ لأن الرأس يمسح بين غسل اليدين وغسل الرجلين^(٤) .
لكن هذا الوجه يقلقه منع الفصل بين المتعاطفين ، وليس الفاصل جملة اعتراض ، وقد منعه أبو الحسن بن عصفور من النحاة^(٥) ، وأشار إلى منعه ابن حزم كما تقدم ذلك قريباً .

قال أبو حيان : « فدلّ على أنه ينزه كتاب الله عن هذا التخريج »^(٦) .
وقد حكى العُكْبَرِيُّ -رحمه الله- جوازَه في العربية بلا خلاف^(٧) .
واقصر عليه الشنقيطي في « أضواء البيان »^(٨) .

(١) انظر : المحلى ٥٦/٢ .

(٢) انظر : مشكل مكّي ٢/٩ ، والبحر المحيط ٤٥٢/٣ .

(٣) شرح الهداية ٢٦٣/١ ، والمصنف يريد بذلك التلويح إلى أن الأصل : واركعي واسجدي .

(٤) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢١٦/٣ ، والبحر المحيط ٤٥٢/٣ ، والدر المصون ٤١٠/٤ ، وإبراز

المعاني ٨٩/٣ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٤٥٢/٣ .

(٦) المصدر السابق .

(٧) إعراب القرآن ٤٢٢/١ .

والظاهر -والله أعلم- جواز ذلك ، ونظيره في القرآن قوله تعالى : ﴿ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً وَأَجَلٌ مُسَمًّى ﴾ [طه: ١٢٩] .
 الثاني : أن يكون معطوفاً على موضع « برؤوسكم » ؛ لأن موضعه النصب ، والتقدير :
 وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم .

ذكره أبوالبقاء ورجح عليه القول الأول^(١) ، ولم يجوز أبو محمد ابن حزم غيره^(٢) .
 وعلى هذا الوجه يبقى الإشكال الفقهي الذي يرد على قراءة الجر ، وسوف أعرض
 لدفعه عند توجيه قراءة الجر ، والغرض هنا متعلق برفع الإشكال الإعرابي في قراءة النصب
 فقط .

وقد حكى ابن المنذر عدم الاختلاف في قراءة النصب أن معناها الغسل^(٣) ، لكنه غير
 ظاهر إلا على الإعراب الأول .

ثانياً : توجيه قراءة الجر .

أما من جهة الإعراب فالوجه ظاهر ، وهو : أنه معطوف على ما قبله ، وهو :
 « برؤوسكم » ، والمعنى : وامسحوا برؤوسكم وامسحوا بأرجلكم ، فيشكل حيثئذ معناه لما
 ثبت من أن حكم الرجلين الغسل .
 وقد اختلف الناس في معنى هذه الآية على هذه القراءة كثيراً ، وألخص أقوالهم في
 الآتي :

أولاً : ذهب جمع من العلماء إلى أن المراد بالمسح -هنا- المسح على الخفين^(٤) .
 ويعد هذا القول إذا اعترض عليه بالسؤال عن وجه التحديد بـ «إلى الكعبين»^(٥) .
 ثانياً : يرى آخرون أن معنى المسح -هنا- الغسل ؛ لأنه ورد في كلام العرب المسح
 مراداً به الغسل ، يقال : تمسّحت للصلاة ، أي : توضّأت ، ومما يدل على قوة هذا الوجه :

(٨) ٧/٢ .

(١) انظر : إعراب العكبري ٤٢٢/١ .

(٢) انظر : المحلى ٥٦/٢ .

(٣) انظر : الأوسط ٤١٣/١ .

(٤) انظر : تفسير السمرقندي ٤١٩/١ ، وإعراب ابن خالويه ١٤٣/١ ، وانظر أحكام القرآن للحبصا ص : ٢٤٩/٢ .

(٥) انظر : معاني القرآن ، للزجاج ١٥٣/٢-١٥٤ ، وحجة أبي علي ٢١٥/٣ .

أن التحديد واقع فيه بالكعبين ، والتحديد إنما جاء في المغسول دون الممسوح^(١) .
 ثالثاً : ومن العلماء من ذهب إل أن الواجب في الرجلين الغسل والمسح جميعاً^(٢) .
 رابعاً : ومنهم من ذهب إلى أن هذه القراءة -قراءة الجرّ- فيها إشارة إلى التخيير بين
 الغسل والمسح ، وهم الإمامية من الشيعة ، وهو محكي عن الحسن وعكرمة من التابعين^(٣) .
 خامساً : وذهب فريق من أهل العلم إلى أن المراد هنا : المسح على حقيقته ، ولكنه
 منسوخ بحديث : «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ» المتقدم^(٤) .

مناقشة الأقوال :

أما القول الأول فيبقى الاعتراض عليه بما سبق وهو : أن المسح لا تحديد فيه ،
 والتحديد بالكعبين إنما هو في الغسل لا في المسح ، والقول بهذا القول إلغاء لهذا القيد
 دون دليل .
 ووجه آخر : وهو أن الخطاب وارد على مقتضى الأصل وهو حالة عدم اللبس ،
 أي : كون القدمين عاريتين من الخفين ، ونقل الخطاب إلى غير الأصل يفتقر إلى دليل ،
 ولا دليل فيما أعلم .
 وأما القول الثاني : وهو القول بأن المسح معناه الغسل الخفيف فلا يخلو من قوة .
 وذلك أن المسح في العربية جاء بمعنى المسح باليد والغسل ، قال في اللسان :
 « والمسح باليد يكون مسحاً باليد وغسلاً »^(٥) .
 ومن أحسن من قرّر هذا المعنى ابن المنير في تعليقه على الكشاف ، قال -رحمه
 الله- :
 « والوجه فيه أن الغسل والمسح متقاربان من حيث إن كل واحد منهما إمساس

(١) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢١٥/٣ ، والموضح ٤٣٣/١ .

(٢) انظر : معاني القرآن ، للنحاس ٢٧٣/٢ ، وأحكام القرآن ، لابن العربي ٥٧٧/٢ ، وتفسير
 القرطبي ٩٢/٦ ، .

(٣) انظر : مُصنّف ابن أبي شيبة ١٨/١ ، واشتهر هذا القول عن ابن جرير وسوف يأتي التنبيه عليه ،
 وأن من فهم ذلك منه فهو واهم ؛ لأدلة قاطعة ، سوف أذكرها .

وانظر : أحكام ابن العربي ٥٧٧/٢ ، وتفسير القرطبي ٩٢/٦ .

(٤) انظر : أحكام القرآن ، لابن العربي ٥٧٧/٢ ، وتقدم تخريج الحديث قريباً .

(٥) اللسان ، مادة (مسح) ، وانظر : الحجة ، لأبي علي الفارسي ، والقرطبي ٩٢/٦ .

بالعضو ، فيسهل عطف المغسول على الممسوح من ثَمَّ ، كقوله^(١) : [مجزوء الكامل]
مُتَقَلِّداً سِيفاً وَرُمْحاً

وقوله^(٢) : [الرجز]

عَلَّقْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا

ونظائره كثيرة ، وبهذا وجه الحذاق ، ثم يقال : مافائدة التشريك بعللة التقارب؟
وهلاً أسند إلى كل واحد منها الفعل الخاص به على الحقيقة؟
فيقال : فائدته الإيجاز والاختصار ، وتوكيد الفائدة بما ذكره الزمخشري ،
وتحقيقه : أن الأصل أن يقال مثلاً : واغسلوا أرجلكم غسلاً خفيفاً لا إسراف فيه ، كما هو
المعتاد ، فاختصرت هذه المقاصد بإشراكه الأرجل مع الممسوح ، ونبه بهذا التشريك
الذي لا يكون إلا في الفعل الواحد أو الفعلين المتقاربين جداً على أن الغسل المطلوب في
الأرجل غسل خفيف يقارب المسح ، وحسن إدراجه معه تحت صيغة واحدة ، وهذا تقرير
كامل لهذا المقصود ، والله أعلم^(٣) .

وأما القول بمسحهما وغسلهما جميعاً فقول أراد به صاحبه الجمع بين النصوص ،
وهو نوع من الجمع ، لكن يشكل عليه أن النبي ﷺ لم يكن يفعل ذلك ولا الصحابة من
بعده ، وإنما كان الحال بين أمرين : إما الغسل إذا لم يكن خفان ، وإما المسح إذا كانا .
وأما القول بالتخير فقول يردّه الأحاديث المستفيضة التي تدل على أن استيعاب
القدمين بالغسل واجب ، ومن ذلك ما ثبت في الصحيحين : أن رسول الله ﷺ رأى جماعة
توضؤوا ، وبقيت أعقابهم تلوح لم يمسه ماء ، فقال عليه السلام : «وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ
النَّارِ»^(٤) .

ومنها ما رواه مسلم عن عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- أن رجلاً توضأ فترك

(١) لم أعرف قائله ، وهو في أمالي المرتضى ٥٤/١ ، وخزانة الأدب ٢٣١/٢ ، ولسان العرب (قلد).

(٢) رجز مشهور ، ينسبه بعضهم إلى ذي الرُّمَّة ، وليس في ديوانه كما قال البغدادي في

الخزانة ٤٩٩/١ ، وذكره ابن جنبي في الخصائص ٤٣١/٢ ، وابن الشجري في

الأمالي ٣٢١/٢٠ ، وصدر الأفاضل في التخمير ٣٤٣/١ .

(٣) الانتصاف ٥٩٨/١ ، وانظر : معاني القرآن ، للزجاج ١٥٤/٢ .

(٤) تقدم تخريجه .

موضع ظُفَر على قدميه فأبصره النبي ﷺ ، فقال : « ارْجِعْ فَأَحْسِنِ الوُضُوءَ »^(١) ، والقائلون بهذا القول لا إشكال عندهم في قراءة الجرّ أصلاً وليس كلامنا معهم ؛ إنما هو مع من يرى ما يراه سواد أهل السنة من وجوب الغسل عند خلوّ القدمين من الخفين ونحوهما .
وجميع الأقوال الأربعة كل واحد منها يمكن أن يرتفع به الإشكال وتخرج القراءة ، وهي على مراتب في القوة .

ثم إن القائلين بوجوب الغسل منقسمون إلى قسمين :
قسم يرى أن الآية على كلتا القراءتين ليس فيها إلا المسح ، وينقسم هؤلاء إلى فريقين :

فريق يرى أن المسح -هنا- بمعنى الغسل ، وتقدم بيانه .
وفريق يرى أن المسح يراد به معناه الحقيقيّ المقابل للغسل ويجعل الحكم منسوخاً بوجوب الغسل الوارد في السنة .

والقسم الثاني : يرى أن الحكم على كلتا القراءتين هو الغسل ، يعني : أن قراءة الجرّ نصّت على الغسل كما أن قراءة النصب نصّت عليه أيضاً ، ويدفع إشكال الإعراب بأن العطف -هنا- على المجاورة ، وقالوا : هو عطف على اللفظ لا على المعنى إذ كان موجوداً في كلام العرب ومنه قول الشاعر^(٢) : [الكامل]

لعب الزمان بها وغيّرها # بعدي سوافي المور والقطر

بالخفض ولو على معناه لرفع القطر^(٣) .
والجر على المجاورة مما نوزع فيه ، وقد أنكره الزجاج ، وبسط الكلام العلامة الشنقيطي راداً على من أنكره وساق له شواهد مختلفة وأطال في ذلك بما يوفي المقام حقه فأكتفي بالإحالة عليه^(٤) .

(١) باب وجوب استيعاب جميع أجزاء محل الطهارة ١/١٤٩ .

(٢) البيت من قصيدة لزهير بن أبي سلمى . انظر : ديوانه ٩٠ ، وأشعار الشعراء الجاهليين ٣٢٣ ، وخزانة الأدب ٤٤٣/٩ ، والشاهد فيه لفظ "والقَطَر" حيث جرّه ، والأصل أنه معطوف على سواني ، والمراد أن الذي غير الديار أمران : الرياح السافية للتراب ، والقطر الذي هو المطر .

(٣) انظر : بداية المجتهد ١/٣٨٧ .

(٤) انظر : أضواء البيان ٧/٢-١٢ .

تنبيه :

كثير من علماء التفسير وغيرهم ينسب إلى ابن جرير الطبري القول بالتخيير بين المسح والغسل ، وأن ذلك من باب الواجب المخير ككفارة اليمين ، وفي ذلك نظر ؛ لثلاثة أمور :

الأول : كلامه -رحمه الله- في تفسيره ، إذ لا يفيد ماذكروه بل حاصل مافيه : أن قراءة النصب تفيد الأمر بالغسل ، وليس فيها مع الغسل بالماء مسح باليد ، وأن قراءة الجر تفيد ذلك وزيادة عليه وهي إمرار اليد على الأرجل مسحاً ، وقد بسط ذلك طويلاً فليرجع إليه^(١) .

الثاني : قال ابن كثير : « ومن نقل عن أبي جعفر بن جرير أنه أوجب غسلهما للأحاديث ، وأوجب مسحهما للآية ، فلم يحقق مذهبه في ذلك ، فإن كلامه في تفسيره إنما يدل على أنه أراد أنه يجب ذلك للرجلين من دون سائر أعضاء الوضوء ؛ لأنهما يليان الأرض والطين وغير ذلك ، فأوجب ذلكهما لينذهب ما عليهما ، ولكنه عبر عن ذلك بالمسح ، فاعتقد من لم يتأمل كلامه أنه أراد وجوب الجمع بين غسل الرجلين ومسحهما ، فحكاه من حكاه كذلك ؛ ولهذا يستشكله كثير من الفقهاء وهو معذور ؛ فإنه لا معنى للجمع بين المسح والغسل ؛ سواء تقدمه أو تأخر عليه لاندراجيه فيه ، وإنما أراد الرجل ما ذكرته ، والله أعلم »^(٢) .

الثالث : ربما كان سبب نسبة هذا القول إلى الإمام الطبري الالتباس بعالم شيعي يتفق معه في اسمه واسم أبيه وكنيته ونسبته ، وهو : محمد بن جرير بن رستم أبو جعفر الطبري ، من علماء الرافضة ، ومذهب الرافضة في ذلك المسح كما هو معلوم^(٣) .

(١) انظر : تفسيره ١٣٠/٦ — ١٣١ .

(٢) تفسير القرآن العظيم ٥١٤/٢ ، والمعنى في الجمع بين الغسل والمسح واضح ؛ لأنه قد يحصل الغسل بلامسح باليد أو مايقوم مقامها ، وأما المسح بالماء فلا بد أن يكون معه غسل ، فكل ممسوح بالماء مغسول ، ولا عكس ، ولهذا تنبه ابن كثير بعد كلامه المذكور ورجع ، فقال : "ثم تأملت كلامه أيضاً فإذا هو يحاول الجمع بين القراءتين في قوله ﴿وأرجلكم﴾ تخفضاً على المسح وهو الدلك ، ونصباً على الغسل ، فأوجههما أخذاً بالجمع بين هذه وهذه" . تفسيره ٥١٤/٢ .

(٣) انظر : لسان الميزان ، لابن حجر ٤٩٩/٣ .

قوله تعالى :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ، وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمَّداً فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْياً بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلٌ ذَلِكَ صِيَاماً لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ، عَفَا اللَّهُ عَمَّا سَلَفَ، وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انتِقَامٍ﴾ [المائدة: ٩٥].

قرأ الكوفيون ، ويعقوب بتنوين ﴿فَجَزَاءٌ﴾ ، ورفع ﴿مِثْلُ﴾ .

وقرأ الباقر بإضافتهما^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الإضافة إشكال معنوي قوي حمل بعض المفسرين والمعربين على استبعادها أو استشكلها أو القول برجحان القراءة الأخرى عليها ، قال الواحدي : « ولا ينبغي إضافة الجزاء إلى المثل ؛ لأن عليه جزاء المقتول ، لاجزاء مثله ، فإنه لاجزاء عليه لما لم يقتله »^(٢) .

وقال مكي : « ولذلك بعدت القراءة بالإضافة عند جماعة ، لأنها توجب جزاء مثل

الصيد المقتول »^(٣) .

وقال أبو علي الفارسي : « ولا ينبغي إضافة جزاء إلى مثل »^(٤) ، وعلل بنحو ماسبق .

وقال ابن هشام النحوي : « وأما من أضاف الجزاء للمثل فقراءته مشكلة ، لأن

الواجب جزاء نفس المقتول ، لاجزاء مثل المقتول » .

وقال الطبري : « وأولى القراءتين بالصواب قراءة من قرأ بتنوين الجزاء ورفع

المثل »^(٥) . اهـ بتصرف .

ومع كل ذلك فقد أجاب العلماء بأجوبة مسددة تدفع الإشكال بما لا سبيل بعده إلى

رد أو إنكار أو استبعاد أو ترجيح .

(١) انظر : الإرشاد / ٣٠٠ ، والنشر ٢/ ٢٥٥ ، والإتحاف ١/ ٥٤٢ .

(٢) نقله عنه السمين في الدرر ٤/ ٤١٩ ، ولم أجده في كتابه الوسيط .

(٣) المشكل ٢٣٧ .

(٤) الحجة ٣/ ٢٥٥ .

(٥) تفسير الطبري ٤٣/ ٧ .

التوجيه ورفع الإشكال :

تتبع ما قبل في توجيه هذه القراءة فاجتمع من ذلك وجوه :

الأول : أن جزاء مصدر مضاف لمفعوله تخفيفاً ، وأصل الكلام : فعليه جزاءً مثل ماقتل ، بنصب مثل ، أي : أن يحزى مثل ماقتل ، ثم أضيف بعد ذلك ، كقولك : عجت من ضرب زيداً ، ثم من ضرب زيد ، والجزء هنا بمعنى القضاء ، أي : الحكم بأن يحكم عليه بمثل ماقتل .

وبهذا التوجيه وجّه القراءة الزمخشري في الكشف^(١) ، وبسطه السمين في الدر المصون^(٢) .

وأجاب ابن هشام عن الإشكال فقال :

« الجواب أن هذا الإشكال يرتفع بأن لا يقدّر مثل بمعنى مماثل ، كما هي في تلك القراءة ، بل يقدّر مراداً بها ذات الشيء ونفسه ، بمنزلتها في قوله تعالى : ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، وقول الشاعر : [الطويل]

على مثل ليلي يقتل المرء نفسه^(٣)

أي : على ليلي ، بدليل قوله :

وإن بات من ليلي على اليأس طاوياً .

وقد جاء أيضاً في المثل ، قال الله تعالى : ﴿كَمَنْ مِثْلُهُ فِي

الظلمات﴾ [الأنعام: ١٢٢] ، وذلك لأن المثل كالمثل ، كما أنه الشبه والشبه كذلك »^(٤) .

فائدة :

المثل والشبه والبدل كل منها يأتي على وزن جمل وجبل وأمير^(٥) ، ونظم ذلك بعض

الناظمين فقال :

ومثل ، شبه ، بدل ، كل نظير # جمل ، وضاهى جبلاً ، وكأمر .

(١) انظر : تفسير الكشف ٦٦٤/١ .

(٢) ٤١٩/٤ ، وانظر : الإتحاف ٥٤٢/١ .

(٣) البيت لقيس بن الملوح المجنون . انظر : ديوانه ص ٩٤ .

(٤) الأسئلة والأجوبة ص ١٥ .

(٥) انظر : القاموس المحيط ، مادة (بدل ، وشبه ، ومثل) .

وبنحو ما أجاب به ابن هشام - رحمه الله - أجاب من سبقه ، كأبي علي
الفارسي^(١) ، وابن أبي مريم^(٢) ، ومكي بن أبي طالب^(٣) ، والمهدوي^(٤) ، وابن
عطية^(٥) ، وغيرهم .

وذكر الآلوسي جواباً ثالثاً بعد ذكره كلام الواحدي السابق ذكره ، وعلق
عليه بقوله :

« ولا يخفى أن هذا طعن في المنقول المتواتر عن النبي ﷺ ، وذلك غاية
في الشناعة »^(٦) .

ثم أجاب بثلاثة أجوبة ، تقدم اثنان منها ، وحاصل ما أجاب به في هذا
الوجه وهو :

« الثالث : أن الإضافة بيانية ، والمعنى : جزاء هو مثل ماقتل^(٧) » ، ومعنى
قوله : بيانية ، أي : لبيان المضاف وهو جزاء .

الرابع : أن « مثل » مقحمة ، واستشهد عليه بما تقدم في جواب ابن
هشام^(٨) ، لكن الشاهد هناك على أن « مثل » يراد بها الذات ، وهنا على أنها
زائدة .

خلاصة ما تقدم :

تحتل قراءة الإضافة أحد أربعة توجيهات :
أولها : أن جزاء مصدر أضيف إلى مفعوله تخفيفاً ، كما تقول : عجت من ضرب
زيد ، والأصل : من ضرب زيداً .
ثانيها : أن « مثل » هنا بمعنى ذات ، لا بمعنى مماثل ، وهو كقوله تعالى : ﴿ كَمَنْ

(١) الحجة ٢٥٦/٣ - ٢٥٧ .

(٢) الموضح ٤٥١/١ .

(٣) المشكل ٢٣٧ .

(٤) شرح الهداية ٢٦٩/١ .

(٥) المحرر الوجيز ٢٣٧/٢ .

(٦) روح المعاني ٢٤/٧ .

(٧) روح المعاني ٢٤/٧ .

(٨) الدر المصون ٤١٩/٤ - ٤٢٠ .

مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴿[الأنعام: ١٢٢] .

ثالثها : أن الإضافة بيانية ، والمعنى : فجزاء هو مثل ما قتل من النعم .

رابعها : أن « مثل » في الآية الكريمة زائدة للتأكيد ، وهي كقوله تعالى : ﴿لَيْسَ

كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] ، على القول بأن « مثل » فيها زائدة ، وكقوله

تعالى : ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنُتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾ [البقرة: ١٣٧] .

وهذه الوجوه محتملة كلها صواب ، ماعدا الوجه الرابع ، ففيه نظر ، لأنه كلما أمكن

أن يقال في لفظ معنى صحيح دون الزيادة فالأولى أن لا يؤخذ بغيره ، بل يكون المتعين ،

والله أعلم .

قوله تعالى :

﴿ فَإِنْ غُثِرَ عَلَىٰ أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِثْمًا فَآخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ فَيَقْسِمَانِ بِاللَّهِ لَشِهَادَتُنَا أَحَقُّ مِنْ شَهَادَتِهِمَا وَمَا اعْتَدَيْنَا إِنَّا إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴾ [المائدة: ١٠٧] .

قرأ حفص وحده ﴿ اسْتَحَقَّ ﴾ ، بفتح التاء والحاء ، وقرأ الباقون بضم التاء وكسر الحاء .

وقرأ شعبة وحمزة ويعقوب ﴿ الْأُولَيْنِ ﴾ ، بتشديد الواو وكسر اللام بعدها وبفتح

النون على الجمع ، وقرأ الباقون بإسكان الواو وفتح اللام ثم كسر النون على الشنية^(١) .

فتكون قراءة العشرة في الكلمتين تركيباً على هذا النحو :

قراءة حفص ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ ﴾ .

قراءة شعبة وحمزة ويعقوب ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيْنِ ﴾ .

قراءة الباقين ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ ﴾ .

الإشكال ووجهه :

قال الزجاج حين وصل إلى هذا الموضع : « هذا موضع من أصعب ما في القرآن في

الإعراب »^(٢) .

وعقب السمين على هذا قائلاً : « ولعمري إن القول ما قالت حذام^(٣) ؛ فإن الناس قد

دارت رؤوسهم في فكّ هذا التركيب »^(٤) .

والآية كلها من أشكال آيات القرآن وأصعبها قراءة وتفسيرا وإعراباً^(٥) .

التوجيه ورفع الأشكال :

أولاً : قراءة حفص عن عاصم ﴿ مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ ﴾ ، وهي أقل

(١) انظر : النشر ٢/٢٥٦ ، والإتحاف ١/٥٤٤-٥٤٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٢/٢١٦ .

(٣) يشير إلى المثل السائر في البيت المشهور :

إذا قالت حذام فصدقوها # فإن القول ما قالت حذام

(٤) الدر المصون ٤/٤٧٣ .

(٥) انظر : المشكل في إعراب القرآن ، لمكي ٢٤٣ ، والكشف ١/٤٢٠ .

الثلث إشكالاً .

﴿الْأُولَيَانِ﴾ تنية أولى ، وهو فاعل ﴿اسْتَحَقَّ﴾ .

واختلف في مفعول استحق المحذوف ، فقل تقديره : وصيتهما^(١) ، وقدّره ابن

عطية : « مالهم وتركتهم »^(٢) .

وقال الزمخشري : « معناه : من الورثة الذين استحق عليهم الأوليان من بينهم

بالشهادة وأن يجردوهما للقيام بالشهادة... »^(٣) ، فالمفعول عنده : أن يجردوهما .

وجعل الواحدي ﴿اسْتَحَقَّ﴾ بمعنى (حق) كاستعجب وعجب ، والمعنى : من الذين

وجب عليهم الإيصاء^(٤) ، وقيل : ﴿اسْتَحَقَّ﴾ بمعنى : سعى ، أي : من القوم الذين حضر

أوليان منهم ، وسعى في المال واستوجياه بأيمانهما وقرابتهما^(٥) .

ثانياً : توجيه قراءة شعبة وحمزة ويعقوب ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيْنِ﴾ .

أما لفظ ﴿اسْتَحَقَّ﴾ ، فمرفوعه - وهو نائب الفاعل - ضمير يعود على الإثم

أو الإيصاء أو الوصية كما سيأتي في توجيه قراءة الجمهور .

وأما ﴿الْأُولَيْنِ﴾ ففيه وجوه :

الأول : أنه بدل من الضمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ، وهو الهاء والميم^(٦) .

الثاني : أن يكون منصوباً على المدح^(٧) .

الثالث : أن ﴿الْأُولَيْنِ﴾ بدل من اسم الموصول المتقدم وهو ﴿الَّذِينَ﴾^(٨) .

(١) انظر : شرح الهداية ٢/٢٧٠ .

(٢) انظر : المحرر الوجيز ٢/٢٥٥ .

(٣) الكشف ١/٦٧٤ .

(٤) انظر : الوسيط ٢/٢٤٢ ، وانظر : المحرر الوجيز ٢/٢٥٥ .

(٥) انظر : المحرر الوجيز ٢/٢٥٥ ، والدر المصون ٥/٤٨ .

(٦) انظر : مشكل مكّي ٢٤٣ ، وإعراب العُكْبَرِي ١/٤٧ ، والبحر المحيط ٤/٥٠ ، والدر المصون ٥/٤٨٠ .

(٧) ذكره الزمخشري في الكشف ١/٦٧٤ ، ومعنى الأوليّة عنده : التقدم على الأجانب في الشهادة ؛

لكونهم أحق بها ، وإنما فسرّها بالتقدم على الأجانب ؛ لأنه فسر ﴿أَوْ آخِرَانِ﴾ بمعنى :

الأجانب لا من الكفار ، وانظر : البحر ٤/٥٠ ، والدر المصون ٥/٤٨٠-٤٨١ .

(٨) انظر : مشكل مكّي ٢٤٣ ، وحجة ابن زنجلة ٢٣٩ ، وتفسير القرطبي ٦/٣٥٩ ، والدر المصون

الرابع : أن يكون مجروراً ؛ لأنه صفة لـ ﴿الَّذِينَ﴾ وهو مجرور^(١) ، و﴿الْأُولَئِينَ﴾ على هذه القراءة جمع أول كما لا يخفى .

ثالثاً : توجيه قراءة الجمهور ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتُحِقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَيَانِ﴾ .

وفي تخريجها وجوه :

الأول : أن يكون مرفوع ﴿اسْتُحِقَّ﴾ الذي هو فعل ماض مبني للمفعول هو ﴿الْأُولَيَانِ﴾ ، ولا بدّ حينئذ من تقدير مضاف محذوف .
واختلف في تقدير ذلك المحذوف .

ف قيل : تقديره : استُحِقَّ عليهم إثمُ الأوليين .

وقدره الزمخشري : « من الذين استحق عليهم انتدابُ الأوليين منهم للشهادة على حقيقة الحال » ، ولم يمنع ابن عطية أن يكون مرفوعه ﴿الْأُولَيَانِ﴾ بلا تقدير مضاف .
ولما كان ﴿الْأُولَيَانِ﴾ بالميّة لا يستحقان فيسند ﴿اسْتُحِقَّ﴾ إليهما حمل ابن عطية ﴿اسْتُحِقَّ﴾ على معنى الاستعارة بمعنى : أنهم غلبوا على المال بحكم انفراد الميت وعدمه لقربته وأهل دينه فجعل تسوّرهم عليه استحقاقاً على سبيل التوسع ، قال : « فاستحق هنا كما تقول لظالم يظلمك : هذا قد استحق على مالي أو منزلي بظلمه ، فتشبهه بالمستحق حقيقة »^(٢) .

الثاني : أن يكون مرفوعاً ﴿اسْتُحِقَّ﴾ ضميرٌ يعود على ما ماتقدم لفظاً أو فحوى .
واختلف في الذي يعود إليه الضمير ، فأعاده أبو علي الفارسي والعكبري والزمخشري على الإثم المتقدم في قوله : ﴿اسْتَحَقَّ إِثْمًا﴾ .
وأجاز أبو علي أيضاً أن يعود على الإيصاء أو الوصية^(٣) ، ولم يمنع بعضهم أن يكون

٤٨/٥ ، وقال : " وهو قليل ؛ لكونه مشتقاً " .

(١) انظر : الكشاف ٦٧٤/١ ، والموضح ٤٥٣/١ ، والدر المصون ٤٨٠/٥ ، وتفسير أبي السعود ٩١/٣ .

(٢) المحرر الوجيز ٢٥٤/٢ ، وكان أبو علي يذهب إلى ارتفاع ﴿الْأُولَيَانِ﴾ بـ ﴿اسْتُحِقَّ﴾ ثم منعه للعلّة المذكورة . انظر : الحجة ٢٦٩ .

وحين استشعر ابن عطية ذلك الاستشكال أجاب بهذا الجواب ، كما أفاده ذلك السمين . انظر : الدر ٤٧٦/٤ ، وانظر : المحرر الوجيز ٢٥٤/٢ ، ٢٥٥ .

(٣) انظر : الحجة ٢٧٠/٣ ، واختاره النحاس ، أعني : إعادته على الإيصاء . انظر : معاني القرآن ٣٨٠/٢ ، وأما ضمير الوصية فاستشكله السمين ؛ لأن الفعل إذا أسند إلى مؤنث في مثل

الضمير عائداً على المال الموروث ، أي : استحق عليهم المال الموروث ، قال السمين : « وهو قريب »^(١) .

وعلى هذا الوجه - أعني : الثاني الذي قدرنا فيه مرفوع ﴿ اسْتَحَقَّ ﴾ ضميراً يعود على : الإثم أو الإيضاء أو الوصية أو المال - يكون في إعراب ﴿ الْأُولَيَانِ ﴾ ، سبعة أوجه محتملة :

الأول : أن يكون صفة لـ ﴿ آخِرَانِ ﴾ ، و﴿ آخِرَانِ ﴾ - وإن كان نكرة - مخصص بالصفة ، فعومل معاملة المعرفة^(٢) .

وبهذا علَّل العُكْبَرِي ؛ لجواز ذلك ، وزاد بأن ﴿ الْأُولَيَانِ ﴾ لم يقصد بهما قصد اثنين بأعيانهما^(٣) .

الثاني : أنه بدل من فاعل يقومان^(٤) .

الثالث : أن يكون عطف بيان لـ ﴿ آخِرَانِ ﴾^(٥) .

الرابع : أنه بدل من ﴿ آخِرَانِ ﴾ ، كما يقال : جاء زيد أبوك^(٦) .

الخامس : أنه خبر مبتدأ مضمّر ، كأن سائلاً سأل فقال : من هما الآخران؟ فقل :

هذا حذفت التاء . انظر : الدر ٤/٤٧٧ .

(١) المصدر السابق.

(٢) هذا الوجه حكاه أبو علي في الحجة ٣/٢٦٧ عن أبي الحسن الأخفش ، وضعفه أبو حيان في البحر ٤/٤٩ ، "لاستلزامه هدم ما كادوا أن يجمعوا عليه من أن النكرة لا توصف بالمعرفة ولا العكس" .

(٣) انظر : إعراب القرآن ١/٤٧٠ .

(٤) انظر : الموضح ، لابن أبي مريم ١/٤٥٣ ، وحجة ابن زنجلة ٢٣٩ ، وإعراب العُكْبَرِي ١/٤٦٩ ، والبحر المحيط ٤/٤٩ .

(٥) انظر : الدر المصون ٤/٤٧٤ ، ويمكن أن يعترض عليه بما ذكر في الوجه الأول ويجاب عليه بما أجيب هناك .

(٦) انظر : مشكل مكّي ٢٤٣ ، والكشاف ١/٦٧٤ ، وحجة ابن زنجلة ٢٣٩ ، وإعراب العُكْبَرِي ١/٤٦٩ ، وهو مثل الذي قبله في الاعتراض والجواب ، وقال السمين في الدر ٤/٤٧٤ : " وهذا

عندهم ضعيف ؛ لأن الإبدال بالمشتقات يقل" .

قلت : وليس بضعيف إذا كان وارداً على ماورد قليلاً .

هما الأوليان^(١).

السادس : أن يكون مبتدأ وخبره مقدما وهو ﴿آخِرَانِ﴾ ، والتقدير : فالأوليان آخران

يقومان مقامهما^(٢).

فهذه ستة أوجه إذا ضم إليه الوجه الذي جعل فيه ﴿الأُولَيَانِ﴾ مرفوع ﴿اسْتَحَقَّ﴾

كانت سبعة أوجه .

وكلها لا تخلو من سؤال يردُّ عليها ماعدا الوجهين الأخيرين ، لا سيما القول بأن

﴿الأُولَيَانِ﴾ مبتدأ وخبره ﴿آخِرَانِ﴾ ، وإنما رجع على الوجه الذي قبله مع أنه لا إيراد عليه ؛ لأنه لا حذف فيه ولا تقدير ، ومعلوم أن عدم التقدير أولى من التقدير .

ومن ثم أرى أن هذا الوجه هو الراجح على هذه القراءة ، والله أعلم .

(١) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢٦٧/٣ ، وحجة ابن زنجلة ٢٣٩ ، وإعراب العُكْبَرِي ٦٤٩/١ ،

والبحر المحيط ٤٩/٤ ، والدر المصون ٤٧٣/٤ .

(٢) انظر : المصادر السابقة .

قوله تعالى :

﴿ إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة: ١١٢] .

في لفظ ﴿ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ ﴾ قراءتان :

- قراءة بالتاء (تاء المضارعة) للكسائي وحده .

- وقراءة بالياء للباقيين من العشرة^(١) ، وعلى قراءة الكسائي يتعين النصب في

﴿ رَبُّكَ ﴾ ، والرفع على قراءة الباقيين .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الجمهور إشكال من جهة المعنى .

وفي قراءة الكسائي إشكال من جهة المعنى والإعراب .

ووجهه -في قراءة الجمهور- : أن الحواريين كانوا مؤمنين ، وهذا سؤال من لا يؤمن بقدرة الله واستطاعته ، وقد روى عن عائشة -رضي الله عنها- تنزيههم عن هذه المقالة ، وكانت تقرأ بالقراءة التي قرأ بها الكسائي^(٢) .

ووجه الإشكال في قراءة الكسائي : أن التركيب لا يستقيم إلا بتقدير محذوف . وأمر آخر ، وهو : أن نبي الله عيسى استعظم من الحواريين مقولتهم تلك وكره سؤالهم ، وقال لهم : ﴿ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ ، وهذا لا معنى له إلا على القراءة بالياء والرفع ، وأما قراءة الكسائي فلا ملاءمة بينها وبين الاستعظام والإنكار والأمر بالتوبة . ولهذا المعنى اختار ابن جرير قراءة الجمهور دون قراءة الكسائي^(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

أولاً : توجيه قراءة الجمهور :

العالم بأساليب العرب يدرك أن هذا الوجه جاء على طريقة عربية في العرض والدعاء المشتملين على تأدب ولطف في الطلب ، فإن السائل إذا أراد أن لا يكلف المسئول ما يشق عليه طرح عليه الطلب بهذه الصيغة ونحوها ، وإنما يقول ذلك الأدنى للأعلى منه ، وفي

(١) انظر : الإرشاد ٣٠٢ ، والإتحاف ٥٤٥/١ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٥٨/٤ .

(٣) انظر : تفسير ابن جرير ١٢٩/٧ - ١٣٠ .

شيء يُعلم أنه مقدور للمسئول ، وهو كقولك لفلان : أتستطيع أن تعطيني كذا ، وهو مستطيع^(١) .

وهذا لا يطعن أو يجرح في إيمان الحواريين .

وبيان ذلك من وجوه :

الأول : أن هذا السؤال لأجل طمأنة القلب بإيمان المعاينة ، وليس شكاً في قدرة

الله ، فهو كسؤال إبراهيم أن يريه الله كيف يحيي الموتى مع إيمانه بذلك في الغيب^(٢) .

الثاني : أنه سؤال عن الفعل ، وليس سؤالاً عن القدرة ، وجاء التعبير باللازم الذي هو

الفعل تعبيراً عن الملزوم وهو القدرة^(٣) .

الثالث : أن السؤال عن الاستطاعة بحسب الكلمة الإلهية ، لا بحسب القدرة ،

والمعنى : هل ينافي حكمة ربك أن ينزل علينا مائدة من السماء .

وبيان ذلك : أن ماينافي الحكمة لا يقع وإن كان مما تتعلق به القدرة كعقاب

المحسن على إحسانه^(٤) .

الرابع : أن الاستطاعة هنا بمعنى : الإطاعة ، كاستجاب بمعنى أجاب ، والمعنى :

هل يجيب ربك دعاءك إذا سأله ذلك ، أو : هل يرضى ربك ويختار أن ينزل علينا مائدة

من السماء إذا نحن سألناه أو سأله ذلك لنا^(٥) .

والمقصود : أن الحواريين كانوا مؤمنين ، قال ابن عطية : « ولا خلاف أحفظ في

أن الحواريين كانوا مؤمنين »^(٦) .

وذكر الرازي جواباً آخر ، مقتضاه : أن المراد بالرّب جبريل عليه السلام ؛ لأنه كان

(١) انظر : معاني الزجاج ٢/٢٢٠ ، والكشاف ١/٤٢٢-٤٢٣ ، وشرح الهداية ١/٤٥٥-٤٥٦ ،
والتحريم والتنوير ٨/١٠٥ .

(٢) انظر : التفسير الكبير ١٢/١٢٩ ، وتفسير المنار ٧/٢٥٠-٢٥١ .

(٣) انظر : تفسير المنار ٧/٢٥١ .

(٤) انظر : إبراز المعاني ٣/١٠٦ ، وتفسير المنار ٧/٢٥٠-٢٥٢ .

(٥) انظر : الموضح ١/٤٥٦ ، والتفسير الكبير ١٢/١٢٩ ، والإتحاف ١/٤٥٤ ،
والمنار ٧/٢٥٠-٢٥٢ .

(٦) المحرر الوجيز ٢/٢٦٠ .

وخالف في ذلك الزمخشري . انظر : الكشاف ١/٦٧٧-٦٧٨ ، وكان الزمخشري معاصراً

لابن عطية ، وكلام ابن جرير فيه معنى قريب مما قاله الزمخشري .

يربّيه ويخصه بأنواع من الإعانة ، ولذلك قال في أول الآيات : ﴿ إِذْ أَيْدُتُكَ بِرُوحِ الْقُدُسِ ﴾ [المائدة: ١١٠] ^(١).

وهو وجه بعيد ، بل باطل ؛ لأن عيسى قال -بعد ذلك- ﴿ اللَّهُمَّ رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ ﴾ ، وجاء بعد ذلك قوله تعالى : ﴿ قَالَ اللَّهُ إِنِّي مُنَزِّلُهَا عَلَيْكُمْ ﴾ .

ثانياً : توجيه قراءة الكسائي ورفع الإشكال عنها .

أما الوجه المتعلق بتقدير محذوف ، فقد قدّر العلماء مفعولاً مضافاً ، منهم من قدّره : سؤال ربك ، ومنهم من قدّره : دعوة ربك ، وهما بمعنى واحد .

ومثل هذا كثير في كلام العرب ، ونظيره في القرآن قوله تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢] ، أي : أهل القرية .

ومن قواعد النحو المقررة : أن المضاف إذا حذف يخلفه المضاف إليه في

الإعراب ^(٢) .

وهذا الجواب واضح .

وأما الوجه الآخر فهو مبنيٌّ على ماسبق بيانه في قراءة الجمهور من جهة شك الحواريين وعدم شكهم ؛ لأن ابن جرير -رحمه الله- إنما استشكل ذلك بسبب اعتقاده أن الحواريين كانوا شاكين في القدرة إذ سألوا ذلك السؤال ، وتقدم في رفع الإشكال ما بين أنهم كانوا مؤمنين غير شاكين .

فبقي أن يقال : لم قال لهم نبي الله عيسى : اتقوا الله إن كنتم مؤمنين؟ .

والجواب على ذلك : أنه قال لهم ذلك ؛ لأنهم سألوا سؤالاً يشبه سؤال المتعنت ، إذا

سألوا سؤالاً لم يسبق له مثال من قبل ^(٣) .

وأحسن من هذا أن يقال : أمرهم بالتقوى ليصير ذلك دريعة موصلةً إلى حصول المطلوب الذي سألوه ، وهو كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجاً . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ﴾ [الطلاق: ٢، ٣] .

وقد بينوا الحامل لهم على هذا السؤال ، فقالوا : « تريد أن نأكل منها وتطمئن قلوبنا

(١) التفسير الكبير ١٢/١٢٩-١٣٠ .

(٢) وقد أشار إلى ذلك السيوطي في ألفيته في النحو ص ٤٢ ، فقال :

ويُحذف المضافُ فالتالي إذا # يخلفه في الحكم أو جرُّ إذا

(٣) انظر : التفسير الكبير ١٢/١٣٠ .

ونعلم أن قد صدقتنا» ، وليس غرضنا بالسؤال اقتراح الآيات ولا التعنت في سؤالها^(١) .

(١) انظر : تفسير أبي السعود ٩٧/٣ ، والفتوحات الإلهية ٥٤٤/١ ، والقراءات المتواترة التي أنكرها

ابن جرير ، لمحمد عارف الهرري ٣٣٢—٣٣٣ .

سورة الأنعام

قوله تعالى :

﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ مَا عَلَيْكَ مِنْ حِسَابِهِمْ مِنْ شَيْءٍ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ فَتَكُونَ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٢] .

قرأ ابن عامر ﴿بِالْغَدَاةِ﴾ بضم الغين وسكون الدال وواو مفتوحة ، وقرأ الباكون من العشرة بفتح الغين والدال وألف بعدهما ، ولا واو^(١) .

الإشكال ووجهه :

والإشكال في قراءة ابن عامر ، وهو لغوي .

ووجهه : أن لفظ « غدوة » بالواو لا تدخله (ال) المعرفة ، هكذا قال أبو عبيد .
قال : وليس في الكتاب دليل عليها ؛ لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ، ولفظهما على تركهما ، وكذلك الغداة ، وعلى هذا وجدنا العرب ، وكلام الفراء يؤكد ما قرره أبو عبيد^(٢) .

فما الجواب عن هذا الإشكال؟ وما القول في كلام أبي عبيد؟

التوجيه ورفع الإشكال :

الإشكال والجواب عنه ذكرهما أبو حيان في تفسيره وفصل في الجواب تفصيلاً نافعاً كافياً في دفع الإشكال .

قال رحمه الله :

« ولما خفيت هذه اللغة على أبي عبيد أساء الظن بمن قرأ بها ، فقال : إنما نرى ابن عامر وأبا عبد الرحمن السلمي قرأ بها اتباعاً للخط ، وليس في إثبات الواو في الكتاب دليل على القراءة بها ؛ لأنهم كتبوا الصلاة والزكاة بالواو ، ولفظها على تركها ، وكذلك الغداة ، وقد وجدنا العرب على مثل ذلك .

يقول أبو حيان : وهذا من أبي عبيد جهل بهذه اللغة الثابتة التي أثبتها سيويه والخليل

(١) انظر : التحبير ١٠٩ ، والنشر ٢٥٨/٢ ، ومثله موضع الكهف .

(٢) انظر : معاني القرآن ١٣٩/٢ ، والإبراز ١١٦/٣ — ١١٧ ، والبحر ١٣٩/٤ .

بن أحمد ، وقرأ بها هؤلاء الجماعة ، يريد : (ابن عامر ، وأباعد الرحمن السلمي ، ومالك بن دينار ، والحسن البصري ، ونصر بن عاصم ، وأبارجاء العطاردي) وكيف يظن بهؤلاء الجماعة القراء أنهم قرءوا بها ؛ لأنها مكتوبة في المصحف بالواو ، والقراءة سنة متبعة ، وأيضاً فابن عامر عربي صريح ، كان موجوداً قبل أن يوجد اللحن ؛ لأنه قرأ القرآن على عثمان بن عفان ، ونصر بن عاصم ، أحد العرب الأئمة في النحو ، وهو ممن أخذ علم النحو عن أبي الأسود الدؤلي مستنبط علم النحو ، والحسن البصري من الفصاحة بحيث يستشهد بكلامه ، فكيف يظن بهؤلاء أنهم لحنوا واغترؤوا بخط المصحف ، ولكن أبو عبيدة جهل هذه اللغة وجهل نقل هذه القراءة فتجاسر على ردّها -عفا الله عنه-^(١) .

ثم إن العرب قد تتصرف في مثل هذا فتذكّره وإن كان معرفة مثلما نكّرت « فينة » ، فقالت : « الفينة بعد الفينة » ، أي : الحين بعد الحين ، ووجه ذلك : أنهم قدّروا فيه التنكير والشيوع^(٢) .

وقال أبو جعفر النحاس : « وباب غدوة تكون معرفة ، إلا أنه يجوز تنكيرها ، كما تنكّر الأسماء الأعلام »^(٣) .

وحاصل ما تقدم : أن لفظ « غدوة » جاء في لغة العرب معرفة مقترنة باللام وغير مقترنة ، والأول أشهر وأكثر ، وقد أثبتتها الحفاظ أئمة النحو واللغة .
وقد يقال : إنها معرفة ، وعوملت معاملة بعض الأسماء الأعلام التي نكرتها العرب ، والله أعلم .

(١) البحر المحيط ١٣٩/٤ .

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ١٤٠/٥ ، والدرء ٦٤١/٤ .

(٣) إعراب القرآن ٦٨/٢ ، وانظر : البرهان في تفسير القرآن ، لأبي الحسن بن علي

الحوفي (ت ٤٣٠هـ) ، ورقة ١١ ، مخطوط .

قوله تعالى :

﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٦] .
قرأ حمزة والكسائي وخلف بتشديد اللام مفتوحة في ﴿الْيَسَعَ﴾ ، وقرأ الباقون

بإسكانها خفيفة^(١) .

الإشكال ووجهه :

ردّ الكسائي قراءة التخفيف ، وعلل ردّه بأنه لا يقال : اليفعل مثل اليحيى واليعرب

ونحوه .

وردّ أبو حاتم قراءة التشديد معللاً بأنه لا يوجد (لَيْسَعَ)^(٢) .

واختار أبو عبيدة قراءة التخفيف ، لأنه - فيما ذكر - لم يُسمع هذا الاسم في جميع

الأخبار إلا مخففاً^(٣) .

ففي كلٍّ من القراءتين إشكال لغوي .

التوجيه ورفع الإشكال :

أولاً : قراءة التخفيف :

ردّ أبو جعفر النحاس على الكسائي ردّه وتعليقه ، فقال : « وهذا الرد لا يلزم ، والعرب

تقول : اليفعل واليخمد ، ولونكرت يحيى لقلت : اليحيى »^(٤) .

فالألف فيه واللام للتعريف كأنه قدر التنكير أولاً فعرفه^(٥) .

وقيل : إنه عربيٌّ منقول من مضارع أصله : يوسع كيوسع ، وقعت الواو بين ياء

مفتوحة وكسرة تقديرية ، وإنما جيء بالفتحة التي على حرف السين لأجل حرف الحلق ،

وحذفت الواو كما حذفت من : يضع ويهب ، وبابه^(٦) ، ثم زيدت فيه الألف واللام على

(١) انظر : التفسير ١١٠ ، والإتحاف ٢١/٢ ، والميسر في القراءات ، لمحمد فهد خاروف ص

١٣٨ ، ومثله موضع سورة ص ﴿وَأَذْكُرْ إِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ وَذَا الْكِفْلِ﴾ ، قراءة وتوجيهها .

(٢) انظر : إعراب النحاس ٨١، ٨٠/٢ .

(٣) انظر : الدر المصون ٢٩/٥ .

(٤) انظر : إعراب القرآن ٨٠/٢ .

(٥) انظر : إعراب القراءات السبع لابن خالويه ١٦٣/١ ، والدر المصون ٢٩/٥ .

(٦) انظر : إعراب ابن الأنباري ٣٣٠/١ ، والدر المصون ٢٩/٥ ، والإتحاف ٢١/٢ .

حدّ قوله^(١) : [الطويل] .

رأيت الوليد بن يزيد مباركاً # شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهله .

وكقوله^(٢) [الرجز] .

باعدَ أمَّ العُمرُ من أسيرِها # حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصورِها^(٣)

وقيل : هو اسم أعجمي غير مشتق و « ال » فيه زائدة لازمة كالتي في « الذين » و

« الآية »^(٤) .

ثانياً : توجيه قراءة التشديد :

يحتمل أن يكون هذا اللفظ -على قراءة التشديد- عربياً كصيرف^(٥) وضيغم ، أصله :

(لَيْسَعُ) على زنة فَيْعَل ، دخلت عليه لام التعريف كما دخلت على الحارث والعباس^(٦) .

ويحتمل أن يكون أعجمياً وزيدت فيه الألف واللام ولزمت شذوذاً^(٧) .

ورجح الزبيدي في مستدركه على القاموس المحيط أنه أعجمي فقال : « واللَّيسَعُ

كصَيْقَل اسم أعجمي ، وتوهم بعضهم أنها لغة في اليسع »^(٨) .

وحاصل القول في هذا اللفظ أنه لاوجه يعتد به لمن ردّها .

(١) قائله : الرماح بن أبرد ، المشهور بابن ميادة ، يمدح فيه الوليد بن يزيد بن عبد الملك ،

واستشهد به الزمخشري في المفصل .

انظر : المفصل بشرح التخمير ١٩٣/١ و ٢٩٠/٢ ، والأنباري في الإنصاف ٣١٧/١ ،

والخزانة ٣٢٧/٣ .

(٢) استشهد به الزمخشري في المفصل ونسبه إلى أبي النجم العجلي ، وهو في الإنصاف ٣١٧/١ ،

من غير عزو ، وكذلك الدر المصون ٢٩/٥ ، وفي اللسان " صواب الإنشاد : ياليت أم

الغمر " بالغين لا بالعين المهملة .

(٣) انظر : شرح الهداية ٢٨٢/٢ ، والبحر المحيط ١٧٨/٤ ، والدر المصون ٢٩/٥ .

(٤) انظر : شرح الكافية لابن مالك ٣٢٩/١ ، والبحر المحيط ١٧٨/٤ ، والدر المصون ٢٨/٥ .

(٥) المحتال .

(٦) انظر : شرح الهداية ٢٨٢/٢ — ٢٨٣ ، والفريد ١٨٥/٢ ، والبحر المحيط ١٧٨/٤ ، وروح

المعاني ٢١٤/٧ .

(٧) انظر : الفريد ١٨٥/٢ ، والبحر المحيط ١٧٨/٤ .

(٨) تاج العروس ٤٩٩/٥ .

والمرجح أنه اسم أعجمي ، والأسماء الأعجمية ترد على صيغ مختلفة كما حصل في جبريل وميكائيل وإلياس وغيرها .
قال الشوكاني رحمه الله : « والعُجْمَة لاتؤخذ بالقياس بل تؤدي على حسب السماع ، ولايمنع أن يكون في الاسم لغتان للعجم ، أو تغيّره العرب تغييرين »^(١) .

(١) فتح القدير ٢/١٣٦-١٣٧ .

قوله تعالى :

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمُ اقْتَدِهْ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٩٠] .

قرأ ابن ذكوان عن ابن عامر بكسر الهاء من ﴿اقْتَدِهْ﴾ وصلتها .

وقرأ هشام بكسرها وصلأً من غير صلة^(١) .

وقرأ يعقوب وحمزة والكسائي بحذف الهاء في الوصل خاصة .

والباقون بسكونها في الحاليين ، والكل إذا وقف وقف بالسكون^(٢) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة ابن عامر من الروایتين إشكال لغوي .

وجهه : أن هذه الهاء هاء وقف ، وليست بهاء إضمار ، وهاء الوقف لا تحرك وإنما

تدخل لتبين حركة ما قبلها .

ولهذه العلة حكم عليها ابن مجاهد بالغلط^(٣) ، وحكم النحاس عليها باللحن ومنع

جواز مثل ذلك^(٤) .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه القراءة تصدّى لتخريجها والردّ على ابن مجاهد : أبو علي الفارسي ، وتبعه

جماعة من أهل العلم نقلوا كلامه وتأيدوا به .

قال - رحمه الله - بعد أن ذكر كلام ابن مجاهد :

« ليس بغلط ، ووجهه : أن تجعل الهاء كناية عن المصدر ، لا التي تلحق للوقف ،

وإنما حسن الإضمار لذكر الفعل الدال عليه ، وعلى هذا قول الشاعر^(٥) : [البسيط]

(١) انظر : التيسير ٨٦ ، والتجوير ١١٠ .

(٢) انظر : التجوير ١١٠ ، والإتحاف ٢١/٢ .

(٣) انظر : السبعة ص ٢٦٢ .

(٤) انظر : إعراب القرآن ٨١/٢ - ٨٢ .

(٥) تمامه : والمرء عند الرُّشا إن يلقها ذيبٌ .

و"سراقة" : رجل من القراء كان مشهوراً بقبول الرشا وحرصه عليها حرص الذيب على الفريسة ،

والبيت في الكتاب : بلانسة ، وشرح الكافية لابن مالك ١٦١٢/٣ ، والهمع ٣٣/٢ .

هذا سُرَاقَةُ للقرآن يدرسه

فالهاء كناية عن المصدر ، ودل يدرس على الدرس ، ولا يجوز أن يكون ضمير القرآن العزيز ؛ لأن الفعل قد تعدى إليه باللام ، ويجوز أن يتعدى إليه إلى ضميره ، كما أنك إذا قلت : أزيذاً ضربته ، لم تنصب زيدا بضربت ، لتعديه إلى الضمير^(١) .
وتقدير الكلام على هذا : فبهذا هم اقتدوا .

وقال أبوحيان : « وتغليط ابن مجاهد قراءة الكسر غلط منه »^(٢) .
وخرّجها بعضهم على وجه آخر ، وهو : أن الهاء هاء سكت أجريت مجرى الهاء التي تكون ضميراً كما أجريت هاء الضمير مجراها في السكون^(٣) .
وضعف هذا الوجه أبوحيان .

وقال السمين : « ليس بجيد » ، ثم قال :

« ويروى قول المتنبي^(٤) : [البسيط]

واحرّ قلباه ممن قلبه شِيمٌ.....

بضم الهاء وكسرها على أنها هاء السكت شَبَّهت بهاء الضمير فحركت ، والأحسن أن يجعل الكسر لالتقاء الساكنين ، لا لشبهها بالضمير ؛ لأن هاء الضمير لا تكسر بعد الألف ، فكيف بما يشبهها »^(٥) .

والقول ما قاله أبو علي ؛ إذ لا مطعن في كلامه ، والله أعلم .

(١) الحجة ٣٥٣/٣ بتصرف ، وانظر : الفريد ١٨٧/٢ ، والإبراز ١٣١/٣ ، وروح المعاني ٢١٧/٧ .

(٢) البحر المحيط ١٨٠/٤ .

(٣) المصدر السابق .

(٤) انظر : ديوانه ١١٨/٢ ، والشَّيم : البارد .

وتمامه : ومن بجسمي وحالي عنده سَقَمٌ .

(٥) الدر المصون ٣٧/٥ .

قوله تعالى :

﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لِيُؤْمِنُوا بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنعام: ١٠٩] .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب وخلف وشعبة بخلاف عنه بكسر الهمزة في لفظ

﴿ أَنَّهَا ﴾ ، وقرأ الباقون بالفتح^(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة الكسر لا إشكال فيها ، وهي ظاهرة ؛ لأنها استئناف إخبار عن أنهم إذا

جاءتهم الآية لا يؤمنون^(٢) .

وأما قراءة الفتح ففيها إشكال من جهة المعنى .

قال أبو شامة : « والقراءة الأخرى بالفتح يوهم ظاهرها أنه عذر للكفرة »^(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه القراءة من القراءات السابقة التي سأل سيبويه شيخه الخليل عنها .

وقد خرّجها الخليل على أن تكون « أن » بمعنى : لعلّ ، فقال : « هي بمنزلة قول

العرب : إيت السوق أنك تشتري لنا شيئاً ، أي : لعلّك ، فكأنه قال : لعلها إذا جاءت

لا يؤمنون »^(٤) .

ومن شواهد هذا المعنى قول الشاعر^(٥) : [الرجز]

قلت لشييان اذن من لقائه # أنا نغذي الناس من شوائه

وقوله^(٦) : [الطويل]

(١) انظر : التحبير ١١١ ، والإتحاف ٢/٢٦ .

(٢) انظر : الإبراز ٣/١٣٧ .

(٣) الإبراز ٣/١٣٨ .

(٤) الكتاب ٣/١٢٣ ، وانظر : شرح الهداية ٢/٢٨٦ ، وإعراب النحاس ٢/٩٠ .

(٥) قائله : أبو النجم الفضل بن قدامة العجلي ، أورده سيبويه في الكتاب ٣/١١٦ منسوباً إليه ، وابن

الأنباري في الإنصاف ٢/٥٩١ ، وهو في شرح الهداية ٢/٢٨٧ ، والدره ٥/١٠٣ غير منسوب .

(٦) البيت لحاتم الطائي ، وهو في ديوانه ص ٤٠ ، وفي الصحاح للجوهري (علل) ، واستشهد به

النحاس في معاني القرآن ٢/٤٧٤ ، والقرطبي ٧/٦٤ .

أَرِنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَأَتْنِي

أرى ماترين أو بخيلاً مخلداً

وقوله^(١) : [الطويل]

أَعَاذِلَ مَا يُدْرِيكَ أَنَّ مَنِيَّتِي

إلى ساعة في اليوم أو في ضحى الغد

وهذا الوجه استجوده مع الخليل وسيبويه الزجاج^(٢) ، وتابعهم على ذلك كثير من

أهل العلم بالعربية والتفسير^(٣) .

الوجه الثاني : أن نقدر لام التعليل قبل ﴿أَنْهَا﴾ ، فيكون المعنى : لأنها إذا جاءت

لا يؤمنون ، وتكون جملة ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ﴾ جملة معترضة ، وأصل الكلام : إنما الآيات

عند الله لأنها إذا جاءت لا يؤمنون^(٤) .

الثالث : أن يقال : إن « لا » زائدة ، كآية : ﴿قَالَ مَا مَنَّكَ

أَلَّا تَسْجُدَ﴾ [الأعراف: ١٢] ، أي : أن تسجد ، فيكون لفظ الآية عند التقدير : وما يشعركم

أنها إذا جاءت يؤمنون^(٥) .

واعترض الزجاج على هذا الوجه وغلطه ، واحتج بأن « لا » في القراءة الأخرى غير

زائدة بالإجماع ، ولا يجوز أن يكون الشيء زائداً وغير زائد في مكان واحد^(٦) .

ولم يقبل أبو علي هذا التعليل وردّ على احتجاج الزجاج وأنه يجوز أن تكون « لا »

زائدة وغير زائدة مع اختلاف التأويل في الحالين ، وجعل من ذلك قول الشاعر^(٧) :

[الطويل]

(١) البيت لعدي بن زيد ، كما في حجة أبي علي ٣/٣٨٠ ، وانظر : اللسان (أنن).

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ٢/٢٨٣ .

(٣) انظر : تفسير السمرقندي ٢/٥٠٦ ، واستشهد لها بقراءة أبيّ : (وما يشعركم لعلها إذا جاءت...) ،

والحجة لأبي علي ٣/٣٧٨-٣٨٠ ، وصرّح السمين في الدر ٥/١٠٤ أن أبا علي ضعف هذا

الوجه ، والذي في "الحجة" مخالف لما ذكر ، وانظر : الكشف ٢/٥٥ .

(٤) انظر : الدر المصون ٥/١٠٥ ، والإتحاف ٢/٢٦ .

(٥) انظر : الحجة ٣/٣٨٠ ، والوسيط ، للواحدي ٢/٣١١ .

(٦) انظر : معاني القرآن ٢/٢٨٣ ، والمحزر الوجيز ٢/٣٣ ، والبحر ٤/٢٠٤ .

(٧) لم أعثر على من قاله ، وهو في الخصائص ٢/٣٥ ، والدر المصون ١/٧٣ .

أَبَى جُودَهُ لَا الْبَخْلَ وَاسْتَعْجَلَتْ نَعْمَ # بِهِ مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ نَائِلُهُ
وقد رُوي لفظ « البخل » منصوباً ومجروراً ، فعلى الحرّ تكون « لا » غير زائدة ،
وعلى النصب تكون زائدة^(١) .
وقد اعترض على أبي عليّ بأن « لا » على النصب لا يلزم أن تكون زائدة ، بل يجوز
أن تكون مفعولاً به ، و« البخل » بدلاً منها^(٢) .
الرابع : أن تكون « ما » في ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ حرف نفى ويُطلب
لـ ﴿ يُشْعِرُكُمْ ﴾ فاعل ، قدره بعضهم بلفظ الجلالة^(٣) .
أي : وما يشعركم الله أنها إذا جاءت الآيات المقترحة لا يؤمنون^(٤) .
الوجه الخامس : أن يكون في الكلام حذف ، والتقدير : وما يشعركم أنها إذا جاء
لا يؤمنون أو يؤمنون .
ولم يذكر المحذوف للعلم به^(٥) .
السادس : أن الكلام لا حذف فيه ولا زيادة ، ويكون الكلام جواباً على من حكم
عليهم بعدم الإيمان أبداً ؛ لأن هذا مما يعلمه الله ، والمعنى : وما يدريكم أن الآيات إذا
جاءت لا يؤمنون ، فقد يؤمنون^(٦) .

(١) انظر : الحجة ، لأبي عليّ ٣/٣٨٠—٣٨١ .

(٢) انظر : الدر المصون ١/١٠٦ ، و٥/١٠٥ .

(٣) انظر : الدر ٥/١٠٦ .

(٤) انظر : الدر ٥/١٠٦ .

(٥) انظر : معاني القرآن ، للنحاس ٢/٤٧٤ .

(٦) انظر : الكشف ٢/٥٥ ، والبحر ٤/٢٠٥ ، واختار هذا الوجه على غيره ، وانظر : الدر

المصون ٥/١٠٦ .

قوله تعالى :

﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ لِيُرْذُوهُمْ وَلِيَلْبِسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾ [الأنعام: ١٣٧] .
 قرأ ابن عامر ﴿زَيْنَ﴾ ، بضم الزاي وكسر الياء ، ورفع ﴿قَتَلَ﴾ ، ونصب لفظ ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾ ، وجر ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾ .
 وقرأ باقي العشرة بفتح الزاي والياء من ﴿زَيْنَ﴾ ، ونصب لفظ ﴿قَتَلَ﴾ ، وخفض ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾ ، ورفع ﴿شُرَكَاءُهُمْ﴾^(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة الجمهور لا إشكال فيها ، وهي موافقة لقواعد العربية المشهورة التي لا نزاع فيها .

وقراءة ابن عامر فيها إشكال معروف ، ونزاع بين أهل النحو مشهور ، لخروجها عن الفاشي في اللغة خروجاً جعل كثيراً من النحويين والمفسرين والمصنفين في التوجيه يطعنون في ثبوتها أو يكادون^(٢) .

ومحل الطعن والإشكال في القراءة هو في الفصل بين المتضايقين بالمفعول به في قوله : ﴿قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ .

ووجهه : أن المقرر في قواعد العربية منع الفصل بين المتضايقين بالظرف والجار والمجرور في الاختيار فضلاً عن المفعول به .

فكيف يجوز وقوعه في أفصح الكلام ، وهو القرآن الكريم .

حتى قال الزمخشري : «وأما قراءة ابن عامر فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سميحاً مردوداً ، فكيف به في الكلام المشور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمته وجزالته»^(٣) .

(١) النشر ٢٦٣/٢ ، وغاية الاختصار ٤٨٩/٢ ، وتهذيب القراءات العشر ، لساجقلي زاده (ت ١١٥٠هـ) ورقة ٢١٦ ، مخطوط .

(٢) انظر : تفسير ابن جرير ٤٤/٨ ، والكشف لمكي ٤٥٣/١ ، وتفسير ابن جرير ٤٤/٨ ، والمشكل

له ٢٧٢ ، وشرح الهداية ٢٩٢/٢ ، والكشاف ٦٧/١ ، وشرح جمل الزجاجي ، لابن

هشام ٢٨٧ ، وأكثر نحاة البصرة على تضعيفها واستبعادها ، وانظر : البحر المحيط ٢٣٢/٤ .

(٣) الكشاف ٦٧/١ .

التوجيه ورفع الإشكال :

لقد تصدّى المحرّرون من علماء القراءة والعربية للطاعنين في هذه القراءة ورفع الإشكال عنها وبيان الحجة فيها رفعاً وبياناً لا يدعان أدنى شك في صحتها وثبوتها .
وسوف أقتضب من كلامهم الطويل ما يفي بالمقصود دون إطالة ، قال ابن الجزري -في معرض ردّه على الزمخشري وغيره- : « والحق في غير ما قاله الزمخشري ، ونعوذ بالله من قراءة القرآن بالتشهي والرأي ، وهل يحل لمسلم القراءة بما يجد في الكتابة من غير نقل^(١) ؟

بل الصواب جواز مثل هذا الفصل ، وهو الفصل بين المصدر وفاعله المضاف إليه بالمفعول في الفصح الشائع الذائع اختياراً ، ولا يختص ذلك بضرورة الشعر ، ويكفي في ذلك دليلاً ، هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر ، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما ، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب ، وكلامه حجة ، وقوله دليل ؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويتكلم به ، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن ، وروى وسمع ورأى ؛ إذ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتّباعه ؛ وأنا رأيته فيها كذلك ، ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر ، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة .
وأول من نعلمه أنكر هذه القراءة وغيرها من القراءة الصحيحة وركب هذا المحذور ابن جرير بعد الثلاثمائة ، وقد عدّ ذلك من سقطات ابن جرير ، حتى قال السخاوي : « قال لي شيخنا أبو القاسم الشاطبي : إياك وطعن ابن جرير على ابن عامر » .
ولله در إمام النحاة أبي عبد الله بن مالك -رحمه الله- حيث قال في كافيته

الشافعية^(٢) :

« وحجتي قراءة ابن عامر # فكم لها من عاضدٍ وناصر » .

وهذا الفصل الذي ورد في هذه القراءة فهو منقول من كلام العرب ومن فصح كلامهم ، جيد من جهة المعنى أيضاً ، أما وروده في كلام العرب فقد ورد في أشعارهم كثيراً .

(١) يشير إلى دعوى الزمخشري : أن الذي حمل ابن عامر على القراءة بذلك أنه رأى في بعض

المصاحف شركائهم مكتوباً بالياء . انظر : الكشف ٦٧/١ .

(٢) انظر : الكافية مع شرحها ٩٧٩/٢ ، واستشهد به ابن الجزري في النشر ٢٦٤/٢ .

أنشد من ذلك سيبويه ، والأخفش ، وأبو عبيدة ، وثعلب ، وغيرهم ما لا ينكر مما يخرج به كتابنا عن المقصود .

وقد صح من كلام رسول الله ﷺ : « فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي »^(١) ، ففصل بالجار والمجرور بين اسم الفاعل ومفعوله مع ما فيه من الضمير المنوي ، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أدى بالجواز ، وقرأ « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ » [إبراهيم: ٤٧]^(٢) ، إلى آخر ما قال من كلام نفيس^(٣) .

الشواهد الشعرية التي ورد فيها الفصل بين المتضايين

بالمفعول به :

شواهد هذه المسألة كثيرة ، وأذكر منها جملة تدفع ريب المرتاب ، وتشهد للحق والصواب .

ومن جملة ذلك قول الشاعر^(٤) : [الطويل]

يَطْغَنُ بِجُوزِي المَرَاتِعِ لَمْ يُرْعَ # بُوَادِيهِ مِنْ قَرَعِ - الْقَسِيِّ - الْكُنَائِنِ

وقول الشاعر^(٥) : [مجزوء الكامل]

فَزَجَّتْهُ بِمِرْجَةٍ # زَجَّ - الْقُلُوصَ - أَبِي مَزَادَةَ

وقوله^(٦) : [الرجز]

يَفْرُكُ حَبَّ السَّنْبِلِ الْكُنَافِجِ # بِالْقَاعِ فَرَكَ - الْقُطْنِ - الْمَحَالِجِ

(١) رواه البخاري في كتاب المناقب ٤/١٩٢ .

(٢) البحر المحيط ٥/٤٢٧ .

(٣) النشر ٢/٢٦٣-٢٦٥ بتصرف يسير .

(٤) قائله : الطَّرْمَاح . انظر : ديوانه ١٦٩ ، وشرح الكافية ٢/٩٨٢-٩٨٣ .

وأصل الكلام : من قرع الكنائن القسي ، ففصل بين المتضايين بالمفعول به وهو القسي ، والجوزي : فحل بقر الوحش ، ويُرْعَ - مبنيا للمجهول - يُفْرَعُ .

(٥) لم ينسبه أحد ممن ذكره ، وانظره في الكتاب ١/١٧٦ ، والخصائص ٢/٤٠٦ ، والإنصاف

٢/٤٢٧ ، وشرح الكافية ، لابن مالك ٢/٩٨٥ ، وزجتها : ضربتها بالميزجة وهي رمح

قصير ، والقلوص : الفتية من الإبل ، وأبومزادة : كنية رجل .

(٦) هو : لأبي جندل الطهوي في صفة جراد ، انظر : شرح الكافية ٢/٩٨٦ .

وقوله^(١) : [الرجز]

وَحَلَقَ الْمَازِيَّ وَالْقَوَانِسِ # فِدَاسُهُمْ دَوَسَ - الْحَصَادَ - الدَّائِسِ

وقوله^(٢) : [الوافر]

لئن كان النكاحُ أحلَّ شيء # فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ
أي : نكاح مطر إياها .

وقوله^(٣) : [البسيط]

تنفي يداها الحَصَى في كُلِّ هَاجِرَةٍ
نفي - الدراهم - تنقاد الصياريف

وقوله^(٤) : [الطويل]

عَتَوْا إِذْ أَجْبَنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً
فسقناهم سوق - اليُّغَاثُ - الأجادل

وقوله^(٥) : [الكامل]

ما زال يُوقِنُ من يَوْمِكَ بِالْغِنَى # وَسِوَاكَ مَانِعٌ - فَضْلُهُ - المحتاج
ومما اتبع فيه المولّدون العرب في هذا الوجه قول شاعرهم^(٦) : [الطويل]

(١) البيت أنشده أبو عبيدة كما في شرح الكافية ٩٨٦/٢ ، ولم يذكر قائله ، ونسبه العيني ٤٦١/٣ لعمر بن كلثوم ، والحَلَقَ : الدروع ، والمَازِيَّةُ منها : البيضاء ، والقوانس : جمع قانسة على البضة من الحديد .

(٢) قائله : الأحوص : عبدالله بن حجر الأنصاري . انظر : ديوانه ١٧٣ ، وقد أنشده ثعلب بحر "مطر" كما في شرح الكافية ٩٨٦/٢ .

(٣) قائله : الفرزدق ، وهو في الكتاب ٢٨/١ ، وسر صناعة الإعراب ٧٦٩/٢ ، والإنصاف ٢٧/١ ، وشرح الكافية ٩٨٧/٢ ، وشرح ابن عقيل ١٠٢/٣ .

ومحل الشاهد قوله : نفي الدراهم تنقاد الصياريف ، وأصله نفي تنقاد الصياريف الدراهم .

(٤) نسبه ابن مالك في عمدة الحافظ ص ٤٩١ لبعض الطائيين ، وبلا نسبة في شرح الكافية ٩٨٧/٢ ، وكذلك أوضح المسالك : ٢٥٦ .

والبغات : بتثنية الباء : صغار الطير ، والأجادل : الصقور .

(٥) البيت أورده ابن مالك في شرح الكافية ٩٨٨/٢ ، وابن هشام في أوضح المسالك ، وكذلك الأشموني : جميعهم بلا نسبة .

(٦) قائله : أبو الطيب المتنبي ، انظر : ديوانه : ٢٨٦/١ .

بعثتُ إليه من لساني حديقةً

سقاها الحِجَى سقيَ الرياضِ السحائبِ

وممن أشبع هذه المسألة بحثاً واستشهاداً ابن مالك في أكثر من كتاب ، واحتج لهذه القراءة بعينها بالنقل والنظر احتجاجاً بلغ الغاية فيه .

قال رحمه الله في شرح التسهيل :

« وتجويز ما قرأ به - يعني ابن عامر - في قياس النحو قوي ، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل فحسن ذلك ثلاثة أمور :

أحدهما : كون الفاصل فضلة ؛ فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به .

الثاني : كونه غير أجنبي لتعلقه بالمضاف .

الثالث : كونه مقدّر التأخير من أجل المضاف إليه ، فقدّر التقدّم بمقتضى الفاعلية المعنوية ، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه لاقتضى القياس استعماله ؛ لأنهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً ، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية فحكم بجوازه »^(١) .

وأشار إليها في نظم الكافية فقال^(٢) :

وفي اختيار قد أضافوا المصدراً

.....

كقول بعض القائلين للرجز

لفاعل من بعد مفعول حَجَزُ

في القاع فَرَك - القُطْن - المَحَالج

يَفْرُك حَبَّ السُّنْبِلِ الكُنَافجِ

وكم لها من عاضد وناصر

وعمدتي قراءة ابن عامر

ك(مخلفُ الوعد محقُّ ذو نكد)

ومثلُ ذا مَعَ اسْمِ مفعولٍ ورَدُ

وقد أطال أبوشامة النفس في الكلام على هذه القراءة والاحتجاج لها إطالة تغني عن

النظر في غير ما قال ، فليرجع إليه من شاء^(٣) .

ونصرها النيسابوري فقال في الرد على من قالها بخطئها : « والحق عندي في هذا

المقام أن القرآن حجة على غيره ، وليس غيره حجة عليه ، والقراءات السبع كلها متواترة ،

(١) شرح التسهيل ١٨٢/٢ .

(٢) الكافية مع شرحها ٩٨٧/٢ - ٩٧٩ .

(٣) انظر : إبراز المعاني ١٤٦/٢ - ١٥٧ .

فكيف يمكن تخطئة بعضها ؟ فإذا ورد في القرآن المعجز مثل هذا التركيب لزم القول بصحته وفصاحته وألا يلتفت إلى أنه هل ورد له نظير في أشعار العرب وتراكيبهم أم لا؟ وإن ورد فكثير أم لا؟^(١) .

وأبلغ أبوحيان في رده على الزمخشري ، فقال : « وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يردّ على عربي صريح محض قراءة متواترة موجوداً نظيره في لسان العرب في غير ما بيت ، وأعجب لسوء ظن هذا الرجل بالقراء الأئمة الذين تخيرتهم هذه الأمة لنقل كتاب الله مشرقاً ومغرباً ، وقد اعتمد على نقلهم لضبطهم ومعرفتهم وديانتهم »^(٢) .

وصفوة القول في هذه القراءة وإجمال القول فيها يمكن أن يلخص في الآتي :

١ - هذه القراءة ثابتة من حيث النقل ، نقلها الأئمة واعتمدها ، ولم يشكك فيها أحد ممن كان في زمن ابن عامر ولا من بعده ، وأول من تكلم في ثبوتها ابن جرير الطبري في آخر القرن الثالث ، فالاتفاق قبله منعقد بعصرين ، وخرق مثل هذا الاتفاق غير مقبول أصولاً .

٢ - الإمام ابن عامر حجة في قوله ، يستشهد بكلامه ؛ لأنه عربي صريح ، ولأنه أدرك عصر الاستشهاد ، وهذه القراءة انضمت إليها مع ذلك النقل الصحيح متواتراً .

وبيان ذلك على جهة الإلزام :

أن هذه القراءة إما أن تكون اجتهاداً من ابن عامر ، لم يتلقها نقلاً ، وإنما قرأها بمحض سليقته وخالص عربيته ، ورآها قائمة على أصول العربية ليس بها خلل ولا خطأ .

ومعلوم أن المعارض قد سلّم بفصاحة ابن عامر وعربيته وحجية كلامه ، وهو إنما يطعن فيها من جهة العربية لا من جهة النقل .

وإما أن يكون ابن عامر رواها نقلاً وتلقاها سماعاً إلى النبي ﷺ .

فمن طعن فيها من جهة العربية ، قيل له : قد أقررت أن ابن عامر عربي صريح يحتج بكلامه ويستشهد به ، فما الذي جعله هنا خارجاً عن الاحتجاج به .

ومن طعن فيها من جهة النقل لزمه ما لزم في الأولى وزيادة ، وهي النقل والتلقي .

٣ - طعن بعضهم فيها بأنها مخالفة للرسم طعن في غير محله ؛ لأنها - وإن خالفت الرسم في أكثر المصاحف - لم تخالف رسم المصحف الشامي ، فهي مرسومة

(١) غرائب القرآن ٣٧/٨ .

(٢) البحر المحيط ٢٣٢/٤ ، وقوله عن الزمخشري : ضعيف في النحو : غير مقبول ، بل هو إمام في العربية جملة .

بياء في (شركائهم) كما نبّه على ذلك ابن الجزري وأخبر أنه رآها كذلك في مصحف أهل الشام^(١).

ونبه على ذلك الشاطبي قبله في «الحرز» فقال^(٢):

«.....وفي مصحف الشاميين بالياء مثلاً».

٤ - الفصل بين المضافين بالمفعول جائر في اللغة ، أجازته جمهور النحويين ، والشواهد المتقدمة تبين قوة ذلك وتعضده ، ولولم يكن في المسألة إلا قراءة ابن عامر هذه

لكفى ، ومن ثمّ كانت هي الحجة التي ركن إليها ابن مالك ؛ إذ قال :

وحجتي قراءة ابن عامر # فكم لها من عاضد وناصر

وقد تقدم -غير مرة- أنه إذا ثبتت القراءة نقلاً صحيحاً فإنه من الخطأ تلمّس الشواهد

الشعرية لعضد قراءة صحيحة ، رواها أئمة أفاضل عن مثلهم إلى رسول الله ﷺ .

وأودّ -في هذا المقام- أن أنقل كلاماً نفيساً للإمام أبي محمد بن حزم الأندلسي

(٤٥٦هـ) ؛ لشدة تعلقه بما نحن بصده .

قال -رحمه الله- : « ولا عجب أعجب ممن إن وجد لامريء القيس أو لزهير ،

أو لجريز ، أو الحطيئة ، أو الطرماح ، أو للشمّاخ ، أو لأعرابي أسدي ، أو سلمي ،

أو تميمي ، أو من سائر أبناء العرب بوال على عقبيه لفظاً في شعر أو نثر جعله في اللغة

وقطع به ولم يعترض فيه ، ثم إذا وجد لله -تعالى- خالق اللغات وأهلها كلاماً لم يلتفت

إليه ولا جعله حجة ، وجعل يصرفه عن وجهه ويحرفه عن مواضعه ويتحيل في إحالته عما

أوقعه الله عليه ، وإذا وجد لرسول الله ﷺ كلاماً فعل به مثل ذلك .

وتالله لقد كان محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم قبل أن يكرمه الله تعالى

بالنبوة وأيام كونه فتى بمكة بلا شك عند كل ذي مُسكة من عقل أعلم بلغة قومه وأفصح

فيها ، وأولى بأن يكون ما نطق به من ذلك حجة من كل خندفي ، وقيسي ، وربيعي ،

وإيادي ، وتيمي ، وقضاعي ، وحميري ، فكيف بعد أن اختصه الله تعالى للندارة واصطفاه

للساطة بينه وبين خلقه ، وأجرى على لسانه كلامه ، وضمن حفظه وحفظ ما يأتي

به؟!»^(٣).

وهذا الكلام غاية في القوة ومناسبة المقام ، والله أعلم .

(١) انظر : النشر ٢/٢٦٤.

(٢) الشاطبية : ٥٥.

(٣) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٣/٢٣١.

قوله تعالى :

﴿ قُلْ إِنْ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢] .
قرأ قالون وأبوجعفر بإسكان الياء الثانية وصلأ ووقفاً ، وكذلك ورش في أحد

وجهيه ، وقرأ الباقون من العشرة بالفتح وصلأ ، وهو الوجه الثاني لورش^(١) .

في قراءة الإسكان إشكال مشهور حمل بعضهم على الطعن فيها وإنكارها .

قال في « الدر المصون » :

« وقد طعن بعض الناس على هذه القراءة... ، وتعجبت من كون هذا القاريء يحرّك

ياء ﴿ مَمَاتِي ﴾ ، ويسكن ياء ﴿ مَحْيَايَ ﴾ ، وقد نقل بعضهم عن نافع الرجوع عن

ذلك^(٢) .

ووجه الإشكال في قراءة نافع وأبي جعفر هذه من ثلاث جهات :

الأولى : وصل الكلمة مع بقاء السكون على آخرها ، والأصل فيها الحركة .

الثانية : الجمع بين الساكنين في حال الوصل^(٣) .

الثالثة : التفريق بينها وبين نظيرها ، وهو كلمة ﴿ مَمَاتِي ﴾ بعدها ، حيث قرأها بفتح

الياء وصلأ .

ويدل على هذا الأخير قول أبي شامة :

« وشنع بعض أهل العريية على نافع -رحمه الله- متعجباً منه : كيف أسكن

﴿ مَحْيَايَ ﴾ ، وفتح بعدها ﴿ مَمَاتِي ﴾ ، وكان الوجه عكس ذلك أو فتحهما معاً^(٤) .

التوجيه ورفع الإشكال :

والجواب عن الإشكال ودفعه من وجوه :

الأول : القراءة الصحيحة لا يشترط لصحتها فشوّ في اللغة ، ولا قياس في

الاستعمال ، كما قرّر ذلك أهل العلم ، وتقدم غير ما مرّة .

الثاني : الجمع بين الساكنين -وصلأ- في النثر ، منقول عن العرب غير مطعون فيه ،

والقرآن من جنس كلامهم ، اجتمع فيه لغات كثيرة ولهجات شتى ، وقد جاء مخاطباً

(١) الإتحاف ٤٠/٢ ، والبدور الزاهرة ١١٣ .

(٢) الدر المصون ٢٣٩/٥ .

(٣) انظر : المصدر السابق .

(٤) إبراز المعاني ٢٤٩/٢ .

لقريش وغيرهم .

ومما ورد منشوراً في ذلك القول المسموع عن العرب : « التقتا حَلَقَتَا الْبَطَانِ » ،
و« لفلان ثلثا المال » .

بهذا اجتج له الإمام أبوعلي الفارسي وغيره^(١) .

وقال الألوسي : « فطعن بعضهم في ذلك بأن فيه الجمع بين الساكنين - وهو لا يجوز - ليس في محله » ، ثم قال : « وما قيل : إنه رجع عنها ، وأنه لا يحل لأحد نقلها ، ليس عن نافع بشيء »^(٢) .

قلت : وقد أشار ابن مالك - رحمه الله - في آخر باب الوقف في ألفيته إلى جواز

اجتماع الساكنين وصلاً بقوله^(٣) :

« وَرَبِّمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الْوَصْلِ مَا # لِلْوَقْفِ نَثْرًا وَفْشًا مُنْتَظِمًا » .

وعليه فتكون القراءة بالإسكان وصلاً من باب إجراء الوصل مُجرى الوقف ، كما قرأ

بذلك حمزة ﴿ وَمَكْرَ السَّيِّءِ ﴾ .

ثالثاً : الساكنان هنا أحدهما - وهو الأول - : على الألف ، والألف يقام مقام

الحركة ؛ لأنه يعتمد عليه ويمدّ ، فكأنه لم يجتمع ساكنان حيثئذ^(٤) .

رابعاً : وأما القول بأن الأصل في ياء ﴿ مَحْيَايَ ﴾ ، الحركة ، فمردود بأنها ياء

إضافة ، والأصل في الضمائر البناء ، وأصل البناء السكون ، فبطل هذا الوجه .

خامساً : الوجه الذي فيه تعجب بعضهم من تفريق نافع بين ﴿ مَحْيَايَ ﴾ ،

و ﴿ مَمَاتِي ﴾ مردود من وجهين :

الأول : أن فتح ياء ﴿ مَمَاتِي ﴾ لا يلزم منه فتح ياء ﴿ مَحْيَايَ ﴾ ، ولا العكس ، وقد

فتح بعض القراء ياء ﴿ لِي ﴾ دون ﴿ فطرني ﴾ ، في قوله تعالى : ﴿ وَمَا لِي لَا أَعْبُدُ الَّذِي

فَطَرَنِي ﴾ [يس: ٢٢] ، وكلاهما ياء إضافة .

الثاني : أن كلمة ﴿ مَحْيَايَ ﴾ ، وردت بعد كلمتين مشبهتين لها يصح فتح ياءيهما

على القياس ، وإن لم يرد ذلك نقلاً ، فلو قيل : إن نافعاً سكنها إلحاقاً بما تقدم لكان أقرب ؛

لأن الشيء يلحق بما سبقه لا بما لحقه .

(١) انظر الحجة ٤٤١/٣ ، والدر المصون ٢٣٩/٥ .

(٢) روح المعاني ٧٧/٨ .

(٣) الألفية مع حاشية الخضري ٢٧٨/٢ .

(٤) انظر : شرح الرضي على الكافية ٢٦٥/٢ .

وهذان الوجهان لم أجد من ذكرهما ، والله أعلم .

سورة الأعراف

قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ

لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴾ [الأعراف: ١١] .

قرأ أبو جعفر بضم التاء في ﴿ لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا ﴾ حالة الوصل ، والباقون بالكسر .

وفي قراءة أبي جعفر إشكال إعرابي ، سبق ذكره والجواب عنه في موضع البقرة .

قوله تعالى :

﴿حَقِيقٌ عَلَيَّ أَنْ لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقُّ قَدْ جِئْتُكُمْ بَيِّنَةً مِنْ رَبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ

بَنِي إِسْرَئِيلَ﴾ [الأعراف: ١٠٥] .

في لفظ ﴿عَلَيَّ﴾ قراءتان :

قراءة بألف بعد اللام وهي لجميع القراء ماعدا نافعاً ، وقراءة بالياء المشددة مكان

الألف لنافع^(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة نافع تخريجها واضح لا إشكال فيه ، نص على وضوحه أبوشامة والسمين

الحلبي تصريحاً^(٢) ، والزمخشري^(٣) من قبلهما تلميحاً ، ومعناها : واجب عليّ قول الحق ،

وأن لا أقول على الله غيره^(٤) .

وأما قراءة الجمهور فقد نصّ الزمخشري على الإشكال فيها ، فقال : « وفي

المشهورة إشكال » يعني : وفي القراءة المشهورة وهي قراءة التخفيف ، ثم خرجها على

أربعة أوجه ، سوف أذكرها وأضيف عليها ما لم يذكره بإيجاز .

وجه الإشكال -هنا- أن لفظ ﴿حَقِيقٌ﴾ ، ولفظ ﴿عَلَيَّ أَنْ لَا﴾ ، غير مؤتلفين

في الظاهر ، ولو كان الكلام : « حقيق بأن لا... » أو « حريص على أن لا... » لم يكن في

ذلك إشكال ، فوجب تطُّبُّ تلك النكته التي من أجلها ذكر هذا اللفظ دون غيره ،

والكشف عن معنى هذه الآية من ذلك الكتاب المعجز ، وإزالة الإشكال ، ومعرفة ما قاله

أهل التأويل من الراسخين في العلم .

التوجيه ورفع الإشكال :

مجموع ما ذكر في توجيهها ثمانية أوجه ، أحسنها وأوضحها ما نقله أبوشامة عن

محمد بن الحسن ابن مقسم (٣٥٤هـ) .

وفحواه : أن يكون ﴿حَقِيقٌ﴾ نعتاً لـ«رسول» ، والمعنى : رسول حقيق من ربّ

العالمين أرسلت على أن لا أقول على الله إلا الحق .

(١) انظر : التعبير ١١٤ ، والإتحاف ٥٥/٢ .

(٢) انظر : الإبراز ١٧٧/٣ ، والدر المصون ٤٠٥/٥ .

(٣) انظر : الكشف ١٣٢/٢ ، وانظر : الدر ٤٠١/٥ .

(٤) انظر : الحجة ، لأبي علي ٥٦/٤ ، والإبراز ١٧٦/٣ ، والدر ٤٠٥/٥ .

قال أبوشامة : « هذا معنى صحيح واضح ، وغفل أكثر المفسرين من أرباب اللغة عن تعلق حرف « على » بـ « رسول » ، ولم يخطر لهم تعلقه إلا بقوله : حقيق »^(١) .
الثاني : أن يكون من باب القلب ، وأصل الكلام :

أنا حقيق على قول الحق^(٢) .

الثالث : أن يضمَّن ﴿ حَقِيقٌ ﴾ ، معنى : حريص ، كما ضمن لفظ « هَيَّجَنِي » معنى :

ذكَرْنِي ، في بيت الكتاب^(٣) .

الرابع : أن موسى عليه السلام لما كذَّبه فرعون -لعنه الله- قال : أنا حقيق على قول

الحق ، أي : واجب عليّ قول الحق أن أكون قائله ، والقائم به^(٤) .

الخامس : أن تكون « على » بمعنى الباء ، والمعنى : حقيق بأن لا أقول على الله إلا

الحق^(٥) .

السادس : أن الحق هو الثابت الدائم ، والحقيق مبالغة فيه ، والمعنى : أنا ثابت

مستمر على أن لا أقول على الله إلا الحق^(٦) .

السابع : الحقيق بمعنى المحقق ، وهو من قول الرجل : حققته ، بمعنى : عرفته

(١) انظر : الإبراز ١٧٧/٣-١٧٨ ، والبحر ٣٥٦/٤ ، وقد استشكل هذا الوجه أبوحيان من جهة

إعمال اسم الفاعل أو ماجرى مجراه وهو موصوف ، وانظر : الدر المصون ٤٠٤/٥ .

(٢) انظر : الكشف ١٣٢/٢-١٣٣ ، ولم يرض هذا الوجه أبوحيان ، فقال : " وأصحابنا يخصصون

القلب بالضرورة ، فينبغي أن ينزه القرآن عنه " . البحر المحيط ٣٥٦/٤ .

والصواب في ذلك التفصيل : بين أن يفيد معنى بديعاً فيجوز أولاً فيمتنع كما قرر ذلك صاحب

الدر المصون ٤٠٢/٥ .

(٣) انظر : الكشف ١٣٣/٢ ، والبيت الذي عناه في كتاب سيويه هو قول النابغة الذبياني :

إذا تغنى الحمام الورق هيجني # ولوتسلت عنها أم عمار

(٤) انظر : الكشف ١٣٣/٢ ، وتعقبه في البحر ٣٥٦/٤ بأنه لا يصح إلا إن عنى أنه يكون " أن

لا أقول " صفة له ، كما تقول : أنا على قول الحق ، أي : عادتي وطريقتي ، وانظر : الدر

المصون ٤٠٣/٥ .

(٥) الكشف ١٣٣/٢ وسبقه إلى هذا القول : الأخفش في معاني القرآن ٥٢٨/٢-٥٢٩ ، والفراء في

معاني القرآن أيضاً : ٣٨٦ ، وأبو علي الفارسي في الحجة ٥٦/٤-٥٧ ، وابن خالويه في إعراب

القراءات السبع ١٩٧/١ .

(٦) انظر : التفسير الكبير ١٩١/١٤ .

على يقين ، وحرف « على » -هنا- هي التي تقترن بالأوصاف اللازمة الأصلية ، كقوله تعالى : ﴿ فَطَرَتَ اللَّهُ النَّاسَ فِطْرًا عَلِيَّهَا ﴾ [الروم: ٣٠] ، وكما تقول : جاءني فلان على هيئته وعادته ، وتقول : عرفته على كذا وكذا من الصفات ، فمعنى الآية على هذه القراءة أنني

لم أعرف ولم أتحقق إلا على قول الحق^(١) .

الثامن : « أن ما لزمك فقد لزمته ، فلما كان قول الحق حقيقاً عليه كان هو حقيقاً على

قول الحق ، أي : لازماً له »^(٢) ، والله أعلم .

(١) انظر : التفسير الكبير ١٤/١٩١ .

(٢) هذا هو الوجه الثاني عند الزمخشري ٣/١٣٢ ، ولم يتبين لي معناه كاملاً ، وذكره أبوحيان في

البحر ٤/٣٥٦ ، والسمين في الدر ٥/٤٠٢ بنصه دون تعليق أو بيان ، وقد قال أبوشامة عن

الوجوه الأربعة التي ذكرها الزمخشري :

"وكل هذه وجوه متعسفة ، وليس المعنى إلا على ما ذكرته أولاً" . الإبراز ٣/١٧٨ .

قوله تعالى :

﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَتَمِّ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً وَقَالَ مُوسَى لِأَخِيهِ هَارُونَ اخْلُفْنِي فِي قَوْمِي وَأَصْلِحْ وَلَا تَتَّبِعْ سَبِيلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف: ١٤٢] .

قرأ أبو جعفر وأبو عمرو ويعقوب بغير ألف بعد الواو الثانية في ﴿وَوَاعَدْنَا﴾ ،
والباقون بألف بعدها .

وفي قراءة الجمهور إشكال ، تقدم بيانه والجواب عنه في موضع سورة البقرة .

قوله تعالى :

﴿ فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا

يُشْرِكُونَ ﴾ [الأعراف: ١٩٠] .

قرأ نافع وأبوجعفر وشعبة ﴿ شُرَكَاءَ ﴾ بكسر الشين ، وإسكان الراء مع التنوين .

وقرأ الباقر بضم الشين وفتح الراء والمد ، بعده همز من غير تنوين^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة من قرأ ﴿ شركا ﴾ ، إشكال معنوي ، بسببه أنكر الأخفش (سعيد بن

مسعدة) هذه القراءة^(٢) .

ووجه الإشكال عنده : أنه لو كان الأمر على هذه القراءة ، لوجب أن تكون : جعلاً

لغيره شركاً ؛ لأنهما يُقَرَّان أن الأصل لله عزوجل ، فإنما يجعلان لغيره الشرك^(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

الشركاء : جمع شريك ، وهو المشارك ، والشرك : هو النصيب .

ومعنى الآية على قراءة الإشكال : جعلاً له نصيباً فيما آتاهما ، وهي بهذا المعنى دون

تقدير يصدق عليها الإشكال ، لكنه لا يبقى إذا علم أن لفظ (شركا) معناه : ذو شرك ،

فذكر الشرك ، والمراد : صاحبه .

وحذف المضاف كثير في القرآن ، وفي لغة العرب ، ومنه في القرآن قوله

تعالى : ﴿ وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف: ٨٢] ، وكقوله تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ

آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة: ١٧٧] .

وقد يقال : إنه أطلق الشرك وأراد الشريك ، كما يقال : محمد عدل ، ومنه^(٤) :

[البسيط]

تَرْتَعُ مَارْتَعَتْ حَتَّى إِذَا اذْكُرْتَ

فإنما هي إقبال وإدبارُ

(١) التجميع ١١٧ ، والإتحاف ٧١/٢ .

(٢) انظر : إعراب النحاس ١٦٧/٢ ، وإعراب القرآن ، لقوام الدين التيمي ١٣٦/١ (رسالة ماجستير) .

(٣) انظر : إعراب النحاس ١٦٨/٢ .

(٤) قائله : الخنساء. انظر : ديوانها ص ٤٨ .

ومن كلام العرب نثراً : إنما أنت أكلٌ وشربٌ^(١) .

وقيل : المراد : جعلاً لغيره شركاً ، فيقدر لفظ (لغيره) حتى يكون المعنى صحيحاً ، فإنه إن لم يقدر هذا اللفظ ولا حذف مضاف بمعنى : ذا شرك أو ذوي شرك آل الأمر إلى المدح ؛ لأنهما إذا جعلاً لله شركاً فيما آتاهما فقد شركاه على ما آتاهما ، فهما ممدوحان ، والمراد بالآية الذم لهما بدلالة قوله تعالى : ﴿ فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾^(٢) .

وجعله الزمخشري بمعنى : أحدثاً لله شركاً في الولد^(٣) .
والأصوب : هو القول الأول ؛ لصحة التقدير فيه ، ووجود نظيره وقربه للمتبادر ، وسلامة معناه ، وكثرة من قال به ، والله أعلم .

(١) انظر : الكتاب ٣٣٧/١ ، ٣٦٠ .

ومن نظائر هذا في القرآن : قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ [هوند: ٤٦] ، في قراءة غير الكسائي ويعقوب .

(٢) انظر : الكشف لمكي ٤٨٦/١ .

(٣) انظر : الكشف ١٨١/٢ .

قوله تعالى :

﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢] .

قرأ نافع وأبو جعفر بضم الياء وكسر الميم ، وقرأ الباقر بفتح الياء وضم الميم^(١) .

الإشكال ووجهه :

ذكر ابن جرير الطبري أن قراءة الجمهور هي الصواب ؛ لأن الذي يمدُّ الشياطينُ إخوانهم من المشركين من جنس الممدود ، وما كان من جنس الممدود كان الفعل فيه من مدِّ الثلاثي ، لا من أمدِّ الرباعي^(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

في الجواب عما ذكره ابن جرير - رحمه الله - وجهان :

الأول : العرب تُرادف بين مدِّ وأمدِّ ، وهما لغتان صحيحتان ، مثل : شغل وأشغل ، وحبٍّ وأحبٍّ^(٣) . يقال : مدت العيس وأمدته^(٤) .

الثاني : أن هناك فرقاً بين الثلاثي والرباعي في هذه المادة ، فالثلاثي يُستعمل في الشر ، كقوله تعالى : ﴿وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩] ، والرباعي في الخير ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَأَمْدَدْنَاهُمْ بِفَاكِهَةٍ وَلَحْمٍ مِّمَّا يَشْتَهُونَ﴾ [الصافات: ٢٢] ، وقوله تعالى : ﴿هَذَا يُمَدِّدُكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ﴾ [آل عمران: ١٢٥] .

وإنما استعمل في هذه القراءة الرباعي الذي يعبر فيه بالخير على سبيل التهكم ، كقوله

(١) انظر : التحبير ١١٧ .

(٢) والتعليل المذكور هو وجه الإشكال في وجه الضم ، والإشكال هنا تفسيري .

(٣) انظر : القاموس (شغل) و(حبب) .

(٤) انظر : الإبراز ١٩٢/٣ .

تعالى : ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [التوبة: ٢١] ، وقوله تعالى : ﴿فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ [الليل: ١٠]^(١) ، وبهذا يتبين صحة معنى هذه القراءة ومقام البلاغة فيها ، وأن التعليل الذي علل به ابن جرير غير مُلزم قصر الصواب على إحدى القراءتين . والله أعلم .

(١) انظر : الحجة ، لأبي علي ، والبحر / ١ .

سورة الأنفال

قوله تعالى :

﴿ إِذِ تَسْتَغِيثُونَ رَبَّكُمْ فَاسْتَجَابَ لَكُمْ أَنِّي مُمِدُّكُمْ بِالْفِ مِّنَ الْمَلَائِكَةِ مُرْدِفِينَ ﴾ [الأنفال: ٩] .
قرأ نافع وأبوجعفر ويعقوب بفتح الدال من ﴿ مُرْدِفِينَ ﴾ ، والباقون بالكسر^(١) .

الإشكال ووجهه :

حكى ابن جرير -رحمه الله- إجماع أهل التأويل على أن معنى ﴿ مُرْدِفِينَ ﴾ ،
بالكسر : يتبع بعضهم بعضاً متتابعين ، وجعل هذا الإجماع حجة على عدم صحة قراءة
الفتح ؛ لأنها لا يمكن حملها على هذا التأويل^(٢) . فهذا وجه الإشكال وهو معنوي .

التوجيه ورفع الإشكال :

فيما ذهب ابن جرير -رحمه الله- نظرٌ من وجوه :
الأول : الإجماع الذي حكاه عن أهل التأويل منقوض باختيار أهل التأويل ، -
منهم : أبو عبيد- قراءة الفتح ، كان يقول : تأويل ذلك أن الله أردف المسلمين بهم ،
قال : وكان مجاهد يفسرها ممددين^(٣) .
الثاني : ابن جرير نفسه أشار إلى وقوع خلاف أهل التأويل في معنى الآية ، حيث
قال : « وقال آخرون : معنى ذلك إذا كسرت الدال أردفت الملائكة بعضها بعضاً ، وإذا
قُرئ بفتحها أردف الله المسلمين بهم »^(٤) .
الثالث : أن اللغة العربية لاتحيل هذه الصيغة ، والمعنى غير منافٍ لها ، لأن المردفين هم
المؤمنون ، أردفوا بالملائكة ، قاله ابن عطية^(٥) .
ويحتمل وجهاً آخر -هو الأقرب- أن يكون نعتاً للفظ (ألف) وهم الملائكة ، بمعنى : مُتَّبِعِينَ

(١) انظر : التجميع ١١٨ .

(٢) انظر : تفسيره ١٩١/٩ - ١٩٢ .

(٣) انظر : إبراز المعاني ١٩٤/٣ .

(٤) تفسير الطبري ١٩٢/٩ .

(٥) انظر : المحرر الوجيز ٥٠٤/٢ .

أو مُتَّبَعِينَ .

وبكلا المعنيين جاء التأويل^(١) .

فظهر بهذا أن قراءة الفتح لأغبار عليها ، وأن معناها صحيح موافق لما جاء أهل التأويل ،
ورحمة الله على ابن جرير ، فقد كان في غُنية أن يحجر واسعاً . والله أعلم .

(١) انظر : الكشف ٤٨٩/١ ، والكشاف ١٤٦/٢ طبعة دار المعرفة ، والدر المصون ٥٧١/٥ .

قوله تعالى :

﴿إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدْوَةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدْوَةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ وَلَوْ تَوَاعَدْتُمْ لَخَتَلَفْتُمْ فِي الْمِيعَادِ وَلَكِنْ لِيَقْضِيَ اللَّهُ أَمْرًا كَانَ مَفْعُولًا لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَى مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ وَإِنَّ اللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الأنفال: ٤٢] .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب بكسر العين لفظي ﴿بِالْعُدْوَةِ﴾ ، وقرأ الباكون من

العشرة بالضم^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الضم إشكال لغوي .

ووجهه : أن بعض الأئمة النقلة أنكر لغة الضم في هذه الكلمة ، وهذا مشكل ؛ لأن من شرط القراءة الصحيحة أن تكون موافقة للغة العربية ولو من وجه ، فما القول في هذه الدعوى وما الحجة في قراءة الضم؟

وحاصل تلك الدعوى أن أبا عمرو بن العلاء أنكر الضم^(٢) .

وقال الأخفش : « لم يسمع من العرب إلا الكسر »^(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

الإشكال في هذه القراءة تقدم نظيره والجواب عنه .

وأذكر ههنا جواباً عاماً لما كان الإشكال فيه من هذا النوع وإن كان في طرفٍ منه

تكرار قليل ، ثم أذكر إجابة خاصة بهذه القراءة .

فأما الجواب العام فإنه يتلخص في الآتي :

أولاً : الإحاطة باللغة العربية غير ممكنة لغير نبي ، وعليه فقد يفوت أبا عمرو بعض

مأخذه الأصمعي أو أبو عبيد ، ويحفظ أبو عمرو ما فات أحدهما .

ثانياً : قد ينكر الإمام من أئمة القراءة أو اللغة لغة لم يحفظها على ذلك الوجه الذي

نقلت إليه ، فيجد في نفسه نكارة ، وفي الكلمة غرابة ؛ لأنه لم يألفها فيحكى عنه إنكارها

على معنى أن سَمِعَهُ نبا عنها ، أو أنه أنكر ثبوتها في روايته ومحفوظه .

(١) انظر : النشر ٢/٢٧٦ ، والإتحاف ٢/٧٩-٨٠ .

(٢) انظر : إبراز المعاني ٣/١٩٨ ، والبحر المحيط ٤/٤٩٥ .

(٣) البحر المحيط ، لأبي حيان ٤/٤٩٥ .

ثالثاً : إنما تثبت اللغة في كلمة ما بالنقل ، وطرق النقل كثيرة ، وأولها وأشرفها طريق النقل بالرواية عن أئمة القراءة إلى النبي ﷺ ، وهذه القراءة قد ثبت نقلها بهذا الوجه عن سبعة أئمة من أئمة القراء العشرة ، منهم ابن عامر ، وهو عربي صريح يحتج بكلامه وعربيته ، فكيف بنقله وروايته .

وأما الإجابة الخاصة بهذه القراءة فهي من وجهين :
الأول : أن كلاً من إنكار أبي عمرو وموافقة الأخفش في ذلك معارض بنقيض قولهما ، وأن لغة الضم لغة صحيحة منقولة عن العرب ، وبأكبر من ذلك وهو أن لغة الضم أكثر من غيرها فيها ، قال مكّي : « وقال أحمد بن يحيى : الضم أكثر اللغتين ، وهو الاختيار ؛ لأن أكثر القراء عليه »^(١) .

وقال ابن جرير - وهو المتشدد في اختيار القراءة لأدنى ملاسة - : « وهما لغتان مشهورتان (يريد الضم والكسر) بمعنى واحد ، فأيتهما قرأ القاريء فمصيب »^(٢) .
الوجه الثاني : - وهو موضح للوجه السابق ودليل عليه - أنه روي في بعض طرائق

النقل وهو - الشعر هنا - الضم في كلمة (العدوة) ، وهو قول أوس ابن حجر^(٣) : [البسيط]
وفارس لم يحلّ القوم عدوته # ولّوا سراعاً وما هموا بإقبال

هكذا أنشده اليزيدي بالكسر والضم^(٤) .
قال في الدر المصون : « وهذا هو الذي ينبغي أن يقال ، فلا وجه لإنكار الضم ولا الكسر لتواتر كل منهما ، ويحمل قول أبي عمرو على أنه لم يبلغه »^(٥) .
وبهذا يتبين صحة قراءة الضم وأنه لا وجه لمن أنكرها ؛ لأنه لا دليل عنده في النفي ، ولأن غيره أثبتها ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ .

(١) الكشف ٤٩١/١ .

(٢) تفسير ابن جرير ١٠/١٠ .

(٣) انظر : ديوانه ص ١٠٤ ، والبحر المحيط ٤/٩٥ ، الدر المصون ٥/٦١٠ .

(٤) النظر البحر المحيط ٤/٩٥ ، والدر المصون ٥/٦١٠ .

(٥) الدر المصون ٥/٦١٠ .

قوله تعالى :

﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال: ٥٩] .

قرأ ابن عامر وحفص وحمزة وأبو جعفر ﴿لَا يَحْسَبَنَّ﴾ بالياء .

وقرأ الباقر بالتاء^(١) .

وقرأ ابن عامر ﴿إِنَّهُمْ﴾ بالفتح ، والباقر بالكسر^(٢) .

أولاً : الإشكال ووجهه في ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ .

استشكل الزمخشري قراءة الغيبة من حيث المعنى والإعراب حتى قال عنها :

« وليست هذه القراءة التي تفرّد بها حمزة^(٣) بنيرة^(٤) » .

وقوله : ليست بنيرة ؛ يعني : أنها غير واضحة ، وهذا هو المشكل بعينه .

وأنكرها أبو حاتم ، وقال : هي لحن لا تحل القراءة بها^(٥) .

ووجه الإشكال :

أن « يحسب » تطلب مفعولين ، والمفعولان على قراءة الخطاب ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ،

﴿سَبَقُوا﴾ ، وهو واضح ، وأما قراءة الغيبة فلا يوجد في الظاهر إلا مفعول واحد ، فما

المفعول الثاني؟ وما المعنى^(٦) ؟ .

التوجيه ورفع الإشكال :

والجواب عما ذكره أبو حاتم والزمخشري أنها قراءة صحيحة لم يفرّد بها حمزة بل

قرأ بها معه ابن عامر الإمام العربي الصريح الذي سبق اللحن ، وقرأ بها معه عاصم من رواية

(١) وقرأ بفتح السين : ابن عامر وعاصم وحمزة وأبو جعفر ، والباقر بالكسر .

انظر : التحبير ٩٦ .

(٢) ينظر : إرشاد المبتدي ٣٤٧ ، وتحبير التيسير ١١٨ ، والبدور الزاهرة ١٣٢ .

(٣) لم يفرّد بها حمزة كما سبق بيانه ، بل قرأ بها معه ابن عامر ، وحفص عن عاصم من السبعة ،

وأبو جعفر من الثلاثة .

(٤) الكشف ٢٢٤/٢ ، وانظر : البحر المحيط ٥٠٦/٤ .

(٥) انظر : إعراب النحاس ١٩٢/٢ ، وتفسير القرطبي ٣٤/٨ .

(٦) انظر : إعراب النحاس ١٩٢/٢ ، والدر المصون ٦٢٣/٥ .

حفص ، وأبو جعفر المقرئ الثقة^(١) .

وقد دفع الأئمة ذلك الإشكال وخرجوها تخريجات مسددة إليك خلاصتها :

أولاً : المفعولان مذكوران ، والمحذوف هو الفاعل ، والتقدير : ولا يحسن الرسول ، أو : ولا يحسن حاسب ، أو : المؤمن ، والمفعولان : ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ،

﴿سَبَقُوا﴾ ، كما في القراءة بالخطاب^(٢) .

ثانياً : أن يقال : في « يحسب » ضمير يعود على « مِنْ خَلْفِهِمْ » في الآية التي سبقتها

بآية^(٣) ، ويكون المفعولان كالوجه الذي قبله ، والمعنى : ولا يحسن من خلفهم الذين

كفروا سبقوا^(٤) .

ثالثاً : أن يكون ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ، فاعلاً ، والمفعول الأول «أنفسهم» ، وهو

مقدر ، والمفعول الثاني : ﴿سَبَقُوا﴾ ، والمعنى : ولا يحسن الذين كفروا أنفسهم^(٥)

سبقوا .

رابعاً : أن يقال : «الذين كفروا» فاعل أيضاً ، ثم يقال : أضمرت «أن» قبل سبقوا ،

ويكون التقدير : أن سبقوا ، فتسدّ مسدّ المفعولين^(٦) .

وهو كقوله تعالى : ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤]^(٧) .

وكقول الشاعر^(٨) : [الطويل]

(١) انظر : البحر المحيط ٥٠٦/٤ .

(٢) ينظر : البحر المحيط ٥٠٥/٤ ، والدر المصون ٦٢٣/٥ ، وحاشية الشهاب ٢٨٧/٤ .

(٣) ينظر : البحر المحيط ٥٠٥/٤ ، والدر المصون ٦٢٣/٥ ، وحاشية الشهاب .

(٤) ينظر : إعراب النحاس ١٩٢/٢ ، والبحر المحيط ٥٠٥/٤ .

(٥) انظر : الكشف ٤٩٣/١ ، وشرح الهداية ٣٢٣/٢ ، وكشف المشكلات للباقولي ٥٠٦/١ ،

والكشف للزمخشري ٢٢٤/٢ ، والبحر المحيط ٥٠٥/٤ ، والدر المصون ٦٢٣/٥ .

(٦) انظر : المصادر السابقة ، والموضح ٥٨١/٢ ، وتفسير أبي السعود ٣١/٤ .

(٧) انظر : الحجة لأبي علي ١٥٦، ١٥٥/٤ ، الدر المصون ٦٢٣/٥ .

(٨) البيت قائله : معاوية الأسدي يهجو إبراهيم بن حوران .

ويفش : أي : ينفخ ، والكير : الذي ينفخ فيه الحداد ، ومحل الشاهد هو : قوله : إلا يسير ،

أي : إلا أن يسير .

واستشهد به أبو علي الفارسي ١٥٧/٤ ، وهو في الخصائص ٤٣٤/٢ .

وما راعني إلا يسير بشرطة # وعهدي به فينا يفس بكير

وقول الآخر^(١) :

ألا أيها ذا الزاجري أحضر الوغى

وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي

وقولهم^(٢) : « تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »^(٣) .

الترجيح :

جميع الوجوه المذكورة صحيحة من حيث الصناعة النحوية ، ومقبولة من جهة المعنى ، لكن أقربها إلى الذهن وتبادراً إليه هو : الوجه الذي ذكر فيه أن « الذين » فاعل ، سواء قيل بأن المفعول الأول محذوف ، أو قيل بإضمار « أن » قبل « سبقوا » فتسدد هي ومدخولها مسد المفعولين ، والله أعلم .

ثانياً : الإشكال ووجهه في « إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ » بفتح الهمزة

وكسرها :

استشكل أبو عبيد وأبو حاتم قراءة ابن عامر استشكالا حملهما على استبعادها^(٤) ، والإشكال تفسيري .

ووجه الإشكال عندهم كما نقله النحاس : أن المعنى غير مفهوم إلا إذا كان التركيب : ولا يحسن الذين كفروا أنهم لا يعجزون ، على إسقاط « سبقوا » ، وهو غير جائز^(٥) .

(١) قائله : طرفه بن العبد ، وهو من معلقته . انظر : ديوانه ص ٣٢ ، وشرح القصائد المشهورات ،

لابن النحاس ص ٨ ، وشرح القصائد العشر ، للتبريزي ١٠٣ ، والإنصاف ٥٦٠/٢ ،

و"الوغى" : الحرب ، ويروى : "اللاثمي" : مكان : "الزاجري" .

(٢) ويضرب لمن خبره خير من مظهره ، انظر : مجمع الأمثال ، للميداني : ٢٢٧/١ ،

رقم المثل ٦٥٥ . ويروى "لأن تسمع" و"أن تسمع" .

(٣) استشهد به وبالبيت السابق : السمين . انظر : الدر المصون ٦٢٣/٥ ، وهذا الوجه ذكره أبو علي

١٥٦-١٥٥/٤ .

(٤) انظر : إعراب النحاس ١٩٣/٢ ، والبحر المحيط ٥٠٦/٤ ، والدر المصون ٦٢٥/٥ .

(٥) إعراب القرآن ١٩٣/٢ .

وقال السمين : « ووجه الاستبعاد أنها تعليل للنهي ، أي : لا تحسبهم فائتين ؛ لأنهم لا يعجزون .. »^(١) .
وهذا ليس بوجه للاستبعاد ، وإنما هو ردّ عليه وتوجيه للقراءة ، ولعله سهو أو في العبارة سَقَطَ .

التوجيه ورفع الإشكال :

قراءة الفتح قراءة مستقيمة لا إشكال فيها لولا استبعاد أبي حاتم وأبي عبيد .
وما قاله أبو عبيد غير متّجه ولا مفهوم المعنى ، إلا أن تجعل « لا » زائدة ، ولا وجه لأن يقال : هذا زائد في كتاب الله جل وعز بغير حجة يدلى بها ويجب التسليم لها^(٢) .
وقد خرّجت هذه القراءة بتخريج حسن مقبول ، وهو أن يقال :
هي كالقراءة الأخرى من باب التعليل ، لكن التعليل في الكسر من غير تقدير ، وعلى قراءة الفتح على تقدير اللام ، أي : لأنهم لا يعجزون^(٣) .
وهذا الوجه اتفق عليه كل من تعرّض لتوجيه هذه القراءة ، ويزاد وجه آخر ، وهو :
أن يقال : لفظ « أنهم » متعلق بحسب إما مفعول أو بدل من « سبقوا » وعلى كلا الوجهين تكون « لا » زائدة .
وقد سبق الردّ على دعوى الزيادة المذكورة .
واعترض عليه أيضاً بأن مفعول « حسب » إذا كان جملة وكان مفعولاً ثانياً كانت « إن » مكسورة ؛ لأنه ابتداء وخبر^(٤) .
فلزم ترجيح الوجه الأول لهذا ، والله أعلم .

(١) الدر المصون ٦٢٥/٥ .

(٢) انظر : إعراب القرآن ، للنحاس ١٩٣/٢ ، وتفسير القرطبي ٣٤/٨ .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ١٥٨/٤ ، والكشف ٤٩٤/١ ، وشرح الهداية ٣٢٤/٢ ، والحجة ، لابن زنجلة ٣/٢ ، وإعراب النحاس ١٩٣/٢ ، وتفسير القرطبي ٣٤/٨ ، والبحر المحيط ٥٠٦/٤ ،
والدر المصون ٦٢٥/٥ .

(٤) انظر : الدر المصون ٢٦٥/٥ — ٢٦٦ .

واعلم أن القول بأن مفعول حسب إذا كان جملة وكان مفعولاً ثانياً وجب كسر إن هو مذهب نحاة البصرة ، انظر : إعراب النحاس ١٩٣/٢ .

قوله تعالى :

﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَئِكَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا وَإِنْ اسْتَنْصَرُوكُمْ فِي الدِّينِ فَعَلَيْكُمُ النَّصْرُ إِلَّا عَلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ﴾ [الأنفال: ٧٢] .

قرأ حمزة وحده بكسر الواو من ﴿وَلَايَتِهِمْ﴾ .

وقرأ الباقون بالفتح^(١) .

وفي قراءة حمزة إشكال لغويّ، سوف يأتي بيانه ورفع الإشكال عنه في موضع

سورة الكهف ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَاباً وَخَيْرٌ عُقْباً﴾ [الكهف: ٤٤] .

(١) انظر : المبسوط ١٩٢ ، والتجسير ١١٩ .

سورة التوبة

قوله تعالى :

﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٠] .

في لفظ ﴿عُزَيْرٌ﴾ ، قراءتان :

قراءة : بالتنوين ، قرأ بها عاصم والكسائي ويعقوب .

وقراءة : بالتنوين ، وهي قراءة الباقيين من العشرة^(١) .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة من قرأ بترك التنوين ، فلفظ ﴿عُزَيْرٌ﴾ ، عربيّ مصروف ،

متمكّن أمكن ، وهو مبتدأ ، ولفظ (ابن الله) خبره^(٢) ، غير أن الإشكال في قراءة من قرأ بترك التنوين ، وهو إشكال إعرابي متفرّع في بعض وجوهه عن اختلاف المعنى .

وجه الإشكال :

أن لفظ ﴿عُزَيْرٌ﴾ ، ثبت بما تقدم أنه غير ممنوع من الصرف ، فما وجه ترك

التنوين ولا علة ظاهرة؟!

التوجيه ورفع الإشكال :

اختلف علماء العربية والتوجيه في وجه حذف التنوين فيها :

فقليل : إنه حُذف لالتقاء الساكنين .

وقال ابن زنجلة (ت ٤٠٣ هـ) : « فكأنهم ذهبوا إلى أنه مصروف ، وأنشد الفراء

(ت ٢٠٧ هـ) :

إِذَا غُطِفُ السُّلَمِيُّ فَرًّا^(٣)

(١) النشر ٢٧٩/٢ ، والإتحاف ٨٩/٢ .

(٢) انظر : الحمل للخليل بن أحمد ٢١٨ ، والإتحاف ٨٩/٢ .

(٣) الرجز في الحجة ، لأبي علي ١٨٥/٤ ، والإنصاف ص/٦٦٥ ، واللسان : (غطف) غير

منسوب ، والألف في (فرا) للإطلاق .

فأسقط التنوين من غطيف»^(١) .

وردّ هذا الوجه أبوحيان في تفسيره^(٢) .

وقيل : لم ينوّن ؛ لأن « ابن » صفة له ، والخبر محذوف تقديره : صاحبنا أو معبودنا

أو نبينا^(٣) ؛ ولم يقبله أبوحيان أيضاً^(٤) .

وقيل : عكس ذلك ، قال النحاس (ت ٣٣٨هـ) في إعرابه : « للنحويين في هذا

أقوال .

فمن أحسنها : أنه مرفوع على إضمار مبتدأ ، والتقدير : صاحبنا عزيز ، وأنشد

الأخفش :

لعمرك ما أدري وإن كنتُ دارياً

شعيبُ بن سَهْمٍ أم شعيبُ بنُ مُنْقَرٍ»^(٥) .

قلت : الشاهد في البيت قوله : « شعيبُ بن سَهْمٍ » ، يعني : صاحبنا شعيب بن سهم

أو نحو ذلك ، فحذف المبتدأ كما هو الحال في الآية .

وقيل : إن ابنا بدل من « عزيز » أو عطف بيان أو « عزيز » مبتدأ ، وخبره محذوف ،

أو هو خبر متبدؤه محذوف على التفصيل المتقدم^(٦) .

وقيل : التنوين حذف استخفافاً كما تحذف حروف اللين لذلك ، نحو : لم يك زيد

قائماً ، « وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ » [النمل: ١٢٧]^(٧) .

وقيل : هو ممنوع من الصرف للعلمية والعجمية ، كما منع في عازر وعيزار

وعزرائيل^(٨) .

(١) الحجة ٣١٧ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٣٢/٥ .

(٣) انظر : مشكل مكّي ٣٢٧ ، والفريد ٤٦٠/٢-٤٦١ .

(٤) البحر المحيط ٣٢/٥ .

(٥) إعراب القرآن ٢١٠/٢ ، والبيت للأسود بن يَغْفَر التَّمِيمِي ، كما في الكتاب ١٧٤/٣-١٧٥ ،

والخزانة ٤٥٠/٤ .

(٦) انظر : الفريد ٤٦١/٢ ، وإعراب العُكْبَرِي ٦٤٠/٢ ، والدر المصون ٣٨/٦ .

(٧) انظر : الكشف ٥٠١/١ ، والفريد ٤٦١/٢ .

(٨) انظر : الكشف ٥٠١/١ ، والكشاف ١٨٥/٢ ، والفريد ٤٦١/٢ .

غير أنه هذا القول تُعَقَّب بأنه لو كان أعجمياً لانصرف ؛ لأنه على ثلاثة أحرف ، وباء التصغير لا يعتد بها ، ولأنه - عند كل النحويين - عربي مشتق من قوله تعالى : ﴿ وَتُعْزَّرُوهُ ﴾ [الفتح: ٩] ^(١) .

فهذه خمسة أقوال منتزعة من كتب التفسير والعربية والتوجيه ، حاصلها :

- ١ - أن لفظ « عزير » مبتدأ أو خبر حذف فيه التنوين للتخفيف أو التقاء الساكنين ^(٢) .
- ٢ - أن يكون غير منون ، لأن « ابن » صفة له ، والخبر محذوف ، تقديره : معبودنا أو صاحبنا .
- ٣ - أن يكون لفظ « ابن » بدلاً أو عطف بيان ، و « عزير » مبتدأ أو خبراً .
- وإذا كان مبتدأ فالخبر محذوف تقديره : معبودنا أو صاحبنا ، وإذا كان خبراً فبالعكس .
- ٤ - أن يكون ممنوعاً من الصرف للعلمية والعجمي ، كما منع « عازر » ونحوه .

الترجيح :

الوجه التي ذكر فيها أن الخبر محذوف أو المبتدأ بعيدة عن الصواب للأمور التالية :

الأول : أن اليهود إنما أرادوا إثبات بُنوة عزير لله ، كما قصد النصاري إثبات بنوة المسيح ، ولم يريدوا الإخبار عن كونهما معبودين أو صاحبين .

الثاني : أن الله أنكر عليهم قولهم في الآية ، ولو قلنا : إنهم أخبروا عن أن عزيراً معبودهم لانصرف الإنكار إلى الخبر ويبقى الوصف كأنه مُسَلَّم ^(٣) .

الثالث : من القواعد المقررة في الكتابة أن ابن إذا كانت خبراً رسمت بألف

(١) انظر : مشكل مكّي ٣٢١ ، والبيان ، لابن الأنباري ٣٩٧/١ ، وكون الاسم الذي اجتمع فيه العلمية والعجمي ممنوعاً من الصرف إذا زاد على ثلاثة أحرف أمر معروف عند العالمين بقواعد العربية ، وهو القول المعول عليه ، وإليه الإشارة بقول ابن مالك :

والعجميُّ الوضع والتعريف مع # زيد على الثلاث صرفه امتنع .

ومنهم من زعم أن الثلاثي الساكن الوسط ذو وجهين ، والمتحرك الوسط متحتم المنع ، حكى ذلك بدر الدين بن مالك ، وردّ عليه بقوله : " وهو رأي لا معول عليه ؛ لأن استعمال العرب بخلافه ؛ ولأن العجمة أضعف من التأنيث ؛ لأنها متوهمة ، والتأنيث ملفوظ به غالباً ، فلا يلزمها حكمه " . شرح الألفية ، لابن الناطم ٦٥١ .

(٢) هذا الوجه يمكن أن ينفك عن وجهين ، وأدمجاً للاختصار .

(٣) انظر : دلائل الإعجاز ، للرحجاني ص ٣٧٦ ، والإبراز ٢٠٧/٣ .

ولو كانت بين عَلمين^(١) ، وقد رسمت في المصاحف بألف ، وهذا يقوي خبريتها .
وأما القول المبيّن فيه المنع للعلمية والعجمة فقد سبق ذكر التعقب عليه بما يفيد
مرجوحيته .

ولم يبق إلا الوجه الذي ذكر فيه أن حذف التنوين لالتقاء الساكنين أو للتخفيف
أو هما معاً ، تقول : هذا زيد بن عبدالله ، ومررت بزيد بن عبدالله ، يا زيدُ بنَ عبدالله ،
كأنك جعلت لفظ (زيد) و(ابن) اسماً واحداً^(٢) .

(١) انظر : أدب الكاتب ٢١٦-٢١٧ .

(٢) انظر : المقتضب ، للمبرد ٣١٤/٢ .

قوله تعالى :

﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٠] .
قرأ عاصم وحده بهمزة مضمومة في ﴿ يُضَاهِئُونَ ﴾ ، بعد الهاء مكسورة وقرأ الباقون

بضم الهاء ومن غير همز^(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة الجمهور من : ضاهي يضاهي ، والألف في (ضاهي) منقلبة عن ياء وحذفت في (يضاهون) من أجل الواو .

وأما قراءة عاصم فهي من (ضَاهَاً) ، وقد استشكلها العُكْبَرِي وحكم عليها بالضعف .

ومنشأ الإشكال عنده في أصل الاشتقاق^(٢) .

واختار مكي القراءة الأخرى معللاً بأن ترك الهمز أفضل^(٣) ، وقال أبو علي الفارسي :

« وقال أحمد بن يحيى : لم يتابع عاصماً أحدًا على الهمزة »^(٤) .

التوجيه ورفع الإشكال :

ادعى بعضهم أن (يضاهئون) مأخوذ من قولهم : امرأة ضهيا (بالقصر) وهي التي لاتحيض ، أو التي لاثدي لها ، سميت بذلك ؛ لأنها شابته الرجل ، يقال : امرأة ضهيا

وضهياء (بالقصر والمد) ويقال : ضهياءة (بهمز وتاء)^(٥) .

ولم يُقبل هذا القول ؛ لأن الياء في (ضهياء) أصلية والهمزة زائدة ، وهي - أعني

الهمزة - أصلية في (يضاهئون)^(٦) ، والأقرب للصواب : أن (ضاهاً) لغة في (ضاهي) .

(١) انظر : الإرشاد ٣٥٢ ، والنشر ٢/٢٧٩ .

(٢) انظر : التبيان ٢/٦٤١ .

(٣) انظر : الكشف ١/٥٠٢ .

(٤) الحجة ٤/١٨٦ ، وأحمد بن يحيى هو : الإمام النحوي الملقب بـ(ثعلب) .

(٥) انظر : الكشف ٢/٢٥٦ ، والبيضاوي بحاشية الشهاب ٤/٣٢١ .

(٦) انظر : التبيان للعكبري ٢/٦٤١ ، وحاشية الشهاب ٤/٣٢٠-٣٢١ ، ولعل هذا القول هو الذي

حمل أبا البقاء على تضعيف هذه القراءة ، وكان الصواب أن ينظر في الوجوه الأخرى ، وقد بين اشتقاق هذه الكلمة بعبارة ليس فيها جزم ، فقال : " والأشبه أن يكون لغة في ضاهي " ، وقيل :
=<

قال في «اللسان»: «ضاهات الرجل وضاهيته أي: شابهته، يهمز ولا يهمز،
 وقرئ بهما قوله عز وجل: ﴿يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(١).
 وذكره في مادة (ضها) دليل على أن الهمزة فيه أصل، بل قيل: إن أصل (ضاهها)
 الهمز، ثم حصل تخفيف في الكلمة بطرح الهمزة^(٢).

الياء فرع عن الهمزة، كما في قرئت وتوضيت، وقيل: الهمزة بدل من الياء، وهما
 مردودان. انظر حاشية الشهاب ٣٢٠/٤-٣٢١.
 (١) لسان العرب ١١٢/١ (ضها)، وانظر: الفريد ٤٦١/٢.
 (٢) انظر: مفردات الراغب ٣٠٠.

قوله تعالى :

﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ ﴾ [التوبة: ٣٦] .
اختلف في ﴿ اثْنَا عَشَرَ ﴾ ، و﴿ أَحَدَ عَشَرَ ﴾ ، و﴿ تِسْعَةَ عَشَرَ ﴾ ، فقرأ أبو جعفر بإسكان العين من الثلاثة .

وقرأ باقي العشرة بالفتح^(١) .

الإشكال ووجهه :

محل الإشكال في قراءة الإسكان في موضع سورة التوبة .
ووجه الإشكال : الجمع بين ساكنين على غير حدّهما ، ومن ثم استكرهها بعضهم هي ونظائرها من أجل ذلك .

التوجيه ورفع الإشكال :

الكلام في هذه القراءة كالكلام في ﴿ نِعَمًا ﴾ ، و﴿ وَلَا تَعْدُوا ﴾ ، ونحوهما مما اجتمع فيه ساكنان ، وقد تقدم تفصيل الكلام في ذلك والاستشهاد لمثلها بما يكفي ويغني عن الإعادة .

ويزاد هنا أن العلة في التسكين هي جعل الاسم كالاسم الواحد^(٢) .

تنبيهان :

الأول : قال القرطبي - رحمه الله - : « وقرأ العامة بفتح العين والشين ، وقرأ أبو جعفر

﴿ عشر ﴾ بجزم الشين »^(٣) .

وهو وهم منه رحمه الله .

ويمكن أن يكون في الكلام سَقَطٌ .

الثاني : لم يذكر هذه القراءة في هذا الموضع الدكتور/محمد محمد محسن في كتابه « المستنير » وذكر نظيرها في سورة « يوسف » ، وما ذكره هناك من تعميم كان حقه

(١) انظر : النشر ٢/٢٧٩ ، والإتحاف ٢/٩١ .

(٢) انظر في توجيهها : البحر المحيط ٥/٤٠-٤١ ، والدر المصون ٦/٤٤ .

(٣) انظر : تفسيره ٨/١٣٢ .

أن يذكر هنا ؛ لأنه أول المواضع ، والله أعلم .

قوله تعالى :

﴿إِلَّا تَتُوبُوا فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِي اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٤٠] .

قرئ لفظ ﴿وَكَلِمَةُ﴾ ، بالنصب ليعقوب ، وللباقيين بالرفع^(١) .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة الرفع من جهة الإعراب ، فالواو للاستئناف ، و ﴿كَلِمَةُ﴾ مبتدأ

و ﴿الْعُلْيَا﴾ خبر ، وكذلك من حيث المعنى^(٢) .

أما قراءة النصب ففيها إشكال من ثلاثة أوجه :

أحدها : فيه وضع الظاهر موضع المضمّر ، إذ الوجه أن تكون : كلمته .

ثانيها : فيه دلالة على أن كلمة الله كانت سفلى ، فصارت عليا ، وليس الأمر

كذلك .

ثالثها : أن تأكيد ما كان كذلك بـ «هي» بعيد ؛ إذ القياس أن يكون : إياها ، قاله

العُكْبَرِيُّ^(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

التوجيه الإعرابي لهذه القراءة واضح ، فلفظ ﴿وَكَلِمَةُ﴾ معطوف على المفعول الأول

لـ «جعل» ، وهو : ﴿كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ، والتقدير : وجعل كلمة الله هي العليا^(٤) .

وأما الوجوه الثلاثة التي جعلها العُكْبَرِيُّ وغيره سبباً في إشكالها فقد أوردتها السمين

-رحمه الله- وفندّها ، فقال :

«أما الأول : -يعني وضع الظاهر موضع المضمّر- فلا ضعف فيه ؛ لأن القرآن ملآن

من هذا النوع ، وهو من أحسن ما يكون ؛ لأن فيه تفخيماً وتعظيماً» .

ومن وضع الظاهر موضع المضمّر في القرآن قوله تعالى : ﴿أَنْ تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ

إِحْدَاهُمَا الْآخَرَى﴾ [البقرة: ٢٨٢] ، وقوله تعالى : ﴿فَبَدَأَ بِأَوْعِيَتِهِمْ قَبْلَ وِعَاءِ أَخِيهِ ثُمَّ

(١) انظر : الإرشاد ٣٥٢ ، والإتحاف ٩٢/٢ .

(٢) انظر : إعراب النحاس ٢١٦/٢ .

(٣) التبيان ٦٤٤/٢ .

(٤) انظر : الموضح ٥٩٥/٢ ، والفريد ٤٧١/٢ .

اسْتَخْرَجَهَا مِنْ وَعَاءِ أَخِيهِ ﴿يوسف: ٧٦﴾ .

ثم قال السمين : « وأما الثاني : فلا يلزم أن يكون الشيء المصير على الضد الخاص ، بل يدل التصيير على انتقال ذلك الشيء المصير عن صفة ما إلى هذه الصفة » .
ومعنى كلامه - رحمه الله - أن الصيرورة لا تدل على انتقال من مقابل إلى مقابل كانتقال من أسفل إلى علو ، بل هي مجرد انتقال عن صفة ما . ليس بشرط أن يكون ذلك المنتقل عنه هو الضد الخاص الذي هو السفل هنا .

ثم قال : « وأما الثالث فـ « هي » ليست تأكيداً ألبتة ، إنما تكون ضمير فصل على حالها ، وكيف يكون تأكيداً ، وقد نص النحويون أن المضمّر لا يؤكّد المظهر »^(١) .

وبهذا يتبين ضعف ما أورده العُكْبَرِي وغيره من وجوه تشير إلى بُعْد هذه القراءة لا سيّما الوجهين الثاني والثالث ، وأما الأول فقد أظهرت لك نظائر له في كتاب الله ، وأن ذلك لنكتة منها : التفخيم والتعظيم ، وأنشد سييويه في هذا المعنى في كتابه قول سَوَاد بن عَدِي : [الخفيف]

لا أرى الموتَ يسبق الموتَ شيءٌ

نَغَصَ الموتُ ذا الغِنَى والفَقِير^(٢) .

الخلاصة :

وصفوة القول في هذا أن قراءة يعقوب قراءة صحيحة فصيحة معنى وإعراباً ، و« كلمة » الثانية معطوفة على المفعول الأول ، و« هي » ضمير فصل أو عماد كما يسميه أهل الكوفة ، و« العليا » المفعول الثاني ، و« هي » ليست تأكيداً - كما قال العُكْبَرِي - بل ضمير فصل معناه التأكيد ، ومثله لا يشترط فيه ما ادّعاه من المطابقة .
ووضع الظاهر موضع المضمّر ههنا حسن جداً ، ولا إشكال فيه ، وله نظائر في القرآن وكلام العرب ، والقول بأنه يلزم من ذلك انتقال من سفل إلى علو غير لازم ، لبطلانه كما تقدم ، والله أعلم .

(١) الدر المصون ٥٣/٦ .

(٢) انظر : الكتاب ٦٢/١ ، واستشهد به منسوباً إليه .

قوله تعالى :

﴿ وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ
لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ
أَلِيمٌ ﴾ [التوبة: ٦١] .

في لفظ ﴿ وَرَحْمَةً ﴾ قراءتان :

- قراءة : بالخفض ، قرأ بها حمزة .

- وقراءة : بالرفع قرأ بها باقي العشرة^(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة الرفع لا إشكال فيها من حيث المعنى والإعراب ، فكلمة ﴿ رَحْمَةً ﴾ معطوفة
على كلمة ﴿ أُذُنٌ ﴾ الخبر .

والمعنى : قل هو أذن خير لكم ورحمة .

والإشكال في قراءة حمزة بالخفض ، وهو من وجهين :

الأول : مايقوله أهل العربية من أن المباعدة بين الاسمين في نحو هذا تقبح في

المخفوض^(٢) .

الثاني : ربما توهّم عطفه على المحرور قبله ، وهو لفظ ﴿ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ، وليس

كذلك .

وروجه ثالث ليس في قوّتهما ، وهو :

أنه إذا قيل بعطفه على لفظ ﴿ خَيْرٍ ﴾ لم يكن له معنى زائد عند غير المتأمل ؛ إذ

الرحمة داخلة في الخير ، فما وجه ذلك؟

التوجيه ورفع الإشكال :

كلمة ﴿ رَحْمَةً ﴾ هنا معطوفة على لفظ ﴿ خَيْرٍ ﴾ لا تحتمل وجهها يصح غير هذا ،

والمعنى : أذن خير لكم وأذن رحمة ، أي : مستمع رحمة^(٣) .

فكما أضاف أذناً إلى الخير أضافه أيضاً إلى الرحمة ؛ لأنها من الخير ، ولا يحسن

(١) انظر : المبسوط ١٩٥ ، والنشر ٢٨٠/٢ ، والإتحاف ٩٤/٤ .

(٢) انظر : إعراب النحاس ٢٢٣/٢ .

(٣) ينظر : شرح الهداية ٣٣١/٢ ، والحجة ، لابن زنجلة ٣٢١ ، والبحر المحيط ٦٤/٥ ،

والإتحاف ٩٤/٢ .

عطف رحمة على ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ؛ لأن اللام فيه زائدة ، وتقديره : ويؤمن للمؤمنين ، أي : يصدقهم ، ولا يحسن : ويصدق الرحمة ، إلا إذا قيل : الرحمة هنا بمعنى القرآن ، فيمكن عطفها على المؤمنين حينئذٍ ، والتفسير يدل على اتصالها بأذن خير لكم^(١) .

هذا هو توجيه قراءة حمزة .

وأما الوجوه الثلاثة التي ولدت فيها إشكالاً فإليك بيان دفعها ، فإن كان في الدفع ضعف ؛ فلأنني لم أجد من جمعها أو تصدى لرفعها .

أما الوجه الأول ، وهو : دعوى بعض النحويين أن المباعدة بين الاسمين في خفض قبيح : دعوى عريضة ، لا يعضدها برهان ، ولا فرق بين المعطوف والمعطوف عليه وهو منصوب ، وبين كونه مخفوضاً أو مرفوعاً ، والقراءة الأخرى (قراءة الرفع) في الآية نفسها فيها عين التباعد بين الاسمين ؛ لأن ﴿وَرَحْمَةً﴾ معطوف على ﴿أُذُنٌ﴾ ، ونظير ذلك قوله تعالى : ﴿وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَاماً وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [طه: ١٢٩] ، فصل بين ﴿كَلِمَةً﴾ ، و﴿وَأَجَلٌ﴾ بفاصل طويل ، ولم يزد الكلام إلا فصاحة وقوة .

قال أبو علي الفارسي : « والبعد بين الجارّ وماعطف عليه لا يمنع من العطف ، ألا ترى أن من قرأ : ﴿وَقِيلَ يَا رَبِّ﴾ [الزخرف: ٨٨] ، إنما يحمله على : ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥] ، وعلم قيله^(٢) .

وأما الوجه الثاني - وهو توهم عطفه على ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ ؛ لأنه أقرب مذكور قبل ، فمدفوع من جهتين :

الأولى : أن اللام في ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ صلة للتأكيد ، ومعنى ﴿يُؤْمِنُ﴾ : يصدق ، فلفظ ﴿لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ في محل نصب ، فلو كان معطوفاً عليه لأمكن أن يكون منصوباً ؛ لأنه حينئذ معطوف على المحل .

الثانية : أنه يلزم أن يكون المعنى على هذا : يصدق المؤمنين ويصدق رحمة للذين

آمنوا منكم ، وهذا لا معنى له^(٣) .

وأما الوجه الثالث : فالرحمة داخلة في الخير ؛ لأنه أعم منها وأشمل ؛ إذ كل رحمة خير ، ولا عكس ، غير أن عطف الخاص على العام لا يمتنع في العربية كما لم يمتنع في قوله

(١) انظر : مشكل مكّي ٣٣١ ، وإعراب النحاس ٢/٢٢٣ .

(٢) انظر : الحجة ٤/٢٠٤ ، وسوف يأتي الكلام مفصلاً في وجهي النصب والجرّ في آية الزخرف

﴿وَقِيلَ يَا رَبِّ﴾ .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي الفارسي ٤/٢٠٤ - ٢٠٥ .

تعالى : ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ [العلق: ١] ، ثم خصص بعد ذلك ، فقال : ﴿ خَلَقَ
الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ [العلق: ٢] ، فكما أن ﴿ خَلَقَ ﴾ ، يعم الإنسان وغيره ، فكذلك الرحمة
يعمها الخير ، ولا يمتنع أن تعطف عليه وتخص بالذكر من بين أنواع الخير ؛ لغلبة ذلك في
كثرته أو صفتة^(١) ، وأصرح منه قوله تعالى : ﴿ تَنْزِيلُ الْمَلَائِكَةِ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾ [القدر: ٤] ،
والروح من الملائكة .
وحاصل القول : أن هذه القراءة صحيحة معنى ، وصريحة عربية ، ولا غموض فيها
ولا بُعد بعد هذا البيان ، والله أعلم .

(١) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢٠٤/٤ .

قوله تعالى :

﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠] .

في لفظ ﴿وَالْأَنْصَارِ﴾ قراءتان :

- قراءة : بالرفع ، ليعقوب .

- وقراءة : بالجر ، للباقيين^(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة الجر التي قرأ بها من عدا يعقوب لا إشكال فيها ، ولا اختلاف في إعرابها ، فكلمة ﴿وَالْأَنْصَارِ﴾ معطوفة على ﴿مِنَ الْمُهَاجِرِينَ﴾ ، وهو واضح .

وفي قراءة يعقوب إشكال من وجهين :

الأول : في قراءة الخفض الإخبار أن السابق من الفريقين المهاجرون والأنصار ، وقراءة الرفع ليس فيها بيان ذلك ، بل فيها أنهم أقسام ثلاثة :

سابقون ، وأنصار وتابعون بإحسان ، وأن السابقين من المهاجرين فقط ، ومن ثم قال الطبري رحمه الله تعالى :

«والقراءة التي لا أستجيز غيرها الخفض في الأنصار ؛ لإجماع الحجة من القراء عليه ، وأن السابق كان من الفريقين جميعاً ، من المهاجرين والأنصار ، وإنما قصد الخبر عن السابق من الفريقين دون الخبر عن الجميع»^(٢) .

وقال الأخفش : «الخفض في الأنصار الوجه ؛ لأن السابقين منهما»^(٣) ، وهذا الوجه

معنوي .

الوجه الثاني -وهو إعرابي- : أنه مما يُشكّل إعرابه ؛ لأنه مرفوع بعد مجرور ، فهل هو معطوف أم مبتدأ؟ وعلى أي شيء عطف إن كان معطوفاً؟ وإن كان مبتدأ فأي خبره؟

(١) إرشاد المبتدي ٣٥٥ ، والنشر ٢/٢٨٠ ، وقد قرأ بالرفع مع يعقوب جماعة كثيرة أجلاء منهم :

عمر بن الخطاب ، وقتادة ، والحسن ، وسلام ، وسعيد بن أبي سعيد المقبري ، وعيسى

الكوفي الهمداني المقرئ ، وشيخه طلحة . انظر : البحر ٩٦/٥ ، والدر ١١٠/٦ .

(٢) تفسير الطبري ٨/١١ .

(٣) إعراب القرآن ، للنحاس ٢/٢٣٢ .

التوجيه ورفع الإشكال :

تقدم الكلام -غير مرة- أن القراءات الثابتة المسندة إلى النبي ﷺ ليس بينها اضطراب ولا تناقض ، وأن الاختلاف فيها هو من باب اختلاف التنوع لا التضاد ، وهو في هاتين القراءتين من ذلك الباب ، أعني : التنوع ؛ فإن اختلاف القراءات يتنوع إلى أضرب : ومنها : ما يكون بمعنى القراءة الأخرى سواء سواء ، غير أن اللغة فيه مختلفة ، كالتشديد والتخفيف في ياء ﴿أَمَانِي﴾ ، والسين والصاد والإشمام في ﴿الصراط﴾ ، وقريب من ذلك القراءة بالنون والياء في ﴿نَغْفِرْ لَكُمْ﴾ ، وبلي ذلك الاختلاف في القراءة بالياء والتاء .

ومنها : ما يكون المعنى فيهما واحداً ، لكن في إحدى القراءتين معنى زائداً ، نحو ﴿أَوْ لَا مَسْتَمِ النَّسَاء﴾ ، فإن القراءة بالمد فيها معنى اللبس وزيادة ، وهكذا من قرأ ﴿خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ﴾ [القم: ٧] ، بضم الخاء وتشديد الشين فيها معنى : خاشعاً أبصارهم ، وزيادة .

ومنها : ما لا يكون بمعنى القراءة الأخرى ، ولكن بمعنى آخر لا يصادم معنى القراءة الأخرى ، وأقرب مثال على ذلك قراءة يعقوب هذه بالرفع في ﴿وَالْأَنْصَارُ﴾ ، ففي هذه القراءة تقسيم المخبر عنهم بالرضى والجنة إلى ثلاث طبقات :

١ - السابقون الأولون من المهاجرين .

٢ - الأنصار .

٣ - الذين اتبعوهم بإحسان .

وفي قراءة الجرّ قسّموا إلى ثلاث أيضاً :

١ - السابقون الأولون من المهاجرين .

٢ - السابقون الأولون من الأنصار .

٣ - الذين اتبعوهم بإحسان .

إذا تأملت ثم رأيت أن الأنصار في قراءة الرفع قسيم السابقين ، وأن السابقين من المهاجرين ، وليس في الآية إثبات السبق للأنصار ، ولا نفيه ومعلوم أنه إذا أثبت لشيء صفة لا يقتضي ثبوتها نفيها عن غيره ولا ثبوتها فيه .

ولم يكن المقصود هو الإخبار عن السابق من الفريقين - كما ذكر ابن جرير - بل

كان القصد الإخبار عن الجميع .

نعم في الآية بيان أن السبق للمهاجرين فقط ، دون نفي السبق عن الأنصار ، ولو كان

فيها نفي السبق عنهم لكان هذا تعارضاً حقيقياً ، وكان اختلاف تضاد يتعذر الجمع بينهما ،

ومثل هذا لا يكون في القراءة ألبتة .

وإنما هو مثل قول القائل :
المصلون من الرجال والنساء في المسجد ، إذا رفعت لفظ ﴿النساء﴾ ، لم ينف
كونهن من المصلين ، وإن لم يثبت ذلك في الكلام نفسه .
فلتعارض بين القراءتين .

وأما لوجه الثاني في الإشكال ، وهو : ما يتعلق بالإعراب ، فقد دفعه العلماء بأحد
وجهين :

الأول : أن يكون ﴿وَالْأَنْصَارُ﴾ ، مبتدأ ، خبره ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ﴾ .
الثاني : أن يكون معطوفاً على ﴿وَالسَّابِقُونَ﴾ ، والمعنى : والسابقون الأولون
والأنصار ، ويَكُونُ الخبر ﴿مِنَ الْمُهَاجِرِينَ﴾ ، أو ﴿الْأَوَّلُونَ﴾^(١) .
وهذان الإعرابان يجريان مع المعنى المتقدم الذي لا يتعارض ومعنى القراءة الأخرى ،
وإن كان بين القراءتين فرق ، وهو : أن قراءة الجمهور تفيد أن الأنصار قسمان : قسم
سابق ، وقسم غير ساق ، والإخبار بالرضا عن السابق فقط .
وأما قراءة يعقوب فالأنصار جميعهم مندرجون في اللفظ من دون تخصيص بسابق
وغير سابق^(٢) .

(١) انظر : البحر المحيط ٩٦/٥ ، والدر المصون ١١٠/٦ ، وروح المعاني ٨/١١ .
(٢) انظر : البحر المحيط ٩٦/٥ ، والدر المصون ١٠٩/٦ - ١١٠ ، وحاشية الشيخ زاده ٨٨/٢ ، وروح
المعاني ٨/١١ ، والتحرير والتنوير ١٨/١١ .

قوله تعالى :

﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ وَعَدًا عَلَيْهِ حَقًّا فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ وَذَلِكَ هُوَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ ﴾ [التوبة: ١١١] .

قرأ الكوفيون ماعدا عاصماً لفظي ﴿ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾ ببناء الأول للمفعول ، والثاني

للفاعل .

وقرأ الباقر من العشرة ببناء الأول للفاعل والثاني للمفعول .

وفي القراءة الأولى إشكال من جهة المعنى ، تقدم بيانه وإيضاحه في سورة

« آل عمران » في قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُوا وَقُتِلُوا ﴾ [آل عمران: ١٩٥] .

سورة يونس

قوله تعالى :

﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٥] .

قرأ قبل كلمة ﴿ضِيَاءً﴾ حيث جاءت في القرآن بهمزة مكان الياء والباقون ياء^(١) .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة الجمهور ؛ لأنها جارية على أصل القاعدة المقررة في فنّ الصرف ، وهي بقاء الياء في مثل هذا على ما هي عليه .

وفي قراءة قبل إشكال صرفي لغوي جعل بعض العلماء يستبعدها^(٢) ، أو يضعفها^(٣) ، وزعم ابن مجاهد أنها غلط^(٤) .

وجه الإشكال :

أن هذه الهمزة إن كانت منقلبة عن أصل فما الأصل؟ وما سبب القلب؟ وإن كانت هي الهمزة الثانية غير أنها قدّمت مكان العين ، فلماذا قلبت العين همزة؟ ثم إن المتقرر أن القراءة مبنية على التخفيف ؛ لأن اللغة مبنية عليه ، والهمزة ثقيلة ، ولذلك تتصرف في تغييرها العرب إما بتسهيل أو نقل أو حذف أو إبدال أو إدخال ، فما وجه استحسان الأثقل هنا وترك الأخف بجمع همزتين في كلمة لا تزيد على أربعة أحرف؟

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه الكلمة «ضياء» جمع ضوء كسوط وسياط ، وهو من : ضاء أو أضاء ، قلبت

(١) انظر : التجميع ١٢١ ، والبدر المنير في قراءة نافع وابن كثير ، لعمر بن زين الدين

النشار (ت ٩٠٠هـ) ، ورقة ٦٦ مخطوط ، والإتحاف ١٠٤/٢ .

(٢) وكذلك الحكم في موضعي الأنبياء آية رقم ٤٨ ، والقصص آية رقم ٧١ .

(٣) ضعفها أبوشامة . انظر : إبراز المعاني ٢١٩/٣ .

(٤) السبعة ٣٢٣ أشار إلى ذلك إشارة خفيفة مع اعترافه أنه قرأ كذلك على قبل . وانظر : غيث النفع

الواو ياء لانكسار ما قبلها ، ثم ردت الياء إلى موضع الهمزة التي هي موضع اللام في الميزان ، وردّت الهمزة في موضع الياء التي تقابل عين الكلمة في الميزان ، فلما تطرّفت الياء بعد ألف زائدة قلبت همزة كما في رداء ونداء ، فأصبح في الكلمة همزتان بينهما ألف إحداهما قدمت من مكانها إلى موضع الياء المنقلبة عن واو ، والثانية منقلبة عن الياء المتطرفة بعد الألف الزائدة .

أو يقال : إن الهمزة الثانية انقلبت عن واو ؛ لأن الياء لما تأخرت وزالت عنها الكسرة التي قبلها رجعت إلى أصلها على حد « كساء »^(١) .
قال العُكْبَرِي : « وقلبت عند آخرين ألفاً ، ثم قلبت الألف همزة ؛ لئلا يجتمع في الكلمة ألفان »^(٢) .

وحاصل القول :

أن كلمة « ضياء » واوية الأصل ، قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ووقعها قبل ألف ، وهو سبب القلب هنا ، ثم أخّرت الياء ، وقدمت الهمزة ، وحين وقعت الياء طرفاً بعد ألف زائدة قلبت همزة ، وإن شئت قل : قلبت ألفاً ، ثم قلبت الألف همزة لئلا يجتمع ألفان .
واعلم أن ما قاله من وهّن القراءة بدعوى أن القياس الفرار من اجتماع همزتين في كلمة إلى تغيير إحداهما لا العكس الحاصل هنا في قراءة قبل دعوى صحة من حيث الجملة ، وقياس غالب غير مطرد .
وقد اجتمع همزتان في كلمة رباعية في ألفاظ كثيرة دون أن يكون فيها تغيير واجب ، وورد في كلمة ثلاثية قليلاً .
من ذلك لفظ « آء » اسم شجر ، وحكاية أصوات .

ومنه قول زهير^(٣) : [الوافر]

أصكّ ، مصلّم الأذنين أجنى # له بالسبي تنوم وآء

ومن الأول : رءاء ، وإباء ، وغيرها كثير ، والله أعلم .

(١) انظر : الكشف ٥١٢/٢ ، وشرح الهداية ٣٣٦/٢ ، والبحر المحيط ١٣٠/٥ ، والدر المصون ١٥٢/٦ .

(٢) إعراب القرآن ٦٦٥/٢ بتصرف .

(٣) انظر : ديوانه ٧٥ .

قوله تعالى :

﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يُهْدَىٰ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [يونس: ٣٥] .

قرأ قالون في أحد وجهيه وأبوجعفر بفتح الياء وإسكان الهاء وتشديد الدال^(١) .
وقرأ ورش وابن كثير وابن عامر بفتح الياء والهاء وتشديد الدال .
وقرأ أبوعمر بفتح الياء واختلاس فتحة الهاء وتشديد الدال ، وهو الوجه الثاني لقالون .

وقرأ شعبة بكسر الياء والهاء وتشديد الدال .
وقرأ حفص ويعقوب بفتح الياء وكسر الهاء وتشديد الدال .
وقرأ الباقون ، وهم : حمزة والكسائي وخلف بفتح الياء وإسكان الهاء وتخفيف الدال^(٢) .

وفي قراءة الإسكان لقالون إشكال إعرابي ، تقدم الاحتجاج له ، وبيان الإشكال فيه ووجهه ، والرد على من طعن فيها في قوله تعالى : ﴿ فَيَعْمَأْ هِيَ ﴾ [البقرة: ٢٧١] ، على قراءة الإسكان .

والاستشكال فيها بسبب الجمع بين الساكنين^(٣) ، وهو لغوي .

(١) سكون الهاء لقالون نص عليه أبوعمر في التيسير ٩٩ ، ولم يذكره الشاطبي في الحرز .

(٢) انظر : التحرير ١٢٢ ، والإتحاف ١١٠/٢ ، والبلور ١٤٠—١٤٥ .

(٣) انظر : البحر المحيط ١٥٧/٥ ، والدر المصون ١٩٩/٦ ، والإتحاف ١١٠/٢ .

قوله تعالى :

﴿ قَالَ قَدْ أُجِيتَ دَعْوَتُكُمَا ، فَاسْتَقِيمَا ، وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ

لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس: ٨٩] .

قرأ ابن ذكوان بتخفيف نون ﴿ تَتَّبِعَانَّ ﴾ ، وقرأ الباقر من السبعة ومعهم الثلاثة

التمون العشرة بالتشديد^(١) .

والحجة في قراءة غير ابن ذكوان واضحة ، فالـ « لا » فيها للنهي ، والنون للتوكيد ،

ونون الرفع حذفت للجزم ، وقد قيل : إن « لا » نافية .

قال السمين : « ويضعف أن تكون نافية ، لأن تأكيد المنفي ضعيف ، ولا ضرورة بنا

إلى ادعائه »^(٢) .

قلت : عبارة ابن مالك في الخلاصة تشير إلى أن التوكيد بالنون بعد النفي بـ « لا »

قليل ، حيث قال :

« # وقلّ بعد ما ولم وبعد لا »^(٣) .

وكونه قليلاً لا يعني ضعفه عند الناظم ومن وافقه ، والجمهور على المنع^(٤) .

الإشكال ووجهه :

الإشكال في قراءة ابن ذكوان بتخفيف النون .

ووجهه : أن الفعل « تتبعان » الظاهر - كما في القراءة الأخرى - أنه مجزوم ، فإن

كان مجزوماً وجب ألا تكون هذه النون نون الرفع ، لأنها حذفت من أجل الجزم ، وامتنع

أن تكون نون التوكيد ، لأن الأئمة من النحاة كسيبويه والكسائي يمنعون من ذلك ، وعلى

ذلك الأئمة من بعد ، كابن مالك صاحب الألفية ، ونصّ فيها على عدم الوقوع بقوله :

« ولم تقع خفيفة بعد الألف # لكن شديدة وكسرُها أُلِف »^(٥) .

إذا تقرّر هذا ثبت أن في القراءة إشكالاً من جهة الإعراب سوف يرتفع -

بتوفيق الله وتأييده - بعد ذكر توجيهها ، وبيان الحجة فيها مفصلة .

(١) انظر : التجبير ١٢٣ ، والبدور ١٥٠ .

(٢) الدر المصون ٢٦١/٦ - ٢٦٢ .

(٣) الخلاصة ص ٨٨ .

(٤) انظر : الأشموني على الألفية ٢١٨/٣ - ٢١٩ .

(٥) الألفية ص ٨٨ .

التوجيه ورفع الإشكال :

للعلماء في توجيه قراءة التخفيف أقوال :

أحدها : أن « لا » نافية ، والفعل مرفوع ، والكلام خبر معناه الإنشاء ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ ﴾ [البقرة: ٢٢٨] ، وقوله تعالى : ﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ ﴾ [البقرة: ٨٣] ، فيه عطف الخبر على الطلب^(١) .

ثانيها : أن الفعل مرفوع أيضاً ، وهذه النون نون الرفع ، والكلام في موضع الحال ، والتقدير : فاستقيما غير متبعين^(٢) .

ثالثها : أن « لا » للنهي ، وحذفت النون من أجل الحزم ، ثم حذفت النون الساكنة الأولى من نون التوكيد للتخفيف ولم تحذف الثانية ، لأنها محركة ، وحذف الساكن أولى من حذف المحرك ، ولئلا يحتاج بعد ذلك إلى تحريك الساكنة^(٣) .

رابعها : أنه استنقل التشديد للنون مع التشديد في أول الكلمة فخففها وهو يريد التشديد كما خففوا « رَبِّ » ، ذكره مكّي في « الكشف » ، وأتبعه بقوله : « وهو وجه ضعيف وقليل »^(٤) .

وعلى هذا القول تكون النون محركة بالكسر لالتقاء الساكنين^(٥) .
خامسها : أن هذه النون هي نون التوكيد الخفيفة ، وأنه يجوز فيها مايجوز في النون المشددة من حيث جواز وقوعها بعد ألف ، ومن حيث الكسرة^(٦) .

الترجيح :

لا يخفى بعد الوجه الرابع الذي ذكره مكّي وضعفه ، لأن التشديد الأول في الكلمة لعلاقة له بالثاني ، واجتماع تشديدين في كلمة لا يوجب التخفيف في مثل هذا ، ولو

(١) انظر : شرح الهداية ٣٤٣/٢ ، وإعراب القرآن ، للعكبري ٦٨٥/٢ ، والبحر المحيط ٦٨٥/٥ ، والدر المصون ٢٦٢/٦ .

(٢) انظر : الحجة لأبي على الفارسي ٢٩٤/٤ ، وحجة ابن زنجلة ٣٣٦ ، وإعراب العكبري ٦٨٥/٢ .

(٣) انظر : شرح الهداية ٣٤٢/٢-٣٤٣ ، وإعراب العكبري ٦٨٥/٢ ، والدر المصون ٢٦٢/٦ .

(٤) ٥٢٢/٢ .

(٥) انظر : شرح كافي ابن الحاجب ، للرضي ٤٩٣/٤ ، وشرح المفصل ، لصدر الأفاضل ١٨٥/٤ .

(٦) انظر : البحر المحيط ١٨٥/٥-١٨٦ ، والأشمونني على الألفية ٢٢٤/٣ .

أوجب ذلك لكان تخفيف الأول أولى ، لأنه جائز في اللغة باتفاق ، والإجماع على عدم حسنه في الثاني ، والجمهور من أئمة النحو يمنعه كما تقدم .

ويظهر لي - والله أعلم - بُعد من قال : إنه نهى في صورة الخبر ، أو موضع الحال ،

أعني : القولين ، الأول والثاني ، لأمر :

أولها : أنه لا يتفق مع صيغة القراءة الثانية بتشديد النون ، وإن كان يلتقي معها ، ولاشك أن الوجه الذي يتفق مع القراءة الأخرى صيغة ومعنى مقدم على غيره مالم يمنع من ذلك مانع .

ثانيها : أن سياق الآية يرشح غير ذلك ، فإن قوله : ﴿ فَاسْتَقِيمَا ﴾ طلب لفظاً ومعنى ، ومابعده صيغة تقتضي بديهة أن تكون طلباً أيضاً ، وهو كقول السيد لعبده : افعل كذا ، ولا تفعل كذا ، ولا أحد يفهم من قوله : ولا تفعل ، خيراً مراداً به الطلب .

ثالثها : أن المتبادر إلى الذهن خلافه ، وهو القول بأنه نهى لفظاً ومعنى ، وما كان كذلك لم يحز صرفه عن الظاهر ، ولارده إلا ببرهان يوجب منعه وترشيح غيره مكانه .

فلم يبق إلا القول بأن « لا » للنهي ، والفعل مجزوم ، وهذه النون إما أن تكون هي الثقيلة فحقت ، وإما أن تكون هي الخفيفة ، ويجوز وقوعها في مثل هذا ، غير أن الأول أولى ، لأن أرباب اللغة يمنعون أن تكون النون خفيفة بعد الألف كما سبق ، والله أعلم .

سورة هود

قوله تعالى :

﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِن كُنتُ عَلَىٰ بَيْنَةٍ مِّن رَّبِّي وَآتَانِي رَحْمَةً مِّنْ عِنْدِهِ فَعُمِّيَتْ عَلَيْكُمْ ، أَنزِلْ مَكْمُوهَهَا وَاتَمَّ لَهَا كَافِهُونَ ﴾ [هود: ٢٨] .

قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف بضم العين وتشديد الميم في لفظ

﴿ فَعُمِّيَتْ ﴾ ، وقرأ الباقر بفتح العين وتخفيف الميم^(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة التشديد الوجه فيها واضح ، وهي على معنى : فعُمِّيَ الله عليكم^(٢) .

ووجهه : أن البينة أو الرحمة المذكورتين في الآية يقتضي ظاهر اللفظ حمل العمي فيهما ، والرحمة أو البينة لاتعمى ؛ إنما يُعمى عنها ، إذ ليستا ذواتي جسم ولا تميز ، وأيضاً لو عميت هي لكان لهم في ذلك عذر ، لأن الشيء المظلم لا يرى^(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

خرّج العلماء قراءة التخفيف هذه تخريجات لا يبقى إثرها إشكال ولا لبس ، وأستلّ

من عباراتهم في تخريجها الآتي :

أولاً : أن يكون « عَمِيَ » بمعنى : خفي ، والمعنى : فخفيت عليكم ؛ لأن العرب تستعملها كذلك ، ويقوّي هذه القراءة بهذا المعنى اتفاق القراء على نظيرها في قوله تعالى : ﴿ فَعُمِّيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ ﴾ [القصص: ٦٦] ، ولا يكون للكفار عذر إذا خفيت

عليهم الأنباء ، لأنها إنما خفيت عليهم لتركهم تأملها وغفلتهم^(٤) .

ثانياً : أن يكون ذلك من باب القلب ، نحو : أدخلتُ القلنسوة في رأسي ، والخاتم

(١) انظر : تفسير التيسير ١٢٤ ، والإتحاف ١٢٤/٢ .

(٢) انظر : شرح الهداية ٣٤٥/٢ ، وتفسير ابن جرير ٢٨/١٢ ، والإتحاف ١٢٤/٢ .

(٣) انظر : شرح الهداية ٣٤٥/٢ ، ومشكل مكّي ٣٦٠ .

(٤) انظر : حجة ابن خالويه ١٨٦ ، وشرح الهداية ٤٣٦/٢ ، والكشاف ، للزمخشري ٢٦٦/٢ ،

وإعراب العُكْبَرِي ٦٩٥/٢ .

في أصبعي ، ومنه قول الشاعر^(١) :

تَرَى الثَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ

وسائره بادٍ إلى الناس أجمع

ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعْدِهِ رُسُلُهُ ﴾ [إبراهيم: ٤٧] ، وعليه

فالمعنى : عَمِيتَ عنها^(٢) .

وتعقب هذا القول أبوحيان بقوله : « والقلب عند أصحابنا مطلقاً لا يجوز إلا في الضرورة ، وأما قول الشاعر : (يريد البيت المذكور آنفاً) فليس من باب القلب ، بل من باب الاتساع في الظرف ، وأما الآية فأخلف يتعدى إلى مفعولين ، ولكن يضاف إلى أيهما شئت ، فليس من باب القلب ، ولو كان : ﴿ فَعَمِيتَ عَلَيْكُم ﴾ من باب القلب ، لكان التعدي بـ « عن » دون « على » ، ألا ترى أنك تقول : عميتُ عن كذا ، ولا تقول : عميتُ على كذا^(٣) .

وفي كتاب سيويه ما يؤيد كلام أبي حيان ، وأن القلب المذكورة أمثلته هو من باب الجري على الاتساع ، والجيد عدم القلب^(٤) .

الترجيح :

أصوب القولين في توجيه هذه القراءة هو القول الأول ، لأن عَمِيَ في اللغة واردة على المعنى الذي ذُكِرَ ، وهو خفي ، ولسلامته من الطعن فيه ، وجريه على مقتضى الأصل ، فإن القلب خروج عن المقتضى ، ولا يكون الخروج إلا لنكتة أو ضرورة ، والضرورة منتفية ، والنكتة البلاغية لم تبين إلا أن تُخْتَرَع على وجه متكلف ، ونحن بالوجه الأول في غنية عن تكلف ذلك ، والله أعلم .

(١) لم أعثر على قائله ، واستشهد به سيويه في الكتاب ١/١٨١ .

(٢) انظر : الحجة لأبي علي ٤/٣٢٢ ، وشرح الهداية ٢/٤٣٥-٤٣٦ ، ومشكل مكّي ٣٦٠-٣٦١ ،

والموضح ٢/٦٤٤ ، والبحر المحيط ٥/٢١٦ ، وحاشية الشيخ زاده على البيضاوي ٣/٤٢ .

(٣) البحر المحيط ٥/٢١٦-٢١٧ .

(٤) انظر : الكتاب ١/١٨١ ، والإيضاح ، للقرظيني ٨١، ٨٢ ، والأطول لعصام ١/١٦٠ .

قوله تعالى :

﴿وَأَمْرَأَتُهُ قَائِمَةٌ فَضَحِكَتْ فَلَبَسَ رَنَاهَا يَاسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ

يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧٢] .

قرأ ابن عامر وحفص عن عاصم وحمزة ﴿يَعْقُوبَ﴾ بالنصب .

وقراه الباقون بالرفع^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة من فتح الباء من لفظ ﴿يَعْقُوبَ﴾ ، إشكال إعرابي ، ويتضح وجهه في

أمرين :

الأول : أنه لا يُدرى أم منصوب هو أم مجرور ؛ لأن الفتحة في آخره يجوز أن تكون علامة نصب وجر ؛ لأنه ممنوع من الصرف ، وتحديد ذلك موقوف على المعنى والتقدير .

الثاني : إن تبين أحد الإعرابين -الجر أو النصب- فالإشكال قائم أيضاً ، وتوضيح

ذلك :

أنه إن كان منصوباً فغير جيّد عند كثير من أئمة النحو -كسيبويه- من أجل الفصل

بين العاطف والمعطوف بالظرف .

هذا إذا قيل : إنه معطوف على ﴿يَاسْحَاقَ﴾ ، الذي موضعه النصب .

وإن كان مجروراً فليس بجيّد أيضاً عند سيبويه وموافقيه ، إلا بإعادة الجار ؛ لأجل

الفصل بين الجار والمجرور بالظرف ، وحق المجرور أن يكون ملاصقاً لحروف الجر ، فلو

كان الكلام -مثلاً- : فبشرناها بإسحاق ويعقوب من ورائه لم يكن في ذلك إشكال^(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

كشف الوجه في القراءة بالنصب وتوجيهها يتبين في الأمور الآتي ذكرها :

أولاً : كون الكلمة لا يُدرى أهى مرفوعة أم مجرورة ؛ لاتفاق العلامة في الحالين

لا يعدّ إشكالاً في الحقيقة وإن أشكل في الظاهر ؛ فإن الاسم المقصور يلزم حالة واحدة

بحيث لا يعرف الاسم أمرفوع هو أم منصوب أم مجرور إلا بالنظر في السياق والعوامل .

(١) انظر : المبسوط ٢٠٥ ، والإتحاف ١٣١/٢ .

(٢) وجه عدم جودته : أن حرف العطف نائب مناب الفعل ، والعامل ههنا : الجار ، فكما لا يجوز

الفصل بين الجار والمجرور ، لا يجوز الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

انظر : حاشية زاده على البيضاوي ٥٣/٣ .

وقد يطرأ ذلك في غيره أيضاً ، كما لو قال قائل : مررت بأبي وأخي معه ؛ فإن لفظ (أخي) يحتمل الرفع والجر ، والسياق لا يحدد أحد المعنيين ، بل يحتملهما مع كون كل من المعنيين صحيحاً .

والحاصل أن الإشكال الأول - وإن بدا أنه إشكال لأول وهلة - ليس بإشكال في الحقيقة بعد التأمل والنظر .

ثانياً : أما الإشكال الثاني فيدفع من وجوه :

الأول : أن يقال : هو منصوب ، والفتحة فيه للنصب لا للجر ، والناصب محذوف دلّ عليه الكلام ، والتقدير : ووهبنا لها من وراء إسحاق يعقوب ، وهو من عطف الجملة على جملة .

الثاني : أن يقال : هو منصوب ؛ عطفاً على محل إسحاق ؛ لأن موضعه النصب ، وهو كقول الشاعر^(١) :

إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا

وقوله^(٢) :

فلسنا بالجبال ولا الحديد

ومثل ذلك : قراءة من قرأ^(٣) : ﴿ وَحُورًا عِينًا ﴾ [الواقعة: ٢٢]^(٤) .

الثالث : أن يكون منصوباً ؛ لأن معطوف على (ياسحاق) على تضمين بشرنا معنى ووهبنا وتوهم انعدام الباء في ﴿ يَاسْحَاقَ ﴾ ، كأنه قال : ووهبنا لها إسحاق ، ومن وراء

(١) شطر بيت من الكامل ، قائله : كعب بن جعيل ، وهو في الكتاب ٣٤/١ ، والمحتسب ٣٦٢/٢ ، والفريد ٦٤٨/٢ .

(٢) شطر بيت من الوافر ، قائله : عقيبة الأسدي ، وهو في الكتاب ٣٤/١ ، وحجة أبي علي ٣٦٤/٤ - ٣٦٥ ، والعقد الفريد ٦١/١ .

(٣) نسبها سيبويه إلى أبي بن كعب . انظر : الكتاب ٤٩/١ ، وفي البحر إليه وإلى ابن مسعود ، انظر : ٢٠٦/٨ .

(٤) انظر : الفريد ٦٤٨/٢ .

والظاهر أن هذه المثل لاتصح أن تكون شواهد قوية لهذا الوجه : لأنه يجوز أن يكون المعطوف عليه معرباً إعراباً ظاهراً بنزع الباء عنه بخلاف هذا ، إذ يقال : فبشرناها إسحاق ، فلا بد من ظهور الباء ، وآية الواقعة تقدير الكلام فيها - عندهم - ويعطون هذا كله وحوراً عيناً . انظر : البحر المحيط ٢٠٦/٨ .

إسحاق يعقوب على حدّ قول الشاعر^(١) : [الطويل]

مشائيمُ ليسوا مصلحينَ عشيرةً # ولا ناعبٍ إلا بيّينَ غرائبها .

عطف قوله : (على ناعب) على (مصلحين) بناءً على توهم وجود الباء في خبر

ليس^(٢) ، والفرق بينه وبين الأول ظاهر^(٣) .

الرابع : أن يقال : هُوَ في محلّ جر ، ومنع من الصرف للتعريف والعجمة ، وهذا هو

الوجه الذي ردّ بسبب الفصل بين المعطوف وماعطف عليه بالظرف ﴿ مِنْ وَرَاءِ ﴾ ،

والتقدير : فيشرناها بإسحاق ، ومن وراءه يعقوب ، فحذف الباء^(٤) .

الترجيح :

القول الرابع مرجوح ؛ لما قد قيل فيه من الفصل .

والقول الثالث كذلك ؛ لأن العطف على التوهم ممانوزع فيه .

والقول الثاني مستقبح للفصل بين المعطوف والمعطوف عليه .

وأما الوجه الأول فلا اعتراض عليه ، ونظائره كثيرة ، والتقدير فيه سائغ ، فهو راجح

بهذا الاعتبار ، والله أعلم .

(١) البيت للأخوص الرياحي ، كما في كتاب سيبويه ١٦٥/١ .

(٢) انظر : الكشف ٣٩٥/٢ ، وحاشية الشيخ زاده على البيضاوي ٥٣/٣ .

(٣) انظر : الدر المصون ٣٥٦/٦ .

(٤) انظر : الحجة لأبي علي ٣٦٤/٤ — ٣٦٥ ، والإتحاف ١٣١/٢ .

قوله تعالى :

﴿ قَالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصْلُوَا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرَاتَكَ إِنَّهُ مُصِئُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ﴾ [هود: ٨١] .

قرأ ابن كثير وأبو عمر برفع لفظ ﴿ أَمْرَاتَكَ ﴾ .

وقرأ باقي العشرة بالنصب^(١) .

الإشكال ووجهه :

في كل من القراءتين إشكال .

فأما قراءة الرفع فقد استشكلها أبو عبيد ، وأنكرها هو وجماعة^(٢) .

ومنشأ الإشكال : أن المرأة إن كانت بدلاً من ﴿ أَحَدٌ ﴾ ، وجزم الفعل

﴿ يَلْتَفِتْ ﴾ على النهي كان المعنى : أن المرأة أبيع لها أن تلتفت وهو لا يحوز ، ولا يجوز

البدل إلا إذا كان ﴿ يَلْتَفِتْ ﴾ مرفوعاً ، و« لا » نافية ، ولم يقرأ بذلك أحد^(٣) .

قال ابن عطية : « وهذا الاعتراض حسن »^(٤) .

التوجيه ورفع الإشكال :

الخروج من الإشكال الذي ذكره أبو عبيد واستحسنه ابن عطية قائم على جواب

يُحْكِي عن محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) .

وحاصله : أن النهي إنما قُصِدَ به لوط وحده دون غيره والالتفات في الآية منفي

عنهم ، والمعنى : لا تدع أحداً منهم يلتفت ، وهو كما تقول لخادمك : لا يخرج فلان ،

معناه : لا تدعه يخرج ، المراد بالنهي المخاطب ولفظه لغيره ، وكما تقول لرجل : لا يقيم

من هؤلاء أحد ، وأولئك لم يسمعوك ، معناه : لا تدع أحداً من هؤلاء يقوم ، والقيام من

(١) انظر : الإرشاد ٣٧٢ ، والإتحاف ١٣٣/٢ ، والبدر الزاهرة ١٥٧ .

(٢) انظر : إعراب النحاس ٢٩٧/٢ ، وتفسير القرطبي ٨٩/٩ ، والفريد ٦٥٦/٢ ، وشرح المفصل لابن

يعيش ٨٣/٢ ، وقال : « إنها قراءة ضعيفة » .

(٣) انظر : مشكل مكي ٣٧١-٣٧٢ ، وإعراب الأنباري ٢٦/٢ ، والفريد ٦٥٦/٢ ، والبحر ٢٤٨/٥ .

(٤) المحرر الوجيز ١٩٦/٣ .

حيث المعنى منفي عن هؤلاء المشار إليهم^(١) .
وعليه ؛ فمعنى الآية على قراءة الرفع : لا تدع يالوطُ أحداً منهم يلتفت إلا امرأتك .
هذا من حيث المعنى ، وأما من حيث الإعراب فالرفع في هذا قوي من جهة
القياس ، وهو مثل : مأتاني أحد إلا زيد ، أي : مأتاني إلا زيد ، هما بمنزلة واحدة^(٢) .
ويبقى في هذه القراءة إشكال معنوي يأتي بيانه ورفع عند الكلام على قراءة
النصب .

قراءة النصب فيها إشكال معنوي .

وجهه : أنه إذا قيل : إن لفظ ﴿امْرَأَتَكَ﴾ مستثنى من ﴿بِأَهْلِكَ﴾ لزم أن لا يكون
سرى بها ، والالتفات يدل على كونه سرت معهم قطعاً^(٣) ؛ لأنها مستثناة منه في قراءة
الرفع .
وعلى القول بالاستثناء من ﴿بِأَهْلِكَ﴾ يكون المعنى : فأسر بأهلك إلا امرأتك
فلا تسر بها ، وتركها مع قومها الهالكين .
قال في أضواء البيان :
« ويدل لهذا الوجه قوله فيها في مواضع ﴿كَانَتْ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ ، والغابر : الباقي ،
أي : من الباقيين في الهلاك »^(٤) .
والمقصود : أن القول بأنه لم يسر بها يتعارض مع معنى قراءة الرفع القاضية بإسرائه
بها^(٥) ، فكيف يجمع بين القراءتين ؟

(١) انظر : مشكل مكي ٣٧٢ ، وشرح الهداية ٣٥٣/٢ ، وأشار العُكْبَرِي إليه بلطف ٧٢٠/٢ ،
وانظر : البحر ٢٤٨/٥ — ٢٤٩ ، والدر ٣٦٧/٦ .

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ٣٦٩/٤ .

(٣) انظر : الإبراز ٢٤٣/٣ ، والدر المصون ٣٦٧/٦ — ٣٦٨ ، وكتاب الكوكبين النيرين على تفسير
الجلالين ، للأجهوري ، ورقة ١١٥ ، وكلّ منهم نصّ على الإشكال ، وانظر : أضواء
البيان ٣٢/٣ ، وأصل هذا الاعتراض ، لابن الحاجب ، اعترض به على الزمخشري . انظر : شرح
الرضي على كافيته ٩٩/٢ .

(٤) ٣٢/٣ .

(٥) انظر : التخمير ٤٦٤/١ .

التوجيه ورفع الإشكال :

ذهب أبو شامة إلى أن الاستثناء على القراءتين منقطع لم يقصد به إخراجها من الأمور بالإسراء بهم ، ولا من المنهيين عن الالتفات ، واستؤنف الإخبار عنها بعد ذلك ، والمعنى : لكن امرأتك يجري لها كيت وكيت .

ويبين أن النصب لغة أهل الحجاز ، ورفع ليني تميم^(١) .
واستدل على ذلك بآية الحجر : ﴿ فَاسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾ [الحجر: ٦٥] ، إذ ليس فيها استثناء أصلاً ، ولم تقع العناية إلا بذكر من أنجاهم الله ، فمجيئها في سورة هود غير مقصود ، بل جاء تبعاً ، قال رحمه الله : « ولهذا قلت في المنظومة التي في النحو :
واحمل على المنقطع (الاً امرأتك)

في (هود) مُطْلَقاً فَتَقَوَّى حُجَّتُكَ »^(٢) .

وتعقبه أبو حيان با ، هذا « الذي طول به لا تحقيق فيه ، فإنه إذا لم يقصد إخراجها من الأمور بالإسراء بهم ولا من المنهيين عن الالتفات ، وجعل استثناءً منقطعاً ، كان من المنقطع الذي لم يتوجه عليه العامل بحال ، وهذا النوع يجب فيه النصب بإجماع من العرب ، وإنما تكون اللغتان في المنقطع الذي جاز توجه العامل عليه ، وهو قد فرض أنه لم يُقصد بالاستثناء إخراجها من الأمور بالإسراء بهم ولا من المنهيين عن الالتفات ، فكان يجب فيه إذ ذاك النصب قولاً واحداً^(٣) .

وقوله : « كان من المنقطع الذي لم يتوجه عليه العامل بحال » ، عارضه السمين وبين أنه يتوجه عليه في الجملة ، وذكر أن الذي لم يتوجه عليه العامل من حيث المعنى عند النحاة ، نحو : مانع إلا ماضراً ، وما زاد إلا مانقص .

(١) وإلى هذا المعنى أشار ابن مالك في الخلاصة ص ٤٩ بقوله :

ما استثنيت الأَمْعَ تمام ينتصب # وبعد نفي أو كني انتخب

إتباع ما اتصل ، وانصب ما انقطع # وعن تميم فيه إبدال وقع

(٢) إبراز المعاني ٢٤٤/٣ ، وقوله : "إلا امرأتك" بإسقاط همزة "إلا" للضرورة ، وليس هذا من باب النقل ؛ لأن العين قبلها مكسورة لا ساكنة ، والنقل لا يعد ضرورة ، وقوله : "مطلقاً" يعني :

في حالي الرفع والنصب .

(٣) البحر المحيط ٢٤٩/٥ بتصرف يسير .

قال -رحمه الله- : «وهذا ما ليس من ذاك ، فكيف يُعترض به على أبي شامة؟»^(١) .
وعلى هذا الوجه الذي بينه أبو شامة لا اختلاف بين القراءتين ألبتة .
وجمع أبو شامة بين الآيتين جمعاً آخر .

وخلاصته : أن الكلام فيه اختصار نبّه عليه اختلاف القراءتين ، فكأنه قيل : فأسر
بأهلك إلا امرأتك ، وهي كذلك في مصحف ابن مسعود ، كما روى أبو عبيدة وغيره ،
وليس فيها ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ ، وهو دليل على استثنائها من المسريّ بهم ، ثم
كان المولى عز وجل قال : فإن خرجت معكم تبعكم ، فأنه أهلك عن الالتفات غيرها ؛
فإنها ستلتفت فتكون قراءة النصب دالة على المعنى المتقدم ، وقراءة الرفع على المعنى
المتأخر ، ومجموعهما دالاً على جملة المعنى المشروح^(٢) .

وذهب بعض علماء التفسير والإعراب إلى أن المستثنى منه هو «أحد» ، ومثل هذا
يجوز فيه الرفع والنصب ، وإن كان الرفع أشهر^(٣) .
وهذا الوجه يُخرج القراءة عن الإشكال جملة وتفصيلاً ، ويكون المعنى متفقاً
والقراءة الأخرى .

وجمع بينهما الشنقيطي جمعاً ثالثاً ، ولم يذكر غيره ، فقال : «الظاهر أن وجه
الجمع بين القراءتين المذكورتين أن السّرّ في أمر لوط أن يسري بأهله هو النجاة من العذاب
الواقع صباحاً بقوم لوط ، وامرأة لوط مصيبتها ذلك العذاب الذي أصاب قومها لا محالة ،
فنتيجة إسراء لوط بأهله لم تدخل فيها امرأته على كلا القولين ، وما لا فائدة فيه كالعدم ،
فيستوي معنى أنه تركها ولم يسر بها أصلاً ، وأنه سري بها وهلك مع الهالكين»^(٤) .
واختار ابن هشام ما اختاره أبو شامة من أن الاستثناء منقطع ، غير أنه جعل الاستثناء
في الآية من جملة الأمر على القراءتين ، بدليل سقوط ﴿وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾ في قراءة
ابن مسعود ، ولأن المراد بالأهل المؤمنون ، وإن لم يكونوا من أهل بيته ، لا أهل بيته وإن لم
يكونوا مؤمنين ، وتأييد عليه بقوله تعالى : ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾ [هود: ٤٦] ، ونظّره
بقوله : ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ . إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾ [الغاشية: ٢٢، ٢٣] ، ثم قال :

(١) الدر المصون ٣٦٧/٦ .

(٢) الإبراز ٢٤٥/٣ ، وفحوى هذا الوجه : أنها سرت معهم ، ولم يسر بها مع أهله .

وانظر : الدر المصون ٣٦٩/٦ ، وروح المعاني ١١٠/٢ .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٣٦٩—٣٧٢ .

(٤) أضواء البيان ٣٣/٣ .

« واختار أبوشامة ما اخترته من أن الاستثناء منقطع ، ولكنه قال : وجاء النصب على اللغة الحجازية ، والرفع على اللغة التميمية ، وهذا يدلّ على أنه جعل الاستثناء من جملة النهي ، وما قدّمته أولى ؛ لضعف اللغة التميمية ، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود ، حكاهما أبو عبيد وغيره »^(١) .

وهناك وجه قريب لا أدري لأيّ معنى تركه عامة أهل التفسير والتوجيه والإعراب فيما اطلعت عليه ، وهو :

أن يقال : معنى الالتفات في الآية التخلف ، أو الالتفات المعروف ، وكلا المعنيين مذكور في كتب التفسير ، فيحمل الالتفات -هنا- على المعنى الأول في قراءة الرفع ، ويكون المعنى : ولا يتخلف منكم أحد إلا امرأتك ؛ لأنه لم يسر بها فيتفق معنى القراءتين اتفاقاً تاماً لا يُعترض عليه ، لا سيما إذا سلم تفسير الالتفات بالتخلف من الاعتراض عليه^(٢) ، والله أعلم .

(١) مغني اللبيب ٥٩٨/٢ ، وانظر : الإتحاف ١٣٣/٢ ، وروح المعاني ١١٠/١٢ - ١١١ .

(٢) ولعل الموصلي (المعروف بشعلة) في شرحه لبيت الشاطبي الذي تضمن الإشارة إلى هذه

القراءة ص ٤٣٢ ، قصد هذا المعنى عندما قال :

"وإذا استثنى من ﴿ فأسر ﴾ يلزم أن لا يكون إلا على تأويل بعيد لا يليق بإيراده هنا" .

قوله تعالى :

﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُودٍ﴾ [هود: ١٠٨] .

قرأ حفص عن عاصم وحمزة والكسائي ﴿سُعِدُوا﴾ بالبناء للمفعول ، وقرأ الباقر

من العشرة ﴿سَعِدُوا﴾ بالبناء للفاعل^(١).

وقد استشكل جماعة من أهل العلم قراءة حفص والأخوين دون قراءة الجمهور .

وجه الإشكال :

وجه الإشكال عند من أشكلت عليه هذه القراءة أن الفعل « سَعِدَ » لا يكون متعدياً بنفسه ، فكيف أسند هنا إلى نائب الفاعل وهو الواو الذي هو مفعول في الحقيقة بلا واسطة ، ومن ثمَّ ضعّفها جماعة من أهل العربية كالعكبري في إعرابه^(٢) ، وحكم ابن عطية عليها بالشذوذ^(٣) .

وقال أبوحيان : « وكان عليّ بن سليمان^(٤) يتعجّب من قراءة

الكسائي ﴿سُعِدُوا﴾ مع علمه بالعربية »^(٥).

ولصعوبة تخريجها لفت الشاطبي رحمه الله القاريء إلى التفتيش والبحث عن

وجهها ، فقال^(٦) :

وفي سعدوا فاضم صحاباً وسل به #

ومحل الشاهد قوله : وسل به ، قال أبوشامة في شرحه : « سل به بمعنى : اعترّ به

واشتغل به ، كما يقال : يل عنه ، والباء بمعنى : عن ، كقوله تعالى : ﴿فَاسْأَلْ بِهِ

(١) المبسوط ٢٠٦ ، والنشر ٢٩٠/٢ ، والإتحاف ١٣٥/٢ .

(٢) ٧١٥/٢ ، وانظر : الدر المصون ٣٨٩/٦ ، والفتوحات الإلهية ٤٣٢/٢ .

(٣) المحرر الوجيز ٢٠٩/٣ .

(٤) علي بن سليمان بن الفضل أبو المحاسن ، المعروف بالأخفش الأصغر ، من أهل بغداد ،

ومن علماء النحو ، أقام بمصر فحلب ثم عاد إلى بغداد ، وبها توفي سنة ٣١٠ هـ . له "شرح

سيبويه" وغيره .

انظر : وفيات الأعيان ٣٣٢/١ ، وبغية الوعاة ٣٣٨ .

(٥) البحر المحيط ٤٦٤/٥ .

(٦) الحرز ٦٣ .

خَبِيرًا [الفرقان: ٥٩] ، وهو بمعنى : ابحت عنه وفتش عليه ، وإنما قال ذلك لصعوبة تخريج وجه الضم ؛ لأنه يقتضي أن يكون « سعد » متعديا ، وهي لغة مهجورة ^(١) . ا.هـ بتصرف .

التوجيه ورفع الإشكال :

للعلماء فيها توجيهان :

أولهما : أنه حمل على قولهم : مسعود ، وهو شاذ ، قليل ، ولم يسمع سَعْدَه

الله ^(٢) .

ثانيهما : أنه جاء على لغة قليلة نسبها بعضهم إلى هذيل ، ونظير ذلك : جُنَّ فهو

مجنون ^(٣) .

قال الأزهري : « وجائز أن يكون سعيد بمعنى مسعود ، من : سَعْدَه الله ، ويجوز

أن يكون من سَعِد بسعد ، فهو سعيد ، وقد سَعِدَ الله وأسعده ، وسَعِدَ جَدُّه وأسعده :

أغاه ^(٤) .

وذكر ابن قتيبة أيضاً أنه يرد في اللغة : أسعده وسَعِدَه ^(٥) .

وكلا الوجهين المذكورين قوي ، ويمكن مزجهما في قول واحد بأن يقال : هذا

اللفظ جاء على لغة عربية لبعض العرب يتعدى عندهم (سعد) بلا همز ، حملاً على

مسعود ، والله أعلم .

(١) إبراز المعاني ٣/٢٤٥-٢٤٦ .

(٢) انظر : مشكل مكّي ٣٧٤ ، وشرح الهداية ٢/٣٥٣ ، والبيان ، لابن الأنباري ٢/٢٨ ، وإعراب

العُكْبَرِي ٢/ ، وإبراز المعاني ٣/٢٤٦ ، والبحر ٥/٤٦٤ ، والدر المصون ٦/٣٨٩ .

(٣) مشكل مكّي ٣٧٤ ، وشرح الهداية ٢/٣٥٣ ، وإعراب العُكْبَرِي ٢/ ، والبحر ٥/٤٦٤ ، والدر

المصون ٦/٣٨٩ ، وإبراز المعاني ٣/٢٤٦ ، والفتوحات الإلهية ٢/٤٢٣ .

(٤) التهذيب : (سعد) ، واللسان ٣/٢١٣ (سعد) أيضاً ، وكلام الأزهري هذا جمع فيه الوجهين

السابقين .

(٥) انظر : أدب الكاتب ٤٥٥ .

قوله تعالى :

﴿وَإِنْ كُنَّا لَمَّا لَيُوقِنُّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود: ١١١] .

قرأ نافع وابن كثير وشعبة بإسكان نون « وإن » ، والباقون بالتشديد .

وقرأ عاصم وابن عامر وحمزة وأبوجعفر « لَمَّا » بتشديد الميم^(١) ، وعليه : فقراءة نافع

وابن كثير بالتخفيف في القراءتين .

وقراءة حفص وابن عامر وحمزة وأبوجعفر بالتشديد فيهما .

وقراءة شعبة بالتخفيف في « وإن » والتشديد في « لما » .

وقراءة الباقيين بتشديد « وإن » وتخفيف « لما » ، فهي أربع قراءات .

الإشكال ووجهه :

هذه الآية بهذه القراءات فيها إشكال معنوي ، وإعرابي ، وقد نصّ أبوشامة على

الإشكال فيها حتى قال : إنها « من أشكل الآيات » ، وقال : إنها « من المواضع المشككة

غاية الإشكال »^(٢) .

وبيّن أبوجعفر النحاس أن القراءة بالتشديد فيهما لحن ، وحكى عن محمد بن يزيد

(المبرد) أنه لا يجوز^(٣) .

وحكى عن الكسائي أنه قال : الله جلّ وعزّ أعلم بهذه القراءة ما أعرف لها وجهاً ،

وبالإشكال فيها جزم ابن الأنباري أيضاً^(٤) .

ونصّ أبو عليّ على أن قراءة التخفيف في « وإن » وتشديد « لما » قراءة مُعْضِلَةٌ ،

وكذلك من شدّدهما معاً^(٥) .

وكذلك استشكل أبو الحسن الباقولي (ت ٥٤٣هـ) القراءة بتشديد الميم في « لَمَّا » ؛

لأنه لا يراد بـ « لما » -ههنا- معنى الحين ، ولا معنى إلا ، ولا معنى لم^(٦) .

(١) انظر : المبسوط ٢٠٦ ، والتجوير ١٢٥ .

(٢) إبراز المعاني ٢٤٦/٣ و ٢٥٥ .

(٣) إعراب القرآن ٣٢٥/٢ .

(٤) انظر : إعراب غريب القرآن ٢٩/٢ .

(٥) انظر : الحجة ٣٨٦/٤ — ٣٨٧ .

(٦) انظر : كشف المشكلات ٥٩٣/١ .

التوجيه ورفع الإشكال :

أولاً : توجيه قراءة شعبة .

خرّج العلماء قراءة التخفيف في « وإن » والتشديد في « لما » على وجوه :
أولها : أن يكون أصل « لما » لَمِنَ ما بكسر الميم ؛ لأنها « مِن » الحارة دخلت على
« ما » الموصولية ، والمعنى : لمن الذين والله ليوفينهم ، فأدغمت النون في الميم فصار في
اللفظ ثلاث ميمات ، فحذفت إحداها تخفيفاً فصار اللفظ « لَمَّا »^(١) ، واستُدل على أن

أصل « لَمَّا » لَمِنَ ما بقول الشاعر^(٢) : [الطويل]

وإنّا لَمِنَ ما نضرب الكيش ضربةً # على رأسه تُلقِي اللسان من الفم

وبقول الثاني^(٣) : [الطويل]

وإنّي لَمِنَ ما أُصدرُ الأمرُ وجهه # إذا هو أعيّا بالسيلِ مصادره

واستحسن ذلك أبوشامة ، واستشهد له^(٤) .

وجعل الفراء من ذلك قول الراجز^(٥) :

كأنّ مِن آخرها القادم

يريد إلى القادم فحذفت اللام عند اللام والألف لالتقاء الساكنين^(٦) .

وجعل أبوشامة هذا قريباً من قولهم : « مِلْكَذِب » و« بَلْعَنْبَر » و« عِلْماء بنوفلان » ،

يريدون : من الكذب وبنو العنبر ، وعلى الماء بنوفلان^(٧) .

قال السمين : « وقد ردّ بعضهم قول الفراء بأن نون « من » لا تحذف إلا في

(١) انظر : شرح الهداية ٣٥٤/٢ ، وإعراب الأنباري ٢٩/٢ ، وإبراز المعاني ٢٤٩/٣ ، والدر

المصون ٤٠١/٦ .

وعين المهدي الميم المحذوفة ، فقال : " وحذفت الميم المكسورة لاجتماع الميمات " . شرح

الهداية ٣٥٤/٢ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٢٦٧/٦ ، والبيت لأبي حية النميري كما في الكتاب ١٥٦/٣ .

(٣) لم أعثر على قائله ، واستشهد به الطبري ١٢٣/١٢ ، والقرطبي ١٠٥/٩ .

(٤) انظر : إبراز المعاني ٢٤٨/٣ .

(٥) انظر : معاني القرآن ٢٩/٢ ، والبيت في اللسان (قدم) غير منسوب .

(٦) انظر : معاني القرآن ٢٩/٢ .

(٧) إبراز المعاني ٢٥٢/٣ .

ضرورة^(١).

ثانيها : أن يكون الأصل : لَمَنْ ما ، بفتح ميم « من » على أن تكون موصولة أو موصوفة ، و« ما » بعدها مزيدة ، فقلبت النون ميما ثم أدغمت في الميم التي بعدها ، فاجتمع ميمات ثلاث ، فحذفت الميم الوسطى ، وهي المبدلة من النون ، فأصبحت « لَمَّا » ، ويكون التقدير : وإن كَلَّا لَخَلَقَ ليوفينهم ربك أعمالهم ، على أن « مَن »

موصوفة ، ويقدر مكان « خلق » الذين إذا كانت موصولة^(٢).

الثالث : أن أصلها « لَمَّا » بالتنوين ، ثم بني منه فَعَلَى ، فإن جعلت ألفه للتأنيث لم تصرفه ، وإن جعلتها ألف الإلحاق لم تمنعه ، وهو مأخوذ من قولك : لمته أي : جمعته ، ويكون المعنى : وإن كَلَّا جميعاً ليوفينهم ، ويكون فيه معنى التوكيد ككل^(٣).

ويدل على ذلك قراءة من قرأ « لَمَّا » بالتنوين^(٤).

الرابع : أن أصل « لَمَّا » « لَمَّا » بالتخفيف ثم شددت ، وهو كقول الشاعر^(٥) :

مثل الحريق وافق القصباً

يريد القَصَبَ فضعف الباء^(٦).

ولم يرتض هذا الوجه الزجاج معللاً ذلك بأن لغة العرب على العكس من ذلك فإنهم

يخففون المثلث نحو « رَبِّ »^(٧).

الخامس : أن « لَمَّا » زائدة كما تزداد « إِلَّا »^(٨).

(١) الدر المصون ٤٠٥/٦.

(٢) انظر : شرح الهداية ٣٥٤/٢ ، وإعراب الأنباري ٢٩/٢ ، والبحر المحيط ٢٦٧/٥ ، وردّه الزجاج بأن (من) لا يجوز حذفها . انظر : معاني القرآن ٨١/٣ ، وانظر : الدر المصون ٤٠٢/٦.

(٣) انظر : شرح الهداية ٣٥٤/٢ ، ونسبه هذا الوجه إلى أبي عبيد ، وإعراب ابن الأنباري ٢٩/٢ ، والبحر المحيط ٢٦٧/٥ ، والدر المصون ٤٠٦/٦.

(٤) انظر : إبراز المعاني ٢٥٢/٣.

(٥) قائله رؤبة بن العجاج . انظر : ديوانه ١٦٩ ، واستشهد به ابن جني في المحتسب ٧٥/١ .

(٦) انظر : الدر المصون ٤٠٥/٦.

(٧) انظر : معاني القرآن ٨١/٣.

(٨) قاله ابن جني في المحتسب . انظر ج ٣٢٨/١ .

وردَ بأن هذا الوجه لا اعتبار له ؛ لأن القول بأن «إلا» تأتي زائدة ضعيف^(١) .
السادس : أن يكون الأصل «لماً» بالتثنية ، ثم أبدل التثنية ألفاً في الوقف ، ثم
أجري الوصل مُجرى الوقف .

وردَ هذا الوجه أبو عبيد بأن ذلك مخصوص بالشعر^(٢) ، واستبعده ابن الحاجب في
الأمالي^(٣) .

السابع : أن يقال : «إن» نافية بمنزلة «ما» ، و«لما» بمعنى «إلا» ، وذلك
كقوله تعالى : ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] ، المعنى : ما كل نفس إلا
عليها حافظ ، وردَ بأن «كلاً» منصوب في آية هود ، و«إن» النافية لا تنصب .

وأجيب عليه بأن كلاً منصوب بإضمار فعل تقديره : أرى ، أعلم^(٤) .
هذا الوجه الأخير -على ما فيه- أقرب الوجوه للذهن ولغة العرب ، والله أعلم .

توجيه قراءة من قرأ بالتشديد في ﴿وَإِنَّ﴾ ،
و﴿لَمَّا﴾ ، وهي قراءة حفص وابن عامر وحمزة كما تقدم
وأبو جعفر .

وإليك خلاصة ما قيل في تخريجها والاحتجاج لها ، وذلك في وجوه :
الأول : أن تكون «إن» المشددة ، و«كلاً» اسمها ولذلك نصب بعدها .
وأما «لماً» فيقال فيها ما قيل قبل في القراءة الأولى من أن أصلها : «لمن ما» بالفتح
أو بالكسر ، وكل الأوجه التي قيلت هناك يقال هنا^(٥) .
الثاني : أن تكون «إن» هي المخففة ، ثقلت ، وهي -هنا- نافية بمعنى «ما» ،
و«لماً» بمعنى «إلا»^(٦) .

(١) انظر : البحر المحيط ٢٦٧/٥ ، والدر المصون ٤٠٧/٦ .

(٢) انظر : إبراز المعاني ٢٥٢/٣ ، والدر المصون ٤٠٦/٦ .

(٣) انظر : ٦٧/١ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٢٦٧/٥ .

(٥) انظر : الحجة ، لأبي علي ٣٨٧/٤ ، وحجة ابن زنجلة ٣٥١ ، والبحر المحيط ٢٦٧/٥ ، والدر
المصون ٤٠٢/٦ .

(٦) انظر : البحر المحيط ٢٦٧/٥ ، وجزم بطلانه .

قال السمين : « وهذا قول ساقط جداً لا اعتبار به ؛ لأنه لم يعهد تثقيل « إن » النافية ، وأيضاً فـ « كلاً » بعدها منصوب ، والنافية لا تنصب »^(١) .

الثالث : أن « لَمَّا » هي الجازمة ، وحذف فعلها المجزوم لدلالة المعنى عليه كما حذفوه في قولهم : قاربت المسجد ولَمَّا ، أي : ولما أدخله ، وكذلك التقدير هنا : وإن كلاً لَمَّا ينقص من جزاء عمله ، ويدل عليه ما بعده وهو ﴿ لَيُؤَقِّنُهُمْ ﴾ ، لما أخبر بانتفاء نقص جزائهم أكدّه بالقسم .

وهذا القول لابن الحاجب^(٢) .

ومن شواهد ذلك الحذف قول الشاعر^(٣) : [الوافر]

فجئتُ قبورهم بدءاً ولَمَّا # فناديتُ القبورَ فلم يُجبَنَّهُ

أي : ولما أكن بدءاً ، والبدء السيد هنا^(٤) .

الترجيح :

وأرجح هذه الأقوال هو القول الأخير الذي فيه أن « لما » -هنا- هي الجازمة ، ومعمولها محذوف يقدر بما سبق أو بنحو لَمَّا يُهمَلوا أو لما يُتركوا ، وقد رجحه أبوشامة ، وقال : « هذا وجه مليح ، ومعنى صحيح »^(٥) ، متابعاً في ذلك أباعمر بن الحاجب^(٦) .

توجيه قراءة التخفيف فيهما ، وهي قراءة نافع وابن

-
- (١) الدر المصون ٤١٠/٦ .
- (٢) انظر : الأمالي النحوية ٦٨/١ ، والبحر المحيط ٢٦٧/٥ ، وقال أبوحيان بعد ذكر هذا القول : "وكنيت اعتقدت أنني سبقت إلى هذا التخريج السائغ العاري من التكلف ، وذكرت ذلك لبعض من يقرأ عليّ ، فقال : قد ذكر ذلك أبو عمرو ابن الحاجب ، ثم رأيت منقولاً عنه في كتاب "التحرير" . وانظر : الدر المصون ٤١٠/٦ .
- (٣) لم أعثر على قائله ، وهو في الإبراز ٢٥٤/٣ ، والدر المصون ٤١١/٦ ، وهمع الهوامع ، للسيوطي ٥٧/٢ .
- (٤) انظر : الإبراز ٢٥٥/٣ .
- (٥) المصدر السابق .
- (٦) انظر : الأمالي ٦٧/١ ، والبحر المحيط ٢٦٧/٥ .

كثير كما سبق .

وفيها وجوه :

الوجه الأول : أن تكون « إن » المخففة ، وهي لغة العرب ، وحكى سييويه أنه سمع

عن العرب من يقول : « إنَّ عمرًا لمنطلق »^(١) .

وأما « لَمَّا » في هذه القراءة فاللام فيها هي الداخلة على خبرها ، و« ما » يجوز أن

تكون موصولة بمعنى الذي ، واللام في « لَيُؤَفِّيْنَهُمْ » ، جواب قسم أضمر ، والجملة حينئذ

من الجواب والقسم صلة للموصول لا محلّ لها من الإعراب ، وتقدير الكلام : وإن كُلاًّ
للذين والله ليؤفّيهم^(٢) .

الثاني : أن تكون « إن » نافية ، و« ما » في « لما » موصولة أو نكرة موصوفة ، أو زائدة

للفصل بين اللامين واللام موطئة للقسم^(٣) .

الثالث : أن تكون « إن » نافية أيضاً ، و« ما » في « لما » كالذي قبله ، واللام جواب

القسم كرّرت تأكيداً^(٤) .

الرابع : أن تكون « إن » نافية ، و« لما » بمعنى « إلا » ، والمعنى : وإن كلا

إلا ليؤفّيهم^(٥) .

توجيه قراءة الباقي (أبي عمرو والكسائي ويعقوب) .

بتشديد « وإن » ، وتخفيف « لما » .

(١) انظر : الكتاب ١/١٥٢ ، والدر المصون ٦/٣٩٨ ، ونقله عن سييويه بالنصب ، وهو فيه

بالرفع ، أعني : برفع (عمرو) .

وأشار ابن مالك إلى إعمالها مخففة بقوله :

وَحُفِّتْ إِنَّ فَقَلَ الْعَمَلَ # وتلزم اللام إذا ما تُهْمَلُ

الألفية بشرح ابن الناطم ص ١٧٨ .

وانظر : بسط هذه المسألة في الأشموني وحاشية الصبان عليه ١/٢٨٨ .

(٢) انظر : الكشف ١/٥٣٧ ، والموضح ٢/٦٥٨ ، والبحر المحيط ٥/٢٦٧ ، والدر
المصون ٦/٣٩٩ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٥/٢٦٧ ، والدر المصون ٦/٤٠٠ .

(٤) انظر : الدر المصون ٦/٣٩٩ .

(٥) انظر : الكشف ٢/٤١٦ ، ولا بدّ من تقدير فعل يعمل في "كلا" كما تقدم .

الكلام في توجيه هذه القراءة دون ما تقدم في أخواتها ، والإشكال فيها غير قوي ، وأذكر تخريجها باختصار تمييزاً لتوجيه جميع القراءات المتواترة في هذه الآية .
والحجة فيها واضحة بالنسبة للقراءات الثلاث السابقة ، وموجز ما قيل في توجيهها :
أن « ما » فاصلة بين اللامين فهي زائدة للفصل ، و« إن » هي العاملة الناصبة المبتدأ
الرافعة الخبر قولاً واحداً^(١) .

(١) انظر : الحجة ، لأبي علي ٣٨٥/٤ ، والبحر المحيط ٢٦٧/٥ ، والدر المصون ٤١٢/٦ ،
والإتحاف ١٣٦/٢ .

سورة يوسف

قوله تعالى :

﴿وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي يَتِيهَا عَنْ نَفْسِهِ وَعَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [يوسف: ٢٣] .

في لفظ ﴿هَيْتَ﴾ ، خمسُ قراءات .

الأولى : بكسر الهاء وياء ساكنة وتاء مفتوحة لنافع وابن ذكوان وأبي جعفر .

الثانية : كذلك ، لكن بدل الياء همز وهي لهشام .

الثالثة : بكسر الهاء مع الهمز وضم التاء ، له أيضاً .

الرابعة : بفتح الهاء وياء ساكنة وضم التاء ، لابن كثير .

الخامسة : كذلك مع فتح التاء ، للباقيين^(١) .

الإشكال ووجهه :

وقد استشكل بعض أهل اللغة والقراءة قراءة هشام بكسر الهاء مع الهمز وفتح التاء

مما حملهم على تغليظ الراوي وتوهمه .

وجه الإشكال : أن الخطاب في أصل الكلام الذي يفيد السياق هو من المرأة

ليوسف ، وهو لم يتهيأ لها .

ويبين أبو علي الفارسي : يبين ذلك أن في السورة مواضع تدل على خلاف ذلك من

قوله تعالى : ﴿وَرَأَوْدَتُهُ الَّتِي هُوَ فِي يَتِيهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٢٣] ، وقوله : ﴿أَنَا رَأَوْدَتُهُ

عَنْ نَفْسِهِ وَإِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ﴾ [يوسف: ٥١] ، وقوله : ﴿ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ

بِالْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢] ، ولو كان المعنى على هذه القراءة التي رواها هشام لقالت : هُنْتُ

لي ، فالوهم في هذه الرواية ظاهر^(٢) .

وقال المهدوي : «ومن روي عنه أنه همز مع كسر الهاء وفتح التاء ، فقال : ﴿هَيْتَ

لَكَ﴾ ، فقد غلط بعض الناس من روى ذلك»^(٣) .

(١) انظر : النشر ٢/٢٦٠ ، والإتحاف ٢/١٤٣-١٤٤ .

(٢) الحجة ٤/٤١٩-٤٢٠ بتصرف يسير .

(٣) شرح الهداية ٢/٣٦٠ .

التوجيه ورفع الإشكال :

قراءة هشام هذه ثابتة عنه من طريق الحُلواني كما في « النشر »^(١) ، وهي قراءة صحيحة .

ومن وهَم الحُلواني فيها فهو الواهم^(٢) .

ولثبوتها ذكرها الشاطبي في الحرز مع خروجها عن طريقه ، فقال^(٣) :

وَهَيْتَ بِكسرٍ أَصْلُ كُفْرٍ وَهَمْزُهُ # لِسَانٌ وَضُمُ التَّالِيَا خَلْفَهُ دَلَا

وإنما لم تستقم القراءة عند من استبعدها ؛ لأنه جعل معناها : حسنت هيئتك^(٤) .

فلما لم يستقم التأويل عنده لم تستقم القراءة أيضاً .

والتوجيه الصحيح الخالي من كل ذلك أن يوجه بأحد وجهين :

الأول : أن يكون المراد : تهيأ أمرك الذي كنت أطلبه ؛ لأنها لم تك تقدر في كل

وقت على الخلوة به^(٥) .

الثاني : أن تكون لغة في هَيْتَ لك وأخواتها ، والكل بمعنى هلم^(٦) .

وهو الراجح إن كان لغة ثابتة ، والله أعلم .

(١) ٣٦٠/٢ .

(٢) انظر : الإتحاف ١٤٣/٢ .

(٣) الحرز : ٦٣ .

(٤) قال العُكْبَرِي : " وهو فاسد لوجهين :

أحدهما : أنه لم يتهيأ لها ، وإنما تهيئت له .

والثاني : أنه قال : لك ، ولو أراد الخطاب ، لكان " هَيْتَ لي " . التبيان ٧٢٨/٢ .

(٥) انظر : إبراز المعاني ٢٦٦/٣ ، والمستنير في تخريج القراءات المتواترة ٢٦٧/١ .

(٦) انظر : الموضح ٦٧٤/٢ .

قوله تعالى :

﴿ فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَكَنًا وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف: ٣١] .

قرأ أبو عمرو لفظ « حاش » بألف بعد الشين وصلأ .

وقرأ الباقر من العشرة بلا ألف في الوصل والوقف^(١) .

الإشكال ووجهه :

استشكل أبو عمرو بن العلاء قراءة الجمهور ، وقال : العرب لا تقول : حاشى لك ، ولا : حاشك ، وإنما تقول : حاش لك ، وحاشاك ، وكان يقرؤها بألف في الوصل كما بينته ، ويقف بلا ألف تبعاً للرسم ؛ لأنه (أي : الرسم) مبني على الوقف لا الوصل . وكان عيسى بن عمر الثقفي يقول : العرب كلها تثبت الألف وصلأ ، وهذا القول حجة لأبي عمرو^(٢) .

وبهذا يتضح أن وجه الإشكال عند أبي عمرو وغيره هو : أن العرب لم تنطق بكلمة حاش إلا بألف ، ومعلوم أن من صحة القراءة صحة وجهها في اللغة العربية .

التوجيه ورفع الإشكال :

سبق - في أكثر من موضع - بيان أركان القراءة الصحيحة ، ونحن إذا تأملنا توفرها في قراءة الجمهور وجدناها حاصلة في غاية التمام وزيادة على ذلك التواتر . ومن كان لا يكفيه في التواتر أن يكون جميع القراء قرعوا كذلك ماعداً واحداً فماذا عسى أن يكفيه .

وهذه الدعوى المنسوبة إلى أبي عمرو إن صحت عنه فلا يصح الاعتراض بها ، ويدحض هذا الاعتراض الأمور الآتية :

الأول : التواتر الذي سبق بيانه وهو مما لا يمكن دفعه .

الثاني : السماع ، فقد سمع عن العرب هذا اللفظ بلا ألف ، وقد نص أهل اللغة على

(١) وكذلك الموضع الثاني في سورة يوسف أيضاً آية : ﴿ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا

مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف: ٣١] .

(٢) انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات الأنباري ١/ ٢٨٥ .

ذلك^(١) ، وقال في « فتح الوصيد » : هي لغة يتكلم بها بعض أهل الحجاز^(٢) .
 الثالث : أن لذلك نظائر كثيرة ، والعرب تتصرف في كثير من الأفعال بالحذف ،
 ومن ذلك قولهم : لم يك^(٣) ، ولا أدر ، ولم أبِلْ^(٤) ، ولو تر^(٥) مَا أهل مكة .
 ومن ذلك قول رؤبة :

« وَصَّانِي الْعَجَّاجِ فِيمَا وَصَّنِي »^(٦) .

ومن أقوى الأدلة على قراءة الحذف في الوصل رسم المصحف^(٧) ، فإن الموافقة
 التامة إنما هي على قراءة الجمهور ، لا على قراءة أبي عمرو ، والله أعلم .

(١) انظر : اللسان (حشا).

(٢) ١٦٥/ب ذكره محقق شرح الهداية ٣٦٢/٢ .

(٣) أصلها : لم يكون ، حذفت الواو لالتقاء الساكنين ، والنون للتخفيف .

(٤) أصلها : لم أبالي ، حذفت الياء للحزم ، فأصبحت : أبالي ، ثم حذفت الألف التي هي عين
 الكلمة تخفيفاً ، أو لالتقاء الساكنين عند الوقف .

(٥) محل التمثيل : تر ، لا "ما" الذي أصله : ماء ؛ لأن التنظير للفعل هنا لا للاسم .

(٦) انظر : الحجة ، لأبي علي ٤٢٣/٤ ، والموضح ٦٧٨/٢—٦٧٩ .

(٧) انظر : الكشف ١٠/٢ .

قوله تعالى :

﴿ حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَنْ نَشَاءُ
يُرْدُّ بَأْسَنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [يوسف: ١١٠].

في لفظ ﴿ كُذِّبُوا ﴾ قراءتان :

- قراءة : بتخفيف الذال ، لعاصم ، وحمزة ، والكسائي ، وأبي جعفر ، وخلف .

- وقراءة : للباقيين بالتخفيف^(١) .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة التشديد ؛ لأن معناها واضح غير خفي ، ولا يخالف ظاهر معناها نص أو ضرورة يقين ، ومعناها : أن الرسل أيقنوا أو ظنوا أن قومهم كذَّبُوهم ، فيئسوا إيمانهم ، والراو في ﴿ وَظَنُّوا ﴾ ، و﴿ كُذِّبُوا ﴾ ، وهم في ﴿ أَنَّهُمْ ﴾ كلها تعود على صل عليهم السلام^(٢) .

وأما قراءة التخفيف ، ففيها إشكال تفسيري قديم .

ومن أول من أشكلت عليه هذه القراءة عائشة رضي الله عنها .

« عن ابنِ شهابٍ ، قالَ : أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ لَهُ
مَوْ يَسْأَلُهَا عَنْ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى (حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ) - قَالَ قُلْتُ : أَكُذِّبُوا أَمْ كُذِّبُوا ،
عَائِشَةُ : كُذِّبُوا ، قُلْتُ : فَقَدْ اسْتَيْقَنُوا أَنَّ قَوْمَهُمْ كَذَّبُوهُمْ فَمَا هُوَ بِالظَّنِّ ؟ قَالَتْ : أَجَلُ
رَبِّي لَقَدْ اسْتَيْقَنُوا بِذَلِكَ ، فَقُلْتُ لَهَا : وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا ، قَالَتْ : مَعَاذَ اللَّهِ ! لَمْ تَكُنْ
تُحِبُّ تَظَنُّ ذَلِكَ بِرَبِّهَا .

قُلْتُ : فَمَا هَذِهِ الْآيَةُ ؟ قَالَتْ : هُمْ أَتْبَاعُ الرُّسُلِ الَّذِينَ آمَنُوا بِرَبِّهِمْ وَصَدَّقُوهُمْ فَطَالَ
هَبُّمُ الْبَلَاءِ وَاسْتَأْخَرَ عَنْهُمْ النَّصْرُ حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ الرُّسُلُ مِمَّنْ كَذَّبَهُمْ مِنْ قَوْمِهِمْ وَظَنَّتْ
سُلُ أَنْ أَتْبَاعَهُمْ قَدْ كَذَّبُوهُمْ جَاءَهُمْ نَصْرُ اللَّهِ عِنْدَ ذَلِكَ »^(٣) .

انظر : الإرشاد ٣٨٥ ، والنشر ٢٩٦/٢ ، والإتحاف ٢/ .

انظر : الكشف لمكي ١٥/٢ ، والمحرم الوجيز ٢٨٧/٣ - ٢٨٨ ، والبحر المحيط ٥/ .

أخرجه الإمام البخاري في كتابه الصحيح ، من كتاب التفسير ، باب قوله : ﴿ حَتَّى إِذَا اسْتَيْأَسَ
الرُّسُلُ ﴾ ، ج ٥/ ٢١٧ ، ٢١٨ ، والسيوطي في الدر المنثور ٥/ ٥٩٥ بعزوه إلى النسائي ، وابن أبي
حاتم ، وابن المنذر ، وابن مردويه عن عروة أيضاً .

قال ابن تيمية بعد أن ساق كلام عائشة : "ولكن القراءة الأخرى (قراءة التخفيف) ثابتة ، لا يمكن
إنكارها" . مجموع الفتاوى ١٥/ ١٧٦ .

حاصل الإشكال :

حاصل الإشكال في القراءة ووجهه : أن ظاهر اللفظ يفهم أن الرسل توهّموا تخلف ما وعدوا به من قبل الوحي في مجيء النصر .
ولقوة الإشكال في هذه الآية بهذه القراءة واختلف أهل التأويل والتوجيه في معناها كثيراً ، وصنف فيها أبو محمد بن حزم رسالة مستقلة ، وهي إحدى رسائله المفقودة^(١) .

التوجيه ورفع الإشكال :

للعلماء في توجيه هذه القراءة تخريجات بعضها صواب ، وبعضها يحتمله .
الأول : أن الظن - هنا - بمعنى : اليقين ، والمعنى : ظن القوم الذين أرسل إليهم الرسل أنهم قد كذبهم الرسل فيما أخبروهم به من نزول العذاب بهم ، وإنما ظنوا ذلك لما عهدوه من إمهال الله تعالى إليهم^(٢) .

وعلى هذا القول تكون الضمائر عائدة على المرسل إليهم لا الرسل .
الثاني : الظن - هنا - بمعنى : الشك ، وحاصل هذا الوجه فيما بقي من معناه كالوجه الذي قبله^(٣) .

الثالث : الضمائر الثلاثة للرسل ، والظن بمعنى التوهم ، لا بمعناه الأصلي ، ولا بمعناه المجازي ، أي : اليقين ، وفاعل « كذبوا » المقدر إما أنفسهم أو رجائهم ، والمعنى :

أن مدة التكذيب والعداوة من الكفار وانتظار النصر من الله تعالى قد تطاولت وتمادت حتى استشعروا القنوط ، وتوهموا أن لا نصر لهم في الدنيا^(٤) .

الرابع : كالذي قبله ، إلا أن ضمير « أنهم » و « كذبوا » عائد على الرسل ، والمعنى : وظن المرسل إليهم أن الرسل قد كذبوا ، ذكره السمين ، ثم قال : « أي :

(١) انظر : مجلة الفيصل عدد ٢٦ ص ٦١ ، مقال أبي عبد الرحمن ابن عقيل ، مؤلفات ابن حزم المفقودة.

(٢) انظر : شرح الهداية ٣٦٦/٢ ، والمحرر الوجيز ٢٨٨/٣ ، والموضح ٦٩١/٢ .

(٣) انظر : روح المعاني ٦٩/١٣ .

(٤) انظر : الكشف ٤٩٠/٢ ، والآلوسي ٦٩/١٣ .

كذبهم من أرسلوا إليه بالوحي ، وينصره عليهم^(١) .
وينشق عن هذا القول ، قول ثانٍ ، ولم أجد أحداً ذكره مفصلاً ، وهذا الوجه
يحتمله ، وحاصله :

أن الظن -هنا- بمعنى الشك ، وبقية معناه كالوجه الرابع .
الخامس : أن الضمائر كلها عائدة على الرسل ، والظن على بابه من الترجيح ، وقال
صاحب هذا المعنى : الرسل بشر فَضَعُفُوا وساء ظنهم ، وقد حكى هذا القول عن
ابن عباس ، وابن مسعود ، وابن جبير .

وردت عائشة هذا التأويل وأعظمت أن ينسب إلى الأنبياء مثل ذلك^(٢) .
وقد قال بهذا القول ابن تيمية ، وأطال القول فيه ، وحمل الظن على معناه اللغوي ،
وهو ما يشمل الوهم^(٣) .

قال الزمخشري : « إن صح هذا عن ابن عباس فقد أراد بالظن ما يخطر بالبال
ويهجس في القلب من شبه الوسوسة وحديث النفس على ما عليه البشرية ، وأما الظن الذي
هو ترجيح أحد الجائزين على الآخر فغير جائز على رجل من المسلمين ، فمابال رسل الله
الذين هم أعرف بربهم^(٤) !! »

وقد أطال الإمام ابن جرير في الردّ على هذا القول وتزييفه بما يشفي^(٥) ، وأشار إلى
قوته ابن كثير^(٦) .

وتعقب ذلك السمين ، فقال : « ولا يجوز أيضاً أن يقال : خطر ببالهم شبه الوسوسة
من الشيطان ، وهم معصومون منه^(٧) .

السادس : -وهو لابن حزم ، ولم أجد من قاله سواه- : أن الرسل عليهم السلام ظنوا

(١) انظر : الدر المصون ٦/٥٦٣ ، ولم يتضح لي معناه مضافاً إلى الكلام السابق.

(٢) انظر : تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ٤١١-٤١٢ ، وتفسير ابن كثير ٦١/٤-٦٢ ، والدر
المصون ٦/٥٦٤ ، والآلوسي ١٣/٦٩.

(٣) انظر : مجموع الفتاوى ١٥/١٧٦ وما بعدها ، وانظر : روح المعاني ١٣/٦٩.

(٤) انظر : الكشف ٢/٤١٠.

(٥) انظر : تفسير ابن جرير ١٣/٨٦.

(٦) انظر : تفسير ابن كثير ٤/٦٢.

(٧) الدر المصون ٦/٥٦٤.

بمن وعدهم النصر من قومهم أنهم كَذَّبُوهم فيما وعدوهم من نصرهم ، قال :
 « ومن المحال البين أن يدخل في عقل من له أدنى رفق أن الله تعالى يكذب ، فكيف
 بصفوة الله تعالى من خلقه وأتمهم علماً وأعرفهم بالله عز وجل ، ومن نسب هذا إلى نبي
 فقد نسب إليه الكفر ، ومن أجاز علي نبي الكفر ، فهو الكافر المرتد بلا شك .
 والذي قلنا هو ظاهر الآية ، وليس فيها أنهم ظنوا أن الله تعالى كَذَّبَهُم حاشا لله من
 هذا »^(١) .

السابع : وهو لأبي العباس ابن تيمية :
 حاصله : أن أولئك الرسل أخبروا بعذاب قومهم ، ولم يعيّن لهم وقت لوقوعه ،
 فاجتهدوا وعينوا لذلك وقتاً حسبما ظهر لهم كما عين أصحاب رسول الله ﷺ عام
 الحديبية لدخول مكة ، فلما طالت عليهم المدة استيأسوا وظنوا كذب أنفسهم وغلط
 اجتهدهم ، وليس في ذلك ظن بكذب وعده تعالى ، ولا مستلزماً له أصلاً ،
 فلا محذور^(٢) .

وعلى هذا القول تكون الضمائر كلها عائدة على الرسل .
 الثامن : أن الضمائر الثلاثة للرسل عليهم السلام ، والمعنى : وظن الرسل أنهم قد
 كَذَّبُوا من قِبَل قومهم في قولهم آمنا^(٣) .
 وهو قريب من قول ابن حزم السابق ، ويمكن أن ينشق عن ذلك قول مبني على
 معنى الظن في القول الذي قبله ، هل هو الشك أو اليقين؟
 فيجتمع في معنى هذه الآية على هذه القراءة (قراءة التخفيف) ثمانية أقوال على
 الإجمال وأحد عشر قولاً على التفصيل .

وهذه خلاصتها :

أولاً :

الضمائر في « وظنوا » و« أنهم » و« كذبوا » للرسل صلوات الله وسلامه عليهم ،
 ويتركّب على القول معان :

الأول : أن الرسل لما طالت عليهم مدة التكذيب وانتظار النصر من الله استشعروا

(١) الفصل في الملل والأهواء والنحل ٥٠/٤ - ٥١ .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى ١٥/١٧٥ - ١٩٥ ، وقد أطلال في تفصيل ذلك بما يشفي ويكفي ، وانظر :

روح المعاني ١٣/٧١ - ٧٢ .

(٣) انظر : النكت والعيون ، للماوردي ٢/٣١٣ ، وهو قول عائشة المفهوم من الحديث السابق .

القنوط وتوهموا أن لا نصر لهم في الدنيا ، والظن -هنا- بمعنى : التوهم ، وفاعل « كذبوا » المقدر : أنفسهم أو رجاؤهم .

الثاني : أن الرسل بشر ضعُفوا وساء ظنهم ، والظن هنا : على بابه ، وهو قول مروي عن ابن عباس وابن جبير .

الثالث : أن الرسل ظنوا بمن وعدهم النصر من قومهم أنهم كذبوهم فيما وعدوهم من نصرهم .

الرابع : مثله ، إلا أن الرسل ظنوا أنه قد كذبهم قومهم في قولهم آمنا ، والظن فيه والذي قبله يحتمل أن يكون بمعنى اليقين والشك .

الخامس : أن الرسل لم يعين لهم وقت محيء النصر إذ وعدوا به فغبنوا وقته اجتهداً حسبما ظهر لهم ، فلما طالت المدة استيأسوا وظنوا كذب أنفسهم وغلط اجتهدهم .

ثانياً : الضمائر كلها للمرسل إليهم ، والظن في الآية بمعنى اليقين ، والمعنى : ظن القوم الذين أرسل إليهم أن الرسل قد كذبوهم فيما أخبروهم به من نزول العذاب . وقال بعض العلماء : الظن -هنا- بمعنى الشك .

ثالثاً : الضمائر في الآية : بعضها للرسل ، وبعضها للمرسل إليهم ، فالضمير في « وظنوا » عائد على المرسل إليهم ، والضميران الآخران عائدان على الرسل ، والظن بمعنى اليقين ، ويحتمل أن يكون بمعنى الشك ، وهذا غاية ما انتهت إليه في بسط هذه المسألة وإيجازها .

الترجيح :

قبل أن أبين الراجح من تلك الأقوال أذكر الآتي :

- كل قول مقتضاه أن الرسل ارتابوا في وعد الله وشكوا في نصره فهو قول مطّرح يجب أن يصاب عنه رسل الله عليهم السلام ، قال ابن جرير ماملخصه : إن جاز ذلك على الرسل فيعذروا لكان المرسل إليهم أولى منهم بالعذر^(١) .

- كل قول أدّى إلى تفريق الضمائر في الآية مع إمكان القول بغيره بلا تفريق ولا تشييت فهو قول بعيد مطّرح ، وترجيح ماعده أولى .

وذلك أن السياق في الآية من أولها للرسل ولا ذكر للمرسل إليهم فيها ، فاللجوء إلى جعل الضمائر بعد ذلك كلها أو بعضها للمرسل إليهم يقلق انسياب معنى الآية ورونقه ، وإخضاع الضمائر للتفسير والمعنى معيب عند أئمة التأويل .

(١) تفسير ابن جرير ٨٦/١٣ .

- القول الذي ذكره ابن حزم - وإن كان بريئاً مما تقدم - فيه بعد من وجهين :
الأول : أنه معنى غير متبادر إلى الذهن ؛ إذ ليس في سياق الآية ولا في لحاقها

ما يقويه .

الثاني : أنه ليس في الآية أن المرسل إليهم وَعَدُوا الرسل بالنصر ، بل الظاهر أن
الوعد كان من عند الله ، ويدل عليه قوله : ﴿ جَاءَهُمْ نَصْرُنَا ﴾ ، ولم يقل : نصر قومهم
لهم .

فإن قيل : نصر قومهم لهم هو عين نصر الله لهم ، قلنا : نعم ، ولكنه قال : ﴿ فَنَجَّى
مَنْ نَشَاءُ ﴾ ، ولو كانوا خَذَلُوا رُسُلَهُمْ لنا لهم العذاب ، والله أعلم .

وما قيل في الوجه الأول منصباً أيضاً على قول عائشة رضي الله عنها ، وما في
معناه ، فلم يبق إلا القول المذكور عن شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله تعالى - وهو : أن
الرسل وعدهم الله بالنصر فاجتهدوا من تلقاء أنفسهم بحسب فهمهم في تحديد وقت النصر
كما عين أصحاب رسول الله ﷺ عام الحديبية لدخول مكة المشرفة ، فلما طالت المدة
ظنوا كذب أنفسهم وخطأ اجتهدهم ، وهذا ليس فيه ظن بكذب وعد الله تعالى .

ومعلوم أن الاجتهاد من الأنبياء وارد ، واحتمال الخطأ فيه حاصل .

فله درّ هذا القول وقائله ما أحسنه وأسلمه من كلّ المآخذ المتقدمة التي قيلت في
غيره مما سبق!! ، وبذلك كان راجحاً على ما تقدم فيما ظهر لي ، والله أعلم .

سورة إبراهيم

قوله تعالى :

﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ، وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي، فَلَا تَلُمُونِي وَلَوْلَا أَنْفُسُكُمْ، مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ، إِنِّي كَفَرْتُ بِمَا أَشْرَكْتُمُونِي مِنْ قَبْلُ، إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [إبراهيم: ٢٢] .

قرأ حمزة بكسر الياء وصلًا: ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ ، وقرأ الباقون بالفتح: ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة حمزة إشكال لغوي معروف ، حمل جمعاً من العلماء على تضعيفها ، قال

أبوحيان : « وطعن كثير من النحاة في هذه القراءة »^(٢) .

ووجه الإشكال عندهم: أن ياء ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ ياء إضافة ، قالوا : وياء الإضافة إذا

كان ما قبلها ساكناً حركت بالفتح لا غير^(٣) .

قال الزجاج : « ومن أجاز ﴿بِمُصْرِخِيَّ﴾ بالكسر ، لزمه أن يقول : هذه عصاي أتوكأ

عليها ، وأجاز الفراء على وجه ضعيف الكسر ، لأن أصل التقاء الساكنين الكسر ، وأنشد :

قال لها : هل لك يا تافئ # قالت له : ما أنت بالمرضي^(٤)

ثم قال : « وهذا الشعر مما لا يلتفت إليه ، وعمل مثل هذا سهل ، وليس قائل هذا

الشعر من العرب ، ولا هو مما يحتج به في كتاب الله عز وجل »^(٥) .

وقال أبو عبيد - فيما نقله أبوشامة عنه - : « أما الخفض فإننا نراه غلطاً »^(٦) .

(١) انظر : التيسير ١٠٩ ، والإقناع ، لابن الباذش ٦٧٧/٢ ، والنشر ٢٩٨/٢ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٤٠٨/٥ .

(٣) انظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ١٥٩/٣ ، وإعراب النحاس ٣٦٨/٢-٣٦٩ .

(٤) قائله : الأغلب العجلي ، كما في إبراز المعاني ٢٩٥/٣ ، وذكره الفراء دون نسبة ٧٦/٢ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ١٥٩/٣-١٦٠ .

(٦) إبراز المعاني ٢٩٣/٣ .

وقال الزجاج : « وهذه القراءة عند جميع النحويين رديئة مردولة »^(١) .

التوجيه ورفع الإشكال :

لقوة الإشكال في هذه القراءة ، وكثرة من تكلم فيها ، نبه الإمام الشاطبي -على غير العادة- على تخريجها ، والوجه فيها ، فقال -رحمه الله- :

«.....# مُصْرَحِيَّ اكْسِرْ لِحَمْزَةٍ مُجْمَلًا

كها وَّضَلْ او للسَّاكِنِينَ وقطربُ

حكاهها مع الفراء مع ولد العلاء»^(٢).

والبيت الثاني تضمن أوله الإشارة إلى وجهين خرّجت بهما القراءة .
قال أبو شامة : « وإنما تكلف ذلك ؛ لأن جماعة من النحاة أنكروا هذه القراءة ،

ونسبوها إلى الوهم واللحن »^(٣) .

وإليك بيانهما مفصلين مع زيادة وجه ثالث أذكره بعدهما :
أولاً : ياء الإضافة شُبّهت بهاء الضمير التي تكون موصولة بواو إذا كانت مضمومة ،
وبياء إذا كانت مكسورة ، وتكسر بعد الكسر والياء الساكنة .
ووجه المشابهة : أن كلاً منهما ضمير على حرف واحد ، وقد وقع قبل الياء هنا ياء
ساكنة ، فكسرت كما تكسر الهاء في « إليه » ، وبنو « يربوع » يصلونها بياء كما يصل ابن
كثير ، نحو : إليه ، بياء .

وحمزة كسر هذه الياء دون صلة ، لأن الصلة ليست من مذهبه ، وأصل
﴿ بِمُصْرَحِيَّ ﴾ مُصْرَحِينِي ، حذفت النون للإضافة ، فالتقت الياء التي هي علامة الجرّ مع ياء
الإضافة ، فأدغمت فيها فكسرت كما تكسر الهاء ، ووصلت هذه الياء بما يليق بها وهو
الياء ثم حذفت منها الصلة كما تحذف من الهاء^(٤) .

واستشهد لهذه القراءة على أنها لغة لبني يربوع ، بقول الشاعر :

(١) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ١٥٩/٣ .

(٢) حرز الأمانى ووجه التهاني ص ٦٥ (متن الشاطبية) .

(٣) إبراز المعاني ٢٩٣/٣ .

(٤) انظر : إبراز المعاني ٢٩٦/٣-٢٩٨ ، واختار هذا الوجه واقتصر عليه أبو علي الفارسي في الحجة

٢٩/٥-٣٠ ، وانظر : الموضح ٧١٠/٢ .

« ماضٍ إذا ما همَّ بالماضي # قال لها : هل لك ياتا في »^(١) .
 قال أبو العلاء المعري : « وقد روي أن أبا عمرو بن العلاء سئل عن ذلك ، فقال : إنه
 لحسن ، تارة إلى فوق ، وتارة إلى أسفل [يعني فتح الياء في مصرخي وكسرها] .. »^(٢) .
 الوجه الثاني : - وهو المشار إليه في قول الشاطبي : « أو للسَّاكِنين » - أن يكون
 الكسر لالتقاء الساكنين ، وذلك بأن تقدر ياء الإضافة ساكنة وقبلها الياء التي للإعراب
 ساكنة أيضاً ، ولم يجز تحريكها ، لأنها علامة الخفض ، ولأنها أدغمت في الياء الثانية ،
 فوجب تحريك ياء الإضافة ، فحركت بالكسر لالتقاء الساكنين^(٣) .
 وهذا الوجه أيضاً قد استشهد له بيت الأغلب المتقدم على أن الكسر لالتقاء
 الساكنين .
 وهذان الوجهان كلاهما قوي لا يحتمل أيُّ منها التشكيك ، وأركان القراءة مجتمعة
 في هذه القراءة ، فهي صحيحة ، وقد قرأ بها مع حمزة : يحيى بن وثاب ، والأعمش :
 سليمان بن مهران ، وحُمران بن أعين ، وجماعة من التابعين ، وقياسها في النحو
 صحيح^(٤) .
 وهناك وجه ثالث حكاه الألوسي ، حاصله :
 أن الياء كسرت ليكون موافقاً لكسر الهمزة في قوله : ﴿ إِنِّي كَفَرْتُ ﴾ ، لأنه أراد
 الوصل دون الوقف والابتداء بذلك ، والكسر أدلّ على الوصل من الفتح .
 وقال عَقِبُهُ : « وفيه نظر ، وبالجمله لاريب في صحة تلك القراءة ، وهي لغة
 فصيحة »^(٥) .

حاصل ما سبق :

وحاصل ما تقدم : أن هذه القراءة صحيحة فصحية ، نقلها الخلف عن السلف ،

(١) قائله : الأغلب العجلي ، كما في خزانة الأدب ٢/٢٥٧ ، وقال أبو شامة : "إنه اطلع عليه في أول

ديوانه" . انظر : الإبراز ٣/٢٩٦ ، وتقدم ذكره قريباً من هذا اللفظ .

(٢) رسالة الغفران ٢٧٩ .

(٣) انظر : معاني القرآن ، للفرء ٢/٧٦ ، وإبراز المعاني ٣/٢٩٨ ، والنشر ٢/٢٩٩ ،

والإتحاف ٢/١٦٨ .

(٤) انظر : النشر ٢/٢٩٩ .

(٥) انظر : روح المعاني ٧/٢١٠ .

ولاحجة لمن نفاها ، والمثبت مقدم على النافي ، وقد اجتمعت فيها أركان القراءة الصحيحة ، وقرأ بها مع حمزة يحيى بن وثاب والأعمش : سليمان بن مهران وحمران بن أعين وجماعة من التابعين ، وقياسها صحيح ، وتخريجها على أحد وجهين كلاهما قوي : أولهما : أن الكسر في الياء وارد على لغة تقدّم تفصيل ذكرها . ثانيهما : أن الكسر لالتقاء الساكنين ، وكسرُها كفتحها ؛ إذ حركتها بناء ، لا إعراب .

قوله تعالى :

﴿ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ مَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ ، رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ وَارْزُقْهُمْ مِنَ الثَّمَرَاتِ لَعَلَّهُمْ يَشْكُرُونَ ﴾ [إبراهيم: ٣٧] .

في لفظ : ﴿ أَفْئِدَةً ﴾ قراءتان :

قراءة لهشام من جميع طرق الحُلواني بياء بعد الهمزة .

وروى الداجوني من أكثر الطرق عن هشام بغير ياء ، وبهذا الوجه قرأ جميع القراء

العشرة^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة هشام عن ابن عامر إشكال ، باعته : أن النحويين كثيراً منهم جعلوا الإشباع في مثل هذا من خصائص الشعر ، لأنه من باب الضرورة ، ولا ضرورة في الاختيار . وقراءة هشام هذه عن ابن عامر من طريق الحُلواني غير مشهورة شهرة القراءة الأخرى ، ولم أجدها في جميع ما طالته يدي من كتب التوجيه وكتب إعراب القرآن ، وأما من ذكرها من أصحاب التفسير فقليل ، والذاكرون لها كثير منهم لا يرى صحتها^(٢) . وقد بالغ أبو شامة - رحمه الله تعالى - في ردّها متعجباً من صاحب « التيسير » كيف ذكر هذه القراءة مع كونه أسقط وجوهاً كثيرة لم يذكرها^(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

قبل التوجيه ورفع الإشكال أودُّ أن أبين هذه المقدمات ، وإن كان قد تقدم ذكر

بعضها :

أولاً : القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ ، يأخذها الآخر عن الأول إلى النبي ﷺ مروية كما سُمعت دون زيادة أو نقص .

ثانياً : القراءة إذا ثبت صحتها إلى النبي ﷺ كانت حجة يحتج بها ، وأصلاً يقاس

(١) انظر : التيسير ١٠٩-١١٠ ، والنشر ٢/٢٩٩ ، والإتحاف ٢/١٧٠ ، والوجه التي لهشام استوفاهها صاحب تحرير الطرق والروايات من طريق : طيبة النشر : الشيخ/ علي المنصور ، ورقة

٢٥ ، مخطوط .

(٢) انظر : حاشية الشيخ زاده على البيضاوي ٣/١٣٩ .

(٣) انظر : إبراز المعاني ٣/٣٠٠ .

عليه نظائرها في غير القرآن ، فما ثبت صحته من القراءة أقوى من كل شاهد عربي لجاهلي أو إسلامي ، قرشي أو عبيسي ، جني أو إنسي .

ثالثاً : التواتر إلى النبي ﷺ وإن كان شرطاً في الجملة ليس بشرط في جميع أفراد

القراءة كما قرّر ذلك عن جمع من المحققين من أهل القراءة والإقراء كابن الجزري^(١) .
ولذلك كان الباعث في استبعادها عند من استبعدها هو تخلف التواتر الذي يراه شرطاً في صحة القراءة .

رابعاً : القراءة لا يشترط فيها أيضاً أن تكون موافقة للفاشي من اللغة فضلاً عن الأفشى ، ولا القياس في الاستعمال فضلاً عن الأقيس ، بل الشرط في ذلك أن تكون موافقة للعربية ولو من وجه .

خامساً : كل من ردّ قراءة من قراءات الأئمة العشرة أو استبعدها من الأئمة الأعلام فالمظنون بهم بل المستيقن أنهم فعلوا ذلك اعتقاداً منهم عدم صحتها عن النبي ﷺ؛ إذ لو كان ذلك لكان قائل ذلك كافراً جاحداً ، وحاشاهم من ذلك ، ألا ترى أنهم إذا أعلنوا قراءة جعلوا الآفة فيها من رواها عن أئمة القراءة أو من وردت من طريقه .

سادساً : من صحت له هذه المقدمات هان لديه الخطب ، وسلمت له أحكامه في كل قراءة؛ لصحة أصوله التي بنى عليها حكمه ، وسلم أيضاً من غوائل الطعون فيما ثبتت الرواية به من القراءة ، وأحسن الظن بأهل العلم والهدى ، وعذرهم في خطئهم وتخطيئهم ، وجعل ذلك من غيرتهم على كتاب الله تعالى ، وطلب التحقيق والتمحيص .

وهذه المقدمات الست يجب مراعاتها عند كل قراءة حصل فيها إشكال مثل هذا ، وأما رفع الإشكال عن هذه القراءة فقد تقدّم فحوى الإشكال وأنه من جهة الرواية والعربية .
أما من جهة الرواية فقد ظنّ قوم أنه انفرد بها الحُلواني عن هشام ، وهو انفرد بها عن ابن عامر^(٢) .

وأما من جهة العربية فهو في نكارة الإشباع على الصورة المقروء بها في تلك

الرواية .

والجواب عن الأول :

أن الحُلواني لم يك منفرداً بها عن هشام بل رواها عنه أيضاً أبو العباس أحمد بن محمد بن بكر البكري ، شيخ ابن مجاهد ، وكذلك لم يتفرّد بها هشام عن ابن عامر ، بل

(١) انظر : منجد المقرئين ، لابن الجزري ١٩ .

(٢) انظر : إبراز المعاني ٢٩٩/٣ .

رواها عن ابن عامر أيضاً العباس بن الوليد وغيره ، ورواها الأستاذ : أبو محمد محمد سبط الخياط ، عن الأخفش (هارون بن موسى ت ٢٩٢هـ) ، عن هشام ، وعن الداجوني عن أصحابه عن هشام^(١) .

والجواب عن الثاني -وهو المتعلق باللغة-:

أن الإشباع في مثل هذا سائغ في العربية ، جوزه أكثر من واحد ، فقد جزم ابن مالك في « شواهد التوضيح والتصحيح » ، ونقله عنه ابن الجزري في « النشر » أن الإشباع من الفتحة والكسرة والضمة لغة معروفة ، وجعل من ذلك قولهم : بئنا زيداً قائم جاء عمرو ، أي : بين أوقات قيام زيد ، فأشبع فتحة النون ، فتولدت الألف ، وحكى الفراء

أن من العرب من يقول : أكلتُ لحمًا شاة ، أي : لحم شاة ، فأشبع حركة الميم^(٢) . فثبت بهذا أن الإشباع ليس خاصاً بضرورة الشعر كما هو المفهوم من كلام أبي حيان -رحمه الله- ، بل لغة مستعملة ، فإن من العرب من يشبع نحو هذا ، فيقول : الدراهم والصياريف والمفاتيح .

قال ابن مالك : « ومثل ذلك في الواو قراءة الحسن رضي الله عنه : ﴿ سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٥] ، بإشباع ضمة الهمزة »^(٣) .

الخلاصة :

قراءة هشام بالإشباع لم ينفرد بها عن ابن عامر ، بل رواها معه غيره ، ولم ينفرد بها الحلواني أيضاً عن هشام ، بل رواها معه أبو العباس البكراوي كذلك . وهي ثابتة من جهة اللغة ، ولها نظائر في الاختيار ، وسمع عن العرب إثبات الحركات الثلاث في كلمات شتى ، كما نقل ذلك ابن مالك والفراء ، والله أعلم .

(١) انظر : النشر ٢/ ٢٩٩ ، وفي كتاب الاختيار لسبط الخياط ١/ ٤٨٧ "من طريق المفسر" . والمفسر

هو : أبو أحمد ابن الناصح تلميذ الأخفش المذكور . انظر : معرفة القراء ١/ ٢٤٨ .

(٢) انظر : شواهد التوضيح ٢٢-٢٣ ، وانظر : النشر ٢/ ٢٩٩-٣٠٠ .

(٣) شواهد التوضيح ٢٣ .

قوله تعالى :

﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦] .

قرأ الكسائي بفتح اللام الأولى منه «لتزول» ورفع الثانية ، وقرأ الباقون بكسر الأولى

ونصب الثانية^(١) .

الإشكال ووجهه :

استشكل ابن جرير قراءة الكسائي من جهة معناها ، قال : «لأن اللام الأولى إذا فتحت فمعنى الكلام : وقد كان مكرهم نزول منه الجبال ، ولو كانت زالت لم تكن ثابتة ، وفي ثبوتها على حالتها ما يبين عن أنها لم تنزل...»^(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

أجاب العلماء عما استشكله ابن جرير - رحمه الله - بأن معنى قراءة الكسائي محمول على المبالغة في الإخبار بشدة مكرهم المتجاوز للحد ، وهو كقوله تعالى : ﴿وَمَكْرُؤٌ مَكْرُؤٌ كُبَّاراً﴾ [نوح: ٢٢] ، فهو من شدته يزيل الجبال عن مستقرها ، ولكن الله أبطله ، ونصر أوليائه ، وهذا أشد في العبرة^(٣) .

قال أبو شامة : «أي : قد كان مكرهم من كبره وعظمه يكاد يزيل ما هو مثل الجبال

في الامتناع على من أراد إزالتها»^(٤) .

(١) التحبير ١٣٢ .

(٢) جامع البيان ٢٤٦/١٣ .

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٣٤٦/٣ .

(٤) الإبراز ٣٠٢/٣ .

سورة الحجر

قوله تعالى :

﴿ قَالَ أَبَشِّرْهُمُنِي عَلَىٰ أَن مَّسَنِي الْكَيْرُ فِيمَ تُبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر: ٥٤] .

قرأ نافع : ﴿ تُبَشِّرُونَ ﴾ بنون واحدة مكسورة مخففة .

وقرأ ابن كثير بنون مكسورة مشددة .

وقرأ الباقون بفتح النون خفيفة^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة نافع إشكال مشهور .

ووجهه : أن المتقرر في علم العربية قبح حذف النون التي تصحب الياء إلا في

الشعر ، وهذه النون هي نون الوقاية .

والمتقرر أيضاً أن نون الرفع لا تحذف إلا لتأصب أو جازم ، وأن كسرها قبيح عند

إثباتها وحذف نون الوقاية .

فإن قلنا : إن النون المحذوفة -هنا- هي نون الوقاية حصل المحذور الأول ،

ومحذور آخر هو كسر نون الرفع .

وإن قلنا : المحذوفة هي نون الرفع ركبنا في ذلك محذوراً ، وهو حذف نون الرفع

دون عامل^(٢) .

ومن ثم طعن في صحة هذه القراءة قوم من أهل العلم ، كما ذكر ذلك مكي^(٣)

وغيره^(٤) .

التوجيه ورفع الإشكال :

أصل الفعل ﴿ تُبَشِّرُونَ ﴾ تبشرونني ، النون الأولى نون الرفع ، والثانية نون الوقاية ،

(١) انظر : التيسير ١١١ ، وتحرير التيسير ١٣٣ ، والإتحاف ١٧٧/٢ .

(٢) انظر : الكشف ٣١/٢ ، والدر المصون ١٦٥/٧ - ١٦٦ .

(٣) الكشف ٣١/٢ .

(٤) البحر المحيط ٤٤٧/٥ .

والياء مفعول به .

وفي هذين النونين ثلاث لغات : الحذف وهو حذف إحدى النونين ، والفك وتركهما على حالهما ، والإدغام .

وقد قرئ بهذه اللغات الثلاث قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي ﴾ [الزمر: ٦٤] ^(١) ، وقرئ هنا بالحذف والإدغام ، وقراءة نافع - التي هي - محل إشكال بالحذف .

وقد أشار ابن مالك إلى تلك اللغات الثلاث بقوله في الكافية ^(٢) :

وحذفها في الرفع قبل (ني) أتى # والفك والإدغام أيضاً ثبَتَا

وقد اختلف النحاة في تعيين النون المحذوفة في مثل : تبشرونني ، ف قيل : هي الأولى التي هي نون الرفع .

وقيل : الثانية التي هي نون الوقاية .

والأول مذهب سيويه كما في الكتاب ^(٣) ، واختاره ابن مالك في الكافية وشرحها ، وردّ على من قال بالقول الثاني ، وقال : « وزعم قوم أن المحذوف في

نحو : ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ ، هو الثاني ، وليس كذلك » ^(٤) .

وتفصيل الخلاف في تعيين المحذوفة منهما وسوق شواهد ذينك ليس مما يتطلبه المقام ، وقد ثبت جوازه ، وثبت أن من استقبح مطلق الحذف في ذلك غلط ؛ لما سبق من تجويز الأئمة وورود نظائر له سوف أسوقها فيما بعد .

لكن بقي النظر هنا في الوجه الذي نراه الصواب في الحذف في ﴿ تَبَشِّرُونَ ﴾ ، ونظائرها والاحتجاج على ذلك ، فنقول :

أصل الكلام : تبشرونني ، فحذفت نون الرفع للتخفيف ، والياء للفاصلة ، وبقيت النون التي قبل الياء المسماة نون الوقاية ، وأصبح اللفظ : تبشرون ، بكسر النون ، ولا نقول : المحذوف نون الوقاية ؛ لأنه سوف يترتب عليه محظوران حيثئذ ، هما : حذف نون

الوقاية ، وكسر نون الرفع ، وحققها الفتح ، وكل من الأمرين ممنوع ^(٥) .

(١) انظر : المبسوط ٣٢٣ ، والنشر ٣٦٣/٢ .

(٢) الكافية مع شرحها ، لابن مالك ٢٠٧/١ .

(٣) انظر : ٥١٩/٣ - ٥٢٠ .

(٤) شرح الكافية ٢٠٨/١ .

(٥) قال ابن مالك :

وقبل يا النفس مع الفعل التزم # نون وقاية

فلم يبق إلا القول بأن المحذوف نون الرفع ، وأن الحذف فيها للتخفيف ، وقد ورد حذفها في الشعر والنثر من غير أن يكون معها نون أخرى ودون ناصب أو جازم ، ولا شك أن حذفها مع ملاقة مثلها أولى .

ومما ورد في النثر قول النبي ﷺ : « وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا »^(١) .

والأصل : لا تدخلون ولا تؤمنون ؛ لأن « لا » نافية ، و« لا » النافية لا تعمل في الفعل شيئاً .

ومثال ذلك في النظم قول الراجز^(٢) :

أَبَيْتُ أَسْرِي وَتَبَيْتِي تَذْلُكِي # وَجَهْكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكَ الذَّكِي

فحذف النون مع الفعلين ، « تبيتي » ، و« تذلكي » من دون ناصب ولا جازم .

وقول الشاعر^(٣) : [الطويل]

فَإِنْ يَكُ قَوْمٌ سَرَّهُمْ مَا صَنَعْتُمْ # سَيَجْتَلِبُونَهَا لَاقِحاً غَيْرَ بَاهِلٍ

أراد : سيجتلبونها^(٤) .

والحاصل : أن حذف نون الرفع جائز وواقع في الاختيار والاضطرار لا سيما إذا كانت مع نون الوقاية والأئمة من النحاة يرون ذلك^(٥) ، وقبل ذلك وبعده ثبتت به القراءة ، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل^(٦) .

قال السمين - رحمه الله - : « واعلم أن حذف النون في هذا النحو جائز فصيح ، ولا يلتفت إلى قول من منع ذلك إلا في ضرورة أو قليل من الكلام ، ولهذا عيب على مكِّي بن أبي طالب ، حيث ذكر أن الحذف بعيد في العربية قبيح مكروه ، وإنما يجوز في الشعر

(١) أخرجه مسلم ، كتاب الإيمان ٥٣/١ .

(٢) لم أعثر على قائله ، واستشهد به كثير من المصنفين ، وهو في الخصائص لابن جني ٣٨٨/١ ، والخزانة ٥٢٥/٣ .

(٣) لم أعرف قائله ، وهو في شرح الكافية ٢١١/١ ، واللائح : التي قبلت اللقاح ، والباهل : من أبهل الناقة إذا أهملها من غير خطام ولا صرار ولا سمة .

(٤) انظر : شرح الكافية ، لابن مالك ٢٠٩/١ - ٢١١ .

(٥) انظر : شرح الكافية ، لابن مالك ٢٠٨/١ ، وجواهر الأدب في معرفة كلام العرب ، لعلاء الدين الإربلي ١٨٠ .

(٦) من أمثال المولدين ، ذكره الميداني في الأمثال ١٥٣/١ .

للولزن والقرآن لا يحتمل ذلك فيه ، إذ لا ضرورة تدعو إليه^(١) .
وتجاسر بعضهم فقال : هذه القراءة لحن ، وهذان القولان مردود عليهما لتواتر
ذلك ، وقد قدمت الدليل على صحته ، وأيضاً فإن الثقات نقلوا أنها لغة ثابتة للعرب وهم
غطفان ، فلا معنى لإنكارها^(٢) .

(١) انظر : المشكل ٢٥٨ .

(٢) الدر المصون ١٨/٥ — ١٩ ، وقد رجح صاحب أضواء البيان أن المحذوفة نون الرفع في هذا
الموضع ونظائره ، انظر : الأضواء ١٣٧/٣ .

قوله تعالى :

﴿قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّهِ إِلَّا الضَّالُّونَ﴾ [الحجر: ٥٦].

قرا أبو عمرو ويعقوب والكسائي وخلف بكسر النون في (يقنط) ، وقرا الباقر

الفتح^(١).

الإشكال ووجهه :

استشكل ابن جرير قراءة الفتح من جهة اللغة معللاً بأن فتح العين في مضارع فَعَلَ

لا يعرف في كلام العرب إلا إذا كانت العين أحد حروف الحلق^(٢) ، وردّ بمثل ذلك

أبو عبيد^(٣).

التوجيه ورفع الإشكال :

ذكر ابن جرير - رحمه الله - أن الفتح في ﴿يَقْنَطُ﴾ أعني : فتح النون ، غير معروف

في كلام العرب إذا كان مفتوح العين في الماضي ، ولما كانت العربية يتعذر الإحاطة بها

لكثرة اللججيات فيها وتصرفاتها لم يكن بالغريب خفاء هذا الوجه الذي جاء به القراءة على

ابن جرير وغيره من أئمة العربية .

فإنه قد نقل عن غيرهم من الأئمة الأثبات هذا الوجه في العربية وعلته ، ومنهم

الأخفش فإنه ذكر الفتح في النون في كلتا الصيغتين والماضوية والمضارعية ، وعلل ذلك :

بأنه من باب الجمع بين اللغتين^(٤).

ويحتمل أن يكون المضارع في هذه القراءة آيتان من قنط بكسر النون ، مثل : تعب

يتعب ، وهو مما لا غبار عليه في القياس الصرفي ، وهذه اللغة منقولة نقلاً صحيحاً في اللغة

ذكرها ابن جني وغيره^(٥).

وهذه اللغة غير قافية على مثل الإمام ابن جرير ، والذي جعله يجزم بفتح ماضيه

وروده في القرآن مفتوح النون ، وجهاً واحداً وهو قوله تعالى : ﴿مِنْ بَعْدِ

(١) التفسير ١٣٣ ، ومثله موضع الروم ﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ ، وموضع الزمر : ﴿لَا تَقْنَطُوا مِنْ

رَحْمَةِ اللَّهِ﴾.

(٢) انظر : جامع البيان ٤١/١٤.

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٣/٣٦٦.

(٤) اللسان (قنط).

(٥) المصدر السابق .

مَا قَنَطُوا ﴿الشورى: ٢٨﴾^(١).

وقد مال أبو شامة إلى القول بأن الفتح في المضارع من ﴿قَنَطَ﴾ مكسور النون ، وأن

الأفصح كسر المضارع وفتح الماضي^(٢).

والمرجح : أن تكون قراءة الكسر من باب تعب ، وعليه فلا إشكال في القراءة

أصلاً . والله أعلم .

(١) تفسير ابن جرير ٤٠/١٤.

(٢) انظر : الإبراز ٣/٣٠٥-٣٠٦.

سورة النحل

قوله تعالى :

﴿ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ ﴾ [النحل: ٣٧] .

قرأ الكوفيون بفتح الياء وكسر الدال من ﴿ يَهْدِي ﴾ ، وقرأ الباقون بضم الياء وفتح الدال^(١) .

الإشكال ووجهه :

في كلتا القراءتين بعض إشكال من جهة المعنى والإعراب وسأذكر -ههنا- معناها وإعرابها بإيجاز .

التوجيه ورفع الإشكال :

في معنى وإعراب قراءة الكوفيين وجهان :

الأول : أن يكون المعنى : فإن الله لا يهدي من يضلُّه ، أي : لا يهدي الله من يضلُّه .
ويكون الفاعل ضميراً مستتراً عائداً على الله ، ويكون « من » مفعولاً به لـ « يهدي » ، وهو في معنى قوله تعالى : ﴿ مَنْ يُضِلِّلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ ﴾ [الأعراف: ١٨٦] .

الثاني : أن يكون (يهدي) بمعنى : يهتدي ، ويكون (من يضل) ، في محل الرفع ؛ لأنه فاعل يهتدي ، والعائد إلى اسم (الله) هو الضمير المستكن في يضلُّه ، وهذه الهاء عائد إلى (من) ، والتقدير : إن الله لا يهتدي من يضلُّه هو^(٢) .

وأما قراءة غير الكوفيين : فالفعل (يُهدي) مضارع مغير الصيغة ، وموضع (من) رفع ؛ لأنه نائب فاعل ، والمعنى : لا يهدي أحد يضلُّه الله ، والها في يضلُّه هو العائد ، وقد كان محذوفاً قبل التقدير^(٣) .

وقد رجح ابن جرير هذه القراءة على قراءة الكوفيين ؛ لوضوح المعنى المعنى فيها ، ولأن (يهدي) بمعنى : يهتدي قليل في كلام العرب^(٤) .

(١) انظر : التعبير ١٣٤ .

(٢) الموضح لابن أبي مريم ٧٣٥/٢ ، والدر المصون ٢١٣/٧ .

(٣) انظر : الموضح ٧٣٦/٢ ، والفريد ٢٢٦/٣ .

(٤) جامع البيان ١٠٤/٤ .

قوله تعالى :

﴿ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا، إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [النحل: ١١٠] .

في لفظ : ﴿فُتِنُوا﴾ ، قراءتان :

١ - قراءة بفتح الفاء والتاء ﴿فُتِنُوا﴾ ، وبها قرأ ابن عامر وحده^(١) .

٢ - قراءة بضم الفاء وكسر التاء ، وهي قراءة الباقيين من العشرة^(٢) .

الإشكال ووجهه :

الإشكال هنا في قراءة ابن عامر الشامي بصيغة المبني للمعلوم .

ووجه ذلك : أن الفتنة أسندت إلى الواو العائدة على « الذين هاجروا » على أنها

واقعة منهم ، وهي - أي : الفتنة - في القراءة الأخرى واقعة عليهم .

التوجيه ورفع الإشكال :

لعلماء التوجيه والتأويل في ذلك قولان :

الأول : أن تكون هذه الآية بهذه القراءة نزلت في الفاتنين الذين عذبوا المؤمنين على

الكفر وأوقعوا الفتن في الذين أسلموا وجاهلوا ، والمعنى من بعد فتن الكفار المؤمنين^(٣) .

الثاني : أن تكون الواو عائدة على المؤمنين ، والتقدير : فتنوا أنفسهم حين أظهروا ما

أظهروا من كلمة الكفر^(٤) .

قال أبو حيان : « والظاهر : أن الضمير عائد على الذين هاجروا ، فالمعنى : فتنوا

أنفسهم بما أعطوا المشركين من القول ، كما فعل عمار بن ياسر ، أو لما كانوا صابرين

على الإسلام وعذبوا بسبب ذلك صاروا كأنهم هم المعذبون أنفسهم »^(٥) .

(١) انظر : التيسير ١١٣ ، والمبسوط ٢٢٦ .

(٢) انظر : الكفاية الكبرى ، للقلاسي ٤٠٧/٢ ، والبدور ١٨٣ .

(٣) انظر : شرح الهداية ٣٨٢/٢ ، والكشف لمكي ٤١/٢ ، وإبراز المعاني ٣١٥/٣ - ٣١٦ ، والبحر المحيط ٥٤١/٥ .

(٤) انظر : الموضح ٧٤٥/٢ ، والفريد ٢٤٨/٣ ، وإبراز المعاني ٣١٦/٣ .

(٥) البحر المحيط ٥٤١/٥ .

الترجيح :

أصوب القولين -والله أعلم- قول من قال :
 إن الواو عائدة على الذين هاجروا ، لأنهم هم المذكورون في الآية ، ولاذكر
 للمشركين ، ولأن القول بغيره يؤدي إلى تشتيت الضمائر بلاموجب ، إذ الضمير في
﴿ هَاجِرُوا ﴾ ، عائد على ﴿ لِلَّذِينَ ﴾ ، وكذلك ﴿ جَاهِدُوا ﴾ ، و ﴿ وَصَبَرُوا ﴾ .
 وإذا ذلك كذلك فالأقوم جعل ضمير ﴿ فَتَّوْا ﴾ في قراءة البناء للفاعل على نسق
 سابقه ولاحقيه ، والمعنى : من بعد ما فتتوا أنفسهم ، إذ كانوا سبباً في تعذيبها ، لأنهم
 صبروا وجاهدوا ، والله أعلم .

سورة الإسراء

قوله تعالى :

﴿وَكُلُّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ

مَنْشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣] .

في لفظ ﴿نُخْرِجُ﴾ ثلاث قراءات .

- قراءة : بضم الياء مكان النون مع فتح الراء ، لأبي جعفر المدني .

- وقراءة : بالياء مفتوحة مع ضم الراء ليعقوب .

- وقراءة : بالنون مضمومة وكسر الراء لباقي العشرة^(١) .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة الجمهور ، والوجه فيها واضح .

وفي قراءة كل من أبي جعفر ويعقوب إشكال من جهة المعنى والإعراب ، وهو في

قراءة يعقوب أشدّ .

ووجه ذلك : أن قراءته من : « خَرَجَ » اللازم غير متعدّ إلى مفعول ، فما الذي نصب

« كتاباً » الذي هو مفعول به من الفعل نفسه على قراءة الجمهور؟ وأين الفاعل؟. هذا من

جهة الإعراب .

وأما من جهة المعنى فالإشكال فيه من حيث تعيين الذي يخرج للإنسان ، هل العمل

أم ماذا؟ .

وكذلك قراءة أبي جعفر ، إلا أن البحث فيها عن نائب الفاعل ؛ لأن الفعل في قراءته

مبني للمفعول ، وفي قراءة يعقوب للفاعل .

التوجيه ورفع الإشكال :

غير خاف أن الفاعل في قراءة الجمهور (السبعة وخلف) ضمير مستتر وجوباً ، وأن

« كتاباً » مفعول به لـ « نُخْرِجُ » وهو واضح لا غموض فيه ولا إشكال^(٢) .

وأما قراءتا يعقوب وأبي جعفر اللتان صدّرنا بهما بيان الإشكال ، فالجواب فيهما

(١) انظر : الإرشاد ٤٠٧ ، والإتحاف ١٩٤/٢ .

(٢) انظر : الموضح ٧٥١/٢ ، والإتحاف ١٩٤/٢ ، والمغني ، لمحيسن ٣٣٨/٢ .

والإيضاح كالاتي :

الفاعل في قراءة يعقوب ونائبه في قراءة أبي جعفر ضمير مستتر جوازاً يعود على : ﴿ طَائِرُهُ ﴾ ، في الآية ، والمعنى : ويُخْرِجُ له طائره ، ويُخْرِجُ له طائره . وبهذا التقدير والإعراب يزول الإشكال ، وينجلي المعنى ، ويظهر الإعراب في « كتاباً » الذي كان مفعولاً في قراءة الجمهور .

وإعرابه على القراءتين حال .

والمعنى : ويوم القيامة يُخْرِجُ أو يُخْرِجُ العمل (وهو المعبر عنه بالطائر) في حال كونه كتاباً يلقاه منشوراً .

و« كتاباً » هنا بمعنى : مكتوباً ، وهو مشتق كما هو واضح ، والغالب في الحال

الاشتقاق^(١) .

وحاصل ما تقدم :

أنَّ « يُخْرِجُ » في قراءة أبي جعفر فعل مضارع مغير الصيغة ، ضميره نائب فاعل تقديره : هو ، يعود على الطائر ، والمعنى : ويخرج له طائره ، أي : عمله .

وأن « يُخْرِجُ » في قراءة يعقوب مضارع مبني للفاعل ، والفاعل ضمير مستتر جوازاً يعود على الطائر أيضاً ، والمعنى : وَيُخْرِجُ له طائره ، أي : عمله .

وأن « كتاباً » على القراءتين : حال من ضمير يخرج العائد على طائره ، والله أعلم .

(١) انظر توجيهها في : الموضح ٧٥/٢ ، والفريد ٢٦٣/٣ ، والقرطبي ٢٢٩/١٠ ، والبحر ١٤/٦ ،

وروح المعاني ٣٢/١٥ ، وأضواء البيان ٤٢٦/٣ .

قوله تعالى :

﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا

كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣١] .

في لفظ ﴿خِطْئًا﴾ ثلاث قراءات .

- قرأ ابن كثير « خِطَاءً » بكسر الخاء وفتح الطاء وألف ممدودة .

- وقرأ ابن ذكوان وأبوجعفر بفتح الخاء والطاء دون ألف بعدها .

- وقرأ الباقر بكسر الخاء وسكون الطاء ، وهو الوجه الثاني لهشام^(١) .

الإشكال ووجهه :

وقد استشكلت قراءة ابن كثير « خِطَاءً » حتى قال أبوجعفر النحاس : إنها « لا تعرف

في اللغة ولا في كلام العرب »^(٢) .

وقال المهدوي : « وفيه بُعد »^(٣) .

وجعلها أبوحاتم غلطاً^(٤) .

والوجه في ذلك : أن فعلاً في العريية يكون مصدر لفاعل ، كقاتل قتالاً ، ودافع

دفاعاً ، وفي ذلك يقول ابن مالك^(٥) :

لِفَاعِلِ الْفِعَالِ وَالْمِفَاعِلَةِ # وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاغُ عَادَلَهُ

وإذا قيل : إن فعلاً مصدر فاعل كان خِطَاءً مصدر خاطأ ، ولم يستعمل خاطأ في

العريية ، فما الجواب عن ذلك؟ وكيف يدفع هذا الإشكال اللغوي؟

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه القراءة - وإن لم يعرف لها أبوجعفر النحاس وجهاً - صحيحة ثابتة ، وقد عرف

لها غيره وجهاً صحيحاً ، ومن عرف حجة على من لم يعرف .

والحكم عليها بالغلط من أبي حاتم غلطٌ شنيع ، وأبوحاتم - رحمه الله - لم يبين وجه

(١) انظر : التعبير ١٣٥ ، والبدور الزاهرة ١٨٥ .

(٢) معاني القرآن ٤/١٤٨ .

(٣) شرح الهداية ٢/٣٨٥ .

(٤) انظر : المحرر الوجيز ، لابن عطية ٣/٤٥٢ .

(٥) الألفية ص ٦٥ .

الغلط فيها ، والظاهر أنه ما ذكرناه قبل في وجه الإشكال .
وسوف ترى أن لها وجهاً قوياً في العربية وتخريجاً محكماً ، وأن من حكم عليها
بالغلط غلط .

وقد احتج لها المحققون ، فقالوا : إن خطأ مصدر خاطئ ، ولا ينكر أن خاطئ غير
مسموع ، لكنه قد جاء ما يدل عليه ، وهو : تخاطأ ، وتخاطأ مطاوعٌ لخاطأ ، كما أن
تفعّل مطاوع فعل ، قال الشاعر^(١) : [المتقارب]
تخاطأت النبلُ أحشاءه

وقال الآخر^(٢) : [الطويل]

تخاطأه القنّاصُ حتّى وجدته # وخرطومه في منقَع الماءِ راسِبٌ^(٣)

فكأن هؤلاء القاتلين أولادهم يُخاطئون الحق .
وفي هذا الجواب كفاية لمن استظهر الصواب ، والله أعلم .

(١) البيت قائله : أوفى بن مطر المازني . انظر : اللسان مادة (خطأ) ، وتفسير القرطبي ٢٥٣/١٠ .

(٢) لم أعرف قائله ، وهو في : التهذيب (خطيء) والحجة ، لأبي علي ٩٧/٥ ، والبحر

المحيط ٢٩/٦ ، والقنّاص : الصياد ، والخرطوم : الأنف .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٩٧/٥ ، والموضح لابن أبي مريم ٧٥٥/٢ ، والدر

المصون ٣٤٦/٧ — ٣٤٧ .

قوله تعالى :

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ

طِيناً﴾ [الإسراء: ٦١] .

قرأ ابو جعفر بضم التاء في ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ وصلاً ، وقرأ الباقر بالكسر .

وفي قراءة الضم إشكال ، سبق ذكره والجواب عنه في موضع سورة البقرة .

قوله تعالى :

﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ وَإِنِّي لَأُظُنُّكَ

يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾ [الإسراء: ١٠٢] .

في لفظ ﴿ عَلِمْتَ ﴾ قراءتان :

- قراءة : بفتح التاء لجميع العشرة عدا الكسائي .

- وقراءة : بالضم للكسائي ^(١) .

الإشكال ووجهه :

في كل من القراءتين بعض إشكال من جهة المعنى .

ووجهه في قراءة الفتح : أن موسى أخبر عن فرعون أنه علم إنزال الآيات من رب السموات والأرض ، وقد روي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه إنكار ذلك ، وأنه قال : « ما علم عدو الله قط ، وإنما عَلِمَ موسى » ^(٢) .

ووجهه في قراءة الضم : أن موسى احتج بعلمه على فرعون ، فكيف يصح الاحتجاج عليه بعلمه ، وعلمه لا يكون حجة على فرعون إنما يكون علم فرعون ما علمه من صحة أمر موسى حجة عليه ^(٣) ؟ .

والإشكال في القراءتين تفسيري .

توجيه قراءة الفتح ورفع الإشكال عنها :

تخريج قراءة الجمهور أوجزه في الآتي :

أولا : فرعون كان يعلم أنه ما أنزل تلك الآيات إلا رب السموات والأرض ، كما قال تعالى : ﴿ وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَنَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا ﴾ [النمل: ١٤] ، والأثر المروي عن علي رضي الله عنه لا يصح ؛ لأنه رواه كلثوم المرادي وهو مجهول ^(٤) .

ثانياً : لو سلم أن فرعون كان غير عالم بذلك ، لأزيل الإشكال أيضاً بأن موسى قال

(١) انظر : التيسير ١١٥ ، والتجوير ١٣٧ ، والإتحاف ٢/٢٠٦ .

(٢) انظر : الوسيط ، للواحدي ٣/١٣١ ، والتفسير الكبير ، للرازي ٢١/٦٥ .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٥/١٢٢—١٢٣ .

(٤) انظر : تفسير القرطبي ١٠/٣٣٧ ، والبحر المحيط ٦/٨٣ ، وانظر : روح المعاني ١٥/١٨٥ .

وكلثوم المرادي لم يبين لي من هو .

ذلك على جهة التوبيخ ، كأنه قال له : حالك حال من يعلم ذلك ، أو هي من الوضوح والبيان بحيث تعلمها ، وليس الخطاب على جهة إخباره عن علمه .

توجيه قراءة الضم ورفع الإشكال عنها :

الإشكال في هذه القراءة -قراءة الضم- أورده أبو عليّ الفارسي وأجاب عنه ، فقال رحمه الله : « والجواب عن ذلك أنه لما قيل له : ﴿ إِنَّ رَسُولَكُمُ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَجْنُونٌ ﴾ [الشعراء: ٢٧] ، كان ذلك قدحاً في علمه ؛ لأن المجنون لا يعلم ، فكأنه نفى ذلك ، فقال : لقد علمتُ صحة ما أتيتُ به علماً صحيحاً كعلم العقلاء ؛ فصار الحجة عليه من هذا الوجه »^(١) .

والذي يرتفع به الإشكال -عندي- جواب آخر قرّبه إليّ جواب أبو عليّ ، وهو أن يقال : لما قال فرعون لموسى : ﴿ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا ﴾ [الإسراء: ١٠١] ، رماه بما يقتضي أنه لا يدرك ما يقول ولا يعلم حقيقة تلك الآيات وما آلت إليه ، فأجابه موسى ﷺ بما يعلن أنه يعلم ما أنزل عليه علماً صحيحاً لا مريّة فيه ، وبما يبطل دعوى فرعون بأنه مسحور ، وحينئذ يكون دفعاً لاعتراض فرعون وردّاً على دعواه ، وليس ذلك احتجاجاً بعلمه ابتداءً فيما ظهر لي ، والله أعلم .

(١) الحجة ١٢٣/٥ بتصرف ، وانظر : التفسير الكبير ٦٥/٢١ .

سورة الكهف

قوله تعالى :

﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥] .

في لفظ ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾ قراءتان :

- قراءة : بالتثنية في التاء من ﴿مِائَةٍ﴾ ، وهي لمن عدا حمزة والكسائي وخلف من

العشرة .

- وقراءة : بترك التثنية ، لحمزة والكسائي وخلف^(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة الجمهور لا إشكال فيها ولا مخالفة للقياس النحوي ، ولفظ ﴿سِنِينَ﴾ ، بدل

من ﴿ثَلَاثَ﴾^(٢) ، قيل : عطف بيان ، وقيل غير ذلك^(٣) .

لكن الإشكال في قراءة الأخوين^(٤) ، وخلف .

ووجهه : أن ﴿سِنِينَ﴾ تمييز مضاف إلى مائة ، والمقرر في كتب العربية أن تمييز

«مائة» و«الألف» مفرد ، وإلى ذلك الإشارة بقول ابن مالك في «الألفية» :

ومائة والألف للفرْدِ أضف^(٥).....

قال العُكْبَرِيُّ : «ويقرأ بالإضافة ، وهو ضعيف في الاستعمال ؛ لأن «مائة» تضاف

إلى المفرد»^(٦) .

وقال أبوحيان : «وأنحى أبو حاتم على هذه القراءة ، ولا يجوز له ذلك»^(٧) .

(١) انظر : النشر ٣١٠/٢ ، والإتحاف ٢١٢/٢ — ٢١٣ .

(٢) انظر : الكشف ٦٨٨/٢ ، والفريد ٣٢٨/٣ ، وإعراب العُكْبَرِيِّ ٨٤٤/٢ .

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٥١٠/٣ ، والبحر ١١٢/٦ ، وحاشية ابن الحاج على المكودي ١٠٩/٢ .

(٤) المراد بهما : حمزة والكسائي ، انظر : جَنَى الحَتِّين في نوعي المَثْنَيْن للمُجَبِّي ص ١٨ .

(٥) ص ٩٩ .

(٦) التبيان في إعراب القرآن ٨٤٤/٢ ، وانظر : حاشية الشيخ زاده علي البيضاوي ٢٥٧/٣ .

(٧) البحر ١١٢/٦ ، وانظر : الدر المصون ٤٧٠/٧ .

التوجيه ورفع الإشكال :

أقول وبالله تعالى التوفيق وأستمدّ منه العون والتسديد : ههنا أمران :

الأول : القول بأن مائة لا تضاف إلى الجمع دعوى ينقصها البرهان ، وينقضها ورود هذه الآية بهذه القراءة ، وهذا مقام يصح الاستدلال فيه بالدعوى للدّعوى نفسها ، ويبقى أن يقال : هذه قاعدة غالبية غير مطّردة ، ولذلك أردف ابن مالك كلامه السابق الذكر بقوله - مشيراً إلى هذه المسألة بعينها- :

« ومائة بالجمع نزرأ قد ردف »^(١) .

الثاني : لو سلّم اطراد ذلك ، وضعف كل ماخالفه كهذه القراءة لما بُعد أن يقال : الأصل هنا أن مائة بمعنى الجمع ، أي : بمعنى مئات ، ففي هذه القراءة حمل على الأصل ؛ إذ الأصل إضافة العدد إلى الجمع .

قال الشيخ زاده في حاشيته على البيضاوي : « والنكته في ذلك المبالغة في الدلالة على الكثرة كما وضع الجمع موضع الواحد في قوله تعالى : ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ [الكهف: ١٠٣] ، فإن الأصل فيه بالأخسرين عملاً لاستقلاله بحصول الفائدة مع كون المفرد أخف ، لكن أوتر الجمع مبالغة ، وتنصيهاً على الأنواع ، وسوّغه ههنا أمران :

الأول : أن مافي لفظ سنين من علامة الجمع ليست متمحضة لكونها علامة الجمع ، بل هي جبر لما حذف من لفظ « سنة » فكانت كأنها من تمام بناء الواحد .

الثاني : أن الأصل ، أي : القياس المرفوض في العدد إضافته إلى الجمع ؛ لكون المعدود جماعة ، أي : فيما فوق الواحد والاثنين ؛ لأن العدد المضاف ليس إلا مافوقهما ، إلا أنه قد يُعدل عنه إلى المفرد لغرض .

فلما أضافه إلى الجمع استعمل على الأصل المرفوض »^(٢) . ا.هـ .

قلت : كلامه في الوجه الثاني ربما كان فيه غموض يحتاج إلى بيان ، فأذكر معنى كلامه بإيجاز :

الأصل إضافة الجمع إلى الجمع ، ومن ذلك مائة ؛ لأنها في معنى الجمع ، غير أن هذا الأصل رفض في مائة مع أنها عدد فيه معنى الجمع ، فكان المعدود هنا جمعاً بناءً على الأصل المرفوض ، والله أعلم .

(١) الألفية ٩٩ .

(٢) ٢٥٧/٣ .

حاصل التوجيه في هذه القراءة :

حاصل التوجيه ورفع الإشكال ينتظم في ثلاثة أمور :

الأول : لفظ « سنين » في قراءة الأخوين وخلف تمييز مضاف إلى « مائة » وجاء جمعاً جرياً على غير الغالب دون مخالفة لقياس مطّرد .

الثاني : أن يكون محمولاً على معنى « مائة » ؛ لأنها مئات ، فهي بمعنى الجمع ، وما كان كذلك كان معدوده جمعاً .

الثالث : أن يكون مبنياً على القياس المرفوض ، وتقدم بيان ذلك ، والوجهان الأولان أقوى ، والله أعلم .

قوله تعالى :

﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾ [الكهف: ٢٨] .

في لفظ ﴿بِالْغَدَاةِ﴾ إشكال على قراءة ابن عامر ، سبق بيانه ووجهه ، ورفع الإشكال في موضع الأنعام .

قوله تعالى :

﴿ هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقُّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا ﴾ [الكهف: ٤٤] .

في لفظ ﴿ الْوَلَايَةُ ﴾ ، قراءتان^(١) .

قراءة : بفتح الواو ، قرأ بها نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ، وعاصم وأبو جعفر

ويعقوب .

وقراءة : بالكسر ، قرأ بها حمزة والكسائي وخلف^(٢) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الكسر إشكال لغوي .

وجه ذلك : أن (فَعَالَةً) إنما تحيء فيما كان صنعةً أو معنىً متقلداً كسِقَايَةِ

ورفادة^(٣) ، وليس هنا تولي أمر الموالاة .

ومن ثمَّ حُكِيَ عن أبي عمرو والأصمعي أنها لحن^(٤)

التوجيه ورفع الإشكال :

كثير من الكلمات التي توجَّه إليها إنكار بعض علماء العربية يكون سبب إنكارهم لها

أحد أمرين :

الأول : أن يكون اللفظ الذي وردت فيه القراءة ورد بوجه من وجوه اللغة خفي على

بعض العلماء الذين أحدهم ذلك المنكر .

(١) ومثله موضع الأنفال : ﴿ مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ ﴾ ، والذي قرأ بالكسر حمزة وحده من

العشرة . انظر : التعبير ١١٩ .

وإنما آثرت ذكر الإشكال في موضع الكهف ، لأن أكثر من ذكر تلحين الأصمعي وأبي عمرو

ذكره هنا .

(٢) انظر : التعبير ١٣٨ ، والإتحاف ٢/٢١٦ .

(٣) وإلى هذا المعنى أشار ابن مالك في اللامية بقوله :

فَعَالَةٌ لِحْصَالِ الْفِعَالَةِ دَعِ # لِحَرْفَةِ أَوَّلِيَّةٍ وَلَا تَهْلَا .

لامية الأفعال مع شرحها مناهل الرجال ١٨٨ ، وانظر : شذا العرف ص ٦٩ ، ومعجم الأوزان

الصرفية ٣٩٩ .

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٣/٥١٩ .

وقد تقدم الاعتذار لهم ، وأن ذلك لا يؤثر في القراءة ولا في علم ذلك العالم .
 الثاني : أن يكون ذلك الوجه ثابتاً عنده من حيث الضبط ، لكنه لا يرى معناه
 صحيحاً في ذلك السياق فيعمد إلى إنكاره كما هو الحاصل هنا في لفظ الولاية ، فإن من
 لحنّها يثبت الكسر فيها لغةً صحيحة ، ولكن لا يرى المعنى مناسباً في سياقها .
 وهذا القراءة بهذا الوجه - أعنى الكسر - لغة صحيحة بمعنى قراءة الفتح ؛ لأنهما
 مصدران كالجداية والجداية في الأسماء ، والوصاية والوصاية في المصادر وكذلك الدلالة
 والدلالة^(١) .

وقال سيويو : الولاية بالفتح : المصدر ، وبالكسر : الاسم ، مثل : الإمارة
 والنقابة^(٢) .

وقال ابن فارس : « والولاية : النصرة ، والولاية أيضاً . والولاية : السلطان »^(٣) .
 وقال الأزهري - يردّ علي الكسائي إنكاره - : « وكان الكسائي يفتحها ويذهب بها
 إلى النصرة » .

ثم قال : « قلت : ولا أظنه علم التفسير »^(٤) .

وقال الفراء : وقد سمعناها بالفتح والكسر في معنيهما جميعاً^(٥) .
 وتفسيرهما على أنهما مصدران أن يقال : معناه على الفتح : هنالك الولاية ، أي :
 النصرة لله جل وعز ينصر أوليائه ويعزهم ويكرمهم ، فالولاية مصدر الولي ، نقول هذا وليّ
 بين الولاية .

والكسر مصدر الوالي ، نقول : وليت الشيء ولاية^(٦) .

وأشار إلى ذلك العلامة الديري في نظمه للتفسير فقال :

وفي الوليّ الفتح في الولاية # وبابُ والي الكسر في الولاية^(٧) .

(١) انظر : وضع البرهان لبيان الحق ، للغزنوي ٣٢/٢ ، وعمدة الحفاظ للسمين ٦٤٤ .

(٢) اللسان : (ولي) والجداية بفتح الجيم وكسرها : الغزال .

(٣) مجمل اللغة (ولي) ٩٣٧/٤ .

(٤) التهذيب ٤٤٩/١٥ .

(٥) المصدر السابق .

(٦) انظر : مجاز القرآن لأبي عبيدة ٤٠٥/١ ، والحجة لابن زنجلة ٤٦٨-٤١٩ .

(٧) منظومة التيسير في علوم التفسير ٧٥ .

وأقرب الأقوال : أن يكونا بمعنى واحد ، وأن الفتح والكسر لغتان كما في الدلالة والدلالة .

قوله تعالى :

﴿وَإِذَا قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ
أَمْرِ رَبِّهِ أَفَتَتَّخِذُونَهُ وَذُرِّيَّتَهُ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِي وَهُمْ لَكُمْ عَدُوٌّ بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ
بَدَلًا﴾ [الكهف: ٥٠] .

قرأ أبو جعفر بضم التاء وصلًا في لفظ ﴿لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ ، والباقون بالكسر .
وفي قراءة أبي جعفر إشكال إعرابي ، تقدم ذكره والجواب عنه في موضع سورة
البقرة .

قوله تعالى :

﴿فَمَا اسْطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [الكهف: ٩٧] .

قرأ حمزة بتشديد الطاء .

وقرأ باقي العشرة بالتخفيف .

الإشكال ووجهه :

في قراءة حمزة إشكال لغوي .

قال ابن مجاهد -بعد ذكره قراءة حمزة- : « وهذا غير جائز ؛ لأنه قد جمع بين

السين وهي ساكنة والتاء المدغمة وهي ساكنة »^(١) .

وقال الزجاج : « وأما من قرأ بالإدغام فلاحن مخطيء »^(٢) .

ونفى النحاس إمكان النطق بمثل هذا^(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

كلمة ﴿اسْطَاعُوا﴾ بتشديد الطاء أصلها : استطاعوا ، أدغمت التاء في الطاء ،

فصارت طاء مشددة ، فاجتمع ساكنان ثانيهما على حرف مشدد .

والجمع بينهما في مثل هذا سائغ ومسموع ؛ لأن الحرف المشدد كالحرف المتحرك

يرتفع اللسان عند النطق به ارتفاعاً واحدة^(٤) .

وقد سبق بسط الاحتجاج لهذه القاعدة وبيان صحتها في اللغة والقراءة عند الكلام

على تخريج قراءة الإسكان في ﴿فَنِعْمًا هِيَ﴾ بما يرتفع به الإشكال .

وقد وهم أبو حيان وتلميذه السمين وصاحب الإتحاف فنقلوا أن أبا علي حكم عليها

بعدم الجواز^(٥) ، وليس كذلك ، فأبو علي لا ينكر هذا ، ولا نظيره ، وله في الجميع تخريج

حسن .

نعم ذكر أبو علي كلام ابن مجاهد السابق في الحكم عليها بعدم الجواز ؛ لأن عادته

(١) السبعة ٤٠١ ، وانظر : الحجة ١٧٨/٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ٣١٢/٣ بتصرف يسير .

(٣) انظر : معاني القرآن ٤٧٤/٢ .

(٤) انظر : الفريد ٣٧٣/٣ ، والنشر ٣١٦/٢ ، والإتحاف ٢٢٧/٢ .

(٥) انظر : البحر ١٥٦/٦ ، والذر المصون ٥٥/٧ ، والإتحاف ٢٢٧/٢ .

هي : أن يذكر كلام ابن مجاهد ثم يذكر الاحتجاج للقراءة ، وغاية مقاله في ذلك :
«والحذف في : مَا اسْتَطَاعُوا ، والإثبات في ﴿وَمَا اسْتَطَاعُوا﴾ ، كل واحد منهما أحسن
من الإدغام على هذا الوجه»^(١) .

(١) الحجة ١٨٢/٥ .

قوله تعالى :

﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَاجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾ [مريم: ٦].

قرأ النحويان أبو عمرو والكسائي لفظي ﴿يَرِثُنِي وَيَرِثُ﴾ ، بالجزم ، والباقون

بالرفع^(١).

الإشكال ووجهه :

في قراءة الجزم إشكال حمل أبا عبيد على ردّها^(٢).

وجه الإشكال عنده : أن المعنى يؤول على هذه القراءة إلى مالا يجوز ، فيكون

معناه : إن وهبت ورث ، وكيف زكريا ربّه بهذا والله أعلم منه؟!

وصفوة القول : أنه لاتلازم بين الشرط والجزاء من حيث المعنى في الظاهر .

التوجيه ورفع الإشكال :

وجّه هذه القراءة ورفع الإشكال عنها أبو شامة ، فقال بعد أن أورد اعتراض

أبي عبيد : « وجوابه : أن من يطلب من الأنبياء صلوات الله عليهم ولداً من الله تعالى

لا يطلبه إلا صالحاً ، فهذه الصفة مقدّرة ، فجزم بالوراثّة بناء على ظاهر الحال ، نحو :

﴿وَأَنذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ فَيَقُولُ الَّذِينَ ظَلَمُوا رَبَّنَا أَخْرَنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نُّجِبْ

دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرُّسُلَ﴾ [إبراهيم: ٤٤].

ثم وجه الجزم مراعاة لفظ الأمر ، وإن لم تكن الوراثّة لازمة من الهبة ، فهذا أقوى من

الجزم في مثل : ﴿وَقُلْ لِعِبَادِي يَقُولُوا الَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾ [الإسراء: ٥٣]^(٣).

وهذا الكلام واضح لاغموض فيه ، وحجة القراءة واضحة معنى وإعراباً .

أما من حيث المعنى ؛ فلأن زكرياء نبيّ الله لا يطلب إلا ولداً صالحاً ، والصالح يرث .

(١) انظر : التعبير ١٤١.

(٢) انظر : إبراز المعاني ٣/٣٥٦ ، وتفسير القرطبي ١١/٨١.

(٣) الإبراز ٣/٣٥٦.

وأما من حيث الإعراب ؛ فقد روعي لفظ الأمر ، والمعنى : هب لي ، فإن تهب لي
ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب . والله أعلم .

سورة طه

قوله تعالى :

﴿ قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ أِن يُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثْلَى ﴾ [طه: ٦٣] .

قرأ ابن كثير ﴿ إِنَّ هَٰذَا ﴾ بتخفيف نون ﴿ إِنَّ ﴾ ، وتشديد نون ﴿ هَٰذَا ﴾ ، وألف قبلها .

وقرأ أبو عمرو : ﴿ إِنَّ هَٰذَيْنِ ﴾ بتشديد نون « إِنَّ » وياء بعد الذال ونون مخففة .
وقرأ حفص وحده : ﴿ إِنَّ هَٰذَا ﴾ بتخفيف النون من « إِنَّ » وألف بعد الذال فنون مكسورة ، كابن كثير إلا أنه لا يشدد النون الثانية .

وقرأ الباقون : ﴿ إِنَّ هَٰذَا ﴾ مثل حفص إلا أنهم يشددون نون « إِنَّ »^(١) .

الإشكال ووجهه :

الإشكال في قراءة من قرأ بالألف من « هذان » مع تشديد نون « إِنَّ » ، وهو إشكال إعرابي ، وقد نصّ على الإشكال شيخ الإسلام ابن تيمية نصاً صريحاً ، وأطال في الجواب عنه كثيراً^(٢) .

ووجه الإشكال : أن المشهور من قواعد النحو في المثني والملحق به بشرطه أن يرفع بالألف وينصب ويجرّ بالياء .

والمعروف من قواعد النحو أيضاً أن « إِنَّ » تنصب الاسم وترفع الخبر ، ومن ثم ذكر

عن أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر أنه من غلط الكاتب^(٣) .

وحكي مثل ذلك عن أبي بكر وعائشة رضي الله عنهما^(٤) .

وحكي عن عثمان أيضاً ، وأنه قال : « إِنَّ في المصحف لحنأً وستقيمه العرب

(١) انظر : النشر ٣٢٠/٢ — ٣٢١ ، والإتحاف ٢٤٨/٢ — ٢٤٩ .

(٢) انظر : مجموع الفتاوى ١٥/٢٤٨ .

(٣) انظر : تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ٥١ .

(٤) المحرر الوجيز ٥١/٤ .

بألسنتها»^(١).

التوجيه ورفع الإشكال :

قبل إزالة الإشكال الإعرابي في هذه القراءة وبيان الوجه الذي قرئت به أودّ أن أشير إلى تلك الروايات المنقولة عن بعض السلف من الصحابة وغيرهم بما يحكم بطلانها ثم ردّها ، وذلك من وجوه :

الأول : هذه القراءة رويت عن الجم الغفير ، فهي قراءة متواترة ، قرأ بها نافع وابن عامر وشعبة وحمزة والكسائي وأبو جعفر ويعقوب وخلف ، وهؤلاء تلقوها عن أمم تمنع العادة كذبهم فيها ، فهي متواترة بلا ريب ، ولا ينبغي أن تكون تلك الروايات مقاومة لمثل هذا .

الثاني : كان الصحابة يتسارعون إلى إنكار أدنى المنكرات ، فكيف يقرّون اللحن في القرآن مع أنهم لا كلفة عليهم في إزالته .

الثالث : أن العرب كانت تستقيح اللحن غاية الاستقباح في كلامها ، فكيف يرضون بقاءه في المصحف ، وأسماعهم وطباعهم تأبى ذلك .

الرابع : القول الذي حكى عن عثمان بأن العرب ستقيم ما في المصحف من لحن بألسنتها غير مستقيم ؛ لأن المصحف الكريم يقرؤه العربي والعجمي ، والعربي الذي يعرف اللحن والذي لا يعرفه^(٢) .

وقد حكم عليه المهدي بعدم الصحة^(٣) .

وحكم البخاري بانقطاع سنده في التاريخ الكبير^(٤) .

وقال الشوكاني - بعد ذكره الأوجه التي قيلت في القراءة - : « فهذه أقوال تتضمن توجيه هذه القراءة توجيهاً تصح به القراءة وتخرج به عن الخطأ ، وبذلك يندفع ما روي عن عثمان وعائشة أنه من غلط الكاتب »^(٥) .

ولقد خرّج العلماء قراءة الجمهور بأكثر من تخريج صحيح ومقبول ، سوف أذكرها

(١) سوف يأتي في صلب البحث الكلام عنه بعد قليل .

(٢) هذا الوجه واللذان قبله ذكرها القاسمي في محاسن التأويل ١١/٤١٩١-٤١٩٢ .

(٣) شرح الهداية ٢/٤١٩ .

(٤) التاريخ الكبير ٥/١٧٥ .

(٥) فتح القدير ٣/٣٧٣ .

بإيجاز ، ثم أعقب ذلك بذكر أقواها حجة وأقربها للصواب .
الأول : أن تكون « إن » بمعنى : نعم ، و « هذان » مبتدأ ، ولـ « ساحران » خبره ،

ومما ورد في « نعم » بمعنى « إن » قوله ^(١) : [مجزوء الكامل]
ويقلن شيبٌ قد علا # كَ وقد كبرت فقلت إنه

أي : فقلت : نعم ، والهاء للسكت .
وقال رجل لابن الزبير : لعن الله ناقة حملتني إليك ، فقال : إن وراكبها ، أي :

نعم ، ولعن صاحبها ^(٢) .
الثاني : أن يقال : اسم « إن » ضمير القصة ، وهو « ها » التي قبل « ذان » ، وليست

للتنبية التي تدخل على الإشارة ، والتقدير : إن القصة ذان لساحران ^(٣) .
الثالث : أن يكون اسم « إن » ضمير الشأن محذوفاً ، والجملة من المبتدأ والخبر
بعده في محل رفع خبر « إن » ، وتقدير الكلام : أنه ، أي : الشأن والأمر .

ومن شواهد قول الشاعر ^(٤) : [الخفيف]
إنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنَتِ حَسَّانَ أَلَمُهُ وَأَعَصِيهِ فِي الْخُطُوبِ ^(٥) .

قال أبوحيان : وهو قول قدماء النحاة ^(٦) .
الرابع : أن تكون « إن » بمعنى « ما » ، واللام بمعنى : إلا ، وتقدير الكلام :

ما هذان إلا ساحران ^(٧) .

(١) قائله : عبيد الله بن قيس الرقيات. انظر : ديوانه ص ٦٦ ، وهو في شرح أبيات سيويه

للنحاس ١٧٣، ١٨٧ ، ولسان العرب (أمن) ، وانظر : المعجم المفصل في شواهد النحو ٩٦٢/٢
(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢٣٠/٥ ، دون ذكر الشاهد ، وانظر : معاني القرآن ،
للزجاج ٣٦٣/٣ ، وكذلك المحرر الوجيز ٥٠/٤ ، وانظر : مغني اللبيب ٣٨/١ ، والبحر
المحيط ٢٣٨/٦ ، والدر المصون ٦٥/٨ ، والشرح الرائد لكتاب نظم الفوائد وحصر الشوارد ،
لمهلب حسن بركات ٣٥ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٢٣٨/٦ ، والدر المصون ٦٦/٨ .

(٤) البيت للأعشى : ميمون بن قيس ، وهو في ديوانه ص ٦٨ ، البيت ١٢ من القصيدة .

(٥) انظر : الموضح ، لابن أبي مريم ٨٧٨/٣ ، والبحر المحيط ٢٣٨/٦ .

(٦) البحر المحيط ٢٣٨/٦ بتصرف .

(٧) انظر : المصدر السابق وبه توجه قراءة حفص ومن معه .

الخامس : -وهو للزجاج- أنه على إضمار الأمر كما سبق في القول الثالث ، إلا أن فيه إضماراً آخر ، وهو أن التقدير : إن هذا لهما ساحران ، فأضمر الشأن ، كأنه قال : إنه هذان ، فحذف الهاء ، ثم أضمر مبتدأ ، وهو : هما ، فقال : لهما ساحران ، وحيث أن يكون اسم « إن » مضمراً ، وهو الأمر أو الشأن كما سبق ، ويكون « هذان » مبتدأ ، ولهما مبتدأ ثانياً ، ولفظ « ساحران » خبر المبتدأ الثاني ، والجملة التي هي : لهما وساحران خبر المبتدأ الأول ، وهو « هذان » ، والكل خبر « إن » ، واللام على هذا التقدير داخلية على المبتدأ لا على الخبر ، لكنه لما حذف المبتدأ الذي هو « هما » انتقل اللام إلى الخبر ، وهو : « ساحران »^(١) .

السادس : أن يكون ألف « هذان » ألف الأصل الذي هو : هذا ، وحذفت الألف التي للثنية ؛ لاجتماعها مع ألف هذا ، فحذفت لالتقاء الساكنين ، وإنما حذفت ألف الثنية دون النون ؛ لأن النون لازمة لا تسقط في مثل هذا ، فصار دليل الثنية ، ودخول اللام في ﴿لَسَاحِرَانِ﴾ حسن ؛ لأنها دخلت على خبر « إن »^(٢) .

السابع : أن يقال : اجتمعت ألف هذا والياء التي للثنية عند النصب ، فالتقا ساكنان ، فحذفت الياء لالتقاء الساكنين وأقرت الألف^(٣) .

الثامن : كالذي قبله ، إلا أن الأصل هو الألف مكان الياء ، وذلك قبل النصب والألف الموجودة هي ألف هذا للمفرد ، والنون فارقة بين المثني والمفرد كما في الذين ، فإنها فارقة بين المفرد والجمع ، وتلزم حالة واحدة في الرفع والنصب والجر .

ولم أجد هذا القول لغير الفراء^(٤) .

التاسع : أنه لما كان الإعراب لا يظهر على الواحد ، وهو ﴿هَذَا﴾ ، جعل كذلك

(١) في كتاب معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٦٣ جعل : "إن" بمعنى : نعم ، وباقي الكلام كما ذكر ، وكل من نقل عنه كابن أبي مريم وابن عطية والنيسابوري وغيرهم ذكروه بمعنى ما ذكر في الأصل ، وأصرح ما في ذلك ما في الموضح لابن أبي مريم . انظر : ٨٣٩/٢ .

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ٥/٢٣١ ، وزيفه ، وانظر : الموضح ، لابن أبي مريم ٨٣٩/٢ .

(٣) انظر : شرح الهداية ، للمهدوي ٢/٤١٩ ، وفي هذا وما قبله مخالفة للأصل من كون الساكنين إذا كان أحدهما حرف لين كان هو المحذوف .ا.هـ. من إضافة المشرف على الرسالة الدكتور/محمد الحبيب .

(٤) انظر : معاني القرآن ٢/١٨٤ ، ونقله عن ابن الأنباري عنه : ابن الجوزي في زاد المسير ٥/٢٢٢ ، ولم أجد في إعراب الأنباري ، فلعله في غير هذا .

في التثنية ، ليكون المثني كالمفرد ؛ لأنه فرع عليه ، فالإعراب إذاً مقدر كما هو في المفرد^(١) ، واختار هذا القول أبو العباس ابن تيمية^(٢) .

العاشر : أن الألف في ﴿ هَذَانِ ﴾ مشبهة بالألف في يفعلان ، فلم تغير^(٣) .
الحادي عشر : أن ذلك على لغة إلزام المثني الألف ، وهي لغة لبعض العرب كبنو الحارث بن كعب ، وختعم ، وكنانة ، وعذرة ، وزيد ، وغيرهم^(٤) .

ومن شواهد قول الشاعر^(٥) : [الطويل]
فأطرقَ إطراقَ الشُّجاعِ ولو رأى # مَسَاغًا لِنَابَاهِ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا

وقول الآخر^(٦) : [الطويل]
تزوّدَ منا بين أذناه ضربةً # دعتَه إلى ها بي الترابِ عقيم

وقول الثالث^(٧) : [الكامل]
نعم الفتى عمدت إليه مطيّي # في حين جدّ بنا المسير كلانا
وقد أنكر هذه اللغة المبرّد ، وهو محجوج بنقل الأئمة الثقات ، كما قال المرادي

(١) انظر : إعراب النحاس ، ونسبه لأبي الحسن بن كيسان ٤٦/٣ ، وإعراب الأنباري ١٤٦/٢ .
(٢) انظر : مجموع الفتاوى ١٥ / ٢٥٨ — ٢٥٩ ، ونقل ابن هشام كلام ، وانتصاره لهذا القول في الشذوذ ٤٦ ، وانظر : محاسن التأويل ١١ / ٤١٩٠ .
(٣) انظر : إعراب النحاس ٤٦/٣ ، وفتح القدير ٣٧٣/٣ .
(٤) الحجة ، لأبي علي ٢٣١/٥ — ٢٣٢ ، وشرح الهداية ٤١٧/٢ — ٤١٨ .
وجميع المراجع التي ذكرت بعض الأعراب المتقدمة ، فهو مجمع عليه عندهم ، وانظر : سر صناعة الإعراب ٧٠٦/٢ ، وشرح الملح للحريري ١٠٧ ، وشرح الاحمرار ، لابن بونة ص ١٣ .
(٥) نسبه الحريري ص ١٠٧ للمتلمس . وهو في مختارات ابن الشجري ص ٣٢ ، وهو أيضاً في شواهد الأشموني ٧٩/١ .

(٦) قائله : هوبر الحارثي ، كما في اللسان مادة (صرع) ، و(هبا) ، وهو في الصاحبي ٢٩ بلانسية ، وسر صناعة الإعراب ٧٠٤/٢ ، ومحل الشاهد : "أذناه" ، أصله على اللغة المشهور : أذنيه ؛ لأنه مجرور بلا إضافة .

(٧) البيت بلانسية في شرح الأشموني ٧٧/١ ، والإحمرار ص ١٣ ، وانظر : المعجم المفصل في الشواهد النحوية ٩٦٨/٢ ، ومحل الشاهد : "كلانا" أصله : "كلينا" على اللغة المشهور لأنه تابع للضمير المجرور في "بنا" .

في شرح الألفية^(١) ، وكذلك الأشموني^(٢) .

الترجيح :

أما القول الأول فقد رُدّ عليه من وجهين :

أحدهما : عدم ثبوت « إن » بمعنى : نعم ، فأما البيت فهو مؤوّل بأن الهاء في :
إنه : اسمها ، والخبر محذوف ؛ لفهم المعنى ، تقديره : إنه كذلك .

وأما قول ابن الزبير فذلك من حذف المعطوف عليه ، وإبقاء المعطوف ، وحذف
خبر « إن » للدلالة عليه ، ويقدر هكذا : إنها وصاحبها ملعونان^(٣) .

قال السمين : « وفيه تكلف لا يخفى »^(٤) .

والثاني : دخول اللام على خبر المبتدأ الذي لم يؤكد بـ « إن » المكسورة ؛ لأن مثل
ذلك لا يقع ؛ إلا في الضرورة ، ومن ذلك قول الشاعر^(٥) : [الرجز]
أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ # تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظَمَ الرَّقَبَةِ

وقد أجيب عن الاعتراض : بأن « لساحران » يمكن أن يكون خبر مبتدأ محذوف
دخلت عليه اللام ، وتقديره : لهما ساحران .

واعترض على القول الثاني بوجهين أيضاً :

أحدهما : من جهة الخط ، إذ لو كان اسم « إن » ضمير القصة ؛ لكان ينبغي أن
تكتب « إنها » .

الثاني : أنه يؤدي إلى دخول اللام التي للابتداء على الخبر غير المنسوخ^(٦) .

واعترض على القول الثالث بوجهين كذلك :

أحدهما : حذف اسم « إن » وهو لا يجوز إلا في شعر كقوله^(٧) : [الخفيف]

(١) انظر : توضيح المقاصد والمسالك ٩٠/١ .

(٢) انظر : شرح الألفية المسمى منهج السالك ٧٩/١ .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢٣٠/٥ ، والدر المصون ٦٥/٨ - ٦٦ .

(٤) الدر المصون ٦٦/٨ .

(٥) قائله : رؤية بن العجاج كما في شرح شواهد العيني ٢٨٠/١ ، وقيل : بل قاله عنتر بن عروس ،

وانظر : اللسان (شهرب) ، والشهيرة : المرأة المُسنة .

(٦) انظر : الدر المصون ٦٦/٨ .

(٧) قائله : الأخطل كما في الخزانة ٤٥٧/١ ، وهو بلانسة في رصف المباني ص ١١٩ ، ومغني

إن من يدخل الكنيسة يوماً # يلقَ فيها جاذراً وظباءً

والثاني : دخول اللام على الخبر .

وأما القول الرابع فلم أجد من يبين ضعفه ، وأكثر من تعرض لإعراب الآية على هذه القراءة ترك ذكره ، وربما كان الترك من أجل الضعف .

ووجه ضعفه : أنه لم ترد « إن » مشددة بمعنى ما في العربية .

ولعل قائل ذلك التبس عليه الأمر بأن المخففة في القراءة الأخرى .

وأما القول الخامس فقد ضعفه ابن جني بأن المبتدأ إنما يجوز حذفه لو كان أمراً جلياً معلوماً ، وإلا كان تكليفاً للمخاطب بعلم الغيب أو إذا كان معروفاً فإنه قد استغنى عن تأكيده باللام بمعرفته .

واعترض عليه أيضاً بأن الحذف من باب الاختصار ، والتأكيد من باب الإطناب ، والجمع بينهما محال مع أن ذكر المؤكد وحذف التأكيد أحسن في العقول من العكس^(١) .
وأما القول السادس والسابع والثامن والتاسع والعاشر فأقوال لا دليل عليها ، والتكلف فيها ظاهر .

فلم يبق إلا الوجه الأخير وهو أقواها وأبعدها عن التكلف ، والشواهد عليه كثيرة ، ولغة إلزام المثنى الألف لغة مشهورة ، وقد جاء القرآن على أحرف عدّة ولغات شتى ، فلا غرابة أن يكون في القرآن وجه ورد على لغة لبعض قبائل العرب المشهورة .
وأكثر العلماء من أهل التوجيه واللغة والتفسير يختار هذا القول ويرحجه على غيره .

قال النحاس : هو « من أحسن ما حُملت عليه الآية »^(٢) .

وقال بمعناه كلٌّ من : المرادي^(٣) ، والأشُموني^(٤) ، في شرحيهما على الألفية ، وقبلهما ابن مالك في الكافية وشرحها ، وإلى ذلك يشير بقوله :

إلا قليلاً . والمثنى قد يرد # بألف في كل حال ، فاعتمد

قال في شرحه : « أشير به إلى لغة بني الحارث بن كعب ، فإنهم يُجرون المثنى وشبهه مجرى المقصور ، فتثبت ألفه في النصب والجر كما تثبت في الرفع ، ومنه قراءة من

الليبي ٣٧/١ .

(١) انظر : غرائب القرآن للنيسابوري ١٣٨ .

(٢) إعراب القرآن ٤٦/٣ .

(٣) ٩٠/١ .

(٤) ٧٩/١ .

قرأ ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ رَّانٍ﴾^(١) ، واختاره أبو حيان أيضاً في تفسيره^(٢) .

وقد أشار إلى بعض تلك الأقوال بعض الناطمين ، فقال :

وإنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ رَّانٍ # قيل: اسمُ « إن » ذي: ضميرُ الشَّانِ
واللامُ إذ ذاك على « هُما » دَخَلَ # مبتدأُ خبره مابعدُ حَـ لُ
لأنه ألف « هذا » ، وأَلَفَ # تثنيةٌ حُذِفَ مِنْهُ عُـ رَفُ
أو اسمُها « هَٰذَا » لكنْ يَلْزَمُ # أَلَفُهُ كما تقول خَتَعُم
أو « إِنَّ » ذي نافيةً ، واللامُ # كمثلُ إلّا . قاله الأعلامُ
أو اسمُها هَٰذَا لَمَّا دَلَّ # على الإشارةِ بِنُوءِ أَصْلًا

تنبيه :

اعلم أن من العلماء من استشكل قراءة أبي عمرو بحجة مخالفتها الرسم^(٣) ، ولا أرى في ذلك إشكالاً ولا بعض إشكال ؛ لأن شرط موافقة الرسم العثماني مقيد بالاحتمال ، والرسم هنا يحتمل القراءة بالياء ، وإنما هو مثل « ملك » في احتمالها القصر والمد^(٤) .
وقد نص على عدم الإشكال في قراءة أبي عمرو نظام الدين النيسابوري^(٥) ، والله أعلم .

(١) شرح الكافية الشافية في النحو ١/١٨٥—١٨٨ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٦/٢٣٨ .

(٣) انظر : الإتحاف ٢/٢٤٩ .

(٤) اعترض -هنا- المشرف الدكتور/محمد الحبيب ، بأن قال : "لم لا يقال : إنها في مصحف

البصرة هكذا بالياء" ، ولم أجد من نص على أنها مرسومة في مصحفهم كذلك ، فإن كان اللفظ

مرسوماً بياء ، فلا إشكال ، والله أعلم .

(٥) غرائب القرآن ١٥/١٣٨ .

قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاصْرَبْ لَهُمْ طَرِيقاً فِي الْبَحْرِ يَبَساً لَا تَخَافُ دَرْكاً وَلَا تَخْشَى ﴾ [طه: ٧٧] .

قرأ حمزة وحده لفظ ﴿ لَا تَخَافُ ﴾ بالجزم .

وقرأ باقي العشرة بالرفع^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة حمزة إشكال إعرابي^(٢) .

ووجهه : أن لفظ ﴿ لَا تَخَفْ ﴾ فعل مجزوم بـ « لا » الناهية ، وبعده الفعل ﴿ تَخْشَى ﴾ ، مسبوق بـ « لا » الناهية أيضاً ، غير أن أثر الجازم غير ظاهر في الثاني ، فما وجه ذلك؟ وكيف يرتفع الإشكال؟

التوجيه ورفع الإشكال :

لا يخفى أن الإشكال المذكور ليس في ذات قراءة الجزم ، وأن الإشكال فيها سببه وقوع الفعل بعدها مرفوعاً وهما في نسق واحد .
وتخريجها ورفع الإشكال عنها من وجوه :
الأول : لفظ ﴿ وَلَا تَخْشَى ﴾ مستأنف ، والتقدير : لا تخف دركاً وأنت لا تخشى^(٣) .

قال أبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) : « وهو الذي لا يجوز غيره »^(٤) .

الثاني : أن يكون حالاً وتأويله على حذف مبتدأ أيضاً ، وهو كقوله^(٥) : [المقارب]

(١) انظر : إرشاد المبتديء ٤٣٧ ، والمهذب في القراءات العشر ٢٠٢/٢ .

(٢) نص على الإشكال فيها : أبو البركات الأنباري . انظر : الإعراب ١٥٠/٢ .

(٣) انظر : كشف المشكلات ٨٤٦/٢ ، والدر المصون ٨٢/٨ .

(٤) إعراب القرآن ٥١/٣ .

(٥) قائله : عبدالله بن همام السلولي ، كما في الخزانة ٣٦/٩ ، ونسبه في اللسان (رهن) إلى همام بن مرة أو عبدالله بن همام ، وهو في رصف المباني ، للمالقي ٤٨٢ ، بلانسة ، وصدرة : فلما خشيت أظافيرهم.....

والشاهد فيه : دخول الواو على الجملة الواقعة حالاً ، وهي مبدوءة بفعل مضارع ، وتأوله بعضهم

نَجَوْتُ وَأَرْهَنُكُمْ مَالَكَاً .

الثالث : أن يكون مجزوماً بحذف الحركة تقديرأ ، كقوله^(١) : [الرجز]
إذا العجوز غَضِبَتْ فَطَلَّقَ # ولا ترَضَّاهَا وَلَا تَمَلِّقْ

وقول الثاني^(٢) : [الطويل]

« كَأَن لَّمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرَا يَمَانِيَا »

ومنه قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَنْسَى ﴾ [الأعلى:٦] ، على أحد القولين ، وهو من باب إجراء

حرف العلة مُجرى الحرف الصحيح^(٣) .

الرابع : أن يكون إثباتُ الألف مطابقةً لرؤوس الآي ، فأشبع الفتحة ، فتولد منها

ألف ، وهو كقول الشاعر^(٤) : [الوافر]

وأنت من الغوائل حين تُرْمَى # ومن ذمَّ الرجال بمنتزاح^(٥)

بأن الواو داخلية على مبتدأ محذوف ، تقديره : وأنا أرهنهم مالكاً .

(١) قائله : رؤية بن العجاج ، كما في الخزانة ، ٣٥٩/٨ ، وهو بلانسبة في الخصائص ٣٠٧/١ ،
وهمع الهوامع ٥٢/١ .

(٢) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي كما في سر صناعة الإعراب ٧٦/١ ، والخزانة ٢٠١/٢
[الشاهد ١١٥] ، وهو في التخمير بلانسبة ٤٢٨/٤ ، وقد رُوي : كأن لم تري ، ولاشاهد فيه
على هذه الرواية .

وصدر البيت : وتضحك مني شيخة عيشمية .

(٣) انظر : إعراب العُكْبَرِي ٨٩٩/١ ، والبحر المحيط ٢٤٥/٦ ، والدر المصون ٨٢/٨—٨٣ .

(٤) البيت لابن هرمة ، يرثي ابنه ، وهو في شعره المجموع ص ٩٢ ، والخصائص ٣١٦/٢ ،
والمحتسب ١٦٦/١ ، ٣٤٠ ، وسر صناعة الإعراب ٢٥/١ ، والغوائل : نوازل الدهر .

(٥) انظر : إعراب ابن الأنباري ١٥١/٢ ، وإعراب العُكْبَرِي ١٩٩/٢ ، ولم يذكر الشاهد .
وردّ هذا الوجه أبو جعفر النحاس ، وقال : "من أقبح الغلط أن يحمل كتاب الله على شذوذ من
الشعر" . إعراب القرآن ٥١/٣ .

ومن شواهد هذه المسألة قول الشاعر :

"هجوت زَبَان ثم جئت معتذراً # من هجو زبَان لم تهجو ولم تدع"

وقوله :

"ألم يأتيك والأنباء تنمي # بما لاقت لبون بني زياد" .

انظر : معاني الفراء ١٦١/١—١٦٢ .

وعلى هذا القول تكون « لا » ناهية لا نافية .
فهذه أربعة أوجه مضروبة في وجهين يحتملها ﴿ لَا تَخَفْ ﴾ ، وهما :
الأول : أنه جزم ؛ لأنه جواب الأمر .
الثاني : أنه مجزوم بـ « لا » الناهية^(١) .
فتكون الأوجه ثمانية .

الترجيح :

والراجح من هذه الأقوال المذكورة في تخريج القراءة هو الوجه الأول ؛ لسلامته من التكلف ؛ ولأنه اعتمد عليه غالب من تعرض لتوجيه القراءة ، إما بالاختصار عليه ، وإما بذكره في طليعة الأوجه التي يذكرها ، ولم يجوز النحّاس غيره كما تقدم .

(١) انظر : مشكل مكّي ٤٧ ، وإعراب العُكْبَرِي ١٩٩/٢ .

قوله تعالى :

﴿ يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَى ﴾ [طه: ٨٠] .

قرأ أبو جعفر وأبو عمرو ومعهما يعقوب بغير ألف قبل العين في ﴿ وَوَاعَدْنَاكُمْ ﴾ ، والباقون بألف قبلها .

وفي قراءة المدّ إشكال سبق بيانه والجواب عنه في موضع سورة البقرة .

قوله تعالى :

﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى﴾ [طه: ١١٦].
تقدم الكلام على قراءة أبي جعفر في موضع سورة البقرة .

سورة الأنبياء

قوله تعالى :

﴿ وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [الأنبياء: ٤٨] .

قرأ قبل عن ابن كثير بالهمز في ﴿ وَضِيَآءً ﴾ ، مكان الياء ، والباقون من العشرة

بالياء .

وفي قراءة قبل إشكال ، سبق بيانه والكلام عليه في موضع سورة يونس ، في قوله

تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَآءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ

وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس: ٥] .

قوله تعالى :

﴿فَاسْتَجِبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ ، وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨] .

في لفظ ﴿نُنْجِي﴾ قراءتان :

- ١ - قراءة بنونين ، الأولى مضمومة ، والثانية ساكنة بعدها جيم مخففة .
- ٢ - وقراءة بنون مضمومة بعدها جيم مشددة ، وبها قرأ ابن عامر وشعبة عن عاصم ،

والأولى : قراءة باقي العشرة^(١) .

الإشكال ووجهه :

والإشكال هنا في قراءة ابن عامر وشعبة ، وهو لغوي .
 ووجهه : أن الفعل ﴿نُنْجِي﴾ إما أن يكون مضارعاً أدغمت النون الثانية في جيمه ، وهو مالا نظير له في كلام العرب ، كما أشار إلى ذلك مكّي بن أبي طالب في الكشف^(٢) ، وقبله أبو عليّ الفارسي^(٣) ، وقال ابن هشام : « وإدغام النون في الجيم لا يكاد يعرف »^(٤) .
 وإما أن يكون الفعل ماضياً مغيّراً الصيغة ، وفيه إشكال من جهتين :
 الأولى : تسكين الياء وحقها الفتح .

الثانية : في نائب الفاعل وتقديره :

قال الزجاج : « فأما ما روي عن عاصم [من رواية شعبة] بنون واحدة ، فلحن لا وجه له ؛ لأن ما لا يسمى فاعله لا يكون بغير فاعل ، وقد قال بعضهم : نجّي النجاء المؤمنين ، وهذا خطأ بإجماع النحويين كلهم ، لا يجوز : ضُربَ زيداً ، تريد ضُربَ الضربُ زيداً ؛ لأنك إذا قلت : ضرب زيد ، فقد علم أن الذي ضربه ضربٌ ، فلا فائدة في إضماره وإقامته مع الفاعل »^(٥) .

وقال مكّي في المشكل : « وكان يجب أن تفتح الياء ؛ لأنه فعل ماضٍ لم يسمّ فاعله ، ويجب أن يرفع ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ على هذه القراءة ؛ لأنه مفعول لم يسمّ فاعله ، وفعل ماضٍ لم

(١) انظر : التحبير ١٤٦ ، والإتحاف ٢/٢٦٦ .

(٢) ١١٣/٢ .

(٣) الحجة ٥/٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٤) توضيح المسالك ٥٤٧ ، وانظر : النشر ٢/٣٢٤ .

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣/٤٠٣ .

يسم فاعله...»^(١) ، ثم ذكر الوجه في ذلك وضعفه كما جهد في تضعيف واستبعاد سائر ما قيل في توجيهها في كتابه «الكشف عن وجوه القراءات السبع»^(٢) .
وينحو ما قال مكّي قال العكبري ، وضعف جميع ما ذكره في توجيهها ، وزاد وجهاً ، وهو :

أن أصل الفعل ﴿نُجِّي﴾ بفتح النون الثانية ، ولكنها حذفت كما حذفت التاء الثانية في تظاهرون ، ثم قال :

« وهذا ضعيف أيضاً لوجهين :

أحدهما : أن النون الثانية أصل ، وهي فاء الكلمة ، فحذفها يبعد جداً .
والثاني : أن حركتها غير حركة النون الأولى ، فلا يستثقل الجمع بينهما بخلاف «تظاهرون» ، ألا ترى أن لو قلت : تُحَامِي المظالم لم يسغ حذف التاء الثانية»^(٣) .
وممن استشكلها الزمخشري في المفصل^(٤) .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه القراءة متواترة ، ولا التفات على الطاعن فيها ؛ لأنها صحيحة الثبوت ، موافقة للرسم ، وهي كذلك في مصحف الإمام ومصحف الأمصار ، كما ذكر ذلك أبو حيان^(٥) .
وقد وجهت بتوجيهات بعضها صواب ، وبعضها غير صواب ، وإليك بيان ذلك :

أولاً : أن يكون الأصل ﴿نُجِّي﴾ بضم النون الأولى ، وفتح الثانية ، وتشديد الجيم ، فاستثقل توالي مثلين ، فحذفت الثانية كما حذفت النون من الفعل «نزل» في قوله تعالى : ﴿وَنَزَلَ الْمَلَائِكَةُ نَزْلاً﴾ [الفرقان: ٢٥] ، على قراءة من ضم اللام على أنه فعل مضارع حذفت نونه الثانية^(٦) .
وأما استضعاف أبي البقاء هذا التوجيه بما سبق بيانه فهو مردود ، وقد ذكر السمين كلام أبي البقاء ، وردّه بقوله :

(١) مشكل إعراب القرآن ٤٨١-٤٨٢ .

(٢) ١١٣/٢ .

(٣) التبيان ٩٢٥/٢ .

(٤) المفصل بشرح ابن يعيش ٧٥/٧ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٣١١/٦ .

(٦) انظر : الدر المصون ١٩٢/٨ و٤٧٧ .

« أما كون الثانية أصلاً فلا أثر له في منع الحذف ، ألا ترى أن النحويين اختلفوا في إقامة واستقامة : أيّ الألفين المحذوفة؟ مع أن الأولى هي أصل ؛ لأنها عين الكلمة ، وأما اختلاف الحركة فلا أثر له أيضاً ؛ لأن الاستتقال باتحاد لفظ الحرفين على أيّ حركة كانا »^(١) ، وعلى هذا فالفعل مضارع .

ثانياً : أن الأصل ﴿ نُنَجِّي ﴾ ، إلا أن النون الثانية قلبت جيماً وأدغمت في الجيم بعدها^(٢) ، وهذا الوجه مردود حتى عند من أثبت القراءة ؛ لأن هذا لا نظير له في اللغة ، ولأن النون لا تقارب الجيم ، فتدغم فيها^(٣) ، والفعل على هذا مضارع أيضاً .
ثالثاً : أن يقال : ﴿ نُنَجِّي ﴾ فعل ماض مبني للمفعول ، وسكنت لامه للتخفيف كما سكنت في قوله تعالى : ﴿ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا ﴾ [البقرة: ٢٧٨] ، في قراءة شاذة^(٤) .

وورد في الشعر قول الأول^(٥) : [مجزوء الرَّمْل]

إِنَّمَا شِعْرِي قَيْدٌ # قَدْ خُلِطَ بِجُلُجُلَانٍ

وأسند هذا الفعل إلى ضمير المصدر مع وجود المفعول الصريح كقراءة أبي جعفر : ﴿ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الحاثية: ١٤] ، على تقدير : ليجزي الجزاء قوماً ، وعليه فالتقدير هنا : نَجِّيَ النجاء المؤمنين ، فدل نجي على النجاء ، وأسكنت الياء للتخفيف^(٦) ، وهذا مذهب الكوفيين ، لأنهم يجهزون إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول به^(٧) .

وهذا الوجه ضعفه أبو البقاء العكبري من وجهين :

أحدهما : تسكين آخر الفعل الماضي .

(١) الدر المصون ١٩٢/٨ .

(٢) انظر : الحجة لابن خالويه ص ٢٥٠ ، والبحر المحيط ٣١١/٦ ، والدر المصون ١٩٣/٨ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٣١١/٦ ، والدر المصون ١٩٣/٨ .

(٤) قرأ بها الحسن من أصحاب الشواذ الأربع . انظر : الفوائد المعتبرة للمتولي ضمن إتحاف البررة ص ٢٧٨ .

(٥) البيت في اللسان مادة (جَلَل) منسوباً لوضّاح .

(٦) انظر : شرح الهداية ٤٢٦/٢ ، وإعراب الأنباري ١٦٤/٢ ، والدر المصون ١٩٢/٨ — ١٩٣ ،

وتوضيح المسالك ، لابن هشام ٥٤٧ .

(٧) انظر : شرح الأشموني على الألفية ٦٧/٢ .

والثاني : تقدير المصدر مع وجود المفعول صريحاً^(١) .
وما تقدم في الشاهد العربي وقراءة أبي جعفر كافٍ في ضَعْف تضعيف أبي البقاء رحمه الله تعالى .
رابعاً : أن ﴿نَجِي﴾ فعل ماضٍ مسند لضمير المصدر ، أي : نَجَّى النَّجَاءَ كما تقدم في الوجه الثاني ، إلا أن لفظ ﴿الْمُؤْمِنِينَ﴾ ليس منصوباً به ، بل منصوب بفعل مقدَّر^(٢) .
قال في الدر المصون : « وكأن صاحب هذا الوجه فرَّ من إقامة غير المفعول به مع وجوده فجعله من جملة أخرى »^(٣) .
هذا جميع ما تمكنت من جمعه في الكشف عن هذه القراءة وبيان الإشكال ورفعته ، وليس كلها مقبولة كما سبق ، وأعدل الأقوال في ذلك وأصحها هو القول الأول الذي فيه أن أصل الفعل ﴿نَجَّى﴾ بضم ففتح ، فاستثقل توالي مثلين ، فحذفت الثانية كما حذفت النون في قوله تعالى : ﴿وَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥] ، وعليه فالفعل مضارع .
وهذا الوجه هو الذي اقتصر عليه ابن جنِّي ، كما نقله أبوحيان عنه^(٤) ، وقال في الدر المصون : « إنه أحسن الأوجه التي وجهت بها هذه القراءة »^(٥) ، والله أعلم .

(١) انظر : التبيان ٢/٩٢٥ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٦/٣١١ .

(٣) ١٩٣/٨ .

(٤) البحر المحيط ٦/٣١١ .

(٥) الدر المصون ٨/١٩١ .

قوله تعالى :

﴿ قُلْ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء: ١١٢] .

في لفظ ﴿ رَبِّ ﴾ قراءتان :

- قراءة بكسر الباء لجميع القراء عدا أبي جعفر من العشرة .

- وقراءة بالضم لأبي جعفر^(١) .

وقراءة الجمهور بكسر الباء اجتزاء بالكسرة عن ياء الإضافة ، وهي إحدى اللغات

الجائزة في المضاف لياء المتكلم ، والكسر اللغة الفصحى^(٢) .

الإشكال ووجهه :

قراءة أبي جعفر فيها إشكال من جهة الإعراب ، أيّن وجهه ومن استشكلها ، ثم

أدفع ذلك الإشكال بعون الله وتوفيقه .

ووجه الإشكال عند من لحّن هذه القراءة أو استبعدها أنه لا يجوز نحواً : أن يقال :

رجلٌ أقبل ، حتى تقول : يا رجل ، أو ما أشبهه^(٣) .

وذكرها أبو الفتح بن جني ثم قال : « هذا عندنا ضعيف ، أعني حذف حرف النداء

مع الاسم الذي يجوز أن يكون وصفاً لأي » .

وقال أبو حيان : « قال صاحب اللوامح : وحذف حرف النداء فيما جاز أن يكون

وصفاً لـ « أي » بعيد بابه الشعر^(٤) » .

وجعلها الرضي في شرحه على الكافية شاذة مع جواز ذلك في اللغة^(٥) .

ومن ثمّ ثم تعرّض ابن الجزري في « النشر » لتوجيهها والردّ على من قال : إنها من

نداء النكرة المُقبل عليها ، وليس من عادته ومنهجها في الغالب أن يوجه القراءات ويعلل

لها^(٦) .

(١) انظر : تحبير التيسير ١٤٧ ، والنشر ٣٢٥/٢ ، والإتحاف ٢٦٨/٢ .

(٢) الإتحاف ٢٦٨/٢ .

(٣) انظر : إعراب النحاس ٨٤/٣ .

(٤) البحر المحيط ٣١٩/٦ .

(٥) انظر : ج ٣٩٠/١ .

(٦) انظر : النشر ٣٢٥/٢ .

التوجيه ورفع الإشكال :

لهذه القراءة توجيهات :

الأول : أنه ليس من نداء النكرة المُقْبَل عليها ، بل هذا من اللغات الجائزة في يا غلامي ، وهي أن تنبه على الضم ، ناويا الإضافة وأنت تريدها بنيته ، فمعنى « ربُّ » : يارب^(١) .

الثاني : أنه منها ، أي : أنه منادى نكرة ، أصله يارب ، كما تقول : يارجل ، وقد روي عن العرب قولهم : اُفْتَدِ مَخْنُوق^(٢) ، وَأَصْبَحْ لَيْل^(٣) ، وَأَطْرَق كَرَا^(٤) ، أي : يامخنوق ، وياليل ، وياكروان .

غير أن المثل يُلْحَقه كثير من النحويين بالشعر ، قال ابن جني بعد ذكره لهذه الأمثلة بعينها : « وعلى أن الأمثال عندنا وإن كانت منشورة فإنها تجري في تحمل الضرورة لها مجرى المنظوم في ذلك ، قال أبو علي [الفارسي] ؛ لأن الغرض في الأمثال إنما هو التيسير ، كما أن الشعر كذلك ، فجرى المثل مجرى الشعر في تجوز الضرورة^(٥) » .

الترجيح :

أولى القولين بالصواب في توجيه قراءة أبي جعفر هو : القول بأن الضم جاء على لغة

-
- (١) انظر : البحر المحيط ٣١٩/٦ ، والدر المصون ٢١٨/٨ ، وانظر : شرح الكافية لابن مالك ١٣٢٣/٣ ، فقد أشار إلى هذا الوجه إشارة خفيفة ، والأشموني على الألفية ١٥٦/٣ .
 - (٢) مثل يضرب به لكل مشفوق عليه . انظر : الأمثال للميداني ٤٥١/٢ .
 - (٣) مثل يقال لليلة الطويلة الشر : أمثال الميداني ٢٣٢/٢ .
 - (٤) مثل يقال لمن ليس عنده غناء . انظر : الأمثال للميداني ٢٨٥٠/١ .
 - (٥) المحتسب ٧٠/٢ .

جائزة ، وهي للتنبيه على الضم ، وأنت تريد الإضافة ، وكان هذا القول أولى وأصوب ؛
لأنه لا نزاع فيه كما نوزع في الثاني ، والله أعلم .

سورة الحج

قوله تعالى :

﴿ مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ يَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبَنَّ كَيْدُهُ مَا يَغِيظُ ﴾ [الحج: ١٥] .

قرأ ورش عن نافع وأبو عمرو وابن عامر وكذلك رويس عن يعقوب بكسر اللام في ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ ﴾ .

وقرأ الباقر بالإسكان^(١) .

الإشكال وجهه :

قال المبرد في « المقتضب » : « وأما قراءة من قرأ ﴿ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ ﴾ ، فإن الإسكان في لام ﴿ فَلْيَنْظُرْ ﴾ جيد ، وفي لام ﴿ لْيَقْطَعْ ﴾ لحن ؛ لأن ﴿ ثُمَّ ﴾ منفصلة من الكلمة ، وقد قرأ بذلك يعقوب بن إسحاق الحضرمي^(٢) .

والإشكال ووجهه واضحان من كلامه - رحمه الله - .

التوجيه ورفع الإشكال :

قول المبرد : الإسكان في لام ﴿ لْيَقْطَعْ ﴾ لحن ، دعوى يمكن الحكم عليها سلفاً قبل مناقشة التعليل الذي جعله مانعاً من صوابها ، وذلك من خلال ما تقدم أكثر من مرة من بيان ومقدمات يتضح منها : أن القراءات محل احتجاج بها لا عليها .

وأما تعليله بأن ﴿ ثُمَّ ﴾ منفصلة من الكلمة فتعليل مردود لوجهه ، منها : أن الإسكان للتخفيف ، وهو هنا أخف من الحركة التي هي الكسر ، فلا وجه لمنع ذلك ، فالمقتضي موجود ، والمانع متخلف .

ومنها : أن الواو والفاء وثم أحرف عطف يشتركن في هذا المعنى .
والواو والفاء لم يمنع المبرد إسكان اللام بعدهما ، فمنعه ذلك في ﴿ ثُمَّ ﴾ خارج عن

(١) انظر : الإرشاد ٤٤٧-٤٤٨ ، والإتحاف ٢/٢٧٢ ، وقرأ ورش وقبيل وأبو عمرو وابن عامر

ورويس ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا ﴾ بكسر اللام .

(٢) ج ٢/١٣٤ ، وقرأ ابن ذكوان أيضاً بالكسر في ﴿ وَلْيُوفُوا ﴾ ، وفي ﴿ وَلْيُطَوَّفُوا ﴾ ، والباقر

بالإسكان في الثلاثة . انظر : التجرير ١٤٧ .

القياس .

ومنها : أنه قريء بإسكان الهاء من « هو » و« هي » بعد الواو والفاء واللام ، وقريء بإسكان هاء « هو » بعد ثم^(١) في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴾ [القصص: ٦١] ، فيلزمه أن يُلحَّن من قرأ بها أيضاً .
ومنها : -وهو يوضح ذلك كله- أن من أسكن شبه الميم من ﴿ ثُمَّ ﴾ مع ما بعدها بنحو كتف ، فإن تاءها قد تسكن .
وهو كقول الشاعر^(٢) :

فبات مُتَّصِباً وماتَكَرَدَساً^(٣)

وأما قوله : « وقد قرأ بذلك يعقوب...الخ » فغير دقيق ؛ لما بيناه في صدر الكلام عن الآية ، والله أعلم .

-
- (١) قرأ بها قالون والكسائي وأبو جعفر . انظر : النشر ٢/٢٠٩ ، والبذور الزاهرة ٢٤٢ .
(٢) البيت ، للعجاج . انظر : ديوانه ١/١٩٧ ، يصف حماراً وحشياً ، وتكرس : تَجَمَّع . القاموس : (كردس) . والشطر من الرجز .
(٣) انظر لمعنى الجواب الأخير : الحجة ، لأبي علي ٥/٢٧٠ ، والموضح لابن أبي مريم ٢/٨٧٤-٨٧٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣/٩٨ .

سورة النور

قوله تعالى :

﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ وَلَوْ لَمْ تَمْسَسْهُ نَارٌ نُورٌ عَلَى نُورٍ يَهْدِي اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ وَاللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [النور: ٣٥] .

في لفظ ﴿دُرِّيٌّ﴾ ثلاث قراءات :

- قراءة : بكسر الدال وياء مدية بعدها همز ، لأبي عمرو والكسائي .

- وقراءة : بضم الدال وياء مدية كذلك بعدها همز ، لشعبة وحمزة .

وقراءة : بضم الدال وياء مشددة للباقيين^(١) .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة من قرأ بالضم والتشديد ، لا من حيث المعنى ، ولا من جهة العربية ، وهي بينة واضحة تُسبب الكوكب فيها إلى الدر لبياضه وصفائه^(٢) ، وهي على وزن : فُعْلِي^(٣) .

وأما القراءة الأولى - أعني قراءة أبي عمرو والكسائي - فقد ضعفها أبو عبيد تضعيفاً شديداً .

ووجه الإشكال عنده : أنها من درأت بمعنى : دفعت ، والمراد : أنه كوكب يجري من الأفق للأفق .

ولما لم يكن لهذا الكلام فائدة ولا للكوكب مزية على أكثر الكواكب ، استشكل

هذه القراءة فضعفها^(٤) ، والإشكال فيها معنوي .

(١) النشر ٣٣٢/٢ ، والإتحاف ٢٩٧/٢ — ٢٩٨ .

(٢) انظر : إعراب النحاس ١٣٧/٣ ، والمحزر الوجيز ١٨٤/٤ ، وإعراب العُكْبَرِي ٩٧٠/٢ ، والبحر المحيط ٤١٩/٦ ، والدر المصون ٤٠٦/٨ .

(٣) انظر : اللسان ٧٣/١ (درأ) ونسبه إلى أبي عبيد .

(٤) انظر : إعراب النحاس ١٣٧/٣ ، وإبراز المعاني ٢٨/٤ .

وأما قراءة شعبة وحمزة فأهل اللغة جميعاً إلا قليلاً منهم يقولون : هي لحن لا تجوز .
 ووجه ذلك عندهم : أنه ليس في كلام العرب اسم على فُعِيل ، وغير خاف أن من
 شرط القراءة أن تكون موافقة للغة العربية ، ولا موافقة هنا^(١) ، والإشكال فيها لغوي .

التوجيه ورفع الإشكال :

أولاً : توجيه قراءة ﴿ دَرِيء ﴾ ، ورفع الإشكال عنها :

قد يستشكل العالم من العلماء قراءة مَا ؛ بسبب قصره إياها على معنى من المعاني ،
 ويرى ذلك المعنى باطلاً فيضعف القراءة من أجل ذلك ، ولما فسّر أبو عبيد القراءة بذلك
 التفسير المتقدم ورأى ضعف ذلك المعنى حمله حينئذ على تضعيف القراءة لتضعيف
 المعنى .

ونحن إن وافقنا أبا عبيد في ضعف ذلك المعنى فلا نوافق على ضعف القراءة لأمرين :
 أن هذه القراءة ثابتة لغة وقراءة ، والإمامان : الكسائي وأبو عمرو من أئمة القراءة
 والنحو واللغة ، وقد حكى أبو عمرو أنه سأل رجلاً من سعد بن بكر عن كوكب ضخم ،
 فقال : هو الدرّيء ، قال : وكان من أفصح الناس^(٢) .

الثاني : أن الدرّاء بمعنى : الدفع ، غير أن المعنى هو مقاله محمد بن يزيد هو
 كقولك : اندرأ الحريق ، بمعنى : اندفع ، والمعنى هنا : كأنها كوكب مندفع بالنور^(٣) .
 وقد خالف النحويون أجمعون أبا عبيد ، واستجودوا الكسر مع الهمز^(٤) .

وقال الفراء : « الدرّيء من الكواكب الناصعة »^(٥) .
 وقال في « معاني القرآن » : « هو من قولك : درأ الكوكب إذا انحطّ كأنه رجم به »

(١) انظر : المحرر الوجيز ١٨٤/٤ ، وإعراب النحاس ١٣٧/٣ .
 وما استشكله أبو عبيد وارد أيضاً على هذه القراءة ؛ لأنها أيضاً من أو الدفع ، ويمكن أن يقال
 كذلك في قراءة الجمهور وإن كان ما سبق بيانه هو المقدم ، وقد وجه المهدوي القراءات الثلاث
 على معنى الدرّاء . انظر : شرح الهداية ٤٤١/٢ .

(٢) انظر : اللسان ٧٣/١ .

(٣) نقله عنه النحاس في إعرابه ١٣٧/٣ ، وقال : " وهذا تأويل صحيح لهذه القراءة " .

وفي اللسان ٧٣/١ : اندرأ الحريق : اتشتر .

(٤) انظر : اللسان ٧٣/١ (درأ) .

(٥) انظر : المصدر السابق ، ولم أجده في معاني القرآن له .

الشيطان فدمغه»^(١).

ثانياً : توجيه قراءة شعبة وحمزة بالضم والهمز .

هذه القراءة من الدراً أيضاً بمعنى الدفع ، واستشكال أبي عبيد السابق منسحب عليها كذلك غير أنه لم ينقل عنه التصريح بذلك ، وما قيل في الجواب عن قراءة الكسر يقال هنا .

غير أن الغمز في هذه القراءة في أمراً آخر لغوي ، وهو : أن دُرِّيء على وزن فُعِيل ، ومن لَحَن هذه القراءة ادّعى عدمه في الأوزان العربية كما تقدم .

والجواب على هذا الادّعاء : أنه ادّعاء ينقضه ما ذكره سيبويه إمام العربية من أنه

يدخل في كلام العرب ما هو على وزن فُعِيل ، ومن ذلك قولهم للعصفرة : مُرِّيَق^(٢) .

وقد ذكر صاحب القاموس أنه لا يوجد ما هو على وزن فُعِيل سوى دُرِّيء ومُرِّيَق^(٣) .

فعذر أولئك الأئمة - وإن كثروا - واضح ، لقلّة ما ورد على ذلك الوزن في لغة العرب

كما رأيت .

وكان الشأن ألاّ ينسب اللحن إلى شيء من القراءات التي قرأ بها الأئمة الثقات ، ولم

تفقد ركناً من أركان القراءة الصحيحة ، والله أعلم .

(١) ٢٥٢/٢ .

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ٣٢٣/٥ ، واللسان ٧٣/١ (دراً) .

(٣) القاموس المحيط ٥٠ (دراً) ، وزاد أبو حيان : "مُرِّيَخ" بضم الميم وكسرها : للذي يكون داخل

القرن اليابس . انظر : البحر المحيط ٤١٩ .

وجعل أبو علي من ذلك : العُلَيَّة ، والسُرِّيَّة ؛ لأنهما على وزن فُعَيْلَة . انظر : الحجة ٣٢٣/٥ .

قوله تعالى :

﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَزْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنْ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾ [النور: ٤٣] .

قرأ أبو جعفر ﴿يَذْهَبُ﴾ ، بضم الياء وكسر الهاء ، وقرأ باقي العشرة بفتحهما^(١) .

الإشكال ووجهه :

الإشكال في قراءة أبي جعفر وهو : إعرابي .

ووجهه : أن الفعل اللازم يعدى بحرف الجر ، فإذا كان متعدياً بالهمز أو بالتضعيف تلغى الواسطة التي بين العامل والمعمول ، وهي حرف الجر .

والفعل (ذهب) لازم ، تعدى إلى المفعول بالباء كما في قراءة الجمهور ، ولما كان الفعل في قراءة أبي جعفر مِنْ : أذهب يذهب ، كان متعدياً غير محتاج إلى واسطة حرف الجر ، وكان الأصل : يذهب الأبصار ، ولكن بقي حرف الجر في هذه القراءة كما هو باق في قراءة الجمهور ، وهذا - في الظاهر - مخالف لقواعد النحو المشهورة ، ومن ثم خطأ الأخفش وأبوحاتم قراءة أبي جعفر هذه للعلة المذكورة^(٢) .

وقال ابن جرير في تفسيره : « والقراءة التي لا أختار غيرها هي فتحها ؛ لإجماع الحجة من القراء عليها ، وأن العرب إذا أدخلت الباء في مفعول (ذهبت) لم يقولوا إلا : ذهبت به ، دون أذهب به ، وإذا أدخلوا الألف في أذهبت لم يكادوا أن يدخلوا الباء في مفعوله ، فيقولون : أذهبت به وذهبت به »^(٣) .

والحاصل أن الباء تعاقب الهمزة ، ولا يجوز أن يجتمع أداتا تعديّة ، فما الجواب عن اجتماعهما في قراءة أبي جعفر ؟ .

التوجيه ورفع الإشكال :

لم يصب أبوحاتم ولا الأخفش - رحمهما الله - في تخطئة أبي جعفر ؛ لأنه لم يكن يقرأ إلا بما روى ، وقد أخذ القراءة عن كبار التابعين الآخذين عن كبار الصحابة كأبي بن

(١) انظر : المبسوط ٢٦٨ ، والتحبير ١٥١-١٥٢ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٤٢٧/٦ ، والدر المصون ٤٢٤/٨ .

(٣) جامع البيان ١٥٤/١٨ .

كعب وغيره ، ولم ينفرد بها أبو جعفر ، بل قرأ بها أيضاً شيبة بن نصاح^(١) .
 هذا من حيث الرواية ، وأما من حيث العربية فقد خُرِّجت تخريجين مقبولين :
 الأول : أن تكون الباء صلة (زائدة) ، والأصل يُذهِبُ الأبصار ، فزيدت الباء
 للتأكيد .

وهو نظير قوله تعالى : ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٥٩] ، وقوله :
 ﴿تُنَبِّئُ بِالذُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]^(٢) ، على قراءة من قرأ بضم التاء وكسر الباء^(٣) .
 الثاني : أن تكون الباء في ﴿بِالْأَبْصَارِ﴾ ، بمعنى : مِنْ ، ومفعول ﴿يُذْهِبُ﴾ ،
 محذوف ، والتقدير : يذهب النور من الأبصار ، وهو كقول الشاعر^(٤) :
 فَلَثَمْتُ فَاها آخِذاً بِقُرُونِها # شَرِبَ التَّرِيفَ بَرْدَ مَاءِ الْحَشْرِجِ^(٥) .

الترجيح :

الراجح - والله أعلم - هو الوجه الثاني ، لوجهين :
 الأول : سلامته من الاعتراض الوارد في الإشكال من أنه لا يجمع بين أداتي تعديّة ،
 وأن الهمزة تعاقب الباء ، فيكون الفعل المتعدي بالهمزة استوفى مفعوله المقدّر ، وسلم من
 اختلال القاعدة .
 الثاني : أن الأصل عدم الزيادة ولا يحتاج إلى ادّعاءها إلا إذا تعدّر الاستغناء عنها ،
 وقد استغنى عنها بما ذكر ، فتبين أن هذا الوجه أقوى وأقوم من سابقه والله أعلم .

(١) انظر : البحر المحيط ٤٢٧/٦ ، وروح المعاني ١٩٢/١٩ .

(٢) انظر : المحرر الوجيز ١٩٠/٤ ، والبحر المحيط ٤٢٧/٦ .

(٣) هي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ورويس ، انظر : التحبير ١٤٩ .

(٤) قائله : عمر بن أبي ربيعة ، انظر : ديوانه ٤٣ ، وانظر : شرح الكافية ، لابن مالك ٨٠٦/٢ .

(٥) انظر : البحر المحيط ٤٢٧/٦ ، والدر المصنوع ٤٢٤/٨ ، وروح المعاني ١٩٢/١٩ ، واقتصر

الأولان على ذكر عجز البيت .

قوله تعالى :

﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُمْ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ [النور: ٥٨] .

في لفظ ﴿ ثَلَاثُ ﴾ قراءتان :

قراءة : بالنصب ، قرأ بها الكوفيون سوى حفص عن عاصم .

وقراءة : بالرفع لباقي العشرة^(١) .

الإشكال ووجهه :

ليس في قراءة الرفع خفاء ولا إشكال ، والإعراب فيها ظاهر ؛ لأن ﴿ ثَلَاثُ

عَوْرَاتٍ ﴾ ، خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هن ثلاث عورات لكم^(٢) .

وفي قراءة النصب بعض إشكال من جهة الإعراب .

ووجهه : متمثل في خفاء الإعراب ؛ إذ لا يدرك عامل النصب إلا بعد تأمل ، ومن ثم

طعن في هذه القراءة من لم ينعم النظر ، قال النحاس في إعرابه : « قال أبو حاتم : النصب

ضعيف مردود »^(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

في إعرابها ثلاثة أوجه :

الأول : أنها بدل من قوله : ﴿ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ﴾^(٤) ، قال ابن عطية : « وهذا البدل إنما

يصح معناه بتقدير : أوقات ثلاث عورات^(٥) ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه

(١) انظر : النشر ٣٣٣/٢ ، والإتحاف ٣٠٢/٢ .

(٢) انظر : كتاب الوقف والابتداء ، لأبي الحسن الغزّال ، ورقة ١٢٥ ، مخطوط ، والإتحاف

٣٠٢/٢ .

(٣) ١٤٧/٣ .

(٤) انظر : شرح الهداية ٤٤٣/٢ .

(٥) لأنه لا يصح أن يكون المعنى : ليستأذنكم الذين ملكت أيمانكم... ثلاث عورات .

مقامه»^(١).

وعلى هذا الوجه لا يجوز الوقف على ما قبله ؛ لأنه بدل منه ، ولا يفرق بين المتبوع

وتابعه ، ونبه على ذلك الشاطبي في الحرز فقال^(٢) :

« وثاني ثلاث ارفع سوى صحبة وقف »

ولا وقف قبل النصب إن قلت أبديلاً »

وقال مكّي في المشكل : « ولا يصح هذا البدل حتى يقدر محذوفاً [هكذا] تقديره :

أوقات ثلاث عورات ، فتبدل أوقات ثلاث عورات من « ثلاث مرات » ، وكلاهما ظرف ،

فتبدل ظرفاً من ظرف ، فيصح المعنى والإعراب »^(٣) ، وجوز ابن هشام أن يكون على غير

حذف بجعل الأوقات نفسها عورات لحصول انكشاف العورات فيها ، مثل : نهارة

صائم ، وليله قائم »^(٤).

الثاني : أن يكون بدلاً من الأوقات المذكورة ، أي : من قبل صلاة الفجر وحين

تضعون ثيابكم من الظهيرة ومن بعد صلاة العشاء .

وعليه فالبدلية هنا على المحل ، لأن المبدل منه محله النصب ، ولذلك نُصب

البدل^(٥).

الثالث : أن ينتصب بإضمار فعل ، واختلف في تقديره ، فقال أبوالبقاء العكبري :

« تقديره : أعني »^(٦).

وقال السمين : « وأحسن من هذه التقدير : اتقوا ، واحذروا »^(٧).

وقدره أبو شامة : احفظوا وراعوا^(٨).

وقدره النحاس : يستأذنون وقت ثلاث عورات لكم^(٩).

(١) المحرر الوجيز ١٩٤/٤ ، وانظر : إعراب العكبري ٩٧٧/٢.

(٢) حرز الأمان مع شرح ، لأبي شامة ٣٢/٤.

(٣) ٥١٦ ، وانظر : البحر المحيط ١٩٤/٦.

(٤) انظر : أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن ٢٢ .

(٥) انظر : إعراب العكبري ٩٧٧/٢ ، وانظر : الدر المصون ٤٣٩/٨.

(٦) انظر : التبيان ٩٧٧/٢.

(٧) الدر المصون ٤٤٠/٨.

(٨) إبراز المعاني ٣٢/٤.

وكل هذه الوجوه صحيح يمكن أن يحمل المعنى على أحدها ولم يترجح لي صواب واحد منها دون الوجوه الأخرى ولا خطؤه دونها ، والله أعلم .

سورة الفرقان

قوله تعالى :

﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ
وَأَبَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا ﴾ [الفرقان: ١٨] .

قرأ أبو جعفر وحده بضم النون وفتح التاء من ﴿ نَتَّخِذَ ﴾ ، وقرأ باقي العشرة بفتح

النون وكسر الخاء^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة أبي جعفر إشكال ، وهو معنوي وإعرابي .

ومنشأ الإشكال ووجهه : أن لفظ ﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ ، مفعول على قراءة الجمهور ،
ولا يصح أن يكون على قراءة أبي جعفر مفعولاً ثانياً إلا إذا كانت « مِنْ » غير موجودة ؛

لأن « مِنْ » لا تزداد في المفعول الثاني^(٢) .

قال ابن عطية : « وَيُضَعَّفُ هَذِهِ الْقِرَاءَةُ دُخُولُ « مِنْ » فِي قَوْلِهِ : ﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ ،

اعترض بذلك سعيد بن جبير وغيره^(٣) .

فإن جعل ﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ غير مفعول ، فأين المفعول الثاني ؟ إذا كان الفعل

﴿ نَتَّخِذَ ﴾ متعدياً إلى اثنين ، وهذا هو الإشكال الإعرابي .

ولقوة الإشكال فيها عَمِدٌ إلى تخريجها ابن الجزري في النشر مشيراً بذلك إلى الردِّ

على من ضَعَّفَهَا ، وليس من منهجه أن يخرج القراءات في هذا الكتاب إلا إذا احتاج المقام

مثل هذا^(٤) .

ومجموع ذلك حروف يسيرة ، وكلها ممَّا تَكَلَّمُ فِيهِ .

(١) انظر : الإرشاد ٤٦٦ ، والتجوير ١٥٣ ، والمغني ٨٩/٣ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٤٤٨/٦ ، ونسب هذه القاعدة لأكثر النحويين .

(٣) المحرر الوجيز ٢٠٤/٤ ، وانظر : الدر المصون ٤٦٥/٨ ، وقد ترك أبو حيان تضعيف ابن عطية

دون دفاع تاركاً عادته في الدفاع عن كل قراءة عشرية . انظر : البحر ٤٨٨/٦ .

(٤) انظر : النشر ٣٣٣/٢ .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه القراءة قرأ بها مع أبي جعفر : زيد بن ثابت ، وأبو الدرداء ، ونصر بن علقمة ،

ومجاهد - بخلاف - ومكحول ، وحفص بن حميد ، والحسن البصري ، وغيرهم^(١) .

وما اعترض به سعيد ابن جبير ومن تبعه صحيح ، غير أن دعواهم مسلّمة في « مِنْ » التي تكون زائدة ، وهي - هنا - ليست زائدة ، بل تبعية ، والمعنى : أن تتخذ من دونك بعض أولياء .

وأحسن من هذا الجواب ما ذكره ابن جنّي ، واختاره ابن الجزري ، وهو : أن يكون : ﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ حالاً ؛ لمكان النفي المتقدم في صدر الآية ؛ كما يقول القائل : ما اتخذت زيدا من وكيل^(٢) .

والمعنى : ما كان ينبغي أن نعبد من دونك حالة كوننا أولياء ، والمفعول هو الضمير المستتر .

وعلى هذا الوجه تكون « من » زائدة ، وقد أبى مصنف السمين أن تكون زائدة معللاً بأن ذلك لم يسمع في لغة العرب^(٣) .

وهناك وجه ثالث ، وهو : أن يكون الفعل متعدياً إلى اثنين كالوجه الأول ، غير أن « مِنْ » في ﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ زائدة .

وعلى هذا الوجه لا إشكال في القراءة ؛ لكنه مردود بما عليه أكثر النحويين من عدم جواز زيادة « مِنْ » قبل المفعول الثاني ، وبسبب ذلك خطأها من خطأها .

قال الزجاج : « وهذه القراءة عند أكثر النحويين خطأ ؛ وإنما كانت خطأ ؛ لأن « مِنْ » إنما يدخل في هذا الباب في الأسماء إذا كانت مفعولاً أولاً ، ولا تدخل على مفعول الحال ، تقول : ما اتخذت من أحد ولياً ، ولا يجوز : ما اتخذت أحداً من ولي ؛ لأن « مِنْ » إنما دخلت لأنها تنفي واحداً في معنى جميع ، تقول : ما من أحد قائماً ، ولا تقول : ما أحد من قائم ، ولو جاز هذا لجاز في : ﴿ فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٧] ،

(١) انظر : المحتسب ١١٩/٢ .

(٢) انظر : المحتسب ١١٩/٢ ، والفريد ٦٢٥/٣ ، والدر المصون ٤٦٥/٨ - ٤٦٦ ، والنشر ٣٣٣/٢ .
والضمير المستتر تقديره : نحن ، وهو نائب عن الفاعل ، والفعل على هذا الوجه متعدٍ إلى مفعول واحد .

(٣) انظر : الدر المصون ٤٦٦/٨ ، ولم أجد من اعترض على هذا الإعراب غيره ، وعدم علمه بذلك ليس علماً بعدم الوجود ، فقد يحتمل أن يكون مثل ذلك موجوداً وغير ممنوع ، والله أعلم .

ما أحد عنه من حاجزين ، وهذا خطأ لا وجه له ، فاعرفه ؛ فإن معرفة الخطأ فيه أمثل من القراءة»^(١) .

وظهر لي وجه رابع في توجيه القراءة ، أرجو أن يكون مقبولاً ، وهو : أن يكون ﴿ تَتَّخِذَ ﴾ متعدياً إلى مفعولين ، الأول : الضمير المستتر وجوباً ، والثاني : محذوف ، تقديره : معبودين ، و﴿ مِنْ دُونِكَ ﴾ متعلق به ، ولفظ ﴿ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ حال ، كما أعرب في الوجه الثاني الذي اختاره ابن الجزري ، وهذا المفعول المقدر مفهوم من لفظ ﴿ يَعْبُدُونَ ﴾ ، في قوله : ﴿ أَهْلَؤْلَاءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا يَعْبُدُونَ ﴾ ، في الآية التي قبلها^(٢) ، والله أعلم .

(١) معاني القرآن وإعرابه ٤/٦٠-٦١ بتصرف يسير .

وما قاله مقبول غير مرفوض ، غير أن القراءة لها تخريج آخر كما تقدم ، فالواجب أن يوجه هذا

التغليب وذلك التضعيف إلى هذا الوجه لا إلى القراءة .

(٢) لم أجد من ذكر هذا الوجه ، ولم يظهر لي ما يمنع من ذلك من جهة اللغة ولا من جهة المعنى ، والله أعلم .

سورة الشعراء

قوله تعالى :

﴿كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ﴾ [الشعراء: ١٧٦] .

اختلف في لفظ ﴿الْأَيْكَةِ﴾ -هنا- وفي سورة «ص» .

فقرأ نافع وابن كثير وابن عامر وأبوجعفر بلام مفتوحة دون ألف وصل قبلها ، ولا همز

بعدها ، وفتح تاء التأنيث .

وقرأ باقي العشرة باللام ساكنة بعد همزة وصل ، وبعد اللام همزة مفتوحة وبكسر

التاء^(١) .

الإشكال ووجهه :

في القراءة الأولى إشكال لغوي قوي حمل فريقاً من أهل العلم باللغة والتفسير على

الطعن فيها .

قال أبوحيان رحمه الله : « وقد طعن في هذه القراءة المبرّد ، وابن قتيبة ،

والزجاج ، وأبو علي الفارسي ، والنحاس ، وتبعهم الزمخشري ، وههـموا القراءة^(٢) .

قلت : ومثلهم في ذلك أبو علي الفارسي والعكبري وابن عطية وآخرون .

وقالوا : الحامل لهؤلاء القراء على هذه القراءة أن مادة (ل ي ك) لم توجد في

التركيب ، فليس في الكلام « ليكة » حتى يجعل علماً^(٣) .

وقالوا أيضاً : حملهم على ذلك كون الذي كتب في هذين الموضعين على اللفظ في

قراءة من نقل حركة الهمزة إلى اللام وأسقط الهمزة فتوهم أن اللام من بنية الكلمة ، ففتح

الياء^(٤) .

وقالوا : جميع ما في القرآن مرسوم بألف قبل اللام ، ماعدا هذين الموضعين ، وهو

(١) انظر : النشر ٣٣٦/٢ ، والإتحاف ٣١٩/٢ .

(٢) البحر المحيط ٣٦/٧ ، ونصّ أبو علي الفارسي في الحجة ٥٢/٥ على أن هذه القراءة مشكّلة .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٣٦٨/٥ ، والمحرر الوجيز ٢٤٢/٤ ، والتبيان للعكبري ١٠٠٠/٢ .

(٤) انظر : الدر المصون ٥٤٧/٨ .

مما يدل على ضعفها^(١) .

التوجيه ودفع الإشكال :

قبل ذكر دفع الإشكال وردّ ماطعن به من تكلم في هذه القراءة أنقل كلاماً لأبي حيان يصلح أن يكون مقدمة بين يديه ، قال -رحمه الله- في معرض ردّه على من طعن فيها : « هذه نزعة اعتزالية ، يعتقدون أن بعض القراءة بالرأي لا بالرواية ، وهذه قراءة متواترة لا يمكن الطعن فيها ، ويقرب إنكارها من الردّة والعياذ بالله ، أما نافع فقرأ على سبعين من التابعين ، وهم عرب فصحاء ، ثم هي قراءة أهل المدينة قاطبة ، وأما ابن كثير فقرأ على سادة التابعين ممن كان بمكة كمجاهد وغيره ، وقد قرأ عليه إمام البصرة أبو عمرو بن العلاء ، وسأله بعض العلماء : أقرأت على ابن كثير؟ قال : نعم ، ختمت على ابن كثير بعدما ختمت على مجاهد ، وكان ابن كثير أعلم من مجاهد باللغة .

قال أبو عمرو : لم يكن بين القراءتين كبير ، يعني خلافاً .
وأما ابن عامر فهو إمام أهل الشام ، وهو عربي قَحّ ، قد سبق للحن ، أخذ عن عثمان وعن أبي الدرداء ، وغيرهما ، فهذه أمصار ثلاثة اجتمعت على هذه القراءة :
الحرمان : مكة والمدينة ، والشام^(٢) .

قلت : وأما أبو جعفر فهو الإمام المشهور الرفيع الذكر ، قرأ على أبي هريرة وابن عباس رضي الله عنهم ، وصلى بابن عمر^(٣) .
والطعن في قراءته طعن في قرءة من قرأ عليه من أشياخه وأخذ عنه .

وأما ما ادّعه الزمخشري والعكبري وغيرهما من قولهم : إنه لا يوجد في الكلام « ليكة » حتى يكون علماً ، فقد أجاب أبو حيان عنه بأنه إن صح ذلك كانت الكلمة عجمية ، وموادّ كلام العجم مخالفة في كثير من موادّ العرب ، فيكون قد اجتمع على منع صرفها العلمية والعجمة والتأنيث^(٤) .

(١) انظر : الحجة ، لأبي علي ٣٦٨/٥ .

(٢) البحر المحيط ٣٦/٧ .

(٣) انظر : معرفة القراء الكبار ٧٦/١ .

(٤) البحر المحيط ٣٦/٧ .

وقال في القاموس المحيط : « ومن قرأ « ليكة » فهي اسم القرية »^(١) .

وقال الأزهري : « واختار أبو عبيد هذه القراءة وجعل ليكة غير منصرفة »^(٢) .

وقال الفيروز آبادي أيضاً في موضع آخر : « وإنكار الزمخشري كونها اسم القرية غير

جيد »^(٣) .

فتبين بهذا أن طعن هؤلاء العلماء - رحمهم الله - في غير محلّه ، وأن القراءة الثابتة

كافية في الحجة ، غنية عن برهان يصححها .

وأما قولهم بأن الكاتب كتب على لفظ من نطق بها منقولة فدعوى يردّها أمران :

الأول : أنه لا دليل على هذه الدعوى ، بل هي دعوى مجردة عن البرهان ، وما كان

كذلك لم يلتفت إليه .

الثاني : لو كان ما ادّعوه صحيحاً لكانت القراءة مع هذا بكسر التاء ؛ لأنه - وإن

كانت الكلمة قرئت بالنقل - إلا أنها تبقى معرفة ، واللام فيها للتعريف ، وإن تحركت

بحركة الهمزة الساقطة للنقل .

وأما قولهم : جميع ما في القرآن بالألف ماعدا موضعي « الشعراء » و « ص » فكلام

صحيح ، غير أنه لا يصح الاعتراض به ، فالقراءة ليست مبنية على القياس ، بل على الرواية

والنقل ، وكم في القرآن من كلمات كتبت في مواضع برسم وفي موضع واحد برسم ، ولم

يكن ذلك مانعاً من صحة القراءة بها ، ومن ذلك لفظ « غشوة » ، جاء في سورة الجاثية

في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلَ عَلَىٰ بَصَرِهِ غِشْوَةً ۖ ﴾ [الجاثية: ٢٣] ، ووردت في سورة البقرة في

قوله تعالى : ﴿ وَعَلَىٰ أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ ۖ ﴾ [البقرة: ٧] ، واختلف في قراءة موضع الجاثية ولم

يختلف في موضع البقرة ، والرسم فيهما واحد^(٤) ، وهؤلاء المعترضون لم يعترضوا على مثل

هذا ، فاللازم لهم طرد الاعتراض في الجميع أو تركه ، وهو الأولى بهم رحمهم الله .

(١) القاموس ، للفيروز آبادي ، مادة (أ ي ك) .

(٢) تهذيب اللغة ٤١٥/١٠ ، ونقل الشهاب عن أبي عبيد أنه رآها في المصحف الإمام مرسومة بلا

ألف في موضعي الشعراء و « ص » ، ورسومة بألف في موضعي « الحجر » و « ق » .

انظر : حاشية الشهاب على البيضاوي ٢٥/٧ .

(٣) القاموس مادة (ل ي ك) وذكرها في هذه المادة للإشارة إلى أن اللام من أصل الكلمة ليست لام

التعريف .

(٤) قرأ الكوفيون إلا عاصما موضع الجاثية بفتح الغين وسكون الشين ، وقرأ الباقون من العشرة بكسر

العين وفتح الشين بعدها ألف . انظر : المبسوط ٣٤٠ .

قوله تعالى :

﴿ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [الشعراء: ١٩٧] .

قرأ ابن عامر وحده بالتاء في ﴿ يَكُنْ ﴾ مكان الياء ، ويرفع ﴿ آيَةٌ ﴾ ، بدل النصب ،

وقرأ الباقر بالياء والنصب^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة ابن عامر بعض إشكال من جهة الإعراب .

ووجهه : أن الإعراب في لفظ ﴿ آيَةٌ ﴾ على وجه الرفع غير قريب ، ولا يسلم بعض

وجوه من ضعف ، ومن ثم قال الشوكاني بصدها :

« وفي قراءة ابن عامر نظير ؛ لأن جعل النكرة اسماً والمعرفة خبراً غير سائغ »^(٢) .

وأما قراءة الباقر فواضحة جداً ؛ لأن ﴿ آيَةٌ ﴾ خبر مقدم ، و﴿ أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾ اسمها

مؤخر^(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

وجهت هذه القراءة بتوجيهات كثيرة يرتفع ببعضها الإشكال ، وإليك بيانها والراجع

منها :

أولاً : أن يقال : « تكن » تامة ، و« آيَةٌ » بالرفع فاعل ، و« لهم » جار ومجرور

متعلق بـ « آيَةٌ » و« أن يعلمه » بدلاً منها أو مبتدأ أو خبر ، والمعنى : أولم يحدث لهم آية

علم علماء بني إسرائيل^(٤) .

ثانياً : أن يقال : « تكن » ناقصة ، و« آيَةٌ » اسمها ، و« لهم » متعلق بمحذوف

خبرها ، و« أن يعلمه » بدل من الاسم ، أو خبر مبتدأ محذوف^(٥) .

ثالثاً : أن يكون الاسم ضمير القصة ، و« آيَةٌ » خبر « أن يعلمه » ، والتقدير : أولم

(١) انظر : النشر ٣٣٦/٢ ، والإتحاف ٣٢٠/٢-٣٢١ ، والبدر الزاهرة ٢٣٣ .

(٢) فتح القدير ١١٨/٤ ، وتجاوز بعض المعربين هذا الحد إلى تغليب ابن عامر في قراءته هذه ، كما

صرح بذلك المهدوي . انظر : شرح الهداية ٤٥٠/٢-٤٥١ .

(٣) انظر : شرح الهداية ٤٥١/٢ .

(٤) انظر : التبيان للعكبري ١٠٠١/٢ ، والدر المصون ٥٥٢/٨ ، والإتحاف ٣٢٠/٢-٣٢١ .

(٥) انظر : الدر المصون ٥٥٢/٨-٥٥٣ .

تكن القصة علم علماء بني إسرائيل آية لهم^(١) .

رابعاً : أن يقال : « تكن » ناقصة أيضاً ، و « آية » اسمها ، و « أن يعلمه » خبرها ، وهذا الوجه مستضعف ؛ لأن فيه الإخبار عن النكرة بالمعرفة ، وهو عند النحويين شاذ .

قال الزمخشري في المفصل : « ونحو قول القطامي^(٢) : [الوافر]
ولا يك موقف منك الوداعا

وقول حسان^(٣) : [الوافر]

يكون مزاجها عسل وماء

وبيت الكتاب^(٤) : [الوافر]

أظبي كان أمك أم حمار

كلام سيبويه في الكتاب صريح في ضعفه^(٥) .

وقال السمين الحلبي : « وقد اعتذر عن ذلك بأن ﴿ آية ﴾ قد تخصصت بقوله : ﴿ لَهُمْ ﴾ ، فإنه حال منها ، والحال صفة ، وبأن تعريف الجنس ضعيف لعمومه ، وهو اعتذار

(١) انظر : الموضح ٩٤٦/٢ ، والكشاف ٣٢٥/٣ ، وروح المعاني ١٢٧/٨ .

(٢) نسبه إليه سيبويه في الكتاب ٤٣/٢ ، صدره : قفي قبل التفريق يا ضباعا .

(٣) ديوان حسان ص ٧ .

(٤) البيت في الكتاب ٤٨/١ ، نسبه لخداش بن زهير ، وخزانة الأدب ١٩٢/٧ ، ١٩٤ ، ومغني

الليب ٥٩٠/٢ ، وهو غير منسوب في شرح أبيات سيبويه للنحاس ٣٨ .

(٥) المفصل مع شرح التخمير ٢٨٤/٣ — ٢٨٥ .

باطل ، ولا ضرورة تدعو إلى هذا التخريج ، بل التخريج ماتقدم ^(١) .
 فتقرر بهذا أن مقاله الشوكاني - رحمه الله - من أن في قراءة ابن عامر نظراً منصب
 على هذا الوجه فقط دون الأوجه الثلاثة الأولى ، وإذا كانت القراءة تحتل أكثر من وجه
 في الإعراب ، وكان بعضها ضعيفاً لم يكن ذلك الوجه الضعيف مبطلاً لتلك القراءة
 ولا مشككاً فيها ، بل يكون باطلاً في نفسه فقط ، ومثل هذا كثير جداً في كلمات كثيرة
 مختلف في قراءتها وغير مختلف .
 والوجوه الثلاثة كلها جائز ويمكن أن يصح كل وجه منها من غير اختلال في
 المعنى ، ولا ضعف في الوجه العربي .
 والوجه الأول أوضحها ، والله أعلم .

(١) الدر المصون ٨/٥٥٣ .

سورة النمل

قوله تعالى :

﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بَنِي

يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢] .

قرأ البزي وأبو عمرو ﴿مِنْ سَبَإٍ﴾ ، بفتح الهمز من غير تنوين .

وقرأ قنبل بإسكانها .

وقرأ الباقر بالخفض مع التنوين .

ومثله موضع سورة سبأ : ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ﴾ [سبأ: ١٥] ^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة ابن كثير من رواية قبل إشكال إعرابي ، لا يخفى وجهه ، وهو : أن كلمة

﴿سَبَإٍ﴾ متحركة الآخر ، والمتحرك إذا وصل يوصل بحركة ويوقف على السكون ،

فكيف وصلها بسكون وهي متحركة؟

ولأجل هذا جعلها ابن مجاهد وهماً ، وصوّب رواية البزي بالفتح ، وأخبر أنه قرأ على

قنبل بالإسكان ^(٢) .

وقال مكي : « والإسكان في الوصل بعيد غير مختار ولا قوي » ^(٣) .

وقال أبو شامة -عند شرحه- قول الشاطبي : « وانو الوقف... الخ » .

« وهذا باب لو فتح لذهب الإعراب من كلام العرب ، واستوى الوقف والوصل ،

ولكن يقع مثل هذا نادراً في ضرورة الشعر... » ^(٤) .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه القراءة خرجها أبو عمرو الداني في « التيسير » والشاطبي في « الحرز » ،

(١) انظر : الإرشاد ٤٨٤ ، والتجوير ١٥٥ ، والإتحاف ٣٢٥/٢ .

(٢) انظر : السبعة ٤٨٠ .

(٣) الكشف ١٥٦/٢ .

(٤) الإبراز ٥١/٤ .

فقال الأول : « وقبيل بإسكانها على نية الوقف »^(١) .

وقال الثاني^(٢) :

معاً سبأ افتح دون نونٍ حمىً هدى

وسكنه وانور الوقف زهراً ومندلاً

وحاصل هذا التخريج : أن هذه الكلمة أجري فيها الوصل مجرى الوقف ،

أو وصلت بنية الوقف^(٣) .

وما ذكره أبوشامة من أن ذلك خاص بالضرورة غير مسلم ، فقد صرح أئمة العربية بعدم اختصاصه بحال الضرورة ، وجعل سيويه من ذلك قولهم : ثلاثة أربعة ، وقوله تعالى : ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي وَلَا أُشْرِكُ بِرَبِّي أَحَدًا ﴾ [الكهف: ٣٨] .

وأشار إلى وقوع مثل ذلك في النثر ابن مالك فقال :

وربما أعطى لفظ الوصل ما # للوقف نثراً وفشاً منتظماً^(٤)

ويمكن أن يقال : الإسكان في هذه الكلمة من أجل التخفيف لتوالي سبع متحركات

إذ الإسكان أخف من الحركة^(٥) .

وكل من الوجهين فيه قوة ، ولا مانع من الجمع بينهما بأن يقال : أجري الوصل فيها

مجرى الوقف تخفيفاً لتوالي سبع حركات ، والتخفيف مقصد من مقاصد العربية .

(١) ص ١٣٦ .

(٢) انظر : الكشف ١٥٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨١/٩ — ٨٢ ، والإتحاف ٣٢٥/٢ .

(٣) انظر : الكشف ١٥٦/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨١/٩ — ٨٢ ، والإتحاف ٣٢٥/٢ .

(٤) انظر : المفصل مع شرحه ، لابن يعيش ٨١/٩ — ٨٢ .

(٥) ذكره مكى في الكشف ١٥٦/٢ ، وانظر : البحر ٦٣/٧ .

قوله تعالى :

﴿ أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ [النمل: ٢٥] .

قرأ الكسائي وأبو جعفر ورويس بتخفيف اللام من ﴿ أَلَّا ﴾ ، وإن وقفوا وقفوا على ﴿ يَا ﴾ ، وابتدءوا ﴿ اسْجُدُوا ﴾ ، بهمزة مضمومة .
وقرأ الباقون بتشديد اللام ﴿ أَلَّا ﴾ ، وليس لهم الوقف على ﴿ يَا ﴾ ؛ لأنها ياء المضارعة^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الكسائي ومن معه إشكال من جهة المعنى والإعراب .
وجه الإشكال فيها من ثلاثة أوجه :
الأول : أنه غير معتاد في كلام العرب أن يقال : يا قديم زيد .
الثاني : أن الكلام بهذه القراءة يكون معترضاً ، والقراءة الأولى كان الكلام فيها متسقاً .
الثالث : أنه قد زيد فيها ألفان : ألف (يا) وألف (اسجدوا) .
ومن ثم حكم عليها أبو جعفر النحاس بالبعد متعللاً بما سبق^(٢) .
ولما كانت هذه القراءة يُلمس منها الإشكال ، فصّل الشاطبي في تخريجها ، ولم يكن من شأنه أن يذكر علة القراءة وتخرجها إلا فيما أشكل جداً ، ومجموع ذلك أحرف يسيرة .

قال - رحمه الله تعالى - :

ألا يسجدوا (ر) أو وقف مبتلىً ألا

ويا واسجدوا وابدأه بالضم مُوصِلاً

أراد ألا ياهؤلاء اسجدوا وقف

له قبله ، والغير أدرج مُبْدِلاً

وقد قيل مفعولاً وإن أدغموا بلا

وليس بمقطوع ، فقف يسجدوا ولا .

(١) انظر : المبسوط ٢٧٩ ، والنشر ٣٣٧/٢ .

(٢) انظر : إعراب النحاس ٢٠٧/٣ ، والقرطبي ١٨٦/١٣ .

رفع الإشكال :

سوف أبين الوجوه التي استبعد بها النحاس هذه القراءة بياناً يبرز عدم تأثيرها في قوة القراءة ومعناها وإعرابها .

ثم أذكر تخريجها ومعناها .

فأما الوجه الأول فجوابه : أن هذه القراءة ليست من باب : يا قَدِم زيد ، الذي نظّر به ؛ لأن التقدير في « ألا ياسجدوا » ، ليس كالتقدير في يا قَدِم زيد ؛ ولأن ما بعد المقدر مناسب للمقدر في القراءة ، غير مناسب في المثال ؛ لأننا نقدر في الآية : ألا ياهؤلاء اسجدوا ، فالمقدر الذي بعده وهو « اسجدوا » على نسق واحد ، كلاهما يجري مجرى الخطاب ، وليس كذلك المثال ، فإن « قدم » إخبار .

وأما الوجه الثاني فلا وجه له ؛ لأن الاعتراض أسلوب من أساليب العربية جاء في القرآن كثيراً ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ ، أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ ﴾ [آل عمران: ٧] ، أصل الكلام : ولا تؤمنوا إلا لمن تبع دينكم أن يؤتى أحد....

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ [النحل: ٥٧] ، اعترض بـ ﴿ سُبْحَانَهُ ﴾ ، للتنزيه^(١) .

وأما الوجه الثالث : فإن زيادة الألف بين السين والياء زيادة لا تضر ، والرسم يحتمل وجودها في حالة الحذف ، وحذفها كحذف ألف (ابن) إذا وقعت بين علمين^(٢) .

توجيه القراءة :

كان الكلام فيما خلا إزالة للإشكال الوارد على القراءة ، وأبين -هنا- ما وجه به أهل العربية والتخريج والتأويل .

وهي منحصرة في وجهين :

الوجه الأول : أن تكون « ألا » حرف استفتاح وتنبيه ؛ و« يا » بعدها حرف نداء ، والمنادى محذوف تقديره : هؤلاء ؛ و« اسجدوا » فعل أمر ، والمعنى : ألا ياهؤلاء

(١) انظر : التسهيل ، لابن جزي ١٥٦/٢ ، والتلخيص ، للزويني بشرح البابر تي ٤٥٢ ، والبيان في

علم المعاني والبدیع والبيان ، لشرف الدين الطيبي ٣٨٢ .

(٢) انظر : منار الهدى في الوقف والابتدا ، للأشموني ٢٨٤ .

اسجدوا^(١) .

وتحتمل الآية الالتفات ، وهو كثير جدا في القرآن .

الثاني : أن يكون المعنى على ماتقدم في الوجه الأول إلا أن « يا » حرف تنبيه

لا نداء^(٢) .

وهذا الوجه هو المرجح والأقوى لئلا يؤدي الأمر إلى حذف كثير من غير بقاء ما يدل

على المحذوف .

فإن قيل : يلزم من ذلك الجمع بين أداتي تنبيهه ، لأن « ألا » أداة تنبيه أيضاً ،

فالجواب أنه لا مانع من الجمع بينهما تأكيداً ، وقد كثر في كلام العرب مباشرة « يا » لفعل

الأمر ، وقبلها « ألا » التي للاستفتاح ، ومن ذلك قوله^(٣) : [الطويل]

أَلَا يَا سَلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي

ثلاث تحيات وإن لم تكلمي

وقوله^(٤) : [الطويل]

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مِيٍّ عَلَى الْبَلَى

ولا زال منهلاً بحر عائلِك القطر

وقوله^(٥) : [الطويل]

أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ حَبْلِ أَبِي بَكْرٍ

لَعَلَّ مَنَايَانَا قُرْبَيْنَ وَلَا نَدْرِي

وقوله^(٦) : [الطويل]

(١) انظر : شرح الهداية ٤٥٣/٢ ، وإبراز المعاني ٥٧/٤ ، والبحر المحيط ٦٦/٧ ،

والدر المصون ٦٠٠/٨ ، والإتحاف ٣٢٥ .

(٢) انظر : المشكل لمكي ٥٣٣ ، وشرح الهداية ٤٥٣/٢ ، وإعراب الأنباري ٢٢٠/٢ ،

والنشر ٣٣٧/٢ ، والإتحاف ٣٢٥/٢ ، والمغني ، للدكتور/محسن ١٠٥/٣ .

(٣) قائله : حميد بن ثور الهلالي ، انظر ديوانه : ١٣٣ ، وانظر : المعجم المفصل في شواهد النحو .

(٤) قائله : غيلان ذو الرمة ، وهو في ديوانه ٢٠٦ ، وأمالي الشجري ١٥١/٢ .

ومنهلاً : سائلا ، والجرعاء : الرملة الطيبة المنبت .

(٥) البيت في البحر ٦٦/٧ ، والدر المصون ٦٠٠/٨ ، ولم أهتم إلى قائله .

(٦) قائله : العذيل بن الفرخ العجلي ، وهو في شرح الحماسة ٧٢٩ ، وانظر : الدر

المصون ٦٠٠/٨ (الحاشية) ، والدمايج جمع دملوج ، ودُمُلُج ضرب من الحُلِيِّ ، والجَمِّ ، بضم

أَلَا يَا اسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيحِ وَالْعَقْدِ
وَذَاتَ اللَّثَاتِ الْجُمِّ وَالْفَاحِمِ الْجَعْدِ

قال السمين - رحمه الله - بعد ذكره الشواهد المتقدمة :

« فقد عرفت أن قراءة الكسائي قوية ؛ لكثرة ورودها في لغتهم »^(١) .

تنبيه :

على قراءة التخفيف يجوز الوقف على « ألا » وحدها و « يا » وحدها وقف اختبار لا وقف اختيار ؛ لأنهما حرفان منفصلان ، ولا يوقف في قراءة التشديد على الياء ؛ لأنها موصولة .

و « ألا » أصلها : أن لا ، و « أن » هي الناصبة للفعل ، وأدغمت النون في لام « لا » المزیدة للتأكيد ، وأن وما بعدها في موضع مفعول أو بدل من « السبيل » ، ويحتمل أن تكون « لا » نافية إن جعلت « أن » وما بعدها بدلاً من « أعمالهم » ، أي : زين لهم الشيطان عدم السجود لله^(٢) .

والوقف على « فهم لا يهتدون » تام على قراءة التخفيف ، غير تام على قراءة

التشديد^(٣) .

الجيم : ضرب من الصدف.

(١) الدر المصون ٦٠١/٨ .

(٢) وقد أشار إلى هذا وإلى توجيه القراءة الشاطبي في الأبيات المتقدمة آنفاً ، وانظر : الإبراز

٥١/٤ - ٥٦ ، والإتحاف ٣٢٦/٢ .

(٣) انظر : المكتفي ، للداني ٤٢٩ ، وعلل الوقوف ، للسجاوندي ٧٦٧/٢ - ٧٦٨ ، ومنار الهدى ،

للأشموني ٢٨٤ ، والمقصد لتلخيص مافي المرشد في الوقف والابتداء ، لزكريا الأنصاري ٢٨٤ .

قوله تعالى :

﴿ قِيلَ لَهَا اَدْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقِيهَا قَالَ إِنَّهُ صَرْحٌ مُّمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ قَالَتْ رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [النمل: ٤٤] .

قرأ قبيل عن ابن كثير بهمز ألف ﴿ سَاقِيهَا ﴾ ، والباقون بألف بلا همز^(١) ، ومثل ذلك لفظا « بالسوق » و« سوقه » في همز الواو وعدمه^(٢) .

الإشكال ووجهه :

استشكل أبو علي قراءة قبيل ، وزعم أنَّ الهمز في ذلك لا وجه له^(٣) .
ووجه الاستشكال -عنده- : أن الهمز لا وجه له من حيث السَّماع ، ولا هو مما فيه القياس^(٤) ، واستبعدها مكى وحكم عليها بالشذوذ ، واختار ترك الهمز وجزم بأن الهمز لا وجه له أيضاً^(٥) ، وهذا كله في « ساقِيها » فقط .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذا الوجه الذي قرأ به ابن كثير من رواية قبيل وجه صحيح فصيح ، وتخريجه على ثلاثة أوجه :

الأول : أنه لغة مسموعة عن العرب ، همزوه كما همزوا كلمة كأس ورأس^(٦) .
الثاني : أنه أجرى مجرى الجمع ؛ لأنه تبع له^(٧) ، والهمز في الجمع سائق لا إشكال فيه ، وإن لم يكن بالأكثر^(٨) .

(١) انظر : المبسوط ٢٧٩ ، والنشر ٣٣٨/٢ ، والتجوير ١٥٦ .

(٢) انظر : المبسوط ٢٧٩ ، والنشر ٣٣٨/٢ .

(٣) انظر : الحجة ٣٩١/٥ ، وشرح الهداية ٤٥٥/٢ ، والدر المصون ٦١٩/٨ ، وعبارته : "ضعفها أبو علي" .

(٤) هذا هو المفهوم من قول أبي علي المذكور .

(٥) انظر : الكشف ١٦١/٢ .

(٦) انظر : إبراز المعاني ٥٨/٤ ، والفريد ٦٨٧/٣ ، وانظر : القاموس ١١٥٢ مادة (ساق) .

(٧) انظر : شرح الهداية ٤٥٦/٢ - ٤٥٧ ، وإبراز المعاني ٥٨/٤ - ٥٩ ، ولسان العرب (سوق) .

(٨) انظر : الحجة ، لأبي علي ٣٩٣/٥ ، وشرح الهداية ٤٥٧/٢ .

الثالث : أن يكون ذلك كهمز ﴿يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [الكهف: ٩٤] ، وذلك : أن من العرب من يقلب حرف المدّ همزة كما يقلب الهمزة حرف مدّ .

وذكر عن العجاج أنه كان يهمز العالم والخاتم ، ومن ذلك^(١) : [الرجز]
فَجِنْدَفْ هَامَّةَ هَذَا الْعَالَمِ

وقول الآخر^(٢) : [الرجز]

يَا دَارَ مِيٍّ بِدَكَادِيكِ الْبُرْقِ

صَبْرًا فَقَدْ هَيَّجَتْ شَوْقَ الْمَشْتِاقِ^(٣)

والراجح من هذه الأوجه هو الوجه الأول ، وهو الذي ذكر فيه أن الساق لغة في

الساق ؛ لأنه المتيقن ، وماعدها محتمل^(٤) ، والله أعلم .

(١) قائله : العجاج ، انظر : ديوانه ٤٤٢/١ ، وسرّ الصناعة ٩٠/١ ، والتخمير ٣٢٧/٤ .

(٢) الرجز : لرؤبة بن العجاج ، كما في شرح شواهد الشافية ١٧٥ ، وهو بلا نسبة في

التخمير ٣٢٨/٤ ، وانظر : المعجم المفصل ١٢٠٨/٣ .

(٣) انظر : سرّ الصناعة ٩٠/١-٩١ ، والخصائص ١٤٥/٣ ، والتخمير ٣٢٨/٤ ، ونسب ابن الجوزي

هذه اللغة إلى أبي حية النُميري ، ووجهها ؛ على عادته في توجيه بعض القراءات التي طعن فيه طعنًا شديدًا .

وانظر : الفريد ٦٨٧/٣ ، وإبراز المعاني ٥٩/٤ .

(٤) وكلام صاحب الإتحاف يفهم أنه الراجح أيضاً . انظر : ٣٢٩/٢ .

سورة القصص

قوله تعالى :

﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بِضِيَاءٍ أَمْ لَا تَسْمَعُونَ ﴾ [القصص: ٧١] .

قرأ قبل عن ابن كثير بالهمز في ﴿ بِضِيَاءٍ ﴾ مكان الياء ، وقرأ الباقرن بالياء .

وفي قراءة قبل إشكال لغوي ، سبق الكلام على وجهه ورفع في موضع سورة يونس

عند قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس: ٥] .

سورة الروم

قوله تعالى :

﴿إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم: ٣٦] .

قرأ (النحويان) أبو عمرو والكسائي ويعقوب وخلف بكسر النون من ﴿يَقْنَطُونَ﴾ ،

والباقون بالفتح .

وفي قراءة الفتح إشكال سبق ذكره ووجهه رفعه في موضع سورة الحجر .

قوله تعالى :

﴿ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبٍّ لِيَرْبُوَ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْبُوَ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ زَكَاةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ اللَّهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُضْغَفُونَ ﴾ [الروم: ٣٩] .

قرأ ابن كثير ﴿ آتَيْتُمْ ﴾ بالقصر وباقي العشرة بالمد ، وفي قراءة ابن كثير إشكال ذكرته مع بيان الجواب عنه في موضع سورة البقرة ، وهو قوله تعالى : ﴿ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] .

سورة الأحزاب

قوله تعالى :

﴿ وَقُرْآنٌ فِي يُؤْتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً ﴾ [الأحزاب: ٣٣] .

قرأ نافع وعاصم وأبوجعفر : ﴿ وَقُرْآنٌ ﴾ بفتح القاف ، والباقون من العشرة

بكسرها^(١) .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال عند أهل العلم في قراءة الكسر ، وسوف أذكر توجيهها مع القراءة الأخرى إتماماً للفائدة ، ولأنه ربما خفي تخريجها ، والفرق بينها وبين قراءة الفتح ، وقد استشكل جماعة من أهل العربية قراءة الفتح .

قال أبوجعفر النحاس : « فأما ﴿ وَقُرْآنٌ ﴾ ، فقد تكلم فيه جماعة من أهل العربية ، فزعم أبوحاتم أنه لا مذهب له في كلام العرب ، وزعم أبو عبيد أن أشياخه كانوا ينكرونه من كلام العرب »^(٢) .

وقال في الكشف : « حكاها الكسائي وأنكرها المازني »^(٣) ، يريد اللغة .

والإشكال في قراءة الفتح لغوي صرفي ، وهو من وجهين :

الأول : أنه يقال : قررت بالمكان ، بالفتح ، أقر به بالكسر ، وقرت عينه بالكسر

تقر بالفتح ، فكيف يقرأ ﴿ وَقُرْآنٌ ﴾ بالفتح؟!

الثاني : أنه لا مسوغ للحذف حتى لو سلم أنه يقال : قررت بالمكان (بالكسر) أقر

به (بالفتح) ؛ لأنَّ الفتحة خفيفة ، وهذا ليس مثل « ظلت »^(٤) وبابه ؛ لأنه اجتمع فيه

(١) انظر : النشر ٣٤٨/٢ ، وتجبير التيسير ١٦٤ ، والإتحاف ٣٧٥/٢ .

(٢) إعراب القرآن ٣/٣١٣ .

(٣) الكشف ، لمكي ١٩٨/٢ .

(٤) أصله : ظَلَلْتُ : اجتمع في الكلمة تضعيف وكسر فحذفت اللام المكسورة للتخفيف .

التضعيف مع الكسر ، وهنا التضعيف فقط^(١) .

التوجيه ورفع الإشكال :

في هذه القراءة توجيهان :

الأول : أنه أمر من قررت -بكسر الراء الأولى- في المكان أقرُّ به بالفتح ، فاجتمع راءان في اقررن ، فحذفت الثانية للتخفيف ، ونقلت حركة الراء الأولى إلى القاف ، فحذفت همزة الوصل ؛ لأنه استغني عنها ، فصار الفعل : قرُنَ ، على وزن : فَعُنَ ؛ فالمحذوف هو اللام^(٢) .

وقيل : المحذوف الراء الأولى ؛ لأنه لما نقلت حركتها بقيت ساكنة ، بعدها أخرى ساكنة فحذفت الأولى لالتقاء الساكنين ، وعلى هذا فوزنه : فلَنَ ؛ لأن المحذوف هو العين .

وقيل : أبدلت الراء الأولى ياءً ، ونقلت حركتها إلى القاف ، فالتقى ساكنان ، فحذفت الياء لالتقائهما^(٣) .

فتحصل من هذا الوجه ثلاثة احتمالات .

الثاني : أنها أمر من : قَارَ يَقَار ، بمعنى : اجتمع ، ومنه « القَارَةُ » لاجتماعها ، فحذفت العين لالتقاء الساكنين ، فقليل : قرُنَ ، ووزنه على هذا فلَنَ^(٤) .

الثالث : أن هذه القراءة مشتقة من قررت به عيناً ، أقرَّ ، وهذا الوجه ذكره مكِّي ، ولم يستحسنه ، قال -رحمه الله- : « وليس المعنى على هذا ، لم يؤمرن بأن تقر أعينهن في بيوتهن ، إنما أمرن بالقرار والسكون في بيوتهن ، وترك التبرج »^(٥) .

هذا غاية مااجتمع عندي في توجيه القراءة بالفتح ، والجواب عن وجهي الإشكال المتقدمين هو :

أولاً : أن قراءة الفتح جمع بين الكسر والفتح ، وهذا الجواب عن الاعتراض الأول .

(١) انظر : الدر المصون ١٢١/٩ - ١٢٢ .

(٢) انظر : إبراز المعاني ٩٩/٤ ، والدر المصون ١٢١/٩ ، ونظير ذلك : عضُّ أمر من عضَّضْتُ .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٤٧٥/٥ ، والدر المصون ١٢١/٩ ، ومثل ذلك قيراط ودينار في الإبدال .

(٤) انظر : إعراب العُكْبَرِي ١٠٥٦/٢ ، وإبراز المعاني ٩٩/٤ ، والدر المصون ١٢١/٩ .

(٥) الكشف ١٨٨/٢ ، وانظر : إبراز المعاني ١٠٠/٤ .

ثانياً : والجواب عن الثاني : أن المقتضي للفتح إنما هو التكرار ، ويؤيد هذا أنهم لم يحذفوا مع التكرار ووجود الضمة ، وإن كانت أثقل ، نحو : اغضض ، وكان أولى بالحذف ، فيقال : غضن ، لكن السماع خلافه^(١) .

واعلم أن ذينك الاعتراضين لا يردان إلا على التوجيهين الأولين دون الثالث ، وهو - أعني الوجه الثالث - مع كونه حسناً ، إلا أنه مرفوض بما تقدم في قول مكّي - رحمه الله تعالى - .

وقد نص ابن مالك في ألفيته على هذه المسألة بعينها ، فقال^(٢) :
 ظَلْتُ وَظَلْتُ فِي ظَلَّلْتُ اسْتُعْمِلًا # وَقَرَنْ فِي أَقَرُّنْ وَقِرْنُ نُقِلًا
 وأما القراءة الأخرى - أعني قراءة الكسر - فقد وجّهت بتوجيهين ، أذكرهما بإيجاز ؛ لأن الغرض متعلق بسواها ؛ إذ ليس فيها إشكال كالإشكال العارض لقراءة الفتح ، والوجهان هما :

- ١ - أنه مِنْ : وَقَرَّ يقر إذا ثبت ، ومنه الوقار ، وعليه فوزنه : عَلَن^(٣) .
- ٢ - أنه مِنْ : قَرَّ يَقَرُّ ، ولكن حذفت إحدى الرائيين كما حصل في : ظَلْتُ مِنْ حذف إحدى اللامين فراراً من التكرار^(٤) .

(١) انظر : الدر المصون ٩/١٢٢ .

(٢) الألفية بشرح ابن عقيل ٤/٢٤٦ .

(٣) انظر : الحجة ، لابن خالويه ٢٩٠ ، والتبيان ، للعكبري ٢/١٠٥٦ ، وإبراز المعاني ٤/٩٩ ، والدر المصون ٩/١٢٢ .

(٤) انظر : الكشف ، لمكّي ٢/١٩٨ ، والتبيان ، للعكبري ٢/١٠٥٧ ، وإبراز المعاني ٤/٩٩ ، والدر المصون ٩/١٢٢ .

سورة سبأ

قوله تعالى :

﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رَّجْزٍ أَلِيمٍ﴾ [سبأ:١٠].

قرأ ابن كثير وحفص ويعقوب ﴿أَلِيمٍ﴾ هنا في الحاثية برفع الميم .

والباقون بجرها^(١) .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة الجر عند أحد من أهل التأويل والعربية .

وأما قراءة الرفع فقد استشكلها مكّي بن أبي طالب استشكلأأذاه إلى استبعادها كما

في الكشف^(٢) ، وقال السمين في الدر المصون : « إلا أن مكّيأضعف قراءة الرفع

واستبعادها »^(٣) .

ووجه الإشكال : أن الرّجْزَ هو العذاب ، وعلى هذه القراءة يكون التقدير : لهم

عذاب أليم من عذاب ، قال مكّي : « فهذا معنى غير متمكن »^(٤) ، ثم قال : « والاختيار

قراءة الحفض ؛ لأن المعنى أصح ، إذ التقدير : لهم عذاب من عذاب أليم ، أي : من هذا

الصنف من أصناف العذاب ؛ لأن العذاب بعضه آلم من بعض ، وأيضاً فعليه الجماعة »^(٥) .

قلت : والإشكال في القراءة هنا معنويّ ، لا إعرابي .

التوجيه ورفع الإشكال :

فيه مسألتان :

الأولى : من جهة الإعراب ، وهذه لا إشكال فيها عند أحد ، والكل متفق على أن

(١) تحبير التيسير ١٦٤ ؛ والإتحاف ٣٨١/٢ .

(٢) انظر : ج ٢/ص ٢٠١ .

(٣) الدر المصون ١٥٢/٩ .

(٤) الكشف ٢٠١/٢ .

(٥) الكشف ٢٠١/٢ ، وانظر : الحجة ، لأبي علي ٦/٦-٧ .

لفظ « أليم » صفة لـ « عذاب »^(١) .

الثانية : وهي محل الإشكال ، الجواب عما ذكره مكّي وعَلَّل به بُعد هذه القراءة ، ويتلخص في الأمور الآتية :

الرجز في اللغة : العذاب ، ويكون بمعنى : القذر ، كالرجس^(٢) .
ونقل في اللسان عن أبي إسحاق الزجاج قوله : « ومعنى الرجز في القرآن هو :
العذاب المقلقل لشدة »^(٣) .

وقال أبو شامة : « والرجز أشد العذاب وسيئه »^(٤) .

وقال العُكْبَرِي : « والرجز : مطلق العذاب »^(٥) .

قلت : وبعد هذا التعريف والبيان يتضح للمطلع أن الرجز بالنسبة للعذاب يطلق ويراد به أحد ثلاثة معان :

الأول : يطلق الرجز ويراد به العذاب نفسه .

الثاني : يطلق ويراد به ماهو أعم من العذاب .

الثالث : يطلق ويراد به المعنى الأخص ، وهو أشد العذاب وسيئه .

وعلى المعنى الأول يكون التقدير : لهم عذاب أليم من عذاب ، وعلى الإطلاق

الثالث يكون التقدير : لهم عذاب أليم من عذاب هو أشد العذاب وأقواه .

وعلى الإطلاق الثاني يكون التقدير : لهم عذاب أليم من عذاب أو من عذاب هو

أشد العذاب وأسوؤه .

وكلام مكّي رحمه الله إنما ينصبّ على التقدير الأول فقط .

وحمل المعنى على التقدير الأول ليس بواجب كما ترى ، بل الواجب حمله على

أحد المعنيين الآخرين ؛ لأن توجيه القراءة وتخريجها في هذه الصورة ومماثلها يجب أن

يكون مردوداً إلى المناسب في المعنى واللائق به .

(١) انظر : حجة أبي علي ٦/٦ ، وشرح الهداية ٢/٤٧٨ ، وإعراب العُكْبَرِي ٢/١٠٦٢-١٠٦٣ ،

وإبراز المعاني ٤/١٠٣ .

(٢) انظر : الصحاح ، للجوهري مادة (رجز) ، وكذا اللسان ، لابن منظور ، ومجمل اللغة ، لابن

فارس .

(٣) اللسان مادة (رجز) .

(٤) إبراز المعاني ٤/١٠٣ .

(٥) التبيان ٢/١٠٦٣ .

وعليه فلا إشكال في القراءة بعد تخريجها على ماتقدم ، والله أعلم .

قوله تعالى :

﴿ فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانَُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴾ [سبأ: ١٤] .
قرأ نافع وأبو عمرو وأبو جعفر بألف مدّية بعد السين في لفظ ﴿ مِنْسَأَتُهُ ﴾ .
وقرأ ابن ذكوان بهمزة ساكنة .
وقرأ الباقرن بهمزة مفتوحة^(١) .

الإشكال ووجهه :

استشكل قوم من علماء العربية قراءة الإسكان في الهمز ونسبوا راويها إلى الغلط .
ووجه ذلك : أن القياس في تخفيفها هو تسهيلها بين بين^(٢) .
وضّعفها بعضهم بسبب أنه يلزم أن يكون ما قبل تاء التأنيث ساكناً ، والمقرر في قواعد العربية فتح ما قبلها إلا أن يكون ألفاً^(٣) .
واستشكلت أيضاً قراءة الإبدال لمخالفتها القياس ؛ لأن القياس في مثل هذا أن تجعل الهمزة بين بين^(٤) .
ولقوة الإشكال في قراءتي الإسكان والإبدال خرّجهما أبو عمرو الداني في « التيسير »
دون سائر القراءات ، إذ لم أر له قراءة مخرّجة في غير هذا الموضع إلا مواضع يسيرة
كقراءة قبل بالإسكان في ﴿ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ [النمل: ٢٢] ، و﴿ وَمَكْرَ السَّيِّءِ ﴾ [فاطر: ٤٣] ،
لحمزة^(٥) ، بإيجاز شديد .

التوجيه ورفع الإشكال :

أولاً : قراءة من قرأ بإسكان الهمز :

فيها تخريجان :

-
- (١) انظر : التيسير ١٤٦ ، التعبير ١٦٥ .
(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ١٢/٦ .
(٣) انظر : شرح الهداية ٤٧٩/٢ ، والإبراز ١٠٤/٤ ، وروح المعاني ١٢١/٢٢ — ١٢٢ .
(٤) انظر : إعراب ابن الأنباري ٢٧٧/٢ ، والبحر ٢٥٦/٧ ، والدر ١٦٥/٩ .
(٥) انظر ص ١٣٦ و ١٤٦ .

الأول : أن الفتحة سكنت تخفيفاً ، ومما يؤيد ذلك أن الهمزة شبيهة بحرف العلة ، وحرف العلة تُسْتَقَلُّ عليه الحركة من حيث الجملة ، وإن كانت الفتحة لا تستقل ؛ لأنها أخف الحركات ، ومثل ذلك قول الشاعر^(١) : [الرجز]

صَرِيحٌ خَمِرٍ قَامَ مِنْ وَكَايَتِهِ # كَقَوْمَةِ الشَّيْخِ إِلَى مِثْلِهِ^(٢)

الثاني : ذكر ابن مالك في « شرح الكافية » أن هذه الكلمة على هذا الوجه -أبدلت فيها الهمزة ألفاً كما أبدلها نافع وأبو عمرو وأبو جعفر ، ثم أبدلت هذه الألف همزة على لغة من يهمز العالم والخاتم^(٣) .

وتعقبه السمين فقال : « وهذا لا أدري ما حمله عليه ، كيف يعتقد أنه هرب من شيء ثم يعود إليه؟ وأيضاً فإنهم نصّوا على أنه إذا أبدل من الألف همزة ، فإن كان لتلك الألف أصل حركت هذه الهمزة بحركة أصل الألف »^(٤) .

والوجه الأول هو المتعين لثلاثة أمور :

- ١ - سلامة وجهه وصحة تعليله ؛ فإن التخفيف من مقاصد اللغة العربية ، والقراءة منها ، لا سيما إذا توالى في الكلمة متحركات^(٥) ، ويكون التخفيف بالسكون أوجه إذا كان في حرف مهموز ، فإن الهمزة قل أن تسلم من تغيير في استعمال العرب .
- ٢ - قيام الشاهد المذكور من لغة العرب المبيّن ورود مثل ذلك في كلامهم ، وليس هو من قبيل الضرورة ؛ لأن الشاعر كان يمكنه تحريك الهمزتين في الكلمتين ، ويكون البيت مع ذلك مستقيم الوزن ، لا كسر فيه .
- ٣ - قول ابن مالك -رحمه الله- لا دليل عليه ، ولم يذكر له هو ولا غيره نظيراً ،

(١) لم أعرف قائله : وهو في التيسير ١٤٦ ، وقال : "ومثله قد يحيى في الشعر لإقامة الوزن" والأصوب : أن الوزن يستقيم مع عدم الإسكان أيضاً إلا إذا كان البيت مروياً بتحريك الهاء أيضاً فنعم ، والبيت كذلك في التعبير ١٦٥ .

والقرطبي ٢٧٩/٣ ، وصدّره هكذا : وقائم قد قام من تُكَايَتِهِ ، والبحر ٢٥٧/٧ ، والدر المصون ١٦٥/٩ ، وروح المعاني ١٢٢/٢٢ .

(٢) انظر : الإبراز ١٠٤/٤ ، والقرطبي ٢٧٩/٤ ، والبحر ٢٥٦/٧-٢٥٧ ، والدر ١٦٤/٩-١٦٥ .

(٣) انظر : ١٦٣٣/٣-١٦٣٤ ، وسبقه إليه المهدي في شرح الهداية ٤٧٩/٢ .

(٤) الدر المصون ١٦٤/٩ .

(٥) ولذلك شواهد من العربية سوف أذكرها مع زيادة تفصيل عند الكلام على قراءة حمزة في قوله تعالى : ﴿ وَمَكَرَ السَّيِّئُ ﴾ [فاطر: ٤٣] .

وماقاله السمين الحلبي في تعقبه عليه كافٍ في الشهادة على بعده وخفائه .
وبهذه الثلاثة صار الوجه الأول متعيناً ، وظهر أن من حكم على هذه القراءة بالغلط
أو الضعف أو البعد غلط ، لأننا لا نقول : الإسكان في ذلك من باب القياس حتى يلزمنا ما
ذكر في العلتين السابقتين في وجه الإشكال ، والله أعلم .

ثانياً : قراءة الإبدال :

سبب استشكال قراءة الإبدال مخالفة القياس ، وهو مردود ؛ لأن الإبدال فيها لغة
صحيحة فصيحة ثابتة عن أهل الحجاز ، وقد قال أبو عمرو بن العلاء في التعليل لها : « انا
لا أهمزها ، لأنني لا أعرف لها اشتقاقاً ، فإن كانت مما لا يهمز فقد احتطت ، وإن كانت
تهمز فقد يجوز لي ترك الهمز فيما لا يهمز »^(١) .

وتفصيل كلامه هكذا :

١ - كلمة « منسأة » لا يعرف لها اشتقاق حتى يعرف هل الأصل فيها الهمز

أم عدمه .

٢ - ما كان مجهول الأصل فالأحوط فيه ترك الهمز ؛ لأنه لا يخلو من أحد أمرين :

- إما أن يكون غير مهموز ، ومثل هذا لا يجوز همزه في القياس .
- وإما أن يكون مهموزاً في الأصل ، وما كان مهموزاً جاز فيه ترك الهمز ،

لا سيما إذا سمع مثله عن العرب .

وقال ابن منظور : « والمنسأة : العصا ، يهمز ولا يهمز ، يُنسأ بها ، وأبدلوا إبدالاً

كلياً ، فقالوا : منسأة ، وأصلها الهمز ، ولكنها بدل لازم ، حكاه سيبويه ، وقد قرئ بهما
جميعاً »^(٢) .

وصفوة القول : أن هذه لغة ثابتة لم يزل الثقات ينقلونها لغة وقراءة ، ولولم يكن إلا

ورودها في القراءة لكفى ؛ لأن القراءة سنة متبعة ، ولا تخرج عن اللغة بحال ، والله أعلم .

(١) البحر المحيط ٢٥٦/٧ ، والدر المصون ١٦٥/٩ .

(٢) لسان العرب ١٦٩/١ (نسأ).

سورة فاطر

قوله تعالى :

﴿اسْتِكْبَاراً فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّءِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا سُنَّةَ الْأَوَّلِينَ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلاً﴾ [فاطر: ٤٣] .

قرأ حمزة وحده : ﴿وَمَكْرَ السَّيِّءِ﴾ ، بإسكان الهمزة وصلاً والباقون بكسرها^(١) .
وقرأ الباقون بالخفض وصلاً وبالسكون المحض وقفاً .

الإشكال ووجهه :

في قراءة حمزة إشكال إعرابي حمل بعض علماء العربية على الحكم عليها باللحن وتوهم من رواها عن حمزة .

وجه الإشكال فيها : أن الكلمة تجري في الوصل على أصل حركتها إن كانت بالكسر وصلت مكسورة ، وإن كانت مفتوحة فمفتوحة أو مضمومة فمضمومة ؛ لأن العرب لا تبتديء بساكن ولا تقف إلا به ، ولا تصل متحركاً إلا بحركته ، والقراءة من شروطها موافقة العربية .

فما وجه القراءة وكيف يرفع الإشكال ؟

التوجيه ورفع الإشكال :

للعلماء في تخريجها موقفان :

الموقف الأول : يرى أصحابه أن هذه القراءة ضرب من اللحن والغلط ، ونزهوا الأعمش عن أن يكون قرأ بها مع حمزة ، وقالوا إنما وقف مسكناً ، فظن أنه واصل فغلط عليه ، وهذا الموقف سبق التنويه عنه .

الموقف الثاني : يقف أصحابه موقف المدافع عنها والضارب صفحاً عن ماقاله أولئك وأنها خارجة عن الأفصح من كلام العرب مع القول بصحتها وبراءتها من اللحن والغلط ، وحملوها على أحد وجهين :

الأول : أن تجعل ﴿يَّ وَلَا﴾ ، من قوله : ﴿وَمَكْرَ السَّيِّءِ وَلَا﴾ ، بمنزلة

(١) انظر : التجميع ١٦٧ ، والبدور ٢٦٤ .

إبل الذي سكن باؤه من أجل توالي الكسرتين ، وكذلك هنا لما توالي كسرتان على الياء المشددة والهمزة ، وكل منهما ثقيل ، والكسر يزيد لها ثقلاً أسكن الهمزة للتخفيف .

ونظير ذلك قول الشاعر^(١) : [السريع]

فاليوم أشرب غير مستحقب # إثمًا من الله ولا واغبل

وقوله^(٢) : [البسيط]

سيروا بني العم فالأهواز تعرفكم # ونهر تيرى فلا تعرفكم العرب

وقوله^(٣) : [السريع]

رُحْتُ وفي رجلك ما فيهما # وقد بدا هنك من المئزر

وقد بسط ذلك أبو علي الفارسي وأطال في شرحه والاحتجاج له بما فيه غنية ، وقال في آخر كلامه : « فإذا ساغ ما ذكرنا في هذه القراءة من التأويل لم يسغ لقائل أن يقول : إنه لحن »^(٤) .

الثاني : أن يكون ذلك من باب إجراء الوصل مجرى الوقف أو إجراء المنفصل مجرى المتصل ، والذي حسن ذلك أن الكسرة على حرف ثقيل ، وهو الهمز الواقع بعد ياء مشددة مكسورة^(٥) .

الترجيح :

أصوب القولين - والله أعلم - هو القول الأول الذي ذكر فيه أن الإسكان للتخفيف ودفع الثقل .

(١) تقدم تخريجه ، ومحل الشاهد لفظ (أشرب) فإنه مرفوع والأصل أن تظهر حركة الإعراب في الوصل .

(٢) قائله : جرير في الهجاء ص ٤٥ من ديوانه ، وانظر : الحجة ٨٠/٢ و ٣٢/٦ ، والمحتسب ١١٠/١ ، وهو في الديوان : فلم تعرفكم .

(٣) البيت للأقيشير الأسدي يخاطب امرأته وقد ضحكت وهو سكران بادية سوءته ، انظر الحجة ٨٠/٢ ، والمحتسب ١١٠/١ ، والموضح ١٠٦٥/٣ .

(٤) الحجة ٣٢-٣٣ ، وانظر : الكشف ٢/٢١٢ ، وشرح الهداية ٢/٤٨٥ ، والموضح ٣/١٠٦٥ .

(٥) انظر : الحجة لأبي علي ٦/٣١ ، والكشف لمكي ٢/٢١٢ ، والإبراز ٤/١١٤ ، والدر المصون ٩/٢٤١ ، وتقدم بيان مثل هذا في قراءة قبل ﴿ مِنْ سَبِيلٍ ﴾ ، ياسكان الهمز .

والذي أبعد الوجه الثاني هو أن حمزة إذا وقف لا يقف بالهمز حتى يقال : إنه أجرى
الوصل مُجرى الوقف بل يقف على هذه الكلمة بإبدال همزها ياءً خالصة ؛ لأنها ساكنة
كسر ما قبلها .

ومن ثم ضعف هذا الوجه مكى رحمه الله^(١) .

(١) انظر : الكشف ٢/٢١٢ .

سورة يس

قوله تعالى :

﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ [يس: ٢٩] .

وقوله تعالى : ﴿إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ جَمِيعٌ لَدَيْنَا

مُحْضَرُونَ﴾ [يس: ٥٣] .

في لفظ ﴿صَيْحَةً﴾ ، قراءتان في الموضعين .

- قراءة بالرفع ، لأبي جعفر .

- وقراءة بالنصب للباقيين من العشرة^(١) .

الإشكال ووجهه :

استشكل جماعة من العلماء من أهل النحو وغيرهم قراءة الرفع استشكالاً حملهم على

إنكارها وردّها .

وجه ذلك عندهم : أن القاعدة النحوية توجب ترك التاء في الفعل إذا كان الفعل

مسنداً إلى ما بعد إلا من المؤنث ، فيقال : ما قام إلا هند ، قال أبو حيان : « فأنكر أبو حاتم

وكثير من النحويين هذه القراءة بسبب لحوق تاء التأنيث »^(٢) .

والإشكال في القراءة إعرابي .

التوجيه ورفع الإشكال :

هناك ردود مجتمعة سلفت في قراءات متقدمة تبين أن القراءة قد تخرج عن القياس

أو القاعدة الغالبة ، أكتفي بالإحالة عليها^(٣) .

وقراءة أبي جعفر هذه هي من هذا النوع الخارج عن الغالب في الاستعمال ، وقد

(١) انظر : الإرشاد ٥١٥ ، والتجوير ١٦٨ .

(٢) البحر المحيط ٣١٧/٧ ، وانظر : إعراب النحاس ٣٩٠/٣-٣٩١ ، والمحزر الوجيز ٤٥٢/٤ .

(٣) انظر : الكلام على توجيه قراءة هشام في قوله تعالى : ﴿فَاجْعَلْ أَفْنِدَةً مِّنَ

النَّاسِ﴾ [إبراهيم: ٣٧] .

أشار إليها العلامة ابن مالك في نظميته « الكافية » و « الخلاصة » ، فقال^(١) :

« والحذف مع فصل يلاً فضلاً # كما زكى إلا فتاة ابن العلا »

فبين أن المفضل لا المتعين هو ترك التاء .

قال في شرح الكافية : « ويختار حذف التاء عند الفصل بـ(إلا) نحو : ما قام إلا

هند »^(٢) .

وبين ابن هشام أن ثبوت التاء في مثل ذلك نادر^(٣) .

وقال في « أوضح المسالك » : « وجوزّه ابن مالك في النثر ، وقرئ : ﴿ إِنْ كَانَتْ

إِلَّا صَيِّحَةً ﴾ »^(٤) .

وقال الزجاج عن هذه القراءة : « وهي جيدة في العربية »^(٥) .

ومما تقدم يتبين أن التذكير في مثل هذا ليس ضربة لازب ، بل هو المختار والمفضل

والأجود ، وأن التأنيث جائز نادر مع جودته وقوته أيضاً .

فإن قيل : فما سرّ الرفع هنا وهو مفضول مع أن الفعل مؤنث ؟ .

فالجواب : أنه نظر إلى ظاهر اللفظ ، وأن الصيحة في حكم فاعل الفعل ، إذا المعنى :

حدثت أو وقعت صيحة واحدة^(٦) .

وغير خاف أن (كان) تامة على هذه القراءة ، وأنها ناقصة على قراءة النصب ، والله

أعلم .

(١) انظر : الكافية بشرحها للمؤلف ٥٩٦/٢ ، والخلاصة بشرح السيوطي المسمى : البهجة المرضية

ص ٤٨ .

(٢) ٥٩٧/٢ .

(٣) انظر : الجامع الصغير في النحو ، لابن هشام ٧٥ .

(٤) ص ١٤٠ .

(٥) معاني القرآن ٢٨٤/٤ .

(٦) انظر : الكشاف ، وغرائب القرآن ١٤/٢٣ .

قوله تعالى :

﴿ وَمَنْ نَعْمَرُهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ ﴾ [يس: ٦٨] .

قرأ عاصم وحمزة ﴿ نُنَكِّسْهُ ﴾ بضم النون الأولى وفتح الثانية مع تشديد الكاف مكسورة .

وقرأ الباقر بفتح الأولى وسكون الثانية وضم الكاف مخففة^(١) .

الإشكال ووجهه :

أنكر أبو الحسن الأخفش قراءة التخفيف ، وقال : لا يكادون يقولون : نَكَّسْتُهُ إلا لما يُقَلِّب ، فيجعل رأسه أسفل^(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

لم يقبل العلماء قول أبي الحسن الأخفش في قراءة التخفيف ، وجعلوا كلامه في ذلك ضرباً من اللغو لمجانبته الصواب .

وحملوا معنى قراءة التشديد على معنى قراءة التخفيف ، فهي مثل : « قَتَلَ ، وَقَتَّلَ » ، و« كَسَّرَ وكَسَّرَ » ، ونحو ذلك^(٣) .

ولعل سبب خفاء هذا المعنى عليه أن « نكس » بالتخفيف أشهر في هذا المعنى من التشديد^(٤) .

ومعنى الجملة على كلتا القراءتين : من أطلنا عمره نكسنا خلقه ، فصار بدل القوة ضعفاً ، وبدل الشباب هرمًا^(٥) ، ونحو هذا .

وغير خاف أن قراءة التشديد فيها معنى زائد لزيادة مبنائها ، فلفظ « نَكَّسَ » ومثله « كَسَّرَ وَقَتَّلَ » بناء لما يبالغ فيه ، والمعنى : تتابع عليه نَكْساً بعد نكس ، والنكس في الخلق هو : أن يصبح الشباب شيباً والزيادة نقصاً والقوة ضعفاً ، كما تقدم^(٦) .

(١) انظر : الإرشاد ٥١٨ ، والتجوير ١٦٣ .

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ٤٥/٦ ، والكشف ٢/٢٢٠ ، والموضح ، لابن أبي مريم ٣/١٠٧٩ .

(٣) انظر : الكشف ٢/٢٢٠ .

(٤) انظر : الموضح ٣/١٠٧٩ .

(٥) انظر : معاني الزجاج ٤/٢٩٣ ، واللسان (نكس) ، والمحزر الوجيز ٤/٤٦١ .

(٦) انظر : الموضح ٣/١٠٧٩ .

وقد حكى عن أبي عمرو أنه أنكر التشديد ، ولم أجد من أكثرث به ، ولو بيان علة إنكاره ، وإنما هو شيء ذكره مكى بصيغة التمرىض^(١) .

ولا يلزم أن يكون معنى الإنكار المذكور عن أبي عمرو هو الإنكار القائم على الجحد ، بل يكون محمولاً على أنه لم يعرفه ؛ لأن من لم يعرف شيئاً من شأنه أن يعرفه نكره ، والله أعلم .

(١) انظر : الكشف ٢/٢٢٠ .

قوله تعالى :

﴿ مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾ [يس: ٤٩] .

قرأ أبو جعفر بإسكان خاء ﴿ يَخِصِّمُونَ ﴾ ، وتشديد الصاد ، وكذلك قالون في أحد وجهيه .

وقرأ ورش وابن كثير وهشام بفتح الخاء وتشديد الصاد .

وقرأ أبو عمرو بتشديد الصاد مع اختلاس فتحة الخاء .

وهو الوجه الثاني لقالون .

وقرأ ابن ذكوان وعاصم والكسائي ويعقوب وخلف عن نفسه بتشديد الصاد مع كسر الخاء .

وقرأ حمزة بإسكان الخاء وتخفيف الصاد^(١) .

ولا كسر في الياء من طريقي الحرز والدره .

الإشكال ووجهه :

استشكل النحاة قراءة من قرأ بسكون الخاء وتشديد الصاد .

قال في الدر المصون : « والنحاة يستشكلونها للجمع بين ساكنين على غير حدّهما »^(٢) .

وقال المجدد في القاموس : « ومن قرأ ﴿ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ ﴾ أراد يختصمون ، فقلب

التاء صاداً فأدغم ونقل حركته إلى الخاء.... وأما الجمع بين الساكنين فيه فلحن »^(٣) .

وقال النحاس : « إسكان الخاء لا يجوز » .

التوجيه ورفع الإشكال :

سبق الكلام عن نظير هذه القراءة والاحتجاج لها ، وبيان صحة وجه الجمع بين

الساكنين وذكر شواد ذلك في الكلام على قراءة الإسكان في ﴿ فَنِعْمَ هِيَ ﴾ [البقرة: ٢٧١] ، وأخواتها .

ويزاد هنا وجه آخر قريب من جهة النظر ، لم يذكر في موضع سورة البقرة ﴿ فَنِعْمَ

(١) انظر : التجميع ١٦٨ ، والبلدور الزاهرة ٢٦٦ ، والمغني لمحيسن ١٧٨/٣ — ١٧٩ .

وفي إسكان قالون واختلاس أبي عمرو كلام محرّر في النشر ٣٥٤/٢ ، فليرجع إليه .

(٢) ٢٧٤/٩ ، وانظر : حاشية الشيخ زاده على البيضاوي ١٣٤/٤ .

(٣) القاموس المحيط (خصم) وأصله في اللسان مادة (خصم) أيضاً .

هي [البقرة: ٢٧١] ، وهو : أن الساكن الثاني وهو الصاد مدغم في حرف آخر ، والحرفان اللذان أدغم أحدهما في الآخر يرتفع اللسان عند النطق بهما ارتفاعاً واحدة ، فيصيران حرفاً واحداً مشدداً ، والحرف المشدد كالحرف الواحد .

ولم يرتضه أبوشامة^(١) .

والحاصل أن الجمع بين الساكنين لغة صريحة وقراءة ثابتة صحيحة «ومن زعم أن ذلك ليس في طاقة اللسان ادعى ما يعلم فساده» .

(١) انظر : الإبراز ١١٩/٤ ، وعزاه إلى بعض المتأخرين ، وحكاها ابن الجزري عن الحافظ أبي عمرو الداني . انظر : النشر ٣١٦/٢ .

سورة الصافات

قوله تعالى :

﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَذِفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ [الصافات: ٨] .

قرأ حفص وحمزة والكسائي وخلف لفظ ﴿يَسْمَعُونَ﴾ ، بتشديد السين والميم

مفتوحين .

وقرأ الباقر بسكون السين وتخفيف الميم^(١) .

الإشكال ووجهه :

الإشكال في قراءة التشديد ، وهو معنوي .

ووجهه : أنه نفى أن يقع منهم تسمع ، وظاهر الآثار^(٢) أنهم يستمعون ؛ لكنهم

لا يسمعون ، كما تفيد القراءة الأخرى مع قوله تعالى : ﴿إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ

لَمَعَزُؤُونَ﴾ [الشعراء: ٢١٢]^(٣) .

ثم كيف يكون الحفظ من شياطين لا يسمعون ولا يستمعون^(٤)؟ .

قال مكي : «فهم يتسمعون ، ولكن لا يسمعون شيئاً ، ودليله قوله تعالى عن الجن

: ﴿فَمَنْ يَسْمَعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَصَداً﴾ [الجن: ٩] ، فدل ذلك على أنهم يتسمعون

الآن ، فيطردون بالشهب ولا يسمعون شيئاً ، فيبعد على هذا النص أن ينفي عنهم التسمع ، إذ

أخبر عنهم أنهم يتسمعون فيطردون بالشهب ، وهو الاختيار لصحة معناه ؛ ولأن الأكثر

عليه^(٥) .

(١) انظر : المبسوط ٣١٥ ، والتجوير ١٧٠ .

(٢) ومنها : ماوري عن ابن عباس أنه قال : كانوا يتسمعون ولكن لا يسمعون . النكت والعيون ،
للماوردي ٤٠٦/٣ .

(٣) انظر : تفسير ابن جرير ٣٦/٢٢ ، ورجح قراءة التخفيف لهذه العلة ، وانظر : المحرر
الوجيز ٤٦٦/٤ .

(٤) انظر : الكشاف ٣٤/٤ ، وغرائب القرآن ٤٣/٢٣ .

(٥) الكشف ٢٢٢/٢ .

التوجيه ورفع الإشكال :

بحثت عن توجيه هذه القراءة وتخريجها في مظانها من كتب التفسير والإعراب والتوجيه فوجدتها على أنحاء .

منها ما لم يذكر فيه سوى القراءة والمعنى أو الإعراب دون استشكال أو جواب .
ومنها ما يذكر الإشكال بلا جواب .

ومنها ما يذكر الإشكال دون جواب ، ويكتفي باختيار قراءة التخفيف وترجيحها على قراءة التشديد مثل الإمامين : ابن جرير الطبري ، ومكي بن أبي طالب .
ولم أجد من ذكرها مع الجواب عن الإشكال سوى أبي حيان رحمه الله ، فقد وجهها بأحسن توجيه .

وحاصل ما ذكره في تخريجها :

أن نفي التسمع حاصل لانتفاء الثمرة وهي السمع ، فمن تسمع ولم يسمع شيئاً فكأنه لم يسمع إذ وهو ومن لم يسمع سواء^(١) .

ووجه آخر : وهو : أن يقال : الفعل « يسمعون » ، مضمّن معنى الانتفاء ، أي :

لا ينتهون بالتسمع إلى الملاء الأعلى^(٢) .

والحاصل أن الوجه الأول الذي ذكره أبو حيان هو المعول عليه عند التأمل ، والمقبول المتبادر دون تكلف ، والله أعلم .

(١) انظر : البحر المحيط ٣٣٨/٧ ، وروح المعاني ٢٩/٢٣ ، قلت : وهو كقول النبي ﷺ للمسيء

صلاته : "ارجع فصلّ فإنك لم تصل" ، وكان الأعرابي قد صلى لكن لما لم يكن لصلاته ثمرة لفقدانها أحد أركانها وهو الطمأنينة نزل منزلة من لم يصل أصلاً ، والله أعلم .

(٢) انظر : روح المعاني ٢٩/٢٣ ، وأشار إلى بعده بعد أن نقله عن ابن الكمال .

قوله تعالى :

﴿بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢] .

قرأ حمزة والكسائي وخلف بضم التاء من «عجبت» .

وقرأ الباقون من العشرة بفتح التاء^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الضم إشكال تفسيري .

ووجهه : ما نقل عن شريح^(٢) من إنكاره هذه القراءة وقوله : إن الله لا يعجب^(٣) .
وحاصل الإشكال عنده وعند من تأولها أن العجب لا يضاف إلى الله تعالى ، وإنما هو من صفات المخلوقين ؛ لأنه إنما يتعجب من سمع أو رأى شيئاً لم يره من قبل ، والله منزّه عن ذلك .

ونصّ على إشكالها المهدوي ، فقال : « ومن ضم التاء فهي قراءة مشككة »^(٤) .

التوجيه ورفع الإشكال :

المستشكلون لهذه القراءة هم ما بين : منكر كشريح ، وغير منكر ، ولكنه مؤوّل ، ومن تأولها وجهها بأحد خمسة وجوه :

الأول : أن يكون ذلك على إضمار القول ، كأنه قال : قل يا محمد : بل عجب ، فيكون راجعاً إلى النبي ﷺ ، ومثال إضمار القول قوله تعالى : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ الْيَوْمَ﴾ [الأنعام: ٩٣] ، والمعنى : يقولون أخرجوا أنفسكم .
ومثل ذلك قوله تعالى : ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ . سَلَامٌ عَلَيْهِمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤] ، والتقدير : يقولون سلام عليكم .

ومما جاء في الشعر قول أبي النجم العجلي^(٥) : [الرجز]

(١) التجبير ١٧٠ ، والإتحاف ٤٠٨/٢ — ٤٠٩ .

(٢) شريح بن يزيد الحضرمي ، كان مقرئ الشام ، كنيته أبو حيوة ، روى عن الكسائي وغيره ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وتوفي سنة ٢٠٣ هـ . انظر : غاية النهاية ٣٢٥/١ .

(٣) انظر : المحرر الوجيز ٤٦٧/٤ ، ومجموع الفتاوى ٢٢٩/٣ .

(٤) شرح الهداية ٤٨٨/٢ .

(٥) نسبه إليه العباسي في معاهد التنصيص ٧٧/١ .

قد أصبحت أمّ الخيارِ تدّعي # عليّ ذنباً كلّهُ لم أصنع
لأن رأت رأسي كرأس الأقرع # مرّ الليالي أبطئي أو أسرع

والمراد : مرّ الليالي يقال لها : أبطئي وأسرعى^(١) .

الثاني : أن يقال : أسند العجب إلى نفسه وهو يريد نبيه ﷺ ، وهو كقوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ ﴾ [الزخرف: ٥٥] ، أي : أغضبونا ، والأصل : أغضبوا أوليائنا^(٢) .

ولا داعي إلى التأويل ، فالغضب وصف الله به نفسه في غير ما آية من كتابه .
الثالث : أن يكون الكلام حكاية عن حال كلام من رأيهم ؛ فإن من رأيهم قال : عجبت^(٣) .

الرابع : أن يحمل معنى العجب هنا على معنى الحلم عنهم والإنكار لعظيم فعلهم ، كأنه قال : عظم حلمي عنهم وإنكاري لما يفعلونه بك وبما تتلو عليهم^(٤) .
الخامس : أن ذلك من باب الفرض ، أي : لو كان العجب مما يجوز عليّ لعجبت من هذه الحال^(٥) .

والجواب الذي يرتفع به الإشكال : أن يقال : لا إشكال في الآية أصلاً إذا قيل : العجب صفة من صفات الله تثبتها على الوجه اللائق به سبحانه ، وقد أسنده الباري إلى نفسه ، فنحن نثبتها كما أخبر به عز وجل دون تحريف أو تشبيه ، وقد جاء في الحديث الصحيح : « عَجِبَ اللَّهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِالسَّلَاسِلِ »^(٦) .

(١) انظر : شرح الهداية ، للمهدي ٤٨٨/٢ — ٤٨٩ ، وكشف المشكلات للباقولي

١١٢٤/٢ — ١١٢٥ ، والإتحاف ٤٠٨/٢ — ٤٠٩ انظر : شرح الهداية .

(٢) انظر : شرح الهداية ، للمهدي ٤٨٩/٢ — ٤٩٠ .

(٣) الإتحاف ٤٠٩/٢ .

(٤) انظر : الموضح ، لابن أبي مريم ١٠٨٦/٣ .

(٥) انظر : روح المعاني ٧٦/٢٣ — ٧٧ .

(٦) رواه البخاري في كتاب الجهاد والسير ، باب الأسارى في السلاسل ٢٠/٤ ، وأبوداود في سننه ،

كتاب الجهاد ، باب في الأسير يوثق ، ٦٠٤/٢ ، حديث رقم ٢٦٧٧ ، وأحمد في

مسنده ٤٠٦/٢ ، وابن حبان في صحيحه ٣٤٣/٢ بلفظ "عجب ربنا من أقوام... رقم

الحديث ١٣٤ ، كلهم يرويه عن أبي هريرة .

والعجب من الله ليس كالعجب من المخلوق^(١) ، والله أعلم .
 وأما إنكار شريح فقد ردّ عليه إبراهيم النخعي حينما بلغه قوله ، وقال : إنما شريح
 شاعر ، يعجبه علمه ، كان عبدالله أعلم منه ، وكان يقرأ بالضم^(٢) .
 والحاصل أن هذه القراءة -قراءة الضم- قراءة صحيحة ثابتة لا منكرة كما قال
 شريح ، ولا إشكال فيها إذا أجريت على ظاهرها من إثبات صفة العجب لله تعالى دون
 تكييف ولا تحريف ، والله أعلم .

(١) ينظر : تفسير الطبري ٤٣/٢٣ ، وزاد المسير ٣٠٠/٦ ، وأضواء البيان ٦٨٠/٦ .

(٢) انظر : المحرر الوجيز ٣٤٠/٤ ، ومجموع الفتاوى ٢٢٩/٣ ، والبحر المحيط ٣٤٠/٧ .

قوله تعالى :

﴿سَلَامٌ عَلَىٰ إِيَّاسِينَ﴾ [الصافات: ١٣٠] .

قرأ نافع وابن عامر ويعقوب لفظ ﴿إِيَّاسِينَ﴾ ، بفتح الهمزة مع المد وكسر اللام مقطوعة من ﴿يَاسِينَ﴾ .

وقرأ الباقر بكسر الألف وسكون اللام موصولة بياسين^(١) .

الإشكال ووجهه :

استشكل جماعة من أهل العلم قراءة نافع ومن معه ، والذي حملهم على ذلك : إضافة « آل » إلى « ياسين » ، واسمه : « إلياس » و« إلياسين » حتى دفعهم ذلك إلى توجيه القراءة بتوجيه بعيد عن ماسيقت له الآيات ، وعن معنى القراءة الأخرى ، وسيأتي ذكر ذلك عند الكلام عن توجيه القراءة وإزالة الإشكال عنها^(٢) .

والإشكال -هنا- تفسيري .

وقراءة الجمهور لا تخلو من إشكال بسبب القراءة الأخرى .

التوجيه ورفع الإشكال :

أولاً : توجيه قراءة (آل ياسين) .

في تخريجها أقوال ، أكثر من استوعبها الإمام ابن القيم ، وسأعرض لذكرها بإيجاز .

الوجه الأول : أن يكون « ياسين » اسم أبيه ، فأضيف إليه « آل » كما يقال : آل محمد وآل إبراهيم .

الثاني : أن يكون المراد بياسين هذا إلياس المتقدم ، غير أن له اسمين : إلياس ، وياسين ، والمراد بآله : رهطه وقومه المؤمنون .

الثالث : أنه على حذف ياء النسب ، أصله : ياسيين ، وحذفت ياءه للتخفيف ؛ كما حذف في ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَىٰ بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٨] ، وآلهم : أتباعهم على دينهم .

الرابع : أن يكون « ياسين » هو القرآن ، وآله : هم أهل القرآن .

الخامس : أن يكون « ياسين » هو النبي ﷺ ، وآله : أتباعه وأقاربه .

(١) انظر : النشر ٣٦٠/٢ ، والإتحاف ٤١٤/٢ .

(٢) انظر : جلاء الأفهام ١٣٦-١٣٧ ، والتفسير القيم ٤١٧ .

السادس : أن «آل ياسين» هو إلياس نفسه ، أضيف آل إلى «ياسين» ، والمراد بالآل ياسين نفسه^(١) .

والراجح من هذه الأقوال ، وهو الذي به يرتفع الإشكال هو قول من قال : إن «ياسين» هو إلياس نفسه ، وله اسمان : إلياس ، وياسين ، أو تصرف في اسمه كما تصرف في جبريل ، ويكون على هذا قد وقع السلام على أهله وأتباعه المؤمنين ، والله أعلم .
ثانياً : توجيه قراءة الجمهور :

لفظ «إلياس» على قراءتهم إما أن يكون مفرداً ، وإما أن يكون جمعاً ، وفي كل من الاحتمالين وجهان :

فالوجهان الواردان على أنه مفرد ، هما :

١ - أنه اسم ثانٍ للنبي إلياس .

٢ - أنه لغة فيه كاللغات التي في جبريل وميكائيل .

والوجهان الواردان على أنه جمع هما :

١ - أنه جمع إلياس ، وأصله إلياسين يباء كالأعجميين ، ثم طرحت الياء المشددة

تخفيفاً ، والمراد : أشياعه وأتباعه^(٢) .

٢ - أن يكون جمعاً لـ «إلياس» محذوف الياء^(٣) .

والأرجح أن يكون «إلياسين» لغة في «إلياس» ، وقد جاءت قراءات من الشواذ

تؤيد أنه تصرف فيه ، كما تصرف في جبريل وميكائيل كقراءة من قرأ «إيليس»^(٤) ،

والقول بالجمع بعيد ؛ لأنه لو كان كذلك لعرف بالالف واللام^(٥) .

(١) المصدران السابقان .

(٢) انظر : مشكل مكّي ٦١٩ ، وجلاء الأفهام ١٣٦ ، وروح المعاني ١٤٢ .

(٣) انظر : جلاء الأفهام ١٣٦ ، والتفسير القيم ٤١٧ ، وروح المعاني ١٤٢ ، والفرق بينه وبين الذي

قبله أن الأول جاء منسوباً ، وهذا جمع بلا نسبة .

(٤) انظر : البحر المحيط ٣٥٩/٧ .

(٥) انظر : الكشف ٥٨/٤ .

قوله تعالى :

﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِينَ ﴾ [الصافات: ١٥٣] .

قرأ أبو جعفر لفظ ﴿ أَصْطَفَى ﴾ ، بهمزة وصل مكسورة ، وقرأ الباقرن بهمزة قطع

مفتوحة^(١) .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة الجمهور ، والهمزة للاستفهام في ﴿ أَصْطَفَى ﴾ .
وفي قراءة أبي جعفر إشكال من جهة المعنى والتركيب ، وقد ضعفها الزمخشري ،
وبيّن وجه الضعف والإشكال فيها ، فقال : « والذي أضعفها : أنّ الإنكار قد اكتنف هذه
الجملة من جانبيها ، وذلك قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ ، و﴿ مَا لَكُمْ كَيْفَ

تَحْكُمُونَ ﴾ ، فمن جعلها للإثبات فقد أوقعها دخيلة بين نسيين^(٢) .

وقوله : « والذي أضعفها ... » هو وجه الإشكال .

التوجيه ورفع الإشكال :

قول الزمخشري : « من جعلها للإثبات فقد أوقعها دخيلة بين نسيين » دعوى مردودة
تصدّى لها أبو حيان ، فقال : « ليست دخيلةً بين نسيين ، بل لها مناسبة ظاهرة مع
قولهم : ﴿ وَلَدَ اللَّهُ ﴾ ، وأما قوله : ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ ، فهي جملة اعتراض بين مقالتي

الكفر ، جاءت للتشديد والتأكيد في كون مقالتهم تلك هي من إفكهم^(٣) .

وهذا أحد الوجوه التي خرّجت عليها القراءة ، وتقريب هذا الوجه للذهن : أن
يقال : أصل الكلام : (من إفكهم ليقولون ولد الله اصطفى البنات) واعتراض بين
الجمليتين ﴿ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ ، وجاءت هذه الجملة لتشدّد الإنكار عليهم ، وللتأكيد على
أن مقالتهم الأولى من إفكهم .

الوجه الثاني : أن يقال : أصل الكلمة بالاستفهام كما في القراءة الثانية ، ولكن
حذفت همزة الاستفهام للتخفيف .

الوجه الثالث : أن يقدر قبلها محذوف تقديره : وإنهم لكاذبون في قولهم : اصطفى

البنات

(١) انظر : المبسوط ٣١٧ ، والنشر ٣٦٠/٢ ، والبدور ٢٧١ .

(٢) الكشف ٦١/٤ ، وانظر : حاشية الشهاب ٣٩٨/٦ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٣٦١/٧ .

الوجه الرابع : أن يكون بدلاً من قولهم : ولد الله ، ويكون الكلام على هذا النحو :
 ألا إنهم من إفكهم ليقولون ... اصطفى البنات على البنين^(١) ، وأجمل الألوسي الكلام
 المتقدم ، وذكر الراجح ، فقال : « وخرّجت على حذف أداة الاستفهام لدلالة أم بعد ، وإن
 كانت منقطعة غير معادلة لها ؛ لكثرة استعمالها معها ، وجوز إبقاء الكلام على الإخبار إما
 على إضمار القول ، أي : لكاذبون في قولهم : اصطفى الخ ، أو يقولون : اصطفى الخ -
 على ما قيل - ، أو على الإبدال من قولهم : ولد الله أو الملائكة ولد الله ، وليس دخیلاً بين
 نسيين ، والأولى التخریج على حذف الأداة وحسم البحث فتأمل »^(٢) .

(١) انظر : روح المعاني ١٥٠/٢٣ .

(٢) روح المعاني ١٥٠/٢٣ ، وانظر حاشية الشهاب ٦/٣٩٨-٣٩٩ .

سورة ص

قوله تعالى :

﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ ﴾ [ص: ٨٤] .

قرأ عاصم وحمزة وخلف بالرفع في لفظ ﴿ فَالْحَقُّ ﴾ .

وقرأ باقي العشرة بالنصب^(١) .

الإشكال ووجهه :

والإشكال هنا في قراءة من قرأ بالنصب ، أعني : قراءة غير عاصم وحمزة

وخلف^(٢) .

وربما أشكل على بعضهم قراءة الرفع : لما سوف أذكره ، وهو إشكال إعرابي .

ووجه الإشكال في قراءة النصب متمثل في أنه لا عامل - في الظاهر - ينصب كلمة

« الحق » الأولى .

وقراءة الرفع فيها بعض إشكال من حيث تعيين لقب الكلمة الإعرابي ، هل هو مبتدأ

أم خبر أم ماذا؟ ثم ما المحذوف؟ وماتقديره؟

التوجيه ورفع الإشكال :

خرَّج العلماء قراءة النصب على أوجه ، إليك خلاصتها :

الأول : أنه منصوب على الإغراء ، والتقدير : فالزموا الحق .

ثانيها : أنه منصوب بفعل مضمر من لفظ الحق ، والتقدير : أحيق الحق^(٣) .

ثالثها : أنه منصوب بنزع الخافض ، والتقدير : أقسم بالحق لأملأن وفو الحق ، ثم

حذف الحرف ، كما تقول : لله لأفعلن ، تريد : والله لأفعلن^(٤) .

(١) انظر : الإرشاد ص ٥٢٦ ، والإتحاف ٢/٤٢٥ .

(٢) انظر : الموضح ٣/١١٠٧ ، وابن جرير ٢٣/١٨٧ ، والدر المصون ٩/٤٠٠ .

(٣) انظر : مشكل مكّي ٦٢٨ ، وإعراب العكبري ٢/١١٠٧ ، والموضح ٣/١١٠٧ ، والمحرر

الوجيز ٤/٥١٦ ، والمساعد لابن عقيل ٢/٣٠٥ .

(٤) المساعد ، لابن عقيل ٢/٣٠٥ .

رابعها : أنه منصوب على أنه مصدر مؤكد لمضمون الجملة ، وهذا القول للفراء^(١) .
وتعقبه أبو حيان بقوله : « وهذا المصدر الجائي توكيداً لمضمون الجملة ، لا يجوز تقديمه عند جمهور النحاة ، وأنه مخصوص بالجملة التي جزءاها معرفتان جامدان جموداً محضاً »^(٢) .

والجملة التي أكدها المصدر في قول الفراء هي جملة « لأملأن جهنم » ، وهي بعد كلمة « فالحق » التي هي المصدر المؤكد عنده .
والمعنى : لأملأن جهنم حقاً ، ووجود الألف واللام لا يمنع ذلك ؛ لأن وجودها وطرحها سواء ، والله أعلم .

وقد ذكر هذه القراءة بعينها ابن هشام ، فقال :
« مسألة : علام انتصب الحقان في قوله تعالى : ﴿ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ ﴾ ؟
الجواب : الحق الأول : منصوب بنزع الخافض ، والحق الثاني : منصوب بالفعل الذي بعده ، ولأملأن : جواب القسم ، والجملة بينهما معترضة ، لتقوية الكلام ، والتقدير : أقسم بالحق لأملأن جهنم ، وأقول الحق »^(٣) .

وجواب ابن هشام موافق للوجه الثالث المتقدم .
وأما قراءة الرفع فقد وجهت بتوجيهات أربعة :
الأول : أن يكون مبتدأ خبره مضمّر ، والتقدير : فالحق مني أو فالحق أنا^(٤) .
الثاني : أن يكون خبراً حذف مبتدؤه ، والتقدير : فهذا الحق أو فأنا الحق^(٥) .
الثالث : أن يكون مبتدأ خبره « لأملأن » قاله ابن عطية ، قال : « لأن المعنى أن أملأ »^(٦) .

-
- (١) انظر : معاني القرآن ٤١٣/٢ .
(٢) البحر المحيط ٣٩٣/٧ .
(٣) أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن ٤ .
(٤) انظر : البحر المحيط ٣٩٣/٧ ، والدر المصون ٤٠١/٩ .
(٥) انظر : الحجة ، لابن خالويه ٣٠٧ ، ومشكل مكّي ٦٢٩ ، وانظر : التسهيل ، لابن جزي ١٨٩/٣ ، والبيان ، لابن الأنباري ٣٢٠/٢ .
(٦) المحرر الوجيز ٥١٦/٤ .

وتعقبه أبو حيان بما يطله ^(١).

وقال السمين : « وتأويل ابن عطية صحيح من حيث المعنى ، لا من حيث

الصناعة » ^(٢) .

الرابع : أنه مبتدأ خبره مضمّر ، تقديره : فالحق قسمي ، و« لأملأن » جواب القسم ^(٣) .
وحاصل هذه الأربعة : أن لفظ « فالحق » على قراءة الرفع إما أن يكون مبتدأ أضرر
خبره ، والتقدير : فالحق مني ، أو فالحق أنا ، أو قسمي ، أو أن يكون خبره لأملأن .
وإما أن يكون خبراً حذف مبتدؤه ، والتقدير : فهذا الحق أو فأنا الحق .

الترجيح :

أما قراءة الرفع ، فالراجح -عندي- أن يكون « فالحق » مبتدأ حذف خبره ، والقول
بحذف الخبر أولى من القول بحذف المبتدأ ؛ لأن الخبر تبع للمبتدأ متمم له ، والأصل أن
يذكر ما هو أصل .

وأما قراءة النصب فالأقرب للرجحان هو ما اختاره ابن هشام من القول بنصبه على
نزع الخافض ، والمعنى : أقسم بالحق وأقول الحق ، وجواب القسم : لأملأن ، ولا دليل
عندي على رجحانه إلا كونه أقرب إلى الذهن ، وأنأى عن التكلف ، وأكثر انقياداً لقواعد
العربية ، والله أعلم .

(١) انظر : البحر ٣٩٣/٧ .

(٢) الدر المصون ٤٠٢/٩ .

(٣) انظر : المصدر السابق ، وجعله السمين وجهاً مستقلاً ، وهو قريب من الأول .

سورة الزمر

قوله تعالى :

﴿ أَمِنْ هُوَ قَائِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [الزمر: ٩] .

قرأ نافع وابن كثير وحزمة بتخفيف الميم في ﴿ أَمِنْ ﴾ ، وقرأ الباقون من العشرة

بالتشديد^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة التخفيف : إشكال ، جعل الأخفش وأباحاتم يردّان القراءة بها^(٢) ،

والإشكال هنا لغويّ .

ووجهه عندهما : أن الاستفهام إنما يُتبدأ ما بعده ، ولا يحمل على ما قبله ، وهذا

الكلام على هذه القراءة ليس قبله شيء يُحمل عليه إلا في المعنى^(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

لتوجيه هذه القراءة وتخليجها وجهان :

أحدهما : أن الهمزة للاستفهام دخلت على « من » التي بمعنى : الذي ، والاستفهام

للتقرير ، ومقابلته محذوف ، تقديره : أمن هو قانت لله كمن جعل لله أنداداً ، أو يكون

التقدير : أهذا القانت خير أم الكافر المخاطب بقوله : ﴿ قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قَلِيلًا ﴾ ، ويدل

عليه قوله : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ .

أو يكون التقدير : أمن هو قانت كغيره ، والمحذوف في هذا وفي الأول قليل ، فكانا

(١) انظر : المبسوط ٣٢٥ ، والنشر ١٤٠/٢ ، ١٤١ .

وأصل : "أَمِنْ" في قراءة التشديد : أم من ، أدغمت "أم" في "من" الموصولة ، وأضمر لأم معادل

قبلها ، والتقدير : العاصون ربهم خير أم من هو قانت آناء الليل. انظر : زاد المسير ٤٤/٧ ،

والبحر ٤٠٢/٧ ، وتفسير ابن كثير ٨١/٦ .

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ٩٣/٦ ، والمحزر الوجيز ٥٢٢/٤ ، والبحر المحيط ٤٠٢ ، والدر

المصون ٤١٥/٩ .

(٣) انظر : الحجة لأبي علي ٩٣/٦ .

أولى .

ومن حذف المعادل للدلالة قول الشاعر^(١) : [الطويل]

دعاني إليها القلب إنني لأمرها

سميعٌ فما أدري أرشد طلابها

يريد : أرشد طلابها أم غي .

الثاني : أن تكون الهمزة للنداء ، و« من » منادى ، ويكون المنادى هو : النبي ﷺ ،

وهو المأمور بقوله : ﴿ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ، كأنه قال :

يا من هو قانت قل كذا وكذا^(٢) .

وهذا الوجه ضعفه أبوحيان^(٣) ، وضعفه قبله أبو علي الفارسي^(٤) .

ووجه التضعيف عندهما : أنه أجنبى مما قبله ، ومما بعده .

ورد قولهما السمين بأنه ليس أجنبى مما بعده ؛ لأن المنادى هو المأمور بالقول^(٥) .

ولعل الراجح - والله أعلم - هو الوجه الأول ؛ لقوته وكثرة القائلين به ، وموافقة معناه

للقراءة الأخرى .

(١) قائله : رويشد بن كثير ، وهو في الحماسة ١٠٢/١ ، وتفسير القرطبي ٢٥٨/٢ .

(٢) انظر : تفسير السمرقندي ١٤٥/٣ ، والدر ٤١٥/٩ .

(٣) البحر ٤٠٢/٧ .

(٤) الحجة ٩٣/٦ .

(٥) الدر المصون ٤١٥/٩ .

قوله تعالى :

﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: ٢٩] .

قرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب ﴿ وَرَجُلًا سَالِمًا ﴾ ، بألف بعد السين مع كسر اللام ، وقرأ الباقون بترك الألف وفتح اللام^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة من قرأ ﴿ سَلَمًا ﴾ ، بحذف الألف وفتح اللام إشكال معنوي .
وجهه : أن السالم -هنا- ضد المشترك فيه ، والسَّلَم : ضد الحرب ، ولا معنى للحرب هنا ، ولا للسلم الذي هو ضد الحرب ، ومن ثم رجح أبو عبيد قراءة أهل مكة والبصرة معلاً بهذا التعليل^(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

الاحتجاج الذي أورده أبو عبيد مستشكلاً به هذه القراءة غير لازم للأمريين الآتين :
الأول : (السَّلَم) بفتح السين واللام له أكثر من معنى ، وما كان له معانٍ متعددة لم يجز قصره على بعض معانيه إلا بدليل ، ولا يجوز كذلك إخراج معنى من معانيه إلا بدليل .

ولفظ (السلم) بهذا الضبط له معنيان :

أحدهما : بمعنى الصلح ، كالسَّلَم والسَّلام .

ثانيهما : مصدر سَلِمَ ، يقال : سَلِمَ سِلْمًا ، وَسَلَمًا ، كَرَبِحَ رِبْحًا وَرَبِحًا^(٣) .

الثاني : أنه يجوز الحمل على المعنى الأول الذي هو ضد الحرب ؛ لأن الذي يكون بين شركاء متشاكسين غرضة لما يضاد الصلح ، ومن ملك رجلاً لا شركة فيه يكون بعيداً من ذلك قريباً من السَّلَم ، والله أعلم .

(١) انظر : المبسوط ٣٢٢ ، والنشر ٣٦٢/٢ .

(٢) انظر : إعراب النحاس ١٠/٤ .

(٣) انظر : بصائر ذوي التمييز ٢٥٤/٣ .

قوله تعالى :

﴿لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣] .

قرأ أبوعمر والكسائي ويعقوب وخلف بكسر النون من ﴿تَقْنَطُوا﴾ ، وقرأ الباقون

من العشرة بالفتح .

وفي قراءة الفتح إشكال عربي ، تقدم ذكره والجواب عنه مفصلاً في موضع سورة

الحجر .

سورة غافر

قوله تعالى :

﴿ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴾ [غافر: ٣٧] .

قرأ حفص وحده بالنصب في (فأطلع) ، وقرأ الباقر بالرفع^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة حفص إشكال إعرابي .

ووجه الإشكال : أن الفعل المقترن بالفاء لا ينصب في مثل هذا ؛ لأن « لعل » تفيد

الترجي ، والترجي لا يستدعي نصب الفعل المقترن بالفاء ، وهو المشهور عند البصريين^(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

خرج العلماء قراءة النصب تخريجات على مذهب البصريين والكوفيين ، وهي ثلاثة :

الأول : أن الفعل « فأطلع » منتصب لأنه واقع في جواب الترجي في « لعل » تشبيهاً

للترجي بالتمني ، وهو مما جوزه الكوفيون ، واستشهدوا على صحة هذا الوجه بقراءة

النصب^(٣) في ﴿ وَمَا يُذَرِّبُكَ لَعَلُّهُ يَزْكِي . أَوْ يَذْكُرُ فَتَنْفَعُ الذِّكْرَى ﴾ [عبس: ٣، ٤]^(٤) .

وهذا الوجه لا ينتهز إلا على مذهب الكوفيين .

الثاني : أنه جواب الأمر في قوله : « ابن لي » نصب بأن المضمرة بعد الفاء على

الجواب ، على حد قول الشاعر^(٥) :

ياناق سيري عنقاً فسيحاً # إلى سليمان فنستريحاً^(٦) .

الثالث : أن يكون معطوفاً على التوهم ، أي : توهم أن الفعل « أبلغ » الواقع بعد لعل منصوب

(١) انظر : التعبير ١٧٤/٢ .

(٢) انظر : الدر المصون ٤٨٢/٢ .

(٣) هي قراءة عاصم . انظر : التعبير ١٧٤/٢ .

(٤) انظر : الفريد ٢١٣/٤ ، وإعراب العكبري ١١٢٠/٢ .

(٥) قائله : أبو النجم ، كما في الكتاب ٤٢١/١ .

(٦) انظر : إعراب العكبري ١١٢٠/٢ ، والدر المصون ٤٨٢/٠ ، وفيه الاستشهاد بالبيت المذكور .

بأن ، لأن « لعلّ » جاءت كثيراً مقترنة بأن ، فنصب الفعل « فأطلع » على ذلك التوهم^(١) .
 قلت : وهو مما ينزه عنه كتاب الله ، وفي الوجه الأول والثاني ما يغني عن مثله ،
 والوجه الذي لا اعتراض عليه هو الثاني .

(١) انظر : الدر المصون ٩/٤٨٢ .

سورة الشورى

قوله تعالى:

﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَخِصٍ﴾ [الشورى: ٣٥].

قرأ أبو جعفر ونافع وابن عامر ﴿وَيَعْلَمُ﴾، بالرفع، والباقون بالنصب^(١).

الإشكال ووجهه:

الوجه في قراءة الرفع واضح جدًا لا إشكال فيه، وهو يحتمل الاستئناف بجملة

اسمية، أي: وهو يعلم، أو فعلية^(٢).

وفي قراءة النصب إشكال إعرابي، ونصّ على الإشكال فيها أبو شامة وغيره^(٣).
 ووجهه: أن النصب لا يكون إلاّ بأداة ناصبة، وليس في الكلام أداة نصب، والكلام
 الذي قبل هذا الفعل فيه فعل مجزوم لامنصوب، ومن ثمّ استبعدها سيبويه، وشبهها في

البعد بقول الشاعر^(٤): [الوافر]

سأترك منزلي لبني تميم # وألحق بالحجاز فاستريحاً

وقوله^(٥): [الطويل]

ومن يغترب عن قومه لا يزل يرى

(١) انظر: المبسوط ٢٣٢، والتجوير ١٧٧.

(٢) انظر: الحجة لأبي علي ١٣٠/٦، إبراز المعاني ١٥٠/٤، والدر المصون ٥٥٨/٩، وأشار إلى عدم الإشكال فيها.

(٣) انظر: إبراز المعاني ١٥٠/٤، والدر المصون ٥٥٨/٩.

(٤) نسبه في الخزائن ٦٠٠-٦٠١/٣، إلى المغيرة بن جنباء بن عمرو الحنظلي، وكذلك المقاصد النحوية ٣٩٠/٤، واستشهد به ابن جني في المحتسب ١٩٧/١ غير منسوب، ومحل الشاهد قوله: فاستريحاً، نصبه بأن مقدرة بعد الفاء.

(٥) قائله: الأعمش ميمون بن قيس، انظر ديوانه ١٤ بلفظ قريب في البيت الأول، وهو في إعراب النحاس غير منسوب ٢٠٤/٣، وككب: جبل بمكة، والنار: خير يكن، والشاهد فيه نصب "تدفن" على إضمار "أن"، وضبطها في اللسان (وتدفن) بالرفع.

مصارع أقوامٍ مَجْرَأً وَمَسْحَبًا

وتدفن منه الصَّالِحَاتُ وَإِنْ يُسَيءُ

يكن - ما أساء - النَّارَ فِي رَأْسِ كَبْكَبَا^(١) .

التوجيه ورفع الإشكال :

ذكر أهل الاحتجاج والإعراب في تخريجها وجوهاً :

الأول : أن يكون النصب على الصرف^(٢) ، ومعنى الصرف : أن المعنى كان على

جهة ، ثم صرف إلى غيرها ، فيتغير الإعراب من أجل ذلك الصرف^(٣) .

الثاني : أن يكون النصب على إضمار « أن » ، لأن قبلها جزاء نقول : ما تفعل أفعل

مثله وأكرمك^(٤) .

الثالث : أنه منصوب بواو الصرف ، وهو قول للكوفيين ، يعنون بذلك ان الواو هي

الناصبية لا « أن » المضمرة بعدها^(٥) .

رابعاً : أن يكون منصوباً عطفاً على تعليل محذوف ، تقديره : ليتنقم منهم ويعلم

الذين ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَلَنَجْعَلَنَّ آيَةً لِلنَّاسِ ﴾ [مريم: ٢١] ، قاله الزمخشري^(٦) .

(١) انظر : الكتاب ٩٣، ٩٢/٣ .

(٢) بيان ذلك أن يقال : كان العطف يقتضي جزم ﴿ وَيَعْلَمَ ﴾ ، على العطف ، لكن قصد معنى آخر يتعين من أجله النصب ، وهو معنى الاحتجاج ، أي : يقع الإهلاك والعلم معاً مقترنين ، وهي كقوله تعالى : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ ﴾ [آل عمران: ١٤٢] ، أي : يعلم المجاهدين والصابرين معاً . وانظر : الإبراز ١٥٠/٤ - ١٥١ ، ونسب هذا القول لأبي عبيد .

(٣) انظر : معاني القرآن للفراء ٢٤/٣ ، وإبراز المعاني ١٥٠/٤ ، والدر المصون ٥٥٨/٩ .

(٤) انظر : الحجة لأبي علي ١٣٠/٦ - ١٣١ ، والكشاف ٢٢١/٤ ، والإبراز ١٥١/٤ ، والدر ٥٠٩/٩ .

(٥) انظر : الإنصاف : مسألة ٧٥-٧٦ ، والدر المصون ٨٥٥/٩ ، وعزاه إلى الكوفيين ، ومعنى الصرف هنا وهناك بعبارة أوجز مما قبل : صرف العطف على اللفظ إلى العطف على المعنى ، انظر : الدر ٥٥٨/٩ .

(٦) انظر : الكشاف ٢٢١/٤ ، وتعقبه في البحر ٤٩٨/٧ بأنه يبعد ، لأنه ترتب على الشرط إهلاك قوم ونجاة قوم فلا يحسن أن يكون التقدير : ليتنقم منهم .

الترجيح :

والراجح الأول لعدم التقدير فيه ، ولرجحانه ذكره أكثر من عني بتخريج هذه القراءة في صدر الوجوه المذكورة في تخريجها ورجحه أبوشامة رحمه الله^(١) .

قلت : لعلّ الصواب أن يكون التقدير : ليحزيهم ويعلم الذين .. لصلوحه للهالك والناجي ، والله أعلم .

(١) انظر : الإبراز ٤/ ١٥٠ .

سورة الزخرف

قوله تعالى :

﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧] .

في ﴿يَصِدُّونَ﴾ قراءتان :

- قراءة : بضم الصاد ، قرأ بها نافع وابن عامر والكسائي ، وأبو جعفر ، وخلف .

- وقراءة : بالكسر للباقيين من العشرة^(١) .

الإشكال ووجهه :

من جملة وجوه الإشكال في القراءة أن ينقل عن إمام معتبر أنه طعن فيها أو ضعفها

أو استبعدها .

وقراءة الضم -في هذه الآية- نقل عن ابن عباس أنه لحن من قرأ بها .

أخرج عبد بن حميد وابن المنذر عن سعيد بن معبد بن أخي عبيد بن عمير الليثي -

رضي الله عنه- قال : قال لي ابن عباس : ما لعمرك يقرأ هذه الآية ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ

يَصِدُّونَ﴾ ، إذا هم يهيجون إذا هم يضجون^(٢) .

وفي سياق آخر : أن ابن عباس لقي ابن أخي عبيد بن عمير ، فقال : إن ابن عمك

لعربي ، فماله يلحن في قوله : ﴿إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ ، إنما هي يَصِدُّونَ^(٣) .

فهذه القراءة -كما ترى- قد لحنها وردّها ابن عباس -رضي الله عنه- فيما روي عنه

فيما سبق .

فما الجواب عن ما قال ابن عباس؟ وكيف تخرّج القراءة؟ .

التوجيه ورفع الإشكال :

يرتفع الإشكال عن هذه القراءة بأربعة أوجه :

الأول : الأثر الذي ينتهي إسناده إلى ابن عباس لا يصح بهذا الإسناد ؛ لأن سعيد بن

مجهول .

(١) انظر : الإرشاد ٥٤٨ ، والتحبير ١٧٨ .

(٢) انظر : الدر المنثور ٢٠/٦ .

(٣) الفراء في معاني القرآن ٢٦/٣ - ٢٧ .

الثاني : لو ثبت ذلك عن ابن عباس -وهو لا يثبت- لم يكن في ذلك حجة ؛ لأنه لم يبلغه تواترها^(١) .

الثالث : خفاء بعض وجوه اللغة ومعانيها وارد على ابن عباس وعلى غيره ، لسعة معانيها وكثرة وجوهها ، وتعذر الإحاطة بها .
وقد حكى ابن عباس ما يؤيد هذا فقال :
« كنت لا أدري مفاطر السموات والأرض ، حتى أتاني أعرابيان يختصمان في بئر ، فقال أحدهما لصاحبه : أنا فطرتها ، أي : بدأتها »^(٢) .

الرابع : الكسر والضم في ﴿ يَصْدُ ﴾ لغتان صحيحتان كعكف يعكف ويعكف ، وعَرَشَ : يعرِسُ ويعرُشُ ، وقد أثبت النقلة الأثبت كلا الوجهين بلا نكير على أنهما بمعنى واحد^(٣) .

وقيل : الكسر بمعنى : يَضْحُجُونَ .
والضم بمعنى : يُعْرَضُونَ^(٤) .
قال أبو عبيدة : « من كسر الصاد ، فمجازها : يَضْحُجُونَ ، ومن ضمها ، فمجازها : يعدلون »^(٥) .

فإن قيل : لو صحت قراءة يَصْدُونَ بالضم على معنى يعرضون ، لقال : إذا قومك عنه يَصْدُونَ ، ولم يقل منه .
والجواب على ذلك أن هذا لا يلزم ؛ لأن معنى « منه يَصْدُونَ » : من أجله يُعْرَضُونَ ، يقال : أعرض من أجل كذا وصدّ من أجله^(٦) . والله أعلم .

(١) انظر : البحر المحيط ٢٤/٨ .

(٢) تفسير ابن كثير ٥٦٧/٥ .

(٣) نقل ذلك عن الكسائي . انظر : القرطبي ١٠٣/١٦ ، والبحر المحيط ٢٤/٨ ، ونسبه أيضاً إلى الفراء .

(٤) انظر : صحاح الجوهري (صَدَدَ) ، والأفعال ، لابن القطاع ٢٥٢/٢ ، والبحر المحيط ٢٤/٨ ، والمصباح المنير ، للفيومي ٣٥٨/١ ، وتاج العروس (صدد) .

(٥) مجاز القرآن ٢٠٥/٢ .

(٦) انظر : معاني القرآن ، للنحاس ٣٧٧/٦ .

قوله تعالى :

﴿وَقِيلَ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الزخرف: ٨٨] .

اختلف في ﴿وَقِيلَ﴾ ، فقرأه عاصم وحمزة بخفض اللام وكسر الهاء مع الصلّة

يباء^(١) .

والباقيون من العشرة قرءوا بفتح اللام وضمّ الهاء وصلتها بواو^(٢) .

وكلتا القراءتين فيهما إشكال من حيث الإعراب .

وجه الإشكال :

ووجه الإشكال : أن كلاً من النصب والجرّ فيهما عامله غير واضح ، وشأن المعطوف أن يلي ما قبله ، وما قبله وهو ﴿فَأَنِّي يُؤْفَكُونَ﴾ لا يصلح أن يكون معطوفاً عليه ، ومن ثمّ اختلف أهل التوجيه والإعراب في تعيين ما عطف عليه هذا اللفظ اختلافاً شديداً .

التوجيه ورفع الإشكال :

أما قراءة النصب : ففيها أوجه :

أولها : أنه عطف على قوله : ﴿سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ﴾ [الزخرف: ٨٠] ، أي : نسمع

سرهم ونجواهم ونسمع قوله .

ثانيها : أنه منصوب على المصدر ، ويضمّر له ناصب ، والمعنى : وقال قيله ، واقتصر

على هذين الوجهين ابن جرير في تفسيره^(٣) .

ثالثها : أن يكون معطوفاً على موضع ﴿السَّاعَةِ﴾ ؛ لأنه في موضع نصب ،

والمعنى : وعنده أن يعلم الساعة ويعلم قيله^(٤) .

رابعها : أن يكون معطوفاً على مفعول ﴿يَكْتُبُونَ﴾ ، والتقدير : ورسّلنا لديهم

(١) انظر : السبعة ، لابن مجاهد ٥٨٩ ، والتيسير ١٦١ ، والإتحاف ٢/٤٦٠-٤٦١ .

(٢) انظر : المبسوط ٣٣٦ ، والإتحاف ٢/٤٦٠-٤٦١ .

(٣) ١٠٦/٢٥ ، وانظر لكلا الوجهين : الحجة ، لأبي علي ١٦٠/٦ ، وابن زنجلة ٦٥٥ ، ومشكل

مكي ٦٥١-٦٥٢ ، وحاشية الشهاب على البضاوي ٤٥٥/٧ ، والإتحاف ٢/٤٦١ .

(٤) انظر : الحجة لأبي علي ١٦٠/٦ ، ومشكل مكي ٦٥٢ ، وشرح الهداية ٥١٠/٢ ، وإعراب

النحاس ٤/١٢٣ .

يكتبون ذلك وقيله ، أي : يكتبون قبله^(١) ، قال الآلوسي : « وليس بشيء »^(٢) .
 خامسها : أنه معطوف على مفعول ﴿يَعْلَمُونَ﴾ ، كأنه قال : وهم يعلمون الحق ويعلمون قبله ، قال أبو حيان : « وهو قول لا يكاد يعقل »^(٣) .
 سادسها : أن يكون منتصباً بإضمار فعل ، والتقدير : الله يعلم قيل رسوله ، وهو محمد عليه الصلاة والسلام .
 سابعها : أن ينتصب على محل ﴿بِالْحَقِّ﴾ ، أي : شهد بالحق وبقبله .
 ثامنها : أن يكون منتصباً على حذف حرف القسم وهو كقول الشاعر^(٤) : [الوافر]
 إذا ما الحُبزُ تأدّمه بلحمٍ # فذاك - أمانة الله - الثريد^(٥) .
 هذه ثمانية أوجه هي أقصى ما وجدته في كتب التوجيه والإعراب والتفسير ، وقد ذكرتُها مرتبةً على حسب أوليّتها عندي .
 وأمّا قراءة الجر : ففيها وجهان :
 أولهما : أن يكون معطوفاً على لفظ ﴿السَّاعَةِ﴾ ، والمعنى : وعنده علم الساعة وعلم قبله^(٦) .

ثانيهما : أن الواو للقسم ، ولفظ ﴿قِيلَ﴾ ، مجرور به^(٧) ولم أجد غير هذين الوجهين فيما طالته يدي من كتب التوجيه والإعراب والتفسير .
 وقد اختلف في جواب القسم ، ف قيل : مذكور ، وهو قوله : ﴿إِنَّ هَؤُلَاءِ﴾ ،

(١) انظر : البحر المحيط ٣٠/٨ ، والدر المصون ٦١٢/٩ .

(٢) روح المعاني ١٠٩/٢٥ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٣٠/٨ .

(٤) البيت في اللسان مادة (أ د م) ، وشواهد الكشاف ٣٦٤/٤ ، ولم أعثر على قائله ، وروح المعاني ١٠٩/٢٥ .

(٥) انظر : الدر المصون ، للسمين ٦١٢/٩ .

(٦) انظر : حجة أبي علي ١٥٩/٦ ، ومشكل مكّي ٢٨٥/٢ ط مجمع اللغة بدمشق ، وشرح الهداية ٥١٠/٢ ، والبحر المحيط ٣٠/٨ ، والضمير في (وقيله) يعود على محمد أو عيسى عليهما السلام .

(٧) ذكره الرمخشري في الكشاف ٢٦١/٤ ، ولم أر من ذكره قبله ، وانظر : إعراب العُكْبَرِي ١١٤٣/٢ ، وأشار الشنقيطي إلى بعده في أضواء البيان ٣١٣/٧ .

وقيل : غير مذكور ، والتقدير : لأفعلن بهم ما أريد .
ثم رأيت وجهاً ثالثاً وهو : أن يكون معطوفاً على لفظ ﴿بِالْحَقِّ﴾ ، والمعنى : إلا
من شهد بالحق وبقيه .

وهذا الوجه هُديت إليه بعد التأمل وقبل العثور عليه في تفسير ابن جُزَيٍّ ، وكنت
على غير ثقة من استقامته ؛ لأنني لم أر من ذكره حتى رأيت في كتاب « التسهيل »^(١)
ففرحت به ؛ جنفاً عن الولوج في وحشة الشذوذ بقول لم أسبق إلى القول به .

الترجيح :

جميع الوجوه المتقدمة في قراءة النَّصْب لا يخلو كل وجه منها من أحد أمرين أوهما
معاً :

أولهما : بُعد العامل .

ثانيهما : بُعد المعنى وإن قرب العامل .

والوجه الثالث : وهو القول بالعطف على موضع الساعة وجه قريب في اللفظ
والمعنى ، واتفق على ذكره كل من عرض لتوجيه القراءة .
وهو متفق أيضاً مع أحد وجوه قراءة الجرّ . وهو العطف على لفظ الساعة ، فيكون
تقدير الكلام على كلتا القراءتين : وعنده علم الساعة وقيله ، والله أعلم .

(١) انظر : التسهيل في علوم التنزيل ٣٤/٤ .

سورة الجاثية

قوله تعالى :

﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ . وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ [الجاثية: ٤] .

قرأ حمزة والكسائي ويعقوب بالنصب فيهما ، وقرأ الباقر بالرفع^(١) .

الإشكال ووجهه :

أما قراءة الرفع -في الموضعين- فيبينة ، لاحتجاج إلى احتجاج ولا إلى تمحل .
وأما القراءة بالنصب ففيها إشكال إعرابي ، ومحلّه الموضع الثاني ، أعني : قوله تعالى : ﴿ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ ... آيَاتٌ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ .

ومن أهل اللغة من قال : من قرأ هذا الموضع بالنصب فقد لحن^(٢) .
ووجه الإشكال : أن لفظ ﴿ وَاخْتِلَافِ ﴾ ، معطوف على عاملين هما (إنّ) و(في) ،
والعطف على عاملين مما يمنعه جماعة من النحاة وهو كقولك : إن في الدار زيداً والحجرة
عمراً .

ووجه المنع : أن الواو في المثال يلزم أن تكون رافعة ناصبة في وقت واحد ، وهو
غير مقبول ، بخلاف ما لو كان العطف على عامل ، نحو : مررت بزيد وعمرو ، وإن زيداً
منطلق وعمراً فالواو نصبت كما نصبت (إنّ)^(٣) .

وبيان ذلك في قراءة النصب التي نحن بصدد تخريجها أن يقال : الواو في
﴿ وَاخْتِلَافِ ﴾ ، عاطفة على ﴿ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ ، المتقدم ، وهي في نفس الوقت عاطفة
لفظ ﴿ آيَاتِ ﴾ ، في آخر الآية على ﴿ لآيَاتِ ﴾ ، المتقدمة ، وبهذا تكون الواو قد عطفت
مجروراً ومنصوباً على عاملين مختلفين ، أحدهما عامل جر والآخر عامل نصب . وهو مما

(١) انظر : التجميع ١٧٩ ، والنشر ٣٧١/٢ .

(٢) انظر : إعراب النحاس ١٤١/٤ ، وعزا مثل ذلك التلحين إلى محمد ابن يزيد المبرّد .

(٣) انظر : أصول ابن السراج ٦٩/٢ .

يرفضه كثير من نحاة البصرة^(١) ، وقال بعضهم : لا يجوز في ﴿آيات﴾ ، في قوله : ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٌ﴾ ، إلا الرفع^(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه القراءة لقوة الإشكال فيها ومسيس الحاجة إلى تخريجها أشار الشاطبي -على غير العادة- إلى الوجه المختار في تحليلها ، فقال :

معاً رفع « آيات » على كسرة شفا

و(إن) و(في) أضمر بتوكيدٍ أولاً

ومعنى البيت : قرأ حمزة والكسائي لفظ ﴿آيَاتُ لِقَوْمٍ﴾ ، في الموضعين بالنصب ،

وأمر بإضمار (إن) و(في) معاً^(٣) .

وهو بهذا يشير إلى وجهين في تخريج القراءة :

الأول : إضمار (إن) و(في) .

والثاني : النصب لـ ﴿لَايَاتٍ﴾ ، على التوكيد ، وسوف يأتي بسط ذلك قريباً .

خلاصة ما قيل فيها من تخريج في أربعة أوجه :

الأول : أن تكون (آيات) الثالثة منصوبة على البدل من (آيات) الأولى ، ولا يلزم من

ذلك العطف على عاملين حيثئذ^(٤) .

الثاني : أن لفظ ﴿اِخْتِلَافٍ﴾ ، معطوف على ﴿السَّمَوَاتِ﴾ ، ولفظ ﴿آيَاتٍ﴾ ،

منصوب على التكرار ؛ لأن الكلام لما طال حسن التكرار .

وهذا التكرار للتوكيد ، وليس فيه حيثئذ عطف على عاملين أيضاً^(٥) .

الثالث : أن يكون منصوباً بالعطف على اسم (إن) في ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ

لَايَاتٍ﴾ ، ويقدر حذف (في) من قوله تعالى : ﴿وَإِخْتِلَافِ اللَّيْلِ﴾ ، والتقدير : وفي

اختلاف الليل ، وإنما حذفت (في) ههنا ، لأنه تقدم ذكرها مرتين قبلها ، وهما قوله

(١) انظر : الأصول ، لابن السراج ٧٥/٢ ، والبحر المحيط ٤٣/٨ .

(٢) انظر : معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ٤٣٢/٤ .

(٣) انظر : شرح شعلة على الشاطبية المسمى : كثر المعاني ٥٨١ ، والوافي للقاضي ٣٥٩-٣٦٠ .

(٤) ذكر هذا الوجه ابن الأنباري في إعرابه ٣٦٤/٢ ، وعزاه إلى ابن السراج ، ولم أجد في أصوله في

مظنته .

(٥) هذا القول ذكره أبوبكر السراج ٧٤/٢ ، والكشاف ٢٧٨/٤ ، وإعراب الأنباري ٣٦٤/١ .

تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ ، والأخرى : ﴿ وَفِي خَلْقِكُمْ ﴾ ، فلما تقدم ذكرها في موضعين حذفت في الموضع الثالث ، ولو لم يقدر هذا الحذف لارتكب المحذور الذي ذكره البصريون ، وهو العطف بالواو على عاملين مختلفين كما تقدم في وجه الإشكال^(١) .

الرابع : أن يكون من باب العطف على عاملين ، وهذا لا ضير فيه وإن أباه كثير من النحويين ، فقد قال بجوازه آخرون كالأخفش (أبو الحسن)^(٢) والفراء والكسائي وغيرهما من الكوفيين^(٣) ، ومن شواهد ذلك قوله^(٤) : [المتقارب]

أكل امرئ تحسبين امرءاً # ونار توقد في القلب ناراً

وقول الفرزدق^(٥) : [الطويل]

وباشر راعيها الصلاً بلبانه # وجنبه حر النار ما يتحرّف

وقد عقد ابن السراج لهذه المسألة باباً خاصاً ، فصّل فيه القول ، وخطأ القول بالعطف على عاملين ، وقال : لوجاز ذلك لجاز العطف على ثلاثة وأربعة أو أكثر من ذلك ، وأفاض في هذه المسألة إفاضة تغني عن النظر في غيره ، فأكتفي بالإحالة عليه^(٦) .

الترجيح :

أظهر الأقوال في ذلك -والله أعلم- هو القول الذي اختاره الإمام الشاطبي ، وهو الإضمار ، إضمار (إن) و(في) ، ويكون المعنى : إن في اختلاف الليل والنهار ... آيات

(١) انظر : مشكل مكّي ٦٥٩ ، وإعراب الأنباري ٣٦٣/٢-٣٦٤ .

(٢) انظر : المقتضب ١٩٥/٤ .

(٣) انظر : البحر ٤٣/٨ .

(٤) قائله : أبودؤاد الأيادي حارثة بن الحجاج ، من شعراء الجاهلية ، واستشهد به سيبويه في الكتاب ٦٦/١ ، وانظر : المحتسب ٢٨١/٢ ، والمبرد في الكامل ١٦٣ ، وابن السراج في الأصول ٧٠/٢ بلفظ : ونار توقد بالليل ناراً .

وموضع الشاهد قوله : (ونار) معطوف على (امرئ) المخفوض بكل ، وقوله (ناراً) في آخر البيت تمام محل الشاهد ؛ لأنه عطف على (امرأ) المنصوب وسيبويه يحمله على حذف مضاف تقديره : وكل نارٍ فراراً من القول بالعطف على عاملين ، انظر : الكتاب ٦٦/١ .

(٥) انظر : الحجة ، لأبي علي ١٧٢/٦ ، ومحل الشاهد : قوله : وجنبه ، عطفه على عاملين ، وهما : الفعل والباء .

(٦) أصول ابن السراج ٦٩/٢-٧٥ .

لقوم يعقلون .

وهو قول لا تكلف فيه ولا تمحل وبرىء من الاعتراض عليه ، والوجوه الأخرى غير نائية عن الصواب ماعدا الوجه الرابع ، فالأقرب للصواب بعده عنه ، لما علل به ابن السراج هناك .

وكان الأولى بمن منع هذه القراءة -لهذا الوجه- أن يحملها على أحد الوجوه الأخرى الصحيحة قبل أن يبادر إلى القول بمنعها لبطلان تعليلها عنده بذلك الوجه ، والله أعلم .

قوله تعالى :

﴿ هَذَا هُدًى وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٌ ﴾ [الجاثية: ١١] .
 في لفظ ﴿ أَلِيمٌ ﴾ قراءتان ، سبق بيانهما ومن قرأ بهما وموضع الإشكال ورفعته في
 موضع سورة سبأ .

قوله تعالى :

﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الجاثية: ١٤] .

قرأ أبو جعفر ﴿ لِيُجْزَى ﴾ ، بالياء مضمومة وفتح الزاي .
وقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف ﴿ لِنَجْزِي ﴾ ، بالنون مفتوحة وكسر الزاي وفتح الياء .

وقرأ الباقر من العشرة ﴿ لِيَجْزِيَ ﴾ بالياء مفتوحة^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة أبي جعفر إشكال إعرابي مشهور .
قال ابن يعيش : « فأما قوله تعالى : ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ ، ففيه إشكال »^(٢) .

ووجه الإشكال : أن الأصل أن يكون القائم مقام الفاعل هو ﴿ قَوْمًا ﴾ ، لكنه منصوب ، فلا يصح أن يقوم مقامه ، وحينئذ لا بدّ من أحد أمرين :
إما أن يقال : نائب الفاعل هو الجارّ والمجرور في ﴿ بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ .
وإما أن يقال : هو مقدر ، وكلا القولين فيه نزاع شديد .
أما الأول : فلا أنهم يقولون : لا ينوب الجار والمجرور ولا غيره مع وجود المفعول به .

وأما الثاني : فسوف يأتي التفصيل فيه عند ذكر المقدّر في توجيه القراءة ؛ لاختلافهم في التقدير .

وبسبب هذا الإشكال القويّ لحنّها الفراء في الظاهر^(٣) ، ومنع مثل ذلك البصريون في الظاهر والباطن^(٤) .

(١) انظر : المبسوط ، لابن مهران ٣٣٩ ، وتجبير التيسير ١٨٠ .

(٢) شرح المفصل ، لابن يعيش ٧٥/٧ .

(٣) انظر : معاني القرآن ٤٦/٣ .

(٤) انظر : إعراب النحاس ١٤٣/٤ — ١٤٤ ، وإعراب الأنباري ٣٦٥/٢ ، والبحر المحيط ٤٥/٨ — ٤٦ .

التوجيه ورفع الإشكال :

هذه القراءة صحيحة ثابتة لا يجوز الطعن فيها ، ونحاة البصرة لا يضير طعنهم ولا يؤثر ، بل لا يقبل في مثل هذا ، وليست المسألة مسألة بيت قاله أعرابي ، أو مثل تمثل به عربي ، بل هي قراءة ثابتة تلقيت بالقبول ، وشهد لها شواهد ، ونصرها أئمة من أهل النحو والعربية .

وسوف أذكر الوجوه التي حملت عليها قراءة أبي جعفر ، ومن هذه الوجوه ما لا يتعارض وقواعد النحاة كلهم حتى البصريون منهم .

الوجه الأول : أن القائم مقام الفاعل هو ضمير المصدر المدلول عليه بالفعل ، وتقديره : لِيُجْزَى الْجَزَاءُ قَوْماً ، فيكون (قوماً) مفعولاً به ثانياً^(١) .

الثاني : أن يكون التقدير : لِيُجْزَى الْخَيْرُ قَوْماً ، على أن الخير مفعولٌ به في الأصل ، وهو كقول القائل : جزاك الله خيراً^(٢) .

الثالث : أن يكون النائب عن الفاعل هو الجار والمجرور في ﴿بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ ، وأجاز ذلك الأخفش والكوفيون .

ومثل هذه القراءة قول الرّاجز^(٣) :

لَمْ يُعْنِ بِالْعِلْيَاءِ إِلَّا سَيِّدًا # وَلَا شَفَى ذَا الْغَيِّ إِلَّا ذُو هُدًى^(٤) .

(١) انظر : إعراب العُكْبَرِي ١١٥/٢ ، واستبعده ، وإعراب الأنباري ٣٦٥/٢ ، ولم يستقم عنده ، وشرح ابن يعيش على المفصل ٧٥/٧ ، وحكم عليه بالشذوذ والقلّة ، وقال السمين في الدر المصون : "وفيه نظر ؛ لأنه لا يترك المفعول به ، ويقام المصدر ، ولا سيما مع عدم التصريح به" ٦٤٦/٩ .

(٢) انظر : كشف المشكلات ، للباقولي ١٢٢٨/٢ ، وإعراب العُكْبَرِي ١١٥٢/٢ ، والفريد في إعراب القرآن المجيد ٢٨٣/٤ ، والدر المصون ٦٤٥/٩ — ٦٤٦ .

وإقامة المفعول الثاني مقام الفاعل جائزة ، وإلى ذلك يشير ابن مالك بقوله :
وباتفاق قد ينوبُ الثَّانِي مِنْ # باب كسا فيما التباسه أَمِنْ

الألفية : ، و(جزى) من باب (كسا) .

(٣) قائله : رؤية بن العجاج . انظر : ديوانه ص ١٧٣ ، ومحل الشاهد قوله : (بالعلاء) وهو نائب مناب الفاعل .

(٤) انظر : شرح الكافية ، لابن مالك ٦٠٩/٢ — ٦١٠ ، وشرح ابن عقيل ٢٥٣/١ بحاشية الخضري ، والأشموني على الألفية ٦٧/٢ — ٦٨ ، والدر المصون ٦٤٦/٩ .

وقول الآخر^(١) : [الرجز]

وإنما يُرضي المنيبُ ربَّهُ # مادامَ معنيًا بذكر قلبه

الرابع : أن نائب الفاعل مضمَر يعود على الغفران المفهوم من قوله : ﴿يَغْفِرُوا﴾ ،

والتقدير : ليجزى الغفران قومًا^(٢) .

ورجحان هذا الوجه الأخير لا يخفى ؛ لصحة التقدير فيه ، وسلامته من الاعتراض عليه

والمخالفة فيه ، والله أعلم .

(١) استشهد به الأشموني ٦٨/٢ ، وكذلك العيني في شرح شواهده .

(٢) أفاده الصبان في حاشيته على الأشموني ٦٨/٢ ونسبه إلى الجمهور ، والخضري على ابن عقيل ٢٥٣/١ .

سورة الأحقاف

قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا ، حَتَّىٰ إِذَا بَلَغَ أَشُدَّهُ ، وَبَلَغَ أَرْبَعِينَ سَنَةً قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ ، وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ ، وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي ، إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ ، وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الأحقاف: ١٥] .

في لفظ ﴿كُرْهًا﴾ في الموضعين قراءتان :

قراءة بفتح الكاف ، قرأ بها : نافع وابن كثير وأبو عمرو وهشام وأبو جعفر .

وقراءة بالضم ، وقرأ بها الباقون^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة الفتح إشكال من حيث المعنى .

ووجهه : أن الكره بالفتح : الغلبة والقهر ، ومن ثم ضعف القراءة جماعة ممن فسروا

الكره بهذا المعنى .

قال ابن عطية : « وقالت فرقة : الكره بالضم : المشقة ، والكره بالفتح هو : الغلبة والقهر ، وضعفوا على هذا قراءة الفتح ، قال بعضهم : « لو كان « كرها » لرمت به عن نفسها ، إذ الكره القهر والغلبة... »^(٢) .

وقال أبو حاتم : القراءة بفتح الكاف لا تحسن ؛ لأن الكره بالفتح بالنصب والغلبة^(٣) . وتقريب الإشكال للذهن أن يقال : الكره بالضم : ما يفعله الإنسان ويجد في فعله مشقة فيحمل نفسه عليه ويكرهها ، والكره بالفتح : ما أكرهك عليه غيرك ، فمن قيد وأدخل السجن مثلاً قيل عنه : أدخل كرها ، والفرق بينهما أن هذا غير مختار والأول مختار ، والمستشكل يريد أن المعنى الثاني لا يرد هنا ؛ لأن المقصود الحمل والوضع مع مشقة دون قهر وغلبة .

(١) انظر : التحرير ١٨٠ ، والبدور الزاهرة ٢٩٣ ، ط الحلبي ١٣٧٥هـ .

(٢) المحرر الوجيز ٩٧/٥ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٦٠/٨ .

التوجيه ورفع الإشكال :

قبل البدء في تخريج القراءة ورفع الإشكال عنها أودُّ أن أنبِّه إلى أمر ، وهو : أن العالم من العلماء قد يذكر قراءة من القراءات الثابتة ثم يوجهها ويبين معناها ، ويكون ذلك التوجيه غير صواب وذلك المعنى فاسداً ، فيرجع به إلى الطعن في القراءة ؛ لأن معناها لم يصح عنده .

ومن أمثلة ذلك : هذه الكلمة الواردة بقراءة الفتح ، فإنهم فسروها بما سبق ، ثم رأوا عدم ملاءمة المعنى ، فسارعوا إلى تضعيفها وهي ثابتة .

والصواب في ذلك أن يقال : الكُره والكُره لغتان صحيحتان فصيحتان .

وقد أجمع كثير من أهل اللغة على ذلك^(١) ، وهما كالضَّعْف والضَّعْف^(٢) .

وقال الطبري : « والصواب من القول في ذلك عندي أنهما قراءتان معروفتان متقاربتا

المعنى ، فبأيتهما قرأ القاريء فمصيب »^(٣) .

وقيل : المضموم اسم ، وأما المفتوح فمصدر^(٤) .

وفحوى القول : أن قراءة الفتح قراءة معروفة صحيحة ثابتة ، وأنها بمعنى القراءة

الأخرى ، وطعن أبي حاتم في غير محله ، قال أبو حيان : « وكان أبو حاتم يطعن في بعض

القرآن بما لا علم له جسارة منه - عفا الله عنه - »^(٥) .

(١) انظر : اللسان ، مادة (كره).

(٢) انظر : مفردات الراغب ٣٢٩ ، وعمدة الحفاظ للسمين ٤٨١ .

(٣) تفسير الطبري ١٦/٢٦ .

(٤) انظر : روح المعاني ١٧/٢٦ .

(٥) البحر المحيط ٦٠/٨ - ٦١ ، وانظر : روح المعاني ١٧/٢٦ .

سورة الذاريات

قوله تعالى :

﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [الذاريات: ٤٦] .

قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي وخلف بخفض الميم من ﴿وَقَوْمٌ﴾ ، وقرأ باقي

العشرة بالنصب^(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة الخفض لا إشكال فيها ولا غموض ، فلفظ ﴿وَقَوْمٌ﴾ معطوفة على ﴿وَفِي ثَمُودَ﴾ ، وهو الظاهر ، وقيل : على ﴿وَفِي عَادٍ﴾ ، وقيل : معطوفة على ﴿وَفِي مُوسَى﴾^(٢) .

وكلها كالقول الواحد ، والمعنى : وتركنا فيها وفي موسى وقوم نوح آية .
وقيل : بل اللفظ معطوف على ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ﴾ ، والتقدير : وفي الأرض

آيات ، وفي قوم نوح آيات^(٣) .

والمرجح : الأول ؛ لأنه الأقرب في اللفظ والمعنى .

وفي قراءة النصب إشكال إعرابي .

ووجهه : أن لفظ ﴿وَقَوْمٌ﴾ مجرد عن العوامل ، مع وجود أثر للعامل الذي عمل فيه النصب ، ولتمكّن الإشكال فيه اختلفت وجوه المعربين فيه ، وأشكل على بعضهم إعراب آخرين^(٤) .

التوجيه ورفع الإشكال :

في الكشف عن وجه هذه القراءة بما يرفع الإشكال عنها أقوال ستة من حيث التفصيل ، وقولان من حيث الإجمال .

(١) المبسوط ٣٥٠ ، والتجدير ١٨٤ .

(٢) انظر : حجة أبي علي ٢٢٥/٦ ، ومشكل مكّي ٦٨٩ ، والدر المصنوع ٥٦/١٠ — ٥٧ .

(٣) انظر : مشكل مكّي ٦٨٩ .

(٤) انظر : الدر المصنوع ٥٧/١٠ .

أما قولاً الإجمال فهما :

أ - أنه منصوب بفعل مضمّر .

ب - أنه منصوب عطفاً على منصوب قبله .

وتفصيل هذين الوجهين هكذا :

أولاً : أن يقال : هو منصوب بفعل مضمّر تقديره : واذكر قوم نوح^(١) .

ثانياً : أن يقال : منصوب بفعل مضمّر تقديره : وأهلكنا قوم نوح^(٢) .

ثالثاً : أن يقال : نُصِبَ عطفاً على مفعول ﴿ فَأَخَذْنَاهُ ﴾^(٣) ، أي : فأخذناه وجنوده وقوم نوح ، والأخذ فيهما كان بالإغراق .

رابعاً : أن يكون منصوباً ؛ لأنه معطوف على مفعول ﴿ فَنَبَذْنَاهُمْ ﴾^(٤) ، أي : فنبذناهم ونبذنا قوم نوح .

خامساً : أنه معطوف على مفعول ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ ﴾^(٥) ، أي : فأخذتهم الصاعقة وأخذت قوم نوح ، قال في الدر : « وفيه إشكال ؛ لأنهم لم تأخذهم الصاعقة إلا أن يراد بالصاعقة الداهية العظيمة »^(٦) .

سادساً : أنه معطوف على محل ﴿ وَفِي مُوسَى ﴾ ؛ لأن محله النصب^(٧) .

مناقشة الأوجه الستة في قراءة النصب .

الوجهان الأول والثاني صحيحان معنى وإعراباً ، ولهما نظائر ، غير أن الوجه الذي

(١) انظر : مشكل مكّي ٦٨٩ ، والكشاف ٣٩٤/٤ ، وإعراب الأنباري ٣٩٢/٢ ، والدر المصون ٥٧/١٠ .

(٢) انظر : مشكل مكّي ٦٨٩ ، وشرح الهداية ٥٢١/٢ ، والكشاف ٣٩٤/٤ واقتصر عليهما ، والبحر المحيط ١٣٩/٨ .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢٢٣/٦ ، وتفسير السمرقندي ٢٧٩/٣ ، ومشكل مكّي ٦٨٩ ، والدر المصون ٥٧/١٠ .

(٤) انظر : مشكل مكّي ٦٨٩ ، والموضح ، لابن أبي مريم ١٢١٠/٣ ، والبحر المحيط ١٣٩/٨ ، والدر المصون ٧٥/١٠ .

(٥) انظر : مشكل مكّي ٦٨٩ ، والبحر المحيط ٣٩/٨ ، والدر ٥٧/١٠ .

(٦) ٥٧/١٠ بتصرف .

(٧) انظر : إعراب العكبري ١١٨٢/٢ ، وحكم عليه بالضعف : السمين في الدر ٧٥/١٠ .

أمكن أن يكون عامله ظاهراً مقدّم على ما ادّعى فيه أن عامله محذوف .
 والوجوه الأربعة الباقية لا تقدير فيها ، بل العامل ظاهر ، وهذه الأوجه منها ما هو بعيد
 عن المعمول ، ومنها ما هو قريب ، وإذا أمكن العدول عن البعيد إلى القريب كان تسليط
 العامل القريب أولى من البعيد ما لم يرد مرجح آخر .
 وأقرب هذه الأوجه عاملاً هو : القول بالعطف على ﴿ فَأَخَذَتْهُمُ الصَّاعِقَةُ ﴾ ، وقد
 سبق ما فيه من إشكال يرجح غيره عليه .
 والقول الذي فيه العطف على ﴿ وَفِي مُوسَى ﴾ محلاً هو أبعد الوجوه الثلاثة الباقية .
 فبقي وجهان هما :
 ١ - العطف على ﴿ فَأَخَذْنَاهُ ﴾ .
 ٢ - والعطف على ﴿ فَنَبَذْنَاهُمْ ﴾ ، وهو أقربهما إلى المعمول ، فيرجح على الوجه
 الآخر ، وعلى سائر الوجوه المتقدمة ، والله أعلم .

سورة النجم

قوله تعالى :

﴿ وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَى ﴾ [النجم: ٢٠] .

قرأ ابن كثير لفظ : ﴿ وَمَنَاة ﴾ بهمز بعد الألف ، والباقون من العشرة بلا همز^(١) .

الإشكال ووجهه :

الإشكال في قراءة ابن كثير بالهمز وهو من جهة اللغة .
 ووجه ذلك : أنه قد ادّعى أن مناة بالمد غير مسموع في العربية ، وهو يخالف
 ما شرط في صحة القراءة من كونها موافقة اللغة العربية .
 قال أبو علي الفارسي : « ولعل ﴿ مَنَاة ﴾ بالمد لغة ، ولم أسمع بها عن أحد من رواة
 اللغة »^(٢) .

وقال السمين : « وقد أنكر أبو عبيد هذه القراءة ، وقال : « لم أسمع الهمز » »^(٣) .

التوجيه ورفع الإشكال :

قبل ذكر التفصيل في تخريج القراءة أذكر ههنا بين يدي ذلك مقدمتين :
 الأولى : القراءة حجة على اللغة العربية ، ومن طرق معرفة ثبوت الكلمة لغة ؛
 ورودها في القراءة الصحيحة .
 الثانية : من نفى سماع لفظة أو ألفاظ من مفردات اللغة العربية لا يكون ذلك حجة
 في أنها لا تصح إذا سمعها غيره ؛ فإن اللغة العربية لا يمكن أن يحيط بها بعد النبي ﷺ
 فرد من الناس خاصتهم أو عامتهم ، وهذا يعني أن كثيراً من ألفاظ العربية أو مدلولاتها قد
 تفوت كثيراً من النقلة ، ويحفظها غيرهم ويكون من حفظ حجة على من لم يحفظ ، ومن
 خلال هاتين المقدمتين يمكن أن يستلّ الجواب عن كلام أبي عبيد وغيره ، وهو :
 أن قراءة ابن كثير بالهمز بعد الألف لغة صحيحة ثابتة ، وأبو عبيد - وإن كان من كبار

(١) انظر : النشر ٣٧٩/٢ ، والإتحاف ٥٠١/٢ .

(٢) الحجة ١٣٢/٦ بتصرف .

(٣) الدر المصون ٩٣/١٠ .

أوعية العلم والحفظ- إلا أن من سمع هذه اللغة حجة عليه في هذا ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد أنشد الراوة على مجيء هذا اللفظ مهموزاً قول هُوَ بِر الحارثي^(١) :
[الطويل]

أَلَا هَلْ أَتَى التَّيْمَ بْنَ عَبْدِ مَنَافٍ # عَلَى الشَّيْءِ فِيمَا بَيْنَنَا ابْنُ تَمِيمٍ^(٢)
وقد قيل فوق هذا : إن اشتقاقها من النوء وهو المطر ، وعلى هذا تكون ميمها زائدة
وهمزتها أصلية ، ووزنها حيثئذ : مفعلة^(٣) .
قلت : وعلى أنها لغة تكون ميمها أصلية كهمزتها ووزنها حيثئذ : فَعَالَة ، والله
أعلم .

(١) انظر : اللسان مادة (مني).

(٢) ينظر لتوجيهها : الحجة ، لأبي علي ٢٣٢/٦ ، والمحرر الوجيز ٢٠١/٥ ، والدر
المصون ٩٣/١٠ .

(٣) انظر : الدر المصون ٩٣/١٠ ، والإتحاف ٥٠١/٢ .

سورة القمر

قوله تعالى :

﴿ خُشْعاً أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنتَشِرٌ ﴾ [القمر: ٧] .

قرأ أبو عمرو ويعقوب وحمزة والكسائي وخلف لفظ ﴿ خُشْعاً ﴾ بفتح الخاء وكسر الشين بينهما ألف .

وقرأ باقي العشرة بضم الخاء وفتح الشين مشددة^(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة الأفراد لا لبس فيها ولا إشكال ، وهي جارية على القواعد المقررة في النحو

من حيث إن الفعل وما جرى مجراه - كاسم الفاعل هنا - إذا قدم على الفاعل وحّد^(٢) .

قال ابن مالك رحمه الله^(٣) :

« وجرّد الفعل إذا ما أسندا # لاثنين أو جمع كفاز الشهدا » .

وقال الحريري قبله^(٤) :

« ووحّد الفعل مع الجماعة..... »

أما قراءة الجمع فإن فيها إشكالاً إعرابياً سببه مجيء هذا اللفظ جمعا أسند إليه الفاعل على تلك الصورة ، والقاعدة المشهورة توحيد الفعل ونحوه مع الجمع والمثنى ، وهنا يكون ﴿ خُشْعاً ﴾ بمنزلة ؛ خشعن أو يخشعن ، قال الزمخشري : « وهي لغة من يقول : أكلوني البراغيث ، وهم طيء »^(٥) .

وفي لغة ضعيفة كما قال أبوشامة^(٦) ، فما المخرج من ذلك ، وكيف يدفع الإشكال؟

(١) انظر : تجسير التيسير ١٨٥-١٨٦ ، والإتحاف ٥٠٦/٢ ، والبدور ٣٠٨ .

(٢) انظر : الموضح ١٢٢٥/٣ ، وإبراز المعاني ١٩٢/١ ، والإتحاف ٥٠٦/٢ .

(٣) الألفية بشرح ابن عقيل ٧٩/٢ .

(٤) ملحة الإعراب مع شرحها للحريري ١٥٦ .

(٥) الكشف ٤٢٢/٤ .

(٦) إبراز المعاني ١٩٢/٤ .

التوجيه ورفع الإشكال :

والجواب عما سبق في كلام الزمخشري ووجه الإشكال : أن هناك فرقاً بين الأفعال المحضة وأسماء الفاعلين في مثل هذا ، فإن أسماء الفاعلين إذا تقدمت على الجماعة يجوز أفرادها وتأنيتها وجمعها على حدّ سواء ، ولا يكون حيثُذ وارداً على لغة طيء ، بل هو الفصح عندهم وعند غيرهم ، تقول : مررت بشباب حسنٍ أوجهُهم ، وحسانٍ أوجهُهم ، وحسنةٍ أوجهُهم .

قال الشاعر^(١) : [الرمل]

وشبابٍ حسنٍ أوجههم # من إيادٍ بن نزار بن معدّ

وقد أشار إلى هذا المعنى إشارة خفيفة صاحب « الإتحاف » فقال : « وهو فصيح أيضاً كثير ؛ لكونه جمع تكسير ، وهو كالواحد يجمع الإعراب بالحركة ، فلا يخرج على لغة : أكلوني البراغيث »^(٢) .

وقد قوى أبو القاسم السهيلي لغة « أكلوني البراغيث » واحتج لها بحديث « يَتَعاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةً »^(٣) ، وبأن هذه العلامة للفاعلين ، لا للفعل ، كما أن التاء في نحو ظفرت يداك ، وقامت هند ، ليست للفعل ؛ لأن الفعل عبارة عن الحدث ، وهو اسم مذكر ، لا تلحقه علامة التأنيث إلا في التحديد ، نحو : ضربة وجلسة^(٤) .

وهذه اللغة وإن كنا لا نحمل القراءة عليها - يعضدها شواهد كثيرة ونصوص محتملة ، ومن ذلك ، قول الشاعر :

بني الأرضِ قد كانوا بنيّ فغزني # عليهم لآجال المنايا كتابها

وقول الآخر :

رأين الغواني الشيب لاح بعارضي

فأعرضني بالحدود النواضر

(١) انظر : معاني القرآن ، للزجاج ٨٦/٥ ، وحجة ابن خالويه ٣٣٨ ، وإبراز المعاني ١٩٢/٤ ، ولم يذكر الشاهد .

(٢) الإتحاف ٥٠٦/٢ .

(٣) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى ﴿ تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ ﴾ ١٧٧/٨ ، ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما ٤٣٩/١ ، حديث رقم ٢١٠ ، طبعة محمد فؤاد عبد الباقي .

(٤) انظر : نتائج الفكر ١٦٦-١٦٧ .

وقوله :

تَوَلَّى قِتَالِ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ # وقد أسلماه مبعثاً وحميمٌ

وبعض النحويين المانعين من ذلك يجعل ماورد من هذا من باب المبتدأ المؤخر ،

والخبر المقدم .

وبعضهم يجعل ما اتصل بالأفعال من الألف والواو والنون مبدلةً منها الأسماء التي

ذكرت بعدها .

وبعضهم^(١) يجعل من ذلك قوله تعالى : ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ

مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧١] ، وقوله تعالى : ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ [الأنبياء: ٣] ، وحديث «يَتَعَاقَبُونَ

فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ...»^(٢) ، والله أعلم .

(١) انظر : شرح الكافية ، لابن مالك ٢/٥٨١—٥٨٣ .

(٢) رواه البخاري في صحيحه ، كتاب التوحيد ، باب قول الله تعالى ﴿تَعْرِجُ الْمَلَائِكَةُ﴾ ٨/١٧٧ ،

ومسلم في كتاب المساجد ومواضع الصلاة ، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة

عليهما ١/٤٣٩ ، حديث رقم ٢١٠ ، طبعة محمد فؤاد عبدالباقى .

سورة الحديد

قوله تعالى :

﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟! وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتِلَ ، أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَاتِلُوا ، وَكَأَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ﴾ [الحديد: ١٠] .

قرأ ابن عامر الشامي بالرفع في : ﴿ وَكَأَلَّا ﴾ ، والباقيون من العشرة بالنصب^(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة الجمهور - بالنصب - لا إشكال فيها ولا خفاء ، وهو - أعني ﴿ كَأَلَّا ﴾ - منصوب على المفعولية ، ناصبه : ﴿ وَعَدَ ﴾ ، قولاً واحداً ، وهي مرسومة في مصاحفهم كذلك^(٢) .

وأما قراءة ابن عامر ففيها إشكال إعرابي لا يخفى وجهه ، وهو : أن الأصل في الاسم إذا تقدم ، وتأخر الفعل المتعدي في مثل هذه الصورة ، يكون الاسم مفعولاً به منصوباً كما قرأه الجماعة ، وكما اتفقوا جميعاً - وابن عامر معهم - في موضع سورة النساء : ﴿ وَكَأَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ [النساء: ٩٥] ، وقد منع البصريون أن يكون الاسم مبتدئاً والفعل بعده

خبيراً ، إلا في ضرورة الشعر^(٣) .

فما الوجه في هذا؟

التوجيه ورفع الإشكال :

قراءة ابن عامر - هذه - لا إشكال فيها من حيث النقل ، ولا موافقة الرسم العثماني ،

وهي مرسومة في مصحف الشاميين بالرفع^(٤) .

والإشكال الإعرابي مندفع أيضاً بما يأتي :

(١) انظر : غاية ابن مهران ٢٧١ ، والتلخيص ، لأبي معشر ٤٢٩ ، والإتحاف ٥٢٠/٢ .

(٢) انظر : إبراز المعاني ٢٠٠/٤ - ٢٠١ ، والبحر المحيط ٢١٨/٨ - ٢١٩ ، والدر المصون ٢٣٩/١٠ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٢١٩/٨ .

(٤) انظر : إبراز المعاني ٢٠٠/٤ .

أولاً : دعوى أن البصريين بمنعون ما كان كذلك في الاختيار دعوى ينقصها الدليل ، وينقضها : أن ابن مالك - رحمه الله - نقل الإجماع من البصريين والكوفيين على جواز ذلك ، إذا كان المبتدأ « كُلاً » أو ما يشبهها في العموم والافتقار^(١) .

ثانيها : أن أئمة النحو وأرباب اللغة سوّغوا ذلك وعلّلوه بتعليل حسن ، وهو : أن الفعل إذا تقدم عليه مفعوله لم يقرّ عمله فيه قوته إذا تأخر ، وقد ورد في الشعر : [الرجز]

« قد أصبحت أم الخيار تدّعي # عليّ ذنباً كلّ لم أصنع »^(٢) .

رووه بالرفع^(٣) .

وسيبويه ذكره في كتابه مرفوعاً ، ودعوى الضرورة هنا مرفوضة ، لأنه لا ضرورة في مثل هذا ، فالحركات إذا تعاقبت لم يحدث ذلك في الوزن شيئاً .

ثالثاً : هناك وجه آخر يمكن حمل القراءة عليه ، وهو : أن يكون « كل » خبراً لمبتدأ محذوف تقديره : وأولئك كل وعده الله الحسنى ، وتكون جملة ﴿ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ ، صفة للخبر ، ونظير هذا قول الشاعر : [الوافر]

« وما أدري أغيّهم تناء # وطول العهد أم مآل أصابوا » .

أي : أصابوه^(٤) .

والمثلية هنا في حذف العائد الذي هو الضمير لا في حذف المبتدأ .

فتحصّل عندنا في توجيه هذه القراءة وجهان صحيحان :

الأول : أن يكون « كل » مبتدأ ، والجملة بعده خبره ، والعائد محذوفاً .

(١) انظر : شرح التسهيل ، لابن مالك ٣١٢/١ ، والدر المصون ٢٣٩/١٠ .

(٢) قائله : أبو النجم العجلي ، كما في الكتاب ٨٥/١ .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٢٦٦-٢٦٧/٦ ، والموضح ١٢٤٥/٣ ، والبحر المحيط ٢١٨/٨-٢١٩ .

واستشهد الرضوي في شرح الكافية بالبيت على مثل ذلك . انظر ٢٣٩/١ .

(٤) انظر : البحر المحيط ٢١٩/٨ ، والدر المصون ٢٣٩/١٠ .

الثاني : أن يكون خبر مبتدئ محذوف ، والعائد محذوفاً أيضاً ، والتقدير : وأولئك كلُّ وعده الله الحسنى ، والله أعلم .

سورة المنافقون

قوله تعالى :

﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ، فَيَقُولَ: رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠].

قرأ أبو عمرو البصري وحده من العشرة لفظ : ﴿وَأَكُنْ﴾ ، بالنصب مع إثبات الواو

قبل النون « وأكون » ، وقرأ الباقر بالجزم وحذف الواو؛ لالتقاء الساكنين^(١) .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة أبي عمرو ، لجريانها على القواعد المعروفة في النحو؛ لأن الفعل

« وأكون » معطوف على الفعل المنصوب قبله : ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ ، غير أن الإشكال في قراءة من قرأ بالجزم .

ووجه ذلك : أن الواو في ﴿وَأَكُنْ﴾ ، عاطفة ، عطفت هذا الفعل على الذي قبله ،

وهو ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ ، وهو منصوب ، وهذا الفعل مجزوم ، فحصل بينهما اختلاف ، والقاعدة الإعرابية تقتضي ألا يكون اختلاف بين المتعاطفين ، فما الوجه في ذلك؟ .

التوجيه ورفع الإشكال :

لم يكد العلماء يختلفون في توجيه قراءة الجزم ، وأنها من باب العطف على المحل ،

لأن الفعل ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ ، محلّه الجزم ، وأذكر هنا أوسط العبارات في توجيهها بهذا المعنى لمكي ابن أبي طالب ، قال - رحمه الله - :

« وحجة من جزم أنه عطفه على موضع ﴿فَأَصَّدَّقَ﴾ ، لأن موضعه قبل دخول الفاء

فيه جزم ، لأنه جواب التمني ، إذا كان بغير فاء ، ولا واو مجزوم ، لأنه غير واجب ، ففيه

مضارعة للشرط وجوابه ، فلذلك كان مجزوماً كما يجزم جواب الشرط ، لأنه غير واجب ،

إذ يجوز أن يقع ، ويجوز أن لا يقع^(٢) .

وبنحو ما قال مكي قال سائر أهل التأويل والتوجيه ممن سبقه كابن جرير

(١) انظر : التيسير ١٧١ ، والإتحاف ٥٤٠/٢ ، والتوجيه من زيادته .

(٢) الكشف ٣٢٣/١ .

الطبري^(١) ، وأبي علي الفارسي^(٢) ، وممن عاصره كالإمام المهدوي^(٣) ، وممن لحقه كالزمخشري^(٤) ، وابن أبي مريم^(٥) ، وأبي حيان^(٦) ، وغيرهم^(٧) .
وتقدير الكلام على ضوء ماسبق : أخرني ، فإن توخرني أصدق .
وللشيخ سيويه -حكاية عن الخليل- قولٌ يشبه هذا ، ذكره في كتابه ، قال :
« وسألت الخليل عن قوله عز وجل : ﴿ فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ مِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ ، فقال : « هذا كقول زهير :

« بَدَا لِي أَنِي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى

ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائياً »^(٨) .

فإنما جرُّوا هذا؛ لأن الأول قد يدخله الباء فجاء بالثاني ، وكأنهم قد أثبتوا في الأول الباء ، فكذلك هذا لما كان الفعل الذي قبله قد يكون جزءاً ولافاء فيه؛ تكلموا بالثاني ، وكأنهم قد جزموا قبله ، فعلى هذا توهموا هذا^(٩) .

والفرق بين كلام سيويه والوجه المذكور الأول : أن الفعل في كلام سيويه جُزم على توهم سقوط الفاء ، وانجزم الفعل الذي دخلت عليه ، فعطف الفعل اللاحق على السابق بهذا الاعتبار كما هو الحاصل في البيت ، إلا أنه في الآية على توهم سقوط الفاء ، وفي البيت على توهم سقوط الباء .

وكثير من العلماء لم يرتض التعبير بالتوهم لقبح التعبير في كلام الله تعالى ، كما

استظهر ذلك السمين^(١٠) ، والآلوسي^(١١) ، وغيرهما .

(١) تفسير الطبري ١١٨/٢٧ .

(٢) الحجة ٢٩٣/٦ .

(٣) شرح الهداية ٥٣٣/٢ .

(٤) الكشف ١١٢/٤ .

(٥) الموضح ١٢٧١-١٢٧٢ .

(٦) البحر المحيط ٢٧٥/٨ .

(٧) انظر : الدر المصون ٣٤٥/١٠-٣٤٦ .

(٨) قائله : زهير بن أبي سلمى . انظر : أشعار الستة الجاهليين ، للأعلم الشنتمري ٣٤٣ ، والرواية فيه : ولا سابقٍ شيء .

(٩) الكتاب ١٠٠/١-١٠١ .

(١٠) الدر المصون ٣٤٥/١٠ .

وإلى هذه المسألة أشار ابن مالك في « الخلاصة » بقوله :

« والفعل من بعد الجزأ إن يقرن # بالفا أو الواو بثلاث قَمِين »^(١).

(١١) روح المعاني ١١٨/٢٨.

(١) الألفية ٩٦.

سورة التحريم

قوله تعالى :

﴿وَإِذْ أَسْرَ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَفَ بَعْضُهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ فَلَمَّا نَبَأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣] .

في لفظ ﴿عَرَفَ﴾ قراءتان :

- قراءة : بالتخفيف في الراء للكسائي .

- وقراءة : بالتشديد لجميع الباقيين من العشرة^(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة التشديد لا إشكال فيها من جهة المعنى ولا غيره ، ومعناها : عَرَفَ بعض نسائه ببعض الحديث ، ولم يذكر بعضه كما هو معروف من بيان سبب النزول في البخاري ومسلم وغيرهما^(٢) .

وأما قراءة التخفيف ففيها إشكال معنوي حاصله :

أن المعرفة يقابلها الإنكار لا الإعراض ، فكيف جعل الإعراض قسيم المعرفة ، والمناسب - في الظاهر - غيره ، وهو : الإنكار ، ولهذا الوجه ردّ أبو عبيد هذه القراءة ردّاً شنيعاً^(٣) .

(١) انظر : الاختيار لسبط الخياط ٧٦١/٢ ، والنشر ٣٨٨/٢ .

(٢) انظر : صحيح البخاري ٦٨/٦ ، باب ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ ، وصحيح مسلم ١٨٤/٤ - ١٨٥ ، باب وجوب الكفارة على من حرّم امرأته ولم ينو الطلاق ، وانظر : تفسير ابن كثير ٥٠٠/٧ ، وانظر : البيان لما خفي في القرآن ، للسيد يحيى بن الحسين بن الإمام القاسم ، ورقة ٩٠ ، مخطوط .

وانظر في توجيهها : الحجة ، لأبي علي ٣٠١/٦ ، وشرح الهداية ٥٣٤/٢ ، وإعراب النحاس ٤٦٠/٤ ، وإعراب العكبري ١٢٢٩/٢ .

(٣) انظر : إعراب النحاس ٤٦١/٤ .

التوجيه ورفع الإشكال :

الإشكال مندفع في هذه القراءة إذا علم أن المراد من ﴿عَرَفَ﴾ بالتخفيف -هنا- : جازى ، أي : جازى على بعضه وأعرض عن بعض ، وليس المراد حقيقة العرفان ، وهو من قبيل ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧] ، أي : يجازيكم عليه^(١) .

قال في الدر المصون : « وإنما اضطررنا إلى هذا التأويل ؛ لأن الله أطلعنا على جميع ما أنبأت به غيرها ؛ لقوله تعالى : ﴿وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [التحريم: ٣] »^(٢) .

وبهذا يتبين ضعف ما احتج به أبو عبيد في إنكار القراءة بالتخفيف ، وأنه ليس المعنى الذي ذهب إليه ، وقد ردّ كلامه هذا النحاس ، وقال : « وهذا الرد لا يلزم ، والقراءة معروفة عن جماعة منهم : أبو عبد الرحمن السلمي ، وقد بينا صحتها »^(٣) .

(١) انظر : معاني القرآن للزجاج ١٩٢/٥ ، الحجة ، لأبي علي ٣٠١/٦ ، والمحرر الوجيز ٣٣١/٥ ،

وشرح الهداية ٥٣٤/٢ ، والدر المصون ٣٦٤/١٠ — ٣٦٥ .

(٢) الدر المصون ٣٦٤/١٠ — ٣٦٥ .

(٣) إعراب القرآن ٤٦١/٤ .

قوله تعالى :

﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ

الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤] .

في لفظ ﴿جِبْرِيلُ﴾ قراءتان ، وفي إحداهما إشكال لغوي ، سبق بيانه ورفعته في

موضع البقرة في قوله تعالى : ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ

مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٩٧] .

سورة المزمل

قوله تعالى :

﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَىٰ مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ﴾ [المزمل: ٢٠].

قرأ الكوفيون وابن كثير ﴿وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ﴾ بالنصب ، والباقيون من العشرة

بالخفض^(١).

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة النصب لا من جهة المعنى ولا الإعراب ، والكلمتان -أعني ﴿وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ﴾- معطوفتان على ﴿أَدْنَىٰ﴾ ، وهو منصوب ، والمعنى : وتقوم نصفه وثلثه^(٢).

ويحوز أن يكون بدلاً من ﴿أَدْنَىٰ﴾^(٣).

وأما قراءة الجر فقد نص بعض العلماء على أن فيها إشكالاً^(٤) ، وقال الفراء عن القراءة

الأولى : «[و]هي [أشبه بالصواب]»^(٥).

ووجه الإشكال فيها : أنه أمر النبي ﷺ في أول السورة أن يقوم نصف الليل أو أقل منه بقليل ، فإذا تدبر معنى هذه القراءة كان معناه أن النبي ﷺ كان يقوم أقل من الفرض عليه ؛ لأن المعنى : يعلم أنك تقوم أدنى من ثلثي الليل ومن نصفه ومن ثلثه ، وهذا واضح ، والإشكال في هذه القراءة من حيث المعنى لا الإعراب^(٦).

(١) انظر : تجرير التيسير ١٩٤ ، والإتحاف ٥٦٩/٢-٥٧٠ ، والبدور الزاهرة ٣٢٨ ، ط الحلبي .

(٢) انظر : الحجة لأبي علي ٣٣٧/٦ ، والموضح ٣١٠/٣ ، وإعراب النحاس ٦٣/٥ .

(٣) انظر : حجة ابن خالويه ٣٥٥ .

(٤) انظر : الدر المصون ٢٥٣١/١٠ .

(٥) معاني القرآن ١٩٩/٣ .

(٦) انظر : الكشف ٣٤٥/٢ .

التوجيه ورفع الإشكال :

لم أجد من رفع هذا الإشكال فيما أمكنتني مطالعته من كتب التوجيه والإعراب ، وكذلك كتب التفسير إلا وجهاً ذكره الزمخشري وآخر ذكره غيره ، وكل وجه منهما يمكن أن يكون جواباً مزيلاً للإشكال بالكلية .

الوجه الأول : أنه لا معارضة ولا اختلاف بين معنى هذه القراءة وما سبق في أول السورة ؛ لأن معنى قوله تعالى : ﴿ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً . نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلاً . أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ﴾ [الزمل: ٢-٤] : قم نصف الليل على أن : ﴿ نِصْفَهُ ﴾ ، بدل من : ﴿ اللَّيْلَ ﴾ ، ويكون : ﴿ إِلَّا قَلِيلاً ﴾ ، استثناء من النصف ، ثم يكون الضمير في « منه » ، و« عليه » عائداً على ذلك الأقل الذي هو أقل من النصف ، وحاصل المعنى حينئذٍ : قم أقل من نصف الليل - وهو الثلث - أو انقص من الثلث الذي هو أقل من النصف بقيام الربع أو زد على ذلك الأقل من النصف بقيام النصف^(١) .

الوجه الثاني : أنهم كانوا يقدرون الثلث بالاجتهاد ، فربما لم يضبطوا الثلث تماماً فأخطأوا في اجتهادهم ونقصوا منه شيئاً قليلاً ، فيكون ذلك أدنى من ثلث الليل المعلوم تحديده عند الله ، وذلك لتعذر معرفة البشر لمقدار الزمان آنذاك^(٢) ، والله أعلم .

(١) انظر : الكشف ٦٢٤/٤ ، و ٦٢٩ ، وانظر : حاشية الشيخ زادة ٥٦٦/٤ - ٦٦٧ .

(٢) انظر : الحجة ، لابن زنجلة ٧٣١ - ٧٣٢ ، والتفسير الكبير ، للرازي ١٧٣/٣٠ ، والدر المصون

سورة الإنسان

قوله تعالى :

﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضَرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ وَخُلُوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَاباً طَهُوراً﴾ [الإنسان: ٢١] .

قرأ نافع وحمزة وأبوجعفر ﴿عَالِيَهُمْ﴾ بسكون الياء وكسر الهاء ، والباقون قرءوا بفتح الياء وضم الهاء^(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة الإسكان لا إشكال فيها ، ولفظها مرفوع بضمّة مقدرة على آخره للثقل ، ورفعها على الابتداء ، وخبره ﴿ثِيَابٌ سُنْدُسٌ﴾^(٢) .

وفي قراءة النصب بعض إشكال ، وهو إعرابي .
ووجهه : أن هذه الكلمة على هذه القراءة لا بدّ أن تكون معمولة لعامل عمل فيها النصب ، وفي العامل خفاء يحتاج إلى تأمل وبحث ، فكان من هذا الوجه مشكلاً ، ولذلك كثر فيه الأعراب ، وأورده ابن هشام في كتابه «أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن» على قراءة النصب فقط ، وسيأتي نقل كلامه .

التوجيه ورفع الإشكال :

في إعراب هذا اللفظ وجوه ، أذكرها ، ثم أذكر المختار منها .

الأول : أن يكون حالاً من ﴿وَجَزَاهُمْ﴾^(٣) .
الثاني : أنه حال من الضمير في ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ، في قوله تعالى : ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ﴾^(٤) .

الثالث : أن يكون حالاً من مضاف مقدر ، أي : وإذا رأيت هناك رأيت أهل نعيم

(١) انظر : التحبير ١٩٥ ، والإتحاف ٥٧٨/٢ .

(٢) انظر : الحجة ، لأبي علي ٣٥٥/٦ ، وابن خالويه ٣٥٩ ، وابن زنجلة ٧٣٩ ، والكشاف ٦٦٠/٤ .

(٣) ذكره مكي في المشكل ٧٨٦ ، وأبو شامة في إبراز المعاني ٢٤١/٤ .

(٤) وهذا القول ذكره ابن هشام ورجحه ، انظر : الأسئلة ١٠ .

وملك كبيرٍ عاليهم ، فيكون «أهل» صاحب الحال^(١) .

الرابع : أن يكون حالاً من مفعول ﴿وَلَقَّاهُمْ﴾^(٢) .

الخامس : أن يكون حالاً من مفعول ﴿حَسِبْتُهُمْ﴾^(٣) .

السادس : أنه متصب على الظرفية خبراً مقدماً ، و﴿ثِيَاب﴾ مبتدأ مؤخر ، كأنه قال :

فوقهم ثياب^(٤) .

السابع : أن يكون حالاً من ﴿الولدان﴾ في ﴿وَيَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ﴾ ، والمعنى :

وإذا رأيتهم حسبتهم لؤلؤاً مثوراً في حال علو الثياب إياهم^(٥) .

الثامن : أنه حال من الضمير المضاف إليه ﴿عَالِيَهُمْ﴾ ، والمعنى : ويطوف على

(١) انظر : الكشف ٦٦١/٤ ، ولم يرتضه أبوحيان ؛ لأنه لا يحتاج إلى هذا الحذف مع استقامة

الكلام دونه. انظر : البحر ٣٩١/٨ ، وانظر : الدر المصون ٦١٦/١٠ .

(٢) انظر : شرح الهداية ٥٤٤/٢ ، وإبراز المعاني ٢٤١/٤ ، والبحر المحيط ٣٩١/٨ .

(٣) انظر : حجة ابن خالويه ٣٥٩ ، والإتحاف ٥٧٨/٥ .

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٤١٤/٥ — ٤١٥ ، وإعراب العكبري ١٢٦٠/٢ ، وقال : "وفي هذا القول

ضعف" ، والبحر المحيط ٣٩١/٨ ، ومنعه ابن هشام فقال : "لا يجوز نصبها على الظرفية" .

الأسئلة ١٠ .

(٥) معاني الزجاج ٢٦٢/٥ ، وإبراز المعاني ٢٤١/٤ .

الأبرار ولدان مخلّدون عالياً الأبرار ثيابٌ سندس^(١).

إجمال الوجوه المتقدمة :

هذه الوجوه الثمانية سبعة منها أعرب فيها لفظ ﴿عَالِيَهُمْ﴾ بالنصب على الحالية ،

وإنما اختلف في صاحب الحال .

ووجه واحد منها أعرب فيه على الظرفية .

والراجح منها ما اختاره ابن هشام ، لوجهين :

١ - لأن المعنى فيه أظهر .

٢ - ولقرب الحال من صاحبه ، والله أعلم .

(١) المصدران السابقان.

سورة المرسلات

قوله تعالى :

﴿ فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ ﴾ [المرسلات: ٢٣] .

في لفظ : ﴿ فَقَدَرْنَا ﴾ قراءتان :

١ - قراءة بتشديد الدال ، قرأ بها : نافع والكسائي وأبوجعفر .

٢ - وقراءة بالتخفيف ، وهي قراءة باقي العشرة^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة التشديد بعض إشكال من جهة اللغة والتصريف سوف أيسن وجهه مع دفع الإشكال بأقرب عبارة .

وجه الإشكال : أن قراءة التشديد ، الفعل فيها « قَدَّر » تولد عنه اسم الفاعل ، وهو « القادرون » على غير صيغته الموافقة التي جاءت عليها قراءة التخفيف ، فإن اسم الفاعل من قَدَّر : مقَدَّر ، كما هو معروف من قواعد التصريف المقررة المشهورة . ولهذا احتج الذين اختاروا التخفيف ، فقالوا : لو كانت القراءة بالتشديد في الفعل لكان اسم الفاعل : المقَدَّرون^(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

الكشف عن وجه هذه القراءة وتخريجها والجواب عن ذلك الإشكال من وجهين :
الأول : أن قَدَّر بالتخفيف ، وقَدَّر بالتشديد معناهما واحد ، تقول العرب : قَدَّر عليه ، وقَدَّر عليه ، قال في اللسان : « القدير والقادر... يكونان من القدرة ، ويكونان من التقدير »^(٣) .

فجاء لفظ « القادرون » في قراءة التشديد على لغة التخفيف جمعاً بين اللغتين ، ولا ينكر إتيان لغتين بمعنى واحد في موضع واحد ، وفي القرآن الكريم : ﴿ فَمَهَّلِ

(١) انظر : التحبير ١٩٦ ن.

(٢) انظر : معاني القرآن ، للفراء ٢٢٣/٣ .

(٣) لسان العرب ، مادة (قدر) أولها .

الكَافِرِينَ أَهْلَهُمْ رُوَيْدًا ﴿ [الطارق: ١٧] ، وقال الشاعر^(١) : [البسيط]
« وأنكرتني ، وما كان الذي نكرت

عن الحوادث إلا الشيب والصلعا » .

ووجه الشاهد في الآية قوله : ﴿ أَهْلَهُمْ ﴾ ، ولم يقل : مهلهم ، جمعاً بين اللغتين ،

وفي البيت في قوله : « نكرت » ، والأصل المناسب أنكرت^(٢) .

الثاني : أن قدر ليست بمعنى قدر ، وإنما عدل في اسم الفاعل إلى غير صيغة قدر بالتشديد رجوعاً إلى لازم التقدير ، إذ يلزم من التقدير القضاء والقدرة ، فمن قدر فهو قادر ، مدح المولى - سبحانه - نفسه ابتداءً بكلام جديد ، دون مراعاة لصيغة الفعل ، لكن بما يتضمنه ذلك الفعل من إشارة إلى القدرة ، والله أعلم .

ولم أجد من نبّه على هذا الوجه ، والفرق بينه وبين الأول واضح .

(١) قائله : الأعشى : ميمون بن قيس . انظر : ديوانه ص ١٣ ، البيت الثاني من القصيدة .

(٢) انظر : معاني القرآن ، للفراء ٢٢٣/٣ ، وابن جرير ٢٣٦/٢٩ ، وإعراب النحاس ١١٧/٥ ، وزاد

المسير ١٧٩/٨ .

وانظر في توجيهها بما يقرب من ذلك : حجة ابن خالويه/ ٣٦٠ ، وحجة أبي علي/ ٣٦٥/٦ ، وشرح

الهداية ٥٤٦/٢ ، والموضح ١٣٢٨/٣ - ١٣٢٩ .

سورة النبأ

قوله تعالى :

﴿لَا يَبِينُ فِيهَا أَحْقَابًا﴾ [النبأ: ٢٣] .

فيها قراءتان للعشرة :

١ - قراءة بغير ألف بعد اللام في : ﴿لَا يَبِينُ﴾ ، لحمزة وروح .

٢ - قراءة بألف ، للباقيين ^(١) .

الإشكال ووجهه :

قراءة الجمهور لا إشكال فيها ولا غمز .

واستشكل قوم قراءة حمزة وروح .

قال النحاس : « وقد اعترض في هذه القراءة ، ف قيل : هي لحن ، لا يجوز : هو

حذر زيدا » ^(٢) .

واستشكلها مكّي في مشكل إعراب القرآن ، فقال : « وهو بعيد ، لأن اللبث ليس

مما يكون خلقه في الإنسان ، وباب فَعِلَ إنما هو لما يكون خلقه في الشيء ، وليس اللبث

بخلقه » ^(٣) .

وهذا هو وجه الإشكال في القراءة .

التوجيه ورفع الإشكال :

صيغة اسم الفاعل الأصلية هي بناؤه على « فاعل » إذا كان فعله ثلاثياً ، نحو :

قام فهو قائم ، وقعد فهو قاعد ، وقد يعدل عن ذلك إلى (فَعِلَ) مبالغة ، فيقال : فارح

وفرِح ، ولا بـث ولَبِث .

فمجيء قراءة حمزة وروح على هذه الصيغة من هذا النوع ، قال أبو علي الفارسي -

(١) انظر : الموضح ١٣٣٣/٣ ، والإتحاف ٥٨٣/٢ - ٥٨٤ .

(٢) إعراب القرآن ١٢٩/٥ .

(٣) ٧٩٥ .

وهو من أئمة اللغة والنحو - : « وقد جاء غير حرف من هذا النحو على : فاعل وفعل »^(١) .
وقال الفراء : « واللبث : البطيء ، وهو جائز ، كما يقال : رجل طمع وطامع ، ولو

قلت : هذا طمع فيما قبلك كان جائزاً ، وقال الشاعر^(٢) : [الكامل]
أو مسحلٍ عمِلٍ عَضَادَةٌ سَمَحَجٍ # بِسَرَاتِهَا نَدَبٌ لَهَاوِ كُلُومِ .
فأوقع (عَمِلَ) على العضادة ، ولو كانت عاملاً كان أبيض في العربية »^(٣) .

(١) الحجة ٣٦٩/٥ .

(٢) قائله : لبيد بن ربيعة العامري . انظر : ديوانه ١٤٥ ، ويروى : أو مسحل شتق ، ويروى أيضاً :
أو مسحل شَنِجٍ ، والمسحل : الفحل من الحُمَر ، وعضادة منصوب بـ(عَمِلٍ) ، وهو بمعنى :
جانب ، والسَمَحَج : الأتان الطويلة الظهر ، ومعنى : بِسَرَاتِهَا : بأعلى ظهرها .

(٣) معاني القرآن ٢٢٨/٣ ، وانظر : ابن جرير ١٠-٩/٣٠ ، وانظر في توجيهها بهذا المعنى : شرح
الهداية ٥٤٦/٢ ، وحجة ابن خالويه ٣٦١ ، وزاد المسير ١٨٦/٨ .

سورة عبس

قوله تعالى :

﴿ فَتَنَّفَعَهُ الذِّكْرَى ﴾ [عبس: ٤] .

قرأ عاصم وحده بالنصب في ﴿ فَتَنَّفَعَهُ ﴾ ، وقرأ الباقر من العشرة بالرفع^(١) .
وفي قراءة عاصم إشكال سبق بيان الإشكال ووجهه فيه عند قوله تعالى : ﴿ لَعَلِّي أَبْلُغُ

الْأَسْبَابَ . أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلِهِ مُوسَى ﴾ [غافر: ٣٦، ٣٧]^(٢) .
ولا يرد هنا ما ذكر في الوجه الثاني الذي ذكر هناك ؛ لأنه لم يسبقه أمر كما سبقه في موضع
سورة غافر .

(١) انظر : التجميع / ١٩٧ .

(٢) انظر ص من هذا البحث .

سورة التكويد

قوله تعالى :

﴿ وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ ﴾ [التكويد: ٢٤] .

قرأ ابن كثير وأبوعمر والكسائي ويعقوب لفظ ﴿بِضَنِينٍ﴾ بالظاء المشالة ، وقرأه

الباقون بالضاد أخت الصاد^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة من قرأ بالظاء إشكال من حيث المعنى ، سببه الرسم ؛ فإن ابن جرير جزم أن المصاحف كلها متفقة على رسم هذه الكلمة بالضاء لا بالظاء^(٢) ، والمعنى الذي عليه قراءة الظاء لا يصح إلا بصحة الرسم بالظاء حتى لا يختل ركن من أركان القراءة الصحيحة .

التوجيه ورفع الإشكال :

لا اختلاف بين أهل التفسير واللغة في أن معنى « بظنين » بالظاء : بمتهم ، ومعناه

بالضاد : بخیل^(٣) .

غير أن المعنى الأول لا يصح تفسيراً واجب القبول إلا إذا ثبت به القراءة ، ولا تثبت به القراءة إلا إذا ثبت به الرسم كما تقدم .

وقد ذكر كثير من المصنفين أن الرسم بالظاء جاء في مصحف عبدالله بن مسعود

رضي الله عنه^(٤) ، وحكاية اتفاق المصاحف على الرسم بالضاد التي أوردها ابن جرير لا تصح ؛ لأنها عن استقراء ناقص ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ، وقد قرأ بالظاء

(١) انظر : المبسوط ٣٩٨ ، والنشر ٣٩٨/٢ — ٣٩٩ ، والإتحاف ٥٩٣/٢ .

(٢) انظر : تفسيره ٨٣/٣٠ .

(٣) انظر : غريب القرآن وتفسيره ، لعبدالله بن يحيى اليزيدي ٤١٧ ، وغريب القرآن ، لابن قتيبة ، وانظر : الكشف ٦٩٩/٤ ، وإعراب النحاس ١٦٣/٥ ، وهو الذي نص على عدم الاختلاف في ذلك .

(٤) انظر : الكشف ٦٩٩/٤ ، والقرطبي ٢٠/ ، والدر المصون ٧٠٧/١٠ ، والإتحاف ٥٩٣/٢ .

من الصحابة : ابن مسعود ، وابن عباس ، وزيد بن ثابت ، وابن عمر ، وابن الزبير ، وغيرهم ، ومن غيرهم : عمر بن عبدالعزيز ، وسعيد بن جبير ، وعروة بن الزبير ، ومجاهد ، وغيرهم^(١) .

بل رجح أبو عبيد هذه القراءة ؛ لأن قريشاً لم تبخل محمداً ﷺ فيما يأتي به ، وإنما كذبت ، فقليل : ماهو بمتهم^(٢) .

فهذه ثلاثة أمور تؤكد صحة القراءة بها ، وبطلان قول الإمام الطبري .

١ - ثبوتها مرسومة بالظاء في مصحف عبدالله .

٢ - قراءة كثير من الصحابة ومن بعدهم بها .

٣ - قوة معناها وموافقته للواقع والسياق .

ولو شئنا لقلنا : لو أجمعت المصاحف على كتابتها بالضاد لم يكن في ذلك مخالفة للرسم ؛ لأن الضاد والظاء لا يختلف خطهما في المصاحف إلا بزيادة ألف على الأصل الذي يتفقان فيه ، وهذا فيه مشابهة قوية^(٣) .

فائدة : الاختلاف في هاتين القراءتين في المعنى ؛ لاختلاف الحرفين الضاد والظاء ، يدلّ أكبر دلالة على خطأ من يرادف بينهما في النطق ، وينادي بأعلى صوت على أن ذلك من الخلط الذي تولّد عنه عدم استقرار وتأمل في الألفاظ والمعاني ، وأنقل -ههنا- كلاماً نفيساً للزمخشري ذكره في هذا الموضع .

قال : « وإتقان الفصل بين الضاد والظاء واجب ، ومعرفة مخرجيهما مما لا بدّ منه للقاريء ، فإن أكثر العجم لا يفرّقون بين الحرفين ، وإن فرّقوا ففرقاً غير صواب ، وبينهما بون بعيد....ولو استوى الحرفان لما ثبتت في هذه الكلمة قراءتان واختلاف بين جيلين من جبال العلم والقراءة ، ولما اختلف المعنى والاشتقاق والتركيب.... »^(٤) .

وقد صنف في الفرّق بينهما جماعة من أهل العلم كابن مالك وغيره^(٥) .

(١) انظر : المحرر الوجيز ٨/٤٤٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ولا نرى هذا الترجيح ؛ لأن الكلّ وحي .

(٣) انظر : إبراز المعاني ٤/٢٥١ ، وأصل الكلام لأبي عبيد كما في الإبراز ، والإتحاف ٢/٥٩٣ .

(٤) الكشف ٤/٦٩٩ ، وانظر : العقد الفريد في التجويد ، لأحمد بن إبراهيم شرف الدين ،

ورقة ٤٣/أ مخطوط .

(٥) كأبي نصر محمد بن أحمد الفروخي (ت ٥٥٧هـ) له أرجوزة في الظاء والضاد .

سورة البروج

قوله تعالى :

﴿ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ﴾ [البروج: ١٥] .

قرأ حمزة والكسائي وخلف : ﴿الْمَجِيدُ﴾ ، بالجر .

وقراها باقي العشرة بالرفع^(١) .

الإشكال ووجهه :

لا إشكال في قراءة الرفع ولا غرابة ، و﴿الْمَجِيدُ﴾ ، هنا صفة للرب عز وجل ، أو

خبر بعد خبر^(٢) .

وقد استشكل بعضهم قراءة الجر واستبعدوها .

ووجه الإشكال فيها : أن لفظ ﴿الْمَجِيدُ﴾ ، في القراءة الأخرى صفة لله عز وجل ، والمتبادر أنه لا يكون إلا كذلك ، وهو بهذه القراءة -قراءة الجر- سالب ذلك المعنى ، مشكل في الإعراب ، إذا لم يكن بمعنى القراءة الأخرى ، ولذلك منع بعضهم أن يكون نعتاً للعرش ، لأنه من صفات الله تبارك وتعالى^(٣) .

قال النحاس في إعرابه : « بعض النحويين يستبعد الخفض ، لأن ﴿الْمَجِيدُ﴾ ،

معروف من صفات الله... »^(٤) .

التوجيه ورفع الإشكال :

بحثت عن الأقوال في إعراب هذه الكلمة على قراءة الخفض ، فوجدت ثلاثة أقوال :

قولٌ منها مطّرح؛ لا يُشتغل به لبعده ، وأذكره؛ لأنه ذكر . الأول : أن الخفض في

القراءة على المجاورة^(٥) ، وهذا هو القول الضعيف من الثلاثة ، لأنه لا يحتاج إليه هنا ، وقد

(١) انظر : الموضح ١٣٥٦/٣-١٣٥٧ ، والنشر ٣٩٩/٢ .

(٢) انظر : الإتحاف ٦٠١/٢ .

(٣) انظر : مشكل مكّي ٨٠٩-٨١٠ .

(٤) ١٩٥/٥ .

(٥) انظر : الكتاب ٤٣٦/١-٤٣٧ .

منع سيويوه مثل هذا حتى في غير الاختيار^(١) .

الثاني : أنه نعت لـ ﴿رَبِّ﴾ ، في : ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ﴾ [البروج: ١٢] ، فكأنه

قال : إن بطش ربك المجيد لشديد .

الثالث : أنه نعت للعرش ، ومجد العرش علوه وعظمته^(٢) .

الترجيح :

أما القول الأول فتقدم بعده أو بطلانه ، ولم أجد من اختاره من المفسرين

والمعريين .

وأما القول الثاني : فمقبول ، إلا أن طول الفصل بمثل هذا يجعل القول الثالث أقرب

منه وأولى ، وقد اعتذر لهذا بأن الفاصل بين النعت والمنعوت هنا لا يضر؛ لأنه صفات لله

تعالى^(٣) .

وأما الإعراب الثالث : فهو أظهر الثلاثة وأقربها ، ولذلك اختاره الأكثرون ، وذكره

من ذكر الإعرابين السابقين أو أحدهما .

وما ذكره مكّي في قوله : « وقيل : لا يجوز أن يكون نعتاً للعرش ، لأنه من صفات

الله جل ذكره »^(٤) ، معارض بوجود نظيره في الذكر ، وبيان أنه يوصف الله به ويوصف

غيره أيضاً ، ومجد العرش : علوه وعظمته كما تقدم في كلام الزمخشري قريباً ، قال الله

تعالى : ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل: ٢٦] ، ووصف العرش بالكريم في

سورة المؤمنون في قوله تعالى : ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦] ،

بخفض الميم .

وقد وصف القرآن الكريم به أيضاً في آخر سورة البروج في قوله تعالى : ﴿بَلْ هُوَ

قُرْآنٌ مَجِيدٌ﴾ [البروج: ٢١] .

قال المجدد في القاموس : « والمجيد : الرفيع العالي ، والكريم والشریف الفعل »^(٥) .

(١) انظر : حجة أبي علي ٣٩٣/٦ ، والموضح ١٣٥٦/٣ ، والفريد ٦٥٣/٤ .

(٢) انظر : المصادر السابقة ، والكشاف ، للزمخشري ٧١٩/٤ - ٧٢٠ ، والدر المصون ٧٤٨/١٠ ،

وحجة ابن خالويه ٣٦٧ ، والبحر المحيط ٤٤٥/٨ .

(٣) انظر : حجة أبي علي ٣٩٥/٦ .

(٤) المشكل ٨٠٩ .

(٥) القاموس : مادة (مَجَدَ) .

وفي مقاييس اللغة : « الميم والجيم والـدال : أصل صحيح يدلّ على بلوغ

النهاية »^(١) .

وبهذا يظهر : أن مَنْ منع هذا الوجه غير مصيب في المنع ولا في علته ، وأن هذا

الوجه أقرب الثلاثة إلى الصواب ، والله أعلم .

(١) معجم مقاييس اللغة (مجد) .

سورة الغاشية

قوله تعالى :

﴿إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ﴾ [الغاشية: ٢٥] .

قرأ أبو جعفر المدني وحده لفظ ﴿إِيَابَهُمْ﴾ ، بتشديد الياء ، والباقون من العشرة

بالتخفيف^(١) .

الإشكال ووجهه :

في قراءة أبي جعفر إشكال حمل أبا حاتم على إنكارها^(٢) ، وحكى النحاس قول من

قال إنها لحن^(٣) ، واستبعدها مكي بن أبي طالب^(٤) .

ووجه الإشكال : أن هذا اللفظ من : آب يعوب ، فهو واوي ، فلو كان مشدداً

لكان المصدر : إَوَابَهُمْ أو إِيَوَابَهُمْ كما يقال : ذيوان ، وأصله : دِوَان ، ودليله : جمعه على

دواوين^(٥) .

والإشكال في هذه القراءة صَرَفِيّ .

التوجيه ورفع الإشكال :

« اضطربت أقوال أهل التصريف في أصل هذه الكلمة وما حصل فيها ، وهذه خلاصة

لما ذكره من وجوه تُحمَلُ عليها القراءة .

قيل : هذه الكلمة : مصدر (أَوَّبَ) بزنة (فَوَعَلَ) ، كحَوَّلَ ، وأصلها : إَوَّابٌ بواو

ساكنة ثم مفتوحة ، والواو الأولى زائدة ، والثانية من أصل الكلمة تقابل العين في الميزان ،

فلما سكنت الأولى في المصدر بعد كسرة قلبت ياء ، فصارت : إِيَوَاباً ، فاجتمعت الياء

والواو وسبقت إحداهما بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت في الياء بعدها على

(١) انظر : المبسوط ٤٠٦ ، والتجوير ١٩٩ ، والدرة المضيئة ٤٦ .

(٢) انظر : المحتسب ٣٥٧/٢-٣٥٨ ، وإعراب ابن الأنباري ٥١٠/٢ .

(٣) انظر : إعراب النحاس ٢١٥/٥-٢١٦ .

(٤) انظر : المشكل ٨١٥-٨١٦ .

(٥) المصدر السابق .

القاعدة المعروفة في التصريف^(١) .

فوزنه حيثئذ : فَيَعَال كحَيْقَال ، أصله : حِرْقَال^(٢) .

وقيل : هو مصدر (أَيَّب) على زنة فَيَعَل كَبَيَّطَر يُبَيَّطَر ، والأصل في (أَيَّب) أَيُّوب يُؤَيَّب إِيوَاباً ، فاجتمعت الياء والواو وسبقت إحداهما بالسكون فأدغمت الياء في الياء ، ووزنه على هذا : فَيَعَال أيضاً^(٣) .

وقيل : هو مصدر (أَوَّب) كجَهَّور على زنة فَعُول والأصل : إِيوَاب على وزن فَعُول ، فالواو الأولى عين الكلمة ، والثانية زائدة ، وحصل بعد ذلك ما حصل في القول الأول من قلب وإدغام^(٤) .

وقيل بل هو مصدر (أَوَّب) نحو : كَذَّب زنة فَعَّل والأصل : إِيوَاباً كَكِذَّاباً ، ثم قلبت الواو الأولى ياء لانكسار ما قبلها فصار : إِيوَابَا ، ثم فعل به ماسبق من قلب وإعلال^(٥) .

(١) هي التي يشير إليها ابن مالك في الخلاصة ص ١٢٧ بقوله :

إِنْ يَسْكُنُ السَّابِقُ مِنْ وَاوٍ وَيَا # وَاتَّصَلَ وَمِنْ عَرُوضٍ غَرِيْبَا
فِيَاءُ الْوَاوِ أَقْبَلَ مِنْ مَدْغَمٍ # وَشَذَّ مُعْطًى غَيْرَ مَا قَدْ رُسِمَا .

(٢) انظر : المحتسب ٣٥٨/٢-٣٥٩ ، وإعراب ابن الأنباري ٥١٠/٢ ، والبحر المحيط ٤٦٠/٨ ،
والدر المصون ٧٧٣/١٠ .

(٣) انظر البحر المحيط ٤٦٠/٨ ، والدر المصون ٧٧٣-٧٧٢/١٠ ، والإتحاف ٦٠٧/٢ .

(٤) انظر : المحرر الوجيز ٤٧٥/٥ ، والبحر المحيط ٤٦٠/٨ ، والدر المصون ٧٧٣/١٠ .

(٥) انظر : الكشف للزمخشري ٧٣٢/٤ ، والبحر المحيط ٤٦٠/٨ .

وقيل : بل هو مصدر لـ (أَوَّابٌ) بزنة أكرم من الأوب ، وأصل المصدر : إَوَّابٌ كإكرام ، فأبدلت الهمزة الثانية ياءً ؛ لسكونها بعد همزة مكسورة ، وبعد ذلك صار اللفظ إِيَوَّاباً ، ولما اجتمع الواو والياء حصل ما تقدم من قلب وإدغام ، وعليه فوزنه إِفْعَالٌ^(١) .
وهذه الوجوه الخمسة لاتخرج عن القياس ، وكلها يمكن أن يحمل عليها قراءة أبي جعفر ، وفي الوجهين الأولين قوة زائدة على الثلاثة الباقية ، وعفا الله عن أبي حاتم فقد كان في غناء عن إنكارها والطعن فيها .

(١) انظر : الدر المصون ١٠/٧٧٤-٧٧٥ .

سورة الفجر

قوله تعالى :

﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا . وَلَا يُوثِقُ وَثَاقُهُ أَحَدًا ﴾ [الفجر: ٢٥-٢٦] .

قرأ الكسائي ويعقوب ﴿ لَا يُعَذِّبُ ﴾ ، بفتح الذال ﴿ وَلَا يُوثِقُ ﴾ ، بفتح الشاء ، وقرأ

الباقون بالكسر فيهما^(١) .

الإشكال ووجهه :

استشكلت قراءة الجمهور من حيث المعنى ؛ لأن يوم القيامة لا يعذب أحد سوى

الله ، فلا يُتَصَوَّرُ لهذا النفي فائدة .

حتى قال بعضهم : كيف يجوز الكسر ولا معذب يومئذ سوى الله^(٢) .

التوجيه ورفع الإشكال :

في رفع ذلك الإشكال وتخريج القراءة وجوه :

الأول : أن المراد لا يتوَلَّى يوم القيامة عذاب الله أحدٌ غيره ؛ لأن الأمر يومئذ لله

وحده^(٣) .

الثاني : أن يكون المعنى : فيومئذ لا يعذب أحدٌ في الدنيا مثل عذاب الله في الآخرة

ولا يوثق مثل وثاقه أحد^(٤) .

الثالث : -وهو المرجح- أن يكون المعنى : فيومئذ لا يعذب أحدٌ مثل تعذيب هذا

الكافر المتقدم ذكره ، فأضيف المصدر إلى المفعول به ، كما أضيف إلى المفعول به في

قراءة الفتح ، ولم يذكر الفاعل كما لم يذكر في قوله تعالى : ﴿ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾ [فصلت: ٤٩] ، وبهذا يتحد معنى القراءتين ، ويكون المراد بـ ﴿ أَحَدٌ ﴾ ، الملائكة

(١) .

(٢) انظر : تفسير ابن جرير ٣٠/١٨٩-١٩٠ ، وغرائب القرآن للنيسابوري ٣/٩٥ ، ونسب الاستشكال

إلى أبي عبيد ، وانظر : إعراب النحاس ٥/٢٢٤-٢٢٥ .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٦/٤١٢ ، وشرح الهداية ٢/٥٥٤ ، وغرائب القرآن ٣/٩٥ .

(٤) المصادر السابقة ، وزاد المسير ٨/٢٦٣ ، والبحر المحيط ٨/٤٦٦-٤٦٧ .

المأمورين بتعذيب أهل النار الذين يسحبونهم فيها على وجوههم ولهم مقامع من حديد^(١).

(١) انظر : الحجة ، لأبي علي ٤١٢/٦ ، وقال : « والأشبه أن يكون هذا القول أولى » ، وانظر :

الكشف ، لمكي ٣٧٣/٢ — ٣٧٤ .

سورة العلق

قوله تعالى :

﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْنَى﴾ [العلق: ٧] .

قرأ قبل عن ابن كثير كلمة ﴿رَأَاهُ﴾ ، بالقصر زنة (رَدَعُهُ) ، وقرأ الباقون بالمد زنة

(رَعَاهُ)^(١) ، وهو الوجه الثاني لقنل .

الإشكال ووجهه :

في قراءة قبل إشكال مشهور لدى أهل هذا الفن ، وهو لغوي .

ووجهه : أن (رأى) حذف لامها ، وحذف مثل ذلك غير مشهور في لغة العرب ،

ومن ثم غلط ابن مجاهد رواية قبل لهذا الحرف ، فقال :

«قرأ ابن كثير فيما قرأت على قبل : ﴿أَنْ رَأَاهُ﴾ ، بغير ألف بعد الهمزة ، وزن

رَعُهُ ، وهو غلط ، لأن رآه مثل رعاه مما لا وغير ممال^(٢) .

وإلى هذا المعنى لوَّح الشاطبي فقال^(٣) :

وعن قبل قصراً روى ابن مجاهد # رآه ولم يأخذ به متعملاً .

التوجيه ورفع الإشكال :

لرفع هذا الإشكال وتخريج القراءة أذكر مقدمتين ثم أوضح وجه القصر من حيث

اللغة العربية .

الأولى : القراءة الثابتة بسند صحيح ، الموافقة للرسم لا تُرد ولو خالفت القياس

والأفشى في اللغة .

الثانية : الرواي إذا ظن غلط المروي عنه لا يلزمه رواية ذلك عنه إلا على سبيل البيان

سواء كان المروي صحيحاً أم ضعيفاً ، إذ لا يلزم من غلط المروي عنه ضعف المروي في

(١) انظر : التيسير لأبي عمرو والداني ١٨١ ، والنشر ٤٠١/٢ .

(٢) السبعة ٦٩١—٦٩٢ .

(٣) متن الشاطبية ٩١ .

نفسه^(١) .

وقد قطع ابن الجزري بأن الوجهين (القصر ، والمد) كلاهما مروى عن ابن مجاهد ، وأخذ بهما كليهما ، وأن من زعم أنه لم يأخذ بالقصر فقد أبعد في الغاية وخالف الرواية^(٢) .

وأما تخريجها من جهة اللغة :
فإن القصر في نحو هذا ثابت في اللغة العربية ، وإن كان قليلاً ، ومنه قولهم :
« أصاب الناس جهد ، ولو ترَ أهل مكة »^(٣) ، بحذف الألف من (ترى) ، من ذلك قول الشاعر^(٤) : [الرجز]

وصَّانِي العَجَّاجُ فيما وصَّني

أراد : وصَّاني فحذف الألف^(٥) .
وذكر ابن الأنباري ثلاثة أوجه :
الأول : أن يكون حذفت منه اللام ، وهي لام الفعل كما حذفت في ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ [يوسف: ٣١] .

والثاني : إنما حذفت منه الألف لأنه مضارع (يرى) ، وقد حذفت عينه بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، فلما سكن حرف الهمزة ؛ لأنه يستثقل عنه للحركة فحذفت اللام^(٦) .

والثالث : أن يكون حذفت لسكونها وسكون السين في (استغنى) ؛ لأن الهاء حرف خفي لا يعد حاجزاً ، وأجري في الوقف مجرى الوصل : لئلاّ يختلف ، وهذا أضعف الأوجه^(٧) .

(١) انظر : النشر ٤٠١/٢ .

(٢) انظر : النشر ٤٠٢/٢ .

(٣) انظر : الحجة ، لأبي علي ٤٢٣/٦ ، وشرح الهداية ٥٥٥/٢ ، والمثال في اللسان ، وتاج العروس (رأى) .

(٤) سبق تخريجه في ص ٣٣٩ .

(٥) الدر المصون ٥٨/١١ .

(٦) لم يتضح لي كلامه وفي العبارة نقص كما قال المحقق . البيان ٥٢٢/٢ .

(٧) المصدر السابق .

والظاهر : أن الحذف جاء في هذه الكلمة على لغة قليلة كما سبق في صدر الكلام ،
والقلّة لاتنافي الصحة ، وقد أنزل القرآن بلغة العرب التي اشتملت على وجوه لايعلمها إلاّ
الله .

الخاتمة

نسأل الله حسنها

- تشتمل الخاتمة على ما انتهى إليه هذا البحث من نتائج ووصايا ، أهمها :
- كافة القراء العشرة ورواتهم كانوا أهل ضبط ودراية وإتقان في الأداء ، يظهر ذلك من خلال ما ذكر في تراجمهم ومناقبتهم ، وكثرة من قرأ على كل واحد منهم ، وشهرتهم ، واختيار الأئمة قراءاتهم على سائر القراءة ممن لا يحصيهم إلا خالقهم .
 - لم يصنف في مشكل القراءات الفرشية كتاب جامع حسبما انتهى إليه جهدي وبحثي .
 - لا يزال الناس منذ قديم الزمن يجري الإشكال على ألسنتهم استعمالاً وفي أذهانهم تفكراً ، ثم في كتبهم شرحاً وتصنيفاً .
 - كتب علوم القرآن - لا سيما كتب التفسير منها- فيها علم غزير وكنوز ودرر تنوء بالعصبة أولي القوة .
 - من أراد أن يشتغل بعلم القراءات وتوجيهها فلا بد أن يكون ذا دراية بالعربية نحواً وصرفاً وبلاغة ودلالة .
 - تفاسير الإمام الطبري ، وابن عطية ، والزمخشري ، وابن الجوزي ، وأبي حيان ، وكتاب « الدر المصون » للسمين الحلبي ، و« روح المعاني » للآلوسي ، و« غرائب القرآن للنيسابوري » ، وحاشيتا : الشهاب ، والشيخ زاده على البيضاوي ، وكثير غيرها كتب تفسير وتوجيه وإعراب ، ويوجد فيها - مما هو متعلق بتوجيه القراءات - ما ليس في كتب التوجيه .
 - أكثر ترجيحات الطبري في تفسيره ترجيحات اختيار لا ترجيحات إبطال .
 - أنكر جماعة من علماء التفسير والعربية والقراءات بعض الحروف التي ثبتت صحة قراءتها ، بسبب أنها لم تثبت عندهم نقلاً إلى النبي ﷺ ، وظنوا أنها من خطأ القاريء أو من دونه ، دفعهم إلى ذلك الغيرة على كتاب ربهم ، وربما كان لاختلاف نحاة البصرة والكوفة في ذلك أثر .
 - غالب القراءات التي نوقشت في هذا البحث مما طعن فيه .
 - القراءات التي حصل تعارض بينها وبين نصوص أخرى قليلة ، والإشكال فيها تفسيري .
 - كان لابن مالك (٦٧٢هـ) - رحمه الله - يد بيضاء في الدفاع عن القراءات

- وتخريجها ، والعناية بها وإزالة الإشكال عن بعضها .
- لقد عُني علماء الإسلام بالقراءات تعلّماً وتعليماً ، وتصنيفاً ، وتدقيقاً ، ودفاعاً ،
وتحريراً ، وجاء تأليفهم على أفانين من التصنيف ، منها : المطوّل ، ومنها : الموجز ،
ومنها : المختصر ، ومنها دون ذلك ، منها : ماهو نظم ، ومنها ماهو نثر ، مع شروح
لكثير من الأنظام والمختصرات لا تحصى كثرة ، وهذا يدلّ أكبر دلالة ، وينادي بأعلى
صوت على أهمية هذا العلم وعناية العلماء به .
- أكثر كتب القراءات انتشاراً ووجوداً كتاب أبي القاسم ابن فيرّه
الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) الموسوم بـ « حرز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع » المشهور
بـ (الشاطبية) فقد رزق قبولاً وحفظاً وشرحاً وتعليقاً واختصاراً لم يلقه كتاب في القراءات .
- صنف في التوجيه كتب كثيرة تنيف على الثمانين كتاباً ، ولم يصلنا منها -غير
كتب المعاصرين- إلا بضعة عشر كتاباً .
- من أفضل ما وصلنا من تلك التصانيف : كتاب « الحجة في القراءات السبع » ،
لأبي علي الفارسي ، ففيه علم كثير ودقة بالغة .

الفهارس

وهي مشتملة على :

- ١ - فهرست الآيات القرآنية .
- ٢ - فهرست الأحاديث .
- ٣ - فهرست الأشعار والنظم .
- ٤ - فهرست المصادر والمراجع .
- ٥ - فهرست الموضوعات .

فهرست الآيات القرآنية

حرف الألف

- ﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى النَّبِيِّنَ ﴾ [الصافات: ١٥٣]..... ٤٠٦
- ﴿ أَمِنْ لَا يَهْدِي ﴾ [يونس: ٣٥]..... ١٤٧
- ﴿ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعَ إِلَى إِلَهِ مُوسَى ﴾ [غافر: ٣٧]..... ٤١٥
- ﴿ أَلَا يَأْسُجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبَاءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ ﴾ [النمل: ٢٥]..... ٣٧٢
- ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَرْجِي سَحَابًا ثُمَّ يُؤَلِّفُ بَيْنَهُ ثُمَّ يَجْعَلُهُ رُكَّامًا فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ فَيُصِيبُ بِهِ مَنْ يَشَاءُ وَيَصْرِفُهُ عَنِ مَنْ يَشَاءُ يَكَادُ سَنَا بَرْقُهُ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ ﴾ [النور: ٤٣]..... ٣٥٦
- ﴿ أَمَّا مَنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ ﴾ [الزمر: ٩]..... ٤١١
- ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخِلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسْتَهْمُ الْبُاسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢١٤]..... ١٣٠
- ﴿ أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْنَى ﴾ [العلق: ٧]..... ٤٧٣
- ﴿ أَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾ [الشعراء: ١٩٧]..... ٣٦٧
- ﴿ أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ لَا يَأْتِ بِخَيْرٍ ﴾ [النحل: ٧٦]..... ٦٢
- ﴿ أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ ائْتَدِهِ قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِنْ هُوَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: ٩٠]..... ٢٠٩
- ﴿ إِذَا سَلَّمْتُمْ مَا آتَيْتُمْ بِالْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٣٣]..... ٣٨٠
- ﴿ إِذَا هُمْ يَنْتَبِطُونَ ﴾ [الروم: ٣٦]..... ٣٧٩
- ﴿ إِذْ أَنْتُمْ بِالْعُدُوَّةِ الدُّنْيَا وَهُمْ بِالْعُدُوَّةِ الْقُصْوَى وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ ﴾ [الأنفال: ٤٢]..... ٢٣٥
- ﴿ إِذْ أَيْدِيكُمْ بِرُوحِ الْقُدُسِ ﴾ [المائدة: ١١٠]..... ٢٠٢
- ﴿ إِذْ قَالَ الْحَوَارِيُّونَ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ قَالَ اتَّقُوا اللَّهَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [المائدة: ١١٢]..... ٢٠٠
- ﴿ إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا أَتَيْنِي إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴾ [التوبة: ٤٠]..... ٢٥٠
- ﴿ إِنْ تَوَلَّيْنَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا وَإِنْ تَظَاهَرَا عَلَيْهِ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ مَوْلَاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحریم: ٤]..... ٤٥١
- ﴿ إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَبِيحَةٌ وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ ﴾ [يس: ٢٩]..... ٣٩٣
- ﴿ إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق: ٤]..... ٢٨٠
- ﴿ إِنْ رَبِّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثُ وَطَائِفَةٌ مِنَ الَّذِينَ مَعَكَ وَاللَّهُ يُقَدِّرُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ ﴾ [المزمل: ٢٠]..... ٤٥٢
- ﴿ إِنْ رَبِّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلُثِي اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثُ ﴾ [المزمل: ٢٠]..... ١٠١
- ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهَادُ ﴾ [غافر: ٥١]..... ١٥٦, ١٥٤
- ﴿ إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا ﴾ [غافر: ٥١]..... ١٥٥
- ﴿ إِنَّهُمْ عَنِ السَّمْعِ لَمْعَزُولُونَ ﴾ [الشعراء: ٢١٢]..... ٣٩٩

- ﴿ إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ ﴾ [الغاشية: ٢٥]..... ٤٦٨
- ﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْحَيَاةَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ ﴾ [التوبة: ١١١]..... ٢٥٨
- ﴿ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ [النساء: ٥٨]..... ١٤٦
- ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ ﴾ [النساء: ٥٨]..... ١٧٦
- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يُهَاجِرُوا مَا لَكُمْ مِنْ وَلَايَتِهِمْ مِنْ شَيْءٍ حَتَّى يُهَاجِرُوا ﴾ [الأنفال: ٧٢]..... ٢٤١
- ﴿ إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴾ [البروج: ١٢]..... ٤٦٦
- ﴿ إِنَّ رَسُولَكُمْ الَّذِي أُرْسِلَ إِلَيْكُمْ لَمَحْنُونٌ ﴾ [الشعراء: ٢٧]..... ٣١٧
- ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ﴾ [التوبة: ٣٦]..... ٢٤٨
- ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ [يوسف: ٢]..... ٢٥
- ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [هود: ٤٦]..... ٢٧٣
- ﴿ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا مُوسَى مَسْحُورًا ﴾ [الإسراء: ١٠١]..... ٣١٧
- ﴿ إِنَّ تَمَسُّسَكُمْ حَسَنَةً تَسُوهُمْ وَإِنْ تُصِيبَكُمْ سَيِّئَةٌ يَفْرَحُوا بِهَا وَإِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطٌ ﴾ [آل عمران: ١٢٠]..... ١٥١
- ﴿ إِنَّ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهُا الْفُقَرَاءَ فَهِيَ خَيْرٌ لَكُمْ ﴾ [البقرة: ٢٧١]..... ١٤٦
- ﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ ﴾ [طه: ٦٣]..... ١٠٢
- ﴿ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَرْثَانِ ﴾ [المائدة: ١٠٧]..... ٩٩
- ﴿ اسْتَكْبَارًا فِي الْأَرْضِ وَمَكْرَ السَّيِّئِ وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ ﴾ [فاطر: ٤٣]..... ٣٩٠
- ﴿ اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾ [العلق: ١]..... ٢٥٤
- ﴿ الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النَّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ﴾ [النساء: ٣٤]..... ١٧٣
- ﴿ الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَاِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِعِي بِإِحْسَانٍ وَلَا يَجِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا إِلَّا أَنْ يَخَافَا أَلَّا يُعْصِيََا حُدُودَ اللَّهِ ﴾ [البقرة: ٢٢٩]..... ١٣٢
- ﴿ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴾ [النمل: ٢٦]..... ٤٦٦
- ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ ﴾ [النور: ٣٥]..... ٣٥٣
- ﴿ الَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ ﴾ [آل عمران: ١٧٠]..... ١٦٠

حرف الباء

- ﴿ بَدِيعُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [البقرة: ١١٧]..... ١١٧
- ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾ [الصافات: ١٢]..... ٤٠١
- ﴿ بَلْ هُوَ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ فِي صُدُورِ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ ﴾ [العنكبوت: ٤٩]..... ٩
- ﴿ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ [الكهف: ١٠٣]..... ٣١٩

حرف التاء

- ﴿ تَنْزِلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا ﴾ [القدر: ٤] ٢٥٤
 ﴿ تَوْمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [الصف: ١١] ١٣٦

حرف التاء

- ﴿ ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُّعَاسًا يَغْشَى طَآئِفَةً مِّنْكُمْ وَطَآئِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ يَقُولُونَ هَل لَّنَا مِنَ الْأَمْرِ مِن شَيْءٍ قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ ﴾ [آل عمران: ١٥٤] ١٥٨
 ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِن بَعْدِ مَا فُتِنُوا ثُمَّ جَاهَدُوا وَصَبَرُوا ، إِنَّ رَبَّكَ مِن بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [النحل: ١١٠] ٣٠٩
 ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ هَاجَرُوا مِن بَعْدِ مَا فُتِنُوا ﴾ [النحل: ١١٠] ٦٨
 ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة: ٧١] ٤٤٢
 ﴿ ثُمَّ هُوَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنَ الْمُحْضَرِينَ ﴾ [القصص: ٦١] ٣٥٢

حرف الحاء

- ﴿ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ [يوسف: ٣١] ٤٧٤
 ﴿ حَتَّى إِذَا اسْتَيْئَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا جَاءَهُمْ نَصْرُنَا فَنُجِّيَ مَن نَّشَاءُ وَلَا يُرَدُّ بَأْسُنَا عَنِ الْقَوْمِ الْمُجْرِمِينَ ﴾ [يوسف: ١١٠] ٢٨٨
 ﴿ حَتَّى إِذَا اسْتَيْئَسَ الرُّسُلُ وَظَنُّوا أَنَّهُمْ قَدْ كُذِّبُوا ﴾ [يوسف: ١١٠] ١٠١
 ﴿ حَقِيقٌ عَلَيَّ أَن لَا أَقُولَ عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ قَدْ جِئْتُكُمْ بَيِّنَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ فَأَرْسِلْ مَعِيَ نَبِيَّ إِسْرَائِيلَ ﴾ [الأعراف: ١٠٥] ٢٢٥ ، ٩٩

حرف الخاء

- ﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾ [العلق: ٢] ٢٥٤
 ﴿ خَشَعُوا أَبْصَارَهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَحْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُّتَشِيرٌ ﴾ [القمر: ٧] ٤٤٠
 ﴿ خَشَعُوا أَبْصَارَهُمْ ﴾ [القمر: ٧] ٢٥٦

حرف الذال

- ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ ﴾ [يوسف: ٥٢] ٢٨٤
 ﴿ ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ ﴾ [البروج: ١٥] ٤٦٥

حرف الراء

- ﴿ رَبَّنَا إِنِّي أَسْكَنْتُ مِنْ ذُرِّيَّتِي بِوَادٍ غَيْرِ ذِي زَرْعٍ عِنْدَ بَيْتِكَ الْمُحَرَّمِ ، رَبَّنَا لِيُقِيمُوا الصَّلَاةَ فَاجْعَلْ أَفْئِدَةً مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ ﴾ [إبراهيم: ٣٧] ٢٩٨
 ﴿ رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمِينَ لَكَ وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة: ١٢٨] ١٢٣

حرف السين

- ﴿ سَأُورِيكُمْ دَارَ الْفَاسِقِينَ ﴾ [الأعراف: ١٤٥] ٣٠٠
 ﴿ سَلَامٌ عَلَى الْإِبْرَاهِيمَ ﴾ [الصافات: ١٣٠] ٤٠٤

حرف الصاد

- ﴿ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَّجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِّرَجُلٍ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا الْحَمْدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [الزمر: ٢٩] ٤١٣

حرف العين

- ﴿عَالِيَهُمْ ثِيَابٌ سُنَدُسٌ خُضِرَ وَإِسْتَبْرَقَ وَخَلُّوا أَسَاوِرَ مِنْ فِضَّةٍ وَسَقَاهُمْ رَبُّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ [الإنسان: ٢١]..... ٤٥٤
 ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبِعْ أَدْبَارَهُمْ وَلَا يَلْتَفِتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ﴾ [الحجر: ٦٥]..... ٢٧٢

حرف الفاء

- ﴿فَأَصْدَقَ وَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]..... ١٠٢، ٧٢
 ﴿فَأَقْبِرْهُ﴾ [عبس: ٢١]..... ١١٥
 ﴿فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ [القيامة: ١٨]..... ٨
 ﴿فَإِنْ قَاتَلْتُمُ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]..... ١٠١
 ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَإِنْ تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٩]..... ١٤٩
 ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِبِئْسَ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾ [البقرة: ١٣٧]..... ١٩٤
 ﴿فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ يُضِلُّ﴾ [النحل: ٣٧]..... ٣٠٨
 ﴿فَإِنْ غَيْرَ عَلَى أَنَّهُمَا اسْتَحَقَّا إِنَّمَا فَآخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَانِ﴾ [المائدة: ١٠٧]..... ١٩٥
 ﴿فَاجْعَلْ أَفْتِدَىٰ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ [إبراهيم: ٣٧]..... ٢٨
 ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٩]..... ٢٧٦
 ﴿فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أَضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ فَالَّذِينَ هَاجَرُوا وَأُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأُودُوا فِي سَبِيلِي وَقَاتَلُوا وَقُتِلُوا لَأُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٩٥]..... ١٦٥
 ﴿فَاسْتَجَبْنَا لَهُ وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْغَمِّ، وَكَذَلِكَ نُنْجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأنبياء: ٨٨]..... ٣٤٤
 ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦]..... ١٠١
 ﴿فَبَهِّدَاهُمْ أَقْتِدْهُ﴾ [الأنعام: ٩٠]..... ١٠٠
 ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنْبَاءُ يَوْمَئِذٍ﴾ [القصص: ٦٦]..... ٢٦٥
 ﴿فَقَدَرْنَا فَنِعْمَ الْقَادِرُونَ﴾ [المرسلات: ٢٣]..... ٤٥٧
 ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِيفَ وَعْدِهِ رُسُلُهُ﴾ [إبراهيم: ٤٧]..... ٢٦٦، ٢١٦
 ﴿فَلَمَّا أَسْفَقْنَا اتَّخَفْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥]..... ٤٠٢
 ﴿فَلَمَّا سَمِعَتْ بِمَكْرِهِنَّ أَرْسَلَتْ إِلَيْهِنَّ وَأَعْتَدَتْ لَهُنَّ مُتَكَنًا وَآتَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سِكِّينًا وَقَالَتِ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ فَلَمَّا رَأَيْنَهُ أَكْبَرْنَهُ وَقَطَّعْنَ أَيْدِيَهُنَّ وَقُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف: ٣١]..... ٢٨٦
 ﴿فَلَمَّا آتَاهُمَا صَالِحًا جَعَلَا لَهُ شُرَكَاءَ فِيمَا آتَاهُمَا فَتَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الأعراف: ١٩٠]..... ٢٢٩
 ﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَى مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ﴾ [سبا: ١٤]..... ٣٨٧
 ﴿فَمَا اسْتَطَاعُوا أَنْ يَظْهَرُوهُ وَمَا اسْتَطَاعُوا لَهُ نَقْبًا﴾ [الكهف: ٩٧]..... ٣٢٦
 ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧]..... ٣٦٢
 ﴿فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ مِنْ سَبَإٍ بِنَبِيٍّ يَقِينٍ﴾ [النمل: ٢٢]..... ٣٧٠
 ﴿فَمَنْ يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَابًا رَصَدًا﴾ [الجن: ٩]..... ٣٩٩
 ﴿فَمَهْلُ الْكَافِرِينَ أَمَهُلُهُمْ رُويْدًا﴾ [الطارق: ١٧]..... ٤٥٨
 ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُعَذِّبُ عَذَابُهُ أَحَدًا . وَلَا يُؤْتِيهِمْ نَفَاةً أَحَدٌ﴾ [الفجر: ٢٥-٢٦]..... ٤٧١

حرف القاف

- ﴿ قُلْ رَبِّ احْكُم بِالْحَقِّ وَرَبُّنَا الرَّحْمَنُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ ﴾ [الأنبياء: ١١٢] ٣٤٨
- ﴿ قَالَ أَبَشْرُتُمُونِي عَلَى أَنْ مَسَّنِيَ الْكِبَرُ فِيمَ تَبَشِّرُونَ ﴾ [الحجر: ٥٤] ٣٠٢
- ﴿ قَالَ أَنَا أَحْيِي وَأُمِيتُ ﴾ [البقرة: ٢٥٨] ١٤٥
- ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ ﴾ [ص: ٨٤] ٤٠٨
- ﴿ قَالَ قَدْ أُجِيتَ دَعْوَتُكُمَا ، فَاسْتَقِيمَا ، وَلَا تَتَّبِعَانَّ سَبِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس: ٨٩] ٢٦٢
- ﴿ قَالَ لَقَدْ عَلِمْتُمْ مَا أَنْزَلَ هَؤُلَاءِ إِلَّا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ بِصَآئِرٍ وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يَا فِرْعَوْنُ مَثْبُورًا ﴾ [الإسراء: ١٠٢] ٣١٦
- ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَتَّخِذَ ﴾ [الأعراف: ١٢] ٢١٢
- ﴿ قَالَ وَمَنْ يَقْنَطُ مِنْ رَحْمَةِ رَبِّي إِلَّا الضَّالُّونَ ﴾ [الحجر: ٥٦] ٣٠٦
- ﴿ قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَأَتَانِي رَحْمَةٌ مِنْ عِنْدِهِ فَعَمِيتُ عَلَيْكُمْ ، أَنْزَلْتُ كُتُوبَهَا وَأَتَمَّنَّ لَهَا كَآرِهُونَ ﴾ [هود: ٢٨] ٢٦٥
- ﴿ قَالُوا إِنَّ هَٰذَا لَسَاحِرٌ مُرِيدَانِ أَنْ يُخْرِجَاكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ بِسِحْرِهِمَا وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ الْمُثُلَى ﴾ [طه: ٦٣] ٣٣٠
- ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ وَلَكِنْ مَتَّعْتَهُمْ وَآبَاءَهُمْ حَتَّى نَسُوا الذِّكْرَ وَكَانُوا قَوْمًا بُورًا ﴾ [الفرقان: ١٨] ٣٦١
- ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ ﴾ [الفرقان: ١٨] ١٠٣
- ﴿ قَالُوا يَا لَوِطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَلَا يَلْقَتْكُمْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا امْرَأَتَكَ إِنَّهُ مُصِيبُهَا مَا أَصَابَهُمْ إِنَّ مَوْعِدَهُمُ الصُّبْحُ أَلَيْسَ الصُّبْحُ بِقَرِيبٍ ﴾ [هود: ٨١] ٢٧٠
- ﴿ قَتَلَ مَعَهُ رِيشُونَ كَثِيرٌ ﴾ [آل عمران: ١٤٦] ١٢٨
- ﴿ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ [الزمر: ٢٨] ٢٥
- ﴿ قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ جَعَلَ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ مَنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ يَأْتِيكُمْ بَضِيَاءٌ أَفَلَا تَسْمَعُونَ ﴾ [القصص: ٧١] ٣٧٨
- ﴿ قُلْ أَغْفِرُ اللَّهُ تَأْمُرُونِي ﴾ [الزمر: ٦٤] ٣٠٣
- ﴿ قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ [الأنعام: ١٦٢] ٢٢١
- ﴿ قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ ﴾ [إبراهيم: ٣١] ١١٩
- ﴿ قُلْ لِلَّذِينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا لِلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ أَيَّامَ اللَّهِ لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾ [الحاثية: ١٤] ٤٣٠
- ﴿ قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ بِإِذْنِ اللَّهِ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَهُدًى وَبُشْرَى لِلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة: ٩٧] ٤٥١ ، ١١٢
- ﴿ قُلْ هَلْ مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ قُلِ اللَّهُ يَهْدِي لِلْحَقِّ أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَيَّ الْحَقُّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمْ مَنْ لَا يَهْدِي إِلَّا أَنْ يَهْدِيَ فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴾ [يونس: ٣٥] ٢٦١
- ﴿ قُمْ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا . نِصْفَهُ أَوْ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا . أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلًا ﴾ [الزمل: ٤-٢] ٤٥٣
- ﴿ قِيلَ لَهَا ادْخُلِي الصَّرْحَ فَلَمَّا رَأَتْهُ حَسِبَتْهُ لُجَّةً وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا ﴾ [النمل: ٤٤] ٣٧٦

حرف الكاف

- ﴿ كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي ﴾ [المجادلة: ٢١] ١٥٥
- ﴿ كَذَّبَ أَصْحَابُ الْأَيْكَةِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٧٦] ٣٦٤
- ﴿ كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الشعراء: ١٠٥] ١٦٤
- ﴿ كَمَنْ مَثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ ﴾ [الأنعام: ١٢٢] ١٩٤

﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ [المدثر: ٣٨]..... ١٥٨

حرف اللام

﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ﴾ [المؤمنون: ١١٦]..... ٤٦٦
 ﴿لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣]..... ٤١٤
 ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَذَّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ﴾ [الصفات: ٨]..... ٣٩٩
 ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾ [الصفات: ٨]..... ١٠١
 ﴿لَا يَتَّبِعُنَّ فِيهَا أَخْقَابًا﴾ [النبا: ٢٣]..... ٤٥٩
 ﴿لَسْتُ عَلَيْهِمْ بِمُصِيطِرٍ . إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ﴾ [الغاشية: ٢٢، ٢٣]..... ٢٧٣
 ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكِنِهِمْ آيَةٌ﴾ [سبأ: ١٥]..... ٣٧٠
 ﴿لَكِنَّ هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٢٨]..... ١٢٤

حرف الميم

﴿مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٨]..... ٣٤٦
 ﴿مَا تَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ، أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦]..... ١١٤
 ﴿مَا يَنْظُرُونَ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً تَأْخُذُهُمْ وَهُمْ يَخِصِّمُونَ﴾ [يس: ٤٩]..... ٣٩٧
 ﴿مَنْ كَانَ يَظُنُّ أَنْ لَنْ تَنْصُرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يُذْهِبْنَ كَيْدَهُ مَا يَغِيظُ﴾ [الحج: ١٥]..... ٣٥١
 ﴿مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأُولَآئِي﴾ [المائدة: ١٠٧]..... ١٠٣
 ﴿مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾ [فصلت: ٤٩]..... ٤٧١

حرف الهاء

﴿هَلْ تَرَبَّصُونَ بِنَا﴾ [التوبة: ٥٢]..... ١٤٧
 ﴿هَذَا هُدًى وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزٍ أَلِيمٌ﴾ [الحاثية: ١١]..... ٤٢٩
 ﴿هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾ [القصص: ١٥]..... ١٣١
 ﴿هُنَالِكَ الْوَلَايَةُ لِلَّهِ الْحَقِّ هُوَ خَيْرٌ ثَوَابًا وَخَيْرٌ عُقْبًا﴾ [الكهف: ٤٤]..... ٣٢٢ ، ٢٤١
 ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا وَقَدَرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ مَا خَلَقَ اللَّهُ ذَلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ يُفَصِّلُ الْآيَاتِ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٥]..... ٣٧٨ ، ٣٤٣ ، ٢٥٩

حرف الواو

﴿وَالضُّحَى . وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى﴾ [الضحى: ٢، ١]..... ١٧١
 ﴿وَالْعَصْرِ﴾ [العصر: ١]..... ١٧١
 ﴿وَحُورًا عِينًا﴾ [الواقعة: ٢٢]..... ٢٦٨
 ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ [الأنبياء: ٣]..... ٤٤٢
 ﴿وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [التحریم: ٣]..... ٤٥٠
 ﴿وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَتْهُمْ آيَةٌ لَيُؤْمِنُنَّ بِهَا قُلْ إِنَّمَا الْآيَاتُ عِنْدَ اللَّهِ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنعام: ١٠٩]..... ٢١١

- ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سِعِدُوا فَنُفِيَ الْحُجَّةُ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرٌ مَحْذُوزٌ﴾ [هود: ١٠٨]..... ٢٧٥
- ﴿وَأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَّ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ، فَيَقُولَ: رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [المنافقون: ١٠]..... ٤٤٦
- ﴿وَإِذَا قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠]..... ٣٢٥
- ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٨٣]..... ٢٦٣
- ﴿وَإِذَا قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ قَالَ أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١]..... ٣١٥
- ﴿وَإِذَا قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى﴾ [طه: ١١٦]..... ٣٤٢
- ﴿وَإِذَا قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]..... ١٠٥
- ﴿وَإِذَا وَعَدْنَا مُوسَى أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١]..... ١٠٨
- ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَيُونُسَ وَلُوطًا وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ [الأنعام: ٨٦]..... ٢٠٦
- ﴿وَإِسْمَاعِيلَ وَالْيَسَعَ﴾ [الأنعام: ٨٦]..... ١٠٠
- ﴿وَإِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ لِلنَّزُولِ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ [إبراهيم: ٤٦]..... ٣٠١
- ﴿وَإِنْ كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا﴾ [الأنبياء: ٤٧]..... ١٣٩
- ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا كُفِرْتُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ إِنَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [هود: ١١١]..... ٢٧٧
- ﴿وَإِنْ كُلاًّ لَمَّا كُفِرْتُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: ١١١]..... ٩٩
- ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ [يوسف: ٨٢]..... ٢٢٩
- ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]..... ٢٠٢
- ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الكهف: ٢٨]..... ٣٢١
- ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ تَقْتُلُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوهُمْ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنَ الْقَتْلِ وَلَا تَقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ فَإِنْ قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ﴾ [البقرة: ١٩١]..... ١٢٧
- ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]..... ٢٥٥
- ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ. سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ [الرعد: ٢٣، ٢٤]..... ٤٠١
- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٤٠]..... ١٠٢
- ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِرِينَ أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِنْ رِجْزِ أَلِيمٍ﴾ [سبا: ٢٨]..... ٣٨٤
- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ، فَإِنْ خَرَجْنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِي مَا فَعَلْنَ فِي أَنْفُسِهِنَّ مِنْ مَعْرُوفٍ، وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٤٠]..... ١٤١
- ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ﴾ [الأنعام: ٩٣]..... ٤٠١
- ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]..... ٢٦٣، ١٣٦
- ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّ الرِّضَاعَةَ وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا لَا تُضَارَّ وَالِدَةٌ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِوَلَدِهِ﴾ [البقرة: ٢٣٣]..... ١٣٨، ١٣٤
- ﴿وَأَمْرُهُمْ قَائِمَةٌ فَضَحِكْتُ فَبَشَّرْنَاهَا بِإِسْحَاقَ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾ [هود: ٧٢]..... ٢٦٧
- ﴿وَتَعَزَّوْهُ﴾ [الفتح: ٩]..... ٢٤٤
- ﴿وَجَحَدُوا بِهَا وَاسْتَيْقَفَتْهَا أَنْفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]..... ٣١٦
- ﴿وَرَأَوْنَاهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ إِنَّهُ رَبِّي أَحْسَنَ مَثْوَايَ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الظَّالِمُونَ﴾ [يوسف: ٢٣]..... ٢٨٤

- ﴿وَرَأَوْنَاهُ الْيَوْمَ فِي بَيْتِهَا عَنْ نَفْسِهِ﴾ [يوسف: ٢٣]..... ٢٨٤
- ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَهُمُ الطُّورَ بِمِثْقَالِ ذَرَّةٍ وَلَقَدْ لَعْنُوا فِي السَّبْتِ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِثْقَالًا ظِلًّا﴾ [النساء: ١٥٤]..... ١٨٠
- ﴿وَعِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ [الزخرف: ٨٥]..... ٢٥٣
- ﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ . وَاجْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [الحاقة: ٤]..... ٤٢٥
- ﴿وَقَالَ الشَّيْطَانُ لَمَّا قُضِيَ الْأَمْرُ إِنَّ اللَّهَ وَعَدَكُمْ وَعْدَ الْحَقِّ وَوَعَدْتُكُمْ فَأَخْلَفْتُكُمْ، وَمَا كَانَ لِي عَلَيْكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ إِلَّا أَنْ دَعَوْتُكُمْ فَاسْتَجَبْتُمْ لِي، فَلَا تَلُمُونِي وَلُومُوا أَنْفُسَكُمْ، مَا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُمْ بِمُصْرِخِيَّ﴾ [إبراهيم: ٢٢]..... ٢٩٤
- ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]..... ٢٤٢
- ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ﴾ [التوبة: ٣٠]..... ٢٤٦
- ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾ [الأحزاب: ٣٣]..... ٣٨١
- ﴿وَقَوْمٌ نُوحٍ مِنْ قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا فَاسِقِينَ﴾ [الذاريات: ٤٦]..... ٤٣٥
- ﴿وَقِيلَ يَا رَبِّ﴾ [الزخرف: ٨٨]..... ٢٥٣
- ﴿وَقِيلَ يَا رَبِّ إِنَّ هَؤُلَاءِ قَوْمٌ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الزخرف: ٨٨]..... ٤٢٢
- ﴿وَكَايْنٍ مِنْ نَبِيِّ قَاتِلٍ مَعَهُ رِيبٌ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا لِمَا أَصَابَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَمَا ضَعُفُوا وَمَا اسْتَكَانُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]..... ١٥٤
- ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ لِيُرْثُوهُمْ وَلَيْسُوا عَلَيْهِمْ دِينَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]..... ٢١٤
- ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنٌ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧]..... ١٠١
- ﴿وَكَلْبُهُمْ بِاسِطٍ ذِرَاعُهُ بِالْوَصِيدِ﴾ [الكهف: ١٨]..... ١٣١
- ﴿وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ٢١٧]..... ١٧٠
- ﴿وَكَلَّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾ [النساء: ٩٥]..... ٤٤٣
- ﴿وَكَلَّمَهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ [مريم: ٩٥]..... ١٥٩
- ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣]..... ٣١١
- ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٥٢]..... ٢٠٤
- ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَشِيَّةَ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِنَّ قَتْلَهُمْ كَانَ خِطْئًا كَبِيرًا﴾ [الإسراء: ٣١]..... ٣١٣
- ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَلَالٍ﴾ [النمل: ١٢٧]..... ٢٤٣
- ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَى هُدَى اللَّهِ، أَنْ يُؤْتَى أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ أَوْ يُحَاجُّوكُمْ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ [آل عمران: ٧]..... ٣٧٣
- ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُطْمِئِنُّ لَهُمْ خَيْرٌ لَأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيُزَادُوا إِنْمَاءً وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ﴾ [آل عمران: ١٧٨]..... ١٦٢
- ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُطْمِئِنُّ لَهُمْ خَيْرٌ لَأَنْفُسِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٨]..... ٩٩
- ﴿وَلَا يَحْسِبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَبَقُوا إِنَّهُمْ لَا يُعْجِزُونَ﴾ [الأنفال: ٥٩]..... ٢٣٧، ١٠٢
- ﴿وَلَكِنَّ الْإِلَهَ مِنْ أَمَنِ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧]..... ٢٢٩
- ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف: ٢٥]..... ٣١٨

- ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [الأنبياء: ٤٨] ٣٤٣
- ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾ [الحديد: ٢٦] ١٦٦
- ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَى مُوسَى أَنِ اسْرِ بِعِيَادي فَأَضْرِبْ لَهُمُ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَى﴾ [طه: ٧٧] ٣٣٨
- ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الأعراف: ١١] ٢٢٤
- ﴿وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِإِيعَادِنَا الْمُرْسَلِينَ . إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنصُورُونَ﴾ [الصافات: ١٧١، ١٧٢] ١٥٦، ١٥٤
- ﴿وَلَمَّا ضُرِبَ ابْنُ مَرْيَمَ مَثَلًا إِذَا قَوْمُكَ مِنْهُ يَصِدُّونَ﴾ [الزخرف: ٥٧] ٤٢٠
- ﴿وَلَوْ نَزَّلْنَاهُ عَلَى بَعْضِ الْأَعْجَمِينَ﴾ [الشعراء: ١٩٨] ٤٠٤
- ﴿وَلَوْ لَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزِمَامًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى﴾ [طه: ١٢٩] ١٨٦
- ﴿وَمَا آتَيْتُمْ مِنْ رَبٍّ لَّا يَرْبُؤُ فِي أَمْوَالِ النَّاسِ فَلَا يَرْتَوِ عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الروم: ٣٩] ٣٨٠
- ﴿وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّهُ يَزَكِّي . أَوْ يَذَّكَّرُ فَتَنْفَعَهُ الذِّكْرَى﴾ [عبس: ٤٠٣] ٤١٥
- ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمُهُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٩٧] ٤٥٠
- ﴿وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَنْ يَكْلِمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا فَيُوحِيَ بِإِذْنِهِ مَا يَشَاءُ﴾ [الشورى: ٥١] ٧٢
- ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُتَّقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ؟ وَلِلَّهِ مِيرَاتُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلْ ، أُولَئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدُ وَقَاتَلُوا ، وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ، وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ [الحديد: ١٠] ٤٤٣
- ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] ٤٦٢
- ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ٩] ٢٦
- ﴿وَمَنْ يُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَيُقْتَلْ أَوْ يَغْلِبْ﴾ [النساء: ٧٤] ١٥٥
- ﴿وَمَنَاءُ الثَّالِثَةِ الْأُخْرَى﴾ [النجم: ٢٠] ٤٣٨
- ﴿وَمَنْ نَعْمَرُهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ أَفَلَا يَعْقِلُونَ﴾ [يس: ٦٨] ٣٩٥
- ﴿وَمَنْ يَقْتِ اللَّهُ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا . وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ﴾ [الطلاق: ٣، ٢] ٢٠٢
- ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [الروم: ٢٤] ٢٣٨
- ﴿وَمِنْكُمْ وَمِنْ نُوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى﴾ [الأحزاب: ٧] ١٦٦
- ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ وَيَقُولُونَ هُوَ أُذُنٌ قُلْ أُذُنٌ خَيْرٌ لَكُمْ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ رَسُولَ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [التوبة: ٦١] ٢٥٢
- ﴿وَنَزَّلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥] ٣٤٥
- ﴿وَنَزَّلَ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾ [الفرقان: ٢٥] ٣٤٧
- ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فَنَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢] ٢٢٨
- ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَانًا حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا وَوَضَعَتْهُ كُرْهًا وَحَمَلُهُ وَفَصَالَتْهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥] ٤٣٣
- ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ [النحل: ٥٧] ٣٧٣
- ﴿وَيَعْلَمُ الَّذِينَ يُخَادِلُونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ مَّخِصٍ﴾ [الشورى: ٣٥] ٤١٧

حرف الباء

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] ١٨٤
- ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء: ١] ١٦٨

- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَجْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهَرِ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْقَلَائِدَ وَلَا آمِينَ الْبَيْتِ الْحَرَامَ يَتَّخِفُونَ فَضْلًا مِنْ رَبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمُكُمْ شَتَانُ قَوْمٍ أَنْ صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَنْ تَعْتَدُوا﴾ [المائدة: ٢] ١٨١
- ﴿يَا أُجُوجَ وَمَأْجُوجَ﴾ [الكهف: ٩٤] ٣٧٧
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَنْ تَعْدِلُوا وَإِنْ تَلَوُّوا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ [النساء: ١٣٥] ١٧٧
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنَكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يُلْفُوا الْحِلْمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنَ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾ [النور: ٥٨] ٣٥٨
- ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرْمٌ ، وَمَنْ قَتَلَ مِنْكُمْ مَتَعِدًا فَحَرَاءَ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ﴾ [المائدة: ٩٥] ١٩١
- ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ قَدْ أَنْجَيْنَاكُمْ مِنْ عَدُوِّكُمْ وَوَاعَدْنَاكُمْ جَانِبَ الطُّورِ الْأَيْمَنِ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَىٰ﴾ [طه: ٨٠] ٣٤١
- ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٧١] ١٦٠

فهرست الأحاديث

- ٤٠٢..... «عَجَبَ اللَّهُ مِنْ قَوْمٍ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِالسَّلَاسِلِ»
- ١٢٠..... «فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ»
- ٢١٦..... «فَهَلْ أَنْتُمْ تَارِكُوا لِي صَاحِبِي»
- ١٦٩..... «لَا تَخْلِفُوا بِأَبَائِكُمْ»
- ٣٠٤..... «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا»
- ١٨٨ ، ١٨٧ ، ١٨٤ ، ١٠١..... «وَيُلِّ الْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ»
- ٤٤٢ ، ٤٤١..... «يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ»

فهرست الأشعار والنظم^(١)

حرف الألف

- أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَذْلُكِي # وَجْهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي ٣٠٤
- أَتَغْضَبُ إِنْ أَذْنَا قَتِيبةً حُرَّتَا # جِهَاراً وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ حَازِمٍ ١٨٢
- أَرَادَ أَلَا يَاهُولَاءِ اسْجُدُوا وَقِفْ ٣٧٢
- أَرْنِي جَوَاداً مَاتَ هَزْلاً لِأَنْتِي ٢١٢
- أَرْنَا إِدَاوةَ عَبْدِ اللَّهِ نَمْلُوهَا # مِنْ مَاءٍ زَمَزَمَ ، إِنْ الْقَوْمُ قَدْ ظَمُّوا ١٢٤
- أَصْلَكَ ، مَصْلَمَ الْأَذْنَيْنِ أَحْنَى # لَهُ بِالسَّيِّ تَنُومَ وَأَاءُ ٢٦٠
- أَظْهَى كَانَ أَمَّكَ أَمْ حِمَارُ ٣٦٨
- أَعَاذِلَ مَا يُدْرِيكَ أَنَّ مَنِيَّتِي ٢١٢
- أَكَلْتُ أَمْرِي تَحْسِينِ أَمْرًا # وَنَارٍ تَوَقَّدُ فِي الْقَلْبِ نَارًا ٤٢٧
- أَلَا أَيُّهَا الرَّاجِرِي أَحْضِرِ الْوَعَى ٢٣٩
- أَلَا هَلْ أَتَى التَّيْمَ بْنَ عَبْدِ مَنْاءَةَ # عَلَى الشَّيْءِ فِيمَا بَيْنَنَا ابْنُ تَمِيمٍ ٤٣٩
- أَلَا يَا اسْقِيَانِي قَبْلَ حَبْلِ أَبِي بَكْرٍ ٣٧٤
- أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مِيٍّ عَلَى الْبِلَى ٣٧٤
- أَلَا يَسْجُدُوا (ر) أَوْ وَقِفْ مَبْتَلًى إِلَّا ٣٧٢
- أَلَا يَا اسْلَمِي ذَاتَ الدِّمَالِيحِ وَالْعِقْدِ ٣٧٥
- أَلَيْسَ عَظِيماً أَنْ تُلِمَ مُلِمَةً # وَلَيْسَ عَلَيْنَا فِي الْخُطُوبِ مُعَوَّلٌ ١٢٦
- أُمُّ الْحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ # تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْضَ الرُّقْبَةِ ٣٣٥
- أَوْ اسْمُهَا هَذَا لِمَا دَلَّ # عَلَى الْإِشَارَةِ بَنُوهُ أَضْلًا ٣٣٧
- أَوْ اسْمُهَا ((هَذَا)) لَكِنْ يَلْزَمُ # أَلْفَهُ كَمَا تَقُولُ خَنَعُمُ ٣٣٧
- أَوْ يَسْجُلُ عَمَلٍ عَصَادَةً سَمَحَجٍ # بِسَرَاتِهَا نَذَبٌ لَهَا وَكُلُومُ ٤٦٠
- أَبَى جُودَهُ لَا الْبَحْلُ وَاسْتَعَجَلَتْ نَعَمَ # بِهِ مِنْ فَتَى لَا يَمْنَعُ الْجُودَ نَائِلَةً ٢١٣
- أَكْرَرَ عَلَى الْكُتَيْبَةِ لَا أَبَالِي # أَحْتَفِي كَانَ فِيهَا أَمْ سِوَاهَا ١٧٠
- أَلَا يَا سَلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ٣٧٤
- أَوْ ((إِنَّ)) ذِي نَافِيَةٍ ، وَاللَّامُ # كَمَثَلِ إِلَّا . قَالَهُ الْأَعْلَامُ ٣٣٧
- إِذَا أَوْقَدُوا نَاراً لِحَرْبِ عَدُوِّهِمْ ١٧٠
- إِذَا الْعَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلَّقَ # وَلَا تَرْضَاهَا وَلَا تَمْلُقَ ٣٣٩
- إِذَا عَطِيفُ السُّلَمِيِّ قَرَأَ ٢٤٢
- إِذَا مَا الْخُبْرُ تَأْدِيهِمْ بِلَحْمٍ # فَذَاكَ - أَمَانَةُ اللَّهِ - الثَّرِيدُ ٤٢٣
- إِذَا مَا اتَّسَبْنَا لَمْ تَلْدُنِي لَيْمَةً # وَلَمْ تَحْدِي مِنْ أَنْ تُقَرِّيَ بِهَا بُدَا ١٨٢

(١) راعيت في ترتيب الآيات أوائلها ؛ لأن فيها صدوراً كثيراً بلا أعجاز ، ولسهولته على الباحث.

- ٢٦٨.....إذا ما تلاقينا من اليوم أو غدا
٣٣٦.....إلا قليلا . والمثنى قد يرد # بألف في كل حال ، فاعتمد
٣٣٦.....إن من يدخل الكنيسة يوماً # يلقَ فيها جاذراً وطباًء
٣٤٦.....إنما شِعْري قيدٌ # قد خُطِطَ بجُلُجَلانٍ
٣٣٢.....إنَّ مَنْ لَأَمْ في بني بنتِ حَسَّانِ أَلُمُّهُ وأَعَصِيهِ في الخُطوبِ

حرف الباء

- ٢٠٧.....بعد أمِّ العُمرِ من أسيرها # حُرَّاسُ أبوابٍ على قُصورِها
٧٢.....بدا لي أني لست مدرك ما مضى # ولا سابق شيئاً إذا كان جائياً
٢١٨.....بعثتُ إليه من لساني حديقةً # سقاها الحيا سقي الرياض السحاب
٤٤١.....بني الأرضِ قد كانوا بنيَّ فعزني # عليهم الآجال المنايا كتابها
٤٤٧.....بدا لي أني لستُ مدرك ما مضى

حرف التاء

- ٢٢٩.....ترتَعُ مارتَعَت حتى إذا اذكُرت
٣١٤.....تخاطهُ القنَّاصُ حتى وجدتهُ # وخرطومُهُ في مَنقَعِ الماءِ راسِبٌ
٣١٤.....تخاطَّأتِ النبلُ أحشَاءه.....
٣٣٤.....تزوَّد منا بين أذناه ضربةً # دعتهُ إلى هاوي الترابِ عقيمٍ
٢١٧.....تنفي يداها الحصى في كلِّ هاجرة.....
٤٤٢.....تولَّى قتال المارقين بنفسه # وقد أسلماه مبعَّدَ وجميمٍ
٢٦٦.....تَرَى الثور فيها مُدخل الظلَّ رأسُهُ.....
٨.....تُريكَ إذا دخلتَ على خلَاءٍ # وقد أُمِنْتَ عُيون الكاشحين

حرف الذال

- ٨.....ذِرَاعِي عَيْطِلٍ أَدْمَاءُ يَكُرُّ # هِجَّانِ اللَّونِ لم تَقْرَأ حِينِنا

حرف الراء

- ٢٠٧.....رأيت الوليد بن اليزيد مباركاً # شديداً بأعباءِ الخلافةِ كاهله
٤٤١.....رأين الغواني الشيب لاح بعارضي.....
٣٩١.....رُحْتُ وفي رجلك مافيهما # وقد بدا هُناكَ من المِثْرِ

حرف السين

- ٤١٧.....سأترك منزلي لبني تميم # وألحقُ بالحجازِ فأستريحَا
٩٥.....سألتكم يامقرئي الأرض كلها.....
١٢٥.....سلي - إن جهلت الناس - عني وعنهم # فليس سواءَ عالمٌ وجهولٌ
٣٩١.....سيروا بني العمِّ فالأهوازُ تعرفُكم # ونَهْرُ يَمُرُّ فلا تعرفُكم العربُ

حرف الصاد

٣٨٨..... صَرِيعَ خَمِرٍ قَامَ مِنْ وَكَاءَتِهِ # كَقَوْمَةِ الشَّيْخِ إِلَى مِيسَاتِهِ

حرف الظاء

٣٨٣..... ظَلَّتْ وَظَلَّتْ فِي ظَلَّلَتْ اسْتُعِيلًا # وَقَرْنَ فِي أَقْرِرْنَ وَقَرْنَ نُقِلًا

حرف العين

١٩٢..... عَلَى مِثْلِ لَيْلَى يَقْتُلُ الْمَرْءُ نَفْسَهُ
١٨٨..... عَلَفَتْهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا
٢١٧..... عَتَوْا إِذْ أَجْبَنَاهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَافَةً

حرف الفاء

١٧٤..... فَإِنْ الْحَوَادِثُ أَوْدَى بِهَا
١٠..... فَأَجْمَعُوا جَمْعَهُ فِي الصُّخْفِ وَاعْتَمِدُوا
٣٣٤..... فَأَطْرَقَ إِطْرَاقَ الشُّجَاعِ وَلَوْ رَأَى # مَسَاغًا لِنَابَاهِ الشُّجَاعُ لَصَمًا
١٢٨..... فَإِنْ تَقْتُلُونَا نَقْتُلْكُمْ # وَإِنْ تَقْصِدُ الدَّمَ نَقْصِدُ
٣٠٤..... فَإِنْ يَكُ سِرْهُمْ مَا صَنَعْتُمْ # سَيَحْتَلِبُوهَا لِأَقْحَا غَيْرِ بَاهِلٍ
٣٩١..... فَالْيَوْمَ أَشْرَبُ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ # إِنَّمَا مِنَ اللَّهِ وَلَا وَاعِيلٍ
١٧٠..... فَالْيَوْمَ قَدْ بَتَّ تَهْجُونَا وَتَشْتَرِينَا
٣٥٢..... فَبَاتَ مُنْتَصِبًا وَمَاتُكَرْدَسًا
٢٨١..... فَجِئْتُ قُبُورَهُمْ بَدَأَ وَلَمَّا # فَنَادَيْتُ الْقُبُورَ فَلَمْ يُجِبْنِي
٣٧٧..... فَجَنَدَفَ هَامَةً هَذَا الْعَالَمِ
١٠..... فَقَامَ فِيهِ بِعَوْنِ اللَّهِ تَجْمَعُهُ
١٥٢..... فَقِيلَ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنِّهَا # مَطْبَعَةٌ مِنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا
٢٧..... فَكُلَّ مَا وَافَقَ وَجْهَهُ نَحْوٍ # وَكَانَ لِلرَّسْمِ احْتِمَالًا يَحْوِي
٣٥٧..... فَلَتَمْتُ فَاهَا أَخَذًا بِقُرُونِهَا # شَرِبَ النَّزِيفُ بَرْدَ مَاءٍ
٢٦٨..... فَلَسْنَا بِالْحَبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ
١٦٤..... فَمَا كَانَ قَيْسٌ هُلُكُهُ هُلُكٌ وَاحِدٍ # وَلَكِنَّهُ بُنْيَانُ قَوْمٍ تَهْدُمَا
١٣٩..... فَمَا يَكُ مِنْ خَيْرٍ أَتَوْهُ فَإِنَّمَا # تَوَارَتْهُ أَبَاءُ آبَائِهِمْ قَبْلُ
١٧٠..... فَانْظُرْ بِنَا وَالْحَقُّ كَيْفَ نَوَافِقُهُ
٢١٦..... فَزَجَّجْتُهُ بِمِزْجَةٍ # زَجَّ الْقُلُوصَ - أَبِي مَزَادَةَ

حرف القاف

- ٢٩٤..... قال لها : هل لك يا تافِيٍّ # قالت له : ما أنتَ بالمرضيِّ
- ٤٤٤..... قد أصبحت أم الخيار تدَّعي # عليّ ذنباً كُلُّه لم أصنع
- ٤٠٢..... قد أصبحت أم الخيار تدَّعي # عليّ ذنباً كُلُّه لم أصنع
- ٢١١..... قلت لشيبانَ اذن من لقائه # أنا نغذي الناس من شوائه

حرف الكاف

- ٢٩٥..... كها وصل أو للسَّكِين وقطرب
- ٣٣٩..... كأن لم ترى قبلي أسيراً يمانياً
- ٢٧٨..... كأن من آخرها القادم

حرف اللام

- ٤٠٢..... لأن رأيت رأسي كراس الأقرع # مرّ الليالي أبطيء أو أسرع
- ٣٣٧..... لأنه ألف "هذا"، وألف # تثنية حُذِفَ منه عُـرف
- ٢١٧..... لئن كان النكاح أحلَّ شيء # فإن نكاحها مطرٍ حرام
- ٢٥١..... لا أرى الموت يسبق الموت شيء
- ١٨٩..... لعب الزمان بها وبغيرها # بعدي سوافي المور والقطر
- ٢٤٣..... لعمرك ما أدري وإن كنت دارياً
- ٤٣١..... لم يُعَنَّ بالعلياء إلا سيِّداً # ولا شفى ذا الغيِّ إلا ذو هدى
- ٣١٣..... لفاعلُ الفِعال والمفاعلة # وغير ما مرّ السَّماعُ عادلة

حرف الميم

- ٢١٧..... ما زال يُوقِنُ من يؤمُّك بالغيِّ # وسواك مانع - فضلة - المحتاج
- ٢٩٦..... ماضٍ إذا ما همَّ بالمضيِّ # قال لها : هل لك ياتا في
- ١٨٨..... متقلدا سيفاً ورمحاً
- ٢٧٩..... مثل الحريق وافق القصبا
- ٢٦٩..... مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة # ولا ناعبٍ إلا بين غرابها
- ٤٢٦..... معاً رفع «آيات» على كسرة شفا
- ٣٧١..... معاً سبأ افتح دون نون حمى هدى
- ١٠..... من كل أوجهه حتى استتمَّ له
- ١٥٢..... من يفعل الحسنات الله يشكرها
- ١٦٣..... منّا الأناة وبعض القوم يحسبنا

حرف النون

- ١٦٩..... نعلّق في مثل السّوّاري سُوّفنا # فما يَينها والأرض غُوط نَقانف
٣٣٤..... نعم الفتى عمدت إليه مَطَيّتي # في حين جدّ بنا المسير كلانا
٣٣٩..... نَجَوْتُ وأَرْهَنُهم مالِكاً.....

حرف الهاء

- ٢١٠..... هذا سُرّاقَةٌ للقرآنِ يدرسه.....

حرف الواو

- ٣٣٩..... وأنت من الغوائل حين تُرمَى # ومن ذمّ الرجال بمُتَرّاح.....
٤٥٨..... وأنكرتني ، وماكان الذي نكرت.....
١٥٢..... وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألة # يقول : لا غائب مالي ولا حَرِمُ.....
١٩٢..... وإن بات من ليلى على اليأس طاوياً.....
٢٧٨..... وإنا لمن ما نضرب الكبش ضربةً # على رأسه تُلقِي اللسانَ من الفم.....
٤٣٢..... وإنما يُرضي المنيبُ ربّه # مادامَ معنياً بذكر قلبه.....
٢٧٨..... وإني لمن ما أصدر الأمرُ وجهه # إذا هو أعيّا بالسيل مصادره.....
٣٣٧..... وإنّ هذان لَساحرانِ # قيل: اسمُ ((إن)) ذي: ضميرُ الشّان.....
٢٧٢..... واحمل على المنقطع (الأمرأتك).....
٢١٠..... واحرّ قلباه ممن قلبه شَمِمْ #.....
٣٩٤..... والحذف مع فصل يلاً فضلاً # كما زكى إلا فتاة ابن العلا.....
١٤٤..... والفتح والكسر أجزّ في السين من # نحو عَسَيْتُ وانتفا الفتح زُكن.....
٤٤٨..... والفعل من بعدِ الجزّا إن يقترن # بالفا أو الواو بتثليث قَمِين.....
٣٣٧..... واللام إذ ذاك على ((هُمَا)) دَخَلَ # مبتدأٌ خَبَره مابعدَ حَـ.....
٤٢٧..... وياشر راعيها الصلا بلبّائه # وجنبه حرّ النار مايتحرّف.....
٢١..... وبعدُ فالقصدُ بيانُ الجمع # وصنّع إردافٍ بطُرُق السبع.....
٤١٨..... وتدفن منه الصّالحاتُ وإن يُسيء.....
١٣١..... وتلوّ حتّى حالاً أو مؤوَّلاً # به ارفعنّ وانصبِ المُستقبلاً.....
٣٥٩..... وثاني ثلاث ارفع سوى صحبةٍ وقل.....
٤٤٠..... وجرد الفعل إذا ماأسندا # لاثنين أو جمع كفاز الشهدا.....
٢٢٠..... وحجتي قراءة ابن عامر # فكّم لها من عاضد وناصر.....
٢١٥..... وحجتي قراءة ابن عامر # فكّم لها من عاضد وناصر.....
٣٠٣..... وحذفها في الرّفع قبلَ (ني) أتى # والفكّ والإدغام أيضاً ثبنا.....
٢٧..... وحيثما يختلّ ركنٌ أثبت # شُدُوْذه لو أنه في السبعة.....

- ٢١٧..... وحَلَقَ المَآذِيَّ والقَوَانِسِ # فِدَاسُهُم دَوَسَ - الحَصَادَ - الدَّائِسِ.....
- ٧٢..... وَخِيْلَ قَدْ ذَلَفْتُ لَهَا بِخِيْلٍ # تَحِيَّةٌ بَيْنَهُمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ.....
- ٣٧١..... وَرَبِمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الوَصْلِ مَا # لِلوَقْفِ نَثْرًا وَفَشًا مُنْتَظِمًا.....
- ٢٢٢..... وَرَبِمَا أُعْطِيَ لَفْظُ الوَصْلِ مَا # لِلوَقْفِ نَثْرًا وَفَشًا مُنْتَظِمًا.....
- ٤٤١..... وَشَبَابٍ حَسَنٍ أَوْجَهُهُمْ # مِنْ إِيَادِ بْنِ نَزَارِ بْنِ مَعَدٍّ.....
- ٢٧..... وَصَحَّ إِسْنَادُهُ القُرْآنَ # فَهَذِهِ الثَّلَاثَةُ الأَرْكَانُ.....
- ٢٨٧..... وَصَّانِي العَجَّاجِ فِيمَا وَصَّنِي.....
- ٤٧٤..... وَصَّانِي العَجَّاجِ فِيمَا وَصَّنِي.....
- ٤٧٣..... وَعَنْ قَبْلِ قَصْرٍ رَوَى ابْنُ مَجَاهِدٍ # رَأَاهُ وَلَمْ يَأْخُذْ بِهِ مُعَمَّلًا.....
- ١٧٢..... وَعُودٌ خَافِضٌ لَدَى عَطْفٍ عَلَى # ضَمِيرٌ خَفِضَ لَازِمًا قَدْ جَعَلَا.....
- ٢٣٦..... وَفَارِسٌ لَمْ يَحُلَّ القَوْمَ عِذْوَتَهُ # وَلَوْ سَرَاعًا وَمَاهُمَا بِإِقْبَالِ.....
- ٣٢٣..... وَفِي الْوَلِيِّ الْفَتْحُ فِي الْوَلَايَةِ # وَبَابُ الْوَالِي الْكُسْرُ فِي الْوَلَايَةِ.....
- ٢٧٥..... وَفِي سَعْدُوا فَاضْمَمَ صَحَابًا وَسَلَّ بِهِ #
- ٢٢٠..... وَفِي مَصْحَفِ الشَّامِيِّينَ بِالْيَاءِ مُثَلًّا.....
- ١٦..... وَفِي يَسْرِهَا ((التَّيْسِيرُ)) رُمْتُ اخْتِصَارَهُ # فَأَجُنْتُ بِعَوْنِ اللَّهِ مِنْهُ مُؤَمَّلًا.....
- ٣٧٢..... وَقَدْ قِيلَ مَفْعُولًا وَإِنْ أَدْعَمُوا بَلَا.....
- ١٤٠، ١٣٨..... وَقَصْرُ أَتَيْتُمْ مِنْ رَبِّ وَأَتَيْتُمْ.....
- ١٧٢..... وَلَيْسَ عِنْدِي لَازِمًا قَدْ أَتَى # فِي النِّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحُ مَثَلًا.....
- ٣٦٨..... وَلَا يَكُ مَوْقِفُكَ مِنَ الْوَدَاعَا.....
- ٢٦٢..... وَلَمْ تَقْعْ خَفِيفَةً بَعْدَ الْأَلْفِ # لَكِنْ شَدِيدَةً وَكَسْرُهَا أَلْفٌ.....
- ٩..... وَلَمْ يَزَلْ حَفْظُهُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي # عُلَا حَيَاةِ رَسُولِ اللَّهِ مُبْتَدِرًا.....
- ٢٣٩..... وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرَ بِشُرْطَةٍ # وَعَهْدِي بِهِ فِينَا يَفْشُ بِكِرٍ.....
- ٤٤٤..... وَمَا أَدْرِي أَعْيَرَهُمْ تَنَاءٍ # وَطَوَّلَ الْعَهْدَ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا.....
- ٣١٩..... وَمَائَةٌ بِالْجَمْعِ نَزْرًا قَدْ رَدَفَ.....
- ٣١٨..... وَمَائَةٌ وَالْأَلْفُ لِلْفَرْدِ أَضْفَ.....
- ٤١٨..... وَمَنْ يَغْتَرِبُ عَنْ قَوْمِهِ لَا يَزَلْ يَرَى.....
- ١٩٢..... وَمِثْلُ، شَيْءٌ، بَدَلٌ، كُلُّ نَظِيرٍ # جَمَلٌ، وَضَاهِي جَبَلٌ.....
- ٤٤٠..... وَوَحْدَ الْفِعْلِ مَعَ الْجَمَاعَةِ.....
- ٩٥..... وَيَعْرِفُهَا مَنْ كَانَ لِلْحَرْزِ رَاوِيًا.....
- ٣٣٢..... وَيَقْلَنَ شَيْبٌ قَدْ عَلَا # كَ وَقَدْ كَبُرَتْ فَقُلْتُ إِنَّهُ.....
- ٨٨..... وَتَخْلُجُ الْأَشْكَالَ دُونَ الْأَشْكَالِ.....
- ٢٨٥..... وَهَيْتَ بِكَسْرِ أَصْلٍ كَفَرُوا وَهَمَزَهُ # لِسَانٌ وَضَمَ التَّاءُ لَوْ خَلْفَهُ دَلَا.....

حرف الياء

- ٣٧٧..... يَا دَارَ مِيٍّ بِدَكَادِيكَ الْبُرْقِ.....
- ٤١٥..... يَا نَاقَ سِيرِي عَنَقًا فَنَسْتَرِيحَا # إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحَا.....
- ٣٦٨..... يَكُونُ مَزَاجُهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ.....

يَطْفَن بجوزي المراتع لم يُرَغ # بواديه من قرع - القسي - الكنائن ٢١٦

يَفْرُك حَبَّ السنبِل الكُفَاج # بالقاع فَرَكَ - القُطْن - المَحَالِج ٢١٦

فهرست المصادر والمراجع

أولاً : الكتب المخطوطة

- أجوبة المسائل المشكلات في علم القراءات :
لأحمد بن عمر الأسقاطي (ت ١١٥٩هـ) . نسخة بالأزهرية ٥٨/١ . انظر : بروكلمان ٣/٣٢٧ ملحق ٤٥٥/٣ .
- أحكام القرآن :
لعلي بن محمد الطبري الشافعي المعروف بالكيا الهراسي (ت ٥٠٤هـ) ، نسخة ميكروفيلمية بمركز إحياء التراث بجامعة أم القرى عن النسخة المحفوظة بالمكتبة الأزهرية برقم ٧٨٦٦/٣٩٨ .
- إعراب القرآن :
لقوام الدين التيمي أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل القرشي الطلحي الأصبهاني (ت ٥٣٥هـ) ، رسالة ماجستير ، إعداد : إبراهيم محمود الحاج علي .
- ألفية التفسير :
لأبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٢٦هـ) . مصورة لديّ بحاشية منظومة التيسير في التفسير عن مكتبة الحرم المكي .
- إيجاز البيان عن معاني القرآن :
لأبي القاسم محمود بن أبي الحسن النيسابوري (ت ٥٥٣هـ) ، مصور عن نسخة مكتبة مجلس شواربي ملي برقم ٤٢٤٠ .
- الاهتداء في الوقف والابتداء :
لأبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، مصورة ميكروفيلمية بمركز إحياء التراث بجامعة أم القرى عن المكتبة الوطنية بتونس ، برقم ٣٥٣٧ .
- البدر المنير في قراءة نافع وابن كثير :
لعمر بن زين الدين بن محمد النشار (ت ٩٠٠هـ) ، مصورة ميكروفيلمية بمركز إحياء التراث بجامعة أم القرى برقم (١١١١) ، دار الكتب برقم ٣٠٧ .
- البرهان في تفسير القرآن :
لأبي الحسن بن علي الحوفي (ت ٤٣٠هـ) ، مصورة ميكروفيلمية بمركز إحياء التراث بجامعة أم القرى عن مكتبة سوهاج بمصر رقم ٣٥ تفسير .
- البيان لما خفي في القرآن :
للسيد يحيى بن الحسين بن الإمام القاسم (من علماء القرن الحادي عشر) ، مصورة لديّ عن

- المكتبة المتوكلية بالجامع الكبير بصنعاء رقم ١٥٥ .
- تحرير الطرق والروايات من طريق : طيبة النشر :
للشيخ :علي السيد سليمان بن عبدالله المنصوري(ت١١٣٤هـ) ، نسخة مصورة عندي عن
المكتبة العثمانية بدمشق برقم ٨٨ .
- تشنيف المسامع بجمع الجوامع :
لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي(ت٧٩٤هـ) ، مصورة لديّ عن نسخة ميكروفيلمية بمكتبة
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .
- تحليل القراءات الشاذة :
لأبي البقاء عبدالله بن الحسين العُكْبَرِي ، المتوفى سنة ٦١٦هـ .
- تهذيب القراءات العشر :
لمحمد المرعشي ، المعروف بساجقلي زاده(ت١١٥٠هـ) ، مصورة بمكتبة الحرم المكي
برقم ٢٦ .
- التيسير في التفسير (منظومة) :
لعبد العزيز الدميري(ت٦٩٤هـ) ، مصورة عندي عن مكتبة الحرم المكي الشريف .
- شرح الكوكب الساطع :
للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي(ت٩١١هـ) ، مصورة عن النسخة الأصلية الموجودة
بمكتبة جامعة أم القرى ، رقم ٢٠٠٢ .
- العقد الفريد في التجويد :
لأحمد بن إبراهيم بن صادق بن سلامة شرف الدين ، نسخة مصورة عندي عن مكتبة الطاهر
الدرديّ بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان .
- عمدة الحافظ وعُدّة الألفاظ :
لأبي عبدالله محمد ابن مالك الأندلسي(ت٦٧٢هـ) ، مخطوطة لاندبرج ببرلين الغربية
برقم ٤٩ .
- عمدة الحفاظ تفسير أشرف الألفاظ :
للسمين الحلبي(ت٧٥٦هـ) . تحقيق : محمود الدغيم . صورة المخطوطة المحفوظة في
اصطنبول ، ١٤٠٧هـ .
- فتح الوصيد شرح القصيد :
لأبي الحسن علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ) ، مخطوطة بمكتبة عارف
حكمت(٣٥/قراءات) .
- الكامل في القراءات الخمسين :

- لأبي القاسم يوسف بن علي الهذلي (ت ٤٦٥هـ) ، نسخة مصورة عندي .
- كتاب الكوكبين النيرين على تفسير الجلالين :
 - لعطية بن عطية الأجهوري ، نسخة عندي مصورة عن مكتبة الحرم المكي برقم ٦٩٢ (تفسير) .
 - كتاب الوقف والابتداء :
 - لأبي الحسن علي بن أحمد بن الحسن الغزّال النيسابوري (ت ٥١٦هـ) ، نسخة مصورة لديّ عن الأحمدية برقم ١٤٧ .
 - الكشف عن نكت المعاني والإعراب وعلل القراءات المروية عن الأئمة السبعة :
 - لأبي الحسن علي بن الحسين الباقولي (ت ٥٤٣هـ) ، مصوّرَة لديّ عن مكتبة مراد ملا برقم (٣٠٤) .
 - الكفاية الكبرى في القراءات العشر :
 - لأبي العز محمد بن الحسين القلانسي (ت ٥٢١هـ) . رسالة ماجستير ، لعبدالله الشتري ، الرياض .
 - مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب :
 - لعبدالباسط بن محمد بن حسن البورني الشافعي ، مصوّرَة لديّ عن مخطوطة كتبها أحد تلاميذه .
 - نكات القرآن :
 - لأبي محمد عبدالله بن أحمد بن عبدالرحمن المقرئ (ت ٣٩٥هـ) ، نسخة مصورة عندي عن نسخة شسترتي بإيرلندا برقم ٣٥٦٧ .

ثانياً : الكتب المطبوعة

- الإبانة عن معاني القراءات ، لمكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) . تحقيق : د/عبدالفتاح شلبي . المكتبة الفيصلية ، ط ٣/١٤٠٥هـ .
- إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع ، لعبدالرحمن بن إسماعيل المعروف بـ(أبي شامة) المتوفى سنة ٦٦٥هـ ، تحقيق : محمود جادو ، مطبعة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤١٣هـ .
- أبو علي الفارسي ، حياته ، ومكاته... ، تأليف : د/عبدالفتاح شلبي ، دار المطبوعات الحديثة ، ط ٣/١٤٠٩هـ .
- إتحاف البررة بالمتون العشرة في القراءات والرسم والآي والتجويد ، جمع وترتيب : علي محمد الضباع ، مطبعة البابي الحلبي ، ١٣٥٤هـ .
- الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان ، لعلاء الدين علي بن بليان الفارسي (ت ٧٣٩هـ) ، تحقيق : شعيب الأرناؤط ، مؤسسة الرسالة ، ط ١/١٤١٢هـ .
- أحكام القرآن ، لأبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي (ت ٥٤٣هـ) ، تحقيق : علي محمد الجاوي ، دار الجيل ، بيروت ، لبنان ١٤٠٨هـ .
- الاحمرار (ألفية الإمام المختار بن بونة) ، مزوجة بألفية ابن مالك مع شرحها ، المطبعة الحسينية المصرية ، ط ١/١٣٢٧هـ ، على نفقة عبدالكريم مراد .
- الاختيار في القراءات العشر ، لأبي محمد عبدالله بن علي الحنبلي ، المعروف بسبط الخياط (ت ٥٤١هـ) ، تحقيق : عبدالعزيز بن ناصر السبر .
- أدب الكاتب ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) ، تحقيق : محمد الدالي ، مؤسسة الرسالة ، ط ٢/١٤٠٥هـ .
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : د/مصطفى النماس ، ط ١/١٤٠٤هـ .
- إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم ، لأبي السعود محمد بن محمد العمادي (ت ٩٥١هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
- إرشاد المبتديء وتذكرة المنتهي في القراءات العشر ، لأبي العز محمد بن الحسين القلانسي (ت ٥٢١هـ) . تحقيق : عمر حمدان الكيسي . المكتبة الفيصلية ، ط ١/١٤٠٤هـ .
- إرشاد المريد إلى مقصود القصيد ، لعلي محمد الضباع (ت ١٣٧٦هـ) ، مطبعة محمد علي صبيح ، القاهرة .

- أسئلة وأجوبة في إعراب القرآن ، لجمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : د/محمد نغش ، من منشورات المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية ، ط ١٤٠٣/١هـ .
- الإشارات إلى أسماء الرسائل المودعة في بطون المجلدات والمجلات ، لأبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان ، دار الصميعي ، الرياض ، ط ١٤١٤/١هـ .
- أشعار الشعراء الستة الجاهليين ، اختيارات الأعلام الشتتري المعروف بالأعلام (ت ٤٧٦هـ) ، دار الفكر ، ط ١٤٠٢/١هـ .
- الأصول في النحو ، لأبي بكر محمد بن سهل بن السراج النحوي البغدادي (ت ٣١٦هـ) ، تحقيق : د/عبدالحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، عام ١٤٠٥هـ .
- أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن ، لمحمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) ، طبع على نفقة محمد عوض بن لادن ، ط ١٤٠٠/٢هـ .
- الإضاءة في بيان أصول القراءة ، لعلي محمد الضَّبَّاع ، ملتزم الطبع والنشر عبدالحميد أحمد حنفي .
- الأطول على التلخيص ، لعصام الدين إبراهيم بن عربشاه الاسفرايني (ت ٩٤٥هـ) ، طبع عام ١٢٨٤هـ ، بالمطبعة السلطانية .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق : د/زهير غازي ، عالم الكتب ، ط ١٤٠٥/٢هـ .
- إعراب القراءات السبع وعللها ، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد ابن خالويه الهمداني النحوي (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : د/عبدالرحمن العثيمين ، الناشر : مكتبة الخانجي ، ط ١٤١٣/١هـ .
- الإعلام بوفيات الأعلام ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق : مصطفى بن علي عوض وريبع أبوبكر ، المكتبة التجارية ، ط ١٤١٣/١هـ .
- الأعلام ، قاموس وتراجم ، لخير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ) ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط ١٩٧٩م .
- الإقناع في القراءات السبع ، لأبي جعفر أحمد ابن الباذه (ت ٥٤٠هـ) ، تحقيق : د/عبدالمجيد قطامش ، نشر مركز البحث العلمي ، دار إحياء التراث الإسلامي ، بجامعة أم القرى ، عام ١٤٠٣هـ ، ط ١ .
- ألفية ابن مالك في النحو والصرف ، لمحمد بن عبدالله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢هـ) ، دار ابن خزيمة للنشر والتوزيع بالرياض ، ط ١٤١٤/١هـ .
- ألفية السيوطي النحوية ، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه .

- أمالي ابن الشجري ، لأبي السعادات هبة الله بن حمزة العلوي (ت ٥٤٢هـ) ، طبعة حيدر آباد ، الهند ، عام ١٣٤٩هـ .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٢٤هـ) . تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم . دار الفكر ، القاهرة ، ط ١/١٤٠٦هـ .
- الإنصاف في مسائل الخلاف ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري النحوي (ت ٥٧٧هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبدالحميد ، المكتبة التجارية بمصر .
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، لناصر الدين أبي سعيد عبدالله بن عمر البضاوي (ت ٦٨٥هـ) ، مؤسسة الرسالة للنشر والتوزيع ، بيروت .
- الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف ، لأبي بكر محمد بن إبراهيم ابن المنذر النيسابوري (ت ٣١٨هـ) ، تحقيق : د/أبي حماد صغير أحمد حنيف ، دار طيبة ، الرياض ، ط ١/١٤٠٥هـ .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لأبي محمد عبدالله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) . دار أحياء العلوم ، بيروت ، ط ١/١٤٠١هـ .
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، تأليف : إسماعيل باشا بن محمد أمين البغدادي (ت ١٣٣٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان ، ط ١/١٤١٣هـ .
- الإيضاح في علوم البلاغة ، لجلال الدين أبي عبدالله القزويني (ت ٧٣٩هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط ١/١٤٠٥هـ ، بمصر .
- بحر العلوم ، لأبي الليث نصر بن محمد السمرقندي (ت ٣٧٥هـ) ، تحقيق : علي معوض وعادل أحمد ، وزكريا عبدالمجيد ، دار الكتب العلمية ، ط ١/١٤١٣هـ .
- البحر المحيط في أصول الفقه ، لبدر الدين محمد بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤هـ) . قام بتحريه : عبدالقادر العاني . وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت ، ط ٢/١٤١٣هـ .
- البحر المحيط ، لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) ، تحقيق : عادل أحمد وعلي محمد وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١/١٤١٣هـ .
- بداية المجتهد ونهاية المقتصد ، للقاضي أبي الوليد محمد بن أحمد ابن رشد (ت ٥٩٥هـ) ، تحقيق : علي محمد معوض ، وعادل أحمد عبدالمجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١/١٤١٦هـ .
- البداية والنهاية ، لأبي الفداء الحافظ : إسماعيل ابن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) ، تحقيق : د:أحمد أبي ملجم وزملائه ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ط ١/١٤٠٥هـ .

- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، لمحمد بن علي الشوكاني (ت ١٢٥٠هـ) ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ١٣٤٨هـ .
- البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة ، لعبد الفتاح القاضي (١٤٠٣هـ) ، نشر : دار الكتاب العربي ، ط ١/١٤٠١هـ .
- البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (٧٩٤هـ) . تحقيق : مصطفى عبدالقادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١/١٤٠٨هـ .
- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز . لمحمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧هـ) ، تحقيق : عبدالعليم الطحاوي ، مصر ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، القاهرة ، ١٣٩٣هـ .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، ط ١/١٣٨٤هـ ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- بهجة المجالس وأنس المجالس وشحد الذاهن والهاجس ، لأبي عمر يوسف بن عبدالله ابن عبدالبر النمري (ت ٤٦٣هـ) ، تحقيق : محمد مرسي الخولي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ٢/١٤٠٢هـ .
- البيان في غريب إعراب القرآن ، لأبي البركات عبدالرحمن بن محمد الأنباري (ت ٥٧٧هـ) . تحقيق : د/ طه عبدالحميد . الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٤٠٠هـ .
- تاج التفاسير ، للسيد محمد عثمان بن أبي بكر بن عبدالله الميرغني ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ١٣٩٩هـ .
- تاج العروس من جواهر القاموس ، لأبي الفيض السيد محمد مرتضى الزبيدي (ت ١٢٠٥هـ) ، بدون معلومات طبع ونشر .
- تاريخ التراث العربي ، لفؤاد سزكين ، نقله إلى العربية : محمود فهمي حجازي ، وأشرف على طبعه : إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود ١٤٠٣هـ .
- التاريخ الكبير ، لأبي عبدالله محمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- التاريخ الكبير ، لمحمد بن إسماعيل البخاري الجعفي (ت ٢٥٦هـ) ، المكتبة الإسلامية ، تركيا .
- التبصرة في القراءات السبع ، لأبي محمد مكّي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق : د/ محمو غوث الندوي ، نشر وتوزيع : الدار السلفية ، ط ٢/١٤٠٢هـ .

- التبيان في علم المعاني والبديع والبيان ، لشرف الدين حسين بن محمد الطيبي (ت ٧٤٣هـ) ، تحقيق : د/هادي عطية الهلالي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١٤٠٧/١هـ .
- التبيان لبعض المباحث المتعلقة بالقرآن على طريق الإتقان ، للشيخ : طاهر الجزائري الدمشقي (ت ١٣٣٨هـ) ، بعناية عبدالفتاح أبي غدة ، مطبعة دار البشائر ، بيروت ، ونشر مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، ط ١٤١٢/٣هـ .
- تجبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة ، لمحمد بن محمد ابن الجزري (٨٣٣هـ) . صححه جماعة من العلماء . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١٤٠٤/١هـ .
- التجبير في علم التفسير ، للحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : د/فتحي عبدالقادر فريد ، دار العلم للطباعة والنشر ، ١٤٠٢هـ .
- التحرير والتنوير ، لمحمد الطاهر ابن عاشور (ت ١٣٩٤هـ) ، الدار التونسية للنشر .
- التخمير (شرح المفصل في صنعة الإعراب) ، لصدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت ٦١٧هـ) ، تحقيق : د/عبدالرحمن العثيمين ، دار الغرب الإسلامي ، ط ١٩٩٠/١م .
- ترتيب العلوم ، لمحمد بن أبي بكر المرعشي الشهير بساجقلي زاده (ت ١١٤٥هـ) ، تحقيق : محمد بن إسماعيل السيد ، دار البشائر ، ط ١٤٠٨/١هـ .
- التسهيل لعلوم التنزيل ، لمحمد بن أحمد بن جزى الكلبي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١٤٠٣/٤هـ .
- التعريفات ، لعلي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١٤٠٣/١هـ .
- تفسير أبي السعود = إرشاد العقل السليم .
- تفسير البغوي = معالم التنزيل .
- تفسير الجلالين ، لجلال الدين المحلى ، وجلال الدين السيوطي ، المطبوع بهامش المصحف ، الناشر : مكتبة الجمهورية العربية .
- تفسير القرآن الحكيم الشهير بتفسير المنار ، تأليف : محمد رشيد رضا ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط ٢/ .
- تفسير القرآن العظيم ، للحافظ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير الدمشقي (ت ٧٧٤هـ) ، أشرف على طبعها وتصحيحها لجنة من العلماء ، دار الأندلس للطباعة والنشر .
- تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن .

- التفسير القيم ، لأبي عبدالله محمد بن أبي بكر ابن القيم الدمشقي (ت ٧٥١هـ) ، جمع محمد أويس الندوي ، حققه : محمد حامد الفقي ، مكتبة السنة المحمدية بمصر .
- التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) ، لأبي عبدالله محمد بن عمر بن الحسين المشهور بابن خطيب الرّبيّ (ت ٦٠٦هـ) ، مكتبة المعارف ، الرياض ، دار إحياء التراث ، ط ٣/ .
- تفسير الماوردي = النكت والعيون .
- تفسير النسفي ، لعبدالله بن أحمد بن محمود النسفي ، دار إحياء التراث ، موسى البايي الحلبي .
- تقريب المعاني في شرح حرز الأمان في القراءات السبع ، للسيد لاشين أبي الفرح وخالد محمد الحافظ ، مكتبة دارالزمان بالمدينة المنورة ، ط ١/ ١٤١٣هـ .
- التلخيص في البلاغة ، لجلال الدين أبي عبدالله القزويني (ت ٧٣٩هـ) ، المطبوع ضمن مجموع المتون على نفقة الشيخ : عبدالله بن إبراهيم الأنصاري .
- التلخيص في القراءات الثمان ، لأبي معشر عبدالكريم بن عبدالصمد الطبري (ت ٤٧٨هـ) ، تحقيق : محمد حسن عقيل موسى ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ، ط ١/ ١٤١٢هـ .
- تهذيب التهذيب ، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، مطبعة مجلس دائرة المعارف بالهند ، ط ١/ ١٣٢٧هـ ، النشر : دار صادر ، بيروت .
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهرري (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : د/عبدالسلام سرحان ، مطابع سجل العرب .
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي المعروف بابن أم قاسم (ت ٧٤٩هـ) ، تحقيق : د/عبدالرحمن علي سليمان ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، ط ١/ ١٣٩٦هـ .
- التيسير في قواعد علم التفسير ، لمحمد بن سليمان الكافيحي (ت ٨٧٩هـ) ، تحقيق : ناصر محمد المطرودي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١/ ١٤١٠هـ .
- التيسير ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ) . عني بتصحيحه : أوتويرتزل . دار الكتب العلمية ، بيروت . ط ١/ ١٤١٦هـ .
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري (ت ٣١٠هـ) ، مطبعة مصطفى البايي الحلبي ، ط ٣/ ١٣٨٨هـ .
- الجامع الصحيح ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان .
- الجامع الصحيح ، لمحمد بن إسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ) ، المكتبة الإسلامية ،

- استانبول ، تركيا ، الطبعة الموافقة لطبعة العامرة باستانبول ، سنة ١٣١٥هـ .
- **الجامع الصغير في النحو** ، لأبي محمد جمال الدين بن عبدالله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : د/أحمد محمود الهرميل ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة عام ١٤٠٠هـ .
 - **الجامع لأحكام القرآن** ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت ٦٧١هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
 - **جلاء الأفهام في الصلاة والسلام على خير الأنعام** ، لابن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ) ، المطبعة السلفية ، ط ١٤٠٠/٣هـ .
 - **جمال القراء وكمال الإقراء** ، لعلم الدين علي بن محمد السخاوي (ت ٦٤٣هـ) ، تحقيق : د/علي حسين البواب ، مطبعة المدني ، الناشر : مكتبة التراث بمكة ، ط ١٤٠٨/١هـ .
 - **دنى الجنتين في تمييز نوعي المثنى** ، لمحمد الأمين بن فضل الله المحبي (ت ١١١١هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
 - **جواهر الأدب في معرفة كلام العرب** ، لعلاء الدين الإربلي ، شرح وتحقيق : د/حامد أحمد نيل ، توزيع مكتبة النهضة المصرية ، عام ١٤٠٤هـ .
 - **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** ، لمحمد بن مصطفى الخضري (ت ١٢٨٧هـ) ، ضبط : يوسف الشيخ البقاعي ، دار الفكر للطباعة ، عام ١٤١٥هـ .
 - **حاشية الشهاب = عناية القاضي** .
 - **حاشية الصاوي على تفسير الجلالين** ، لأحمد بن محمد الصاوي المالكي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
 - **حاشية محي الدين شيخ زادة على تفسير القاضي البضاوي** ، دار صادر ، بيروت .
 - **حجة القراءات** ، لأبي زرعة عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١٣٩٩/٢هـ .
 - **الحجة في اللقراءات السبع** ، لأبي عبدالله الحسين أحمد ابن خالويه الهمداني النحوي (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : د/عبدالعال مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١٤١٠/٥هـ .
 - **الحجة للقراء السبعة** ، لأبي علي الحسن بن عبدالغفار الفارسي ، حققه : بدر الدين قهوجي وبشير حويجاتي ، دار المأمون للتراث ، ط ١٤١١/١هـ .
 - **حز الأمانى ووجه التهاني في القراءات السبع** ، للقاسم بن فيره الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) ، ضبط وتصحيح : علي محمد الضباع ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،

- بمصر عام ١٣٥٥هـ .
- حسن المحاضرة ، للحافظ السيوطي (ت ٩١١هـ) ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، القاهرة ، ١٩٦٨ م .
 - الحيوان ، لأبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، منشورات محمد الداية ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، ط ٣/١٣٨٨هـ .
 - خزنة الأدب ، لعبدالقادر بن عمر البغدادي (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت ، لبنان ، ط ٣/١٤٠٣هـ .
 - الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ .
 - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، لأحمد بن يوسف المعروف السمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ) ، تحقيق : د/أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ط ١/١٤٠٨هـ .
 - الدر المشور في التفسير بالمأثور ، لجلال الدين عبدالرحمن بن الكمال السيوطي (ت ٩١١هـ) ، دار الفكر ، بيروت عام ١٤٠٣ ، ط ١ .
 - دلائل الإعجاز ، لأبي بكر عبدالقاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١هـ) ، تحقيق : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ، ط ٣/١٤١٣هـ .
 - دليل مخطوطات السيوطي وأماكن وجودها ، جمع : أحمد الخازندار ، ومحمد الشيباني . نشر : مكتبة ابن تيمية ، ط ١/١٤٠٣هـ .
 - ديوان الأحوص الأنصاري ، تحقيق : عادل سليمان ، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر ، عام ١٣٩٠هـ ، القاهرة .
 - ديوان الأعشى ميمون بن قيس ، شرح وتعليق : د/محمد محمد حسين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٧/١٤٠٣هـ .
 - ديوان حاتم الطائي ، شرح إبراهيم الحزيني ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، ط ١/١٩٦٨ م .
 - ديوان حسان بن ثابت الأنصاري ، دار بيروت للطباعة والنشر ، توزيع مكتبة دار الباز ، عام ١٣٩٨هـ .
 - ديوان الخنساء ، تحقيق : كرم البستاني ، دار بيروت للطباعة والنشر ، عام ١٤٠٦هـ .
 - ديوان ذي الرمة (غيلان بن عقبة العدوي) ، بعناية : كارليل هنري هيس ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ١/١٤١٢هـ .
 - ديوان روبة بن العجاج ، بعناية وليم بن الورد ، ليسغ ، ١٩٠٣ م .

- ديوان زهير بن أبي سلمى بشرح أبي العباس ثعلب ، تحقيق : د/حنّا نصر الحّتي ، نشر دار الكتاب العربي .
- ديوان طرفة بن العبد ، بتحقيق : كرم البستاني ، دار صادر ، بيروت .
- ديوان الطّرمّاح بن حكيم ، تحقيق : كرنكوف ، لندن ، عام ١٩٧٢م .
- ديوان العجاج ، تحقيق : عزة حسن ، دار الشروق ، بيروت ، عام ١٩٧١م .
- ديوان عبيدالله بن قيس الرقيات ، تحقيق : محمد يوسف نجم . دار صادر ، بيروت ١٩٥٨م .
- ديوان المتنبي مع شرحه : العرف الطيب في شرح أبي الطيب ، للشيخ : ناصيف اليازجي ، دار بيروت ، عام ١٤٠٤هـ .
- ديوان مجنون ليلى ، جمع وترتيب : أبي بكر الوالي ، مطبعة مصطفى الباي ، بمصر ١٣٥٨هـ .
- ديوان مسكين الدارمي ، تحقيق : خليل العظة ، وعبدالله الجبوري .
- رسائل ابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ) ، تحقيق : د/إحسان عباس ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ١/١٩٨٣م .
- رسالة الغفران ، لأبي العلاء المعري (ت ٤٤٩هـ) . تحقيق : محمد عزت نصرالله . دار الشمال ، بيروت ، ط ١/١٩٨٦م .
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبدالنور المألقي (ت ٧٠٢هـ) . تحقيق : د/أحمد الحراط . دار القلم ، دمشق ، ط ٢/١٤٠٥هـ .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني ، لأبي الفضل شهاب الدين محمود الألوسي (ت ١٢٧٠هـ) ، دار الفكر ، ١٣٩٨هـ .
- زاد المسير في علم التفسير ، لأبي الفرج جمال الدين عبدالرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١/١٤١٤هـ .
- السبعة (في القراءات السبع) ، لأحمد بن موسى ابن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) ، تحقيق : شوقي ضيف ، دار المعارف ، ط ٢ .
- سرّ صناعة الإعراب ، أبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : د/حسن هندراوي ، دار القلم ، دمشق ، ط ١/١٤٠٥هـ .
- سرّ صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : دار الكتاب العربي ، ط ١/١٤١٠هـ .
- سراج القاريء المبتديء وتذكار المقرئ المتهني ، لعلي بن عثمان ، المشهور بـ(ابن

- القاصح)(ت٨٠١هـ) ، مراجعة : علي محمد الضباع ، دار الفكر ، بيروت ١٤٠١هـ .
- سفر السعادة وسفير الإفادة ، لعلم الدين أبي الحسن علي محمد السخاوي(ت٦٤٣هـ) ، تحقيق : محمد أحمد الدالي ، من مطبوعات مجمع اللغة العربية ، بدمشق ١٤٠٣هـ .
- سلسلة الأحاديث الضعيفة ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي ، ط٥/١٤٠٥هـ .
- سنن ابن ماجه ، للحافظ أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني المشهور بـ(ابن ماجه)(ت٢٧٥هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، مطبعة دار إحياء الكتب العربية ، ونشر : دار الريان للتراث .
- سنن الدارمي ، لأبي محمد عبدالله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام الدارمي(ت٢٥٥هـ) ، طبع بعناية محمد أحمد دهمان ، نشر : دار إحياء السنة النبوية .
- سير أعلام النبلاء ، للحافظ الذهبي(ت٧٤٨هـ) ، أشرف على تحقيقه : شعيب الأرنؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط٢/١٤٠٢هـ .
- شذا العرف في فن الصرف ، لأحمد الحلاوي ، دار القلم ، بيروت ، ط٢ .
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لأبي الفلاح عبد الحسي ابن العماد الحنبلي(ت١٠٨٩هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت ١٤١٤هـ .
- شرح أشعار الهذليين ، لأبي سعيد الحسن السُّكُري(ت٢٧٥هـ) ، تحقيق : عبد الستار أحمد فراج ، مكتبة دار العروبة ، القاهرة .
- شرح ألفية ابن مالك ، لابن الناظم أبي عبدالله بدر الدين ابن مالك . تحقيق : د/عبد الحميد السيد . دار الجيل ، بيروت .
- شرح ابن عقيل ، لعبدالله بن عقيل الهمداني(ت٧٦٩هـ) ، تحقيق : محي الدين عبد الحميد ، نشر وتوزيع دار التراث بالقاهرة ، ط٢٠/١٤٠٠هـ .
- شرح الأشموني على الألفية بحاشية الصبان ، طبع ونشر : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه .
- شرح التسهيل ، لأبي عبدالله محمد بن مالك(ت٦٧٢هـ) ، حققه : د/عبد الرحمن السيد ، مكتبة القاهرة .
- شرح التلخيص ، للشيخ أكمل الدين محمد بن محمد بن محمود البابرني(ت٧٨٦هـ) . تحقيق : محمد مصطفى رمضان . المنشأة العامة للنشر ، طرابلس ، الجماهيرية الليبية ، ط١/١٣٩٢هـ .
- الشرح الرائد لكتاب نظم الفرائد وحصر الشوارد ، تأليف : مهلب بن حسن بركات ، تحقيق : د/محمود حسن أبونايجي ، ط١/١٤٠٦هـ ، بدون معلومات عن الناشر .

- شرح الرُّضِي على الكافية (كافية ابن الحاجب في النحو) ، لرُضِي الدين محمد بن الحسن الاستربادي (ت ٦٨٨هـ) ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قازيونس ، بنغازي ، ط ٢/١٩٩٦ م .
- شرح القصائد العشر ، للخطيب أبي زكريا يحيى علي التبريزي (ت ٥٠٢هـ) ، ضبط وتصحيح : عبدالسلام الحوفي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ١٤٠٧ هـ .
- شرح القصائد المشهورات الموسومة بالمعلقات ، لأبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١/١٤٠٥ هـ .
- شرح الكافية الشامية ، لجمال الدين أبي عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، حققه : د/عبدالمنعم هريدي ، مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، الناشر : دار المأمون للتراث ، ط ١/١٤٠٢ هـ .
- شرح المفصل ، للشيخ : موفق الدين بن يعيش النحوي (ت ٦٤٣هـ) ، عالم الكتب ، بيروت .
- شرح الهداية ، لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي (ت نحو ٤٤٠هـ) ، تحقيق : د/حازم سعيد حيدر ، مكتبة الرشد ، الرياض ، ط ١/١٤١٦ هـ .
- شرح جمل الزجاجي ، لأبي محمد عبدالله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) . تحقيق : د/علي محسن عيسى . عالم الكتب ، ط ١/١٤٠٥ هـ .
- شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم ، لنشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت ٥٧٣هـ) ، أشرف على تصحيحه : القاضي عبدالله الحرافي ، عالم الكتب .
- الصاحبي ، لأحمد بن فارس (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة .
- الصحاح في اللغة ، لأبي نصر إسماعيل بن حمّاد الفارابي (ت ٣٩٣هـ) ، تحقيق : أحمد عبدالغفور عطار ، القاهرة ، ط ٢/١٣٩٩ هـ .
- صيد الخاطر ، لأبي الفرج : جمال الدين عبدالرحمن بن علي الجوزي (ت ٥٩٧هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، الطبعة الأخيرة ١٤٠٨ هـ .
- ضعيف الجامع الصغير وزياداته ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، أشرف على طبعه : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، ط ٣/١٤١٠ هـ .
- ضعيف سنن ابن ماجه ، لمحمد ناصر الدين الألباني ، أشرف على طباعته : زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، ط ١ .
- طبقات المفسرين ، لمحمد بن علي الداوودي (ت ٩٤٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١/١٤٠٣ هـ .

- طبقات المفسرين ، لجلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١هـ) ، مراجعة : لجنة من العلماء بإشراف الناشر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .
- طبقات النحويين واللغويين ، لمحمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩هـ) ، تحقيق : أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة الخانجي ، بمصر ، ط ١٩٥٤م .
- طيبة النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، ضبط وتصحيح : محمد تميم الزعبي .
- عقيلة أتراب القصائد في الرسم ، للإمام الشاطبي (ت ٥٩٠هـ) ، ضمن مجموع إتحاف البررة بالمتون العشرة ، جمع الشيخ : الضباع ، مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٤هـ .
- علل الوقوف ، للإمام أبي عبدالله محمد بن طيفور السَّجَّاوندي (ت ٦٠هـ) ، تحقيق : د/محمد بن عبدالله العيادي ، الناشر : مكتبة الرشد بالرياض عام ١٤١٥هـ .
- علماء الأندلس ، لأبي الوليد عبدالله بن محمد الأزدي المشهور بـ (الفرضي) (ت ٤٠٣هـ) ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ١٩٦٦م .
- عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي ، لأحمد بن محمد الخفاجي (ت ١٠٦٩هـ) ، دار صادر ، بيروت .
- عيون الأخبار ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوري (ت ٢٧٦هـ) ، الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان .
- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار ، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار (ت ٥٦٩هـ) . تحقيق : أشرف طلعت . الجماعة الخيرية بحدة .
- غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار ، لأبي العلاء الحسن بن أحمد الهمداني العطار (ت ٥٦٩هـ) ، تحقيق : د/أشرف طلعت ، ط ١٤١٤/١هـ ، يطلب من الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بحدة .
- غاية النهاية في طبقات القراء ، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، عني بنشره : برجستراسر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١٤٠٠/٢هـ .
- الغاية في القراءات العشر ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق : محمد غيان الجباز ، مراجعة الشيخ : سعيدالله ، شركة العبيكان للطباعة ، الرياض ، ط ١٤٠٥/١هـ .
- غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، لنظام الدين الحسن بن محمد القمّي النيسابوري (ت ٧٢٨هـ) ، تحقيق : إبراهيم عطوة ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ط ١٣٨١/١هـ .

- غريب القرآن وتفسيره ، لأبي عبدالرحمن عبدالله بن يحيى المبارك اليزيدي (ت٢٣٧هـ) .
بتحقيق : محمد سليم الحاج . عالم الكتب ، ١٤٠٥هـ .
- غيث النفع في القراءات السبع ، لولي الله علي النوري الصفاقسي ، المطبوع بحاشية سراج القاري ، دار الفكر ، ١٤٠١هـ .
- فتح القدير ، لمحمد بن علي الشوكاني (ت١٢٥٠هـ) ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ، ط٢/١٣٨٣هـ .
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية ، لسليمان بن عمر العجيلي ، الشهير بابن الحمل (ت١٢٠٤هـ) ، دار الفكر .
- الفريد في إعراب القرآن المجيد ، لحسين بن أبي العزّ الهذلي (ت٦٤٣هـ) ، تحقيق : د/محمد حسن النمر ، دار الثقافة ، ط١/١٤١١هـ .
- الفصل في الملل والأهواء والنحل ، لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم (ت٤٥٦هـ) ، تحقيق : د/محمد إبراهيم نصر ، ود/عبدالرحمن عميرة ، دار الجيل ، بيروت ، ١٤٠٥هـ .
- الفهرست ، لمحمد بن إسحاق ابن النديم (ت٣٨٥هـ) ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- الفوائد المعتبرة في القراءات الأربع ، للشمس المتولي ، ضمن مجموع إتحاف البررة ، للشيخ الضباع ، مطبعة مصطفى الحلبي ١٣٥٤هـ .
- الفوز الكبير في أصول التفسير ، لولي الله أحمد بن عبدالرحيم الدهلوي (ت١١٧٦هـ) ، ترجمة : سلمان الحسيني الندوي ، دار البشائر ، بيروت ، لبنان ، ط٢/١٤٠٧هـ .
- قاعدة جليّة في التوسل والوسيلة ، لأبي العباس ابن تيمية (ت٧٢٨هـ) . تحقيق : د/ربيع بن هادي مدخلي . مكتبة لينة ، ط١/١٤١٢هـ .
- القاموس المحيط والقابوس الوسيط فيما ذهب من لغات العرب شماطيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي (ت٨١٧هـ) ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث بمؤسسة الرسالة ، بيروت ، بيروت ، ط٢/١٤٠٧هـ .
- القراء والقراءات في المغرب ، تأليف سعيد إعراب ، دار الغرب الإسلامي ، ط١/١٤١٠هـ .
- القراءات القرآنية تاريخ وتعريف ، د/عبدالهادي الفضلي ، دار القلم ، بيروت ، ط٢/١٩٨٠م .
- القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والردّ عليه ، لمحمد عارف عثمان الهرري ، ط١/١٤٠٦هـ ، بدون معلومات عن الناشر .
- القراءات وأثرها في التفسير والأحكام ، د/محمد بن عمر بازمول ، أطروحة دكتوراة ، إشراف : د/عبدالستار فتح الله سعيد ، دار الهجرة للنشر والتوزيع ، ط١/١٤١٧هـ .

- القواعد والإشارات في أصول القراءات ، للقاضي أحمد بن عمر الحموي (ت ٧٩١هـ) ، تحقيق : د/عبدالكريم بكار ، دار القلم ، دمشق ، ط ١/١٤٠٦هـ .
- الكامل في اللغة والأدب ، لأبي العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت ٢٨٥هـ) ، روجعت وصححت بإشراف الناشر ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، بلون تاريخ .
- الكتاب (كتاب سيويه) ، لأبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠هـ) ، بتحقيق : عبدالسلام هارون ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط ٢/١٤٠٣هـ .
- كتاب الأفعال ، لأبي القاسم علي بن جعفر السّعدي ، المعروف بابن القطّاع (ت ٥١٥هـ) ، عالم الكتب ، ط ١/١٤٠٣هـ .
- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار ، للحافظ عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ) ، طبعة الدار السلفية بالهند .
- الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم : جابر الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، بحواشيه أربعة كتب ، رتبّه وضبطه : محمد عبدالسلام شاهين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١/١٤١٥هـ .
- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لمصطفى بن عبدالله الرومي الشهير بحاجي خليفة (ت ١٠٦٧هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١/١٤١٣هـ .
- كشف المشكلات وإيضاح المعضلات ، لأبي الحسن علي بن الحسين الأصبهاني المعروف بـ (جامع العلوم) (ت ٥٤٣هـ) ، تحقيق : د/محمد أحمد الدالي ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٥هـ .
- الكشف عن وجوه القراءات السبع ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق : د/محي الدين رمضان ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق عام ١٣٩٤هـ .
- كنز المعاني في شرح حرز الأمان ، المشهور بشرح شعلة ، لمحمد أحمد الموصلي المعروف بشعلة (ت ٦٥٦هـ) ، طبع على نفقة الاتحاد العام لجماعة القراء بالقاهرة ، ط ١/١٩٥٥ م .
- الكوكب الدرّي في شرح طيبة ابن الجزري (مختصر شرح الطيبة للنويري) ، تأليف : محمد الصادق قمحاوي ، ط ١/ .
- لامية الأفعال ، لابن مالك (ت ٦٧٢هـ) ، مع شرحها مناهل الرجال ، لمحمد أمين الهرري ، دار الفكر ، ط ١/١٤٠٥هـ .
- اللباب في تهذيب الأنساب ، لعز الدين ابن الأثير الجزري (ت ٦٣٠هـ) ، دار صادر ، بيروت ، ط ٣/١٤١٤هـ .
- لسان العرب ، لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي (ت ٧١١هـ) ،

دار صادر ، بيروت .

- لسان الميزان ، لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) ، تحقيق : علي محمد البخاوي ، دار المعرفة .
- اللُّمَع في العربية ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) ، تحقيق : حامد المؤمن ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، ط ٢/١٤٠٥هـ .
- المبسوط في القراءات العشر ، لأبي بكر أحمد بن الحسين بن مهران (ت ٣٨١هـ) ، تحقيق : سبيع حمزة حاكمي ، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ، بدون تاريخ .
- مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت ٢١٠هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢/١٤٠١هـ .
- مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد بن أحمد الميداني ، تحقيق : محمد أبي الفضل إبراهيم ، مطبعة عيسى البابي الحلبي .
- مجمل اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : زهير عبدالمحسن سلطان ، مؤسسة الرسالة ، ط ١/١٤٠٤هـ .
- مجموع الفتاوى ، لشيخ الإسلام ابن تيمية (ت ٧٢٨هـ) ، جمع وترتيب : عبدالرحمن بن قاسم النجدي ، وابنه محمد .
- محاسن التأويل ، جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ) ، وقف على طبعة وتصحيحه : محمد فؤاد عبدالباقى ، نشر : دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي ، ط ١/١٣٧٦هـ .
- المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) . تحقيق : علي النجدي ، والدكتور : عبدالفتاح شليبي . دار سزكين ، ط ٢ .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، للقاضي أبي محمد عبدالحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت ٥٤٦هـ) ، تحقيق : عبدالسلام عبدالشافى ، طبعة محققة عن نسخة أياصوفيا ، استانبول ، دار الكتب العلمية ، ط ١/١٤١٣هـ .
- المحلى ، لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم (ت ٤٥٦هـ) ، تحقيق : لجنة إحياء التراث الإسلامي في دار الآفاق الجديدة ، منشورات دار الآفاق ، بيروت .
- مختارات ابن الشجري ، للشريف أبي السعادات هبة الله ابن الشجري (ت ٥٤٢هـ) ، ضبطها وشرحها محمود حسن زناني ، دار الكتب العلمية ، ط ٢/١٩٨٠م .
- المساعد على تسهيل الفوائد . تحقيق : محمد كامل بركات . من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ، وطبع : دار المدني ١٤٠٥هـ .
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لعبدالله بن عقيل الهمذاني (ت ٧٦٩هـ) ، تحقيق : د/محمد

- كامل بركات ، دار المدني بحدة ، عام ١٤٠٥هـ ، نشر مركز البحث العلمي وإحياء التراث بجامعة أم القرى .
- المستدرک علی الصحیحین ، لأبي عبدالله محمد بن عبدالله الحاكم (ت ٤٠٥هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
 - المستتر في تخريج القراءات المتواترة من حيث اللغة-الإعراب-التفسير ، للدكتور/محمد سالم محيسن ، دار الحيل ، بيروت ، ط ١/١٤٠٩هـ .
 - مسند أحمد ابن حنبل (ت ٢٤١هـ) ، رقم أحاديثه : محمد عبدالسلام الشافعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١/١٤١٣هـ .
 - مشكل إعراب القرآن ، لأبي محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧هـ) ، تحقيق : د/حاتم الضامن ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٤/١٤٠٨هـ .
 - المصاحف ، لأبي بكر عبدالله بن أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت ٣١٦هـ) . دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١/١٤٠٥هـ .
 - المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي (ت ٧٧٠هـ) ، صححه : مصطفى السقا ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، بمصر .
 - المطول على التلخيص (في البلاغة) سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٢هـ) ، مطبعة سنده عام ١٣١٠هـ .
 - معالم التنزيل ، لأبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي (ت ٥١٦هـ) ، المطبوع بحاشية تفسير الخازن ، مكتبة ومطبعة مصطفى الحلبي ، ط ٢/١٣٧٥هـ .
 - معاني القرآن الكريم ، للإمام أبي جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) ، تحقيق : محمد علي الصابوني ، من منشورات معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة ، ط ١/١٤١٠هـ .
 - معاني القرآن وإعرابه ، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج (ت ٣١١هـ) ، تحقيق : عبدالحليل عبده شليبي ، عالم الكتب ، ط ١/١٤٠٨هـ .
 - معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧هـ) ، تحقيق : د/عبدالفتاح شليبي ، عالم الكتب ، بيروت ، ط ٢/١٩٨٠م .
 - معاني القرآن ، لسعيد بن مسعدة البلخي ، المعروف بالأخفش (ت ٢١٥هـ) ، تحقيق : د/عبدالأمير محمد أمين الورد ، عالم الكتب ، ط ١/١٤٠٥هـ .
 - معاني القراءات ، لأبي منصور الأزهري محمد بن أحمد (ت ٣٧٠هـ) ، تحقيق : د/عيد مصطفى و د/عوض القوزي ، مطابع دار المعارف ١٩٩٣م .
 - معاهد التنصيص على شواهد التلخيص ، لعبدالرحيم بن أحمد العباسي (ت ٩٦٣هـ) ،

- تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، عالم الكتب ، بيروت ١٣٦٧هـ .
- معجم الأدباء ، لأبي عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت ٦٢٦هـ) ، دار إحياء التراث ، بيروت ، لبنان .
 - معجم الأوزان الصرفية ، للدكتور/إميل يعقوب ، عالم الكتب ، ط ١/١٣١٤هـ .
 - معجم المؤلفين تراجم مصنفى الكتب العربية ، لعمر رضا كحالة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت .
 - معجم المطبوعات العربية والمعربة ، جمع وترتيب : يوسف إيلان سركيس ، مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة .
 - المعجم المفصل في شواهد النحوية الشعرية ، إعداد : د/إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١/١٤٠٣هـ .
 - معجم مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥هـ) ، تحقيق : عبدالسلام هارون ، دار الكتب العلمية ، إسماعيليان بخفى ، إيران .
 - معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) . تحقيق : بشار عواد ومن معه . مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١/١٤٠٤هـ .
 - المغني (في الفقه) ، لموفق الدين أبي محمد عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي (ت ٦٢٠هـ) ، تحقيق : د/عبدالله التركي ، ود/عبدالفتاح الحلو ، حجر للطباعة والنشر بالقاهرة ، ط ١/١٤٠٦هـ .
 - مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لأبي محمد عبدالله جمال الدين بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ) ، تحقيق : محي الدين عبدالحميد ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، مطبعة المدني .
 - المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة ، تأليف : د/محمد محمد سالم محيسن ، دار الجيل ، بيروت ، ط ٢/١٤٠٨هـ .
 - مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم ، لأحمد بن مصطفى ، الشهير بطاش كبرى زاده (ت ٩٦٨هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١/١٤٠٥هـ .
 - المفردات في غريب القرآن ، لأبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٥٠٢هـ) ، تحقيق : محمد سيد كيلاني ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
 - المقتضب ، لأبي العباس محمد بن يزيد الميرد (ت ٢٨٥هـ) ، تحقيق : محمد عبدالخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
 - مقدمتان في علوم القرآن ، نشر آرثر جفري ، وتصحيح عبدالله الصاوي ، مكتبة

الخانجي ، ١٣٩٢هـ .

- المقصد لتلخيص مافي المرشد في الوقف والابتدا ، لشيخ الإسلام : أبي يحيى زكريا الأنصاري ، مطبوع بحاشية (منار الهدى) ، ط ١٣٩٣/٢هـ .
- المنع في معرفة مرسوم مصاحف أهل الأمصار مع كتاب النقط ، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت ٤٤٤هـ) ، تحقيق : محمد أحمد دهمان ، دار الفكر ١٩٨٣ م .
- ملحة الإعراب مع شرحها ، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ) ، بتحقيق : د/أحمد محمد قاسم ، مكتبة دار التراث ، ط ١٤١٢/٢هـ .
- منار الهدى في بيان الوقف والابتدا ، لأحمد بن محمد بن عبدالكريم الأشموني ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، ط ١٣٩٣/٢هـ .
- مناهل العرفان في علوم القرآن ، لمحمد عبدالعظيم الزرقاني . مطبعة عيسى البابي وشركاه .
- منجد المقرئين ، لأبي الخير محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٠هـ .
- الموضح في وجوه القراءات وعللها ، لنصر بن علي الشيرازي المعروف بـ(ابن أبي مريم) (ت ٥٦٥هـ) ، تحقيق : د/عمر حمدان الكبيسي ، الجماعة الخيرية لتحفيظ القرآن الكريم بجدة ، ط ١٤١٤/١هـ .
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨هـ) ، تحقيق : علي محمد الجاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .
- الميسر في القراءات الأربعة عشرة (هكذا) ، لمحمد فهد خاروف ، مراجعة : محمد كريم راجح ، نشر : دار ابن كثير ، ودار الكلم الطيب ، دمشق ، ط ١٤١٦/١هـ .
- نتائج الفكر في النحو ، لأبي القاسم عبدالرحمن السهيلي (ت ٥٨١هـ) ، تحقيق : د/محمد إبراهيم البنا .
- نشر السورود على مراقي السعود ، شرح الشيخ محمد الأمين بن محمد المختار الشنقيطي (ت ١٣٩٣هـ) ، تحقيق وإكمال تلميذه : محمد ولد سيدي ولد حبيب الشنقيطي ، الناشر : محمد محمود الحضر القاضي ، توزيع دار المنار ، ط ١٤١٥/١هـ .
- نشر البنود على مراقي السعود ، لسليدي عبدالله بن إبراهيم العلوي الشنقيطي (ت ١٢٣٣هـ) ، مطبعة فضالة ، المحمدية ، المغرب .
- النشر في القراءات العشر ، لأبي الخير محمد بن محمد ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) . أشرف على تصحيحه : علي محمد الضباع . دار الفكر .
- نكت الهميان في نكت العميان ، لصالح الدين خليل بن أيك الصفدي (ت ٧٦٤هـ) ، وقف

- على طبعة : أحمد زكي بك ، وعني بطبعه : أسعد الحسيني ، طبع عام ١٤٠٤ هـ .
- النكت والعيون (تفسير الماوردي) ، لأبي الحسن علي بن حبيب الماوردي (ت ٤٥٠ هـ) ،
خضر محمد خضر ، ومراجعة : د/عبدالستار أبي غدة ، من منشورات وزارة الأوقاف
والشئون الإسلامية بالكويت ، ط ١/٢٠١٤ هـ .
- النهر الماد من البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) . تقديم بوران الضناوي
وزميله . دار الجنان ، ط ١/١٤٠٧ هـ .
- هداية القاري إلى تجويد كلام الباري ، لعبدالفتاح عجمي مرصفي (ت ١٤٠٩ هـ) ، طبع على
نفقة محمد بن عوض بن لادن بالمملكة العربية السعودية ، ط ١/١٩٨٢ م .
- هدية العارفين ، لإسماعيل باشا البغدادي (ت ١٣٣٩ هـ) ، نشر : مكتبة المثنى ، بغداد .
- همع الهوامع شرح جمع الجوامع (في النحو) ، لجلال الدين عبدالرحمن بن الكمال
السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، تصحيح : النعساني ، دار المعرفة ، بيروت .
- الوافي شرح الشاطبية ، لعبدالفتاح بن عبدالعزيز القاضي ، الناشر : مكتبة ومطبعة
عبدالرحمن محمد ، بمصر .
- الوسيط في تفسير القرآن المجيد ، لأبي الحسن علي بن أحمد الواحدي (ت ٤٦٨ هـ) ،
تحقيق وتعليق : عادل عبدالموجود وزملائه ، دار الكتب العلمية ، ط ١/١٤١٥ هـ .
- وضع البرهان في مشكلات القرآن ، لمحمود أبي الحسن بن الحسين النيسابوري الملقب
ببيان الحق ، تحقيق : صفوان عدنان داوودي ، دار القلم ، دمشق ، الدار الشامية ،
ط ١/١٤١٠ هـ .
- وضع البرهان في مشكلات القرآن ، لمحمود بن أبي الحسن بن الحسين النيسابوري ،
الملقب (بيان الحق) (ت ٥٥٥ هـ) ، تحقيق : صفوان داوودي ، الدار الشامية ، بيروت ،
ط ١/١٤١٠ هـ .
- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان ، لأبي العباس أحمد بن محمد ابن خلّكان (ت ٦٨١ هـ) ،
تحقيق : د/إحسان عباس ، دار صادر ، بيروت ١٣٩٧ هـ .

ثالثاً : المجلات والدوريات

- ١ - صحيفة المدينة ، ملحق التراث ، عدد ، وتاريخ ١٤١٧/٩/١ هـ .
- ٢ - مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، كلية الشريعة عدد (٤) .
- ٣ - مجلة الفيصل ، عدد (٢٦) شعبان ١٣٩٩ هـ ، يوليو ١٩٧٩ م ، السنة الثالثة .
- ٤ - مجلة كلية اللغة العربية ، جامعة الإمام محمد بن سعود ، الرياض ، عدد (١٢) .

فهرست الموضوعات

المقدمة.....	خطأ الإشارة المرجعية غير معرفة.
١.....	الأسباب الباعثة على اختيار الموضوع:
٣.....	خطة البحث:
٥.....	المنهج في كتابة البحث:
٧.....	التمهيد في علم القراءات وقرآنها
٧.....	وتحت مباحث ثلاثة:
٨.....	المبحث الأول : التعريف بعلم القراءات ، ونشأته ، وتدوينه
٨.....	أولاً : التعريف به :
٩.....	ثانياً : نشأة علم القراءات :
١٢.....	ثالثاً : تدوين القراءات :
١٤.....	وممن صنف في المائة الثالثة -وهم كثير جدا- :
١٤.....	وفي المائة الرابعة :
١٦.....	وفي المائة الخامسة :
١٧.....	وفي المائة السادسة :
١٨.....	وفي المائة السابعة :
١٨.....	وفي المائة الثامنة :
١٩.....	وفي المائة التاسعة :
٢٠.....	وفي المائة العاشرة :
٢٤.....	المبحث الثاني : ضوابط القراءة المقبولة
٢٩.....	المبحث الثالث : التعريف بالقراء العشرة وروايتهم .
٢٩.....	نافع المدني
٣١.....	قالون
٣٢.....	ورش
٣٣.....	ابن كثير
٣٤.....	البزّي
٣٥.....	قنبل
٣٦.....	أبو عمرو بن العلاء

٣٧	أبو عمر الدُّوري
٣٨	السُّوسي
٣٩	ابن عامر الدمشقي
٤٠	هشام بن عمار
٤١	ابن ذكوان
٤٢	عاصم بن أبي النُّجود
٤٣	أبو بكر بن عياش
٤٤	حفص بن سليمان
٤٥	حمزة بن حبيب
٤٦	خلف
٤٧	خلاد
٤٨	الكسائي
٤٩	أبو الحارث
٥٠	دوري الكسائي
٥١	أبو جعفر المدني
٥٢	ابن وردان
٥٣	ابن جَمَّاز
٥٤	يعقوب الحضرمي
٥٥	رويس
٥٦	رُوح
٥٧	خلف (العاشر)
٥٨	إسحاق الورّاق
٥٩	إدريس
٦٠	الباب الأول : علم توجيه القراءات ومشكلها ، وفيه ثلاثة فصول :
	الفصل الأول : علم توجيه القراءات تعريفه ، ومصطلحاته ، والبواعث على التأليف فيه ،
٦١	وتحته ثلاثة مباحث :
٦٢	المبحث الأول : تعريف التوجيه لغة واصطلاحاً
٦٣	التعريف الاصطلاحي للتوجيه :
٦٥	المبحث الثاني : مصطلحات التوجيه
٦٧	المبحث الثالث : البواعث على التأليف في التوجيه

- ٧٠..... الفصل الثاني : مراحل التوجيه وذكر الكتب المصنفة فيه
- ٧١..... المرحلة الأولى :
- ٧١..... المرحلة الثانية :
- ٨٧..... الفصل الثالث : المشكل وضوابطه، وتحت ثلاثة مباحث :
- ٨٨..... المبحث الأول : معنى المشكل لغة واصطلاحاً
- ٨٨..... التعريف الاصطلاحي :
- ٨٩..... شرح التعريف :
- المبحث الثاني : في جريان الإشكال على الألسنة استعمالاً والأذهان تفكيراً، وفي الكتب شرحاً وتصنيفاً
- ٩١.....
- ٩٩..... المبحث الثالث : بيان الضوابط التي تكون بها القراءة مشكلة
- ٩٩..... ١ - أن ينصّ عالم على الإشكال في القراءة نصّاً واضحاً.
- ٢ - أن تكون القراءة مردودة من قبل عالم معتبر، أو مضعفة، أو منكرة، أو مستبعدة، أو لحّن من قرأ بها، أو غلّط، أو كُره أن يُقرأ بها، أو نحو ذلك.
- ١٠٠.....
- ٣ - أن يكون بين القراءة والقراءة الأخرى تعارض في الظاهر، أو بين إحدى القراءتين ومدلول آخر من الكتاب أو السُّنة أو غيرهما
- ١٠٠.....
- ١٠١..... تعارض في المعنى، وكل ذلك من حيث الظاهر أيضاً.
- ٤ - أن تكون القراءة خارجة عن الفاشي في العربية، أو القياس الصرفي.
- ١٠١.....
- ٥ - أن يكون في معنى أو إعراب القراءة خفاءً شديد، أو فيهما معاً.
- ١٠٢.....
- الباب الثاني : المشكل من القراءات العشرية الفرشية، ورفع الإشكال عنها من أول القرآن إلى آخره
- ١٠٤.....
- ١٠٥..... سورة البقرة
- ١٥١..... سورة آل عمران
- ١٦٨..... سورة النساء
- ١٨١..... سورة المائدة
- ٢٠٤..... سورة الأنعام
- ٢٢٤..... سورة الأعراف
- ٢٣٣..... سورة الأنفال

٢٤٢	سورة التوبة
٢٥٩	سورة يونس
٢٦٥	سورة هود
٢٨٤	سورة يوسف
٢٩٤	سورة إبراهيم
٣٠٢	سورة الحجر
٣٠٨	سورة النحل
٣١١	سورة الإسراء
٣١٨	سورة الكهف
٣٣٠	سورة طه
٣٤٣	سورة الأنبياء
٣٥١	سورة الحج
٣٥٣	سورة النور
٣٦١	سورة الفرقان
٣٦٤	سورة الشعراء
٣٧٠	سورة النمل
٣٧٨	سورة القصص
٣٧٩	سورة الروم
٣٨١	سورة الأحزاب
٣٨٤	سورة سبأ
٣٩٠	سورة فاطر
٣٩٣	سورة يس
٣٩٩	سورة الصافات
٤٠٨	سورة ص
٤١١	سورة الزمر
٤١٥	سورة غافر
٤١٧	سورة الشورى
٤٢٠	سورة الزخرف
٤٢٥	سورة الجاثية
٤٣٣	سورة الأحقاف
٤٣٥	سورة الذاريات

٤٣٨	سورة النجم
٤٤٠	سورة القمر
٤٤٣	سورة الحديد
٤٤٦	سورة المنافقون
٤٤٩	سورة التحريم
٤٥٢	سورة المزمل
٤٥٤	سورة الإنسان
٤٥٧	سورة المرسلات
٤٥٩	سورة النبأ
٤٦١	سورة عبس
٤٦٢	سورة التكوثر
٤٦٥	سورة البروج
٤٦٨	سورة الغاشية
٤٧١	سورة الفجر
٤٧٣	سورة العلق
٤٧٦	الخاتمة